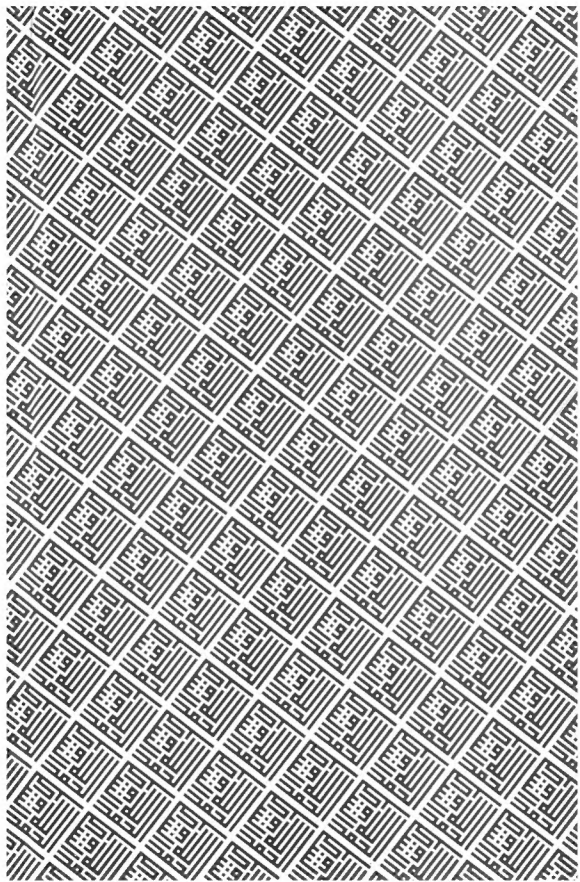
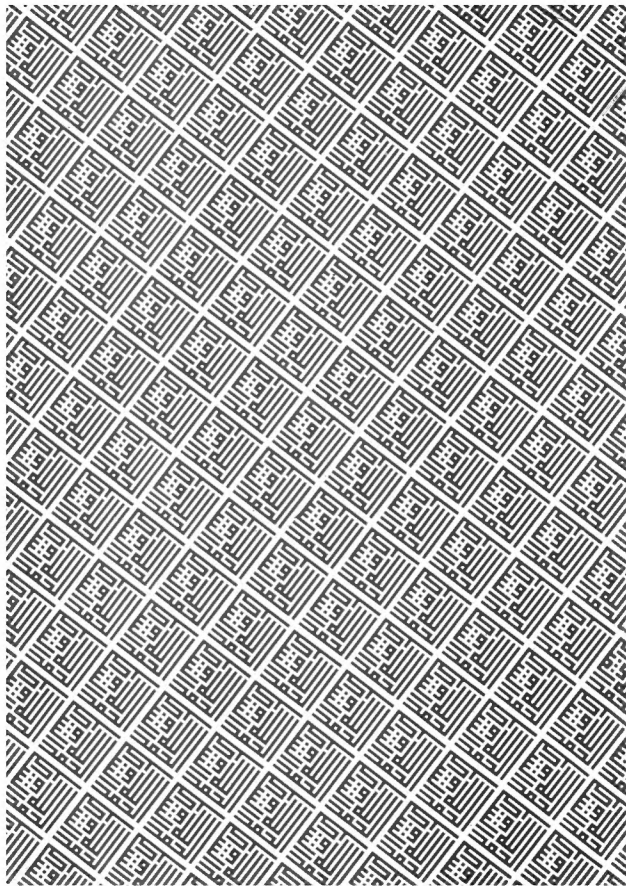


محاضر
اجتماعات مجلس الشيوخ المصري

١٩٣٤





الدُّفْلَتِيَّةُ الْمُصَيَّنَةُ

مَجْلِسُ الشُّبُوحِ

مجموعة الملاحق
لمحاضر دور الانعقاد العاشر

(١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ - ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤)

الطبعة
مطبعة الطبعات الأميرية ببلد

١٩٣٤

فهرس الملاحق لمجموعة محاضر دور الاعتقاد العاشر لمجلس الشيوخ

رقم الملف	الموضوع	الجهة التي قدمت التقرير	تاريخ الجلسة	رقم الملحق
١-٢	تقرير عن مشروع قانون بإضافة فترة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ١٩١٣ الخاص بملحظة الحاماة أمام الحاكم الأعلى	لجنة الحفانية	٢٧ ديسمبر ١٩٣٣	١
٢	تقرير عن مشروع قانون بإضافة فترة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ١٩١٦ الخاص بملحظة الحاماة أمام الحاكم الأعلى	»	٢٧ > ١٩٣٣	٢
٣-٥	تقرير عن الحساب الخايس للبلدي في السنة المالية ١٩٣٢-١٩٣١	لجنة الحاسبة	٢٩ يناير سنة ١٩٣٤	٣
٦-٣٨	تقرير عن مشروع قانون بامداد الحساب الخايس لسنة ١٩٣٢-١٩٣١ المالية	لجنة المالية	٢٩ > ١٩٣٤	٤
٣٨-٤١	تقرير عن الرافض التي لحقتا اللجنة في جلسة ٣ يناير سنة ١٩٣٤	لجنة الاقتراحات والرافض	٢٩ > ١٩٣٤	٥
٤٢-٤٣	تقرير عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار رمسي إلى جمعية التعمية العربية انشورية الإسلامية بالاسكندرية	لجنة المالية	٥ فبراير سنة ١٩٣٤	٦
٤٣-٤٥	تقرير عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار رمسي لشغل الشرق الأكي	»	٥ > ١٩٣٤	٧
٤٥-٤٦	تقرير عن مشروع قانون بالزول جمان قطعة أرض من أملاك الدولة لخرارية الأباطال الأربعة كس بالقديم	»	٥ > ١٩٣٤	٨
٤٦	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمداد إضافي يبلغ ١٠٠٠ ج م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ لياذ نكتات في الترمسة بالاسكندرية	»	٥ > ١٩٣٤	٩
٤٦-٤٧	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمدادين إضافيين في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ الأول يبلغ ٢٠٠٠ ج م لتعديل ميال الورش بالاسكندرية والثاني يبلغ ٣٣٦ ج م لوضع سلك رئيسي إلى حوض البترول بالسويس	»	٥ > ١٩٣٤	١٠
٤٧-٤٨	تقرير عن مشروع قانون بيع قطي أرض بغير التقييم لخدمة الباسل باشا	»	١٢ > ١٩٣٤	١١
٤٨-٥٠	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمداد إضافي يبلغ ٣٠٠ ج م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ لصيانة الطرق	»	١٢ > ١٩٣٤	١٢
٥٠-٥١	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمداد إضافي يبلغ ٦٠٠ ج م في ميزانية وزارة الزراعة باب ٣ "أعمال جديدة" لشراء الآلات اللازمة لصنع التول	»	١٢ > ١٩٣٤	١٣
٥١-٥٢	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمداد إضافي يبلغ ٣٠٩١ ج م في ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية لشراء زيت خام	»	١٢ > ١٩٣٤	١٤
٥٢-٥٣	تقرير عن مشروع قانون بفتح أمداد إضافي يبلغ ١٠٠٠ ج م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية لإنشاء سائل وحصل تعديلات بعمدة الزراعة العليا	»	١٢ > ١٩٣٤	١٥
٥٣-٥٤	تقرير عن مشروع قانون بتفويض لشراء الألبان الزراعية من سنة ١٩٣١-١٩٣٢	لجنة الحفانية	١٩ > ١٩٣٤	١٦
٥٤-٥٥	تقرير عن مشروع قانون بإضافة فترة إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٩٢١ الخاص بتحديد رسوم البريد	لجنة المراسلات	٢٦ > ١٩٣٤	١٧
٥٥-٥٦	تقرير عن مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ المالية وبمعه مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء	لجنة المالية	١٢ مارس سنة ١٩٣٤	١٨
٥٦-٥٧	مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء عن مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ المالية	—	—	—
٥٧-٥٨	قسم ١ - شخصيات ومرتبات وديوان جلالة الملك	—	١٢ > ١٩٣٤	—
٥٨-٥٩	قسم ٢ - مجلس الوزراء	—	١٢ > ١٩٣٤	—
٥٩-٦٠	قسم ٤ - مكتب المستشارين المالي والقضائي	—	١٢ > ١٩٣٤	—

رقم الصفحة	الموضوع	الجهة التي قدمت التقرير	تاريخ الجلسة	رقم المسق
٨٠-٧٩	قسم ٥ - وزارة للبحرية ...	—	١٢ مارس سنة ١٩٣٤	—
٨٢-٨٠	قسم ٩ - وزارة الصحة السورية ...	—	١٩ > ١٩٣٤	—
١٢٢-٨٢	قسم ٧ - وزارة المعارف السورية ...	—	٢ أبريل سنة ١٩٣٤	—
١٢٦-١٢٣	قسم ١٠ - وزارة المحاسبة ...	—	١١ > ١٩٣٤	—
١٣٠-١٢٦	قسم ٨ - وزارة المحاسبة ...	—	١٨ > ١٩٣٤	—
١٣١	قسم ١٥ - البعث الطبية ...	—	٣٠ > ١٩٣٤	—
١٣٦-١٣١	قسم ١٣ - وزارة المراسلات ...	—	٣٠ > ١٩٣٤	—
١٣٧	قسم ١٦ - معاشات ومكافآت ...	—	٢ مايو سنة ١٩٣٤	—
١٣٩-١٣٨	المجمع الملكي للغة العربية ...	—	١٩٣٤ > ١٨ يونيو سنة ١٩٣٤	—
١٧٨-١٧٦	قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية ...	—	١٤ مايو سنة ١٩٣٤	—
١٤٩-١٤٠	قسم ١٤ - وزارة الحرية والبحرية ...	—	٢٢ > ١٩٣٤	—
١٥٤-١٥٠	قسم ١٢ - وزارة الزراعة ...	—	٢٨ > ١٩٣٤	—
١٥٧-١٥٤	المخاض الحقة بالمخزاة العامة : (١ - السكة الحديدية - ٢ - الطرقات والطبقات)	—	٤ يونيو سنة ١٩٣٤	—
١٦٦-١٥٨	قسم ٦ - وزارة المالية ...	—	١٢ > ١٩٣٤	—
١٧٥-١٦٦	قسم ١٧ - الدين العمومي ...	—	١٢ > ١٩٣٤	—
١٧٥	تعدلات مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية ...	—	١٨ > ١٩٣٤	—
٢٠٦-١٧٩	قسم ١٨ - مصاريف غير منظورة ...	—	١٨ > ١٩٣٤	—
١٨٣	إيرادات العملة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية ...	—	٢٠ > ١٩٣٤	—
٢٠٧	مشروع قانون يربط ميزانية العملة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية (وابتداء من الحقة بـ) ...	—	٢٧ > ١٩٣٤	—
٢١٣-٢٠٧	تقرير عن مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٢٠٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية	بلغة المالية	٢٨ أبريل سنة ١٩٣٤	١٩
٢١٥-٢١٤	المالية البلد في بناء برامج الحكومة بالاستكثارية ...	—	١٨ > ١٩٣٤	٢٠
٢١٦-٢١٥	تقرير عن مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٣٣٦٥ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية لإنشاء مطبخا للتسولين بالقاهرة ...	—	١٨ > ١٩٣٤	٢١
٢١٧-٢١٦	تقرير عن مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٨٧٥٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية لتسوية التجاوز في باب الاجرة بوزارة الصحة ...	—	١٨ > ١٩٣٤	٢٢
٢١٧-٢١٦	تقرير عن مشروع قانون بتعديل المادة ٥٣ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٥ الخاص بتشكيل محاكم الجنائيات ...	بلغة المحاسبة	١٨ > ١٩٣٤	٢٣
٢١٩-٢١٧	تقرير عن مشروع قانون بامداد الحساب الخاوي لاجلج الأضر والمعاد البرقية الطبية الإسلامية لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ...	بلغة الأرفاف	١٨ > ١٩٣٤	٢٤
٢٢٢-٢١٩	تقرير عن مشروع قانون يوضع نظام لجائس العمريات ...	بلغة المحاسبة والتشؤون الصحية	٢٥ > ١٩٣٤	٢٥
٢٢٧-٢٢٢	تقرير عن مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي بمبلغ ٦٥٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ لشراء منزل للعيادة بجوار مدرسة نواد الأول الثانوية ...	بلغة المالية	٣٠ > ١٩٣٤	٢٦
٢٢٧-٢٢٦	تقرير عن الحساب الخاوي للسلي في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ...	بلغة الحاسبة	٢ مايو سنة ١٩٣٤	٢٧
٢٢٧-٢٢٦	تقرير عن الاقتراح بتمشيع قانون الخدم من حشرة التبغ المعتمد من ارض زمرنا بانشكيل اللجنة التشريعية والسياسية لتعويض سادة القوانين ...	بلغة الاقتراحات والمراض	٢ > ١٩٣٤	٢٨
٢٢٧-٢٢٥	تقرير عن المراض الى لجسنا المجه في جلسة ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ ...	—	٢ > ١٩٣٤	٢٩
٢٢٧-٢٢٥	تقرير عن مشروع ميزانية اجمالي الأضر والمعاد الدينية الطبية الإسلامية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية ...	بلغة الأرفاف	٧ > ١٩٣٤	٢٩
٢٨١-٢٧٨	المالية ...	—	—	—

رقم الصفحة	الموضوع	الجهة التي قدمت التقرير	تاريخ الجلسة	رقم اللحن
٢٨٢-٢٨١	تقرير عن مشروع قانون ربط ميزانية الجمارك والأشهر والمعاهد الدينية الطبية الإسلامية لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ المالية	—	٢٧ مايو سنة ١٩٣٤	—
٢٨٥-٢٨٤	تقرير عن الاقتراح بمشروع قانون المقتضى من حقرة الشيخ المحترم أحمد نجيب بإعادة ملك بتعديل المادة ١٦١ من قانون تحقيق الجبايات الأصل	بلقة الاقتراحات والمعارض	٧ > ١٩٣٤	٣٠
٢٨٧-٢٨٥	تقرير عن المرافض التي لحقت بالجهة في جلسة ١٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤	>	٧ > ١٩٣٤	٣١
٢٨٩-٢٨٨	تقرير عن مشروع قانون بفتح أعقاد إثناني يبلغ ٣٢١٧ ج ٠ في ميزانية سنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية بزيادة الحرية "أعمال جديدة"	بلقة المالية	٩ > ١٩٣٤	٣٢
٢٩٠	تقرير عن مشروع قانون بفتح أعقاد إثناني يبلغ ٢٠٠ ج ٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ لزيادة لمحة بلقة حفظ الآثار العربية	>	٩ > ١٩٣٤	٣٣
٢٩١	تقرير عن مشروع قانون بفتح أعقاد إثناني يبلغ ٢٠٠ ج ٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ لزيادة لمحة بلقة حفظ الآثار العربية	>	٩ > ١٩٣٤	٣٤
٣٠٢-٢٩٢	تقرير عن مشروع قانون بالموافقة على المعاهدة لتخصيص الدولة للاحقة الجبرية المرفوعة في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٣	بلقة الخارجية	٢٢ > ١٩٣٤	٣٥
٣٠٥-٣٠٣	تقرير عن مشروع ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ المالية (الصرافات والإيرادات)	بلقة المالية	٢٨ > ١٩٣٤	٣٦
٣٠٦-٣٠٥	تقرير عن مشروع قانون ربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ المالية	—	١٢ يونيو سنة ١٩٣٤	—
٣٠٧	تقرير عن طلب رفع الحصانة البرلمانية من حقرة الشيخ المحترم الدكتور عديس الزبيدي	بلقة المحاسبة	٤ > ١٩٣٤	٣٧
٣٠٨-٣٠٧	تقرير عن مشروع قانون بفتح أعقاد إثناني يبلغ ٤٣٣٦ ج ٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ لتسوية الجواز في باب "صرافات عمومية" بمصلحة البريد	بلقة المالية	٤ > ١٩٣٤	٣٨
٣٠٩-٣٠٨	تقرير عن مشروع قانون بفتح أعقاد إثناني يبلغ ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية الأولى	>	٤ > ١٩٣٤	٣٩
٣١١-٣١٠	تقرير عن مشروع قانون بفتح أعقاد إثناني يبلغ ٢٨٣٠٠ ج ٠ في ميزانية سنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية لند الجواز في الديوان العام والديوان بوزارة الداخلية	>	١١ > ١٩٣٤	٤٠
٣١٢-٣١١	تقرير عن مشروع قانون بتأجير بعض أرض من أملاك الدولة بإيجار رمي لمدة تحمين سنة	>	١١ > ١٩٣٤	٤١
٣١٣-٣١٢	تقرير عن مشروع قانون بفتح أعقاد إثناني يبلغ ٦٠٠٠ ج ٠ في ميزانية سنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية لزيادة على الاتحاد المخصص لزعم حكمة عقار بريدان حفرة الكرك	>	١١ > ١٩٣٤	٤٢
٣١٤-٣١٣	تقرير عن مشروع قانون بفتح أعقاد إثناني يبلغ ١٠٠٠ ج ٠ في ميزانية سنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية لتسوية الجواز في باب وزارة الزراعة	>	١١ > ١٩٣٤	٤٣
٣١٧-٣١٤	تقرير عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ المالية	بلقة المحاسبة	١١ > ١٩٣٤	٤٤
٣١٨-٣١٧	تقرير عن مشروع قانون بإعانة مادة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بشرط توقف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية وتأديبهم	بلقة المعارف	١٢ > ١٩٣٤	٤٥
٣٢٣-٣١٩	تقرير عن مشروع قانون بعدم جواز اجتر والتنازل عن استحقاقات المستحقين في الأوقاف للإعانة	بلقة المحاسبة	١٢ > ١٩٣٤	٤٦
٣٢٥-٣٢٤	زيادة على ١٢٠ جنيتها سوا	—	١٨ > ١٩٣٤	—
٣٢٦-٣٢٥	مذكرة إحصائية بشأن مشروع هذا القانون	—	١٨ > ١٩٣٤	—
٣٢٦-٣٢٥	تقرير عن مشروع ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ المالية	بلقة المالية	١٨ > ١٩٣٤	٤٧
٣٣١-٣٢٧	تقرير عن مشروع قانون ربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ المالية	—	٢٧ > ١٩٣٤	—
٣٣٢-٣٢٢	تقرير عن مشروع قانون بفتح أعقاد إثناني في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية يبلغ ٣٠٠٠ ج ٠ لند الجواز في بعض أبواب الخزانة	بلقة الأوقاف	١٨ > ١٩٣٤	٤٨
٣٣٣-٣٢٢	تقرير عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ المالية	>	١٩ > ١٩٣٤	٤٩
٣٣٦-٣٣٤	القسم الأول - الإيرادات	—	—	—
٣٤٠-٣٣٧	القسم الثاني - صرافات الأوقاف الخيرية	—	—	—

رقم الملحق	تاريخ الجلسة	الجهة التي تلقت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
—	٢٧ يونيو سنة ١٩٣٤	—	القسم الثالث — إريادات وصرفات أوقاف الحرمين الشريفين والأوقاف الأهلية ... مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ المالية (والجهد ادول الملحقة به)	٣٤٠ — ٣٤٢
٥٠	١٩ > ١٩٣٤	لجنة الأوقاف	تقرير عن مشروع قانون بإعداد الحساب الخاص لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية	٣٥٥ — ٣٥٦
٥١	١٩ > ١٩٣٤	لجنة المعارف	تقرير عن مشروع قانون بشأن تنظيم المدارس الحرة	٣٧٠ — ٣٨٤
٥٢	٢٠ > ١٩٣٤	>	تقرير عن مشروع قانون بمحاكمة تسيبات وعيادات ودوائف جمعية الكشافة المصرية الأهلية	٣٨٥
٥٣	٢٠ > ١٩٣٤	لجنة المالية	تقرير عن مشروع قانون بإعداد بيع قطعة أرض من أملاك الدولة بمصر شغف لبطريكية الروم الأرثوذكس	٣٨٥ — ٣٨٦
٥٤	٢٠ > ١٩٣٤	لجنة الاقتراحات والمعارض	تقرير عن المرائض التي لحقتها اللجنة في جلسة ١٨ يونيو سنة ١٩٣٤	٣٨٧ — ٣٨٨
٥٥	٢٧ > ١٩٣٤	لجنة الأشغال	تقرير عن مشروع قانون بإعداد إنشاء قنطرة جديدة لصل عمل القناطر الخيرية	٣٨٩ — ٣٩٣
٥٦	٢٨ > ١٩٣٤	لجنة المالية	تقرير عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي	٣٩٤
٥٧	٢٨ > ١٩٣٤	>	تقرير عن مشروع قانون بفتح إمداد إضافي بمبلغ ١٠٧,٥٠٠ ج ٢٠ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ لتسوية المسألة النهائية من القسح والقول	٣٩٥
٥٨	٢٨ > ١٩٣٤	>	تقرير عن مشروع قانون بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات	٣٩٦ — ٤٠٥
٥٩	٢٨ > ١٩٣٤	>	تقرير عن مشروع قانون بإنشاء السجل التجاري	٤٠٦ — ٤٠٩
٦٠	٢٨ > ١٩٣٤	لجنة الحفائفة	تقرير عن مشروع قانون بشأن الانحصاص لتفصيل المصروفين	٤٠٩ — ٤١٢

الجلسة الشبوة

ملحق رقم ١

جلسة الأربعاء ١٠ رمضان سنة ١٣٥٢

(٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع قانون بإضافة فقرة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٢ الخاص بإلزامية الحاماة أمام المحاكم الأهلية

(المقرر حشرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا)

أحال المجلس بمجلسه ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ إلى لجنة الحفائية مشروع قانون بإضافة فقرة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٢ الخاص بإلزامية الحاماة أمام المحاكم الأهلية على أن تنظره اللجنة على وجه الاستعجال .

وقد عقدت اللجنة جلستها الثانية وبمقتضى مشروع القانون المذكور وتبين لها أن المشروع المشار إليه ما هو في الواقع إلا تفسير صحيح لنصوص تكاد تكون مفهومة من طبيعتها . فحسب بها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٢ للمثل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ خاصا بإلزامية الحاماة أمام المحاكم الأهلية .

أراد الشارع بالقانون سالف الذكر أن يرفع من شأن الحاماة بفعل لم تقابة يمثلها مجلس رعى شؤونهم وغزوله سلطة كبيرة وأعطاه اختصاصات واسعة أهمها مراقبة سير المحامين وإلزامهم بتسجيب الإقرار منهم وبرأسه تكون علاقاتهم مع كل السلطات وشغل له عمل لائحة داخلية للقفاية فسبها ونص في المادة الرابعة منها على أن الحامى يجب عليه ألا يعيد مطلقا عن الإصرار الواجب للقضاء .

فظاهر على من مقارنة هذه النصوص بعضها ببعض أن الشارع إنما قصد أن يكون من يجرى حق المهيئة على المحامين ومراقبة سيرهم أول من يشتد به وأول من يعرف للقضاء احترامه وألا يشوبه شائبة من كرامة الحاماة .

ولما كان مشروع هذا القانون لم يأت بجديد بل هو تفسير وإيضاح لما هو موجود فلا مانع مطلقا من سريانه على حوادث سابقة عليه ، على أن دستورنا ألجأ (المادة ٢٧) للشارع في بعض الأحوال أن ينص على سريان حكم أى قانون على الماضي .

وليس هذا المشروع يبدعه بل له نظير معمول به أمام المحاكم المختلطة المصرية منذ سنة ١٩٣١ وله شبه قائم في فرنسا منذ ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ وهما أشد صرامة من المشروع المنظور أمام حضراتكم إذ نصت المادة ٢٠٣ من لائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم المختلطة بالإا يقبل في عضوية مجلس نقابة المحامون الذين صدرت في حقهم أحكام تأديبية منذ عشر سنوات .

أما هذا المشروع فقد خفف من هذه الشدة ودخل الحق لمجلس التدبيب في أن يرفع هذا الحرمان عن الحامى المحكوم عليه .

لذلك رأت اللجنة الموافقة على مشروع هذا القانون بالصيغة التى اقترها مجلس النواب وهى ترجو من المجلس الموقر إقراره :

مشروع قانون

بإضافة فقرة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٢ الخاص بإلزامية الحاماة أمام المحاكم الأهلية

نحن فراد الأول ملك مصر
نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يضاف بعد الفقرة الأولى من المادة ٤١ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٢ الخاص بإلزامية الحاماة أمام المحاكم الأهلية الفقرة الآتية :

ولا يجوز أن يكون عضوا مجلس نقابة الحامى الذى قضى عليه بقوبة من العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ٢٥ على أنه يجوز رفع هذا الحرمان من الحامى بقرار خاص من مجلس التدبيب .

المادة الثانية

يجرى حظر الاشتراك في عضوية المجلس على الأعضاء الحاليين الذين لم يكن يستوع بمقتضى المادة السابقة انتخابهم له .

المادة الثالثة

على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يسم هذا القانون بنحتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية

عن مشروع القانون الخاص بإضافة فقرة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بلامعة الحماة أمام المحاكم الأهلية

عند وضع لائحة الحماة أمام المحاكم الأهلية لم ير الشارع من الضروري أن يحدد الآثار التي يجوز أن ترتب على العقوبات التأديبية فيأتى بجواز انتهاكهم لمجلس القابة .

على أن من بين اختصاصات هذا المجلس مراقبة سير المحامين وحقوق إنذارهم فلا شك إذن في أنه لا يجوز أن تسند عضوية الهيئة التي يناط بها مثل هذه المهمة إلى عام كان بذاته عملاً للمقابلة ، وقد لا يقتصر الأمر في ذلك على أن ثمة مظنة في أنه لن يقوم بأواجبه بكل ما يتعين عليه من الشدة والقبض بل قد يكون وجوده بالمجلس مدعاة لئساس بيئة المجلس .

ونظراً لما للتقاليد من الأهمية الخاصة في هذا الشأن فقد كانت جهة الشارع بأنها تقوم مقام النص المصريح بحيث جعله بكل أمر المحافظة على كرامة المجلس وحيثه إلى ضاير المحامين وإقرارهم لمهمتهم . والواقع أن شرف الانتخاب لمجلس القابة يخص به دائماً وفي كل مكان من لائحة عليهم من المحامين .

غير أنه حدث في الانتخابات الأخيرة أنه لم تحسم محلات خالية رغب للانتخاب ثلاثة منهم واثمة آخرين بعدم احترام هيئة القضاء وانتخب هؤلاء الثلاثة بعد ثلاثة أيام من صدور الحكم عليهم بالتوبيخ بالرغم من إلفات نظرية الجمعية العمومية للمحامين إلى ما ينطوي في ذلك العمل بإلغاء أصدره مجلس الوزراء حين إثارة ما نرى إليه من إشاعات في هذا الصدد .

ولا نزاع في أن مغزى هذه الحركة ومراميها مما لا يحتمل الشك والتأويل وفي أنه يضاعف من عدم لاقبها أنها إعادة وتكرار للتصريحات التي من أجلها أحيل أولئك المحامون إلى مجلس التأديب وحكم عليهم . فكان الجمعية العمومية أقامت نفسها قاضياً يحكم على مجلس التأديب نفسه ولا شك في أنه لن يسبغ أو يقبل أحد تنبيه كرامة القضاء والحماة مثل هذه الأعمال .

وقد أدركت القابة أزمنة قامت فيها حركة ترى إلى الخروج بنشاطها من دائرة الاعتبارات الخاصة بالمهنة والتجرب بها في ميدان الاضطرابات السياسية فلم يبق لها لحرس الشارع على الإقلال بقدر الإمكان من التدخل في حياة تلك الطائفة وبقيت بأن التقاليد الصحيحة سوف تستلب آثار الأثر .

على أنه لا يسع التردد نفع هذه الترتيبات الصريحة في الدلالة على عدم الاكترت للتقاليد وعلى رغبة المحافظة لأصط قواعد الزمانة واللباقة مما يجب أن تحفل به قابة المحامين في علاقتها بالسلطات على الصوم وعلى وجه الخصوص بالسلطة القضائية التي تشترك معها في العمل اشتراكاً وثيقاً .

وليس الغرض مع ذلك ابتلاء أحكام جديدة وإنما يقصد إلى الإفصاح بعبارة صريحة واضحة عن مفهوم التقاليد المرعية طمة في هذا الشأن . ولن يوجب أحد إلى القول بأن الحكم بقوبة تأديبية يمنع على وجه الإطلاق

المحامي المحكوم عليه من دخول مجلس القابة وإنما لا يستطيع أحد أن ينكر أنه طلب إلى مجلس التأديب آثار الحكم فيجب أن يكون من أثره الجليولة بينه وبين المجلس .

من أجل هذا تقتضف وزارة الحماة بأن تعرض مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة وهو يضيف فقرة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ الخاص بلامعة الحماة أمام المحاكم الأهلية ولا يرى إلى أكثر من تقرير قاعدة واضحة عليها روح القانون وتوطيد التقاليد المصطلح عليها في جميع التقاليد وتقل على شدة الحاجة إليها الظروف التي تحت في ظلها انتخابات ١٩١٥ ديسمبر .

وبمقتضى هذا المشروع لا يترتب على الحكم بقوبة تأديبية الحرمان على وجه الإطلاق من حق الدخول عضواً في مجلس القابة بل لمجلس التأديب أن يقع هذا الحرمان عن المحامي المحكوم عليه متى طلب ذلك والمجلس حر في أن يأذن برضه بإفقيده أو أن يضرب أجلاً لعدم جواز الانتخاب .

وقد أجرى المشروع بنص خاص حكم هذا الحرمان على الأعضاء الحاليين في المجلس سواء في ذلك من اعتبرا فيه حديثاً أم من كانوا فيه أعضاء من قبل إذا كان قد صدرت عليهم قبل نشر القانون أحكام تأديبية .

ويلاحظ أنه في فرنسا حيث جاء النص على مبدأ عدم سرعان القوانين على المساحي خالياً من أي قيد (للمادة ٢ من القانون المدني و ٤ من قانون العقوبات) نعتت محكمة النقض بالإبرام إلى أن هذا المبدأ لا يمنع في مافة العقوبات التأديبية من تطبيق أحكام جديدة على وقائع سابقة .

وهذه النتيجة يجب أن يسلم بها من باب أولى في مصر فإن المادة ٢٧ من الدستور بعد أن قررت أن أحكام القانون لا يترتب عليها أثر مما وقع قبله أضافت إلى ذلك " ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص " فقد أذن الدستور بذلك للشارع في أن يقض في بعض الأحوال بالنسحاب الحكم إلى المساحي .

وقد يرد بسط الأحكام التأديبية على المساحي في فرنسا بأنها ليست عقوبات بالمعنى الصحيح ولكنها وسائل تدعو مقتضيات النظام والمصلحة العامة إلى اتخاذهما للعاطلة على هيئة وأحكام الهيئة التي يقتضي إليها المرفق الذي يحكم تأديباً وأنها لا تتصل بالوقائع بقدر ما تتصل بأفعالها . . . أي بالأثر الأدبي الذي يختلف عن الواقعة التي كانت سبباً فيه والذي هو متجدد مستمر " .

ولا شك في أن هذه الاعتبارات منطقية تماماً على الحالة التي تنشأ عن وجود عدة محامين محكوم عليهم تأديباً بين أعضاء المجلس وتجبر ما قرره المادة الثانية من بسط حكم الحظر على المساحي .

بناء عليه تقتضف وزارة الحماة برفع مشروع القانون المرفق لهذا إلى مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتكرم بعرضه لأنتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلمان .

وزير الحماة
أحمد ط

القاهرة في ١٩ ديسمبر ١٩٢٢

المادة الثالثة

على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون وإصدار له من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة لإيضاحية

عن مشروع القانون الخاص بإضافة فترة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٦ انلاص بلائحة الحفامة أمام المحاكم الشرعية

إن نفس الاعتبارات التي حملت وزارة الحفانية على أن تقترح تعديل المادة ٤١ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩١٢ لمنع انتخاب المعلمين الحكوم عليهم بطولات تاديبية في عضوية مجلس القابلية تقتضي تعديل المادة ٤١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٦ انلاص بلائحة الحفامة أمام المحاكم الشرعية على مثال التعديل المقترح في بلائحة الحفامة أمام المحاكم الأهلية .

لذلك تقتصر وزارة الحفانية بأن ترغ إلى مجلس الوزراء مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة حتى إذا وافق عليه يتكتم برفعه لأصحاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك لاستصدار المرسوم اللازم بمعرضه على البرلمان .

القاهرة في ١٩ ديسمبر ١٩٣٣
وزير الحفانية
أحمد عدل

ملحق رقم ٣

جلسة الاثنين ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤
(١٣ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة المحاسبة

عن الحساب الختامي للجلس في السنة المالية ١٩٣١-١٩٣٢

(المقرر حضره الشيخ المحترم القواء على أحد باننا) .

تقرير مرفوع من هيئة المراقبة إلى لجنة المحاسبة

عن الحساب الختامي للجلس في السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

بناء على المادة ١٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ انلاص بالنظام الداخلي لإبرلمان ، تشترط هيئة المراقبة بأن ترغ إلى لجنة المحاسبة الحساب الختامي لمجلس الشيوخ عن السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

ملحق رقم ٢

جلسة الأربعاء ١٠ رمضان سنة ١٣٥٢
(٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣)

تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع قانون بإضافة فترة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٦ انلاص بلائحة الحفامة أمام المحاكم الشرعية

(المقرر حضره الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باننا) .

أحال المجلس بجلسته ٣٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ على هذه اللجنة مشروع قانون ارد من مجلس النواب بإضافة فترة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ١٥ سنة ١٩١٦ انلاص بلائحة الحفامة أمام المحاكم الشرعية لنظره على وجه إستقبال وقد اجتمعت اللجنة فوراً وريد البحث والمناقشة رأت الموافقة ل هذا المشروع للأسباب التي من أجلها وافقت على مشروع القانون تضمن إضافة فترة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩١٦ انلاص بلائحة الحفامة أمام المحاكم الأهلية .

والجنة تشترط بمعرض نتيجة بمجمها على هيئة المجلس المقرر رجاء إقرارها ل الموافقة على مشروع هذا القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب .

مشروع قانون

بإضافة فترة إلى المادة ٤١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٦
انلاص بلائحة الحفامة أمام المحاكم الشرعية

بن قواد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
صدراؤه :

المادة الأولى

يضاف بند الفقرة الأولى من المادة ٤١ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٦ بقرة الآتية :

ولا يجوز أن يكون عضواً مجلس القابلية المحامي الذي قضى عليه بمقوية العقوبات التاديبية المنصوص عليها في المادة ٣٥ على أنه يجوز رفع هذا برمان من المحامي بقرار خاص من مجلس التاديب .

المادة الثانية

يحرى حظر الاشتراك في عضوية المجلس على الأعضاء الحاليين الذين لم في يسوغ بمقتضى المادة السابقة تعاقبهم له .

وضمت ميزانية السنة المذكورة) عن سبب هذا التخص أضافت بأن ماهية مدير الترجمة الذي نقل من مجلس النواب إلى مجلس الشيوخ أدرجت سهواً في ميزانية مجلس النواب وعلى ذلك تصبح حقيقة ربط البند ٢ "ماهيات" ١٠١,٢١٠ ج.م بدلاً من ١١,٢٠٠ ج.م أي بزيادة قدره ٩٠,٠١٠ ج.م و ١٦١ ملياً.

أما التجاوز في بند ٤ "كساري وملبوسات" فسيبب أن الملابس الصيفية كانت تصرف عادة في السنوات الماضية في شهر مايو (أي بعد الميلاد الذي تحدد صنفها) مع أن مشروع المالية رقم ٢١ لسنة ١٩٢١ قد حدد أول أبريل من كل سنة لتصرف تلك الملابس إلى الخدم السارية. لذلك رأت هيئة المراقبة الإسراع في عمل متاقصة من الملابس الصيفية حتى يتسنى صرفها في الميلاد المحدد وعلامة ذلك وصرف الترخيص إلى المتهدين من الميزانية وقد تسبب من ذلك أن البند قد تحمل صرف ثمن ملابس صيفية ذهبت بعد أن كان لا يصرف عليه إلا ملابس صيف واحد.

أما تجاوز بند ٥ "أثاث" فنشأ عن تجديد بعض الأثاث القديم وشراء عدة دواليب من الصاج لإدارة الحسابات وقلم المحفوظات والمكتبة دمت إليها الحاجة.

وحصل تجاوز في بند ٨ "أعمال جلدية" بسبب إنشاء المصل ووضع آلة لتكسير الصوت بقاعة الجلسة وعمل إصلاحات برفرة الخزائن وتركيب قواطع خشب بزيلاخ في بعض غرف المجلس.

كل ذلك استدعى التجاوز لأن الميزانية لم توضع بمعرفة المجلس بل وضعت بمعرفة وزارة المالية كما سبق البيان.

وقد أخذت قرارات بهذا التجاوز جميعه من هيئة المكتب ولجنة المحاسبة مجتمعين ومن لجنة المحاسبة وذلك في مقابل الوفر الذي نتج في بنود المصروفات الأخرى بإختيار الميزانية في مجموعها بأياً واحداً.

لذلك

ترى هيئة المراقبة من اللجنة الموقرة، عند الموافقة على هذا التقرير، أن تتكرم برفض هيئة المجلس المحترمة التصديق عليه ما

المراقبان

صالح حتى أحمد نجيب برادة

تولت وزارة المالية وضع ميزانية المجلس عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المقتم عنها هذا الحساب نظراً لتعطيل أعماله وتقتض وقد بلغ الربط ١٠٠ ج.م. وبلغت جملة المصروفات ٥٥,٣٥٠ ج.م و ٦٧ ملياً فقط فتتج من ذلك وفر في اعتمادات الميزانية ببلغ ١١,٣١٥ ج.م و ٩٣٣ ملياً يرجع إلى الأسباب الآتية :

١ - الوفر في بند ١ "مكافآت" يرجع إلى أن حضرات الأعضاء المحترمين لم يحضروا الجلسة إلا بجملة ٢ يوميه سنة ١٩٣١ مع أن المكافأة وربطت في الميزانية اعتباراً من أول السنة المالية، وبسبب غلوها ركز بعض حضرات الأعضاء الوفاة أو قبول الطعن في الانتخاب، ومكافأة أعضاء المجلس الذين يتولون مناصب وزارية، ونصف مكافأة رئيس المجلس بسبب ما يستوفى عليه دولة الرئيس الحال من المعاش.

٢ - الوفر في بند ٣ "المكتبة" يرجع إلى عدم سعة الوقت لدى لجنة المكتبة لاختيار الكتب اللازمة.

٣ - الوفر في بند ٦ "مصاريف ترقية" يرجع إلى عدم دفع الاشتراك إلى مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي.

٤ - الوفر في بند ٧ "انتقال وبلى سفر" يرجع إلى عدم التوسع في الانتقالات.

٥ - الوفر في بند ٩ "مطبوعات" وفر عادي.

٦ - الوفر في بند ١٠ "أدوات كتابية" يرجع إلى عدم التوسع في شراء الأدوات الكتابية.

٧ - الوفر في بند ١١ "مصرفات غير منظورة" يرجع إلى عدم حدوث ما يستلزم صرف الاتحاد جميعه.

• •

هناك تجاوز وهمي في بند ٢ "ماهيات" مقداره ٥٨٤ ج.م و ٨٣٩ ملياً والحقيقة أنه لم يحصل تجاوز بل بالعكس هناك وفر مقداره ١٠٠ ج.م و ١٦١ ملياً، وذلك بسبب أنه أدرج ربط الموظفين البائتين بتخص ٦٤٠ ج.م عن الماهيات الفعلية. ولما استفسر من وزارة المالية (التي

الحساب الختامي

لمصروفات مجلس الشيوخ عن السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢

بنود للميزانية		اعتبارات الميزانية		جملة المنصرف لغاية السنة المالية		زيادة		وفر	
		جنيه		طعم		جنيه		طعم	
١ - مكافآت	٣٨٦٤٠	٨٩٧	٢٦٣٨٦	—	—	١٠٣	١٢٢٥٣		
٢ - ماهيات	٢٠٤١١	٨٣٩	٢٠٩٩٥	٨٣٩	٥٨٤	—	—		
٣ - المكتبة	٥٠٠	٣٦٤	٤٠٠	—	—	٧٣٦	٩٩		
٤ - كسوى وملبوسات	٣٠٠	٩٣٤	٤٥٤	٩٣٤	١٥٤	—	—		
٥ - اثاثات ومفروشات	٣٠٠	٤١٥	١٩٥٦	٤١٥	١٦٥٦	—	—		
٦ - ثروة	١٦٥٠	٣٦٠	١٤٩١	—	—	٦٤٠	١٥٨		
٧ - انتقال وبذل سفر	٣٠٠	٤٨٨	٦٠	—	—	٥١٢	١٣٩		
٨ - أعمال جليلة	٢٥٠	٩٢٥	٤٢٢	٩٢٥	١٧٢	—	—		
٩ - مطبوعات	٣٠٠٠	٢٣٣	٢٢١٤	—	—	٧٦٧	٧٨٥		
١٠ - أدوات كتابية	٣٠٠	٧١٢	١٢٦	—	—	٢٨٨	١٧٣		
١١ - مصروفات غير منظورة	١٠٠٠	—	٧٢٥	—	—	—	٢٧٥		
الجملة	٦٦٥٥١	٠٦٧	٥٥٢٣٥	١١٣	٢٥٦٩	٠٤٦	١٣٨٨٥		

و باستقال قيمة الزيادة من جملة الوفر يتبع مبلغ ١١٣٣١٥ ج م و ٩٣٣ مليا وهو الوفر الحقيقي الذى صرف لوزارة المالية ما

المراقبات

صالح حنق أحمد نجيب يراده

ولو أن وزارة المالية لم تتخذ للاسراع عدته ولم تعمل ما وقتت إليه من
قص المصروفات ونقص أبواب جديدة للإيرادات بجاوز العجز الثلاثة ملايين
من الجنيهات . وفي الكشف الذي على بيان ما أصاب مختلف أبواب
الإيرادات من عجز :

جنيه مصرى	
(أ) ضرائب الأطنان	٣٠٨١٦٤
(ب) دخان وصباير وتناك	٦٩٧٠٢٩
(ج) السكك الحديدية	١٣٦٠٩٧٠
(د) الطفرافات والتليفونات والبريد	٢٥٢٥٥٨
(هـ) الأملاك الأميرية	١٨٠٣٦٠
(و) بيع الأراضي	٨٧٨٤٧
(ز) خريبة القطن	٤٧٠٣٠٧
(ح) بدل الخدمة العسكرية	٦٠٦٨٠
(ط) التبرعات المفروضة على ألمانيا بعد الحرب	٧٤٢٨٤
(ي) متنوعة	٢٧٢٦٢٥
	٣٧٦٤٨٢٤

أما أسباب هذا العجز فربما كلها إلى الأزمة وشلتها :

(أ) فالعجز في ضرائب الأطنان نتيجة زيادة المخزونات لضيق ذات
يد عدد كبير من الملاك بسبب هبوط أسعار منتجات الأراضي
وعلى الأخص القطن والحبوب ، وتبين الأرقام المينة بالكشف
الآتى نسبة المخزونات إلى البائع المحقة لكل مديرية :

ملحق رقم ٤

جلسة الاثنين ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤
(١٣ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة المالية
عن مشروع قانون باعتماد الحساب الخلقى
لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية

(المقرر حفرة الترخيص المحترم عبد الحليم البيل بك) .

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٣١ مايو سنة ١٩٣٣
مشروع قانون باعتماد الحساب الخلقى لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية فوافقت
اللجنة لإرجاء بحثه إلى هذه الدورة نظرا لما كان لديها وقتها من الأعمال
الهامة المستعجلة .

وقد بحثت اللجنة مشروع القانون المذكور بجلستها المنعقدة في ٤ يناير
سنة ١٩٣٤ ووافقت هذا الحساب مقارنا بميزانية السنة التي وضع من أجلها
تعيين لها ما يأتي :

ربطت ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ المالية في ٢٠ أبريل سنة ١٩٣١
فلم يشن عرضها على البرلمان الذي كان أول اجتماع له في ٢٠ يونيو
سنة ١٩٣١

وقد قدرت فيها الإيرادات بمبلغ ٣٩,٣١٦,٠٠٠ ج. م. والمصروفات بمبلغ
٣٨,٨٨٤,٠٠٠ ج. م. أي زيادة ٤٣٢,٠٠٠ ج. م. في الأولى عن الثانية .
ولكنها اختتمت بعد التنفيذ بالتجربة الآتية :

جنيه مصرى	
الإيرادات	٣٧٧٧٠٦١٦
المصروفات	٣٦٩٩١٨٥٨
زيادة فعلية في الإيرادات فيها ٤٣٢,٠٠٠ ج. م. كان مقدرا والباقي وقدره ٣٤٦,٧٥٨ ج. م. هو الزيادة العارضة .	٧٧٨٥٨

(هـ) وقد هبط إيراد الأملاك الأميرية بسبب هبوط أسعار منتجات الأراضي فنقص إيرادات الزراعات التي تديرها المصلحة مباشرة كما حصل تخفيض عظيم في قيمة الإيجارات .

(و) كان السبب في النحيز في بيع الأراضي قلة المشتريين لأن الذين لديهم أموال يفضلون شراء الأراضي المروضة للبيع بطريق القضاء .

(ز) وما أصاب ضريبة القطن من عجز لتخفيض الضريبة من مشربين قرناً إلى عشرة قروش على القطن ابتداء من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢١

(ح) وقد نقص بل الخدمه العسكرية لقلة عدد الذين يستطيعون دفع البذل تخلصاً من تلك الخدمة .

(ط) حصة مصرف التحويلات التي تنضمها ألمانيا بعد الحرب والتي لم تكن للحكومة المصرية يد مباشرة في تقديرها لأن الاتفاق طمحا تم مع بريطانيا العظمى حين عقد معاهدات الصلح ومصر لم تشترك فيها وقد قدر التحويلات عن الخسائر التي أصابها بسبب الحرب بمبلغ ١٨٨٥٠٠٠ ج م على أن يعطى لها سنوياً على أساس ٦٤ م م من واحد في المائة من مجموع التحويلات المستحق للامبراطورية البريطانية . وفي سنة ١٩٢١ كان المقرآن قبض مصر مبلغ ٨٩٣٠٠ ج م فلم يدفع لها سوى ١٥٠١٦ ج م أي بنقص ٢٧٤٣٨٤ ج م وهو مقدار الجيز المدين بالحساب الخاسر . ولما كانت ألمانيا قد وقفت عن الدفع بعد ذلك فقد ألغى حصلت عليه مصر هو مبلغ ٢١١٨٧٥ ج م .

(ي) وتم عجز في أقسام مختلفة تحت أسماء متعددة كحصة الحكومة من أرباح بعض الشركات وإيرادات وسائل القفال ورسوم القمح وإيرادات الامتيازات ورسوم متنوعة إلخ .

وعندما أحست وزارة المالية بمحدث هذا العجز الذي قد يكون من عواقبه الخطيرة عدم إمكان توازن الميزانية سمت في معالجة الحالة واضحة نصب عينها اجتناب من الاضطراب وسملت لهذا الغرض خطتين في وقت واحد : (الأولى) لإيجاد موارد جديدة ، (الثانية) تخفيض المصروفات .

إيجاد موارد جديدة :

وجهت الوزارة أنظارها إلى الأقسام التي دعها الامتيازات الأجنبية معقدة التصرف فيها وهي :

جبه مصرى

(١) الجمارك : فزادت في رسوم الأرصدة والتعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج على بعض الأصناف كالمنسوجات القطنية والصابون والمشروبات والحزم والبريق والكبريت وما شاكل ذلك .

(ب) رسم القنفذ : ولقيم الأعظم منه على الماشات .

(ج) من بعض الإيرادات الأخرى .

٢٩٤,١٦٦
٢١٤,٤٥٠
١٨٣,٥٧٧

التقديرات	المخاترات	
	جبه مصرى	النسبة المئوية
الجمية	٩٧,٥٢٩	١٧,٩٢
القيم	٣٠,٨٠٨	١٤,٢٢
القضية	٨٠,١٩٢	٨,٥٠
في سويك	١٧,٤٩٤	٦,٤٤
الشرقية	٢٩,٩٢٨	٦,٥٤
المروضة	٢٧,١٤٦	٤,٨٤
الخصا	١,٥٣٤	٣,٩٥
الجنية	٢٢,٨٨٥	٣,٢٠
القلبية	٨,٢١١	٢,٧٠
الدهلية	١١,٢٢٦	٢,١٤
أسيوط	٨,٣٠١	١,٩٦
أسيوط	١١,٨	١,٩٤
٤٩,٩٣٠		
٤٩,٣٦,٤٥٠	٢٣٢,٤٣٨	٦,٧٥

غير أن المتحصل فعلاً قد زاد في بعض المديرات مما كان منظوراً كما يتضح مما على :

التقديرات	المخاترات	
	جبه مصرى	النسبة المئوية
مصلحة المجموع	٦٧٥	٢٢,٥٠
مدارية قسا	١٢,٢١٨	٤,٧٥
حزبا	٤,٩٩٠	١,٨٣
٥٢٠,٣٥٠	١٧,٨٨٢	٣,٢٧

وبفضل هذه الزيادة هبط متوسط النسبة للمجموع المدين بـ ٩,٧٥٪ إلى ١٠٪ وهي نتيجة مرضية بالنسبة للحالة التي تجتازها البلاد .

(ب) وفي السلطان والسيارات والتبناك أدى نقص المقطوعة إلى نقص في الوارد .

(ج) وفي السلك الحديدية كانت نتيجة تناقص في عدد الركاب وفي البضائع ملارة على مزاحة السيارات كما هو حاصل في سائر البلاد الأخرى . تلك المزاحة التي أخذت تزداد شدة من سنة لأخرى حتى أصبح يتوقع زيادة انتشارها بعد الأزمة بسبب ما قد يؤول إليه رجوع الثقة من التوسع الكبير في استثمار كثير من الأموال في هذا الميدان .

وسنرى اللجنة بإبله ملاحظاتها بصفة خاصة في هذا الموضوع بعد بحث ميزانية مصلحة السلك الحديدية لسنة المالية المقبلة .

(د) مرجح النقص في إيرادات التفرقات والبريد وغبة الجمهور في الاقتصاد بسبب الأزمة .

ولكن الواقع أن الوفرة أكبر من ذلك بكثير فإن القيمة المقدرة للصروفات يجب أن يزداد عليها مجموع الاعتمادات الإضافية وتكون النتيجة كما يأتي :

بنية مصرى	
الميزانية الأصلية	٣٨,٨٨٤,٠٠٠
الاعتمادات الإضافية	١,٨٠٦,١٨٢
وهو قيمة الميزانية الحقيقية	٤٠,٦٩٠,١٨٢
النصرف في بحر السنة	٣٣,٩٩١,٨٥٨
الوفر	٣,٦٩٨,٣٢٤

وفى على بيان بتوزيع الاعتمادات الإضافية على الوزارات المختلفة وعمل أبواب الميزانية الثلاثة :

الاعتمادات المحسوبة من الحسابات العامة	الاعتمادات المحسوبة من الحسابات العامة	الاعتمادات المحسوبة من الحسابات العامة
بنية مصرى	بنية مصرى	بنية مصرى
وزارة الخارجية	١٩,٨١٨	١,٨٩٢
» المالية	١٢,٨٣١٩	١,٨٩١٩
» المعارف السوية	٦,٣١٨	٦,٣١٨
» الداخلية والصحة السوية	١٩,٧٥٩٦	١٩,٧٥٩٦
» الحفانة	٤٩,٥٧٢	—
» الأشغال السوية	١٢,٢٤٨,٨٨٣	٤,٥١١
» الزراعة	٥٠٠٠	٣,٥٠٠
» المواصلات	١٤,٩٦٢٩	١٦,٦٢٩
» الحرية والبحرية	٥٤٠,٤٧	٥٤٧
المجموع	١٨,٥٩١,٨٢	٥٣,٠٠٠

توزيع المبالغ المذكورة على أبواب الميزانية الثلاثة

الاعتمادات المحسوبة من الحسابات العامة	الاعتمادات المحسوبة من الحسابات العامة	الاعتمادات المحسوبة من الحسابات العامة	الاعتمادات المحسوبة من الحسابات العامة
بنية مصرى	بنية مصرى	بنية مصرى	بنية مصرى
مهمات وأجروماتيات	٣٢,٦٧٢	—	٣٢,٦٧٢
مصرفات عمومية	٣,٨٧٣,٠٠	٥٣,٠٠٠	٣,٨٧٣,٠٠
أعمال جديدة	١,٤٣٩,٢١٠	—	١,٤٣٩,٢١٠
	١,٨٥٩,١٨٢	٥٣,٠٠٠	١,٨٠٦,١٨٢

يضاف إلى هذا المجموع زيادات متنوعة أخرى عادية وهى :

بنية مصرى	
صائد الأملاك المنية .	٢٩,٦٤٣
رسوم الموائى ومصايد الأسماك من زيادة حولة السفن	٥,٧٤٥
الفاخلة إلى ميناء الاسكندرية فيما يخص بالموائى	
وأعميرات متعددة وأجرة .	
رسوم على الصادرات وهى :	٣٩,٥١٢
زيادة منشؤها تصدير نحو أربعين ألف قطار قطن زيادة	
عما كان مقدرا في الميزانية .	
مصاريف قضائية أكثرها من الحاكم المختلطة .	١٧٢,٤١٠
رسوم الخمر .	١٥,٩٩٠
المنقطع من ماهيات الموظفين .	٢٥,٢٨٧
الأرباح الناتجة من تشغيل القود سلف وسندات .	٩٧,٢٧٦
	٣٨٢,٨٦٣

وبإضافة هذا المبلغ إلى الزيادة في إيرادات البنود (١) و(ب) و(ج) السالف ذكرها يكون المجموع ٢٩,٦٤٣,٤٠٠ ج . م .
وهذا المبلغ غفب السجل إلى ١,٥٤٥,٣٨٤ ج . م .

تخفيض المصروفات :

ولكن وزارة المالية عمدت في الوقت عينه كما قلنا إلى خفض المصروفات حتى عرضت الباقي من هذا الجيز ، ثم وصلت إلى زيادة في الإيراد وبين ذلك أن مجلس الوزراء صادق بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٣١ على الخططة المؤدية لهذا الغرض مجتبا كل ما من شأنه أن يحد أى خلل في حسن سير الحركة الإدارية أو بالمشروعات الكبرى الخاصة بأرى والصرف والصحة والتعليم وغيرها وترتب على ذلك أن النتيجة الفعلية الحساب الختامى أصبحت كما يأتي :

بنية مصرى	
قيمة المصروفات المقدرة	٣٨,٨٨٤,٠٠٠
قيمة النصرف فضلا	٣٣,٩٩١,٨٥٨
قيمة الوفر الحاصل	١,٨٩٢,١٤٢

وفيما على بيان توزيع مصروفات الميزانية والوفورات على مختلف الوزارات والمصالح :

	الميزانية الأصلية	الاعتمادات الإضافية	الميزانية الحقيقية	المصروفات		الوفورات
				قص	زيادة	
	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري
السراى الملكية	٦٧٨٥٢٧	—	٦٧٨٥٢٧	٣٦٩٣٣	٧٩٠٧	٢٩٠٠٢٦
البرلمان	١٥٨٩٩٣٧	—	١٥٨٩٩٣٧	٣٢٦٤٠	٩١٤٨	٢٢٤٩٩٢
مجلس الوزراء	١٦٣٢٩٨	—	١٦٣٢٩٨	٢٦٠٦	٥٥	٢٥٥١
مكتب المستشارين المالي والقضائي	١٨٥٧٠	—	١٨٥٧٠	٣١١٨	١٥	٣١-٣
وزارة الخارجية	٢٢٨٩٤٢	١٩٨١٨	٢٤٨٧٦٠	٣٢٩٠٦	٢٣٤٢٣	٩٦٨٣
وزارة المالية	٣٣٠٨٠٠٠	١٢٨٣١٩	٣٤٣٦٣٩٩	٤٤٦٧٣٤	٣٠٩١٦	٤١٥٨١٨
وزارة المعارف السوفية	٣٣١٠٠٨٢٣	٦٣١٨	٣٣١٧١٤١	٢٧٢٧٩٩	١٨٩١	٢٧٠٩٠٨
وزارة الداخلية والصحة السوفية	٩٠٦٠٠١٧	١٩٧٥٩٦	٦٢٥٧٦١٣	٢١٦٩٦٤	٣٧٢٢٢	١٧٩٧٤٢
وزارة الخفائية	١٦٧٩٢٨٠	٤٩٥٧٢	١٧٢٨٨٥٢	٦٢٨٨٣	٩١٤٥	٥٣٧٣٨
وزارة الأشغال السوفية	٦٥٢٢٤٩٨	١٢٤٨٨٨٣	٧٧٧١٣٨١	١٥٣٣٩٨٠	٤٣٠٢٠٤	١٠١-٣٧٧٦
وزارة الزراعة	١٤٧٣٠٣٨	٥٠٠٠	١٤٧٨٠٣٨	٥٠١٥٩٥	٢٦٣٩٤	٤٧٥٣٠١
وزارة الحراصات	٧٠٣٣٩٢٧	١٤٩٦٢٩	٧١٨٣٥٥٦	١٢١٣٤١٣٠	٢٧٩٥٣٩	٨٥٥٥٩١
وزارة البحرية والبحرية	١٠١٠٢٨٤٦	٥٤٠٤٧	١٠١٥٦٨٩٣	١٦٧٢٠٥	١٥٩٣٢	١٥١٢٧٣
السودان	٧٥٠٠٠٠	—	٧٥٠٠٠٠	—	—	—
البعثات الطبية	١٤٠٠٠٠	—	١٤٠٠٠٠	٢٠٠٠٨١	١٧٨	١٩٩٠٣
مساكن ومكافآت	١٩٨٧٢٢٠	—	١٩٨٧٢٢٠	١٦١٦٥٩	٧٠٢٠١	٩١٤٥٨
الحرس السوي	٤٣٤٨٤٨٤	—	٤٣٤٨٤٨٤	٦٤٨	—	٦٤٨
المصاريف الغير المتوقعة	٦٦٤١٣	١٨٥٩١٨٢ ٥٣٠٠٠	١٣٤١٣	١٣٤١٣	—	١٣٤١٣
	٣٨٨٨٤٠٠٠	١٨٠٠٦١٨٢	٤٠٠٦٩٠١٨٢	٤٦٤٠٢٩٤	٩٤١٩٧٠	٣٦٩٨٣٢٤

والآن ينبغي الوقوف على كيفية توزيع هذا الزفر على الثلاثة الأبواب الكبرى من مصروفات مختلف الوزارات والمصالح وهذه الأبواب هي :

باب ١ — ماهيات وأجر وممرات .

» ٢ — مصروفات عمومية .

» ٣ — أعمال جديدة .

باب ١ — ماهيات وأجر وممرات

	الزفر إجمالاً	المصروفات		الزفر
		قص	زيادة	
	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى	بجنيه مصرى
السراى الملكية	٢٩,٠٢٦	١٤,١٣٤	—	١٤,١٣٤
البرلمان	٢٢,٤٩٢	٢٩,٥٢٨	١,١٥١	٢٨,٣٧٧
مجلس الوزراء	٢,٥٥١	١,٤٤٥	—	١,٤٤٥
مكتب المستشارين المال والقضائى	٣,١٠٣	٢,٥٠٢	—	٢,٥٠٢
وزارة الداخلية	٩,٦٨٣	١٥,٦٤٨	١,٦٨٥١	١٢,٠٣
وزارة المالية	٤١,٥٨١٨	١١,٣٩٠٩	٥,٥٥٢	١٠,٨٣٥٧
وزارة المعارف السوفية	٢٧,٠٩٠٨	٥,٢٨٢٤	—	٥,٢٨٢٤
وزارة الداخلية والصحة السوفية	١٧٩,٧٤٢	٩٧,٧٤٤	٤,٤٦٣	٩٣,٢١١
وزارة أفضائية	٥٣,٧٣٨	٣٨,٧١١	١,٤٢٣	٣٧,٢٨٨
وزارة الأشغال السوفية	١٠٣,٧٧٦	٤,٥٣٥	٢٣,٢٦٣	١٧,٢٦٢
وزارة الزراعة	٤٧,٥٢٠١	٨,٢٨١	٢٥٠	٨,٠٣١
وزارة المواصلات	٨٥,٤٥٩١	١٦,٦٤١٦	٧,٤٣٩	١٥,٨٩٧٧
وزارة البحرية والبحرية	١٥١,٢٧٢	٤,٠٤٥١	—	٤,٠٤٥١
مصروفات السودان	—	—	—	—
البيئات الطبية	١٩,٩٠٣	٣,٠٠٨١	١٧٨	١٩,٩٠٣
مناشآت ومكافآت	٩١,٤٥٨	١٦١,٦٥٩	٧,٠٢٠١	٩١,٤٥٨
الدين السوفى	٦٤٨	—	—	—
المصاريف الغير المنظورة	١٣,٤١٣	—	—	—
	٣,٦٩٨,٣٢٤	٨٠,٣٨٨٨	١٢٠,٧٧١	٦٧٣,١١٧

فيكون الزفر المتحصل في المساهيات والأجر والممرات بالغاً ١١٧,٦٧٣ ج.م. أى بنسبة ١٨,٢٠ في المائة من مجموع الوفورات البالغة ٣,٦٩٨,٣٢٤ ج.م.

باب ٢ - مصروفات عمومية

	المصروفات			الوفر
	الوفر إيجابا		زيادة	
	كشفت عام	نقص		
	بجته مصرى	بجته مصرى	بجته مصرى	بجته مصرى
المراسم الملكية	٢٩٠٠٢٦	٢١٥٦٦	٦٩٣٦	١٤٦٣٠
البرلمان	٢٣٤٩٢	٣١١٢	٤٩٩٨	—
مجلس الوزراء	٢٥٥١	١١٦٠	٥٥	١١٠٥
مكتب المستشارين الملكى والقضائى	٣١٠٣	٦١٦	١٥	٦٠١
وزارة الخارجية	٩٦٨٣	١٥١١٣	٤٩٥٦	١٠١٥٧
وزارة المالية	٤١٥٨١٨	١٨١٣٢٥	١٩١٠٣	١٦٢٢٢٢
وزارة المعارف العمومية	٢٧٠٩٠٨	١٨٠٧٧٨	—	١٨٠٧٧٨
وزارة الداخلية والصحة العمومية	١٧٩٧٤٢	٩٨٤١٤	٢١٤٣١	٧٦٩٨٣
وزارة الحفائية	٥٣٧٣٨	٢٤١٧٢	٧٧٢٢	١٦٤٥٠
وزارة الأشغال العمومية	١١٠٣٧٧٦	٣٣٠٢٥٤	٢٠٠٣١	٣١٠٢٢٣
وزارة الزراعة	٤٧٥٢٠١	٤٨٧٩٠٥	٢٦١٤٤	٤٦١٧٦١
وزارة المواصلات	٨٥٤٥٩١	٧٣٨٣٣٠	١٥٧٤٦٢	٥٨٠٨٦٨
وزارة الحرية والبحرية	١٥١٢٧٣	١١٠٤٨٥	١٣٨٦٨	٩٦١١٧
مصروفات السودان	—	—	—	—
البعثات الطبية	١٩٩٠٣	—	—	—
مساكنات ومساكنات	٩١٤٥٨	—	—	—
البحر العام	٦٤٨	٦٤٨	—	٦٤٨
المصاريف الغير المنظورة	١٣٤١٣	١٣٤١٣	—	١٣٤١٣
	٣٦٩٨٧٣٤٤	٢٢٠٧٢٩١	٢٨٢٧٢١	١٩٢٤٥٧٠

فيكون الوفر المتحصل في المصروفات العمومية بالنا ١,٩٢٤,٥٧٠ ج.م أى نسبة ٥٢,٠٤ ٪ من مجموع الوفورات البالغة ٣,٦٩٨,٣٢٤ ج.م.

باب ٣ - أعمال جديدة

الوفاة	المصرفات		الوفاة	الوفاة
	تقوى	تقوى	تقوى	تقوى
بنيتة مصرى	بنيتة مصرى	بنيتة مصرى	بنيتة مصرى	بنيتة مصرى
٢٦٢	٩٧١	١٢٢٢٢	٢٩٠٢٦	المرى الملكية
٢٩٩٩	٢٩٩٩	—	٢٣٤٩٢	المرى الملكية
١	—	١	٢٥٥١	مجلس القضاء
—	—	—	٣١٠٣	مكتب المستشارين المال والقضائى
٧٢٩	١٤١٦	٢١٤٥	٩٦٨٢	وزارة الخارجية
١٤٥٢٣٩	٦٢٦١	١٥١٥٠٠	٤١٥٨١٨	وزارة المالية
٣٧٣٠٦	١٨٩١	٣٩١٩٧	٢٧٠٩٠٨	وزارة المعارف السومية
٩٤٤٨	١١٣٢٨	٢٠٧٧٦	١٧٩٧٤٢	وزارة الداخلية والصحة السومية
—	—	—	٥٣٧٣٨	وزارة الحماية
٧٧٦٢٩١	٣٨٦٩١٠	١٦٢٢٠١	١٠٣٧٧٦	وزارة الأشغال السومية
٥٤٠٩	—	٥٤٠٩	٤٧٥٢٠١	وزارة الزراعة
١١٤٧٤٦	١١٤٦٣٨	٢٢٩٣٨٤	٨٥٤٥٩١	وزارة المواصلات
١٤٢٠٥	٢٠٩٤	١٦٢٦٩	١٥١٢٧٣	وزارة الحرية والبحرية
—	—	—	—	مصرفات السودان
—	—	—	١٩٨٠٣	البنات الطبية
—	—	—	٩١٤٥٨	ساعات ومكائنات
—	—	—	٦٤٨	البنين السومى
—	—	—	١٣٤١٣	الصادقات البيع المظفرة
١٠٠٦٣٧	٥٢٨٤٧٨	١٠٦٢٩١١٥	٣٦٩٨٣٢٤	

فيكون الوفاة المحصل في الأعمال الجديدة بالمائة ١٠٠٠٠٠ ج.م أى بنسبة ٢٩,٧٦ في المائة من مجموع الوفورات البالغة ٣٢٤,٦٩٨ ج.م.

هذا البيان يثبت كما لوحظ به، أنه لم يمر أقل تخفيض في الميزانية الأصلية للأعمال الجديدة التي صنعت لأجلها اعتبارات إضافية مهمة استخدمت منها ٣٣٥,٧٤ ج. م. ولقد تمتعت إلى مقابل كبرى اسماعيل وكوري بها عن أعمال تنفذت قبل الموعد المنتظر.

ويتضح مما تقدم أن معظم الجهود إنما بذلت في المصروفات العمومية التي بلغت نسبتها ٥٧,٢٪، وبذل هذه الجهود يكاد ينصرف ذات المبالغ للمقابلة والميزانية الأصلية، إذ أنها خفضت بمقدار ١,٩٢٤,٧٥٠ ج. م. منها مبلغ ٣٣٤,٣٠٠ ج. م. من حساب الاعتبارات الإضافية.

والكشف (ب) يظهر أن مصالح كل الوزارات كانت تتبادر في بذل المهمة لتلي وظائف وزارة المالية، وللانتفاع بصحة ذلك يكفي أن تراجع الإيضاحات المتممة للمدعية في الحساب التقدم من الحكومة.

وقد أصاب مصطلحي الرى والسكك الحديدية أكبر سهم من هذه الوفورات، ففي الأول مبلغ ٢١١,٥٧٤ ج. م. وفي الثانية مبلغ ٤٨١,٨٧٤ ج. م. نعم إن قسماً لا يستهان به من الوفورات في مصلحة السكك الحديدية قد نشأ بملكته من جراء إنجاز إيراداتها بما يساوي مبلغ ١,٣٦٠,٩٧٠ ج. م. لسبب تقليل حركة النقل مما أدى إلى تخفيض ذى شأن في مصروفات الاستئجار كاستهلاك الوقود وزيارت والمواد المعنية وألباء بمبلغ ١٦٧,٩٥٠ ج. م. والإفترقة بمبلغ ١٢,٧٢٠ ج. م. وصيانة القطارات بمبلغ ٦٦,٧٩٥ ج. م. وصيانة الخطوط بمبلغ ٦٩,٩٥٥ ج. م. وفي حالات أخرى كما في مصلحة الأملاك الأميرية مثلاً قد حصلت وفورات هامة بطبيعة الحال من تخفيض أجور العمال.

وفيما يختص بالمهايات والأجر والمزايا فقد شملت الوفورات فيها كل أقسام مصالح الدولة وجاء أكثرها من تنفيذ قرارات مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٣١ للقاضية بعدم إشغال الوظائف التي تتخلو وبإلغاء الترتيبات والعلارات. ويلاحظ أن القسم الأعظم من مبلغ ٣٢,٦٧٢ ج. م. الذي طلب اعتدائاً إضافياً لآباء المهايات والأجر والمزايا وهو ٣٦٧,٧٢٠ ج. م. خاص بموظفي عمكة القطن والإبرام التي شكلت عقب صدور الميزانية.

ويوجد بجانب الميزانية العامة قسبان مستقلان لا تدخل إيراداتهما ومصروفاتهما في الميزانية، وهما الجامعة المصرية ودار الكتب المصرية.

فالجامعة تبرع بها من مصروفاتها من إيراداتها الخاصة ومن المبالغ التي تسحبها عرضاً من الاحتياطي الخاص بها، وقسماً آخر وهو الأهم من إعانة الحكومة. وهذا بيانها عن سنة ١٩٣١-١٩٣٢ :

ج. م. مصرى	
الإيرادات	٥٣,٨٢٤
المأخوذ من الاحتياطي الخاص	١٠,٦٤٢
إعانة الحكومة	١٩٠,٨٨٣
المجموع	٢٥٥,٤٤٩

ستخرج من الكشف الثلاثة السابقة الذكر أن الوفورات الحقيقية على الثلاثة الأرباب الكبرى لمصروفات كالاتي :

ج. م. مصرى	
المجموع	١٨٠,١٧٢,١١٧
١ - مهايات وأجر ومزايا	٥٢,١٩٢٤,٥٧٠
٢ - مصروفات عمومية	٢٩,١٠٠,٦٣٧
٣ - أعمال جديدة	٣,٢٦٨,٣٢٤

هذه الأرقام تختلف من الأرقام المينة في الكشف المدرج في مذكرة رقم ١٨٠ التي روجعت فيه الأساليب التقليدية بعدم إدراج الاعتبارات في عمق من أن الواجب هو إدخالها في الميزانية العامة لمصروفات السنة ومن حساباتها الختامية. إن هذه الاعتبارات الإضافية لا تختلف عن ذات الأخرى في الميزانية الأصلية إلا بكون المصروفات التي صنعت لم تكن معلومة حين وضع الميزانية وتطبيقها. وقد يتبين عيب هذه فقرة بصفة خاصة في باب الأعمال الجديدة حيث قررت الحكومة كرتها أن بهذا الباب زيادة في المصروفات تبلغ ٣٣٥,٧٤ ج. م. مع ببقية أن به وفورات تبلغ ٣,٢٦٨,٣٢٤ ج. م. وبين ذلك :

ج. م. مصرى	
الميزانية الأصلية	٥,٣٧٢,٢٦
الاعتبارات الإضافية	١,٤٣٩,٢١
المجموع	٦,٨١١,٤٧
المتصرف فلا	٥,٣٧٢,٨٢
الوفر المتحصل	١,٤٣٨,٦٥

يشير أن هذه الأرقام الجديدة التي تنفذت في مبرسة ١٩٣١-١٩٣٢ تفرقت مجموع المبلغ المقدر لها في الميزانية الأصلية أى ٥,٣٧٢,٢٦ ج. م. لذلك مبلغ ٣٣٥,٧٤ ج. م. كالاتي :

ج. م. مصرى	
مصرفات فعلية	٥,٣٧٢,٨٢
المبلغ المقرر	٥,٣٧٢,٢٦
قيمة الزيادة	٣٣٦,٥٧

نقد غطيت هذه الزيادة بالاعتبارات الإضافية التي بقي منها مبلغ ١,٤٣٨,٦٥ ج. م. بدون استهلاك، وأدخل في حساب الوفورات كما يلي بيانه :

ج. م. مصرى	
اعتبارات إضافية	١,٤٣٩,٢١
قيمة المسحوب	٣٣٥,٥٧
الوفر المتحصل	١,١٠٣,٦٤

الاحتياطي المحوس

جنيه مصرى	
٨,٦٩٦,٤٠٠	وصيد مشتريات القطن
٥,٢٤٨,٥١٩	سلفيات زراعية
٧٤٢,٧٦٣	سلفيات صناعية
٥٠٠,٠٠٠	اشتراك الحكومة فى رأس مال
	بنك التسليف الزراعى

١٥,١٨٧,٦٨٢
المجموع ٣٣,٣٩١,٢٥٧

خاتمة

كما تقدم يتضح مدى الوسائل التى اتخذتها الحكومة لتأمين توازن الميزانية ومنها يستنتج أيضاً أنه عندما كانت الحكومة تجدد نفسها أمام مواقف ساحقة كالتى عرضت حيناً كان هذا التوازن مهدداً فالتت تعرف كيف تواجه الخطر وتتخذ فى الوقت اللازم الاحتياطات اللازمة لانقاذه وتعرف كيف تدبرها فى حاجة إليه بالاتجاه إلى خير الوسائل وهو الاقتصاد .

ومما هو جدير بالذكر ما بذله كل مصالح الحكومة من الجهود فى هذا السبيل متضامنة بروح واحد مع الأمة نفسها .

وللمرجو أن تولى الحكومة على اتباع ذات الطريق تحقيقاً لانساق والملازمة مع الحالة الحاضرة التى تقضى ببذل أكبر جهد مستطاع لإخفاف المصروفات .

وتعتقد اللجنة أن مجال الاقتصاد لضغط المصروفات لا يزال واسعاً . بناء على ما تقدم توافق اللجنة على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب وترجو أن يوافق عليه المجلس بالصيغة الآتية :

مشروع قانون

باعتاد الحساب الخلقى لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعتمد مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٣٦٠,٩٩١,٨٥٨ ج. م. والإيرادات بمبلغ ٣٧٠,٧٧٠,٣٧٠ ج. م. حسب الجداول المرفقة لهذا القانون .

مادة ٢ - تعتمد تسوية التجاوز فى قسم "وزارة الخارجية" وقسم "وزارة المالية" وقسم "المطبعة الأميرية" وقسم "أعلام قضائى الحكومة" وقسم "١٣ وزارة المواصلات" وقسم "مصلحة الطرق والكبارى" من وفورات مجموع اعتمادات ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وأما دار الكتب فصل الرزم من تحقيقها وفراً صافياً قدره ٣,٥٣٨ ج. م. انخفضت به مصروفاتها من ٣,٠٧٧,٧٧٦ ج. م. إلى ٢٧,٢٣٨ ج. م. فقد بلغ المجموع من ذلك ١٠,٨٢٥ ج. م. وهذا يتألف :

جنيه مصرى	
٢٧,٢٣٨	المصروفات .
١٦,٤١٣	الإيرادات .
١٠,٨٢٥	المجموع .

وعلا بمص القانون رقم ٦٣ المؤرخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٣١ قد أخذ مبلغ هذا المص من الاحتياطي العام .

وعلى الرغم من تصمم الحكومة على عدم مس الاحتياطي قد أقبلت عليه محكمة لا توازن الميزانية ، فقد وصلت إلى هذا الفرض باتخاذها الوسائل السابق شرحها ، بل لتنطية الناس إلى تكديتها فى عملياتها الاختصاصية خارج الميزانية وهى :

جنيه مصرى	
٤,٧١٩,٢٦٣	خسارة من شراء وبيع القطن
٦٠,٨٢٠,٤	الفرق بين القيمة الإسمية للنفود المفضية التى بيعت لعدم صلاحيتها للتداول وبين قيمتها الحقيقية
١٠,٨٢٥	عجز ميزانية دار الكتب
٥,٣٣٨,٢٩٢	المجموع

وعلى ذلك يكون الاحتياطي فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢ كما يأتى :

جنيه مصرى	
٣٧,٩٥٠,٧٩١	القيمة فى أول مايو سنة ١٩٣١
٥,٣٣٨,٢٩٢	قيمة الخسائر المالية بآلية

٣٢,٦١٢,٤٩٩	قيمة الرصيد
٧٧٨,٧٥٨	يضاف إلى ذلك زيادات الإيرادات فى سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢
٣٣,٣٩١,٢٥٧	المجموع وهو القيمة فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢ وقد وزعت كما يأتى :

الاحتياطي الحر

جنيه مصرى	
١,٥١٨,٧٠٧	قود
١٦,١٨٤,٦٨٨	أوراق مالية
١٨,٢٠٣,٥٧٥	

(٢) تنظر المادة ٢ من مشروع القانون المشار إليه في ذيل هذه المذكرة .
(٦) كشفات بحساب الجامعة المصرية ، ودار الكتب المصرية

لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

(٧) كشفان بيان السلف الممنوحة للبلديات والنجاس المحلية من خزينة الدولة وكشف آخر بيان السلف المأخوذة لها من بنك مصر .

(٨) كشف بيان تجاوز مصروفات بعض البنود .

ولم يرق بالحساب كشف بالسلف الممنوعة إلى السودان لأنه تم وقف نشره إلى أن يتم البحث الجاري بشأنه بوزارة المالية طبقاً لرغبة البرلمان .
فالتجاوز في بعض أبواب الميزانية قاصر على أربع حالات وهو يتناول مبلغ جزئية ضئلا من كونه ناتجا عن عوامل يصح علها قهرية .

ففي ميزانية وزارة الخارجية بلغ التجاوز في مصروفات الباب الأول "مصاريف وأجر ممرات" ١٢٠٣ ج. م. وهو يرجع إلى هبوط سعر الجنيه المصري على أثر هبوط سعر الجنيه الأسترليني في أوائل ديسمبر ١٩٣١ وإلى ما تقرر من صرف مبالغ وممرات موظفي ومستغنى المفوضيات والتفصيلات على أساس سعر الجنيه الذهب من أول الشهر المذكور حتى نهاية السنة المالية وقد بلغ ما صرف في هذا السيل ١٦٨٥١ ج. م. .

وفي ميزانية المطبعة الأميرية تجاوز في مصروفات الباب الأول مبلغ ٨٥ ج. م. وقد نشأ من صرف ٢٩٧ ج. م. قيمة فرق مائة لأحد الموظفين الأجانب كان بالمطبعة ووفت في أول ما يوسنة ١٩٣٥ وذلك بناء على حكم محكمة الاستئناف المختصة .

وفي ميزانية أقلام قضايا الحكومة تجاوز في مصروفات الباب الثاني "مصاريف عمومية" بمقدار ١٤٣ ج. م. وهو يرجع إلى تخفيض اعتبارات البند "مصاريف انتقال وبلد وفر وقيل" ٣٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ إلى ٢٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

وفي ميزانية مصلحة الطرق والنجارى تجاوز قدره ٨٠١ ج. م. وقد نشأ عن ربط مصروفات الباب الأول استبعاد ٣٠٠ ج. م. للظفر عدم صرفه من اعتبارات المالحات والأجور والمرتبات ولكن هذا الورق لم يشفق واقتصر على ٢١٩٩ ج. م. .

أما التجاوز في مصروفات البنود فإن إقرار تسويته من اختصاص وزارة المالية أو مجلس الوزراء حسب الحالة . وقد سبق من هذا الترخيص في بعض المسائل المعروضة الآن على المجلس ، ولكن تقدير التجاوز جاء أقل من المصروفات التي دل عليها الحساب الختامي .

والجنة المالية تقرر رفع ما تقدم إلى مجلس الوزراء للتكم بالموافقة على المسائل المعروضة في هذه المذكرة .

وفي طيه مشروع مرسوم مشروع قانون باعتبار الحساب الختامي

في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٢

الرئيس
اسماعيل صدق

مادة ٣ - تعتمد تسوية زيادة الإيرادات على المصروفات بإضافة مبلغ ٧٧٨,٧٥٨ ج. م. إلى احتياطي الحكومة العام .

مادة ٤ - تعتمد إيرادات الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ٢٤٤,٨٠٧ ج. م. والمصروفات بمبلغ ٢٥٥,٤٤٩ ج. م. حسب الجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ٥ - تعتمد تسوية زيادة المصروفات على الإيرادات بأخذ مبلغ ١٠,٦٤٢ ج. م. من احتياطي الجامعة المصرية .

مادة ٦ - تعتمد إيرادات دار الكتب المصرية للسنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ بمبلغ ١٦,٤١٣ ج. م. والمصروفات بمبلغ ٢٧,٢٣٨ ج. م. حسب الجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ٧ - تعتمد تسوية زيادة المصروفات على الإيرادات بأخذ مبلغ ٨,٢٥٥ ج. م. من احتياطي الحكومة العام .

مادة ٨ - تعتمد تسوية خسارة بيع العقود الفضية وقدرها ٢٠,٨٢٤ ج. م. وخسارة مبيعات القطن وقدرها ٤,٧١٩,٢٣٣ ج. م. من احتياطي الحكومة العام .

مادة ٩ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تتشرف اللجنة المالية بأن ترفع إلى مجلس الوزراء مذكرة إيضاحية عن الحساب الختامي لإدارة المالية عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وهو الحساب الذي ينبغي تعديده إلى البرلمان لأعماله عملاً بالمادة ١٣٣ من الدستور .

وقد أدرجت بهذه المذكرة الكشف التالية :

(١) الكشف العمومية للمصروفات والإيرادات (جدول حرف "أ") و"ب" و"ج" .

(٢) كشف بملخص الإيرادات والمصروفات وإلى التقديرة في أول السنة وفي آخرها وحساب الدين العمومي لغاية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢

(٣) كشف بمقارنة الإيرادات والمصروفات بتقديرات الميزانية (جدول حرف "ج" و"د" و"هـ") .

(٤) كشف بيانات الاعترافات الإضافية التي فتحت في خلال السنة (جدول حرف "هـ") .

(٥) كشف بيان تجاوز المصروفات في بعض الأرباب وهو ما يستدعي استئذان مجلس الوزراء والبرلمان تسويته من وفورات مجموع اعتبارات الميزانية .

الحساب الختامي لسنة ١٩٣١ المالية

جلول حرف (أ)

المصروفات

	الميزانية في ميزانية سنة ١٩٣١	إحداثيات إضافية وقبل وتحت إحداثيات	الرجل	المصرف في السنة المالية				
				١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
				بجني مصري	بجني مصري	بجني مصري	بجني مصري	بجني مصري
١ - - - - - مخصصات ومرتبوات وديوان جلالة	٧٨٨٥٧	—	٧٨٨٥٧	٦٤٩٠١	٧١١٩٧	٧٤٤٠٩٩	٧١٦٧٠٩	٧٥٧٧٧٢
٢ - - - - - مخصصات البرلمان	١٥٨٩٣٧	—	١٥٨٩٣٧	١٣٥٤٤٥	١٧٤٣٣٩	١٩١٦٦٢	١١٩٢٣١	٢٣٩٦٤٥
٣ - - - - - مجلس الوزراء	١٦٣٩٨	—	١٦٣٩٨	١٣٨٤٧	٢٤٤٩٧	٣٥٣٣٩	١٦٩١٧	١٦٠٩٩
٤ - - - - - مكتب المستشارين المالي والقضائي	١٨٥٧٠	—	١٨٥٧٠	١٥٤٦٧	١٦٠٦٧	١٨٦٤٦	١٨١٥٧	١٨٥٢٩
٥ - - - - - وزارة الخارجية	٢٢٨٩٢٢	١٩٨١٨	٢٤٨٧٤٠	٢٣٩٠٧٧	٢٧٨٧١٧	٢٧٩٩٢٢	٣١٢٤٧٨	٢٠٢٢٤٥
٦ - - - - - وزارة المالية :								
(١) ديوان السوم	٦١١٥٥٦	١٠٠٥٢٢	٧١٢١١٩	٦٢٨٤٠٥	٧٢٣٩٥٢	٧١٠٢٦٦	٦٧٢٩٦٦	٥٢٧٢٣٧
(٢) الأموال المقررة	٤٨١١٣٩	١٠٠٠٠	٤٨٥١٣٩	٤٨١٠٠٨	٤٨١٧٢٠	٤٨١٧٨٢	٤٨١١٩٠	٤٩٦٨٥٤
(٣) المساحة	٥٨١٦٠٧	—	٥٨١٦٠٧	٥١٦١٦٠	٦٠٩٨٨٩	٦١٩٤٤٦	٥٨١٨٨٠	٥١٤٠٨٤
(٤) الإحصاء	٣٠١٣٩	٣٦٩	٣٠٢٧٥	٢٦٩٥٠	٢٧٥٧٢	٢٦١٦٦	٢٧١١٩	٥٢٣٠٠
(٥) الخطة الأميرية	١٢٢٢٧٥	٨٠٠٠	١٢٣٢٧٥	١٢٤٠٨٢	١٣٧٨٦٠	١٣٩١٩١	١٠٥٣٩٦	١٠١٤٢١
(٦) الملاك الأميرية	٤٢٣٣٣٧	٣٦٩	٤٢٣٧٣٢	٣٢٤٥٨٢	٤٢٣٢٣٧	٣٨٤٠٠٠	٣٦٧٥٠٠	٣٨٠٣٦١
(٧) الخزانة	٥٥٩٩٢٤	١٢٠٠٠	٥٦١٩٢٤	٣٥٥٢١٤	٣٦٥٤٢٩	٣٦١٤٧١	٣٤٤٥٠٩	٣٢٠٠٥٩
(٨) خزانة السوم ومصادره	٢٩٢٩١٩	٧٢٩	٢٩٤٦٤٥	٢٩٢٩٧٥	٣٣٢١٢٠	٢٦٩٤٤٤	٢٨١١٦٢	٢٣٢١٠٣
(٩) الخزانة والمصارف	٤٧١٩٢	٢٢٢	٤٧٤١٤	٢٦٥١٢	٤٩٨٨٨	٤٢٢٦٥	٢٧٧٧١	٢٠٥٢٢
(١٠) الكليات	١١٦١٩٠	—	١١٦١٩٠	٨٨٩٧٤	١٠٠٩١٢	٨٣٢٢٢	٨٥٧٦٨	٨٢٥٠١
(١١) التجارة والصناعة ومصارف الحكومة	١١٢٨٥١	٣٤٧٢	١١٢٧٢٣	٨٢٥٠٢	٥٧٩٧٧	٤٢٩٢٧	٢٤٩١٩	١٧٢٧٧
(١٢) أعلام خاصة بالحكومة	١١٢٨٥١	٨٢٢	١١٢٧٢٣	١٠١١١٥	١٠٥٧٢٧	١٠٤٢٤٥	٩٧٧٧١	٩٧٢١٨
٧ - - - - - وزارة المعارف العمومية :								
(١) الديوان العام والتعليم	٢٢٣٦٤١٧	—	٢٢٣٦٤١٧	٢٩٧١٠٦٢	٢٠٦٤١٧٢	٢٨١٤٤٢٩	٢٥١٠١٠٨	٢٣٠١٨٢٤
(٢) إدارة عموم الآثار المصرية	٦٩٩٨٢	٦٢٦٨	٧٠٦١١٠	٦٠١٠٠	١٠٦٧١١	٦٥٠٨٢	٦٥٦٤٤	٧١٥٦٦
(٣) دار الآثار المصرية	١٠٣٨٢	—	١٠٣٨٢	١٠٠٧١	١٠٣٧٤	١٠٢٢٢	٨٦٤٤	٨٨٥٠
٨ - - - - - وزارة الداخلية :								
(١) ديوان السوم	١٢٨١٩٥٥	١٦٧٠٠	١٢٨٣٦٥٥	١٢٢٣٨١٨	١٢٢٠٢٢١	١٢٢١٠٠٩	١٠٦٥٧٢٢	٩٨٧٨٨٧
(٢) الديوان	١٢٥٣٣٧٤	٢٢٩٦٦	١٢٨١٣٧٠	١٢٨٠٤٠٩	١٢٦٩٠٦٢	١٢٦٨١٥٥	١٢٦١٤٠٣	١٢٠٠٢١٩
(٣) المظفر	١٥٧٤٧٠٦	٥٧٠٠٠	١٥٨٠٤٠٦	١٥١٧٧٧٢	١٥٢٣٣٢٢	١٥٢٣٨٥٢	١٤٨٧٥٩٥	١٤٨٢٣٣٢
(٤) مصلحة الجوز	٢٣٧٠١٢	—	٢٣٧٠١٢	٤٢١٤٥١	٤٢١٧٧١	٤٢٣٤٢٢	٣٩١٦٦٢	٣٨١١٧٢
٩ - - - - - وزارة الصحة العمومية	١٤٠٨٩٥٩	—	١٤٠٨٩٥٩	١٢٤٢٤٢١	١٢٥٣٢٢٢	١٢٧٠٧٧٧	١٠١٩٩٨٤	٩٧٠٤٠١
١٠ - - - - - وزارة المحاكمات :								
(١) ديوان السوم	٦٤٢٢١	—	٦٤٢٢١	٥٢٦٨٤	٦٢١٠٦	٦٢٣٥٧	٦٤٢٢١	٦٤٤٣٩
(٢) الحاكم المختص (قسم القضاء)	٢٤٨٩٧٩	٢١٥٠٠	٢٧١٤٧٩	٢٦٤٢٨٢	٢٦٠٢٧٤	٢٥١١١١	٢٤٤٠٥٩	٢٤٤٢٨٠
(٣) > > > قسم المحفوظات	٧٥٩٦١	—	٧٥٩٦١	٧٥٨٠٠	٧٥٨٠٠	٧٥٨٠٠	٧٦٠٠٠	٧٤٧٠٠
(٤) الحاكم المختص (قسم المحفوظات)	٢٨٠٧٧٥	٢٨٠٧٧٥	٢٨٠٧٧٥	٢٨٠٧٧٥	٢٨٠٧٧٥	٢٨٠٧٧٥	٢٨٠٧٧٥	٢٨٠٧٧٥
(٥) > > > قسم المحفوظات	١٦٨٥٩٠	—	١٦٨٥٩٠	١٥٧٤٨١	١٦٦٨٥٩	١٦٦٨٥٩	١٦٦٨٥٩	١٦٦٨٥٩
(٦) المحاكمات المسبقة	٤٢١٨٤	—	٤٢١٨٤	٤٠١٢١	٤١٨٥١	٤١٠٧١	٣٧٠٩٦	٣٦٦٠٠
تقريباً	١٥٤٥٥٧٤	٤٠١٦٢٢	١٥٨٦١٩٧	١٤٨٧١٣٦	١٥٤٢٦٦٦	١٤٩٨٧٩٤	١٣٧٧٠٢٢٩	١٣٠٦٠٨٤٨

التصرف في السعة المالية

[illegible]

الحساب الختامي لسنة ١٩٣١ المالية

جدول حرف (ب)

القسم الأول - كشوف عمومية

الإيرادات

	المربوط في ميزانية سنة ١٩٣١	الحاصل في السنة المالية				
		١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧
		جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري	جنيته مصري
١ - الأموال المقررة :						
أموال الأطنان	٥٢٤٧٠٠٠	٤٩٣٨٨٣٦	٥٠٠٧٤٢٢	٥١٢٨٠٦٠	٥٢١٣٦٢٠	٥٤٥٢٣١
عوائد الاطلاك	٩٤٠٠٠٠	٩٦٩٦٤٣	٨٦٩٥٨٤	٨٣٧٤٨٠	٦٧٨٢٧٣	٦٨٧٤٤١
٢ - الجسارك :						
الجسارك	٦٤٨٣٠٠٠	٧٨٤٧٢٨٨	٧٣١٠٩٧٥	٦٤٨٤٥٣٢	٦٠٠٢٤٠٥	٥٦٣٦٨١
السكان والبيك والسجائر	٥٩٠٠٠٠٠	٥٢٠٢٩٦١	٥٣٠٧٤١٢	٦٦٤٥٢٤٣	٦٢١٩٢٠٨	٥٨٧٩٥٠١
رسوم استهلاك	٥٩٦٠٠٠	٥٣٩٠٨٧	١٥٤٨٢٣	١٣٢٨٨٨	١٤٦٣١٩	١٤٨٣٤
٣ - رسوم المواني والمناظر :						
رسوم المواني	٢٢٦٥٠٠	٢٢٢٢١٣	٢٢٣٦١٢	٢٤١١٣٦	٢٣٥٨٧٩	٢٢٣٤٩
المناظر	٩٥٠٠٠	٩٢٢٨٧	٩٧٠٢٣	١١٤٨٤٠	١٧٣٢٤٩	١٦٠٣٤
٤ - مصاديد الامساك	٧٦٠٠٠	٧٦٠٣٢	٧٠٧١١	٨٣٩٦٦	٨٢٢٨٧	٨٦٠١
٥ - السمكة	١٨٣٠٠٠	٤٧٧١١٦	٢٠٠٧٠٥	٢٢٧٨٦٠	٢٢٩٨٧٤	٢٢٧٦٧
٦ - رسوم دفعة المصوغات	٢٧٠٠٠	١٣٩٣٨	٢٤٥٧٧	٣٢٠٢٥	٢٣٣٨٤	٣١٢٩
٧ - الرسوم القضائية والقيدية :						
الحاكم الخفظة	١١٨٢٠٠٠	١٣٢١٦٦٢	١٢٧٥٣٧٨	١٤١٦١٤٩	١٤٢٣٢٢٣	١٢٢٩٠٨
الاعية	٩٠٤٠٠٠	٩٢٦١٥٨	٩٧٨٦٩٠	٩٩٤٠٤٤	٩٢٣٨٢٢	٨٧٢٢٢
القرعة	١١٠٠٠٠	١٠٤٨٦٨	١١٦٨٢٧	١٢٥٧٤٠	١٢٥٩٤٥	١١٣٨٢
إيرادات المجالس المحلية	٢١٠٠٠	٢٦٧٨٦	٢٩١٣٥	٣٠٣١٢	٢٢٤٠١	٣٠٠٠٨
الحاكم المنصوية	١٠٠٠	١٥٠٠	١٢٥٥	١٣٠٧	١٢٦٩	١٢٣
٨ - السلك الجديدة	٦٣٠٠٠٠	٤٩٣٩٠٣٠	٦٠٢٧٧٠٥	٧٠٢٨٨٩٤	٧١٣٢١٦٦	٧١١٨٢٧
٩ - التفرقات	٢١٠٠٠٠	١٧٩٤٤٥	٢٠٣٤٠٩	٢٢٦١٥٧	٢٢١٩٧٨	٢٢٩٧٤
التلفون	٦٧٠٠٠٠	٥٠٩٠٨١	٦٥٠٧٣١	٦٧٠٥٥٥	٦٥٦٢٨٩	٦٢٦٧٤
١١ - البريد	٧٢٠٠٠٠	٦٥٨٩١٦	٧٠٩٧١٦	٧٤٢١٧٢	٧٤٧١٨٣	٧٢١٢١
١٢ - الاطلاك الاميرية :						
(١) مصلحة الدين	٥٢٧٨٠٠	٣٨٦٣٢٨	٤٥١٥٤٨	٥٦٨١٨٩	٦٦٢٥٢٧	٧٦٢٠٠
(٢) اطلاك تابعة لصالح اخرى	٢٤٦٢٠٠	٢٠٧٣١٢	٢٤٠١٢٢	٢٢٤٢٦٢	٢٤٦٩٣٢	٢٤٩٧٥٠
١٣ - بدل الخدمة العسكرية	١٥٥٠٠٠٠	٩٤٣٢٠	١٤١٤٠٠	١٧٢٢٤٠	١٨٧٩١٥	١٩٥٢٣
١٤ - رسوم الخفر	١٤٨٢٠٠٠	١٤٩٧٩٩٠	١٣٩٧٠٤	١٣١٧٢٩٩	١١٥٩٠٧٨	١٢٧٠٩٥
١٥ - المستطعم من ماهيات المستعدين	٦٢٠٠٠٠	٦٥٢٨٧	٦٦٢٤٨	٤٥٧٤٩٨	٣٢٢٩٦٦	٢١٦٩٣
١٦ - الارباح الناتجة من تشغيل القنود	١٥٧٩٠٠٠	١٦٧٦٢٧٦	١٩٧٤٥٢٩	٢٨٩٠٨٤١	٢٢٨٢٢٣٣	٢٢٥٥٠٩
١٧ - إيرادات ورسوم متوقعة	٢٢٧٥٢٠٠	٢٥٤٢٦٤٤	٢٢٤٠١٢٠	٢٢٩٣٦٥٥	٢١٩٣٠١٧	٢٢٨٧٢١
١٨ - ضريبة القطن	١٤٠٠٠٠٠	٩٢٩٦٩٣	١٢٣٧١٨٠	١٦٢٩٦٥٥	١٥٩٦٦٥٨	١٣٣٢٢١
١٩ - إيرادات غير اعتيادية :						
(١) مع ادراج	١٥٠٠٠٠	٦٢١٢٣	٨٢٤٩٧	١٧٧٨٠٧	١٣٦٦١٢	١٨٧٥٠١
(٢) إيرادات اخرى	٤٠٠٠٠	٢٥١٠٤٥	٢٣٦٠٠٤	٢٢٥٢٢٦٦	١٦٤٧٨٠	١١٨٢٦
٢٠ - حصة مصر في التوضيحات التي تقدمها ألمانيا	٨٩٣٠٠	١٥٠١٦	٩٦٥٥٤	١٠٠٣٠٥	٢٢٠٧٧	—
٢١ - المأخوذ من الرزم الإضافي على الدخان						
توضيحات المبيعات المحلية من عوائد الدخول	٤٠٠٠٠٠	٣٩٠٩٧٥	٣١٢٥٠	—	—	—
ولتبر ذلك من المصروفات						
جدة الإيرادات	٣٩٣١٦٠٠٠	٣٧٧٧٠٦١٦	٣٨٥٨٤٤٠٦	٤١٨٨٦٤٢٨	٤٠١١٦٧٨٩	٣٨٥٦٦٨٠
المأخوذ من المال الاضاحي	—	—	٢٢٨١١٧٤	—	—	—
المأخوذ من المال الاضاحي لتأمين القرض الثاني لسنة ١٨٥٥	—	—	—	—	٢٥٠١٨٩	—

الحساب الختامى لسنة ١٩٣١ المالية

ملخص الإيرادات والمصروفات لسنة ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢

بيته مصرى	إيرادات :	بيته مصرى	مصرفات :
٣٧٧٠.٦١٦	إيرادات الميزانية	٣٦٩٩١٨٥٨	مصرفات الميزانية
١٥٩٢٤٨٨٢٣	الأمانات والهدايا والحسابات الجارية	١٦٠٢٧٢٣٩٩	الأمانات والهدايا والحسابات الجارية
	بالتقديرات في أول مايرسة ١٩٣١		بالتقديرات في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢
بيته مصرى	تقود :	بيته مصرى	تقود :
٢٩٢١٧٧٢	في خزائن الحكومة	٣٣٤٠٥٦١	في خزائن الحكومة
٦١٩٧٦٨٧	في البنوك	٤٣٦١٢٦٧	في البنوك
١٢٩٢٣٨١	في صندوق الدين العمومى	٢٤٣١٧٧٣	في صندوق الدين العمومى
١٠٤١١٨٤٠		١٠١٣٢٦٠١	
مستلزمات :	مستلزمات :	مستلزمات :	مستلزمات :
٢٢٢٤٩٠	في خزائن الحكومة	٢٢١٠١١	في خزائن الحكومة
١٩٨٠٠٠٠	في البنوك	١٩٨٣٥١٥٧	في البنوك
١٨٠٠٠٠٠	في صندوق الدين العمومى	١٨٠٠٠٠٠	في صندوق الدين العمومى
٢١٨٢٢٧٢٧		٢١٨٥٦١٦٨	
٢٢٩٢٥٤٠٢٩		٢٢٩٢٥٤٠٢٩	

حساب الدين العمومى لسنة ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٢

مستلزمات متداولة	مستلزمات مرسومة في احتياطي الحكومة واحتياطي صندوق الدين	قيمة الدين المستحق في أول ماير ١٩٣١	استهلاك	قيمة الدين المستحق في أول ماير ١٩٣١	مستلزمات متداولة
ليرة	ليرة	ليرة	ليرة	ليرة	ليرة
٣٣٩٦٨٠٠	١٢٠٤٠٠	٣٥١٧٢٠٠	٢٤٣٢٠٠	٣٧٦٠٤٠٠	القرض المضمون بفاكدة ثلاثة في المائة
٢٥٣٥٤٠٠٩	٥٢٧٩٩٧١	٣٠٦٣٣٩٨٠	—	٣٠٦٣٣٩٨٠	الدين المتنازع ثلاثة ونصف في المائة
٤٥٦٠١٤٠٠	٩٦٤٩٠٠	٥٥٢٥٠٤٦٠	—	٥٥٢٥٠٤٦٠	الربط أربعة في المائة
٧٤٣٥٢٢٠٩	١٥٠٤٩٤٣١	٨٩٤٠١٦٤٠	٢٤٣٢٠٠	٨٩٦٤٤٨٤٠	المجموع

مقارنة بين تقديرات الميزانية والحصل فعلا

	المحصل في سنة ١٩٣١	الربوط في ميزانية سنة ١٩٣١	فرق	
			مجزر	زائدة
١ - الأموال المقررة :	٤٩٣٨٨٣٦	٥٢٤٧٠٠٠	٣٠٨١	—
أموال الأعيان	٩٩٩٦٤٣	٩٤٠٠٠٠	—	٢٩٦٤٣
عوائد الأملاك	١٣٦٤٩٢٨	٦٤٨٣٠٠٠	—	(١) ٧٨٤٧٩٢٨
٢ - الجمارك :	٥٢٠٢٩٧١	٥٩٠٠٠٠٠	٦٩٩٠	(٢) ٥٢٠٢٩٧١
السلطان وراثياك والسماح	٥٣٩٠٨٧	٥٩٩٠٠٠	٥٩١	—
رسوم استهلاك	٥٧١٣	٢٢٩٥٠٠	—	٢٣٢٢١٣
٣ - رسوم المواني والمنازل :	٩٢٢٨٧	٩٥٠٠٠	٣١	—
رسوم الخزان	٣٢	٧٦٠٠٠	—	٧٦٠٠٠
٤ - مصاديد الإسماعك	٢٩٤١١٦	١٨٣٠٠٠	—	٢٧٥٨١٦
٥ - النصفة	١٣٩٣٨	٢٧٠٠٠	١٣	—
٦ - رسوم دمغة المصوغات	١٤٩٩٦٢	١١٨٣٠٠٠	—	١٣٨٠٦٢
٧ - الرسوم القضائية والقيدية :	٢٢١٥٨	٩٠٤٠٠٠	—	٢٢١٥٨
الحاكم القنطرة	١٠٤٨٦٨	١١٠٠٠٠	٥	—
٨ - الأطة	٢١٧٨٦	٣١٠٠٠	٤	—
٩ - فشرية	١٥٩٠	١٠٠٠	—	١٥٩٠
إيرادات الخالي الحسية	٤٩٣٩٠٣٠	٦٣٠٠٠٠٠	١٣٦٠	—
١٠ - الحاكم القنطرة	١٧٩٤٤٥	٢١٠٠٠٠	٣٠	—
١١ - التفرقات	٥٠٩٠٨١	٦٧٠٠٠٠	١٦٠	—
١٢ - التليفون	٦٥٨٩١٦	٧٧٠٠٠٠	٦١	—
١٣ - البريد	٣٨١٣٣٨	٥٢٧٨٠٠	١٤١	—
١٤ - الأملاك الأميرية :	٢٠٧٣١٢	٢٤٤٢٠٠	٣٢	—
(أ) مصلحة الدوسن	٩٤٣٢٠	١٥٥٠٠٠	٦٠	—
(ب) أملاك تابعة لمخالج أخرى	١٤٩٧٩٩٠	١٤٨٣٠٠٠	—	١٥٩٩٠
١٥ - بلل الخليفة العسكرية	٢٥٢٨٧	٦٢٠٠٠	—	٢٥٢٨٧
١٦ - رسوم النفر	٩٧٢٧٦	١٥٧٩٠٠٠	—	٩٧٢٧٦
١٧ - المستعظم من ماهات المستعظمين	٢٥٢٣٦٤	٢٧٢٥٢٠٠	١٨١	—
١٨ - الأرباح الناتجة من تشغيل القنود	٩٢٩٦٣	١٤٠٠٠٠٠	٤٧٠	—
١٩ - إيرادات ورسوم متنوعة	—	—	—	—
٢٠ - خرسية القطن	—	—	—	—
٢١ - إيرادات غير اعتيادية :	—	—	—	—
(١) بيع أراضي	٦٢١٥٣	١٥٠٠٠٠	٨٩	—
(٢) إيرادات أخرى	٢١٤٠٤٥	٤٠٠٠٠	—	٢١٤٠٤٥
٢٢ - حصة مصرف القويضات التي تدفعها ألمانيا	١٠٠١٦	٨٩٣٠٠	٧١	—
٢٣ - التناؤخذ من الرسم الإضافي على السلطان تمويض الهيئات المحلية من عوائد الدخولية ولغير ذلك من المصروفات	٣٩٠٩٧٥	٤٠٠٠٠٠	٩	—
٢٤ - جلة الإيرادات	٣٢٧٧٠٦٦	٣٩٣١٦٠٠٠	٣٢٧٦	—
٢٥ - حاق الميزر	١٤٤٥٣٨٤	—	—	—

الحساب الختامي لسنة ١٩٣١ المالية

جدول حرف (د)

بيان المصروفات بابا بابا

الجهة	أبواب أخرى	باب ثالث — أعمال جديدة	باب ثان — مصاريف معمية	باب أول — مصاريف وأجر ومرتبات	فج	لم
بنية مصرى	بنية مصرى	بنية مصرى	بنية مصرى	بنية مصرى	١	١
١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	—	—	—	١	١
١١١٥١٢	١١١٥١٢	—	—	—	٢	٢
٣٨٧٠٠٥	٣٨٧٠٠٥	٧٩٧٣٨	١٦٧٢٣٣	١٤٠٠٤٤	٣	٣
٩٨٤	٩٨٤	—	١٩٢	٧٩٢	٤	٤
٥٥٢٣٥	٥٥٢٣٥	—	—	—	٢	١
٨٠٢١٠	٨٠٢١٠	—	—	—	٢	٢
١٣٨٤٧	١٣٨٤٧	٢٤٩	٤٢٤٥	٩٣٥٣	٣	٣
١٥٤٦٧	١٥٤٦٧	—	١١٧٤	١٤٢٩٣	٤	٤
٢٢٩٠٧٧	٢٢٩٠٧٧	١٧١٩٧	٦٢٣٣٣	١٥٩٦٤٨	٥	٥
٢٣٨٤٠٥	٢٣٨٤٠٥	—	—	—	٦	١
٤٦٨١٠٨	٤٦٨١٠٨	—	—	—	٦	٢
٥١١٦٩٠	٥١١٦٩٠	—	—	—	٦	٣
٢٢٩٥٠٠	٢٢٩٥٠٠	٥٠٠	٤٤٥٠	٢٢٠٠٠	٦	٤
١٢٤٠٨٢	١٢٤٠٨٢	—	١٠٢٤٦٢	٢٠٦٢٠	٦	٥
٢٢٤٥٨٢	٢٢٤٥٨٢	٨٦٨٤	١٩١٩٦٧	١٣٣٩٢٢	٦	٦
٣٥٢١٤٤	٣٥٢١٤٤	—	٩١٣٦٤	٢٢٣٨٥٠	٦	٧
٢٥٢٨٧٥	٢٥٢٨٧٥	—	٧٣٣٦٤	١٧٥٦١١	٦	٨
٢٦٥١٣	٢٦٥١٣	—	٢٨٨٨	٢٠٧٦٣	٦	٩
٨١٩٧٤	٨١٩٧٤	—	٥١٢٧٥	٢٧٦٩٩	٦	١٠
٨٢٥٠٢	٨٢٥٠٢	٢٧١٣٩	١٢٣٧٩	٤٢٠٩٤	٦	١١
١٠١١١٥	١٠١١١٥	—	٦٩٣٠	٩٤١٨٥	٦	١٢
٢٩٧٦٠٦٢	٢٩٧٦٠٦٢	—	—	—	٧	١
٦٠١٠٠	٦٠١٠٠	—	—	—	٧	٢
١٠٠٧١	١٠٠٧١	—	—	—	٧	٣
١٤٢٣٨١٨	١٤٢٣٨١٨	—	—	—	٨	١
١٣٨٠٤٠٩	١٣٨٠٤٠٩	—	—	—	٨	٢
١٥١٧٧٧٢	١٥١٧٧٧٢	—	—	—	٨	٣
٤١٢٤٥١	٤١٢٤٥١	—	—	—	٨	٤
١٢٤٣٤٢١	١٢٤٣٤٢١	—	—	—	٩	١
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	٩	٢
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	٩	٣
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	٩	٤
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	٩	٥
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	٩	٦
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	٩	٧
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	١
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٢
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	٣
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	٤
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	٥
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٦
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٧
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٨
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٩
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	١٠
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	١١
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	١٢
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	١٣
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	١٤
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	١٥
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	١٦
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	١٧
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	١٨
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	١٩
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٢٠
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٢١
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٢٢
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٢٣
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	٢٤
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	٢٥
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	٢٦
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٢٧
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٢٨
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٢٩
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٣٠
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	٣١
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	٣٢
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	٣٣
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٣٤
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٣٥
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٣٦
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٣٧
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	٣٨
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	٣٩
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	٤٠
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٤١
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٤٢
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٤٣
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٤٤
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	٤٥
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	٤٦
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	٤٧
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٤٨
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٤٩
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٥٠
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٥١
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	٥٢
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	٥٣
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	٥٤
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٥٥
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٥٦
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٥٧
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٥٨
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	٥٩
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	٦٠
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	٦١
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٦٢
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٦٣
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٦٤
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٦٥
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	٦٦
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	٦٧
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	٦٨
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٦٩
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٧٠
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٧١
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٧٢
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	٧٣
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	٧٤
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	٧٥
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٧٦
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٧٧
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٧٨
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٧٩
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	٨٠
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	٨١
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	٨٢
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٨٣
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٨٤
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٨٥
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٨٦
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	٨٧
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	٨٨
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	٨٩
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٩٠
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٩١
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٩٢
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	٩٣
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	٩٤
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	٩٥
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	٩٦
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	٩٧
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	٩٨
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	٩٩
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	١٠٠
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	١٠١
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	١٠٢
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	١٠٣
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	١٠٤
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	١٠٥
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	١٠٦
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	١٠٧
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	١٠٨
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	١٠٩
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	١١٠
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	١١١
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	١١٢
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	١١٣
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	١١٤
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	١١٥
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	١١٦
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	١١٧
١٥٧٧٤١	١٥٧٧٤١	—	—	—	١٠	١١٨
٤٠٥١٢	٤٠٥١٢	—	—	—	١٠	١١٩
١٤٨٧٣١٣	١٤٨٧٣١٣	—	—	—	١٠	١٢٠
٥٤٦٨٤	٥٤٦٨٤	—	—	—	١٠	١٢١
٣٦٤٨٢	٣٦٤٨٢	—	—	—	١٠	١٢٢
٧٨٢٠٠	٧٨٢٠٠	—	—	—	١٠	١٢٣
٩٨٢٠٧٥	٩٨٢٠٧٥	—	—	—	١٠	١٢٤
١٥٧٧٤١						

(٤٦) بيان المصروفات بابا بابا

رقم	نوع	باب آخر معاينات وأمر ومرتبات	باب ثان مصاريف عمومية	باب ثالث أعمال بلدية	أرباب أخرى جنيته مصرية	المجملة جنيته مصرية
١١	ماتقيه :	٩٧٠٨٧٦٦	٤٣٩٩٩٣١	٣٦٧٤٨٢	٣٩٦٩٥٧	١٤٨٧٣١٣٦
	وزارة الأشغال العمومية :					
١	ديوان السوم	٢٨٣٨٦	٢٩٣٠	—	—	٣١٣١٦
٢	الى	٥٣٢٩٥٦	٩٢٦٩٣٦	٣٣٠١٠٤٠	—	٤٧٦٠٩٣٢
٣	المائي	٨٠٦٩٦	١٥٢٨٠٤	٥٢٢٦٧٧	—	٧٥٦١٧٧
٤	مصلحة الميكانيكا والكهرباء	٨٨٦٨٦	٨١٩٤٦	٤٢٨١٦	—	٢١٣٤٤٨
٥	مصلحة التتبع	٨٧٥٢١	٤٧٠٣٣٨	٩٣٠٨١	—	٦٥٠٩٤٠
٦	مصلحة اغذية الرعي	٣١٠٤٣	٤٤٥٤٤	١٢٣٠٠٨	—	١٩٨٦١٥
٧	مصلحة الطيور	٤٢٥١٧	١١٣٦٩	٢٢٩١	—	٥٦١٧٧
١٢	وزارة الزراعة	٢٧٣٢٤١	٧٢٧٤٤١	٢١٥٥	—	١٠٠٢٨٣٧
١٣	وزارة المواصلات :					
١	ديوان السوم	٥٨٧٢٣	٩٥٧٢٣	١٥٧٢٨	—	١٧٠١٨٤
٢	السكك الحديدية	١٨٠١١٥٣	١٧٨٣٢٦	٤٦٠٨٩٩	—	٤٠٤٥٣٧٨
٣	القطارات	٢١٩١٩٩	١٣٠٩١	٢٥٥٩	—	٢٣٤٨٤٩
٤	التليفون	٢٨١٨٧١	١٣٧١٤١	٧٧٧٨١	—	٤٩٦٧٩٣
٥	البريد	٤٧٠٠٤٤	٢١٠٤٤٣	—	—	٦٨٠٤٨٧
٦	المرافق والمخازن	١١٣٢٣٣	٦٩٤٧٤	٦٦٩١٧	—	٢٤٩٧١٤
٧	الطرق والجسور	٤٤٧٥٥	١٤٢٩٩٥	٢٥٩٩١٠	—	٤٥١٦٦٠
١٤	وزارة الحرية والبحرية :					
١	ديوان السوم والجيش	٤٠٧٩٥٧	٣٦١٦٠٠	٣٠٠٠٥	٧٥٠٠٠٠	١٥٩٩٥٦٢
٢	مصلحة المدفوع	١٣٣٤٨١	٦٨٠٩٨	٤٤٧٩	—	٢٠٦٠٥٨
١٥	البعثات الطبية	—	—	—	١٢٠٠٩٧	١٢٠٠٩٧
١٦	معاينات ومكافآت	—	—	—	١٨٩٥٧٦٢	١٨٩٥٧٦٢
١٧	الدين العمومي	—	—	—	٤٣٤٧٨٣٦	٤٣٤٧٨٣٦
١٨	مصاريف غير منظورة *	—	—	—	—	—
	المجملة	١٤٤٠٤٣١٨	٩٧٠٤٠٥٠	٥٣٧٢٨٣٨	٧٥١٠٦٥٢	٣٦٩٩١٨٥٨
	المربوط في الميزانية	١٤٩٠٥٠١١	١١٢٢٩١٥٩	٥٠٣٧٢٦٤	٧٧١٢٥٦٦	٣٨٨٨٤٠٠٠
	الباقى بدون استعمال	٥٠٠٦٩٣	١٥٢٥١٠٩	٣٣٥٥٧٤	٢٠١٩١٤	١٨٩٢١٤٢

الحساب الختامي لسنة ١٩٣١ المالية

جدول حرف (أ)

بيان الاعتدادات الإضافية المتوقعة في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

الجهة	باب ثالث — أعمال جديدة	باب ثان — مصاريف عمومية	باب أول — مهمات وأجر ومرتبات	رقم وتاريخ القانون أو المرسوم بقانون أو المرسوم
مجلس مصرى	مجلس مصرى	مجلس مصرى	مجلس مصرى	
قسم ٥ - وزارة الخارجية				
٩٦٧٦	٦٦٧٦	—	—	٨٢ لسنة ١٩٣١ بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣١
٦٥٠٠	٦٥٠٠	—	—	٩٩ لسنة ١٩٣١ بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٣١
٤٧٥٠	٤٧٥٠	—	—	مرسوم بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٣١
قسم ٦ - وزارة المالية				
فرع ١ - ديوان الصوم				
٣٧٥٠٠	—	٣٧٥٠٠	—	٩٠ لسنة ١٩٣١ بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٣١
٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	—	—	٨٥ لسنة ١٩٣١ بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٣١
فرع ٢ - مصلحة الأحوال القروية				
١٠٠٠	—	١٠٠٠	—	٢٥ لسنة ١٩٣٢ بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٢
فرع ٥ - مصلحة الأميرية				
٨٠٠٠	—	٨٠٠٠	—	٢٩ لسنة ١٩٣٢ بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٢
فرع ٧ - مصلحة الجمارك				
١٢٠٠٠	—	١٢٠٠٠	—	٤٢ لسنة ١٩٣٢ بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٣٢
فرع ١١ - مصلحة التجارة والصناعة				
—	٤٥٠٠	٤٥٠٠	—	مرسوم بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣١
قسم ٨ - وزارة الداخلية				
فرع ١ - ديوان الصوم ومبالغ أخرى				
٦٠٠٠٠	—	٦٠٠٠٠	—	٨٠ لسنة ١٩٣١ ١٧ مايو ١٨ يونيو سنة ١٩٣١
٦٨٥٢	—	٦٨٥٢	—	١١ لسنة ١٩٣٢ بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٢
٩٠٣٠٠	—	٨٣٧٠٠	٦٦٠٠	٢٤ لسنة ١٩٣٢ بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٣٢
٢٨٣٥٧٨	٧٠٢٧٨	٢٠٦٧٠٠	٦٦٠٠	تقليل منه

(تابع) جدول حرف (أ)

الحساب الختامي لسنة ١٩٣١ المالية

(تابع) بيان الاعتمادات الإضافية الممنوحة في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

الجهة	باب ثالث أعمال جديدة	باب ثان مصاريف عمومية	باب أول مأهلات وأجر ومرتبات	رقم وتاريخ القانون أو المرسوم بقانون أو المرسوم
بنية مصرى	بنية مصرى	بنية مصرى	بنية مصرى	
٢٨٣٠٧٨	٧٠٢٧٨	٢٠٦٧٠٠	٦٦٠٠	ماله
١٩٨٠٠	—	١٩٨٠٠	—	موج ٢ - فيلوس
١٩٨٠٠	—	١٩٨٠٠	—	لتسوية السجور في اعتمادات الباب الثاني
٥٧٠٠	—	٥٧٠٠	—	موج ٤ - الخضر
٥٧٠٠	—	٥٧٠٠	—	لتسوية السجور التي كان عرضها مصرية في اعتمادات الباب الثاني
—	—	—	—	قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية
—	—	—	—	تخصيص مبلغ ١١٥٠٠ ج م لتسوية التباين في الباب الثالث بند ٢٥ "و" (دم)
—	—	—	—	البركة" ج م أسد من ودوات الباب الثاني من ميزانية السلطة
٢١٥٠٠	—	٢١٥٠٠	—	قسم ١٠ - وزارة الخفانية
٢١٥٠٠	—	٢١٥٠٠	—	موج ٢ - الحاكم الخفنة (قسم القضاء)
٢١٥٠٠	—	٢١٥٠٠	—	لتسوية التباين في بنس بند الباب الثاني
٢٨٠٧٢	—	٢٠٠٠	٢٦٠٧٢	موج ٤ - الحاكم الأعلى
٢٨٠٧٢	—	٢٠٠٠	٢٦٠٧٢	مصاريف عمدة القضاء والإيرام
١٠٠٤٤	١٠٠٤٤	—	—	قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية
١٠٠٤٤	١٠٠٤٤	—	—	موج ٢ - الى
١٠٠٤٤	١٠٠٤٤	—	—	الاعتماد المذكور مكون من ٨٤٠١ ج م قيمة فرض من الحكومة لشركة سكان
١٠٠٤٤	١٠٠٤٤	—	—	حيد الدقا من المنشآت المنجدة التي قامت بها الشركة بناء على طلب وزارة
١٠٠٤٤	١٠٠٤٤	—	—	الأشغال العمومية في المدة من سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٠ ومن ١٦٤٣ ج م
١٠٠٤٤	١٠٠٤٤	—	—	قيمة المبالغ المستحقة من قفلات المنشآت المستقبلية عن المدة نفسها
١٢٢٤٦٨٨	١٢٢٤٦٨٨	—	—	الاعتماد المذكور مكون من ٧٤٣٦٠٨ ج م للأعمال الإنشائية الخاصة بعمليات
١٢٢٤٦٨٨	١٢٢٤٦٨٨	—	—	توليد القوى وطلبات الصرف وخطوط التيار الكهربائي في شمال الدقا
١٢٢٤٦٨٨	١٢٢٤٦٨٨	—	—	و- ٧٠٠٠ ج م لآلات تحويل المياه المنزلية في قرية القلي ١١٠٨٠ ج م
١٢٢٤٦٨٨	١٢٢٤٦٨٨	—	—	فلا عمل الخاصة بعمليات تران أسوان
١٥٩٣٣٨٢	١٣٠٥٠٠	٢٥٥٧٠٠	٢٢٦٦٢	قل يده

الحساب الختلى لسنة ١٩٣١ المالية

(تابع) جدول حرف (هـ)

(تابع) بيان الاعتمادات الإضافية الممنوعة في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

الجهة	باب ثالث — أعمال بلدية	باب ثان — مصاريف عمومية	باب أول — مبايعات وأير ومرتبات	رقق وتاريخ قانون أو المرسوم بقانون أو المرسوم
جمعية مصرى	جمعية مصرى	جمعية مصرى	جمعية مصرى	
١٥٩٢٢٨٢	١٣٠٥٠١٠	٢٥٥٧٠٠	٣٢٦٧٢	ماتله
—	—	—	—	تخصيص ٢٤٤٧٦١ ج ٢٠ زيادة أحماد البلاد الجارية في التفتيش العام لرى السودان المدرج في الباب الأول مع أخذه من وفورات الباب الثانى من الميزانية تقسبا ...
—	—	—	—	فرع ٣ — حصة المالى الأميرية
٧٠٠٠	٧٠٠٠	—	—	لبناء دور ثالث في مدرسة النهضة الملكية
—	—	—	—	تخصيص ٥٠٠٠ ج ١٠ لإجراء أعمال الإصلاح والترميم اللازمة في مبانى ودرش الجيش المصرى ومطابقه في القفلة مع أخذه من وفورات الباب الثالث
—	—	—	—	تخصيص ٥٠٠٠ ج ٢٠ من أصل التكاليف المقدرة لبناء مبرك ثالث في مجرى الاستكشافية مع أخذه من وفورات الباب الثالث
—	—	—	—	فرع ٤ — حصة الميكانيكا والكهرباء
٢٧٠٠	٢٧٠٠	—	—	لتكافة المصاريف الخاصة بوضع بطارية كهربائية في سراى طابدين
—	—	—	—	قسم ١٢ — وزارة الزراعة
١٦٠٠	—	١٦٠٠	—	مصاريف لجنة التفتيش المحلية
—	—	—	—	قسم ١٣ — وزارة المواصلات
—	—	—	—	فرع ١ — ديوان السوم
١٩٠٠٠	—	١٩٠٠٠	—	لتسوية التباين في البنية ١٠ (مياهات وتعليقات)
—	—	—	—	فرع ٢ — حصة السكك الحديدية
—	—	—	—	تخصيص ١٤٠٠ ج ٢٠ في الباب الثانى المصاريف التمهيدية القائمة بالتزوير العمل للسكك الحديدية المرصع عند في القائمة في سنة ١٩٣٣ مع أخذه من وفورات ميزانية السلطة
١٦٢٣٦٨٢	١٣١٤٧١٠	٢٧٦٣٠٠	٣٢٦٧٢	قل يله

الحساب الختامي لسنة ١٩٣١ المالية
(تابع) جدول حرف (أ)

(تابع) بيان الاعتمادات الإضافية الممنوحة في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

الجهة	باب ثالث — أعمال جديدة	باب ثان — مصاريف عمومية	باب أول — مصاريف وأجر ومرتبات	رسم وتاريخ القانون أو المرسوم بقانون أو المرسوم
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
١٦٢٣٦٨٢	١٢١٤٧١٠	٢٧٦٢٠٠	٣٢٦٧٢	مالية
				فرع ٢ — مصلحة السكك الحديدية
				فرع ٢ — مصلحة التفرعات
				فرع ٤ — التلغرافات
—	—	—	—	تخصيص ٧٠٠٠ ج. م. في الباب الثالث تشييد صنب الصلابة مع ٤٩٠٠ ج. م. في القصر ٢ ٧٠٠ ج. م. في القصر ٣ و ١٤٠٠ ج. م. في القصر ٤ مع أخذه من دفاتر القروض المذكورة
				فرع ٥ — مصلحة البريد
٨٠٠٠	—	٨٠٠٠	—	مصاريف نقل الإدارة العامة من اسكندرية إلى القاهرة
				فرع ٧ — مصلحة الطرق والتجارى
١٢١٠٠٠	١٢١٠٠٠	—	—	زيادة الاعتماد الممنوح في الميزانية لإعادة بناء كبرى بها على النيل بمقدار ٤٢٠٠٠ ج. م. والاعتماد الممنوح لإعادة بناء كبرى قصر النيل بمقدار ٧٩٠٠٠ ج. م.
				قسم ١٤ — وزارة البحرية والبحرية
				فرع ١ — ديوان الصوم والمينى
٥٠٠٠٠	—	٥٠٠٠٠	—	إنشاء سلاح الطيران (بتد ١٨ شروط جديدة)
				فرع ٢ — مصلحة الحدود
٣٥٠٠	٣٥٠٠	—	—	إنشاء طريق حوسل من فوك إلى مرسى مطروح على أن يرمه الاعتماد من حساب الزم الإضافى على المقتضى
١٨٠٦١٨٢	١٤٣٩٢١٠	٣٢٤٣٠٠	٣٢٦٧٢	الجهة السومية

الحساب الختامي لسنة ١٩٣١ المالية

جلول حرف (و)

بيان التبايز في المصروفات بابا بابا

أسباب التبايز	باب ثان — مصاريف عمومية	باب أول — مصاريف مادية
<p>قسم ٥ — وزارة الخارجية</p> <p>يرجع التبايز إلى هبوط مبالغ الجنيه المصري على أثر هبوط الجنيه الاسترليني في أواخر ديسمبر سنة ١٩٣١ وذلك ما عكس صرف مبالغ ومشتريات موظفي ومستندى القروضات والتفصيلات على أساس مبالغ الجنيه القصد من أول الشهر المذكور حتى نهاية السنة المالية .</p>	١٢٠٣	—
<p>قسم ٦ — وزارة المالية</p> <p>فرع ٥ — الخطة الأميرية</p> <p>نشأ التبايز من صرف مبلغ ٢٩٧ ج ٢٠ م قيمة فرق ماحصة لأحد الموظفين الأجانب كان بالخطة دونت في أول برتبه سنة ١٩٣٥ وذلك بناء على حكم محكمة الاستئناف المختصة .</p>	٨٥	—
<p>فرع ١٢ — أعلام لعماد الحكومة</p> <p>يرجع التبايز إلى تخفيض اعتماد البند ٢ (مصاريف انتقال وبلد سفرية ونقل) من ٣٠٠٠ ج ٢٠ م في ميزانية سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ إلى ٢٠٠٠ ج ٢٠ م في ميزانية سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢</p>	—	١٤٣
<p>قسم ١٣ — وزارة المواصلات</p> <p>فرع ٧ — الطرق والكبارى</p> <p>وضع تقدير مصروفات الباب الأول باستبعاد ٢٠٠٠ ج ٢٠ م نظرو عدم صرفه من المبالغات ولكن هذا الفرق لم يتحقق لأنه حيث أسفر الحساب عن تجاوز الاعتمادات بمقدار ٨٠٠ ج ٢٠ م .</p>	٨٠١	—

الحساب الختامي لسنة ١٩٣١ المالية

حساب الجامعة المصرية لسنة ١٩٣١

مصرفات		إيرادات	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١ — مبيعات وأبوصيات	١٩٥٥٦٦	٥٠٣٨ أرباح تشغيل القفود	
٢ — مصاريف انتقال وبدل سفرية	١٨٩٤	٤٧٧ إيرادات الأموال الثابتة	
٣ — كسارى وطلومات	٥٩٤	٤٥٤٦١ رسوم مدرسية واشتراكات ورسوم المكتبة	
٤ — أجنبية	١٩٣٢	٢٨٤٨ إيرادات منفردة	
٥ — إلتجار ردياء وإضاءة وسلاخ	٤٩٠٤	١٩٠٩٨٣ إغاثة الحكومتية	
٦ — آلات وتزويجات	١٨٠٦		
٧ — قروضيات عمومية	٣٠٢٤٥		
٨ — مصاريف الطبع والنشر واشتراك الجرائد والمجلات	٣١٥٠		
٩ — نفقات وتلفونات	٦٢٩		
١٠ — مكافآت الطلبة المتفوقين	٢٦٦		
١١ — رحلات علمية وأبحاث	٨٢٣		
١٢ — مصروفات ترقية	١٠٧٦		
١٣ — إغاثة لستشفى رعاية الأحداث	٢٤٠٠		
١٤ — أعمال جديدة	١٠١٦٤		
		٢٤٤٨٠٧	
		١٠٦٤٢	
		٢٥٥٤٤٩	
	٢٥٥٤٤٩		
		زيادة مصروفات الجامعة على إيراداتها في السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢	

حالة الاحتياطي لجامعة المصرية :

جنيه مصري	٢٤٢٧٥
الباقي في أول مايرسة ١٩٣١	
تتبقى زيادة مصروفات الجامعة على إيراداتها في سنة ١٩٣١	١٠٦٤٢
المجملة لتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٢	١٣٧٣٣

أموال الجامعة المصرية :

جنيه مصري	١٢٢٢٦
مستندات مودعة في البنك الأهلي	
قائمة مودعة في بنك مصر	١٨٢٢٣
المجملة	٣٠٥٤٩

وبالتالي كما يلي :

جنيه مصري	١٣٧٣٣
المال الاحتياطي كما هو بين أهله	
المال الخاص بالأمانات والحسابات الخصوصية (بعد استبعاد العهد)	١٦٨١٦
	٣٠٥٤٩

الحساب الختامي لسنة ١٩٣١ المالية

حساب دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣١

إيرادات

مصرفات

جني مصري	جني مصري	جني مصري
١ — مبالغ وأجر ومرتبات	١٩٤٣٣	١٦٧٣ إيرادات أحيان
٢ — مصاريف انتقال وديك سفرية	١٠٦	٢١٠٢ تشغيل النقود
٣ — كسارى	٤٠	٨٢٨ تم ما يتبع من المطبوعات
٤ — مياه وتبوير	١٦٤	١٧٧٠ إيراد الخبئة
٥ — أثاث وزرم ومصاريف ترميمات	٧٨	٤٤٩ إيرادات أخرى
٦ — توريدات صومية	٣٧٨٤	٣٥٠٠ إمانة الحكومة
٧ — اشتراك الموظفين وأجر المفارقات ومصاريف البريد	١٨٩	١٠٩١ الإحاطة المخصصة على مزاولة الأوقات
٨ — مصاريف شرعية	٧٦	
٩ — خرائط	٢٢٣٠	
١٠ — البعثة الطبية والاشتراك في المؤتمرات والمعارض العملية للكتب	—	١٦٤١٣
١١ — صيانة وزرم وتحسين الجاني والأطيان	٢٢٣	١٠٨٢٥ زيادة المصروفات على الإيرادات
١٢ — أعمال جديدة	٩١٥	
المجموع	٢٧٢٣٨	المجموع ٢٧٢٣٨

ملاحظة — زيادة مصروفات المصار على إيراداتها في السنة المالية ١٩٣١ — ١٩٣٢ تسوت بالنقص من الاحتياطى العام للعام ١٠ احتياطى المصار فباق تا كان في أول السنة المالية
أى ٣٢٩٦٨ ج ٠٤٠

الحساب الختامي لسنة ١٩٣١ المالية

بيان السلف المعطاة للبلديات والمحافظات المحلية
تركيب أدوات التنوير وتوزيع المياه ولأشغال التنظيم والتنظيف ولأعمال متنوعة

[illegible]

الحساب الختامي لسنة ١٩٣٩ المالية

(٣) بيان السلف المعطاة للبلديات والمحاليس المحلية
لتركيب أدوات التوريد وتوزيع المياه ولأشغال التنظيم والتنظيف ولأعمال متنوعة

أسماء المدن	قبة السقة	السنة	الخصر	بالى تحت التحصيل تاريخ أبريل سنة ١٩٣٩
	جنه مصرى			جنه مصرى
	١٦٤١٩٢٨		ما قبله	١٣٩٧٢١٧
قوس	٩١٨٠	١٩٢٦—١٩٢٠	تركب أدوات توزيع المياه	٨٠٣٨
رشيد	١٥٨٨٦	١٩٢١—١٩٢٠	» » » »	١٢٠٧٥
العرين	٥٥٩٧	١٩١٠	أعمال التنظيم	٢٠٨٧
»	٥٩٤٨٥	١٩٢٥	مشترى وأورد الخرد	٥٣٦٩١
طكا	١٦٢٩١	١٩١٤—١٩٠٩	أعمال التنظيم	٥٣٧٠
»	٢٩٨٤٤	١٩١٤	» التنظيف	١٢٢٦٢
»	١٦٥٩٠٨	١٩٢٧—١٩٢٣	» الجارى	١٥٩٢٢١
»	١٢٧٧٩	١٩٢٩—١٩٢٨	» تعمم الجارى فى الشوارع	١٢٥١٨
»	٨٠٠٠	١٩٢٥—١٩٢٤	» المياه	٧٥٤٥
»	٣٢٨٨١	١٩٢٧	فراء احتياز شركة المياه	٩٢٠٤
طكا	٤١٠٩	١٩٣٠—١٩٢٨	سقة لشرع نزان مياه ومواسير	٤٣١٥
انجاز	٥٩٣٣٩	١٩١٤—١٩٠٨	تركب أدوات ترميم المياه	٤٢٠٩٨
»	٤٢١٣٣	١٩٢٣—١٩١٢	» » الإارة	٢٠٠٢٠
»	٤٠٠١	١٩٣٠—١٩٢٩	أعمال الجارى	٤٠٠١
نق	٩٣٥٠	١٩٠٧	تركب أدوات الإارة	١٦٨١
جبالى خنقة	٤٨١٣	—	أعمال خنقة	٤٨١٣
الجبالى البيه والحنقة	١٩٢٢٠٤	١٩٢٣—١٩٢١	إمالة غلا الحيشة	٢٣٧٨٢٢
المجموع	٢٣١٣٧٢٨		المجموع	١٨١٥٠٤٩

الحساب الختامي لسنة ١٩٣١ المالية

بيان الباقي تحت السداد من السلف المعطاة للمجالس البلدية والمحلية لصرف إعانات غلاء المعيشة

قيمة باقى السلف لتالية ١٩٣٢ سنة	اسماء المجالس	قيمة باقى السلف لتالية ١٩٣٢ سنة	اسماء المجالس
بجنيه مصرى		بجنيه مصرى	
٣٢٢٨١	ما قبله ...		
	المجالس المحلية :		المجالس البلدية :
٤٠	أبريج ...	١٢٩٧	بنا ...
١٥٠	الجس ...		
١٠٩	بقاس ...	٧٣٩٢	المصورة ...
٣٧١٢	ديياط ...	١٥٨٨٥	برسميد ...
٦٠	الخرقة ...		
٦٠٢	سنو ...	٤٠٠٥	طعنا ...
١٨٦٩	السويس ...	٣٧٠٢	الوفاة ...
٣٧٨٢٣	الجله ...	٣٢٢٨١	تقل ...

الحساب الختلى لسنة ١٩٣١ المالية

بيان السلف المأخوذة من بنك مصر للبلديات والمحامل المحلية
لعمليات المياه والإقارة والحارى

أسماء المدن	ليرة الملة	ليرة	العرض	المباقى تحت التصيل نفاية أبريل سنة ١٩٣٢
	بنكه مصرى			جنيه مصرى
منوف	٢١٠٠٦	١٩٣١	تربك أمدات توزع الماء والإقارة	٢١٠٠٦
ممنود	٢٤٥٠٧	١٩٣١	» » » »	٢٤٥٠٧
مسنوق	٢٦٧١٦	١٩٣١	» » » »	٢٦٧١٦
كفر الشيخ	١١٨٨٩	١٩٣١	» » » »	١١٨٨٩
أوتنج	٢٤٢٠٠	١٩٣١	» » » »	٢٤٢٠٠
دموط	٢٨٨٥٦	١٩٣١	» » » »	٢٨٨٥٦
أخيم	٤٠٠٥	١٩٣١	» » » »	٤٠٠٥
يسا	٤٣١٩	١٩٣١	تربك أمدات الإقارة	٤٣١٩
أمران	٢٣٥١٩	١٩٣١	» » » »	٢٣٥١٩
جربا	٢١١٧٩	١٩٣١	» » » »	٢١١٧٩
شين الكوم	١٨١٢٤	١٩٣١	توزيع الماء	١٨١٢٤
رشيد	١٥١٢٤	١٩٣١	» » » »	١٥١٢٤
طيطا	٤٧٦٩	١٩٣١	» » » »	٤٧٦٩
أسوط	٢٥١٢	١٩٣١	توزيع عكة الكهربية	٢٥١٢
الزقازيق	٢٧٠٥	١٩٣١	أعمال الحارى	٢٧٠٥
	٢٣٣٤٣٠			٢٣٣٤٣٠

ملحق

مذكرة

أُسفر حساب السنة المالية ١٩٣١ - ١٩٣٢ عن النتيجة التالية :

بجيسىرى

إيرادات (حسب الجدول حرف «ب») ٣٧,٧٧٠,٩١٦

مصروفات (« أ ») ٣٦,٩٩١,٨٥٨

زيادة الإيرادات على المصروفات ٧٧٨,٠٥٨

وقد أضيفت هذه الزيادة إلى المال الاحتياطي العام .

الإيرادات والمصروفات :

لما وضع مشروع الميزانية كانت يوارد الانتماش في الأسواق القطنية تدعو إلى التفاؤل بحسن الحالة الناجمة من الأزمة الاقتصادية العالمية ولكن اللجنة المالية لم تأخذ بهذا التفاؤل والتزمت في تقديراتها الحذر التام والحيلة الكافية لخبايا النقد بحيث يمكن الاستمسان على مصير الميزانية . ومن الأسف أنه حدث في أوائل السنة المالية ما لم يكن يخطر في بال أحد وهو أن البلاد فوجئت بتدهور في أسعار القطن لم يسبق له مثل فكانت النتيجة التضخم لمحنة الحالة الشاذة التي تخرج مما يلجأنا عن مقدور أية حكومة أن أصيبت الميزانية بنقص كبير في مواردها وقد بلغ هذا النقص بالنسبة لتقديرات بعض الأيواب ٣,٧٦٥,٠٠٠ ج.م منها ٣,٠٨٠,٠٠٠ ج.م في أموال الإطيان وزيادة المتأخر على الواليين و ٦٩٧,٠٠٠ ج.م في رسوم السفائح والحقايق لنقص المستوية و ١,٣٦١,٠٠٠ ج.م في دخل السكك الحديدية لنقص حركة القطن و ١٨٠,٠٠٠ ج.م في الأملاك الأثرية لبطوط أسعار القطن وتخفيض الإيجارات و ٤٧٠,٠٠٠ ج.م في الفصل من ضريبة القطن لأن الحالة دعت إلى تخفيض معدلها إلى النصف ابتداء من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣١

وقد رأت الحكومة إزاء اشتداد الأزمة وما توقعته من نقصان في أهم موارد الدولة أن الميزانية أصبحت مهددة بجزر كبير وأن لا سبيل لاحتياطها إلا بالعمل على زيادة بعض مواردها واتخاذ تدابير استثنائية لتخفيف أعبائها فتمثلت رسوم الواردات ورسوم الإنتاج والاستهلاك على بعض الأصناف ورفضت معقل رسم البنفة في المساعيات والمناشئ وأقر مجلس الوزراء في جلسته المتقدمة بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٣١ الاقتراحات التي تقدمت بها اللجنة المالية للاقتصاد في المصروفات دون الإخلال بسير مشروعات الأعمال العسكرية المسندة غير كمالها الرى والمصرف والمواصلات والصحة والتعليم ومن دواعي الارتياح أن هذه الخططة كللت بالنجاح أقام قد كان من نتيجة تعديل التصريفة الجبركية أن الإيرادات زادت ١,٣٦٥,٠٠٠ ج.م مما كان مقدراً لها في الميزانية وألغى دفع رسم الضعفة أدى إلى زيادة في هذا الباب

قدرها ٣٩٤,٠٠٠ ج.م وترتب على هذه الزيادات وعلى غيرها في بعض أيواب الإيرادات أن صافي النقص انقصر بمجموعه على ١,٥٤٥,٠٠٠ ج.م .

أما المصروفات ، وكان قدرها يبلغ ٣٨,٨٨٤,٠٠٠ ج.م فقد انقصت بمثلها في حساب السنة على ٣,٩٩٢,٠٠٠ ج.م أي أنها قصت ١,٩٧٢,٠٠٠ ج.م من تقديرات الميزانية ، وهذا النقص يزيد ٤,٧٠٠ ج.م عن النقص الذي أصاب الإيرادات في مجموعها . وقد بلغت الحكومة هذه النتيجة السارة على الرغم من زيادة ١,٣٤٩,٠٠٠ ج.م في الاعتمادات الموصدة لتولية خزائن أسوان وطلقات شمال الدلف وتحويل الحياض المنزلة بالوجه القليل ولأعمال كوبرى بنها وكوبرى قصر النيل ، ومن فتح اعتمادات إضافية دعت إليها الحاجة في خلال السنة لمصروفات بعض الوزارات ، فإن المصروف من جميع الاعتمادات المشار إليها أخذ يأكله من إيرادات الميزانية دون الالتجاء إلى المال الاحتياطي .

وفيا على ملخص المصروفات بابا بما مع مقارنته بتقديرات الميزانية :

تقديرات الميزانية	المصروف	الفرق	زيادة
بجيسىرى	بجيسىرى	بجيسىرى	بجيسىرى
الباب الأول (اعتمادات)	١٤٩,٠٥٠,١١	١٤٩,٠٤٦,٣١٨	٥٠٠,٩٩٣
» الثاني (مصاريف عصرية)	١١,٣٩٢,١٥٤	٩,٣٥٠,٥٠٠	٢,٠٤١,٦٥٤
» الثالث (أعمال جديدة)	٩٠,٢٧,٦٤٤	٨٧,٣٢١,٥٢٨	٣٣٥,٧٧٤
الأرباب الأخرى	٧,٧١٢,٥٦٦	٧,٥٢١,٠٦٢	١٩١,٥٠٤
اجملة	٢٨,٨٨٤,٠٠٠	٢٦,٩٩١,٨٥٨	١,٨٩٢,١٤٢
صافي الفرق

حساب دار الكتب المصرية :

تمس للمادة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٣١ على سبيل العجز في ميزانية البار لسنة ١٩٣١ من احتياطي الحكومة وكان هذا العجز مقدراً ببلغ ٧١١١ ج.م فزاد في الحساب الختامي إلى ١٠,٨٢٥ ج.م لفلة المحصل من الإكسائط المستحقة للأطيان للوقوف رصداً على الدار بسبب الأزمة الاقتصادية وقد تسوى العجز بالنقص على المال الاحتياطي .

مشتريات القطن :

يتم حساب هذه المشتريات إلى قسمين : قسم يخص بمشتريات سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وقسم يخص بمشتريات سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ التي تملكت عليها الوزارة السابقة .

بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٩٣١ قباشرت الوزارة التنفيذ وقد تمت تصفية الحساب أو كانت قبلت مقادير الأخطان التي اشترت من المقرضين نحو ١١٠,٠٠٠ ج.م. ٣٢,٠٠٠ ج.م.

المال المخصص لبنك التسليف الزراعى :

بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم بقانون تحت رقم ٥٠ بإشتراك الحكومة فى إنشاء بنك زراعى فكان من أحكامه الاكتاب فى رأس مال البنك بما لا يزيد على نصف قيمته بشرط ألا يتجاوز هذا النصف مبلغ مليون جنيه وتقدم قروض للبنك لا يتجاوز مجموعها ستة ملايين من الجنيهات .

ولما كلف رأس مال البنك قد تمهد بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. فقد رخص مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٣١ بأخذ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م. من المال الاحتياطى العام للاشتراك بنصف رأس المال وصدر قانون بنك تحت رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣١ بتاريخ ٢٥ يولييه من السنة المذكورة وقد دفع المبلغ فى شهر أغسطس من السنة نفسها .

وحدث فى عطلة البرلمان أن وضعت وزارة المالية تحت تصرف البنك مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. من أصل القروض المتفق عليها فعصر منها لغاية أبريل الماضى ١,٢٨٥,٠٠٠ ج.م. وعرضت للمالة على البرلمان فاحمد القروض بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٢ الصادر بتاريخ ٧ يولييه من السنة المذكورة .

القروض الممنوحة لمساعدة ملاك الأراضي الزراعية :

وقد دعت الحالة فى شهر أغسطس سنة ١٩٣١ إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتفريج الأزمة الاقتصادية بإيجاد وتخفيف وطأتها فأقر مجلس الوزراء هذه الإجراءات بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٣١ وكان منها تخصيص مبلغ لا يقل عن مليون من الجنيهات لمساعدة الملاك للأطيان الزراعية ومنع وقوع بيع جبرية بأثمان يكون من دولتها أن تثار القيمة الحقيقية لتلك الأطيان فصدر مرسوم بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٣١ بأخذ مليون جنيه من المال الاحتياطى لتخصيصه للقروض المذكورة وقد صرف منه لغاية أبريل الماضى ٧٦٣,٠٠٠ ج.م. منها ٥٦٣,٠٠٠ ج.م. بواسطة بنك التسليف الزراعى و ٢٠٠,٠٠٠ ج.م. بواسطة الشركة العقارية المصرية .

المال الاحتياطى :

كانت جملة المال الاحتياطى فى أول السنة المالية ١٩٣١,٩٥٠,٠٠٠ ج.م. منها ١٩,٧٥٠,٠٠٠ ج.م. للاحتياطى الجيوس و ٢٨٢,٠٠٠ و ١٨,٢٠٠ ج.م. للاحتياطى الحر .

فالمشتريات الأولى بلغت مقدارها ٤٨٠,٠٠٠ قطار وبلغ ثمنها ٣,٠٩٥,٠٠٠ ج.م. أو ٤٩٨,٠٠٠ ج.م. مع المصاريف، وقدمت تصفية هذا الحساب فأسفرت عن خسارة قدرها ١,٦٨٠,٠٠٠ ج.م. .

أما مشتريات سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ فقد بلغت مقدارها ٢,٩٥٦,٠٠٠ قطار وبلغ ثمنها ١٣,٨٤١,٠٠٠ ج.م. أو ١٤,٧٠١,٠٠٠ ج.م. مع المصاريف لغاية أبريل سنة ١٩٣٢ ، وقد بيع من هذه الأخطان ١,٣٥٧,٠٠٠ قطار فبلغت خسارتها ٣,٣٥١,٠٠٠ ج.م. منها ٣,١٥٧,٠٠٠ ج.م. لفرق التين و ٣٩٤,٠٠٠ ج.م. لمصاريف .

وقد تسوّت الخسارة بالنقص على المال الاحتياطى العام وبذلك أصبح رصيد حساب مشتريات الأخطان ٨,٦٩٦,٠٠٠ ج.م. .

السلف الزراعية :

كان رصيد هذا الحساب فى بداية السنة المالية ٧٥٧,٠٠٠ ج.م. وقد استقرت الحكومة فى منع المساعدات اللازمة للزراعيين حتى بلغت جملة السلف ٢٩,٠٠٠ ج.م. أو ١,٩٩٣,٠٠٠ ج.م. مع إضافة ثمن البذرة والسياد المستحق تمصيله فى سنة ١٩٣١

ونظرا لضائقة المالية رأى تخطيط المبلغ المذكور على خمس سنوات بدون فائقة على أن يدفع القسط الأول فى أكتوبر سنة ١٩٣١ وصدر بذلك قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٣١ ، ويؤخذ من آخر بيان وضعت مصلحة الأموال المقررة أن جملة ما قبل المدينون تمصيله بلغت ٣,٣٢٠,٠٠٠ ج.م. .

التسليف على الأقطان :

ترجع أعمال التسليف على أقطان إلى سنة ١٩٢٦ وقد استؤقت فى سنة ١٩٢٨ واستقرت فى السنوات التالية إلى أن أنشئ بنك التسليف الزراعى فأصبحت هذه الأعمال من اختصاصه .

وقد بلغت السلف التي تمت لغاية سنة ١٩٢٩ نحو ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. وتم تمصيلها حاملا مبلغا جزيئا وبلغت مصاريفها نحو ١١٥,٠٠٠ ج.م. واحتسبت على الميزانية بقرار من مجلس الوزراء فى السنة المالية ١٩٢٨ والسنة المالية ١٩٣٠

أما سلف سنة ١٩٣٠ فقد بلغت لغاية أبريل الماضى نحو ٢,٩٠٠,٠٠٠ ج.م. ولما حل مياد التمصيل طلب المقرضون إمهالهم فى سداد المطالب منهم فرؤى أن خير حل للسألة هو أن تشتري وزارة المالية الأقطان المرتبة لوفاء تلك السلف وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الإجراء فى جلسته المتعقدة

وعما ينبغي ذكره أن السندات الخاصة بالإمانات والحسابات الخصوصية
تستعمل على مبلغ ١٣,٥٩٨,٢٤ ج. م. لحساب صندوق التوفير بمصلحة
البريد .

استهلاك الدين :

وقد قصص الدين المسمى في خلال السنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ المالية
بقدر ٢٤٣,٢٠٠ ليرة استرلينية لاستهلاك المعاد للدين المضمون ما

القاهرة في ١٤ ديسمبر ١٩٣٢
وزير المالية
اسماعيل صدقي

ملحق رقم ٥

جلسة الاثنين ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤
(١٣ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي خصتها بمجلس ٣ يناير سنة ١٩٣٤

(القرض خضرة الشيخ المحترم الدكتور موسى محمد) .

العرائض التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها
طبقا للفقرات ١ و ٢ و ٣ و ٤ من المادة ١١٠ من قانون
النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٣ — مقلمة من محمود رجب المقم بمطارة صالح افندي الحكيم
بأسكندرية قسم الجمرح بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ينظم فيها من
استصدار حكم استثنائي ضده ويلتمس بمدة الاطلاع على القضية ٣٧٩
سنة ١٩٣٣ استئناف أسكندرية الأمر بالتأمس بالنظر في القضية المذكورة .
قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها من اختصاص
الحاكم .

عريضة رقم ٤ — مقلمة من محمد أبو ربح عمدة القنطرة وأعرين من
أهالي القنطرة شرق بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يتجهون فيها على ما نشر
بمجرية الأهرام خاصة بالظمن على النظام القائم الآن في مصلحة الجنود
ويطلبون استقراره .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن
اختصاص البرلمان .

وقد أضيفت إليه زيادة إيرادات السنة المالية ١٩٣١ بد قسوة السج
في حساب دار الكتب فأصبحت جلته ٣٨,٧١٨,٧٢٤ ج. م. وباستبعاد
خسارة القود القفضية وقدرها ٦٠,٨٢٠ ج. م. وخسارة القطن وقدرها
٧١,٩٢٣ ج. م. يكون الباقي ٣٩١,٢٥٧ ج. م. منها ١٨٧,٦٨٢ ج. م.
للاحتياطي المجهوس و ١٨٣,٥٧٥ ج. م. للاحتياطي المحرّس باليان
التالي :

البيان	الاحتياطي المجهوس	الاحتياطي المحرّس
سندات	٥٠٠,٠٠٠	١٦٦,٨٤٨,٦٨
رصيد حساب القطن	٨,٦٩٦,٤٠٠	—
سلف زراعية وصرف على أقطان	٢,٩٤٨,٩٨٨	—
القرض المخرّس لبيك التسليف الزراعي	٢,٢٨٥,٢٥٥	—
» » لمساعدة ملاك الأراضي	—	٧١٢,٠٢٢
» » الزراعية	—	٧٤٢,٧٦٣
المال المخصص لتسليف الساعية	—	٢٥١,٢٥٨
» » لسلف الجبهات المتأخرة	—	—
قود (بعد استبعاد المأخوذ من البيك الأعمال لقرض بنك التسليف الزراعي ولمساعدة ملاك الأراضي الزراعية وقدره ١٨١,٤٤٥ ج. م.)	١٥١,٨٧٦,٨٢	١٨٣,٥٧٥
	١٨٣,٥٧٥	٣٣,٣٩١,٢٥٧

وفيما يلي بيان السندات التي يتكوّن منها الاحتياطي الحر :

سندات الدين المصري . ٩,٣٥٨,٠٣٣
على الحكومة البريطانية . ٦,٧٨٦,٤٠٠
مخطئة . ٥٤,٤٣٥
١٦٦,٨٤٨,٦٨

وهذه القيمة تقل نحو ١,٨٠٠,٠٠٠ ج. م. عن قيمة السندات حسب
أسعار البورصة في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٣

بأقي القود والسندات :

كان لدى الحكومة في أول السنة المالية ٣٣,٢٣٤,٥٧٧ ج. م. نقص
في آخرها إلى ٣١,٩٨٩,٧٦٩ ج. م. حسب البيان التالي :

اليان	سندات	قود	البيان
المال المتأسر بالاخطاى الحر	١٦٦,٨٤٨,٦٨	١٥١,٨٧٦	١٨٢,٠٣٥
» » » المجهوس	٥٠٠,٠٠٠	٩٩٤,٢١	١٢٩٤,٠٢١
» » » احتياطي صندوق الدين	١٨٠,٠٠٠	—	١٨٠,٠٠٠
» » » إدارة أعمال صندوق الدين	١١٥,٠٠٠	—	١١٥,٠٠٠
المال المتأسر بالأمانات والحسابات الخصومية (بعد استبعاد العهد)	٢٨٧,١٣٠	٦٤٧,٨٧٣	٩٣٤,٠٠٣
	٢٨٧,١٣٠	١٠,٣٦٠	٢٩٧,٤٩٠

عريضة رقم ١٢ - مقعدة من أحمد عبد الرزاق العاصي وآخرين من ستاجري ألبان مملعة الأملاك الأميرية بتفتيش بيلا (غربية) بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها رفع المآثر عنهم من إيجار الألبان ليمتكنوا من زراعتها نظرا للظروف المالية الحاضرة .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٣ - مقعدة من حسن علي طلب وآخرين من رؤساء ومعلمي المكاتب الأولية بنى عديت مركز مغلوب بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها المدون عن قرار مجلس المديرية القاضي بقصر مكافأة حفاظ القرآن على أربعة عشر قسما بمرأى المديرية وإعادة الحالة كما كانت قبلا تشجيعا لحفاظ القرآن .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٤ - مقعدة من عمال البحيرة بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يتظلمون فيها من عدم الترخيص بتسيير سيارات بين مديرية البحيرة والاسكندرية مع سبق الترخيص بها .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ نلخواها من التوقيع .

عريضة رقم ١٥ - مقعدة من رضوان عبادي وآخرين من تاجرة كفر شمس ونواح أخرى بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها تمييز الشيخ عمود رضوان جد واعظا ومرشدا للبلاد .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٦ - مقعدة من جد عمود حماد وآخرين صيادين بتاجرة أبي قير بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها المدون عن الأمر الصادر لهم من مصلحة خفر السواحل بتفتيش الممد التي يصطادون بها .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٧ - مقعدة من حسن عبد الباري وآخرين من أهالي ناحية زمت الشرقية مركز بني سويف بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها عدم تعيين أحمد حسن بحر شيئا ليلتهم لسوء سمته .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ نلخواها من التوقيع .

عريضة رقم ١٨ - مقعدة من مصطفى فهمي المهدي بباوى بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطالب فيها بحمل أوراق الشكوى المقدمة منه لنيابة ديوط إلى نيابة ملوى المقيم بها الآن خوفا على حياته من ذوبه لاعتقائه الدين الإسلامي .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٥ - مقعدة من عبد الشهيد طنيس حراف أرنست مركز الألفس بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يتظلم فيها من تفتيش نعمة اختلاس ضده ويطلب إعادته لوطيفته .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٦ - مقعدة من مصطفى فهمي بحرية حسين الشافى تبع بنى ناصر مركز مغانة بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ طلب فيها حاجته من عائلته لاعتقائه الدين الإسلامي والوسط له لدى مدير أسبوط لإيجاد وكل عنه في تحصيل إيجار ألبانه .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٨ - مقعدة من أحمد سيد أحمد وآخرين من نواحي بقطر الشرق والغربية والروضة وقافله وكوم القناطر مركز أبو حصص بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يتمسكون فيها بتخفيض الضرائب والأموال الخاصة بالأراضي الزراعية أو تسييلها نظرا للظروف المالية الحاضرة .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٩ - مقعدة من أحمد ابراهيم الشهابي وآخرين من ناحية كفر الحاج شربين مركز شربين (غربية) بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها تأليف لجنة تحقيق لتقدير ماهية الإصابة ومداها في زراعتي القمح والفلطن مع إعانتهم من ضرائب الألبان وأجور الحفر وتأجيل السلفيات الحكومية دون فوائد إلى سنة أخرى ، إن لم يكن في الإسكان إعفاءهم منها ، وأن تدخل الحكومة لدى البلديات لتأجيل ديونهم إلى موايد يستطيعون فيها السداد .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٠ - مقعدة من علي سالم وآخرين من ناحية شها (دقيلية) بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ يطالبون فيها لحاد حل حاسم وعلاج مرجع لما أصاب المزارعين من جراء اشتداد الأثرة وجيوبط أسرار المحاصيل وقتها بسبب الإقاقات مع فداحة الضرائب ، على أن تساهم الحكومة في إعادة الملاك إمانة مجدية .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١١ - مقعدة من السوقي ابراهيم رزق وآخرين ستاجري ألبان نواحي شاذره والعلابية ونصف ثاني شيشين مركز المحلة الكبرى بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها رفع أموال الحكومة وإعاقص الإيجارات الزراعية وتخفيض الديون بسبب ما أصاب المحصول من دودة الفطن .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٩ - مقمنة من السيد القمحلى ببلدية كفر عبد الله شغاف مركز منيا القمح بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يتظلم فيها من رفته من وظيفته ويطلب إحادته إليها .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٢٠ - مقمنة من عباس عباس الساتى بناحية كوم أبو راضى مركز الواصل بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يتظلم فيها من أن المياه أطلقت على أطيانته قبل المياه المحدث خلقت زراعتة المحجوز عليها لسداد الأموال الأميرية كما أن المديرية أطلته بأن أطيانته ستعاق بالزاد المتلى لسداد الأموال لأن الزراعة لم تأت بشئ .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص الحاكم .

عريضة رقم ٢١ - مقمنة من إبراهيم حسن وآخرين من أهالى ميت برج سليل مركز المنقة (دقهلية) بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يتظلمون فيها من عدم إقامة كبرى أمام بلدتهم ليسبل لهم الوصول إلى أطيانهم بعد أن أصبحت مفصولة بإشاده الجانيات البلدية .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٢٢ - مقمنة من محمود على شوالى حلاق يهودى سعاد بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطلب فيها معافاة من الرسوم القضائية ليتمكن من رفع دعوى الحصول على حقوقه .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص الحاكم .

عريضة رقم ٢٣ - مقمنة من عبد الحليم عتر وآخرين من سكان قرية الإنشا بأراضى نصف ثانى شيشى مركز الخلعة الكبرى بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يتظلمون فيها من توزيع المساكن الكائنة ضمن الأطيان التى قررت مصلحة الأملاك الأميرية توزيعها على أرباب الماشات لأنهم يسكنونها من زمن جيد ويطلبون توزيعها عليهم بالثمن الذى تقدره المصلحة .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٢٤ - مقمنة من متولى على الوضى صاحب جريدة النشر القضائى بالقاهرة بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يتظلم فيها من عدم إعادة نشر الإعلانات القضائية فى جريدته بد حرمانها .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ٢٥ - مقمنة من محمد حسن أبو زيد بيطى العنب قسم كوموز بإسكندرية بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطلب فيها عايرة بلدية الإسكندرية لتخفيض قيمة الموائد المفروضة على منزله .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٢٦ - مقمنة من محمد عبد المنعم حوض وآخرين عمال التكرير بمعمل تكرير البترول الأميرى بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يتظلمون فيها من معاملة رؤسائهم ولم بالقسوة ويطلبون إما صرف مكافأتهم وترك هذه الخدمة أو إصافهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٢٧ - مقمنة من إمام خاطر وآخرين من أهالى تلميتش الزنكلون التابع لمائرة الأمير سيف الدين بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطلبون فيها مطانة الأضياف للجرعة لم وتقدير الإيجار المناسب لها مع النظر فى شأن المتناوتات وإيقاف الدخول المفروضة عليهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٢٨ - مقمنة من السيد عبد الحليم العقدة من منية بدوى مركز المنصورة (دقهلية) بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يشكو فيها من عدم إدراج اسمه فى كشف المخرجين للمودى وقد عين عبد الله محمود حمدة ويتمس صدور الأمر بفسله لعدم لياقته لهذه الوظيفة .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٢٩ - مقمنة من شهاب محمد جوده من البتاون مركز شين الكوم (سوفية) بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطلب فيها إعادة التحقيق فى مادة تدوير عائلته .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص الحاكم .

عريضة رقم ٣٠ - مقمنة من إبراهيم لوزة من أهالى اليابضة مركز بولوى بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطلبون فيها تخفيض الإعانات الزراعية لسنة ١٩٣٣ عن المقود المبرمة فى سنة ١٩٢٩ .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ لمخالفتها المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٣١ - مقمنة من عبد إبراهيم مدرسينا بالقدر بالظاهر وآخرين بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطلبون فيها رفع الضريبة عن التذاكر التى قيمتها ثلاثة قروش فأقل بدور السينما .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

التبعية على مدارس التبشير وتوزيع المبلغ الذي تخصص لإنشاء الملاهي على الجمعيات الخيرية الإسلامية وبحسب الترخيص من أي مدرسة أو ملهى ينبت أنه أنشئ للتبشير وإعداد كل من ينبت أنه يستغل للتبشير والامتناع عن مساعدة هذه المليات بالمال أو الأرض أو غير ذلك والاتصال بالوزراء والقوانين في مصر والمخرج لمساعدة الحكومة في تنفيذ ذلك .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للفقرة ١ مخالفة المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٧ - مقدمة من مرسى على عاصم وآخرون من ناحية بلا (غربية) بتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٣ يحسنون فيها إعادة النظر في الامتناس المقدم منهم مجلس النواب بتفويض الإيجارات الزراعية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ والذي سبق أن قرر المجلس المذكور رفضه .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة الحفائية طبقاً للفقرة ٥ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٢١ - مقدمة من الأستاذ كمال فهمي ليسانسي في القوانين بالأوقاف العمومية بإسكندرية بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يقترح فيها تعديل مدة المشر السنين السابقة لتصرفات عند استخراج الشهادات العقارية وجعلها لمدة تزيد على ١٥ سنة بالنسبة للشهادات الأهلية والمخططة و٣٣ سنة بالنسبة للشهادات الشرعية .

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة الحفائية طبقاً للفقرة ٥ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٢٤ - مقدمة من يس شكري وآخرون من ناحية البياضه مركز ملوى بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها من قانون بتفويض إيجارات سنة ١٩٣٣ بالنسبة للعقود المبرمة في سنة ١٩٢٩

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة الحفائية طبقاً للفقرة ٥ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٣٣ - مقدمة من عبد الحيد أحد تلاميذ وآخرون من بلدة كوم التور بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها صرف استحقاق أرضه مساجد ببلدتهم في دفع الأثمان الموقوفة عليها المشمولة بنقارة وزارة الأوقاف لتصميم المساجد المذكورة وإقامة الشعائر الدينية بها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٣٧ - مقدمة من إبراهيم محمود وآخرون من مركز كفر الزيات بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها بتخفيض إيجار الأثمان الزراعية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الحرة عقودها في سنة ١٩٢٩

قررت اللجنة إحالتها إلى لجنة الحفائية طبقاً للفقرة ٥ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٤٠ - مقدمة من علي أحد إبراهيم وآخرون من تاحي زدينج والكلاية مركز إسماعيل بتاريخ ٣ يناير ١٩٣٤ يطالبون فيها إنشاء آلات راقعة لرى أراضيهم أسوة بأهل مديرية أسوان .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠

رئيس اللجنة

محمد محمد

عريضة رقم ٣٥ - مقدمة من عبد السلام عبد الرحمن عن أهالي ناحية ششت الأمان مركز إيتاي البارود بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يطلب فيها إزالة سوق ناحية ششت الأمان مخالفتها للوائح الصحية والشروط القانونية .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلاً طبقاً للفقرة ١ مخالفة المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٣٦ - مقدمة من ديمتري جورج شعور حكي أستاذ بشارع عبد العزيز بمصر بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ يتظلم فيها من حكم صدر ضده وصرّح بشأنه نقض أمام محكمة النقض والإبرام .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لاختصاصها بالمحكمة .

عريضة رقم ٣٨ - مقدمة من ظابط عبد الحاد وآخرون من ناحية تطون مركز اطسا (فيوم) من مستجرى أطيان وقب الرحوم خورشيد باشا طاهر نظارة الست رقية جوهرة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها بتخفيض إيجار الأثمان الموقوفة لهم بنسبة ٣٣٪ عن سني ١٩٣٢ - ١٩٣٣

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٣٩ - مقدمة من علي عبدالحال يسوق مسكه قسم السيدة زينب بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٤ يطلب فيها إعادته إلى وطنيته .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٤١ - مقدمة من موظفي بلدية القويسم بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٤ يتجنون فيها على تمسك قسم البلديات بعدم منحهم علاواتهم المستحقة .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لطلبها من التوقيع .

المرامض التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات أو اللجان طبقاً للفقرة ٥ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ١ - مقدمة من أحمد كامل وآخرون من أهالي ناحية القصيرية مركز المحلة الكبرى بتاريخ ٦ يولييه سنة ١٩٣٣ يطالبون فيها بإيقاف مشروع مصرف ناحية القصيرية الذي أنشئ لمصلحة محمود بك البراني لا لمصلحة العامة أو إعادته إلى حالته الأولى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٢ - مقدمة من محمد أحمد الحكم وآخرون أعضاء مجلس شورى جمعية الإخوان المسلمين بمدينة الإسكندرية بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٣٣ يستذكرون فيها أعمالاً للبشرى وطالبون من الحكومة إقامة

ولما سلت مصلحة الأملاك الاميرية عما إذا كانت قطعة الأرض سالفة الذكر مطلوبة لفرض من أغراض المنافع العامة أجابت بالنفي كما وافقت على تأجيرها للجمعية بإيجار اسمي قدره ١ ج. م (جنه واحد) سنوياً للغة المطلوبة.

وبناء على ما تقدم رأت وزارة المالية أن توافق على تأجير قطعة الأرض المطلوبة بالشروط الآتية :

(١) أن يكون الإيجار اسمياً وأن يكون جنهما مصرياً واحداً في السنة .

(٢) أن تكون مدة الإيجارة تحسين سنة .

(٣) أن تخفف الإيجارة وتسترد الحكومة الأرض وما عليها من منشآت إذا استعملت الأرض لفرض آخر غير التعليم . وفي هذه الحالة لا يكون للجمعية أن تطالب الحكومة بأي تعريض عن المنشآت التي تكون قد أقامتها بالقطعة المذكورة .

لكل هذا ترى اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما وافق عليه مجلس النواب بالصيغة الآتية :

مشروع قانون

بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستمد تأجير قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ٤٦١٢ متراً (أربعة آلاف وستمائة وأثنى عشر متراً) رقم ١٤٣ في الاسكندرية (قسم كركوز) إلى جمعية النهضة النوبية الخيرية الإسلامية في الاسكندرية بإيجار اسمي قدره ١ ج. م (جنه واحد) سنوياً لبناء مدرسة خيرية عليها وذلك لمدة تحسين سنة .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ونغذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٦

جلسة الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٣٤

(٢٠ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي إلى جمعية النهضة النوبية الخيرية الإسلامية بالاسكندرية

(المرحمة حضرة الشيخ المحترم الراء محمد مزى باشا) .

أحال المجلس مشروع هذا القانون على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٢٢ يناير سنة ١٩٣٤ وقد بحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ فتبيلت ما يأتي :

بالاسكندرية جمعية خيرية تدعى " جمعية النهضة النوبية الخيرية الإسلامية " تقدم بترسية وتعليم الصغار من أبناء الفقراء النوبيين وضريح .

وقد ابتاعت هذه الجمعية قطعة من الأرض في سنة ١٩٢٥ من الحكومة فست منها ثم استأجرت قطعة أخرى الاصة للأولى في سنة ١٩٢٩ لضمها إليها واستعملها ككلب للتلاميذ .

على أن نحو أعمال الجمعية وازدياد عدد تلاميذ مدرستها قد اضطراها في نهاية الأمر إلى توسيع هذه المدرسة فقدمت لاستئجار قطعة أرض من أملاك الدولة عاجرة للدراسة المذكورة على أن تكون الإيجارة لمدة تحسين سنة وإيجار اسمي .

وفيما على بيان عن القطعة المطلوبة :

الرقم	المساحة		منه اثنتان قدر		جهة الترخ		قيمة الإيجار قدر	
	م	متر	طريق	جنبيه	طريق	جنبيه	طريق	جنبيه
١٤٣	١٩	٤٦٢	٥٠٠	١	٢٨٥	٦٩١٨	٩٠	—

وقد وافقت بلدية الاسكندرية ووزارة المعارف على تأجير قطعة الأرض المذكورة نظراً لما رأياه من اطراد نحو أعمال هذه الجمعية وما توكده من خير للجموع .

ملحق رقم ٧

جلسة الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٣٤
(٢٠ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة
بالقاهرة بإيجار اسمي لحفل الشرق الأكبر

(القرحة فتنح المحرم القراء على أحد بانها).

أحال المجلس مشروع هذا القانون على لجنة المالية بجلسة المتقدمة في ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤ ، وقد بحثته اللجنة بجلستها المتقدمة في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ وتبينت ما يأتي :

لحفل الشرق الأكبر الماسوني مليا يأوى نحو مائى لاجئ من الأيتام يطعمون فيه ويتأمنون وتصرف لهم الكاوى بالجان . ولا تقتصر مهمة الملجأ على ما تقدم بل يقوم بتعليم هؤلاء الأيتام تعليما يسير وفق نهج التعليم الأولي الإلزامي تحت إشراف وزارة المعارف العمومية التي تمنح للملجأ إعانة سنوية للصناعة وأخرى للتعليم الأولي يسعين بهما على أداء أعماله الخيرية .

ورغبة من القائمين على شؤون هذا الملجأ في إعداد أبنائه إعدادا تاما للحياة العملية بعد تخرجهم منه أنشئت فيه مصانع يتعلم فيها هؤلاء الأيتام الصناعات الآتية :

الكراشي وشغل الفش ، خياطة الملابس ، التجارة ، السجاد والأكسمة ، الأحذية ، فلاحه البساتين ، ميكانيكا السيارات ، السباكة والسكوية ، الموسيقى .

ويشغل الملجأ الآن مترا بأير قدره ٣٠٠ ج . م أصبح الآن لا يتسع للطلبة المطرد نظرا لنموه ورغبة في توسيعه لإجراء عدد أكبر من الأيتام .

لذلك اتجهت فكرة القائمين على شؤون الملجأ إلى استئجار قطعة أرض من أملاك الدولة وبيع اختيارهم على قطعة الأرض المين موقعها ومساحتها وغنتها فيما يلي :

الجهة	الجهة	المساحة	قيمة الإيجار	المن المقتد
	س	م	ط	س
١٩٤ جندل				
١٩٥ >	٩١٢	٢	١٦٦ (القدار)	٤٠٠ قتر
١٦٩ >				

غرفة سكن حرة المصروزة بالقاهرة
بجوار أرض مليا أناء المصيل

والأرض المذكورة كانت موقرة للزراعة حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في سنة ١٩٢٥ باعت الحكومة المصرية لجمعية النهضة النوبية الخيرية الإسلامية قطعة أرض بمرفق رقم ١٣٥ (قسم كرموز بالاسكندرية) مساحتها ٧٨٥ مترا تحرييا بمبلغ ٧٨٥ ج. م لإقامة مدرسة عليها .

وفي ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ وافق مجلس الوزراء على تأجير القطعة المجاورة لها رقم ١٣٦ (قسم كرموز) ومساحتها ٣٣٥ مترا و٢٩٠ متريتا ومنها ١١٠٣ ج. م و ٥٢٠ مليا لهذه الجمعية بإيجار اسمي قدره ١ ج. م (جنيه واحد) سنويا لمدة ثمانى سنوات وتقسمة أشهر قابلة للتجديد وذلك بقصد ضمها إلى حوش المدرسة المذكورة لاستعمالها ساحة للألعاب الرياضية .

وقد طلبت الجمعية المذكورة استئجار القطعة المجاورة بد إيجار اسمي لمدة ٥٠ سنة لغرض بناء مدرسة أخرى عليها نظرا لضيق مدرستها الحالية ولإقبال أبناء الفقراء والمساكين عليها .

وبالنظر لما تقوم به تلك الجمعية من خدمة التعليم وفقره بين أبناء الفقراء من النوبيين وغيرهم واهتت بلدية الاسكندرية على طلب الجمعية كما أن وزارة المعارف توافق على تأجير القطعة المطلوبة للجمعية .

وهذه القطعة بيانها كالاتي :

الجهة	المساحة	قيمة الإيجار
س	م	ط
١٩٣	١٩	٤٦١٢
٥٠٠	١	٢٨٥
٩٠	٩٦١٨	٩٠
٩٠	٩٦١٨	٩٠

وتذكر مصلحة الأملاك أن هذه الأرض غير مخصصة الآن لأى غرض من أغراض المنفعة العامة وتوافق على تأجيرها للجمعية بإيجار اسمي قدره ١ ج. م سنويا لمدة المطلوبة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فقرأت الموافقة على تأجير هذه القطعة للجمعية بالشروط الآتية :

(١) بإيجار اسمي قدره ١ ج. م (جنيه واحد) سنويا .

(٢) أن يكون الإيجار لمدة ٥٠ سنة (خمسين سنة) .

(٣) في حالة استئجار الأرض لتعليم تقص الإجابة وتقدم الحكومة الأرض بما عليها من منشآت دون أن يكون للجمعية الحق في مطالبتها بأى تمريض عن المنشآت التي تكون قد أجرتها بالقطعة المذكورة .

وتتشرف اللجنة برفع رأيها هذا إلى مجلس الوزراء للتكم بإقراره ، على أن يعرض الأمر على البرلمان في اجتماعه المقبل .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم مشروع قانون لهذا الغرض

الرئيس (باليابا)

عبد شفيق

يتعلمون فيه بجانب المبادئ الأولية للعلوم المقررة في التعليم الإلزامي وكذلك بعض الصناعات وأن وزارة المعارف العمومية تتحمس إعانة ستوية يستعين بها على أداء أعماله الشاقة .

وفيما يلي بيان الأرض المذكورة :

الجهة	ضمن القطع المبيعة بمرا بند	المساحة	الجهة	التمتع
	م	ط	م	ط
خري سكن عزة البصرة بالقاهرة ببجوار أرض ملجا أبناء السيل	١٩٤ ١٩٥ ٢٦٩	١٢ ٩ ٢	١٩٦ ١٩٧ ١٩٨	٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢

وقد أُنشئت مصلحة الأملاك الأميرية أن الأرض المطلوبة على هيئة حلالا للزراعة لمدة ثمانية ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، هذا ، ويؤخذ من كتاب لوزارة المعارف العمومية أن ملجا الأيتام الماسوني يشرفه مجلس إدارة تحت رئاسة سعادة الدكتور محمد شاهين باشا وعضوية حضرات أصحاب السعادة والتمزة محمد فهمي باشا ، ومحمد متولى بك ، وبعد طلعت بك الفرنسية ، ومرزها مهدى رفيع مشكى بك ، وهذا الملجا موجود الآن في منزل المرحوم سليمان باشا الفرنسي نورة ٦٩ شارع مصر القديمة بأجرة سنوية قدرها ٣٠٠ ج.م ويتلقى العلم فيه ٣٠٠ تلميذ بجانب طيفا لتعليم الإلزامي ، وفيه ورش لصنع صناعات التجارة والسجاد والكليم والأحذية ونياطة الملابس والسكرية والسباكة والنجارة والقش . هذا ، وقد قررت وزارة المعارف منذ سنتين جعل التعليم في الملجا المذكور خاضعا لفتحيتها وقد منحت إعانة للصناعة وأخرى لتعليم الأولاد في العام الماضي وكذلك في هذا العام وما زالت تسلمه بتنايتها .

ونظرا للأعمال الإنسانية التي يقوم بها هذا الملجا لاسميا في الوقت الحاضر حاجة البلاد إلى مثل هذه المنشآت فتحت وزارة المالية تأجير الأرض المبيعة آنفا إليه ببجوار اسمي قدره ١ ج . م . (جنيه واحد) سنويا وليلة ٥٠ سنة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان عند انعقاده .

وربطة هذا المشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ٤

الرئيس

حسن مصطفى

في ٤ أكتوبر سنة ١٩٣٣

ونظرا لما يقوم به هذا الملجا من عمل إنساني هو إيواء الأيتام في الوقت الحاضر الذي يشرفه الجميع بالحاجة الملحة إلى الإكثار من الملاجئ ترى اللجنة الموافقة على تأجير قطعة الأرض المطلوبة بالإيجار الإسمي المقدّر وهو جنيه واحد في السنة لمدة خمسين سنة وترجو المجلس أن يوافق على مشروع القانون بصيغته التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة ببجوار اسمي

نحن فراد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

م ط ف
يعتمد تأجير قطعة الأرض البالغة مساحتها ١٢ ٢ ٩ خري سكن عزة البصرة بالقاهرة ببجوار أرض ملجا أبناء السيل ضمن القطع نورة ١٩٤ و ١٩٥ و ٢٦٩ جدول قسم عابدين بمجلس الشرق الأكبر لإقامة دار للملجا الأيتام الماسوني عليها وذلك ببجوار اسمي قدره جنيه واحد سنويا ولمدة خمسين سنة .

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكورة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في مذكرة وزارة المالية أن حضرة صاحب السعادة الأستاذ الأعظم للشرق الأكبر أعرب عن رغبته في الحصول بطريق الإعارة الإسمي على قطعة الأرض المينة بمد ليقم عليها المفضل بناء الملجا الأيتام الماسوني . وقد أوضح في كتابه أن هذا الملجا أنشئ منذ سنة ١٩٢٧ وأنه يأوي نحو من مائة قديم

ملحق مشروع عقد إيجار

البند الخامس

يتعهد الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب التي تفرضها السلطات الحكومية والمحلية على الأرض المؤجرة إليه وعلى ما يقع عليها من مبانٍ كما وتنفيذ كافة القوانين واللوائح الخاصة بالصحة والأمن العام والتنظيم .

البند السادس

يتعهد الطرف الثاني بمنع حصول أى تمذ من الغير على العقار المؤجر إليه وفي حالة عدم إمكانية القيام بمنع هذا التمسك فعليه أن يغير الحكومة بذلك في الحال . وإلا يكون مسئولاً عما يترتب عن حصول التمسك .

البند السابع

إذا حصل التعديل على حكم نهائي باستحقاقه للأرض المؤجرة أو يلزم منها اعتبار هذا العقد ملغياً من تلقاء نفسه بالنسبة للقدر الذي يتناوله الحكم ولا يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأى تعويض ما مهما كان سببه ونوعه سواء أكان ذلك عن الأرض أم المبنى التي يكون قد أقامها عليها .

البند الثامن

إذا زيم كل أو بعض الأرض المؤجرة لغرض منعة عامة يعتبر هذا العقد ملغياً من تلقاء نفسه عن التعديل المأخوذ للجنة العامة . ويكفى في هذه الحالة بإخطار الطرف الثاني بخطاب موصى عليه وبغير حاجة لاتخاذ أية إجراءات قضائية ولا يكون في هذه الحالة للطرف الثاني حق في مطالبة الحكومة بأى تعويض كان .

البند التاسع

إذا خالف الطرف الثاني شروط هذا العقد وكذا إذا أبطل العمل بدار ————— نهائياً أو انحلت الجمعية انحلالاً تاماً اعتبر هذا العقد ملغياً من تلقاء نفسه بدون لزوم لاتخاذ إجراءات قانونية وفي هذه الحالة تصيب المبنى وجميع المنشآت التي عملت بالأرض ملكاً للحكومة بدون مقابل .

البند العاشر

يتعهد الطرف الثاني بتسليم الأرض المؤجرة إليه في نهاية مدة الإيجارة أو في حالة الإخلال بأى شرط من شروط الإيجارة بما يكون عليها من المبنى والمنشآت بدون مقابل كما وللحكومة الحق في استرداد الأرض في أى وقت شامت بما يكون عليها من المنشآت والمبنى وبغير مقابل وذلك بدون لزوم إنذار أو اتخاذ إجراءات قضائية .

البند الحادى عشر

يقبل الطرف الثاني اختصاص قضى الأمور المستعجلة بالحكم في إجراءات الجمعية من الأرض المؤجرة في حالة التواء هذا العقد لمخالفة أى شرط من شروطه في حالة انتهاء الإيجارة وكذا في كافة المسائل المستعجلة التي تدخل في اختصاصها قانوناً في المستأجر المؤجر

بين الحكومة المصرية النائب عنها حضرة صاحب الدولة
وزر المالية (طرف أول) .

وبين جمعية الإسعاف بـ ————— النائب عنها ————— رئيسها
المفوض له بذلك من الجمعية (طرف ثان) .

البند الأول

أجر الطرف الأول إلى الطرف الثاني قطعة أرض من أملاك الدولة يبلغ مسطحها ————— معروفة بـ —————

ومبينة على الرسم المرفق لهذا باللون ————— الموقع عليه من الطرفين .

وسدودها كالاتى :

الحد البصرى —————

الحد الثقيل —————

الحد الشرقى —————

الحد الغربى —————

وذلك بواقع إحصاء اسمى قدره ————— سنوياً عن كامل الأرض
يدفع مقدماً لخزانة ————— فى ————— من كل سنة .

البند الثانى

مدة هذه الإيجارة ————— تتجدي في يوم —————
تاريخ التسليم وتنتهى في يوم —————

البند الثالث

يتعهد الطرف الثاني بإقامة دار لـ ————— على الأرض المؤجرة
بمصاريف من طرفه وفقاً للقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ —————
ولا يجوز له أن يستعملها كلها أو بعضها في أى غرض خلاف ذلك مهما
كان نوعه .

البند الرابع

يتعهد الطرف الثاني بإقامة بناء دار ————— المذكورة في المادة
السابقة على الأرض المؤجرة إليه خصيصاً لأجل ذلك في ظرف مدة يجتهدا
مدير الأملاك بموافقة المالية على أن لا تقل من ستين ولا تزيد من أربع
سنتين من تاريخ توقيعه على هذا العقد وإلا كان للحكومة الحق في استخدامها
إعلان إدارى بسيط دون الحاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وبشر أن
تكون الحكومة ملزمة بأن تدفع للجمعية أى تعويض كان عن ذلك .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء:

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أجلت وزارة الداخلية ووزارة المالية (مصلحة الأملاك الأميرية) أن ينافه مطران كرسى القيوم للأقباط الأرثوذكس طلب من مجلس القيوم البلدى التزول له عن زوائد التنظيم البالغ مسطحها ٣٤ و ١٠٢ ضمها بجانا إلى أرض الكنيسة الجارى بناؤها وتهم تلك الزوائد أمامها .

وتذكر مصلحة الأملاك أنه تمت تلبية زيادة التنظيم المتقدم ذكرها على سجلات ونحراط الأملاك الأميرية وأصبحت تعرف بجمرة ٥٦١ ومسطحها ٣٤ و ١٠٢ كما قسّم وثمها ٧٥٥ و ٧٦ على أساس ٧٥٠ مليا لستر الواحد .

وتتقترح وزارة المالية الموافقة على هذا الطلب .

وقد بحثته اللجنة المالية فرات الموافقة عليه وهى تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره .

ورقيقة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الفرض ٦

الرئيس

حسن صبرى

٩ نوفمبر ١٩٣٣

ملحق رقم ٩

جلسة الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٣٤

(٢٠ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ ج.م

في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

(لقد حضره الشيخ المحترم الفراء على أحد بانها) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤ على لجنة المالية مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٣ "مصلحة المباني الأميرية" باب ٣ "أعمال جديدة" البلده في بناء نكتات في الترساة بالاسكندرية .

ملحق رقم ٨

جلسة الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٣٤

(٢٠ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بالتزول بجانا عن قطعة أرض من أملاك الدولة لطرانية الأقباط الأرثوذكس بالقيوم

(لقد حضره الشيخ المحترم الفراء على أحد بانها) .

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤ مشروع القانون لنفاص بالتزول بجانا عن قطعة أرض لمطرانية الأقباط الأرثوذكس بالقيوم فيجته اللجنة بجلستها المنعقدة في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ واتضح لها أنه يجرى الآن بناء كنيسة للأقباط الأرثوذكس بالقيوم وأنه يوجد بجوار الأرض التي تبنى عليها الكنيسة زوائد للتنظيم تمت تليتها بسجلات ونحراط الأملاك الأميرية بجمرة ٥٦١ وتبلغ مساحتها ٣٤ و ١٠٢ وأن المطرانية ترغب في الحصول عليها بالجنان لضمة الكنيسة المذكورة .

وترى اللجنة الموافقة على التزول عن القطعة المذكورة بالجنان لمطرانية، وترجو المجلس أن يوافق على مشروع القانون بصيغته التي أقرها مجلس النواب وهى :

مشروع قانون

بالتزول بجانا عن قطعة أرض من أملاك الدولة

نحن فراد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستند التزول بجانا عن قطعة الأرض مسخرة ٥٦١ الكتلة س متر مسطح بجمرة بالقيوم وبالبالفة مساحتها ٣٤ و ١٠٢ وثمها ٧٥٥ و ٧٦ على أساس ٧٥٠ مليا لستر الواحد إلى مطرانية الأقباط الأرثوذكس بالقيوم لضمة إلى الكنيسة الجارى بناؤها .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصح هذا القانون بتام الدولة وأنت ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما بما ينصحه .
 تأمر بأن يصم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
 وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرغوة إلى مجلس الوزراء :

ملحكة مرغوة إلى مجلس الوزراء

ذكرت وزارة المالية (مصلحة خفر السواحل ومصائد الأسماك) أنه تقرر إخلاء شقلاق سواحل ميناء الإسكندرية برأس التين فأصبح من المهم بناء ثكنات لإيواء الخدمة المقيمة فيه ، لذلك تطلب فتح اعتماد إضافي في ميزانية مصلحة المباني الأميرية (وزارة الأشغال العمومية) لإنشاء ثلاث في الترمانة بدلا من الشقلاق المذكور .

وقد قلقت مصلحة المباني تكاليف بناء هذه الثكنات بمبلغ ١٠٠٠٠ ج م وتقوم في حالة الموافقة على فتح اعتماد إضافي بهذا القدر أنه سوف لا يصرف منه لغاية آخر السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ أكثر من ١٠٠٠ ج م .

وقد بحثت لجنة المالية هذا الطلب فراءت الاكتفاء بفتح اعتماد بهذا المبلغ الأخير (١٠٠٠ ج م) في الميزانية الحاضرة على أن يؤخذ من الاحتياطي العام ويبدع الباقي وقدره ٩٠٠٠ ج م في مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة . وتتشرف اللجنة برفع رأيا هذا إلى مجلس الوزراء لتتكرم بإقراره على أن يرضى الأمر على البرلمان عند انعقاده .

وبرقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ،

٧ ديسمبر ١٩٣٢

الرئيس

حسن صبري

ملحق رقم ١٠

جلسة الاثنين ٥ فبراير سنة ١٩٣٤

(٢٠ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتمادين إضافيين في ميزانية السنة المالية

١٩٣٣ - ١٩٣٤

(التقرير حضره للتح المميز اللواء على أحد باشا) .

أحال المجلس بجلسته المتقدمة في ٢٩ يناير سنة ١٩٣٤ على لجنة المالية مشروع قانون بفتح اعتمادين إضافيين في ميزانية وزارة المواصلات " مصلحة المواني والمناشر " للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ الأول بمبلغ ٢٠٠٠ ج م .

بحثت اللجنة موضوع هذا المشروع بجلستها المتقدمة في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ فتبينت أن مصلحة خفر السواحل ومصائد الأسماك بناء لخدمها على مقربة من سرى رأس التين البامرة وأن هذا البناء أصبح غير صالح لإيواء هؤلاء الخدم لتصلتهم واحتال تهمسه في أى وقت الأمر الذى يمتد لإخلاء المشروع في بناء آخر يملح به .

لهذا فكرت مصلحة خفر السواحل في إنشاء ثكنات أخرى لخدمها على أن تخام في الترمانة على أفاضل بين قديم مهجور من غارز مناصحتي الحدود والموانى والمناشر وتقدر نفقات البناء الجديد بمشرة آلاف من الجنيهات سوف لا يتفق منها في هذا العام سوى ألف جنيه وهو المبلغ الذى يطلب فتح اعتماد إضافي به .

أما الثكنات الجديدة فتستكون مما يأتى :

(١) ثمانية عشر مسكا يحوى كل منها على غرفتين وحوش .

(٢) اثنين وثلاثين مسكا يتكون كل منها من غرفة واحدة وحوش .

وستقام أمام هذه المساكن مظلات .

وسيزع مبلغ العشرة الآلاف جنيه التى يتكلفها بناء الثكنات الجديدة كما يأتى :

٧٧٩٠ ج م لياه المساكن السابق ذكرها .

١٠٠٠ ج م للغلات .

١٢٤٠ ج م لتعديل الدور الأرضي لمخازن يفت المحروسة .

لكل ما تقدم توافق اللجنة على فتح الاعتماد المطلوب للبدء بإقامة الثكنات على أن تجت التكاليف النهائية عند بحث مشروع ميزانية السنة المالية القادمة .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على مشروع القانون بالصيغة التى أقرها مجلس النواب وهى :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فراد الأول ملك مصر

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد مستقنا عليه واصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ١١ " وزارة الأشغال العمومية " فرع " مصلحة المباني الأميرية " باب " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ١٠٠٠ ج (ألف جنيه) للبدء في بناء ثكنات في الترمانة .

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

٩٣٦ ج. م. لوضع سلك رئيسي من واپور النور التاج للجلس المحلى بالسويس إلى حوض البترول .
ويؤخذ هذا الاختلاف من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - مل و زيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بمقام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تطلب وزارة المواصلات فتح الاختادين الإضافيين المبيتين فيما بعد في ميزانية مصلحة الموانئ والمنازل لأسباب الآتية :

١٠٠٠ ج. م. تعطيلات مبانى الورش :

على أن توحيد ورش الحكومة بالإسكندرية طلب إدراج مبلغ ٣٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ولكن وزارة المالية لم تدبر سوى مبلغ ١٠٠٠ ج. م. غير أن صالح العمل يقضى بإنشاء عتيرين ومكتب حتى يمكن توحيد العمل ومراقبته مراقبة مجدية لأن عدم إنشاء هذين العتيرين سيضطر مصلحة الموانئ والمنازل إلى استخدام ورش الحدود والجراج القديم وهذا يؤدي إلى تكرار استهلاك الوقود مع أن إنشاء العتيرين يوفر سنوياً مبلغ قدره ٥٠٠ ج. م. .

٩٣٦ ج. م. وضع سلك رئيسي من واپور النور التاج للجلس المحلى بالسويس إلى حوض البترول :

كان مدبراً بميزانية مصلحة الموانئ والمنازل سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ أعاد قدره ١٠٠٠ ج. م. ثم طلبت المصلحة تحويل مبلغ ٩٣٦ ج. م. إلى ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ولكن وزارة المالية لم تره ، غير أن مجلس السويس المحلى هو الذى سيقوم بهذا العمل ، وقد طلبت المهمات من الخارج ويخطر وودها في خلال شهر . فلذلك ترى المصلحة من الضرورى الحصول على هذا المبلغ ليستطاع لها أن تدفع إلى المجلس ما يستحقه .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الموضوع فترأت الموافقة على فتح الاختادين المطلوبين وهى تستشر بفح الأمر إلى مجلس الوزراء لتكرار بقراره على أن يؤخذ من وفورات الميزانية العامة .

وبرقة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس

حسن صبرى

تدليل مبانى الورش بالإسكندرية والثاني بمبلغ ٩٣٦ ج. م. لوضع سلك رئيسي من واپور النور التاج للجلس المحلى بالسويس إلى حوض البترول . وقد بحثت اللجنة مشروع القانون بجلستها المنعقدة في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ وتبينت ماآتى :

عن المبلغ الأول :

وجدت الحكومة ورشها بالإسكندرية تحقيقاً لإحدى رغبات البرلمان ثم طلبت مصلحة الموانئ والمنازل إدراج مبلغ ٣٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ لإقامة المنشآت اللازمة بعد توحيد الورش فلم تدبر وزارة المالية لهذا الغرض سوى ١٠٠٠ ج. م. .

على أن توحيد العمل وحسن القيام على مراقبته مراقبة مجدية تؤدي إلى الغرض الذى طلب من أجله توحيد تلك الورش يقتضيان إنشاء عتيرين ومكتب حتى لا تضطر مصلحة الموانئ والمنازل لاستخدام ورش مصلحة الحدود والجراج القديم ذلك الاستخدام الذى يؤدي إلى تكرار استهلاك الوقود الذى يمكن أن يتوفر من قيمته تحمات جنبه كل عام في حالة إنشاء الأبنية المذكورة .

عن المبلغ الثاني :

أدرج بميزانية مصلحة الموانئ والمنازل سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ مبلغ قدره ١٠٠٠ ج. م. لوضع سلك رئيسي من واپور النور التاج للجلس المحلى بالسويس إلى حوض البترول .

على أن المصلحة طلبت فيما بعد تحويل مبلغ ٩٣٦ ج. م. إلى ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ لإخفاقه في الغرض السابق الذكر إلا أن وزارة المالية لم ترمل المبلغ .

وبما أن مجلس السويس المحلى هو الذى سيقوم بهذا العمل وقد طلب المهمات اللازمة لهذه العملية فعلا ويخطر وودها قريباً . وهذا يستلزم دفع قيمتها للجلس المحلى لأدائه عند ورود تلك المهمات من الخارج .

لكل ما تقدم توافق اللجنة على فتح الاختادين وتحويل موافق المجلس على مشروع القانون بصيغته التى أقرها مجلس النواب وهى :

مشروع قانون

بفتح اختادين إضافيين في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فراد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ١٣ "وزارة المواصلات" فرع ٣ "الموانئ والمنازل" باب ٣ "أعمال جديدة" الاختادان الإضافيان الآتيان :

٢٠٠ ج. م. لصدقات مبانى الورش .

مادة ١ - يستمد بيع قطعي الأرض الميشتين بعد يتنذر القيوم مديرية
القيوم :

نمرة القنطة	المساحة	من القتر بتقدير سنة ١٩٢٢	مجموع القتر
	متر	طسم	طسم
١٢٨	٤٥٩	٣٠٠	٧٠٠
١٢٩	٤٧٤	٣٠٠	٢٠٠
			٩٠٠
			٢٧٩

للمدرسة الباسل باشا بنى خفض قدره محسوس مليا القتر الواحد لتوسيع فناء
المدرسة المذكورة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهناك مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكورة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

سبق أن وافقت وزارة المالية على بيع قطعي الأرض الميشتين بعد لتوسيع
مدرسة الباسل بالقيوم :

نمرة القنطة	المساحة	من القتر بتقدير سنة ١٩٢٢	مجموع القتر
	متر	طسم	طسم
١٢٨	٤٥٩	٣٠٠	٧٠٠
١٢٩	٤٧٤	٣٠٠	٢٠٠
			٩٠٠
			٢٧٩

وقد أوضحت مصلحة الأملاك أن مساعدة حد الباسل باشا شكاً من ارتفاع
حد القتر وإلى حجرة مدرستي القيوم يترجح أن يكون القتر بالقيوم ٩٠٠ مليا

ملحق رقم ١١

جلسة الاثنين ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤
(٢٧ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بيع قطعي أرض يتنذر القيوم للمدرسة الباسل باشا

(التقرير حسب الترتيب المقدم من المصالح العليا)

أحال المجلس مجلس المتقعدة في ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ على لجنة المالية
مشروع قانون بيع قطعي أرض يتنذر القيوم بمجموع مساحتها ٤٥٩ متراً
و ٤٧٤ متراً على التوالي للمدرسة الباسل باشا بنى خفض قدره محسوس مليا
التر الواحد، فيبحثه اللجنة بمجلسها المتقعدة في يوم ٦ فبراير سنة ١٩٣٤ وتبيلت
أن يتنذر القيوم مدرسة تسمى «مدرسة الباسل باشا» وأن فناء المدرسة
يضيق بين فيها من التلاميذ الذين يجب أن يتوافر لهم المكان السليم للرحب
لنفسه أوقات فراغهم .

ولما كان في جوار هذه المدرسة قطعة أرض تملكها الحكومة فقد
رغب مساحداً حد الباسل باشا في شرائها وضمها للمدرسة حتى يتيسر
توسيع فئتها .

اقتراح حجرة مدير القيوم تخفيض القتر من ٣٠٠ مليا إلى ٥٠ مليا نظراً
لما يراه في حسن سير هذه المدرسة التي من أجلها منحها مجلس المديرية
إعانة سنوية ، وقد وافقت وزارة المالية على اقتراح التخفيض .

لكل ما هنالك توافق اللجنة على المشروع وترى المجلس أن يوافق عليه
بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بيع قطعي أرض من أملاك الدولة بنى خفض

عن أفراد الأول ملك مصر

على مجلس النواب والمجلس القوملي القانون الذي تمهيد وقد صدقنا عليه

وتذكر مصلحة الطرق تبريرا لطلب فتح الاتحاد المذكور على سبيل المثال
لا على سبيل الحصر توسيع معظم الطرق بين القاهرة والإسكندرية من ٦
إلى ١٢ مترا فضلا عن إنشاء طرق عديدة في مديريات الوجه البحري لم ترصد
لها اعتبارات لصيانة حتى الآن، الأمر الذي يمتصها التلف ويضيع فائقة
الاستفاد بها بعد أن أنفقت في إنشائها ودرغها بالمكالم مبالغ طائلة .

وبما أن المبلغ المطلوب سيؤخذ من وفري مبالغه في اعتبارات السبب
الثالث من ميزانية المصلحة "بند البلديات" تقرر اللجنة الموافقة عليه
إذ أصبحت المسألة محصورة في قل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب ميزانية
المصلحة .

ولكل ما حتمت تريو اللجنة أن يوافق المجلس على مشروع القانون المعروض
بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بفتح اعتبارات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤

نحن قواد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤ قسم ١٣
"وزارة المواصلات" فرع ٤ "الطرق والكباري" باب ٢ "مصاريف عمومية"
اعتبار إضافي بمبلغ ٣٠٠٠ ج. م (ثلاثة آلاف جنيه) زيادة على الاعتبار
المخصص لصيانة الطرق مقابل وفري مبالغه في اعتبارات الباب الثالث .

مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل
منهما فيما يخصه .

نأمر بأن ينص هذا القانون بحكم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهنا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس
الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في مذكرة لوزارة المواصلات أن مصلحة الطرق والكباري ترغب
في القيام في هذا العام بترميم وصيانة الأجزاء المتأكلة من طريق مصر -
الإسكندرية في المسافة الواقعة على جسر ترعة الحمودية في المسافة الواقعة
بين دمنهور والإسكندرية ، وكذلك ترغب في صيانة الطرق التي أنشئت
حديثا وتزكت بدون صيانة في الوقت الحاضر لعدم وجود المبالغ المالية
لها في اعتبارات صيانة الطرق .

فقط لأن مجلس المديرية يعطى إيانة لمدرسة الباسل ولأن القرض من شراء
القطعتين المذكورتين هو توسيع فناء المدرسة لراحة التلاميذ كما يرى حضرته
أن يشترط في عقد البيع على استرداد الأرض بما عليها مع التوضي في حالة
استعمالها لغير القرض المتقدم ذكره .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فترأت الموافقة على بيع قطعتي
الأرض المذكورتين بالتنى الخفض وبالبقيد المشار إليهما .

ورفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا القرض

الرئيس

حسن صبرى

في ٧ ديسمبر ١٩٣٣

ملحق رقم ١٢

جلسة الاثنين ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤

(٢٧ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتبارات إضافية بمبلغ ٣٠٠٠ ج. م في ميزانية

السنة المالية ١٩٣٣-١٩٣٤

(المقرر حفرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ على لجنة المالية
مشروع قانون بفتح اعتبارات إضافية بمبلغ ٣٠٠٠ ج. م في ميزانية وزارة
المواصلات فرع ٤ "مصلحة الطرق والكباري" باب ٢ "مصاريف عمومية"
زيادة على الاعتبار المخصص لصيانة الطرق .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها المنعقدة في ٦ فبراير
سنة ١٩٣٤ وتبيلت أن الاعتبار المخصص لمصاريف صيانة الطرق وهو
١٥٠٠٠ ج. م لم يتغير منذ سنة ١٩٢٧ رغم ازدياد السكك الزراعية بما
يقدري نحو الألف ومائتي كيلومتر في الخمس سنوات الأخيرة ومائة كيلومتر كما،
تلك الزيادة التي كانت تستدعي زيادة اعتبارات الصيانة لولا هبوط أجور العمال،
فك المبوط الذي كان يؤدي في كثير من الحالات إلى وفرا انتفعت به المصلحة
في أعمال الإصلاح للترتبة على ازدياد أطوال السكك الزراعية .

على أن المصلحة كانت تضطر في بعض الأحيان إلى طلب زيادة اعتبارات
هذا البند تحت ضغط الضرورة القصوى وقد بلغت الزيادة في سنة ١٩٣٢-١٩٣٠
للمالية ١٨٠٠ ج. م صرح بها وزارة المالية مراعاة لوجوب القيام
بصيانة الطرق .

لهذا فكت وزارة الزراعة في إنشاء مصنع النزل أو عبارة أدق مصنع لتجارب النزل وقد أودع لإنشاء هذا المصنع مبلغ ستة آلاف من الجنيئات في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية غير أن الوزارة لم تتمكن من إنشائه في تلك السنة .

ولما تياتى الوزارة ظروف العمل طلبت فتح اعتماد إنشائي بمبلغ ٥٧٠٠ ج. ٥٧٠٠ ج. وقد أقر مجلس الوزراء فتح هذا الاعتماد في أغسطس سنة ١٩٣٣ وبمضى فضلا في إنشاء الأبنية اللازمة للمصنع وسيتمى إعدادها في مارس المقبل .

وهي تطلب الآن اعتمادا إضافيا قدره ستة آلاف من الجنيئات لشراء الآلات .

ولإنشاء هذا المصنع اتصال مباشر بأحد مورد الثروة في البلاد، لذلك توافق اللجنة على مشروع القانون وتزجوا أن يوافق عليه المجلس بالصيغة التي أقرها مجلس النواب :

مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

مخبر فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ١٢ " وزارة الزراعة " باب ٣ " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ٦٠٠٠ ج. ٦٠٠٠ ج. (ستة آلاف جنيه) لشراء الآلات اللازمة لمصنع النزل .

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكورة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تطلب وزارة الزراعة فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠٠ ج. لشراء الماكينات الخاصة بمصنع النزل على أن يرخص لها بشراء هذه الماكينات من مصانع مينة دون محل مقصبات .

ومصنع النزل المشار إليه هو الذى وافق على إنشائه مجلس الوزراء في ١ أغسطس سنة ١٩٣٣ وفتح من أجله اعتماد قدره ٥٧٠٠ ج. ٥٧٠٠ ج. في الباب الثالث من ميزانية مصفحة المبانى الأميرية .

وتتجاوز تجاوزات اعتماد صيانة الطرق وقدره ١٣٥٠٠ ج. ١٣٥٠٠ ج. " باب ثان " بمبلغ ٣٠٠٠ ج. ٣٠٠٠ ج. مقابل وفر مساره في اعتماد كبرى البلديات البالغ ٧٠٠٠ ج. ٧٠٠٠ ج. " باب ثالث " من ميزانية المصفحة المذكورة للسنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

وتذكر بمرر لهذا الاقتراح أن كثيرا من الطرق قد سمحت حالتها كما أن بعض الطرق الجديدة متروكة من غير صيانة مما يفسد منه ضياع أموال كثيرة صرفت في إنشائها ووصف بعضها بالمكمام . على أنها تهدر الحالة المالية في الوقت الحاضر وتكتفى بطلب تجاوز بند صيانة الطرق بمبلغ ٣٠٠٠ ج. ٣٠٠٠ ج. مقابل وفر يملأه في بند البلديات لتقيام بالأعمال العامة والمستعملة التي لا يمكن إدراجها في العام القادم .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه . وهي تحشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره . وبرفقة هذا مشروع المرسوم بشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس

في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣

حسن صبرى

ملحق رقم ١٣

جلسة الاثنين ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤

(٢٧ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠٠ ج. ٦٠٠٠ ج.

في ميزانية وزارة الزراعة باب ٣ " أعمال جديدة " لشراء

الآلات اللازمة لمصنع النزل

(المرد حرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك)

أحال المجلس على لجنة المالية بمجلسه المنعقدة في ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠٠ ج. ٦٠٠٠ ج. في ميزانية وزارة الزراعة باب ٣ " أعمال جديدة " لشراء الآلات اللازمة لمصنع النزل .

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بملخصها المنعقدة في ٦ فبراير سنة ١٩٣٤ فاضيف لها أن وزارة الزراعة قد أعدت إرسال نماذج من ملاحظات القطن التي تستهت إلى إنجلترا لاختبارها والوقوف على مبلغ تهيوتها ومنايتها وطولها ، فكانت النتائج تصل الوزارة في بعض الأحيان بد قوات وقت طويل فضلا من عدم امتثال الصانعين بالعمل هنا الامتثال الكفائي إلى تلك النتائج وعدم رغبتهن في الاعتماد عليها اعتمادا كلياً .

(الأول) خصم على الاعتداد المذكور مبلغ قدره ١٩٥٥٠ ج.م كان يجب خصمه على ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية لو لم يتأخر إتمام إجراءات الصرف إلى ما بعد انتهاء تلك السنة، وقد ترتب على ذلك أن أصبح اعتداد السنة الماضية لا يفي بالحاجة ويتم زياته بمبلغ ١٠٩١ ج.م لتسوية نفقات هذه السنة. هذا مع العلم بأن اعتداد السنة الماضية وقد كان ٢٥٠٠٠ ج.م لم يصرّف منه سوى أربعة جنيهات مصرية وأضيف الباقي منه وهو ٢٤٩٩٦ ج.م إلى نفقات الميزانية العامة.

(الثاني) قام خلال سنة ١٩٣٦ بين مصلحة المناجم وشركة الانجول إيجيپشيان أويلفيلدز "The Anglo-Egyptian Oil-fields Company" عن موضوع الإتاوة التي تستحقها المصلحة على مادة الجازولين التي تنتج من أبار حقل القرقة، وقد كان من جراء هذا الخلاف أن تراكم للمصلحة منه الشركة نحو ٩٠٠ طن من الجازولين.

وقد دارت بين المصلحة والشركة محادثات انتهت أخيراً باتفاق وسط بين وجهي النظر، وملتضى هذا الاتفاق، وكدت الشركة للمصلحة تسلمة طن من البترين مقابل ما للمصلحة لديها من الجازولين على أن تضع الحكومة للشركة جزءاً من تكاليف الإنتاج والنقل.

وقد بلغت النتيجة الواجب دفعها للشركة ألفي جنيه مصري.

لكل ما تقدم توافق اللجنة على فتح الاعتداد بالمبلغين المشار إليهما ومجموعهما ١٩٣٠٩١ ج.م في الباب الثاني من ميزانية المصلحة على أن يؤخذ المبلغ من الاحتياطي العام.

وتتبع اللجنة أن يوافق المجلس على مشروع قانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بفتح اعتداد إخطاف في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فراد الأول ملك مصر

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ القسم ٦ "وزارة المالية" التفرع ٩ "مصلحة المناجم والمحاجر" الباب الثاني "مصاريف عمومية" اعتداد إضافي بمبلغ ٣٠٩١ ج.م زيادة على الاعتداد المخصص لشراء زيت خام من الخارج ومن منتجات القطر.

ويؤخذ هذا الاعتداد من الاحتياطي العام.

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون.

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يغش في الجريدة الرسمية

ويؤخذ من بيان لوزارة الزراعة أن أعمال البناء مستقر في شهر مارس سنة ١٩٣٤ كما أبدت ذلك وزارة الأشغال، وأنه ينبغي المبادرة في التوصية على المالكين بحيث تصل في الوقت المناسب منها التأخير في تركيبها بعد أن يتم البناء.

وقد وضع تدهور الاعتداد المطلوب بناء على اختيارات جناب الدكتور "بول" كبير الفنيين في القطن، وليس في استطاعة وزارة الزراعة إعطاء بيانات عن تفاصيل هذا الاعتداد، ولكنها ذكرت أن الدكتور "بول" يستأنس برأي مصلحة الميكانيكا والكهرباء في موضوع المالكين كما استدعى الأمر ذلك.

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة عليه على أن يفتح الاعتداد في الباب الثالث من ميزانية وزارة الزراعة وأن يؤخذ من الاحتياطي العام. وتتشرف اللجنة برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتكرم بإقراره.

ورقة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

تحريراً في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٤

الرئيس
حسن صبري

ملحق رقم ١٤

جلسة الاثنين ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤

(٢٧ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة المالية

من مشروع قانون بفتح اعتداد إضافي بمبلغ ٣٠٩١ ج.م في ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(المقرر خذرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك)

أعمال المجلس يجلسه المتقدمة في ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ على لجنة المالية مشروع قانون بفتح اعتداد إضافي في ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية فرع ٩ "مصلحة المناجم والمحاجر" باب ٢ "مصاريف عمومية" زيادة على الاعتداد المخصص لشراء زيت خام من الخارج ومن منتجات القطر.

بحثت اللجنة موضوع هذا المشروع فتبينت أنه أدرج بميزانية مصلحة المناجم والمحاجر بند ١٠، صفحة ١٣٧ من كتاب الميزانية، مبلغ ٣٠٠٠٠ ج.م لشراء زيت خام من الخارج ومن منتجات القطر وأن وزارة المالية تسوِّغ تجاوز الاعتداد المذكور.

وهذا نص مذكرة اللجنة الملكية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في الباب الثاني من ميزانية مصلحة النظيم والمخارج لسنة المالية الحاضرة اعتماد قدره ٣٠٠٠٠ ج. م لشراء زيت خام من الخارج ومن مشتقات القطر.

ولما كانت وزارة المالية تتوقع تجاوز هذا الاعتماد بمبلغ ٣٠٠٩١ ج. م فهي تطلب اعتمادا إضافيا بهذا المبلغ ويرجع التجاوز إلى سببين :

أولا - خصم على الاعتماد المشار إليه بمبلغ ٨٥٥٧ ج. م كانت ينبغي خصمه على ميزانية السنة الماضية لو لم يتأخر إتمام إجراءات الصرف إلى ما بعد انتهاء تلك السنة، وقد ترتب على ذلك أن أصبح اعتماد السنة الحاضرة لا يفي بالحاجة ولا بد من زيادته بمبلغ ١٠٩١ ج. م لتسوية ثغرات هذه السنة مع العلم بأن اعتماد السنة الماضية وقد كان ٢٥٠٠٠ ج. م لم يصرف منه سوى أربعة جنيهات .

ثانيا - فلم خلاف منذ سنة ١٩٢٦ بين مصلحة النظم وشركة الإنكبلو إيجيشيان أوفيلاندز عن موضوع الإتاوة التي تستحقها المصلحة على مادة الجازولين التي تنتج من آثار حقل القرفة وقد كان من جراء هذا الخلاف أن تراكم الصلصة عند الشركة بحسب ٩٠٠ طن من الجازولين .

بحرث بعد ذلك عاينت بين المصلحة والشركة وانتهت أخيرا بتفاهق وسط بين وجهي النظر، وبمقتضى هذا الاتفاق وزمت الشركة للصلصة تسلمة طن من البترين مقابل ما للصلصة لديها من الجازولين على أن تدفع الحكومة جزاء من تكاليف الإنتاج والنقل وتبلغ القيمة التي يلزم دفعها لشركة أقي جنيه .

بناء عليه : تقرر وزارة المالية فتح اعتماد إضافي بالمبلغين المشار إليهما (١٠٩١ ج. م + ٣٠٠٠ ج. م) أي ٣٠٠٩١ ج. م في الباب الثاني من ميزانية المصلحة على أن يؤخذ من الاحتياطي العام .

والجنة المالية توافق على اقتراح وزارة المالية ، وهي تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتكرم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

وبرفقة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

في ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣

السكرير الرئيس

سعيد صوري

ملحق رقم ١٥

جلسة الاثنين ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤
(٢٧ شوال سنة ١٣٥٢)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ ج. م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(التقرير حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك) .

أحال المجلس على لجنته المختصة في ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ على لجنة المالية مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ ج. م في ميزانية وزارة الأشغال العمومية فرع ٣ " مصلحة المباني الأميرية " باب ٣ " أعمال جديدة " للبدء في إنشاء سائل وعمل تصديلات في بناء مدرسة الزراعة العليا .

دorst اللجنة هذا المشروع بمجلسها المنعقد في ٦ فبراير سنة ١٩٣٤ فظهر لها أن الإقبال قد زاد على مدرسة الزراعة العليا في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة إذ أصبح عدد الطلاب في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ الدراسة ٩٠٢ بعد أن كان ٩٤ طالبا في سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ، وهذا يتطلب بالضرورة التوسع في أبنية المدرسة ومطاميرها تشمئ مع حاجيات تعلم هذا العدد الكبير من الطلبة وبخاصة في بلد زراعي كهر .

لذلك طلبت وزارة المعارف العمومية من وزارة الأشغال العمومية إدخال تصديلات على أبنية المدرسة وإنشاء مباني أخرى ، على أن تتم التصديلات قبل بدء العام الدراسي المقبل .

ولما عرض الموضوع على لجنة وضع برنامج لأبنية الحكومة فقدرت التكاليف بمبلغ ١٥٠٠٠ ج. م .

ولما كان المبلغ المنطور صرفه في المدة الباقية من السنة المالية الحاضرة هو ١٠٠٠ ج. م فقد طلب فتح اعتماد على أن تدفع باقي التكاليف وقدرها ١٤٠٠ ج. م في ميزانية مصلحة المباني لسنة المقبلة .

وهذه اللجنة توافق بصفة مبدئية على الأعمال المطلوبة وعلى مشروع القانون إلا أنها تأمل في الوقت قصه أن تكون التغطيات المقدرة (١٥٠٠ ج. م) هي التكاليف النهائية وستبحث اللجنة هذه التكاليف عند نظري للميزانية .

وتلخص الأعمال المنوّه عنها فيما يلي :

(أولا) أعمال مستحيلة مطلوب إجراؤها حالا :

نقل معمل الطيعة والساحة إلى مباني القسم الداخلي الذي تموز العاشر
ورفع الحائط الذي بينهما ثم يخصص هذا البناء معملا للزراعة .

ثانياً — مباني مطلوب إقامتها في الصيف القادم (سنة ١٩٣٤) :

١ — بناء معمل للنبات يسع مائة طالب .

٢ — بناء معمل جديد للكيماويات يسع مائة طالب .

٣ — إقامة مدرج راجح .

٤ — تجهيز معمل الزراعة والطبيعة بالمواد .. الخ .

٥ — معمل زراعة يسع مائة طالب .

٦ — بناء مطعم آخر بأجل المعلم الحالي .

٧ — بناء معمل للطبيعة يسع مائة طالب .

وقد عرض الموضوع على لجنة وضع برنامج لأهنية الحكومة فقدت
التكاليف بمبلغ ١٥٠٠٠ ج. م.، ورأت أن الحاجة ماسة لإتمام هذه الأعمال
قبل شهر سبتمبر سنة ١٩٣٤

ولما كان تأخير البدء في التنفيذ إلى ما بعد التصديق على ميزانية سنة ١٩٣٤
لا يعطى لمصلحة الباني الوقت الكافي لإتمام الأعمال المطلوبة في التاريخ
المذكور مما يترتب عليه تعطيل الدراسة، فقد أقرت اللجنة اقتراح اعتماد في السنة
الحالية بمبلغ ١٠٠٠ ج. م. للشروع في العمل على أن يدرج باقي التكاليف
وقدره ١٤٠٠٠ ج. م. في ميزانية مصلحة المباني للسنة القادمة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فأقرت الموافقة عليه وهي تتشرف
بوضع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره . وبرفقة هذا مشروع المرسوم
بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض .

الرئيس

في ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣

حسن صبري

وفيما يلي مشروع القانون كما أقره مجلس النواب ، ترجو اللجنة أن يوافق
المجلس عليه :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن نؤاد الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ١١
"فرزارة الأشغال العمومية" فرع ٣ "مصلحة المباني الأميرية" باب ٣ "أعمال
جديدة" اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠ ج. م. (ألف جنيه) للبدء في إنشاء معامل
وعمل تصديلات في بناء مدرسة الزراعة العليا .

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزراء المعارف العمومية والأشغال العمومية والمالية
تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس
الوزراء :

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

كتبت وزارة المعارف العمومية أنه نظرا لكثرة الإقبال على مدرسة الزراعة
العليا وزيادة عدد الطلبة المقبولين بها وطمح وجود أماكن لهم في معاملها
قد خابرت وزارة الأشغال العمومية مصلحة المباني الأميرية بالتصديلات
المستحيلة التي تتطلب إجرائها حالا والمباني الضرورية اللازم إنشاؤها
في الصيف القادم لتوسيع نطاق المدرسة .

ملحق رقم ١٦

جلسة الاثنين ٥ ذى القعدة سنة ١٣٥٢

(١٩ فبراير سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الحفانية

عن مشروع قانون بتخفيض إيجار الألبان الزراعية

عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

(المقرر حفرة الفصح المحترم عبد الرحمن رضا باننا)

أحال المجلس إلى هذه اللجنة بمجلسه المتعقد في ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٣ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتخفيض إيجار الألبان الزراعية عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقد بحثت اللجنة هذا المشروع وقررت قرارها عنه للجلس وعرض هذا التقرير بمجلسه ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٣ - وهي آخر جلسة من جلسات الدورة الماضية - فأثيرت مناقشة طويلة بصدده ونظرا لضيق الوقت روى تأجيل المشروع للدورة المقبلة - وهي هذه الدورة .

وبجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ قرر المجلس أن يحيل إلى لجنة الحفانية تقريرها عن هذا المشروع وقد أعدت اللجنة النظر في هذا التقرير بمجلسي ٢٤ يناير و ١٧ فبراير سنة ١٩٣٤ بحضور حفرة صاحب العزة المستشار الملكي المساعد لوزارة المالية مندوبا عن الوزارة وبعد الجلب والمناقشة والإطلاع على المراض الحالية على اللجنة متعلقة بهذا الموضوع رأت الأغلبية عدم الموافقة على هذا المشروع للأسباب الآتية :

أولا - أن مشروع هذا القانون استثنائي يخالف مبادئ القانون العام التي تضي بأن "الاتفاق قانون المتعاقدين" فهو يخل بقواعد الالتزامات ويقل من قيمة التعهدات التي يجب احترامها والوفاء بها .

ثانيا - أن المجلس لهذه الاحباريات القانونية السليمة التي لا جدال فيها كان يتقبل هذا التشريع الاستثنائي للضرورة والرجوع إلى حضرة جلسة ٢١ يوليو سنة ١٩٣١ يبين أن المجلس كان يميل إلى عدم تكرار مثل هذا التشريع كذلك لم تكن لجنة من بلان الحفانية إلا اقتضت في الرأي

ثالثا - قد يقال "إن الضرورات تبيح المحظورات" وإن ظروف الأزمة قد استدعت تدخل المشرع لصالح المستأجر ولكن يجب أن يلاحظ أن "الضرورة تقتدر بقدرها" والماحول أن يكون الصمود الذي أصاب أسعار القطن - وغيره من المحاصيل - في هذه السنة كفيلا بتخفيف الصب عن المستأجر وإيساره في حالة يسر عام تمكنه من الوفاء بتعهداته .

رابعا - لوحظ أن المشرع إنما يتدخل لحماية المستأجرين مع أن الملاك أصابعهم ويصعبهم ضرر بلخ بسبب تدهور قيمة إيجارات أعطيتهم فقد أحيتهم الأعباء التي عليهم ولم يقووا على القيام بتعهداتهم ونضوا من مالم في السنتين السابقتين إلى حد لا يسمح بتضحيات جديدة في حين أن المستأجرين قد تولت في نفوسهم روح الطمع والاستقامة في الماطلة وعدم السداد انتظارا لتدخل المشرع في كل سنة لإسماهم بالتخفيض .

خامسا - أما أن هذا المشروع ضروري لتسوية الحالة بين الملاك والمستأجرين فإن الحالة بين الملاك وصغار المستأجرين قد سوت من غير شك ولا يفتل أن تبقى معلقة طول هذه المدة وان يستفيد بهذا التشريع سوى الوسطاء وهم كبار المستأجرين مع أنهم قد استولوا على حقوقهم كاملة وضيقوا الخلق على المستأجر الصغير حتى جردوه من مواشيه استيقاهم المطلوب فلا وجه لتضردهم ومع ذلك فهم مضاربون لا تجوز حمايتهم ولا الرأفة بهم .

في حين رأت الأقلية قبول المشروع وأسندت إلى ما يأتي :

أولا - أن اللجنة لا تملك المدول عن رأيا الأول فقد قلقت تقريرها في الدورة الماضية بقبول المشروع وعرض هذا التقرير على المجلس وكان الخلاف فائرا حول تحديد السنة التي تمر فيها عقد الإيجار ولضيق الوقت أجل المجلس إتمام المناقشة في المشروع إلى الدورة الحالية فالقانون مروض فضلا على المجلس .

ثانيا - أن اللجنة قد أقوت مبدأ التخفيض بالنسبة لمعقد الإيجار التي تحموت في سنة ١٩٢٩ ثلاث سنوات زراعية قبلت التخفيض عن سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ و ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعتين فرجوعها عن هذا المبدأ في السنة الثالثة - وهي التي يرد عليها هذا المشروع - مع استمرار قيام العوامل التي أتت إلى قبلة في الماضي مما لا يظهر له سبب .

ثالثا - أن هبوط أسعار القطن في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية كان

أكثره في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

ملحق رقم ١٩

مذكرة إضاحية

عن مشروع قانون بتخفيض إحصاء الأطنان

عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية

ما زالت الضائقة المالية آخذة بالتنامي، وهي كلها طالت كان تأثيرها أثر
 في جميع المرافق الاقتصادية، لذلك نجد الأمة اليوم أشد إحساساً وأكثر
 شعوراً بالأزمة منها في السنة الماضية، كما أنه بالنسبة لتوالي هبوط أسعار
 المحاصيل الزراعية وانخفاض الإنتاج الزراعي خففاً محسوساً كلفت أكثر
 طبقات الأمة أثراً بفعل هذه الأزمة هو فريق المستأجرين.

وقد يكون من تحصيل الحاصل التحدث إلى حضرات تواب الأمة
 في وصف ما آلت إليه حال هؤلاء المستأجرين، ولكن كانوا في السنة الماضية
 موضع العطف من حضراتهم لأنهم اليوم أحق بموالاة هذا العطف مما جلت
 أقدام بقانون يخفف من كواهلهم المظنة بعض عبء هذه الأزمة الملاحقة.

وإنما كان قد تردد في السنة الماضية إعفاء المستأجرين من دفع ٣٠٪
 من قيمة الإيجار عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية وقد كانت حالة الزراعة
 إنتاجاً ونمواً أحسن منها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية، لكنني إبتدأنا
 عن مواطن التألم أن يأمل بئس ما هويل في السنة الماضية وأن يضي
 من دفع ٣٠٪ فقط.

وقد كان لحضرات تواب الأمة - بالنسبة لارتفاع أسعار الغلال في
 سنة ١٩٣١ - من صديق يعمل الإعفاء قاصراً على عقود الإيجار المحررة قبل
 سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية، وكذلك لم هذا الصنف في حوزان المستأجرين
 لأرض لا تزرع قطاً على الوجه المعتاد، لكننا إذا قارنا اليوم بين أسعار
 حاصلات الغلال سنة ١٩٣١ وبين أثمانها سنة ١٩٣٢ وجدنا فرقاً كبيراً
 إذا أضفنا إليه عامل العجز من محصول القطن لسنة ١٩٣٢ الناتج من
 تهديد زمام زراعته إلى الربح وتعين على حضرات تواب الأمة النظر في عقود
 الإيجار المحررة سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية بين الرأية والعطف وإعفاء
 المستأجرين من هذه السنة من ٣٠٪ من قيمة الإيجار عن سنة
 ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية، كما وأنه لتعود أسعار الغلال وهبوط أثمانها
 هيوطاً كبيراً أدى إلى أن يضي مستأجرو الأطنان التي لا تزرع قطاً على الوجه
 المعتاد بنسبة ١٠٪ من قيمة إيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية سواء
 كان عقد الإيجار محرراً في سنة ١٩٣٠ أو قبلها.

خليل إبراهيم عبد الغني

محرراً في ١١ غيارية ١٩٣٢

وأما - أن مجلس التواب لاحظ هذا التدهور فأثناء مناقشة تقرير
 لجنة المالية عن هذا المشروع ذكر حضرة المقرر أن (الفرض من عبارة
 "وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية" الواردة
 في نهاية المادة الأولى من مشروع القانون أن يكون المتعاقد قد ضم في
 سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية أو قبل هذا التاريخ).

خاصاً - أن الضرورة تقتضي قبول هذا المشروع حتى تسوى الحالة
 بين الملاك والمستأجرين وبين نظائر الأوقاف والأوصياء والمستفيدين والقصر
 فلا يبقى مشكلة أكثر من ذلك.

والجنة تشرف بأن تميم على هيئة المجلس الموقر نتيجة بحثها وجاء
 إقرارها على عدم قبول المشروع.

رئيس اللجنة
 أحمد طلعت

مشروع قانون

بتخفيض الإيجارات الزراعية عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية

نحن فراد الأول ملك مصر

لقد اجتمع الشيوخ ومجلس التواب القانون الآ في تصوره وقد صدقنا عليه
 وأصدرناه:

مادة ١ - لا تخيل دعوى المالك أو المستأجر الأصيل - فيما يتعلق بإيجار
 سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية عن أطيان استقرت لتزرع قطاً على الوجه
 المعتاد - في المطالبة بأكثر من صبة أثمان الإيجار المذكور ويشتري
 في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة
 وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية.

مادة ٢ - لا يسري هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت
 بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على
 الإيجارات التي يكون الإيجار فيها معدداً على أساس أسعار القطن.

مادة ٣ - تسري أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم
 وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها.

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بمحكمة أو بسند أو عقد رسمي، لا يجوز التنفيذ
 بأكثر من صبة أثمان الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافاً إليها
 المصاريف والمخلفات.

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ
 نشره بالجريدة الرسمية.

نأمر بأن يسري هذا القانون بنجام الفعالة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
 ويتخذ كقانون من قوانين الدولة.

قد دفع أربعة أحماس إيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١ بأحماس الباقي ولا بالتأخير من الإيجار المستحق عن السكين الزراعيتين السابقتين بقتضى نفس العقد عن الأرض ذاتها كما لا يجوز فصع الإيجارة الجارية . بسبب عدم دفع الإيجار ويشترط في ذلك كله أن يظل المستأجر المذكور مستأجرا للأرض عنها للسنة الزراعية الحالية .

مادة ٢ - يجوز دفع الأجرة الأحماس المشار إليها للملحاة السابقة في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى حين قفل باب المرافعة بل يجوز دفعها في أى وقت أثناء التنفيذ على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأعيان المحجوزة أو قبل دفع أو إيداع القيمة المحجوزة عليها تحت يد الغير .

وفي الحالة الأولى إذا حكم القاضي ببلغ الخمس الباقي ويؤثر الإيجار بأمر بالإيجار يحصل التنفيذ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣١

وفي الحالة الثانية توقف إجراءات التنفيذ إلى تاريخ المذكور ، وإذا كان دفع الأجرة الأحماس مصحوبا ببلغ مصاريف التنفيذ والمخلفات القانونية تعتبر الإجراءات ملغاة .

مادة ٣ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يدخل في حساب الأجرة الأحماس كل مبلغ دفعه المستأجر والمستأجرة من الباطن في بحرة سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية بمسقة أموال أميرية أو متأخر إيجار ولو اتفق في شأن احتساب المبالغ المدفوعة على خلاف ذلك .

مادة ٤ - في حالة التأخير من الباطن لا يجوز للمستأجر الأصل أن يمسك بالملحة المنوحة بهذا القانون إذا كان قد قبض من الإيجار المستحق له من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية ما يزيد على قيمة الإيجار المطلوب منه هنا .

مادة ٥ - تسري أحكام هذا القانون على الدعوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٦ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

مدبرى القبة في ١١ رجب سنة ١٣٤٩ (٢ ديسمبر ١٩٣٠)

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صديق

وزير الحفانية
على ماهر

اقتراح مشروع قانون

عن تخفيض إيجار الأطنان الزراعية من سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

تور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى ضمه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - المستأجر أو المستأجرة من الباطن لأرض تروبع قطنا يبنى نهائيا من سداد ٣٠٪ من قيمة الإيجار عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية فيما إذا كان عقد الإيجار محررا قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية، وأما إذا كان عقد الإيجار محررا في سنة ١٩٣٠ الزراعية ، فإن المستأجر يبنى من سداد ٢٠٪ من الإيجار المستحق عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية، كما وأن للمستأجر لأرض لا تروبع قطنا على الوجه المتسدد يبنى من سداد ١٠٪ من قيمة الإيجار عن سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية سواء أ كان عقد الإيجار محررا في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية أم قبلها .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات المصدقة قيمتها على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ - تسري أحكام هذا القانون على الدعوى المنظورة أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام الذى لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الفولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

خليل إبراهيم عبد العال
نائب رئيس

١٢ فبراير سنة ١٩٣٢

ملحق رقم ٢ للتقرير

مرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٠

بمفع مهلة لدفع الإيجارات الزراعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠

وبما أنه لتفاد هبوط أثمان المحاصيل الزراعية خصوصا والقطن خصوصا هبوطا مجازا كل تقدير يقتضى العمل بمفع مهلة لدفع الإيجارات الزراعية ،

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

وصمنا بما هوأت :

مادة ١ - حيث إذا كان المستأجر لأرض أو الذى استأجرها من الباطن قد دفع الأجرة المستحقة عليه قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية ، فإنه لا يسرى عليه أحكام هذا القانون .

ملحق رقم ٣ للتقرير

قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١
خاص بالإيجارات الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

نحن نؤاد الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ لتأجيل دعوى المالك أو المستأجر للأصل فيما يتعلق بإيجار سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ من أطيان استؤجرت لترفع قسطا على الوجه الممتد على المطالبة بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المذكور .

مادة ٢ - في حالة التنفيذ بحكم أو بسند أو حقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من أربعة أحماس الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها المضاريف والمصقات .

مادة ٣ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣٠ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها عددا على أساس أسعار القطن .

مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون السام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنجأت الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مصرى الخزانة في ١١ ربيع الأول سنة ١٣٥٠ (٢٦ يوليو ١٩٣١) .

نؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

اسماعيل صدق

وزير الحفانية (بالنيابة)

اسماعيل صدق

ملحق رقم ٤ للتقرير

مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١
بمجمع ملة لدفع الإيجارات الزراعية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبما أن توالى الميوز في أسعار القطن يوجب اتخاذ تدابير من نوع ما اتخذ بالمرسوم بقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٣٠ بشأن إيجار السنة الزراعية الحالية ١٩٣٠ - ١٩٣١ المستحق تنفيذًا لإيجارة سابقة على السنة المذكورة ؛ ونظرا لضرورة المبادأة منذ الآن باتخاذ تلك التدابير ووجوب الانتباه للرخصة التي نصت عليها المادة ٤١ المتقدم ذكرها ؛

وبناء على ما عرضه طينا وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ - إذا كان المستأجر لأرض أو الذي استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية لترفع قسطا على الوجه المعتاد وكان قد دفع سبعة أحماس إيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٢ بالتلاوة الأثمان الباقية ولا بالتأخر من الإيجار المستحق عن السنة السابقة على سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ الزراعية بتقتضى نفس المقد من الأرض بذاتها كما لا يجوز فسخ الإيجارة الحالية بسبب عدم دفع الإيجار . ويشترط في ذلك أنه لا يكون المستأجر المذكور قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - يجوز دفع السبعة الأثمان المشار إليها بالمادة السابقة في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى حين قفل باب المرافعة بل يجوز دفعها في أى وقت أثناء التنفيذ بل أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأحيان المحجوزة أو قبل دفع أو إيداع القيمة المحجوز عليها تحت يد الغير .

وفي الحالة الأولى إذا حكم القاضي ببلغ التلاوة الأثمان الباقية وبتأخر الإيجار يأمر بالإيجار يحصل التنفيذ قبل أول سبتمبر سنة ١٩٣٢

وفي الحالة الثانية توقف إجراءات التنفيذ إلى التاريخ المذكور وإذا كان دفع السبعة الأثمان مصحوبا بدفع مضاريف التنفيذ والمصقات تحجب الإجراءات ملخاة .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بحكم أو يستد أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ بأكثر من سبعة أعتار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها المصاريف والمخلفات .

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ثأمر بأن يعمم هذا القانون بخاصته المعلقة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين المعلقة .

صدر برأى القبة في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٥١ (٧ يونيو سنة ١٩٣٢) .

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير الحفانية (بالنيابة)
رئيس مجلس الوزراء
عبد الفتاح يحيى
إسماعيل صدق

ملحق رقم ٦ للتقرير

مرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢

بمنح مهلة لدفع الإيجارات الزراعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

وبما أن توالى المبسوط في أسعار القطن يوجب اتخاذ تدابير من نوع ما اتخذ بالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣١ بشأن إيجار السنة الزراعية ١٩٣١ - ١٩٣٢ المستحق تنفيذها لإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ ونظرا لضرورة المبادرة منذ الآن باتخاذ تلك التدابير ووجوب الانتباه للرخصة التي نصت عليها المادة ٤١ المقدم ذكرها .

وبناء على ما عرضه عليا وزير الحفانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

وصمنا بما هو آت :

مادة ١ - إذا كان المستأجر لأرض أو ألتى استأجرها من الباطن قد استأجرها لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية لتدفع على قسط السهل المستعمل .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على المتأجرى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بمقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وتقدمه إلى البرلمان عند انعقاده .

صدر برأى المذكرة في ٢٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٠ (٨ سبتمبر ١٩٣١) .

قواد

بأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير الحفانية (بالنيابة)
رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدق
محمد حلمى عيسى

ملحق رقم ٥ للتقرير

قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٢

عن تخفيض إيجار الأطنان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - لا تقبل دعوى المسالك أو المستأجر الأصل فيما يتعلق بالإيجار سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ عن أطنان استأجرت لقرن قطنا على الوجه الممتد - في المطالبة بأكثر من سبعة أعتار الإيجار المذكور - ويشترط في ذلك أن يكون المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت بشأنها تخلفات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محمدا على أساس أسعار القطن .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على المتأجرى المنظورة أمام المحاكم ~~وتطبق دون إخلال بمقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .~~

ملحق رقم ٧ القانون

مرسوم بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٣٣

بمد أجل المهلة المبيحة في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢

بشأن دفع الإيجارات الزراعية

نحن فراد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور؛

وبالنظر إلى حالة المحيوط في أسواق التطن تدعو الضرورة إلى مد أجل المتصور عليه في المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ بشأن الإيجارات المستحقة تنفيذاً لإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

ونظراً لضرورة المبادرة لاتخاذ التدبير المذكور .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الحفانية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رحمنا بما هو آت :

مادة ١ - تمهل المهلة الممنوحة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ لنفع الإيجارات الزراعية المستحقة تنفيذاً لإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية إلى أول أبريل سنة ١٩٣٤ مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون المذكور .

ويكون تاريخ أول أبريل سنة ١٩٣٤ بدلاً من تاريخ أول محرم سنة ١٩٣٣ هو المعلن عليه لتطبيق جميع أحكام المرسوم بقانون المذكور .

مادة ٢ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

صدر بمصر في المنزه ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٢ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٢) .

فراد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

وزير الحفانية

أحمد علي

قد دفع سبعة أعتار إيجار السنة المذكورة فلا يجوز مطالبة قبل أول محرم سنة ١٩٣٣ ، بالثلاثة أعتار الباقية ولا بالخامس من الإيجار المستحق من السنة السابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية بمقتضى نفس العقد من الأرض ذاتها . كما لا يجوز فسخ الإيجارة الحالية بسبب عدم دفع الإيجار . ويشترط في ذلك كله أن يكون المستأجر المذكور قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - يجوز دفع السبعة أعتار المشار إليها بالمادة السابقة في أية حالة تكون عليها الدعوى إلى حين قفل باب المرافعة بل يجوز دفعها في أي وقت أثناء التنفيذ . على أنه يشترط أن يتم ذلك قبل بيع الأعيان المحجوزة أو قبل دفع أو إيداع القيمة المحجوز عليها تحت يد التبرير .

وفي الحالة الأولى إذا حكم القاضي ببلغ الثلاثة أعتار الباقية وبتمتار الإيجار يأمر بالآلا يحصل التنفيذ قبل أول محرم سنة ١٩٣٣

وفي الحالة الثانية توقف إجراءات التنفيذ إلى التاريخ المذكور . وإذا كان دفع السبعة أعتار مصحوباً ببلغ مصاريف التنفيذ والمخلفات تمتدبر الإجراءات لملاءة .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة الآن أمام المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التي لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛

صدر بمصر في القبة ٩ شبان سنة ١٣٥١ (٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢) .

فراد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد علي

وزير الحفانية

علي محمد

وقد نشأت صعوبة في تنفيذ هذا النص بالنسبة للطرود الواردة من الخارج والتي يزيد وزنها عن خمسة كيلو جرامات عند إعادة تصديرها من جهة إلى أخرى بإسقاط القطر المصري لعدم وجود رسم يمكن فرضه على هذه الطرود بحسب وزنها، ولذا كدأت بحق مصلحة البريد أن تتلافى هذا النقص في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢١ بأن تضيف إلى المادة الأولى نصاً يميز لوزر المواصلات بموافقة مجلس الوزراء أن يزيد وزن الطرود عن خمسة كيلو جرامات ويحدد الرسم الذي يحصل عليها. وهذه الإضافة تعيد في تنشيط التجارة المحلية من جهة وتسمح بتنفيذ الماهدات الدولية المنضمة إليها مصر من جهة أخرى.

وترى اللجنة أنه ليس من حق الوزير هذا الحوافز على السلطة التشريعية لأن هذه الرسوم ليست في الحقيقة ونفس الأمر خرائب لا يجوز فرضها أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون بل هي أجور تكل عن عمل تقوم به مصلحة البريد أسوة بالأجور التي تحصلها مصلحة السكك الحديدية عن نقل الطرود والبضائع والتي لم يصدر لغيرها قانون بل يكفي فيها بقرار وزاري يصدر بعد موافقة المجلس الأعلى للسكك الحديدية ولولا أن رسوم البريد المحلية مقررة بقانون لا يمكن تعديله إلا بقانون أتزل كان من اليسور أن ترفع وزارة المواصلات وزن الطرود المتبادلة داخل القطر إلى الحد الذي يتفق وما تقررته الماهدات الدولية في هذا الشأن وفي الوقت نفسه تتحدد الرسوم التي تحصل عن إعادة تصدير هذه الطرود بلا حاجة إلى استصدار قانون.

وفضلاً عن ذلك فقد صرح مشروع القانون لوزير المواصلات بأن يرفع وزن الطرود طبقاً لمقتضيات الأحوال لأنه من غير المناسب أن يلجأ إلى استصدار قانون كلما رأت السلطة التنفيذية زيادة الوزن وأجرة النقل.

لهذه الأسباب، قررت اللجنة الموافقة بإجماع الآراء على مشروع القانون بصيغته التي وافق عليها مجلس النواب وهي تروجو المجلس الموافقة عليه.

رئيس اللجنة

الفريق موسى فؤاد

ملحق رقم ١٧

جلسة الاثنين ١٢ ذى القعدة سنة ١٣٥٢

(٢٩ فبراير سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المواصلات

عن مشروع قانون بإضافة فقرة إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢١ الخاص بتحديد رسوم البريد

(المقرر حصره الشيخ المحترم عبد الله مكيه بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في يوم الاثنين ١٢ فبراير سنة ١٩٣٤ مشروع هذا القانون إلى لجنة المواصلات ببحثه بجلستها المنعقدة في ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ بحضور حضرة الأستاذ محمد توفيق إبراهيم مراقب الإدارة العامة لوزارة المواصلات منسحباً عن الحكومة. وقد ذكر فيها على نتيجة بحث اللجنة:

جددت المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢١ رسوم الإرساليات البرية المتبادلة داخل القطر المصري أو العائدة من القطر المصري إلى السودان وبعض الفقرة السادسة منها بالزيادة وزن الطرود المتبادلة عن خمسة كيلو جرامات (٥).

وأمرت بعد ذلك مساهدتان دولتان انضمت إليهما الحكومة المصرية خاضعتان لإرساليات البريد إحداها معاهدة استكمل في سنة ١٩٢٥ تقرر أن يجوز رفع وزن الطرود المتبادلة مع الخارج إلى عشرة كيلو جرامات وللأخيرة معاهدة لندن في سنة ١٩٢٩ قضت بمواز رفع الحد الأقصى لوزن هذه الطرود إلى عشرة كيلو جراماً وقررت أنه في حالة إعادة تصدير طرود واحدة من الخارج من جهة إلى جهة أخرى بإسقاط البلاد تؤخذ عليها الرسوم المستحقة على وزنها.

لهذا ونظرا لأن معظم مصالح البلاد الأجنبية تتبادل الآن مع الخارج وفي الداخل طرودا تزن لنسبة عشرين كيلو جراما ترى وزارة المواصلات رفع القيد الذي تضمنه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢١ بتحديد وزن الطرود التي تتبادل داخل القطر مع السودان بنسبة كيلو جرامات ، وتحقيقا لهذا الغرض أعدت مشروع قانون بالترخيص لوزير المواصلات بأن يقلل الحد الأقصى لوزن الطرود المنصوص عليه في الفقرة السادسة من المادة الأولى من القانون المشار إليه ويعدّ رسوم البريد الواجب تحصيلها عنها .

نص الفقرة السادسة من المادة الأولى

من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢١

٦ - (أ) رسم طرود البوستة المتبادلة داخل القطر (مماذا الطرود مع الواحات الناضجة) كما يأتي :

ثلاثون مليا من كل طرد لا يتجاوز وزنه كيلو جراما واحدا .

أربعمائة مليا من كل طرد يزيد وزنه عن كيلو جرام واحد ولا يتجاوز ثلاثة كيلو جرامات .

تخسون مليا من كل طرد يزيد وزنه عن ثلاثة كيلو جرامات لغاية خمسة كيلو جرامات التي هي منتهى الوزن .

(ب) رسم الطرود المتبادلة مع الواحات الناضجة :

أربعمائة مليا من كل طرد لا يزيد وزنه عن كيلو جرام واحد .

تخسون مليا من كل طرد يزيد وزنه عن كيلو جرام واحد ولا يزيد أكثر من ثلاثة كيلو جرامات الذي هو منتهى الوزن للطرود الصادرة إلى الجهات المذكورة .

(ج) الطرود الصادرة إلى السودان :

خمس وستون مليا من كل طرد لا يزيد وزنه عن كيلو جرام واحد .

خمس وتسعون مليا من كل طرد يزيد وزنه عن كيلو جرام واحد ولا يتجاوز ثلاثة جرامات .

مائة وخمسة وعشرون مليا من كل طرد يزيد وزنه عن ثلاثة كيلو جرامات لنسبة خمسة كيلو جرامات الذي هو منتهى الوزن .

(د) رسم علم الوصول من كل طرد عشرة مليات .

مشروع قانون

إضافة فقرة إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢١ الخاص بتحديد رسوم البريد

نحن مؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢١ الخاص بتحديد رسوم البريد فقرة أخرى نصها كالآتي :

« ومع ذلك فلوزير المواصلات عند اللزوم تعديل الحد الأقصى لوزن الطرود ورسوم البريد المنتمية بها وذلك بقرار يصدر منه بموافقة مجلس الوزراء » .

المادة الثانية

على وزير المواصلات تنفيذ هذا القانون الذي يصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام البعثة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدور... ..

المذكورة الإيضاحية

المقرر الآن في مصلحة البريد المصرية ألا يزيد وزن الطرود المتبادلة في داخل القطر المصري أو مع السودان عن خمسة كيلو جرامات .

ولما كان قد تقرر أخيرا وضع الحد الأقصى لوزن الطرود المتبادلة مع الخارج إلى عشرة كيلو جرامات وفقا لاتفاقية البريد الدولية اقترحت مصلحة البريد تبعا لذلك رفع وزن الطرود المتبادلة في داخل القطر المصري، ومع السودان وتعميد الرسوم اللازمة وذلك تسجيما للتجارة الوطنية من جهة ومن جهة أخرى لأن اتفاقات البريد الدولية تهض بأنه في حالة إعادة تصدير طرود خارجية من جهة إلى أخرى في داخلية البلاد المرسل إليها يحصل عنها رسم يعادل الرسم المقرر للطرود الناضجة التي من هذا الوزن . وعليه تقبل تبادل طرود خارجية تزن لنسبة عشرة كيلو جرامات يقتضى وجود رسم داخلي مماثل لتحصيله عند إعادة تصديرها .

ملحق رقم ١٨

جلسة الاثنين ٢٦ ذو القعدة سنة ١٣٥٢

(١٢ مارس سنة ١٩٣٤)

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

عن

مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

وضع مشروع الميزانية على أساس بقاء ميزانية السلك الحديدية والتفرقات والتليفونات منفصلة عن ميزانية الدولة وجعلت ملحقة بها كما هو شأنها في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤

وقد قدرت الإيرادات بمبلغ ٣١,٣٧٨,٠٠٠ ج.م والمصروفات بمثل هذا الرقم وقد تمكنت اللجنة المالية من موازنة الميزانية دون اللجوء إلى الاحتياطي وذلك على الرغم من النقص الذي أصاب أهم أبواب الإيرادات بسبب الأزمة كالمشارك والرسوم القضائية والقيدية مع عدم وجود موارد جديدة لسد ذلك النقص .

ولم يكن هناك سبيل لإدراك هذه الموازنة لولا المجهود الذي بذل لتخفيض المصروفات تخفيضاً عموماً على أنه مع هذا التخفيض الذي لم يكن منه بد للجوء ببعض المصروفات إلى حدود مختلة تتماشى مع النقص الذي أصاب موارد الإيراد فإن اعتادات ذات بال قد أدرجت لتنفيذ العمل في المنشآت التي تقرر خلال السنة المالية الحاضرة واختصت شؤون التعليم والصحة بقسط وأخر من زيادة الاعتادات .

ولئن كان في ميزانية الزى تخفيض ظاهر فإن الحقيقة أن الاعتادات المخصصة لأعمال الزى الجديدة قد زادت عن مثلاً في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بسبب أن الاعتاد المدرج في ميزانية السنة الحالية كان يستعمل على مبلغ ٥٠,٠٠٠ ج.م لتتوضيات التي تقرر دفعها كتنجبة البلده في بناء تزان جبل الأولياء وعلى مبالغ كبيرة لتوضيات أهالي النوبة عن الأضرار المادية التي لحقتهم بسبب قلية تزان أسوان .

وهناك زيادة تستحق الذكر في ميزانية وزارة الزراعة بسبب ما منحه من اعتادات للاستقرار في أعمالها الإنشائية .

على أنه كما ذكرنا قد أصبح مجموع ميزانية المصروفات دون الحد الذي وصل إليه في السنين السابقة كما يتضح من البيان التالي :

المدة	مجموع المصروفات
١٩٣٠ - ١٩٣١	٣٧,٨٧٦,٥١٢ ج.م
١٩٣١ - ١٩٣٢	٣٣,٢٣٠,١٤٨ ج.م
١٩٣٢ - ١٩٣٣	٣٢,٣٢٨,٢١٨ ج.م
١٩٣٣ - ١٩٣٤	٣١,٩٧٩,٠٠٠ ج.م
١٩٣٤ - ١٩٣٥	٣١,٣٧٨,٠٠٠ ج.م

ولعل الوسائل التي اتبعت لتخفيف عبء المصاريف العمومية (الباب الثاني) السنة بعد السنة والتي علن فيها تخفف الوزارات والمصالح هي التي كان لها أكبر الأثر في الميوط بالمصرفات إلى الحد الذي يسطره كما نرى على ذلك المقارنة الآتية :

السنة	مجموع الباب الثاني
١٩٣٠ - ١٩٣١	٩,٠٦٨,٤٣٣
١٩٣١ - ١٩٣٢	٨,٧٥٨,٢٢٧
١٩٣٢ - ١٩٣٣	٧,٥٠٦,٠٤٩
١٩٣٣ - ١٩٣٤	٧,٢٥٥,٢٦١
١٩٣٤ - ١٩٣٥	٧,٢٠٣,٧١٩

وسترى الحكومة جهودها في سبيل تخفيف أعباء المصرفات وهي لذلك تتمم إعادة النظر في نواحي المعادلات والاستبدالات وتشدّد في شغل الوصائف المالية وترجو أن تحصل إلى تخفيف أعباء مصرفات الموظفين عن هذا الطريق .

ولم يشغل الحكومة اهتمامها بموازنة الميزانية عن مواءمة التكاليف لتخفيف من أعباء الإزراع بشق الوسائل قد اقتطعت في شهر يوليو الماضي مليونا من الجنيحات من فائض إيرادات سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية وسقطت منهم به جزا مما كان مستحقا عليهم في الأموال واقتطعت مليونا آخر في أكتوبر مما يتوقع اقتصاده من نفقات الوزارات المختلفة في هذا العام واستعملته لتحقيق نفس الغاية وثابتت في تشجيع تصدير الحاصلات المصرية إلى الخارج ورغبة منها في تحسين الأسعار من جهة وإصلاحا لليزان التجاري من جهة أخرى مما أدى إلى نتائج جديرة بالتقدير. فقد بلغت كمية القطن المصدرة في سنة ١٩٣٣ ٧,٨٥٤,٠٠٠ قنطار مقابلها ٦,٦٩٦,٠٠٠ قنطار في سنة ١٩٣٢ و ٧,٣٦٩,٠٠٠ في سنة ١٩٣١ ولئن كان بعض الزيادة واجبا على الإجراء الذي اتخذ بشأن عدم تحديد المساحة المقررة قطلا إلا أنه لا شك في أن الجهود التي بذلت لزيادة التصريف وتفتح أسواق جديدة لم تكن بغير أثرها في زيادة الكمية المصدرة زيادة محسوسة .

وكان تشجيع تصدير الفول بمنح إعانات التصدير والدعائية في الأسواق ذا أثرين إذ بلغت الكمية المصدرة في سنة ١٩٣٣ ٤,١٣٧,٠٠٠ أردب مقابلها ١,٦٢,٠٠٠ أردب في سنة ١٩٣٢ و ٣,٢٨٣ أردب في سنة ١٩٣١ مما يدل على أن زيادة إنتاج الحاصلات الزراعية في البلاد لن تعلم نصريها موقعا إذا ما انتهيت الخطة السليمة لمعاونة التصدير ونشر الدعائية وتفتح أسواق جديدة .

وقد بلغت كمية المصدر من الشعير ٩٧,٦٢٥ أردب في سنة ١٩٣٣ مقابلها ٦,٥٦٩ أردب في سنة ١٩٣٢ وكمية كية الأذرة المبيعة في الخارج ٦٣,١٦٥ أردب مقابلها ١١,٤٩٠ أردب في سنة ١٩٣٢ و ١,٥٠٠ أردب في سنة ١٩٣١

وقد عنت مصطبة التجارة والصناعة بإقامة رقابة دقيقة على المصادر من بعض الأصناف مما تقصره الدولة لها ويحتاج إليه المصلي على ترويحها وهي جادة في جعل الرقابة طرية جديدا .

وقد اتبعت الحكومة منذ سنة ١٩٣١ سياسة ترمي إلى حماية إنتاج المحاصيل الزراعية المحلية ضد ما كانت تلاحقه من مزاحمة غير مشروعة من المحاصيل الأجنبية خصوصاً في واردات القمح والدقيق ولقد كانت نتيجة الإجراءات التي اتخذت مرضية إذ هبط الوارد منها هبوطاً عظيماً كما ينضج من البيان الآتي :

سنة ١٩٣٣		سنة ١٩٣٢		سنة ١٩٣١		
القيمة بالآلاف	الطننات	القيمة بالآلاف	الطننات	القيمة بالآلاف	الطننات	
٢٦	٠٣	٢٥١	٣٧	٢١٥	٣٨	القمح
٥٦٤	٥٠٢	٥١٣	٥٨	١١٥١	١٥٢	دقيق القمح
—	—	٣٧	٠٣	١٦	٢	الأذرة

من هذا يتبين أنه بعد أن كان يستورد هذا القطر نحو ٢٠٠,٠٠٠ طن من القمح ودقيقه بقيمة تبلغ نحو الثلاثة ملايين من المنجيات فإنه استطاع في سنة ١٩٣٢ أن يكفي حاجته دون أن يضطر إلى أن يستورد أكثر من ٥,٢٠٠ طن قيمتها ٥٦,٤٠٠ ج. م.

ولقد كان من نتائج الخطة التي رسمتها الحكومة أن زاد استهلاك الأرز المصري على حساب الأرز الأجنبي فهبط المستورد من ٣٢,١٧٠ طن في سنة ١٩٣٢ إلى ٣,١ طن في سنة ١٩٣٣

الإيرادات

يبلغ تقدير الإيرادات ٣١٣٧٨٠٠٠ ج. م. مقابل ٣٢٠٧٥٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة الحالية أي بنقص قدره ٦٩٧٠٠٠ ج. م.

فإن هذا النقص ٢٠٠٠٠ ج. م. في المقدّر لاستبدال المعاشات استبدلاً عافياً وهذا المبلغ يقابله تخفيض موازن في تقديرات المصروفات ، أما الباقي وقدره ٤٩٧٠٠٠ ج. م. فسيخرج من نقص بعض أنواع الإيرادات بمبلغ ١٠٥٥٠٠ ج. م. مقابل زيادة البعض الآخر بمبلغ ٥٠٨٥٠٠ ج. م.

فالنقص يستعمل على ٥٨٤٥٠٠ ج. م. في إيرادات الجمارك ومعظمه في رسوم الدخان والتبناك وفي رسوم الإنتاج والاستهلاك على البترين والكبريت بسبب النقص في المستهلك ، و ٥٠٠٠٠ ج. م. في رسم الإنتاج على الأرز الذي أوقف تحصيله في السنة الحالية بالمرسوم الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ وذلك لأنه ليس من الحق إعادة فرض الرسم المذكور في السنة القادمة .

والنقص يتناول أيضاً الرسوم القضائية والقيدية (٢١٠٥٠٠ ج. م.) على أساس المحصل في السنة الحالية وإيرادات الأملاك الأميرية (١٠٩٠٠٠ ج. م.) لإعطاء المساحة الخاصة بالزراعة الشتوية وبجرب إبحارات الجزائر .

أما الزيادة فيها ٢٠٠٠٠ ج. م. في الضريبة على القطن (النظر إلى ما هو متوقع من وفرة المحصول و ٧٥٠٠ ج. م. في القفاز على رأس مال السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات وذلك على أساس ٤٪ من رأس المال المقدر بمبلغ ٢٦٠٠٠٠ ج. م. للسكك الحديدية و ٢٨٠٠٠٠ ج. م. للتلفونات والتليفونات . وهناك زيادة قدرها ٦٦٦٠٠ ج. م. في الأرباح الناتجة من تشغيل القود لزيادة صكوبات مستندات الاحياطى ولزيادة الفوائد على الحسابات الجارية .

وبما هو جدير بالذكر أنه صدر مرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ بفرض ضريبة على المصارح ونهضها من دور الملاهي وقد أدرج في المشروع مبلغ ٢٥٠٠٠ ج. م. لما يخطر تحصيله من هذه الضريبة .

المصروفات

تبلغ الاعتمادات المطلوبة للسنة المقبلة ٣١٣٧٨٠٠٠ ج.م وهي تقل ٦٠١٠٠٠ ج.م عن الاعتمادات المدرجة في ميزانية السنة الحالية كما يتضح من الجدول التالي :

سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	زيادة	تخفيض
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٢٣٠٠٤٢٣ ...	١٢٢٣٣٧٥٨	٧٦٦٦٥	—
٧٢٠٣٧١٩ ...	٧٢٥٥٢٦١	—	٥١٥٤٢
٤١٢٥٢١٨ ...	٤٧٢٤١٠٤	—	٥٩٨٨٨٦
٧٧٤٨٦٤٠ ...	٧٧٥٨٨٧٧	—	٢٧٢٣٧
٣١٣٧٨٠٠٠	٣١٩٧٩٠٠٠	٧٦٦٦٥	٦٧٧٦٦٥
...	صافي التخفيض ...	٦٠١٠٠٠	...

وتمشيا مع السياسة التي اتبعت في السنوات الأخيرة لتخفيف أعباء الميزانية من جراء الماهيات والمرتبات عملت اللجنة على اجتناب زيادة عدد الوظائف على قدر المستطاع ولكن المنشآت الجديدة قضت باستثناء بعض المصالح من هذا الإجراء .

فمن المنشآت المذكورة ما احتدم في خلال السنة بقرارات خاصة من مجلس الوزراء كنتميز بقوة البوليس وإنشاء سرب جديد من عشر طائرات في سلاح الطيران الحربي ومنها ما كانت خاصا بإنشاء مدارس ومستشفيات جديدة وتوسيع نطاق المدارس والمستشفيات الحالية الخ . ولولا ذلك لكانت اعتمادات الباب الأول أسفرت عن تخفيض بدلا من الزيادة الظاهرة في الجمل الملتزم

أما اعتمادات الباب الثاني (مصاريف عمومية) فقد أصبح مجال التخفيض فيها ضيقا جدا على أثر التخفيضات الجسيمة التي تناولتها في السنوات الأخيرة ولكن على الرغم من ذلك ومن المصاريف الإضافية الملتزمة على المنشآت المتقدمة ذكرها ومن إدراج مبلغ ٤٠٠٠٠ ج.م لإنشاء معاهد وملاهي للتيار وأبناء السبيل وهو المشروع الذي أقره البرلمان في بداية السنة الحالية فقد أقصت اعتمادات الباب المذكور بمبلغ ٥١٥٤٢ ج.م .

وفيا يخصص بالباب الثالث (أعمال جديدة) قد خفضت اعتماداته بمبلغ ٥٩٨٨٨٦ ج.م . ولئن كان معظم هذا التخفيض في مصلحة الري (٤١٦٩٥٠ ج.م) إلا أن هذا ليس معناه أن الحكومة ترضى بمنع الاعتمادات اللازمة لمشروعات الري والصرف التي يمر الأخير على البلاد ، بل التخفيض يتناول الاعتمادات المخصصة لمشروع نهران جبل الأولياء على أثر الانتهاء من صرف التوضيحات الخاصة به إلى حكومة السودان ومشروع تلية نهران أسوان لتقريب الانتهاء منه .

وفيا على بيان موزع عن كل قسم من أقسام الميزانية :

المخصصات والمرتبات وديوان جلالة الملك

جيب	ميزانية سنة ١٩٣٣	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤
٦٢٨٤٢٩	...	٦١٨٢٦٠

في اعتناات الديوان تخفيض قدره ١٠١٦٩ ج ٠ م منه ٢٨٦٣ ج ٠ م في الباب الاول (ماهيات وأجر ومرتبات) و ٤٩٠٦ ج ٠ م في الباب الثاني (مصاريف عمومية) و ٣٤٠٠ ج ٠ م في الباب الثالث (أعمال جليلة) .

مجلس الوزراء

جيب	ميزانية سنة ١٩٣٣	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤
١٣٨٦٤	...	١٤١٧٩

ليس في هذه الميزانية تعديل ذو شأن إلا أن وظيفة السكرتير العام رفعت من الدرجة الأولى (ب) إلى درجة مدير عام (١٥٠٠ ج ٠ م) بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ يولية سنة ١٩٣٣ بتحديد درجات مديري عموم المصالح .

مكتب المستشارين المالي والقضائي

جيب	ميزانية سنة ١٩٣٣	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤
١٨١٣٥	...	١٨٤٦٩

في هذا المشروع زيادة ٣٣٤ ج ٠ م منها ٣٢٤ ج ٠ م في الباب الأول وهي ناشئة عن إدراج مبلغ ٣٣٠ ج ٠ م لمرتب سيارة بجانب المستشار القضائي أسوة بجانب المستشار المالي .

وزارة الخارجية

جيب	ميزانية سنة ١٩٣٣	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤
٢٣٧٦٦٨	...	٢٣٨٦٦٨

يشتمل الباب الثالث على اعتناة قدره ١٠٠ ج ٠ م لإصلاح وثائق جره من سرى بك باستانبول التي تنازل عنها للحكومة حضرات اصحاب السمو الأمراء و رتبة المغفور لها الأميرة أمينة توفيق على أنف يستعمل الجزء المذكور لإقامة القنصلية التي تشتمل الآن مترا مستأجرا بمبلغ ٣٠٠ ج ٠ م .

وقد وضعت اعتناات البابين الأول والثاني مع مراعاة اللائحة الجديدة لشروط الخدمة في وظائف التمثيل الخارجية ولم يترتب على ذلك زيادة أعباء الميزانية لأن الزيادة التي يشتمل عليها الباب الأول وقدها ١٢٩٠ ج ٠ م غالبا تخفيض موازن لها في اعتناات الباب الثاني .

وزارة المالية

جيه

ميزانية سنة ١٩٣٣ ٣٢١٤٣٠٩

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ ٣١٥٨٢٨٨

في هذه الميزانية تخفيض قدره ٥٦٠٢١ ج.م وهو ناتج عن تخفيض اعتمادات بعض المصالح يبلغ ١٩٩٠٣ ج.م مقابل زيادة اعتمادات البعض الآخر يبلغ ٦٣٨٨٢ ج.م .

فالتخفيضات تشمل الديوان العام (١٠٠٩٧٣ ج.م) ومصلة الأموال المقررة (٩١٢١ ج.م) ومصلة الجمارك (٩٠٦ ج.م) ومصلة التجارة والصناعة (٦٤٥ ج.م) ومصلة الأملاك (٢٤٣٩ ج.م) ومصلة الإحصاء ومصلة الكيمياء وأقلام قضايا الحكومة (٥٨١٩ ج.م) ويرجع التخفيض في الديوان العام إلى حذف اعتماد ١١٠٠٠٠ ج.م المدرج في الميزانية الحالية لإمانة تصدير الفول في الخارج ولتسوية الخسارة في السلف الممنوحة على التمتع بضمان الحكومة .

ومما هو جدير بالذكر أن ميزانية مصلة الأموال المقررة تشمل في البابين الأول والثاني على اعتماد ٢٨٦٨ ج.م لإدارة ضريبة الملاهي البلدية مع العلم بأن تقديرات الإيرادات تشمل على ٢٥٠٠٠ ج.م للظور تحصيله من هذه الضريبة .

وقد أدرج في ميزانية الجمارك زيادة قدرها ٩٧١٣ ج.م لحمل الحرس الجمركي عسكريا تحقيقا للرغبة التي أبدتها البرلمان لدى بحثه ميزانية السنة الحالية .

وتتضمن ميزانية مصلة الأملاك الأميرية مبلغ ٧٠٠٠ ج.م لزيادة المساحة المرتبة لزراعة التطن والأرز (وهذا يقابله زيادة في الإيرادات) فضلا عن أن الاعتماد المخصص في الباب الثالث لإصلاح الأراضي زيد من ٣٠٠٠٠ ج.م إلى ٤٠٠٠٠ ج.م .

وتشتمل ميزانية التجارة والصناعة (باب ٣) على اعتماد ١٥٠٠٠ ج.م لإنشاء سوق ملحقة للحضر والفلاحة لأن السوق الحالية لم تعد تكفي لإيجاد محلات لجميع الأصناف التي تشملها المرسوم الخاص بمصر تجارة الحضر والفلاحة داخلها و ١٢٠٠٠ ج.م بصفة احتياطي لتنفيذ المشروعات التي يتم الاتفاق عليها بين وزارة المالية والمصلحة في خلال السنة . هذا فيما يخص المصالح التي تناولها تخفيض في اعتماداتها . أما المصالح التي زادت اعتماداتها فييناها كما يلي :

مصلة المساحة (٧٣٤١ ج.م) — ومعظم هذه الزيادة يرجع إلى رفع الاعتماد المخصص في الباب الثالث لشراء علامات حديدية لتنفيذ نظام التسجيل يبلغ ٥٠٠٠ ج.م مع العلم بأن الاعتماد المخصص للفرض نفسه في الميزانية الحالية زيد يبلغ ١٧٠٠٠ ج.م بالمرسوم الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٣

المطبعة الأميرية (١٢٥٦٤ ج.م) — وهذه الزيادة ناتجة عن تخصيص اعتماد ١٣٣٠٠ ج.م في باب الأعمال البلدية لشراء وإبور ديل وماكينات جديدة تنفيذ الرغبة التي أبدتها البرلمان لتجديد ما بالمطبعة من المعدات والآلات ذات الطراز القديم .

مصلحة خضر السواحل ومصائد الأسماك (٧٢٠٥ ج م) - وهذه الزيادة ناشئة من تخصيص مبلغ ٨٠٠٠ ج م في الباب الثالث لإصلاح اللشش " طير البحر " والطوافة " ستاجم " بسبب عدم إبحاره لتصليحات جسيمة لها منذ مدة طويلة .

مصلحة المتاجر والمحاجر (٣٦٧٧٢ ج م) - رخص الصلصة في السنة الحالية بشراء جهاز لصنع الأسفلت وزيادة إنتاجها من سائر المنتجات كالبتزين والكبروسين الخ وقد ترتب على ذلك زيادة الاعتماد المخصص في الباب الثاني لعمل تكرير البترول بمبلغ ١٩١٩٥ ج م - وهذه الزيادة يقابلها زيادة في تقديرات الإيرادات .

ويشتمل الباب الثالث على ٥٦٠٠ ج م زيادة وتعديل جهازات المعدل المذكور و ٢٢٠٠٠ ج م لإقامة وإدارة حجر حكوى لليازات بأبي زعبل .

وزارة المعارف العمومية

جيه

ميزانية سنة ١٩٣٣ ٣٢١٢٠٤٣

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ ٣٢١١٨٥٤

لا تزال ميزانية وزارة المعارف تشتمل على الاعتمادات الخاصة بالتعليم الأول والثاني بالنظر إلى أنه لم يتم الاتفاق إلى الآن مع مجالس المديرية على استلام المكاتب العامة (المدارس الإلزامية) وفقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣

ويشتمل المشروع في الباب الأول من الديوان العام والتعليم على مبلغ ٢١٤٢٣ ج م لإنشاء ١٣٧ وظيفة بمناسبة افتتاح ٣٥ فصلا بمدارس الزراعة المتوسطة والمدارس الصناعية و ٨ فصول تجارية ملحقة بمعهد التربية لإنشاء فرقة السنة الأولى لمعهد التربية للبنات ولماهيات الوظائف الخاصة بمدرسة المساعي المشكورة الابتدائية بشبين الكوم التي ضمت إلى الوزارة بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٣

وقد أدرج مبلغ ١٣٤٤٠ ج م لماهيات ٤٠٠ وظيفة لرؤساء ومعلمين لاستكمال المكاتب العامة كما أدرج مبلغ ١٩٣٨٩ ج م لماهيات ٢٦٩ وظيفة للدارس التي تؤخذ مصاريفها في السنة الحالية من اعتمادات نشر التعليم وهي مدرستا أبي نجيج الصناعية والزراعة المتوسطة بمدينة بنهورو ومعهد التربية الخاص بخرم المملات و ٨٠ مدرسة إلزامية .

وعلى الرغم من هذه الزيادة التي تبلغ في مجموعها ٥٤٢٥٢ ج م فإن اعتمادات الباب الأول لم تزد بأكثر من ١٢٠٠٠ ج م وذلك بسبب إلغاء بعض الوظائف وقرق لماهيات .

أما الباب الثاني من الديوان العام والتعليم فقد خفض بمبلغ ١٧٩٠٩ ج م على الرغم من إدراج مبلغ ١٤٧٣٦ ج م للمصاريف العمومية الخاصة بالمدارس التي تؤخذ مصاريفها من اعتمادات نشر التعليم ومعظم التضييق في اعتمادات السفر والأغذية .

ومما ينبغي ذكره أن إمانة الجامعة أقيمت كما هي بمبلغ ٢٥١١٨٤ ج. م. على أن تدفع فيما بعد وفقا لما يقتضيه مشروع ميزانية الجامعة .

ويتضمن المشروع في اعتمادات الباب الثالث ١٠٠٠ ج. م. لمصاريف المجمع للملكى للغة العربية على أن يقوم المجمع بوضع ميزانيته بالتفصيل عند انعقاده وفقا لقاعدة ١٥ من المرسوم الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ و ١٧٠٠ ج. م. لشراء مكان مدرسة الأمير فاروق الابتدائية بشبرا ٥١١٧ ج. م. لضم مدرسة العباسية الصناعية التابعة لوزارة الأوقاف و ٣٠٩٨٠ ج. م. للسدد والآلات اللازمة للمدرسة المتوسطة الملكية والمتون والصناعات ١٤٥٠ ج. م. لإنشاء ١١٠ قرية جديدة لحفاظ القرآن الكريم .

هذا وتشتمل ميزانية دار الآثار العربية على مبلغ ١١٦٧ ج. م. لاستئجار مكان وتكاليف عرض مجموعة الآثار المخلفة عن المغفور له الأمير كمال الدين حسين .

وزارة الداخلية

جيبه

ميزانية سنة ١٩٣٣ ٤٢٥٤٣٦٩

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ ٤٢٦٠٠٢١

بتاريخ ٣ يوليو سنة ١٩٣٣ صدر قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٣ بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٧٠٠٠ ج. م. في ميزانية وزارة الداخلية لإنشاء معاهد وملاجئ لليتيم وأبناء السبيل ، ولما كانت الهيئات المحلية هي المختصة بمثل هذه المشروعات وكان بعضها يدير ملاجئ بالفعل فقد اتفقت معها وزارة الداخلية على توسيع الملاجئ الموجودة وإنشاء ملاجئ جديدة على أن تمتد الحكومة كل هيئة بالمساعدة المالية التي يقتضيا التوسع بهذا المشروع وقد خصص مبلغ ٤٠٠٠ ج. م. لهذا الغرض في مشروع ميزانية السنة القادمة كما أدرج مبلغ ٩٠٠٠ ج. م. للبناء منه ٦٠٠٠ ج. م. لإقامة ملجأين في دمياط على قطعة أرض تبرع بها أحد الأهل و ٣٠٠٠ ج. م. لدفع باقى اشراك الحكومة في تكاليف إقامة ملجأين في الإسكندرية .

وفي ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٣ صدر مرسوم بفتح اعتماد إضافي قدره ٤١١٠ ج. م. لإنشاء ملجأ للتسولين في مدينة القاهرة تنفيذاً لقانون تحريم التسول وقد خصص لهذا الغرض مبلغ ٤٧٥٠ ج. م. في مشروع ميزانية السنة القادمة .

وبتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٣ وافق مجلس الوزراء على تميز قوة البوليس بإنشاء ٦٠٠ وظيفة صف ضابط وعسكري و ١٠٠ وظيفة لبلوك الخفر لاتساع العمران وزيادة حركة المرور والتطورات الاجتماعية وقد بلغت تكاليف هذه القوة في مشروع الميزانية المعروض ٣١٥٠٨ ج. م. .

وعلاوة على ذلك قد أدرج في مشروع ميزانية البوليس مبلغ ٦٠٠٠ ج. م. لمساهبات الضباط في الاستبداء التي كانت تصرف قلاما من الرغورات وذلك تنفيذاً للرغبة التي أبدتها اللجنة المالية لمجلس الشيوخ وهي أن ربط هذا الاعتماد في الميزانية أدعى إلى ضبط الحساب وبذلك تعود الرغورات الناتجة عن اعتمادات الميزانية إلى خزنة الدولة .

فلذا صرف النظر عن العوامل السالفة الذكر يكون في هذه الميزانية وفر قدره ٨٥٦٠٦ ج.م وهو ناتج عن الأخص عمائى (أولا) تخفيض ٣٧٥٠٠ ج.م (أى ١٠٪) من اعتماد ٣٧٥٠٠ ج.م المخصص في ميزانية الديوان العام لتعويض المجالس البلدية والمحلية عن عوائد الدخولية باعتبار أن دخل المجالس كان سيتأثر بسبب الأثرية المالية الحالية فنيا لو كانت الضريبة باقية لغاية الآن ، (ثانيا) تخفيض ١٩٣٣٠ ج.م في ميزانية الخفر وهو ناتج عن تعديل ماهيات الخفره في مديريتي أسبوط وأسوان تعديلا إضافيا بنسبة أجور المال في كل منهما ، (ثالثا) تخفيض ١٦٠٨٣ ج.م في ميزانية السجون لنقص عدد المسجونين حيث وضعت التقديرات على أساس ٢٥٠٠٠ مسجون مقابل ٢٦٠٠٠ في السنة الحالية ، وقد كان التخفيض يزيد على هذا القدر لولا زيادة اعتمادات الباب الأول بمبلغ ٩٥١٨ ج.م . تنفيذ كادر المصلحة الذى أقره مجلس الوزراء في خلال السنة وإنشاء الوظائف اللازمة لسجن المنيا الجديد والمصر الثالث بسجن الاسكندرية والمستعمرة الزراعية في طره .

الصحة العمومية

جنه

ميزانية سنة ١٩٣٣ ١٤٠١٧٠٤

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ ١٤٢٢٨٦٩

يتضمن هذا المشروع نحو ١٠٠٠ ج.م للاهتمام الجديدة بمستشفى قصر العيني و ١١٠٠٠ ج.م لمصاريف مستشفى الملك التاج لوزارة الأوقاف والمطلوب منه إلى مصلحة الصحة و ٣٩٠٠٠ ج.م للشآت الجديدة وهي معمل طنطا الجديد ومستشفى شين القناطر المركزى ومستشفى الزوامل القروى وأقسام جديدة بمستشفى الاسكندرية ومستشفى كوم حمادة الجديد ومستشفى رمدى إدفينا وأربعة أفرع ومدينة المستشفيات المركزية ومركزان لرعاية الطفل بالأقاليم ونحو ١٤ مستشفى قرويا مزودجا إلى منفصل وعيادة لطب الأسنان بأسوان .

ويتضمن المشروع علاوة على ما تقدم مبلغ ١١٠٠٠ ج.م في الباب الأول لتميز الوظائف في مختلف الأقسام والرحلات ومن هذا المبلغ ٤٠٠ ج.م سيتم توزيعه بالاتفاق بين وزارة المالية والصحة العمومية بسد صدور الميزانية .

وبما يسحق الذكر أن اعتماد مقاومة للملاريا وغيرها من الأوبئة المدرج في الباب الثالث قد زيد من ١٠٠٠ ج.م إلى ٢٠٠٠ ج.م لإمكان تنفيذ الأعمال التى أقرتها لجنة الملاريا .

وتبلغ الزيادة الناتجة عن العوامل السالفة الذكر ٧٨٠٠٠ ج.م ، ولكن الزيادة في المشروع اقتصرت على ٢١١٦٥ ج.م وذلك بفضل التخفيضات الجسيمة التى تناولت عتلف بنود الميزانية وأهمها بند التوريدات .

هنا وقد انحصرت احتياجات الأعمال البلدية في مصلحة الري بعد التخفيض المقدم ذكره على ٢٩٠٠٠٠٠ ج.م.
وهذا المبلغ موزع كما على :

جنيه مصرى	
٤٨٦٠٠٠	لصحة تخزين أسوان
٦٢٠٠٠٠	لتحزان جبل الأولياء
٢٠٠٠٠٠	للقوية قناطر أسيوط
١٠٦٩٠٠٠	للمشروعات
٢٧٥٠٠٠	لتحويل الحياض
٢٧٢٠٠٠	لأعمال الوجيهين البحري والتبلي
٤٠٠٠٠	لأعمال الري في السودان
١٧٤٠٠٠	لأعمال غطفة
٣١٣٩٠٠٠	تقريب :
٢٣٩٠٠٠	المشروع عدم إتمام صرفه
٢٩٠٠٠٠٠	المجملة

وزارة الزراعة

جنيه	
٦٨١٣٨٥	ميزانية سنة ١٩٣٣
٧٢٣٣٥٧	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤

تحقيقاً لرغبة البرلمان عند بحثه ميزانية الوزارة لسنة ١٩٣٣ وافق مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ يولييه سنة ١٩٣٣ على تخصيص مبلغ ١٢٠٠٠ ج.م لاستكمال متحف فؤاد الأول الزراعى على أن يوزع على ثلاث سنوات وقد نفع اعتماد قدره ٥٠٠٠٠ ج.م في ميزانية السنة الحالية للباني وشراء الماكينات الخ .

وخصص مبلغ ١٧٠٠٠ ج.م في مشروع ميزانية الزراعة لسنة ١٩٣٤ (باب ٣) لمواصلة أعمال تنظيم المتحف وفك بخلاف مبلغ ٣٣٠٠٠ ج.م أدرج في مشروع ميزانية الباني .

ويتضمن الباب الثانى مبلغ ٢٠٠٠ ج.م لإدارة مصنع غزل القطن الذى يقطنه في السنة الحالية و٢٤٢٠ ج.م لتصيين حدائق الحيوانات و٧٤٠٠ ج.م لمصاريف الإضافية المترتبة على تخفيض رسوم التدخين بناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٩ يولييه سنة ١٩٣٣ وذلك تنفيذاً لرغبة البرلمان و٨٢٠٠ ج.م لشراء ثمار وأدوات حزم وغيرها لتشغيل معامل الصناعات الزراعية على نمط تجارى و٣٥٠٠ ج.م لمشتري المحاصيل الناتجة من التجارب وهذان المبلغان يقابلهما زيادة في الإيرادات .

وهناك زيادة قدرها ١٥٣٣٠ ج.م في الباب الأول منها ٥٢٥٦ ج.م لتصاريف اللازمة لتنفيذ قانون معامل التفريخ وعلى التي أقرها المرسوم الصادر بتاريخ ١٦ يولييه سنة ١٩٣٣ و ٢٥٢٠ ج.م للعمال المعيّنين بمعمل اختبار البذور وقد كان هذا الاعتماد مدرجا ضمن الباب الثالث في السنة الحالية ونقل في المشروع الى الباب الأول و ٥٠٠٠ ج.م لإنشاء الوظائف الجديدة بسبب التوسع في أعمال الوزارة على أن ينظر في أثناء السنة في عدد الوظائف اللازمة ودراجتها بالاتفاق مع وزارة المالية .

وزارة المواصلات

جـ

ميزانية سنة ١٩٣٣	١٤٣٠١٣٧
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤	١٣٩٦٠٢٠

قرر مجلس الوكلاء لدى بحثه موضوع النقل الميكانيكي تكليف مصلحة الموانئ والمناور إدارة وصيانة المركبات الميكانيكية الموجودة في الاسكندرية ومديرية البحيرة وقد ترتب على ذلك نقل مبلغ ١٤٠٠ ج.م من ميزانية الديوان العام إلى ميزانية مصلحة الموانئ والمناور .

وتشتمل ميزانية الديوان العام (باب ٣) على مبلغ ٣٠٠٠ ج.م لقسم الطيران وذلك لإتمام حظيرة مطار الماطلة ولأعمال أخرى كما أنه أنشئ في الباب الأول من الميزانية ههنا ٩ وظائف دائمة وبعض وظائف لخدمة سائرة لتعزيز مستخدمى القسم المذكور بسبب توسع نشاطه .

وقد أنشئت ١٥ وظيفة كتابية في ميزانية مصلحة البريد (خدمة صندوق التوفير) بسبب زيادة عمليات الصندوق والمبالغ المودعة به كما أنه أدرج اعتماد ٤٠٣ ج.م في الميزانية نفسها لإنشاء مكاتب بريد وخطوط طوافة جديدة في الجهات المحرومة منها تحقيقا لرغبة البرلمان .

وهناك زيادة ٥٠٠ ج.م في الاعتماد المخصص لصيانة الطرق في ميزانية مصلحة الطرق والكبرى لأن المصلحة تركت كثيرا من الطرق بدون صيانة بسبب قلة اعتماداتها ويخشى إذا استمرت الحال على ذلك أن تتلف الطرق وتضطر المصلحة إلى إعادة إنشائها مما يكلف الخزنة أموالا طائلة .

وتبلغ الاعتمادات المخصصة للأعمال الجديدة في ميزانية الطرق والكبرى ٧٩٠٠ ج.م وفي ميزانية الموانئ والمناور ٤٥٠٠ ج.م مقابل ١٣٠٩٦ ج.م و ٣٨٧٣٥ ج.م على التوالي في السنة الحالية . ههنا مع العلم بأن ميزانية الموانئ لا تشتمل على أى اعتماد لمشروع توسيع ميناء الاسكندرية إذ أنه يحسن استيفاء بحث المشروع من وجهته المالية والاقتصادية قبل أن ترتبط الخزنة بتكاليفه التي لا تقل عن ٣٤٨٠٠٠ ج.م .

وزارة الحربية والبحرية

ميزانية سنة ١٩٣٣ جيه ١٧٥٤٣٥١

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ ١٧٦٧٧١٧

في ١٦ يوليو سنة ١٩٣٣ صدر مرسوم بفتح اعتماد قدره ٦٥٥٩٦ ج. م في ميزانية وزارة الحربية لإنشاء سرب جديد من عشر طائرات في سلاح الطيران الحربي وقد ترتيب على ذلك زيادة ١٥٣٧٢ ج. م في مشروع الميزانية منها ٧٢٥٣ ج. م في الباب الأول و ٨١١٩ ج. م في الباب الثاني .

فإذا صرف النظر عن هذا العامل يكون هناك تخفيض قدره ٢٠٠٦ ج. م في ميزانية وزارة الحربية (الديوان العام والجيش ومصلحة الحدود) وذلك على الرغم من زيادة اعتماد البعثات العلمية بمبلغ ٦٥٩٨ ج. م للإطار من البعثات الحربية طبقا لاحتياجات الجيش لاسيما ما كان منها خاصا بسلاح الطيران وتخصيص ١٦٨٨٨ ج. م في البند ٧ (نقل ومناورات وأدوات ميكانيكية) منه ٨١٤٨ ج. م لإصلاح وتزيم الطيارات السابق مشراها والتي مضى عليها نحو أربع سنوات و ٨٧٤٠ ج. م لكافة التحركات المزمع عملها لوحدة الجيش في سنة ١٩٣٤ وذلك لتقرير قاعدة لتصرفات الوحدات تستمر بموجبها الوحدة في الجهة التي نقل إليها متين كلمتين وسيقضى هذا النظام ينقل جميع الوحدات في سنة وعدم نقل أى وحدة في السنة التالية

هنا مع العلم بأن ميزانية الوزارة لاتزال تشمل على مس. ٧٥٠٠٠ ج. م لمصاريف الجيش في السودان والمخمة المالية تعرض الأمر على مجلس الوزراء لتقرير ما أراد شأنه.

البعثات العلمية

ميزانية سنة ١٩٣٣ ٧٩٠٠٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ ٧٩٩٥٠

لا يزال عدد أعضاء البعثات باقيا كما هو أى ٢٠٠ وهو قد خصص مبلغ ٢٠٠٠ ج. م بصفة احتياطى لإمالة الطلبة الذين يدرسون على حسابهم في الخارج

الكيفيات

ميزانية سنة ١٩٣٣ ٢٢٢٣٣٧٦

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ ٢٢٢٠٧٠٠

خفض الاعتماد للمرصد لاستبدال المعاشات وطبقات ٥٠٠٠٠ ج. م من ٣٠٠٠٠ ج. م . وبعد تخصيص يقابل نفس موازاة في الإيرادات . أما الاعتماد للبحر الاسمي القدر ٥٠٠٠ ج. م ٢٠٠٠ ج. م إلى ٨٠٠٠ ج. م نظرا لكثرة الطلبات المقدمة في هذا الشأن . وهناك زيادة ٣١٥٧٤ ج. م في اعتمادات المعاشات الملكية والسكرية المتوقعة بتقضى لوائح .

الدين العمومي

ميزانية سنة ١٩٣٣ جنيه
٤١٩٥٠٧٥

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ جنيه
٤١٩٥٢٠٥

اعتبارات سنة ١٩٣٤ تكاد توازي اعتبارات السنة الحالية مع العلم بأنه لم يدرج فيها أى مبلغ لدفع فوائد استهلاك سنوات الخيرية التي أصدرتها الحكومة على اثر انقائها مع البنوك القارية لأنها ستؤخذ من الاخطاى مباشرة أسوة بالسنة الحالية كما أن ما سيحصل من المدينين سيضاف أولا فاولا إلى الاخطاى المذكور دون أن يمر في الميزانية .

المصالح المحقة بالميزانية

السكك الحديدية

سنة ١٩٣٢ جنيه
٤٩١٠٠٠٠
سنة ١٩٣٤ جنيه
٤٥٥٤٠٠٠
الإيرادات
مصرفات
٥٣١٣٠٠٠ ٤٧٤٢٠٠٠

زيد تقدير إيرادات استغلال الخطوط من ٤٤٥٠٠٠٠ ج.م إلى ٤٧٥٠٠٠٠ ج.م بسبب نشاط حركة النقل وقد عدلت تقديرات إيرادات القنفة والمستقطع من ماهيات المستخدمين على أساس التحصيل في السنة الحالية. أما المصروفات فتشتمل على ١٠٤٠٠٠٠ ج.م لقائمة ٤ / على رأس المال الواجب سدادها إلى الميزانية العامة مع العلم بأن رأس المال المذكور يحدد في السنة الحالية بمبلغ ٣٦٠٠٠٠٠ ج.م بمعرفة لجنة شكلت لفحص علاقات المصلحة بالحكومة بعد فصلها من ميزانية الدولة .

وفيما يخص بمصاريف استغلال الخطوط (وهي عبارة عن اعتبارات البايين الأول والثاني) فتميزا زيادة قدرها ١٥٩٨١٠ ج.م معظمها في مصاريف الصيانة والوقود على أثر زيادة حركة النقل .

أما الأعمال الجديدة فقد زيلت اعتباراتها من ١٨٨٠٠٠ ج.م إلى ٤٨٠٣٣٣ ج.م وهذا المبلغ موزع كما على:

جنيه	٤٩٠٠٠
للاعمال السنوية	
لبرناغ التجديدات	٥٠٠٤٠
لإمالة الأعمال التي سبق البدء بها	١١٣٨٣٣
لشروعات مستجدة (منها ١٠٠٠٠٠ ج.م لشراء عربات بخارية ومن فوات الاسترقاق الداخل	٢٢٩٤٥٠
و ٣٦٠٠٠ ج.م لشراء ٣٠ سيارة بعمليتها و ١٠٠٠٠ ج.م للبدء في مشروع كهربية خط حلوان	
والباقي لمشروعات مختلفة)	
للأراضى والرسوم الجمرية	٣٨٠٠٠

٤٨٠٣٣٣

التفرقات والتليفونات

سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤
بجته	بجته
٨٤٤٠٠٠	٨١٦٥٠٠
٩٧٥٠٠٠	٨٩٨٠٠٠

إيرادات

مصرفات

التخفيض في قدرات الإيرادات يتناول مصلحة التليفونات بسبب الحالة الاقتصادية العامة . وإيرادات الخدمة التي حلت على أساس المحصل في السنة الحالية .

هذا مع العلم بأن قدرات التليفونات تشمل على ١٠٠٠٠ ج . م . لنظر تحصيله من محطات الإذاعة اللاسلكية .

وتشمل المصروفات على :

(أ) ١١٢٠٠٠ ج . م قائمة بالمائة على رأس مال قدره ٢٨٠٠٠٠٠ ج . م لسدادها إلى ميزانية الدولة .

(ب) ٦٢٩٥٥٠ ج . م لمصاريف استغلال الخطوط (باب ١ و ٢) وفيها تخفيض قدره ٣٠٨٣٤ ج . م بالنسبة لاعتبارات السنة الحالية .

(ج) ١٥٦٤٥٠ ج . م للأعمال الجديدة ومن هذا المبلغ ٢٠٣٠٠ ج . م للشروعات المستعدة وقد خصص معظمه لمعدات المحطة اللاسلكية بأبي زعبل ولإنشاء محطات الإذاعة بالوجه القبلي ومحطات القاهرة والاسكندرية لتبادل برامج الإذاعة .

هذا مع العلم بأن تكاليف الأعمال الجديدة للسكك الحديدية والتفرقات والتليفونات ستؤخذ من إيرادات هذه المصالح بقدر ما تسمح به تلك الإيرادات على أن يمنع لها الباقي بصفة سلفة أسوة بما اتفق في الميزانية الحالية .

تقرير لجنة المالية

من

مشروع الميزانية العامة للدولة
لسنة ١٩٣٤-١٩٣٥ المالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد السلام الطيل بك)

قسم ١ - "مخصصات ومرتبات وديوان
جلالة الملك"

قدر لهذا القسم في مشروع الميزانية الجديدة ٦١٨,٧٦٠ ج. م. منه
٢٦١,٥١٢ ج. م. قيمة مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومرتبات
حضرات أعضاء البيت الملكي وهي المقررة طبقا للدستور ، والباقي وقدره
٣٥٦,٧٤٨ ج. م. يقل عن مثله في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية
بمقدار ١٠,١٦٩ ج. م. . وقد وزع هذا التخصيص على الأبواب الثلاثة
لميزانية ديوان حضرة صاحب الجلالة الملك كما يأتي :

- باب ١ - "مهايات وأجرومرتبات" ... ٢٨٦٣ ج. م.
باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٤,٩٠٦ ج. م.
باب ٣ - "أعمال جديدة" ... ٢,٤٠٠ ج. م.

أما المقسدر للفرع الرابع وهو المخصص لمعية حضرة صاحبة العظمة
السلطنة ملك وقدره ١,١٨٨ ج. م. فلم يتغير .

وليس لجنة ملاحظات على هذا القسم وهي ترجو المجلس أن يوافق على
اعتاداته كما أقرها مجلس النواب وهي :

فرع ٣ - "ديوان جلالة الملك" :

- باب ١ - "مهايات وأجرومرتبات" ... ١٤٦,٦٤١ ج. م.
باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ١٥٢,٩١٩ ج. م.
باب ٣ - "أعمال جديدة" ... ٥٦,٠٠٠ ج. م.

درع ٤ - "معية حضرة صاحبة العظمة السلطنة ملك" :

- ١ - "مهايات وأجرومرتبات" ... ٨٨٨ ج. م.
٢ - "مصاريف عمومية" ... ٣٠٠ ج. م.

قسم ٣ - "مجلس الوزراء"

قدّرت اعتادات هذا القسم بمبلغ ١٤,١٧٩ ج. م. يقابلها ١٣,٨٦٤ ج. م.
في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي زيادة صافيتها ٣١٥ ج. م.
وهذه الاعتادات موزعة على ما يلي نصيب الأول منهما "مهايات وأجرومرتبات"
٩,٣٠٤ ج. م. زيادة قدرها ٤٢٠ ج. م. عن نظيره في الميزانية السابقة بسبب
رفع وظيفة السكرتير العام لمجلس الوزراء من الدرجة الأولى "ب" إلى
(١٠٨٠ - ١٢٦٦ ج. م.) إلى درجة مدير عام بحسب ما ثبت بقدره ١,٥٠٠ ج. م.

وقد أعلن حضرة صاحب النعلة رئيس مجلس الوزراء أن رفع الوظيفة
لم يرتب عليه منح الموظف الذي يشغله الآن أية علاوة ، وأنه لن يحصل
على علاوة ما دامت التبعات الحالية باقية .

أما نصيب الباب الثاني "مصاريف عمومية" من هذا القسم فهو
٤,٨٧٥ ج. م. . بتفويض قدره ١٠٥ ج. م. عما كانت مقدرا له
في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا القسم كما أقرها مجلس
النواب وهي .

- باب ١ - "مهايات وأجرومرتبات" ... ٩,٣٠٤ ج. م.
باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٤,٨٧٥ ج. م.

وليس بميزانية هذه الوزارة من جديد إلا الأمور الآتية :

أولاً - رفع وظيفة مدير إدارة مكتب الوزير إلى درجة سكرير أول بدلا من سكرير ثان .

ثانياً - الزيادة التي ترتبت على لائحة شروط الخدمة في وظائف التتيل الخارجين المصنق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣ وبيناها :

(١) ٣٣٢٤ تنفيذا لائحة الثالثة عشرة من اللائحة المذكورة التي نص على أن المحصين أو من يقفون إلى درجة أعلى يتمتعون أول مربوط الدرجة الجدية إلا إذا كان لهم حق في أكثر من ذلك بمقتضى القواعد المقررة على أن فرق المساهية الذي يمنع عندئذ لا يمكن أن يزيد على ١٨٠ ج . م - إلا بقرار خاص من مجلس الوزراء وعلى الأجل ملهية الوزير المفوض عن ١٣٠٠ ج . م في السنة.

(ب) ١٠٩٢ زيادة المرتبات الإضافية في بدل التتيل التي تخمر معها للقائمين بأعمال المفوضيات تطبيقا لائحة السابعة عشرة من اللائحة .

(ج) ٥٠ زيادة ملهيات الخدم التي ترتبت على الدرجات التي وضعت لهم في اللائحة (الفصل الثالث عشر) .

(د) ٥٧١ زيادة المرتب الإضافي الموقت لغلاء المعيشة وهي تعادل فرق السعر عن الجزء المستحق ذهابا من المبالغ السابقة.

(هـ) ٢٠٠٠ الزيادة المترتبة على نصوص الفصلين السابع والثالث عشر من اللائحة المنطوقين ببديل سفر ومصاريف انتقال الموظفين والمستخدمين الذين يحضرون إلى القطر المصري بالإجازة .

(و) ٢٠٠ الزيادة المترتبة على صرف ملابس لتلاميذ والموظفين الكبارين تطبيقا لفصل السابع من اللائحة .

(ز) ١٢٠٠ ما قدر لفترات من مصاب من الموظفين في الخارج بمرض يدخلون من أجله دارا للعلاج .

قسم ٤ - "مكتب المستشارين المال والقضائي"

ليس في هذا القسم ما يلتفت النظر سوى زيادة ٣٣٠ ج . م لمرتب سيارة المستشار القضائي أسوة بزميله المستشار المالي .

وتقدر الاحتياجات المطلوبة لمشروع الميزانية لهذا القسم بمبلغ ١٨٤٦٩ ج . م وزعت على باين كما يأتي :

الجهة	باب ٢ مصاريف عمومية	باب ١ مهايات وأجرومرتبات
١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤
١٠٠١٠	١٠٠١٠	١٠٠١٠
٨٤٥٩	٨١٢٥	٩٢٥٠
١٠٠١٠	١٠٠١٠	١٠٠١٠
٨٤٥٩	٨١٢٥	٩٢٥٠
١٠٠١٠	١٠٠١٠	١٠٠١٠
٨٤٥٩	٨١٢٥	٩٢٥٠
١٠٠١٠	١٠٠١٠	١٠٠١٠
٨٤٥٩	٨١٢٥	٩٢٥٠

والجنة نرجو أن يوافق المجلس على احتياجات هذا القسم كما اقترها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "مهايات وأجرومرتبات" ١٦,٩٥٩ ج . م

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ١,٥١٠ ج . م

قسم ٥ - "وزارة الخارجية"

قدّرت احتياجات وزارة الخارجية لمشروع الميزانية بمبلغ ٢٣٨,٦٦٨ ج . م يقابله ٢٣٧,٦٦٨ ج . م في ميزانية السنة السابقة ، أي زيادة إجمالية قدرها ١٠٠٠ ج . م .

وقد وزعت هذه الاحتياجات على أبواب الميزانية الآتية كما يأتي :

باب ١ - "مهايات وأجرومرتبات" ١٧٣,٦٥٨ ج . م

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٦٤,٠١٠ ج . م

باب ٣ - "أعمال جدية" ١٠٠٠ ج . م

جلسة الاثنين ٣ ذى الحجة سنة ١٣٥٢
(١٩ مارس سنة ١٩٣٤)

قرار لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

المصروفات

قسم ٩ - "وزارة الصحة العمومية"

(اقتدر خضرة الشيخ المحترم عبد الملم البيل بك) .

قد يختلط الباحثون في ضرورة التوسع في نوع خاص من التعليم العام مثلا أو فيه من المرافق ولكن الإجماع مستعد على أن البلاد في حاجة قصوى للتعمد الصحي بإسواراته من وقاية وعلاج . وقد حدد الكل النهضة التي بدأت سنة ١٩٢٩ حيث بدئ في تنفيذ البرنامج الصحي بإنشاء المستشفيات القروية ، ولكن هذه الخطوة المباركة ما لبثت أن ضاقت ملها .

أرصد للأعمال الجارية هذه المصلحة سنة ١٩٢٩ ما يزيد على ٥٠٠,٠٠٠ ج.م زلت إلى ١٣٣,٠٠٠ ج.م في السنة التالية ثم إلى ٨٢,٠٠٠ ج.م إلى ٢٢,٠٠٠ ج.م فقط سنة ١٩٣٢ وبعد ذلك عادت إلى ناحية الصعود ولكن في تواضع فوصلت إلى ٣٩,٠٠٠ ج.م سنة ١٩٣٣ ثم إلى ٤٥,٠٠٠ ج.م في مشروع هذه الميزانية .

لقد أوضحت اللجنة كيف أن مقدرات الميزانية للصروفات تحمل في طيها من الزيادة ما يجب أن تستعين به البلاد على المشروحات الضرورية وأخصها المتعلق بالصحة العمومية ، وهي تتناول في حيرة لماذا أوقف السير في تنفيذ البرنامج الصحي في حدوده المتواضعة ، بل لماذا لم يترك جديا في مشروع لتصميم مياه الشرب على الأسس التي كانتا اكتشفت بغاة عقب احتراق إحدى القرى أو ما يشابه هذه الأسس في الغفلات ؟ !

وقد دسرا اللجنة أن تكون الصبغات التي ادرغتمت من مجلس النواب عند نظر ميزانية هذه المصلحة قد آتت ثمارها في التصريح الذي ألقاه رئيس مجلس الوزراء وتبررو أن يشترك البرلمان قريبا في اتخاذ المبالغ اللازمة للبنى في هذه المشروعات الحيوية .

وقد استطاعت وزارة الخارجية ألا تجعل هذه الزيادة محصورة هذا العام بما توفر لديها من المبالغ التي كانت مقطرة للتراتب الإضافية المؤقتة بسبب تزول سعر الدولار وعدم الحاجة لتكليف ماهايات ومزريات الموظفين بأمریکا ومن بعض مبالغ أخرى من الباب الثاني ولكن هذا لا يمنع أنها زيادة فعلية سبها رغبة وزارة الخارجية في التسلل من القيود التي وضعا مجلس الوزراء فيما يخص الترتيبات وفي تحسين حالة الموظفين على العموم .

أما من تحسين حالة الموظفين فيما يخص تسهيل تحريض الموجود منهم في الخارج في الحالات المفاجئة أو شديدة الطوالة وفيما يخص تسهيل تنصبتهم لإجازاتهم بالقطر المصري فلا ترى اللجنة حلا لاقتراض عليه نظرا للظروف الخاصة التي تحيط بالموظف خارج القطر وإن تكن ترى قصر الانتفاع فيما يخص بالإجازات على المقيمين في البلاد الثانية .

أما فيما يخص الجزء الباقي المتعلق بملاولات الترقى فإن ما جرت عليه وزارة الخارجية ابتداء من السنة الماضية من وضع فئة من موظفي الديوان في درجات السلك السياسي لتسقي تبادل العمل في الديوان وفي الخارج أسوة بما عليه العمل في الدول الأخرى ليس من شأنه أن يستمر إعفاء المقيمين هنا منهم من القيود المالية المقررة لنوعهم من موظفي الدولة .

جعلت اللائحة الحقوق المترتبة على الترقية متساوية للوجود في الخارج والموجود بالديوان من الموظفين ، وينبغي على ذلك أن يكون في الإسكان ترقية شاطئ درجات السلك السياسي المقيمين بمصر ومصوالم على الملاولات بينما أمثالهم من موظفي الوزارات الأخرى قضت المصلحة السامة بوقف تراتيهم ، وبما لا شك فيه أن هذا التفرق لا يبرره أي اعتبار جدي ، وإذا كان من المقبول أن من يرق وهو يشغل وظيفة فعلية من وظائف السلك السياسي إلى وظيفة أرق في حكم المعلوم مثلا لا يستطيع أن يحسن أداء ما على الوظيفة الأرق من الواجبات إلا بمنحه المساعدة المناسبة فإن مثل هذه الأسباب لا وجود لها من يشغلون هذه الدرجات أصلا وهم في الديوان العام .

لهذا ترى اللجنة مع الموافقة على اتخاذ أن تلاحظ الوزارة أن يعطى الترقى للمقيمين في الخارج لأجل أنه يبرهن من المساعدة ولكن كأنه مرتب مؤقت يتقطع بمجرد تفرغهم إلى الديوان .

ثالثا - رصد ألف جنيه في الباب الثالث لتأثيث مكان يسرى بليك لمكاتب التفتيش المصرية باستامبول .

هذا وترى اللجنة الموافقة على التخفيض الذي أقره مجلس النواب في البند الثاني من الباب الثاني "بديل سفر ومصاريف استئجار ومزريات نقل" وقدره ١١٠٠ ج.م بمعدل ١٠٪ من ربط البند الذي أصبح بعد التخفيض ٩٩٠٠ ج.م .

وبناء على ما تقدمت ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا القسم كما أقرها مجلس النواب وهي :

- باب ١ - "ماهايات وأجر ومزريات" ... ١٣٣,٠٥٨ ج.م
- باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٦٢,٩١٠ ج.م
- باب ٣ - "أعمال جديفة" ... ١٠,٠٠٠ ج.م

الاعتادات

تبلغ الاعتادات المقررة لهذا القسم في مشروع الميزانية ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨ ج.م. مقابل ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٢١، ١٦٥ ج.م.

وقد وزعت هذه الاعتادات على فصل الميزانية كما يلى :

م	م	الزيادة	التخصيص
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
فصل ١			
مصلحة الصحة العمومية			
٧٠٨٥٠٢	٦٨٢٨١٢	٢٥٦٩٠	١ - "ماهيات وأجر ومرتبات"
٥٧٧٧٠١	٥٧٧٤٠٧	—	٢ - "مصاريف عمومية"
٤٢١٥٥	٢٩٠٢٢	١٣١٠٣	٣ - "أعمال بلدية"
فصل ٢			
مستشفى قصر العيني			
٤٤٦٥٧	٣٨٨٨٩	٥٧٦٨	١ - "ماهيات وأجر ومرتبات"
٨٦٨٨٤	٦٦٠٨٤	٢٠٨٠٠	٢ - "مصاريف عمومية"
٣٠٠٠	٧٤٩٠	—	٣ - "أعمال بلدية"

الفصل الأول - "مصلحة الصحة العمومية"

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات" :

قُدرت اعتادات هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ٧٠٨،٥٠٢ ج.م. مقابل ٦٨٢،٨١٢ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٢٥،٦٩٠ ج.م. ترجع إلى استقرار الزيادة في توسيع الوحدات الحالية.

وتمتصية ما تقرره مجلس النواب من إضافة وظائف مديري المختارون ووكلائهم إلى وزارة المالية أسوة بزملاء ووكلاء الحسابات ترى هذه اللجنة الموافقة على هذا الباب ولذا تقر استبعاد ما هيئتي الموظفين المذكورين ومجموعهما ١٣٢٦ ج.م. من اعتادات الباب الأول على أن يضاف لاعتادات الباب الأول للديوان العام بوزارة المالية .

باب ٢ - "مصاريف عمومية" :

قُدر لهذا الباب في مشروع الميزانية ٥٧٧،٧٠١ ج.م. مقابل ٥٧٧،٧٠٧ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض لإجمالي قدره ٣٩،٧٠٦ ج.م. ويرجع معظم هذا التخفيض إلى ضغط البند الحادى عشر "توريدات عمومية" والبد الثالث عشر "كسوى" .

طلبت مصلحة الصحة فيما طلبت اعتماد ٢٩،٠٠٠ ج.م. لتزويدها بزيادة عدد الوظائف فيما قرب لها في الميزانية لهذا الغرض إجمالاً ٥٠٠ ج.م. وقد رصد الرقم دون بيان يتبع للبرلمان استعمال حقه في الرقابة اكفاء بأن الوظائف مستخدمة فيما بعد بالاتفاق بين وزارة الصحة العمومية ووزارة المالية .

وترى هذه اللجنة ، لا ضماً بالمخال على وزارة الصحة ، ولكن ضماً بحق المجلس في رقابته الدستورية على وجوه الصرف في الميزانية ، ألا تقرر هذه الطريقة .

ولكى تتفادى رفض إقرار هذا المبلغ طلبت إلى الوزارة موافقتها بتفصيل الوظائف التي ترى أن توزع عليها المبلغ فأجابته بإرسال الكشف الآتى :

عدد	الوظيفة	الدرجة	الربط بالبلدية
١	مفتش للتفتيش العمومية	٣	٧٤٤
١	» الرقود	٣	٧٤٤
٢	طبيب بدلى لعيادات الأمراض الجلدية والزهريّة	٦	٥٧٦
مستشفى بور سعيد :			
١	إنعاش في السّل الجراحى	٥	٣٧٥
١	» فى الأذن والأنف والحنجرة	٥	٣٧٥
١	مساعد سبل للأشعة	ممتازة	٨٤
١	برمجة لهد الأبحاث	٧	١٧٤
١	مساعد مبدل مركزية الطفل بالمتأ	٧	١٧٤
١	سارون لمستشفى طبيعى	ممتازة	٨٤
١	مساعد سبل لحد الاستدردية	»	٨٤
مستشفى ومعهد الكلب :			
١	ميدل	٦	٢٨٨
٢	عمرة	ثالثة	١٠٨
٢	نادنة	رابعة	٦٠
٢	خادم	»	٦٠
٢	ضالمة	»	٦٠
اجملى ... ٣٩٠٠			

ويسبر هذا الكشف جزءاً متماً لكشف الميزانية .

جلسة الاثنين ١٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٢

(٢ أبريل سنة ١٩٣٤)

تقرر لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

المصروفات

قسم ٧ - "وزارة المعارف العمومية"

(القدرة الضخمة الشيخ العزيز عبد الحليم الخليل بك)

لا تريد هذه اللجنة أن تعود اليوم إلى الإسهاب فيما سبق لما أن أحررت
عنه عند نظر الميزانية في العام الماضي من حيث إن المصلحة تقتضي :

(١) "بضرورة تنظيم التعليم على أسس ثابتة قوامها حاجة البلاد ومراقبتها
ومراعاة توجيه أبناء البلاد كل بحسب استمداده وأهليته ومقدرته".

(٢) كما تقتضي بضرورة تشكيل "هيئة بجانب الوزير يكون لها مؤهلاتها
واستقلالها حق تحديد تلك السياسة والدفاع عن كيانها كما كانت تقتضي الضرورة".

وإنما تكتفي بإثبات خلاصة رأيها للتذكرة من جديد ، لأن الوزارة لما
تتمة من وضع النظام في سائر درجات التعليم ، ولأنها لم تعمل على تنفيذ الوصية
الثانية .

ويسر هذه اللجنة أنها لم تنفرد في هذا الصدد بهذه الآراء فقد شاركتها
فيها لجنة المعارف لهذا المجلس ، كما تامل عليه محاضر الجلسات التي عقدتها
لبحث الميزانية .

أتمت الوزارة الحقة الأولى من سياستها العامة بوضع التشريع الخاص
بالنظم الأولى الإلزامي ، وأخذت تعتمد التنفيذ ابتداء من هذا العام للمدى ،
والظاهر أن الإقبال على المكتب ذات النظام الجديد لم يكن ما توقعه
فتمسكت بوسائل شتى ليس الإقبال أولها توجيه الجمهور إليها ولصرفه عن
المكاتب الأخرى ؛ وترى هذه اللجنة أن ليس فيها بد من القصور من جهة
أولياء أمور الصبية أمر مستغرب ، فهو الشأن في كل جديد خصوصاً

باب ٣ - "أعمال جديدة" :

فقد لهذا الباب مشروع الميزانية مبلغ ٤٢,١٢٥ ج. مقابل ٢٢,٣٩٠ ج. ٢٠
في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ السالية بزيادة قدرها ١٣,١٠٣ ج. م. م. م.
مستظها إلى زيادة اعتماد مقاومة الملاريا وغيرها من الأوباء ثم لإنشاء أقسام
جديدة ببعض المستشفيات وغير ذلك من الأعمال الجديدة المفصلة
بالصفحة ٣٠٢ من كتاب مشروع الميزانية .

الفصل الثاني - "مستشفى قصر العيني"

باب ١ - "ماهيات وأجر ومهمات" :

تبلغ المصروفات المقررة لهذا الباب في مشروع الميزانية ٤٤,٥٥٧ ج. ٢٠
بما فيها ٧٨,٨٨٩ ج. ٢٠ في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بزيادة
قدرها ٥,٧٦٨ ج. ٢٠ ترجع إلى زيادة في الوظائف اقتضاها إنشاء أقسام
جديدة بهذا المستشفى وهو ما توافق عليه اللجنة نظراً لما لهذا المستشفى من
الأهمية كمهد تعليمي ولكثرة المترددين عليه من سكان القاهرة وما حولها
من بلاد .

باب ٢ - "مصروفات عمومية" :

زاد اعتماد هذا الباب عن نظيره في السنة المالية السابقة بمقدار
٢٠,٨٠٠ ج. ٢٠ فأصبح الاعتماد المطلوب في مشروع الميزانية ٨٦,٨٨٤ ج. ٢٠
بعد أن كان ٦٦,٠٨٤ ج. ٢٠ .

والسبب في هذه الزيادة راجع إلى ما اقتضاه التوسع من المصاريف
العمومية وبخاصة بند الأغذية .

باب ٣ - "أعمال جديدة" :

خضض اعتماد هذا الباب بمقدار ٤,٤٩٠ ج. ٢٠ فأصبح ٣٠,٠٠٠ ج. ٢٠ بعد
أن كان ٢٥,٥١٠ ج. ٢٠ .

ورجع هذا النقص إلى قصر الأعمال الجديدة على إتمام تجهيز الأقسام
المنشأة في سنة ١٩٣٣ وتجهيز الأقسام المستعدة في سنة ١٩٣٤ كما يتضح ذلك
من الصفحة ٣٠٦ من كتاب مشروع الميزانية .

هذا هو بيان اعتمادات هذا القسم وترجع اللجنة المجلس أن يوافق عليها
كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومهمات" ... ٥١,٨٦٣ ج. ٢٠

باب ٢ - "مصروفات عمومية" ... ٢٤,٥٨٥ ج. ٢٠

باب ٣ - "أعمال جديدة" ... ٤٥,١٢٥ ج. ٢٠

في منتصف الطريق لا يعملون عملا ولا يحسنون ما قد يعملون ، وفريق آخر استطاع بفضل ورقة الأمان في المدارس العالية أن يتم دراسته بها ؛ ولكن معددا كبيرا منهم لم يحصل سوى البطالة فضلا أو حكا كآواك الذين يقيدون بمعدل الحاصلين دون أن يعملوا في الواقع عملا .

إن البلاد التي تنقل عنها أوضاع التعليم ونظمه وتأثيرها بما كان يشرفها من الآراء بخصوص حرية التعليم أصبحت تواجه أزمة التعليم الزائد مما تستطيع أن تسخيه سائر مراقفها ، وقد وصلت بعضها فضلا إلى وضع التبريد بتحديد عدد الطلبة ثم النهاية باستبعاد الأقل استعدادا أثناء سنى الدراسة حتى لا يصل إلى نهايتها إلا نخبة يتوافر فيها شرطان : الكفاية والتناسب المبدى مع حاجيات البلاد .

وفي إحصاءات العشر السنوات الماضية في مصر ما يصل الإسراع في معالجة الحالة من أول الواجبات ، حتى أرقامها تجد الملائمة الوثيقة بين ازدياد عدد الماطلين بنسبة ازدياد عدد المتخرجين زيادة تكاد تكون هندسية في بعض المراحل . فبعد أن كان الماطلون من خريجي مدرسة الطب البيطري بنسبة ثلاثة في المائة لتخرجين في الأربع السنوات من سنة ١٩٢٩ إلى سنة ١٩٢٩ أصبحوا ٦٥٪ في الأربع السنوات التالية وتضاعفت النسبة فيما يخص خريجي التجارة العليا من ١٩٪ إلى ٤٠٪ في المدة عينها ، وبلغت أربعة أمثالا بالنسبة لتخرجين المعلمين من ١٠٪ إلى ٤٠٪ وبلغت في الزراعة اثني عشر ضعفا من ١١٪ إلى ١٣٪ .

ودلالة هذه الأرقام أنه لن يحسن الوقوف حتى عند الفكرة التي أبداهها وزير المعارف أميرا من أنه لم يربأما في التوسع في مدرستي التجارة والزراعة نظرا ليدان العمل الحر الواسع للتخرجين فيها .

ليس الخبير في كثرة من يؤم هذه المعاهد ، إنما الخبير في التكوين الصحيح ، ولولم يكن مستطاعا إلا بالنسبة لعدد قليل خصوصا وأن كثرة عدد التلاميذ في تلك المدارس كان ما أثر في انحطاط مستوى تعليمهم ، يضاف إلى ذلك أن التكوين الخلق من حيث الاعتماد على النفس والتجارة واستمرار الجهود والرغبة في الإقناع بقصه كثير من العقول ، وهذه صفات لا يكتفى للحصول عليها مجرد قطع مراحل التعليم . وسيبقى غير قليل من الوقت قبل أن تتم في سائر الأوساط .

ولعل السبب في رغبة العاليية من المعلمين في الوظائف الحكومية وما إليها يرجع إلى حكم الوسط الذي خرج فيه العدد الأكبر من هذا الشباب ، فأولاد الموظفين يشغلون المقام الأول من حيث العدد بالنسبة لسائر أولاد أصحاب الأعمال الأخرى ، فلو لموظفين من مجموع تلاميذ التعليم الابتدائي والثانوي والمالي

لدى الأوساط الزراعية ، وعلى قوى الشأن أن يتجهوا بالصبر والمثابرة ولا يحفلوا كثيرا بالنتائج المباشرة ، وأول من هذا بالنسبة المحافظة في التنفيذ على روح القانون الذي أراد واضعوه ألا يخرجوا بالأولاد عرب بينهم ، وقد يكون اختيار المعلمين وإعدادهم الإعداد المناسب أول الاحتياطات الواجبة .

وما يحمل معالجته بعد التجارب والمشاهدة مسألة تطبيق القانون ، في المدن نيا ينحصر بأن التعليم الإلزامي يجب أن يكون نصف يومي فيها أيضا فكثيرون يمشون ألا تساعد حالة الحياة في المدن ، حتى بين الأوساط الصناعية ، على إمكان استفادة الصغار من الاشتراك مع أباؤهم في أعمالهم .

وكان المتوقع أن تعرض الوزارة على البرلمان في هذا العام نتيجة بحثها في بعض المراحل التعليمية التي تلي التعليم الإلزامي ، ولكنها اكتفت بإعلان أنها اعتبرت تشكل لجنة لهذا البحث .

وترى اللجنة أن ليس لهذا التواقي ما يبرره ، فقد كان أمام الوزارة مدى المشورة للشعور بالمسؤولية مجال معقول لإتمام مثل هذه الأبحاث أو بعضها في ضوء القواعد العامة التي حددها الوزير في خطابه مجلس النواب أثناء نظر الميزانية في السنة الماضية ، إذ ورد في هذا الخطاب ما يأتي :

"إن النظرية الصحيحة في سياسة التعليم هي أن ينسحب إلى آخر مداه في المرحلة الأولى ، فيكون إلزاميا ويمتد لتشمل الناس كافة . أما في المدارس الابتدائية وهي أولى المراحل في الثقافة العامة ، فيكون الالتحاق بها بمصر وفات ، ولا يقبل فيها بالإنح إلا عدد قليل ممن أظهروا نبوغا يستحقون من أجله هذا الامتياز ، وكذا ارتقى التعليم ويجب أن يكون عدد طلابه أقل ، حتى إذا وصل إلى المدارس العالية يجب ألا يشمل إلا القادرين من ذوي الأهلية والاعتماد لتلقي العلوم العالية لغاية بقصدها من بقصد العلم لغاته ، أو من يريد أن يعد نفسه لمهنة من المهن". وهي تأمل على كل حال أن تنتهي الوزارة بعمل يكون في إعلانه توجيه أولياء أمور التلاميذ إلى الطريق السوي في تشجيعهم .

تصرف وزارة المعارف على غير التعليم الإلزامي نحو مليون جنيه في السنة ويؤم مدارسها على اختلاف درجاتها نحو ثمانية وخمسين ألف متعلم ، منهم نحو تسعة وستين ألفا بالمدارس الابتدائية والثانوية ، أي بالمدارس التي بطبيعتها تكونها الحلال وبأرجحها وطريقة التعليم بها لا يمكن أن تكون غرضا لقائها وإفاد وسيلة التعليم العالي .

وقد انبثق من ذلك تفتيتان لما أسوأ الآخر في الحالة العامة ، أولاهما : أن معددا كبيرا ممن ابتدأوا ولم يستطيعوا أن يكملوا دراساتهم انتهت بها وقعا

وقد وزعت هذه الاعتادات على فروع الوزارة الخمسة كما يلي :

فروع الوزارة	تحقيق	زيادة	تقديرات ١٩٢٤	تقديرات ١٩٢٤
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام	١١٧٢١	—	٣١٨٨٤٩	٣١٨٩٢٨
فرع ٢ - إدارة عموم الآثار المصرية	—	١٧٤	٥٤١٥٠	٥٤٣٦٩
فرع ٣ - دار الآثار العربية	١٣٦١	٦٩٢٨	٨٢٨٩
فرع ٤ - المتحف القبطي ...	٣	—	٢٢٧١	٢٣٦٨
فرع ٥ - مجمع اللغة العربية الفصحى ...	—	١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠
الجنة ...	١١٧٢٢	١١٥٣٥	٣٢١٢٠٤٣	٣٢١١٥٥٤
	١٨٩		مالي التفضيل	

فرع ١ - "ديوان العموم والتعليم العام"

تبلغ اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية ٣,١٣٦,٩٢٨ ج. م. مقابل ٣,١٤٨,٦٤٩ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بتخفيض قدره ١١,٧٢١ ج. م.

وتتكون هذا الفرع من ثمانية فصول هي :

الفصل الأول - الإدارة العامة والبعثات العلمية المصرية .

الفصل الثاني - المدارس العالية .

الفصل الثالث - المدارس الثانوية .

الفصل الرابع - المدارس الابتدائية للبنين .

الفصل الخامس - معاهد التعليم الفني .

الفصل السادس - مدارس البنات غير الأولية ورياض الأطفال .

الفصل السابع - التعليم الفني والإعزاس .

الفصل الثامن - الفنون الجميلة .

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يأتي :

جنيه

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات" ... ٣,٢٢٤,٠٠٠

"٢ - "مصاريف عمومية" ... ٨٥٨,٣٨١

"٣ - "أعمال جلدية وشر التعليم العام" ... ٥٤,٥٤٧

الجنة ... ٣,١٣٦,٩٢٨

والتي يمدارس الحكومة وقدره (٤٧,٣٤٩ تلياً) ١٧,٨٨٣ أى أكثر من الثلث مع أن نسبة الموظفين المدنية لساكن السكان لا تتعدى تذكر .

من أجل هذا تشير هذه اللجنة ويشارك معها في الرأي أغلبية لجنة المعارف بموجب الإشراف على التعليم بتجديد عدد الأماكن بالمدارس بصفة حاجيات البلاد التي دلت عليها تجارب المشرسنوات الماضية على أن يكون الأساس اختيار الأصح وصغر المبالغية على الفقراء المتأخرين ، وأن يكون لهذه الخطة كامل المأمول منها إذا تركت المدارس الحرة للتعليم الابتدائي والثانوي لأمرها دون إشراف الوزارة . فنيها من تلايد هذا الصنف من التعليم ما يزيد على بالمدارس الأميرية بمقدار الثلث (بها ٣٨,١٥٤ بمدارس الحكومة ٣٩,٣٢٢ تلياً) ، وهذا عدا من بمدارس مجالى المديريات التي ستحول إلى الوزارة طبقا للنظام الجديد .

وقد حاولت وزارة المعارف من عهد بعيد من تشريع خاص بهذه المدارس ولكن قامت في سبيلها عقبات من جهة الامتيازات تريو اللجنة أن تكون قد دلت وأنت يصبح المشروع الجديد الذي واقتت عليه اللجنة التشريعية أخيراً قانوناً نافذاً في هذه البورة ، خصوصاً وأن الوزارة لم تحفظ فيه بحق مراقبة البرامج إلا بالنسبة لمدارس التي تمد تلاميذها للاسماعات المصرية العامة أما ما عدا ذلك من الشؤون التي تضمنها المشروع فلا يختلف في تقدير ضرورته اثبات : النهاية بالأمكنة وبأهلية القائمين بالتعليم ، وستستطيع الوزارة بمثل هذا التشريع أن تشرف إشرافاً فعلياً ، لا بوسائل الترغيب بدفع الإعانات ، وإنما بما تضمنه من نصوص أن توجد سياستها في هذا المضمار .

ومما ينبغي أن يبنى به السياسة الكلية وضع السياسة للملائمة للتعليم النسوى ، فليس من المعقول ، وتكاليف الحياة وأغراضها مختلفة لدى الجنسين ، أن يكون برنامج التعليم لهما واحداً .

إن ما تصرفه مصر الآن من المال على التعليم يبلغ كما ذكرنا في العام الماضي ١٣٪ من مجموع ميزانيتها، وهذا يعادل أكبر نسبة تصرفها الدول المتقدمة ، فليس المال هو العائق في نفسها وإنما تعمد الترضو وإحسان اختيار الوسائل . وهذا هو ما تدعو إليه اللجنة وترجو أن يؤيدها المجلس فيهِ .

الاعتادات

قدرت اعتادات وزارة المعارف العمومية في مشروع الميزانية يبلغ ٣,٢١١,٨٥٤ ج. م. مقابل ٣,٢١٢,٠٤٣ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ١٨٩ ج. م.

فرع ٢ - "إدارة عموم الآثار المصرية"

تبلغ الاعتمادات المقدرة لهذا الفرع في مشروع الميزانية ٥٤٨,٣٦٩ ج. م. وهي تزيد ١٧٤ ج. م عما كان مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

المقدّر في مشروع الميزانية	المقدّر في سنة ١٩٣٣	زيادة	تخفيض	
بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	
٣٥١٨٠	٣٤٩٨٣	١٩٧	—	١- "مهمات وأجور مرتبات"
١١٦٨٩	١٢٢١٢	—	٥٢٣	٢- "مصاريف عمومية"
٧٥٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠	—	٣- "أعمال جديدة" ...
٥٤٢٣٩	٥٤١٩٥	٤٤	٥٢٣	الاجرة ...
		١٧٤	...	ماتى الزيادة ...

باب ١ - "مهمات وأجور مرتبات" :

زاد المقدّر لهذا الباب في مشروع الميزانية عن مثله في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ مبلغا قدره ١٩٧ ج. م. فأصبح ٣٥١,٨٠ ج. م. .

ويرجع معظم هذه الزيادة إلى تعيين بعض انظراف العموميين لحراسة مناطق الآثار والمقبرة الفرعونية كما يتضح هذا بالصفحة ٢٠٤ من كتاب مشروع الميزانية .

باب ٢ - "مصاريف عمومية" :

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ١١,٦٨٩ ج. م. وهو يتنقص عما قدر له في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بمبلغ ٥٢٣ ج. م. وقد وزع هذا التخفيض على ثلاثة من بنود هذا الباب وهي :

بجنيه	بجنيه
١٠	بند ٣ - "إعانات ومياه وإنارة" .
١٣	بند ٩ - "مصاريف متنوعة" .
٥٠٠	بند ١١ - "تجديلية منازل وأراض مجاورة للأماكن الأثرية" .

باب ١ - "مهمات وأجور مرتبات" :

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية ٢,٣٢٤,٠٠٠ ج. م. وهو يزيد عن مثله في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ زيادة قدرها ١٢,٠٠٠ ج. م. .

ويتضح من بحث مشروع الميزانية أن هناك وظائف جديدة اقتضتها ضرورة توسيع بعض المدارس الحالية يبلغ مجموع المبالغ التي تستنفدها ٥٤,٢٥٢ ج. م. .

ومما تستلزمه أن هناك وفرا قليلا في هذا الباب قدره ٤٢,٢٥٢ ج. م. .

باب ٢ - "مصاريف عمومية" :

تبلغ اعتمادات هذا الباب في مشروع الميزانية ٨٥٨,٣٨١ ج. م. وهي تقل عن مثله في السنة الماضية بمبلغ ١٧,٩٠٩ ج. م. .

والواقع أن في بعض بنود هذا الباب تخفيضا تبلغ جملة ٣٣,٨٢٨ ج. م. تقابلها زيادة في بعض البنود الأخرى قدرها ١٨,٢١٩ ج. م. (يستدل منها ٢,٢٩٠ ج. م. وهي جملة الزيادة في الأعمال التي تؤدي لمصالح الحكومة والمدارس الصناعية) .

وهذه اللجنة توافق على ما أجراه مجلس النواب من تخفيض البند السابع "توريدات عمومية" بمقدار ٣,٩٨٢ ج. م. كما توافق على إرجاء بحث إقامتي الجامعة المصرية ودار الكتب المصرية إلى حين بحث ميزانيتها .

باب ٣ - "أعمال جديدة ونشر التعليم العام" :

قدر اعتماد هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ٥٤,٥٤٧ ج. م. مقابل ٣٥٩,٣٠٩ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٥٨٨,١٢ ج. م. .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

بجنيه	بجنيه
٢,٣٢٤,٠٠٠	١- "مهمات وأجور مرتبات" ...
٢٠٥١٨٤	بند ٢٠٥١٨٤
١٢٠٠٠	إقامة الجامعة
٥٩٩,٧١٥	المصرية
٢٠٥٠٠	بند ٢٠٥٠٠
١٢٠٠٠	إقامة دار الكتب
٥٤,٥٤٧	المصرية
٥٤,٥٤٧	باب ٣ - "أعمال جديدة ونشر التعليم العام"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

بلغ ما قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية ٧٥٠٠ ج. م وهو يزيد بمائة جنيه عما كان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

وقد وزع هذا الاعتماد على الأعمال الآتية :

٥٠٠ ج. م للاستعارة أعمال الحفر في سفارة .

١٠٠٠ ج. م لنقل وترميم وآثار توت عنخ آمون .

٥٠٠ ج. م لإنشاء مصرف لحفظ معبد الكرك وتقوية الأساسات لإصلاح الخلل الذي تطرق إليه .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "مهايات وأجر ومريتات" ... ١٨٠,٣٥٠ ج. م .

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ١١,٦٨٩ ج. م .

باب ٣ - "أعمال جديدة" ... ٧٥٠٠ ج. م .

فرع ٣ - "دار الآثار العربية"

بلغ ما قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية ٨,٢٨٩ ج. م وهو يزيد ١٣٦١ ج. م عما كان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على بابيه كما يلي :

باب ١ - "مهايات وأجر ومريتات" :

بلغ المقر لهذا الباب ٣,٨٩٢ ج. م وهو يزيد ٣١٤ ج. م عما كان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

ويرجع معظم هذه الزيادة إلى إنشاء وظيفة من الدرجة السادسة لمساعد أمين ليشغلها عضو هيئة دار الآثار العربية بباريس بعد أن تخصص في الآثار الإسلامية .

باب ٢ - "مصاريف عمومية" :

زاد المقر لهذا الباب في مشروع الميزانية عن مثله في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية ١٠,٤٧٠ ج. م باسم ٢٩٧ ج. م .

وقد انحصرت هذه الزيادة في بنود ثلاثة هي :

بند ٤ - "مشتري وإصلاح آلات وتجهيز غرف المرضى" ... ٥٠٠ جنيه

بند ٥ - "مصاريف عمومية" ... ٦٧ ...

بند ٦ - "إنشاء لإيجاد مكان لمرض المجموعة الأثرية" ... ٤٨٠ الخلفة عن المنقولة الأمير كمال الدين حسين

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "مهايات وأجر ومريتات" ... ٣,٨٩٢ جنيه

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٤,٣٩٧ ...

فرع ٤ - "المتحف القبطي"

قلدت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ٢,٢٦٨ ج. م مقابل ٢,٢٧١ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتفويض إجمالي قدره ثلاثة جنيهات وهو فرق بين زيادة ١٢ ج. م في الباب الأول ونقص ١٥ ج. م في الباب الثاني .

والجنة ترجو الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "مهايات وأجر ومريتات" ... ١٣,٣٥٨ ج. م .

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٩١٠ ج. م .

فرع ٥ - "مجمع اللغة العربية الملكي"

قلد لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ قدره ١٠,٠٠٠ ج. م أدرج للباب الثالث "أعمال جديدة" .

ولما لم يكن المجمع قد وضع تفصيل ميزانيته ورضاه إلى وزير المعارف قبل وضع الميزانية العامة، فالجنة توافق على الاعتماد ورجاء أن تصلها ميزانية المجمع مفصلة قبل موافقة المجلس على قانون الميزانية .

وترجو المجلس الموافقة عليه كما أقره مجلس النواب وهي :

باب ١ - "مهايات وأجر ومريتات" ... للتدكير .

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... »

باب ٣ - "أعمال جديدة" ... ١٠,٠٠٠ ج. م .

١ - إحصاء

بالحالة التي آل إليها أمر ترحيبى المدارس العالية من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٣٣

وزارة المعارف العموميه

إدارة الامتحانات

الحالة التي آل إليها أمر الطلبة في المدارس العالية والخصوصية الذين نجحوا في الخمس السنوات الأخيرة

اسم المدرسة	التاريخ	وظائف أمنية	وظائف أهلية أو إعمال حرة	طلبة يتون دراستهم في الخارج		التحفظات بمدارس أخرى	حالة	ملاحظات
				بالبيتة	على تفتيم			
المتنسة	١٩٢٥	١٢١	—	٦	—	٦	١٣٣	
	١٩٢٦	٨٩	—	٥	—	١٩	١١٣	
	١٩٢٧	٦٩	—	١١	—	—	٨٠	
	١٩٢٨	١٠٨	—	١	٣	—	١١٢	
	١٩٢٩	٩٨	—	—	—	٢٧	١٢٥	
						٥٢	٥٦٣	
فار العلوم... ..	١٩٢٥	٧١	٢٤	—	—	—	٩٥	مدد التاجين ٦١
	١٩٢٦	٢١	٥٠	—	—	٣٤	١٠٥	
	١٩٢٨	٣٠	١٧	٢	—	—	٤٩	
	١٩٢٩	٥	٣٨	—	—	٣١	٧٤	
						٦٥	٣٨٤	
						—	—	
الزراعة العليا	١٩٢٥	١٠	٣	١	—	—	١٤	
	١٩٢٦	١٩	١	٣	—	—	٢٣	
	١٩٢٧	١٧	—	٢	—	١	٢٠	
	١٩٢٨	١٤	—	١	—	—	١٥	
	١٩٢٩	١٩	١	١	١	—	٢٢	
						١	٩٤	
التجارة العليا	١٩٢٥	٥	٤	—	—	٢	١١	
	١٩٢٦	٦	٥	١	—	—	١٥	
	١٩٢٧	٣	٩	١	—	١٥	٢٨	
	١٩٢٨	٢٥	٣	١	١	٢	٣٢	
	١٩٢٩	٤٣	١٦	٢	—	٦	٦٧	
						٢٨	١٥٣	

ملاحظة : الحالة تشمل طلبة في أول نوفمبر من كل سنة .

اسم المدرسة	التاريخ	بوطنانف اميرية	بوطنانف اهلية أو اعمال حرة	طلبة يتحون دراستهم في الخارج		بعض على نفسهم	التحقوا بمدارس أخرى	جملة	ملاحظات
				بالبحث	على نفسهم				
الزراعة المتوسطة بشبين الكوم ...	١٩٢٥	١٣	٤	—	١	٢	—	٢٠	
	١٩٢٦	١٦	—	—	٣	١	—	٢٠	
	١٩٢٧	١٢	٢	—	—	١	—	١٥	
	١٩٢٨	١٩	٢	—	—	٤	١	٣٦	
	١٩٢٩	٢٠	١٠	—	١	٢٠	—	٥١	
						٢٨		١٣٢	
الزراعة المتوسطة بدمهور ...	١٩٢٥	٤	٣	—	٢	١	١	١٠	
	١٩٢٦	١٨	١	—	—	١	—	٢٠	
	١٩٢٧	١٠	١	—	—	١	—	١٢	
	١٩٢٨	١٢	—	—	—	—	١	١٣	
	١٩٢٩	١٤	١٧	—	١	—	—	٣٢	
								٨٧	
التجارة المتوسطة	١٩٢٥	٢١	١٣	—	—	٢*	—	٣٦	* منها واحد توفي
	١٩٢٦	١٦	١٦	—	٧	٧	—	٤٦	
	١٩٢٧	٤٦	١٢	—	٤	٤	١	٦٧	
	١٩٢٨	٧٣	٨	—	٥	—	١	٨٧	
	١٩٢٩	٨٤	٤	—	١	٢	—	٩١	
						١٤		٣٢٧	
المدارس المتوسطة	١٩٢٥			لم تعمل الحلة لأن جميع المتضررين كى يتوقف بمدارس الوزارة					عدد التاجات ٣١
	١٩٢٦								» » ١٧
	١٩٢٧	٢٢	٢	—	—	—	—	٢٤	
	١٩٢٨	٢٤	٧	٢	—	—	—	٣٣	
	١٩٢٩	٩	٩	١	—	—	—	١٩	

ملاحظة : الحلة تعمل عادة في أول نوفمبر من كل سنة .

كشف بالحالة التي آل إليها أمر تحريجي المدارس المالية عن سنة ١٩٣٠ (الدور الثاني)

اسم المدرسة	وظفوا			يتون علومهم			أعمال حرة	مطلون	توفوا أو غير مملوم عنهم شيء	جملة السدد المخرج	نوع العمل الذي يمارسونه		
	بمبالغ أميرية	لدى شركات أو هيئات	لدى أفراد	في الخارج		داخل القطر							
				بجشة	على حسابهم								
المهندسة ... الكهرباء الميكانيكا المدني	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	١	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١
	٥	-	-	-	-	-	-	-	-	٥	-	-	٥
	١	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١
جملة ...	٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٧	-	-	٧
دار العلوم	٣	٢	٣	-	-	-	-	٢٩	-	٣٧	٤	-	٤
الطب البيطري	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١	-	١
الزراعة العليا	٨	-	-	-	-	-	-	-	-	٨	-	-	٨
التجارة العليا	١٣	-	-	-	-	-	-	-	-	١٣	١٢	-	١
الأدبية	٢٠	١٧	-	-	-	٧	-	٨	٢٥	٧٧	٢٠	-	١٧
المعلمين العليا العلمية	٤	٢	٢	-	-	-	-	٢	-	١٠	١	-	٧
جملة ...	٢٤	١٩	٢	-	-	٧	-	-	٢٥	٨٧	٢١	-	٢٤

كشفت عن الحالة التي آل إليها أمر تخريج المدارس العالية عن سنة ١٩٣١ (في الدور الأول)

اسم المدرسة	بمبالغ اذنية	وظفوا		يتقوت علومهم		أعمالهم	عائلاتهم	تولوا أو غير معلوم منهم شيء	نوع العمل الذي يمارسونه		جملة عدد التخرجين
		التي هيأت أو شرفت	التي أقرت	في الخارج					التي أقرت	في داخل القطر	
				بمبلغ	على حسابهم						
المهندسة... الكهرباء الميكانيكا المدني	١٣	—	١	٢	—	—	—	—	—	١٦	١٦
	١٣	—	١	—	—	—	—	—	—	١٤	١٤
	١٢	—	—	—	—	—	—	—	—	١٣	١٣
	١٧	—	—	١	—	—	—	—	—	١٨	١٨
جملة...	٥٥	١	٢	٣	—	—	—	—	—	٦١	٦١
دار العلوم	١	٦٥	—	١	—	—	—	—	١	٦٦	٦٦
الطب البيطري... ..	١	١	—	—	—	—	—	—	١٣	١٥	٢
الزراعة العليا	٣٥	—	—	—	—	٨	—	—	—	٤٣	٤٣
التجارة العليا	١٣	١٦	—	—	—	—	—	—	١٠	٥٧	١٧
القسم الأدب المطبعين العليا « الطب	٤١	—	٧	—	—	—	—	—	٢٣	٧١	٤٠
	٥	—	٣٤	—	—	—	—	—	—	٣٩	٣٩
	٤٦	—	٤١	—	—	—	—	—	٢٣	١١٠	٧٩
معهد التربية	٣	—	—	—	—	—	—	٤	—	٧	٣
كلية البنات	—	—	—	—	—	١	—	—	١	٢	—

كشف بالحالة التي آل إليها أمر تخريبي المدارس العالية عن سنة ١٩٣٢ (في الدورين)

اسم المدرسة	وظفوا			يتجون عليهم			استقبلوا بأعمال حرة	طالبون	توزعوا أو غير معلوم عنهم شيء	حالة عدد المتخرجين	نوع العمل الذي يمارسونه	
	بمبلغ أجرة	لدى شركات أو جهات	لدى الأفراد	في الخارج		داخل القلعة					على صلتهم	جثة
الهندسة... الكهرباء الميكانيكا المدني...	٥	—	٢	—	—	—	—	—	—	٨	—	٧
	٤	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	—	٤
	١	—	—	—	—	—	—	—	—	٦	—	١
	٢٧	—	—	—	—	—	—	—	—	٣١	—	٢٧
حجلة ...	٣٧	—	٢	—	—	—	—	—	—	٥٠	—	٣٩
دار العلوم ...	٣	٢٨	٧٠	١	—	—	١	٣١	١	١٣٥	٢	١٠١
الطب البيطري ...	—	—	—	—	—	—	—	١٠	—	١٠	—	—
الزراعة العليا ...	٢٦	١	—	—	—	—	١٠	—	—	٣٧	—	٣٧
التجارة العليا ...	١	٢١	—	—	—	—	٩	١٦	—	٤٧	١٨	١٣
معهد التربية ...	٩	٦	—	—	—	—	—	١٠	—	٢٥	—	١٥
الأدبية العلمية المعلمين العليا حجلة ...	—	—	—	—	—	—	—	٤٨	٢٠	٦٨	—	٦٨
	٣٩	١٨	—	—	—	—	—	—	—	٥٧	—	—
	٣٩	١٨	—	—	—	—	—	٤٨	٢٠	١٢٥	—	٦٨

كلية البنات : عدد المتخرجين ٤ وسجلات الكلية بشأنهن أنهم موجودات بمنازلهن .

كشف بالحالة التي آل إليها أمر تخريج المدارس العالية عن سنة ١٩٣٣

اسم المدرسة	وظفوا			يترون علومهم			اشتغلوا بأعمال حرة	عاطلون	غير معلوم عنهم شيء	جملة عدد التخريجين	نوع العمل الذي يأبرسونه	
	مصلح أميرية	لدى شركات أجنبية	لدى أفراد	في الخارج		داخل القطر						
				بغثة	على حسابهم							
المهارة ... الكهرباء الميكانيكا المدني ...	١١	١	—	١	—	—	—	—	٩	٢٥	—	١٣
	١٦	—	—	١	—	—	—	—	—	١٧	—	١٧
	٦	—	—	—	—	—	—	—	—	٦	—	٦
	٣١	—	—	—	—	—	—	—	—	٣١	—	٣١
جملة ...	٦٤	١	—	٢	—	—	—	—	٩	٧٦	—	٦٧
دار العلوم ... الطب البيطري ... الزراعة العليا ... التجارة العليا ... ادبي ابتدائي مهندسية عالي : ادبي ادبي ... المعلمين عالي ...	١٥	٤٥	—	—	—	—	١	٧٠	—	١٣١	٣	٥٨
	١٣	—	—	—	١	—	—	٣٦	—	٥٠	—	١٤
	٢٩	٥	—	—	—	—	—	٢١	—	٥٥	—	٣٤
	—	٧	—	—	—	—	—	٢١	٤٥	٧٣	٣	٤
	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢
	١	٨	—	—	—	—	—	٥	—	١٦	—	٩
	٥	٢	—	٢	—	—	—	١١	—	٢٠	٢	٧
	—	—	١١	—	—	—	—	٢٥	—	—	١٠	١
	—	—	١	—	—	—	—	٣٧	—	٧٤	—	١

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لكلية الليسانس

لسنة ١٩٣١ وما آت إليه أمرهم

عدد	عدد
٧٠	حصلوا على الدرجة :
١٤	مهند التربية .
٢٠	مختصون للماجستير .
٨	موظفون .
٢٨	لم يذكر أفعالهم .
٧٠	

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدرجة الليسانس

لسنة ١٩٣٢ وما آت إليه أمرهم

عدد	عدد
٥٥	حصلوا على الدرجة :
١٨	التحقوا بمهند التربية .
٧	وظفوا بمصالح حكومية ومداووس أهلية .
١	بنت حكومية الهند .
٣	مختصون للماجستير .
١	مفتخرج ليدوس على نفقته .
٢٥	بدون عمل .
٥٥	

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدرجة الليسانس

لسنة ١٩٣٣ وما آت إليه أمرهم

عدد	عدد
٥٢	حصلوا على الدرجة :
١٦	طالب ماجستير ومنهم ٤ ملحقون بمهند التربية .
١١	بمهند التربية « ٢ مختصان للماجستير .
١	مدروس بدروسه الأجنبية النظرية الإسلامية .
١	مدروس بدروسه الامرام الثانوية بالعباسية .
٦	لم يذكر أفعالهم .
١	موظف بوزارة الداخلية .
٢	طالبان بقسم الآثار الإسلامية بمهند الآثار .
١	توظف بمفتخر المادى .
١٣	لم يذكر أفعالهم الكلية بمخاتهم .
٥٢	

الجامعة المصرية

كلية الآداب

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدرجة الليسانس

لسنة ١٩٢٨ وما آت إليه أمرهم

عدد	عدد
١٢	حصلوا على الدرجة :
٥	أرسلوا ببنت .
٦	عينوا بمصالح حكومية .
١	يشغل حر .
١٢	

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدرجة الليسانس

لسنة ١٩٢٩ وما آت إليه أمرهم

عدد	عدد
٣٨	حصلوا على الدرجة :
١٥	أرسلوا ببنت .
٧	عينوا بمصالح حكومية .
٩	ألفوا بمهند التربية .
١	يشغل حر .
٢	مختصان للماجستير .
١	توفي .
١	بنته خصوصية .
١	لا يقوم بعمل بالنسبة لصحته .
١	لم يذكر عمله .
٣٨	

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدرجة الليسانس

لسنة ١٩٣٠ وما آت إليه أمرهم

عدد	عدد
٦٥	حصلوا على الدرجة :
٢٠	التحقوا بمهند التربية .
٨	عينوا بوظائف حكومية .
١٢	بنتات .
٨	لا عمل لهم .
١٥	لم يذكر أفعالهم .
٢	التحقوا بمهند الآثار .
٦٥	

الجامعة المصرية
كلية الحقوق

إحصاء بالحالة التي آل إليها أمر تحريجي الكلية من سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٣٣

السنة	عدد المتخرجين	في الحاماة	بوظائف أميرية	يتمون دراستهم		غير معلوم عنهم شيء
				بمصر	بالخارج	
مايو ١٩٢٨ - كلية ...	٧١	٣٤	٣٤	١	—	٢
خارج	٢٤	٧	١٢	١	—	٤
أكتوبر ١٩٢٨ - كلية ...	٧٠	٣٩	٢٥	١	—	٥
خارج	٤٤	٣	٣١	—	—	١٠
مايو ١٩٢٩ - كلية ...	٦٩	٣١	٢٧	١	—	١٠
خارج	٤١	٧	٢٩	—	—	٥
أكتوبر ١٩٢٩ - كلية ...	٣٠	٣٢	٨	—	—	—
خارج	٤٧	٤	٤٢ ١ محقق	—	—	—
مايو ١٩٣٠ - كلية ...	٩٩	٥٧	٢٧	٧	٤	٤
معدلة	٢	١	—	—	—	١
أكتوبر ١٩٣٠ - كلية ...	١١	٦	٥	—	—	—
خارج	١	—	١	—	—	—
مايو ١٩٣١ - كلية ...	١٥٠	١٠٩	٢٠	٨	١	١٢
معدلة	١	١	—	—	—	—
أكتوبر ١٩٣١ - كلية ...	١٩	١٥	—	١	—	٣
مايو ١٩٣٢ - كلية ...	٩٨	٧٧	١١	٥	١	٤ بدون عمل
أكتوبر ١٩٣٢ - كلية ...	٢٢	٢١	١	—	—	—
مايو وأكتوبر ١٩٣٣ ...	١١٤	٩٥	٣٣ غير محقق	٩	٢	—

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العلوم
لسنة ١٩٣١ وما آل إليه أمرهم

عدد
١٢ حصلوا على الدرجة :

- عدد
٦ معيد بالكلية .
٤ وظفوا بالمدراس والمصالح .
١ طالب أبحاث بكلية الطب .
١ التحق بمعهد التربية .

١٢ —

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العلوم
لسنة ١٩٣٢ وما آل إليه أمرهم

عدد
١٦ حصلوا على الدرجة :

- عدد
٥ معيدون بالكلية .
٢ مدرسان .
٣ بمعهد التربية .
١ بوزارة الزراعة .
١ بمصرف السجستير بالكلية .
٤ لم يتحققوا بمثل الآت .

١٦ —

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العلوم
لسنة ١٩٣٣ وما آل إليه أمرهم

عدد
٣٠ حصلوا على الدرجة :

- عدد
١ بنته .
٥ معيدون بالكلية .
٩ التحقوا بمعهد التربية .
٢ وظفوا بوزارة الزراعة .
١ وظف بوزارة الحفانية .
١ وظف بمكتبة كلية العلوم .
١ مساعد فني بكلية الطب .

٣٠ —

الجامعة المصرية

كلية العلوم

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العلوم
لسنة ١٩٢٩ وما آل إليه أمرهم

عدد
١٦ حصلوا على الدرجة :

- عدد
٦ التحقوا ببعثات تابعة لمصالح حكومية .
١ أرسل في بعثة من الكلية .
٢ منحة مكافأة مالية للقيام بأبحاث بالكلية .
٧ وظفوا معيدون بالكلية .

١٦ — وظفوا بوظائف التدريس بالمعارف والمعاهد الدينية .

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس العلوم
لسنة ١٩٣٠ وما آل إليه أمرهم

عدد
١٧ حصلوا على الدرجة :

- عدد
١ التحق ببعثة تابعة لمصالح حكومية .
— أرسلوا في بعثة من الكلية .
١ منح مكافأة مالية للقيام بأبحاث بالكلية .
٦ وظفوا معيدون بالكلية .
٨ وظفوا بوظائف التدريس بالمعارف والمعاهد الدينية .
١ لم يتحقق بوظائف الآت .

١٧ —

الجامعة المصرية

كلية الطب

بيان عما آل إليه أمر تخريج الكلية ابتداء من يناير سنة ١٩٢٨

إلى ديسمبر سنة ١٩٣٢

تخرج الكلية في يناير ومارس ومايو سنة ١٩٢٨ علم ٨٧ وبيانهم كالتالي :

عدد	
٧٤	عينوا بمصلحة الصحة .
١١	» بكلية الطب .
١	عين بالجيش المصرى .
١	» بوزارة المعارف .

٨٧

تخرج الكلية في سنة ١٩٢٩ في يناير ومايو وعلم ٥٠ وبيانهم كالتالي :

عدد	
٤٨	عينوا بمصلحة الصحة .
٢	» بكلية الطب .

٥٠

تخرج الكلية في سنة ١٩٣٠ الدراسية وعلم ٩٣ وبيانهم كالتالي :

عدد	
٨١	عينوا بمصلحة الصحة .
٢	» بوزارة الأوقاف .
١	» بوزارة المعارف .
١	» ببلدية الاسكندرية .
١	» بمصلحة السجون .
٦	عينوا بكلية الطب .
١	» عين بالجيش المصرى .

٩٣

تخرج الكلية في السنة الدراسية ١٩٣١ وعلم ٧٤ وبيانهم كالتالي :

عدد	
٧٠	عينوا بمصلحة الصحة .
٢	» ببلدية الاسكندرية .
١	» يشغل بالأعمال الحرة .
١	» عين بمصلحة السجون .

٧٤

تخرج الكلية في السنة الدراسية ١٩٣٢ وعلم ١١٦ وبيانهم كالتالي :

عدد	
٥٢	عينوا بمصلحة الصحة .
٥٧	» مساعدون إكلينيكون (بدون مرتب) .
١	» من بوزارة الأوقاف .
١	» بمصلحة السجون .
٢	» عين بالسكة الحديدية .
٢	» يخالس المدرجات .
١	» من بكلية الطب .

١١٦

تخرج الكلية في ديسمبر سنة ١٩٣٢ الدراسية وعلم ٣٣ وبيانهم كالتالي :

عدد	
١٠	عينوا بمصلحة الصحة .
٢٢	» مساعدون إكلينيكون (بدون مرتب) .
١	» بمصلحة الطب الشرعى .

٣٣

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائى لدرجة البكالوريوس
في الطب والجراحة لسنة ١٩٣٣ وما آل إليه أمرهم

عدد	
٥٦	حصلوا على الدرجة :

عدد	
٤٢	مساعدون إكلينيكون (بدون مرتبات) .
٧	عينوا بمصلحة الصحة .
٢	» بوزارة الأوقاف .
١	» ببلدية الاسكندرية .
١	» في السكة الحديدية .
٢	» بعمل حر .
١	» موظف بكلية الطب .

٥٦

الجامعة المصرية

كلية الطب

مدرسة طب الأسنان

بيان عما آل إليه أمر خريجي المدرسة ابتداء من مايو سنة ١٩٢٩ إلى ديسمبر سنة ١٩٣٢

السنة	عدد المتخرجين	يشتغلون بالكلية	يشتغلون بالمساج
مايو ١٩٢٩	٩	٦	٣
ديسمبر ١٩٢٩	٦	١	٥
مايو ١٩٣٠	١٤	٢	١٢
أكتوبر ١٩٣٠	٢	—	٢
ديسمبر ١٩٣٠	٣	—	٣
مايو ١٩٣١	١٤	٣	١٢
أكتوبر ١٩٣١	٥	—	٥
ديسمبر ١٩٣١	٨	—	٨
مايو ١٩٣٢	٥	—	٥
ديسمبر ١٩٣٢	٥	—	٥
المجموع	٧١	١١	٦٠

إحصاء بـتـيـجـة الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس في طب الأسنان
لسنة ١٩٣٣ وما آل إليه أمرهم

عدد
٨ حصلوا على الدرجة :

عدد
٣ عينوا مساعدين إكلينيكيون بمدرسة طب الأسنان .

عدد
٥ عيادات خاصة .

الجامعة المصرية

كلية الطب

ييسان عما آل إليه أمر نحيبي مدرسة الصيدلة
في السنوات الخمس الأخيرة

المخرجون في أبريل وأكتوبر سنة ١٩٢٨ وعددهم ٥ :

عدد	
٤	بصلحة الصحة .
١	بصفة كلية الطب .
٥	

المخرجون في مايو سنة ١٩٢٩ وعددهم ٣ :

عدد	
١	بصلحة الصحة .
١	بصفة كلية الطب .
١	بكلية الطب .
٣	

المخرجون في مايو وأكتوبر سنة ١٩٣٠ وعددهم ٨ :

عدد	
٣	بصلحة الصحة .
٢	بكلية الطب .
٣	بالأعمال الحرة .
٨	

المخرجون في مايو وأكتوبر سنة ١٩٣١ وعددهم ١٥ :

عدد	
٦	بصلحة الصحة .
١	بوزارة الحرية .
٨	بالأعمال الحرة .
١٥	

المخرجون في مايو وأكتوبر سنة ١٩٣٢ وعددهم ١٠ :

عدد	
١	بوزارة الأوقاف .
٢	بصلحة الصحة .
١	يدرس دراسة مالية بكلية الطب .
٦	بالأعمال الحرة .
١٠	

الجامعة المصرية

مدرسة الصيدلة

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدرجة البكالوريوس
في الصيدلة لسنة ١٩٣٣ وما آت إليه أمرهم

عدد ٩ حصلوا على الدرجة :

٣ عينا بمصلحة الصحة .

١ عين بوزارة الأوقاف .

٢ عمل حر .

١ بدون عمل .

٢ عينا بكلية الطب .

٩

مدرسة مساعدي الصيدلة

سنة ١٩٢٨ — تخرج في هذه السنة ١٣ طالبا تعين منهم ٢ بمصلحة
الصحة و ٢ بوزارة الأوقاف واشتغل ٩ بالأجزافات .

سنة ١٩٢٩ — تخرج ٦ وجميعهم يشتغلون بالأجزافات .

سنة ١٩٣٠ — تخرج اثنان أحدهما بمصلحة الصحة والآخر يشتغل
بالأجزافات .

ثم لم يخرج أحد بعد ذلك .

كشفت بيان تحريجات مدرسة المروضات والمولدات منذ سنة ١٩٢٨ وما آلت إليه حالتهم

الجملة	بيان الحالة التي آلت إليها أمرهن	العدد	السنة
١١	١ كلية الطب ، ٢ وزارة الأوقاف ، ٨ مصلحة الصحة	١١	١٩٢٨
١١	١ » » ١٠ » » »	١١	١٩٢٩
٢٩	٢ » » ٣ بنتنة ٢٤ » » »	٢٩	١٩٣٠
٣٢	١ مجلس مديرية الدقهلية ٣١ » » »	٣٢	١٩٣١
٣٣	٢ » » ٢ وزارة الأوقاف ١٦ » » »	٣٣	١٩٣٢
٣٣	١٣ لم يوظفن بعد		
١١٦		١١٦	

إحصاء بنتيجة الامتحان النهائي لدبلوم التوليد والتعريض لسنة ١٩٣٣ وما آلت إليه أمرهن

عدد	ممرضات :
٢٨	
عدد	
٤	٤ عين بوزارة المعارف .
٤	٤ بمستوصفات .
٣	٣ بمستشفى قصر العيني .
٢	٢ عينا بكلية الطب .
١٤	١٤ لم تستغلن .
١	١ توفيت إلى رحمة الله .

٢ - كشف

بالخالة التي آل إليها امر خريجي المدارس الخصوصية في سنتي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ :

كشف بالحالة التي آل إليها أمر تخريج المدارس الخصوصية عن سنة ١٩٣٢ (في الدورين)

اسم المدرسة	وظفوا			يتكون منهم			اشتغلوا بأعمال حرة	طالون	توفوا أو غير معلوم عنهم شيء	جدة عدد المتخرجين	نوع العمل الذي يمارسونه	
	بمصلح أميرية	لدى شركات أو هيئات	لدى أفراد	في الخارج		داخل التقطر						
				بسة	في الخارج							
التجارة المتوسطة بالحلبية ...	٤	٩	٣	—	١	—	—	—	٢٣	٧٣	١٦	١
» » بالظاهر ...	٤	٦	—	—	—	—	—	—	٢٤	٧٩	١٠	—
» » باسكندرية ...	٥	٣	—	—	—	—	١	—	٣٤	٥٥	٨	١
» » بأسوط ...	—	٤	—	—	١	—	—	—	٤٨	٥٣	٤	١
الزراعة » بمشتر ...	٣	—	١	—	—	—	٣	—	٤٩	٥٥	—	٥٥
» » بشين الكوم ...	٤	—	—	—	—	—	—	—	١١	٣٤	—	٣٤
» » بدمهور ...	١٠	٢	٤	—	—	—	—	٣٧	—	٥٣	—	٥٣
» » بالنيا ...	٣	٦	٧	—	—	—	٧	١	١٠	٣٤	—	٣٤
مدرسة الفنون والصناعات العباسية	٥٩	٦	٤	—	١	—	—	—	٢٤	٩٤	—	٦٩
مدرسة الفنون والصناعات بالاسكندرية ...	٣٩	—	١٢	—	—	—	—	—	٢٠	٧١	—	١٥١
مدرسة الفنون التطبيقية ...	٣٠	١٦	١٠	—	—	—	—	—	٣٠	٩٩	—	٥٦
مدرسة السفينة وحلوان الثانوية للبنات ...	٣٩	١٢	—	—	—	—	—	—	١٤	٦٥	—	٥١
...	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	٥٦	—	٢

* تم الحصة الآتية والكبريتية .

† تم حصة اليد والعتق .

وزارة المعارف العمومية

إدارة السجلات والامتحانات

الامتحانات

كشف بالحالة التي آل إليها أمر تخريج المدارس الخصوصية سنة ١٩٣٣

اسم المدرسة	وظفوا			يتكون طوعهم			انتخبا بأحوالهم	عاطلون	تولوا أو غير ملزم عنهم	جاء عدد المتخرجين	نوع العمل الذي يمارسونه	
	مصلح أميري	لدى شركات أو هيئات	لدى أفراد	في الخارج		داخل القطر					أحوال جيدة من أحوالهم	أحوال سيئة
				بصفة	على حسابهم							
التجارة المتوسطة بالحيرة	٦	٥	—	—	—	—	٣	٧٣	٥٠	١٥٧	١١	٣
» » بالظاهر	٣	٤	—	—	—	—	—	٤٦	٨٠	١٣٢	٦	—
» » بإسكندرية	٥	١	—	—	—	١	—	٤٠	١٣	٦٠	٦	١
» » بالمنصورة	٣	٨	—	—	—	—	١	٣٨	٩	٥٨	١٠	١
» » بأسوط	—	٤	—	—	—	—	١	٤٧	١٦	٦٨	٤	١
الزراعة المتوسطة بمشهر	١	١	١	—	—	—	٢	٢٥	—	٣٠	—	٥
» » بشين الكوم	١٢	٣	—	—	—	—	١	٦	٢٤	٤٦	١	١٥
» » بالمنيا ...	١١	٣	٨	—	—	—	١٥	—	٦	٤٣	—	٣٧
» » بدمهور	٤٥	٥	—	—	—	—	٣٣	—	—	٨٣	—	٨٣
مدرسة الفنون والصناعات بالعباسية	٧٥	—	٥	١	—	٢	—	—	١٣٧	٢٢٠	—	٨٣
مدرسة الفنون بالإسكندرية	٣٤	٢٠	٢	—	—	١	—	٢٧	—	٨٤	—	٥٧

وزارة المعارف السومرية
إدارة السجلات والامتحانات
الامتحانات

كشف بالحالة التي آل إليها أمر تحريجي المدارس التجارية المتوسطة من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٢

اسم المدرسة	سنة التخرج	وظفوا			يتحون عليهم				عاطلون	توفوا أو غير معلوم عنهم شيء	نوع العمل الذي يمارسونه		جملة عدد المتخرجين
		مصابيح أميرية	لهيئات أو شركات	لهيئات أو أفراد	في الخارج		داخل القطر	أعمال حرة			أعمال فنية من نوع ما درسوه	أعمال كتابية	
					محنة	على حسابهم							
التجارة المتوسطة بالحلبية	١٩٣٠	٣٨	٦	—	—	—	—	—	٢٠	—	٤٤	—	٦٤
	١٩٣١	١٦	٧	٢	—	١	—	١	٥٩	—	٢٥	٢	٨٦
	١٩٣٢	٤	٩	٣	—	١	—	—	٣٣	٢٣	١٦	١	٧٣
التجارة المتوسطة بالظاهر	١٩٣٠	٢٤	٤	—	—	٢	—	—	١٦	—	٢٨	٢	٤٦
	١٩٣١	٥	٨	١	—	—	—	١	٤١	١٣	١٤	١	٦٩
	١٩٣٢	٤	٦	—	—	—	—	—	٢٤	٤٥	١٠	—	٧٩
التجارة المتوسطة بإسكندرية	١٩٣٠	٢٠	٢	—	—	—	—	—	١١	١٥	٢٢	—	٤٨
	١٩٣١	٣١	١	١	—	—	١	—	٢٠	—	٣٣	١	٦٥
	١٩٣٢	٥	٣	—	—	—	—	—	٣٤	١٢	٨	١	٥٥
التجارة المتوسطة بأسوط	١٩٣٢	—	٤	—	—	١	—	—	٤٨	—	٤	١	٥٣

كشف بالحالة التي آل إليها أمر تحريجي مدارس التجارة المتوسطة في دورى الامتحانات من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠

اسم المدرسة	سنة التخرج	مصالح أميرية	لدى هيئات أو لدى أفراد شركات	وتعلموا				يتكون علومهم			اشتغلوا بأعمال حرة	عاطلون	توفوا أو غير معلوم عنهم شيء	نوع العمل الذى مارسوه		جملة عدد المتخرجين
				لدى أفراد	فى الخارج		داخل القصر	اشتغلوا	عاطلون	توفوا أو غير معلوم عنهم شيء				نوع العمل الذى مارسوه		
					بمنه	على حسابهم								أعمال فنية من نوع مدرسوهم	أعمال تجارية	
التجارة بمالدين	١٩٢٦	٣٢	١١	—	—	—	—	—	٣	—	—	—	٤٣	٣	٤٦	
	١٩٢٧	٥٠	٩	—	—	٢	—	—	١	—	—	٥٩	٣	٦٧		
	١٩٢٨	٧٣	٥	١	—	٤	—	١	—	—	—	٧٩	٥	٨٧		
	١٩٢٩	٨٢	٦	—	—	١	—	—	١	—	١	٨٨	١	٩١		
	١٩٣٠	٣٨	٦	—	—	—	—	—	—	—	٢٠	—	٤٤	—	٦٤	
التجارة بالظاهر	١٩٣٠	٢٤	٤	—	—	٢	—	—	—	—	١٦	—	٢٨	٢	٤٦	
« بإسكندرية »	١٩٣٠	٢٠	٢	—	—	—	—	—	—	—	١١	١٥	٢٢	—	٤٨	
جملة	٣١٩	٤٣	١	—	٩	١	٤	٤٨	٢٤	٣٦٣	١٤	٤٤٩				

وزارة المعارف العمومية
إدارة السجلات والامتحانات
الامتحانات

كشف بالخللة التي آل إليها أمر تحريجي مدارس الزراعة المتوسطة في دورى الامتحانات من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٠

الدرجة	الاسم	سنة التخرج	وظفوا			بنون علومهم			عاطلون	توفروا أو معلوم عنهم شيء	نوع العمل الذي مارسونه	جملة عدد المخربين	
			مصلح أميرية	لدى هيئات أو شركات	لدى أفراد	في الخارج		داخل القطر					اشتملوا أعمال حرة
						بشعة	على حاجبهم						
١٩٢٦	١٨	١	—	—	—	—	—	٣	١	—	٢٤		
١٩٢٧	١٢	١	—	—	—	—	—	٢	—	—	١٧		
١٩٢٨	٧	٦	—	—	—	٢	—	٥	—	٨	٢٨		
١٩٢٩	١٣	٨	١	—	١	١	—	—	—	١٠	٣٣		
١٩٣٠	٧	—	١	—	١	١	—	٨	—	٢١	٣٨		
١٩٢٦	١٦	—	—	—	—	١	—	٢	—	١	٢٠		
١٩٢٧	١٠	١	—	—	—	—	—	—	—	١	١٢		
١٩٢٨	١٠	١	—	—	—	—	—	٢	—	—	١٣		
١٩٢٩	٢٤	٢	—	—	—	—	—	٥	—	١	٣٢		
١٩٣٠	١٩	١	—	—	—	—	—	٢٧	—	١	٤٩		
١٩٢٦	١٦	—	—	—	—	٣	—	—	—	١	٢٠		
١٩٢٧	١٢	٢	—	—	—	—	—	—	—	١	١٥		
١٩٢٨	١٩	٢	—	—	—	—	—	١	—	٤	٢٦		
١٩٢٩	٢٣	٦	١٠	—	١٠	١	—	—	—	١١	٥١		
١٩٣٠	١٦	١	١٣	—	—	—	—	—	١٥	—	٤٥		
جملة ...	٢٢٢	٣٢	٢٥	—	٩	١	٥٤	١٦	٦٢	١	٤٢٣		

وزارة المعارف العمومية
إدارة السجلات والامتحانات
الامتحانات

كشف بالحالة التي آل إليها أمر خريجي مدارس التجارة الليبية عن سنة ١٩٣١

اسم المدرسة	وظفوا			يتون علومهم				اشتغلوا بأعمال حرة	عاطلون	توفروا أو غير معلوم عنهم شيء	جملة عدد الخريجين	نوع العمل الذي يمارسونه	
	بمصالح أميرية	لدى شركات أوهيئات	لدى أفراد	في الخارج		داخل القطر	أعمال كأية					أعمال فنية من نوع مدرسه	
				بعدة	على حسابهم								
التجارة الليبية بالحلبية ...	١٧	٩	٩٤	—	—	١٢	—	٦	—	—	١٣٨	١٣٢	٦
» » بالطاهر ...	٤	٦	—	—	—	١٠	—	٦	—	—	٢٦	٤	٢٢
» » بالتحاسين ...	—	—	—	—	—	٩	—	—	—	١	١٠	٩	—
» » بإسكندرية...	—	١٠	١٨	—	—	١٢	—	١٥	—	—	٥٥	٤٠	١٥
» » بالمنصورة...	١	١	٣	—	—	٨	—	—	—	—	١٣	١٣	—
» » بميت عمر...	—	١	١	—	—	٩	—	١	—	—	١٢	٩	٣
» » ببور سعيد...	—	١	٢	—	—	—	—	٧	—	—	١٠	٣	٧
» » بأسيوط...	—	٢	٤	—	—	—	—	٦	—	—	١٢	٦	٦
» » بطننور...	—	—	٢	—	—	٦	—	٤	—	—	٩	٨	١
» » بطول...	٢	١	٥	—	—	—	—	٥	—	—	١٣	٢	١١
» » بنها...	٣	—	١	—	—	٣	—	٢	—	—	٩	٧	٢
» » بشين الكوم...	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	٢	—	٢
» » بالرقازي...	—	١	٢	—	—	—	—	٥	—	—	٨	٣	٥
» » بالقيوم...	—	٢	١	—	—	—	—	١	١	—	٥	—	٤
» » ببني سويف...	—	٢	٢	—	—	—	—	١	—	—	٥	٤	١
» » بالنيا...	٢	١	٣	—	—	—	—	—	١	١	٨	٦	—
جملة ...	٢٩	٣٧	١٢٨	—	—	٦٩	—	٥٨	٢	٢	٢٣٥	٢٤٦	٨٥

كشف بالحالة التي آل إليها أمر تحريجي مدارس التجارة الليبية سنة ١٩٣٠

اسم المدرسة	سنة التخرج	وظفوا			يتون علومهم			اشتغلوا بأعمال حرة	ماطلون	توفوا أو غير معلوم عنهم شيء	نوع العمل الذي يارسونه		جملة عدد المتخرجين
		بمبالغ أميرية	لدى هيئات أو شركات	لدى أفراد	في الخارج		داخل القطر				نوع العمل الذي يارسونه		
					بمشة	على حسابهم					أعمال كتابية	أعمال فنية من نوع مدارسهم	
عابدين *	١٩٣٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٥٠
الظاهر ...	»	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	١
النحاسين ...	»	—	—	—	—	—	١٣	—	—	—	—	—	١٢
الاسكندرية	»	٦	٣	٥	—	—	٤٣	—	—	—	—	—	٥٧
المنصورة ...	»	—	١	١	—	—	١٥	—	—	—	—	—	١٧
بورسعيد ...	»	١	—	—	—	—	١٣	—	—	—	—	—	١٤
أسيوط ...	»	—	—	—	—	—	٤	—	—	—	—	—	٤
دمهور ...	»	١	—	—	—	—	٦	—	—	—	—	—	٧
طنطا ...	»	٥	—	—	—	—	٩	١	—	—	—	—	١٦
بنها ...	»	٢	—	—	—	—	٦	—	—	—	—	—	٨
شين الكوم ...	»	١	—	—	—	—	٢	—	١	—	—	—	٤
الزقازيق ...	»	١	—	—	—	—	٢	—	—	—	—	—	٣
القيوم ...	»	١	—	—	—	—	٦	—	١	—	—	—	٨
بنى سويف ...	»	٣	—	—	—	—	٤	—	—	—	—	—	٧
المنيا ...	»	—	—	١	—	—	٢	—	—	—	—	—	٣
جملة ...		٢١	٤	٧	—	—	٣	١٢٣	٣	—	—	—	٣١١

* ورد بمخاطب المدرسة أنهم يشتغلون بأعمال حرة عما البعض فقد كان موظفا قبل الالتحاق بالمدرسة .

٣ - الحالة

التي آل إليها أمر ترحيبي المدارس الصناعية من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٣

اسم المدرسة	سنة التخرج	وتلقوا			يتمتعون علمهم			اشتغلوا بأعمال حرة	عاطلون	توفروا أو غير معلوم عنهم شيء	جملة عدد المتخرجين	نوع العمل الذي يمارسونه	
		مصالح أميرية	لدى شركات أو هيئات	لدى أفراد	في الخارج		داخل القطر					أعمال فنية	أعمال تجارية
					بينة	على حسابهم							
مدرسة المنصورة الصناعية	١٩٢٦	١٣	٥	٩	—	—	—	٦	—	—	٣٣	—	٣٣
	١٩٢٧	٩	٤	٨	—	—	—	٨	—	—	٢٩	—	٢٩
	١٩٢٨	١٢	١٠	—	—	—	—	١٣	٣	—	٣٩	—	٣٨
	١٩٢٩	١٣	٨	١	—	—	—	٨	٤	—	٣٤	—	٣٤
	١٩٣٠	٢١	٩	—	—	—	—	٧	٤	—	٤٨	—	٤١
	١٩٣١	—	٦	—	—	—	—	—	٢٩	—	٣٨	—	٦
	١٩٣٢	٤	٣	—	—	—	—	١	٢	—	٣١	١	٧
	١٩٣٣	٢	—	—	—	—	٢٣	٢	٤٧	٤٠	١١٤	١	٢٦
مدرسة الصناعات الميكانيكية ببولاق	١٩٢٧	٤٢	١	٨	—	—	—	٣	٢	١	٥٧	—	٥٤
	١٩٢٨	٣٠	—	٥	—	—	—	١	٧	١	٤٥	١	٣٦
	١٩٢٩	١٥	٣	١	—	—	—	١	٣	٤	٢٩	—	٢٠
	١٩٣٠	١٦	١	—	—	—	—	٦	—	٢	٣٩	١	١٧
	١٩٣١	١٤	٢	١	—	—	—	—	١٧	—	٣٤	—	١٧
	١٩٣٢	١	١	—	—	—	٦٦	—	٤	٥	٧٧	—	٢
	١٩٣٣	٥	٢	—	—	—	٣٨	٣	٢	٢	٦٩	١	٤٦
	مدرسة أسبوط الصناعية	١٩٢٧	١٧	١	٢٧	—	—	—	—	—	١	٤٦	—
١٩٢٨		١٩	١	١٢	—	—	—	—	—	—	٣٣	١	٣٢
١٩٢٩		١٢	—	٨	—	—	—	—	—	—	٢٠	—	٢٠
١٩٣٠		٧	—	٦	—	—	—	—	١٠	—	٢٣	—	١٣
١٩٣١		٢٢	—	—	—	—	١	٣	٦	—	٣٢	—	٢٥
١٩٣٢		٣	—	—	—	—	٢٤	—	٢	—	٢٩	—	٣
١٩٣٣		—	—	—	—	—	١٩	٢	٣٧	٢	٦٠	—	٢١
مدرسة سوطاج الصناعية		١٩٢٦	٤	—	٥	—	—	—	٢	—	—	١١	—
	١٩٢٧	١	—	٤	—	—	—	٢	١	—	٨	—	٧
	١٩٢٨	٤	—	٤	—	—	—	٢	—	—	١٠	—	١٠
	١٩٢٩	—	—	٢	—	—	—	١	—	—	٣	—	٣
	١٩٣٠	٢	—	—	—	—	—	٢	٢	—	٦	—	٤
	١٩٣١	—	١	—	—	—	—	—	٥	—	٦	—	١
	١٩٣٢	١	—	—	—	—	٤	٣	٦	—	١٣	—	٣
	١٩٣٣	٣	—	١	—	—	١٠	١	٩	٥	٢٩	—	١٥

اسم المدرسة	سنة التخرج	وظفوا			يتون ملوهم			اشتغلوا بأعمال حرة	ماطلون	توفروا أو دفع مبالغ عنهم حتى	جدة عدد التخرجيين	نوع العمل الذي مارسوه	
		أميرية مصالح أو هيئات	لدى شركات	لدى أفراد	في الخارج		داخل القطر					أعمال تجارية	أعمال فنية من نوع مادرسه
					بنته	على حسابهم							
السويس الصناعية	١٩٢٢	—	—	—	—	—	٢٧	—	—	٢	٢٩	—	—
	١٩٢٣	—	٢	—	—	—	٢٦	—	—	٩	٣٧	—	٢٨
مدرسة نجم حادي الصناعية	١٩٢٦	٣	١	—	—	—	—	—	—	—	٤	—	٤
	١٩٢٧	٤	١	—	—	—	—	—	—	—	٥	—	٥
	١٩٢٨	—	٢	—	—	—	٢	—	—	—	٤	—	٢
	١٩٢٩	١	—	٥	—	—	١	—	—	—	٧	—	٦
	١٩٣٠	—	٢	٤	—	—	—	—	—	—	٦	—	٦
	١٩٣١	—	٣	١	—	—	—	١	١	—	٦	—	٥
	١٩٣٢	—	—	—	—	—	١	—	٩	—	١٠	—	—
	١٩٣٣	—	—	—	—	—	٦	—	١١	—	١٧	—	٦
مدرسة أوى تيج الصناعية	١٩٢٦	١	—	٢	—	—	—	٤	—	—	٧	—	٧
	١٩٢٧	٢	—	٤	—	—	—	٣	—	—	٩	—	٩
	١٩٢٨	٢	—	٨	—	—	١	—	—	—	١٦	—	١٥
	١٩٢٩	١	—	٥	—	—	—	—	—	١٢	١٢	—	٥
	١٩٣٠	—	—	٤	—	—	—	—	١	٢	٧	—	٢
	١٩٣١	١	١	—	—	—	—	١	١٠	—	١٣	—	٣
	١٩٣٢	—	١	١	—	—	—	—	١٥	—	١٧	—	٢
	١٩٣٣	—	٩	—	—	—	٨	—	١٣	—	٣٠	—	١٧
مدرسة بنى صوف الصناعية	١٩٢٦	٦	—	٦	—	—	١	—	—	—	١٣	—	١٢
	١٩٢٧	٥	—	٤	—	—	٢	—	١	—	١٢	—	١٠
	١٩٢٨	٨	١	٧	—	—	—	—	٢	٣	٢١	—	١٦
	١٩٢٩	٧	—	٢	—	—	٢	—	١	١	١٣	—	٩
	١٩٣٠	٣	—	—	—	—	—	—	١٠	—	١٤	—	٤
	١٩٣١	—	—	—	—	—	—	—	٩	—	٩	—	—
	١٩٣٢	٥	٣	٤	—	—	١٦	٢	١٥	—	٤٥	—	١٤
	١٩٣٣	—	—	—	—	—	١٦	—	٣٣	—	٤٩	—	١٦

اسم المدرسة	سنة التخرج	وظفوا			يكون طوبهم			انتدوا بأعمالهم	عاطلون	توفروا أو غير معلوم عنهم غيره	جملة عدد التخرجين	نوع العمل الذي يمارسونه	
		مصاريف أخرى	لدى شركات أو جهات	لدى أفراد	في الخارج		داخل القطر					أعمال تجارية	أعمال فنية أو ما شابه
					بفتح	طر حسابهم							
مدرسة اليوم الصناعية	١٩٢٦	٤	٢	—	—	—	—	٢	—	—	٩	—	٩
	١٩٢٧	١	٢	—	—	—	—	٢	—	—	٦	—	٦
	١٩٢٨	٤	١	—	—	—	—	١	—	—	٧	—	٦
	١٩٢٩	١	—	—	—	—	—	٢	—	—	٥	—	٦
	١٩٣٠	٢	٢	٢	—	—	—	١	—	—	٧	—	٧
	١٩٣١	١	١	٢	—	—	١	١	—	—	٧	—	٦
	١٩٣٢	—	—	—	—	—	١٣	١	٩	—	٢٠	—	١
١٩٣٣	٢	٢	—	—	—	١٦	١	٤٤	—	٤٧	—	٢٤	
مدرسة طوخ الصناعية	١٩٢٧	٣	٦	٣	—	—	—	٢	٥	٨	٢٨	١	١٤
	١٩٢٨	٤	٧	—	—	—	٢	٣	٢	٦	٢٥	—	١٤
	١٩٢٩	٥	٦	—	—	—	٢	٢	٢	—	١٧	—	١٣
	١٩٣٠	١	١	—	—	—	٦	٥	—	١٠	٢٣	١	٧
	١٩٣١	—	—	—	—	—	—	١٤	—	١٤	—	—	—
	١٩٣٢	—	—	١	—	—	٢٥	٢	١٠	٤٨	—	—	٣
	١٩٣٣	١	—	—	—	—	٤	—	٦٤	٦٩	—	—	٥
مدرسة النسيج بالحلة الكبرى	١٩٢٦	٣	—	—	—	—	—	١	—	—	٤	١	٣
	١٩٢٧	٣	٦	٤	—	—	—	٣	١٠	—	٢٦	١	١٥
	١٩٢٨	٤	١	١	—	—	—	—	٧	—	١٣	—	٦
	١٩٢٩	٧	—	—	—	—	—	٢	٣١	—	٢٣	—	١٠
	١٩٣٠	٢	١١	١	—	—	—	—	—	١٤	—	—	١٤
	١٩٣١	—	٩	—	—	—	—	١	١	١١	—	—	١٠
	١٩٣٢	—	٨	—	—	—	٨	١	١٠	٤٩	—	—	٩
١٩٣٣	٤	١٤	—	—	—	٩	٢	٦	—	٣٤	—	٢٨	
مدرسة طنطا الصناعية	١٩٢٦	١٣	٤	٥	٤	—	—	٥	—	١	٣٢	١	٢٦
	١٩٢٧	١٨	٩	٧	—	—	٢	٣	—	—	٣٩	—	٣٧
	١٩٢٨	١٨	٩	١٠	—	—	٢	٤	—	—	٤٣	—	٤١
	١٩٢٩	١٠	٨	٤	—	—	٦	—	—	—	٢٨	—	٢٢
	١٩٣٠	٢	٢	—	—	—	١	١	١٩	—	٢٤	—	٥
	١٩٣١	٣	٧	٦	—	—	٣	١	٣	—	٢٣	—	١٧
	١٩٣٢	—	١٢	٤	—	—	٢٠	٣	١٥	—	٥٤	—	١٩
١٩٣٣	١	١٠	٦	—	—	٣٠	—	٢٦	—	٧٣	—	٤٧	

اسم المدرسة	سنة التخرج	وظفوا			يتون علومهم			استقبلوا أعمال حرة	طالبون	توزوا أو غير معلوم عنهم شيء	حالة عدد المتخرجين	نوع العمل الذي يمارسونه	
		مواضع التبرية	أشياء حركات أو هبات	أشياء التواجد	في الخارج		داخل النظر					أعمال تجارية	أعمال زراعية من نوع مزارعوه
					بنية	على حسابهم							
مدرسة دمود الصناعية	١٩٢٦	٤	—	١	—	—	—	—	—	—	٥	—	٥
	١٩٢٧	١٣	١	٢	—	—	—	١	٤	٢	٢٠	—	٢٤
	١٩٢٨	١٤	—	—	—	—	١	—	٢	٢	٤١	١	٢١
	١٩٢٩	١٤	٤	٤	—	—	—	—	١	—	٢٨	—	٢٢
	١٩٣٠	٢	—	٢	—	—	—	—	١	—	١٩	—	١٣
	١٩٣١	٥	—	—	—	—	—	—	٢	—	١٦	—	٢
	١٩٣٢	—	١٢	—	—	—	١٩	—	١	١	٢٢	—	١٣
١٩٣٣	—	—	٥	—	—	—	٢١	٣	١٤	٢٥	٥٦	—	٢٠
مدرسة الأفاط الصناعية بالقش	١٩٢٦	—	—	—	—	—	—	—	٢	٤	٦	—	—
	١٩٢٧	—	—	—	—	—	—	—	—	١	١	—	—
	١٩٢٨	—	٣	—	—	—	—	—	٣	٣	٩	—	٣
	١٩٢٩	—	—	—	—	—	١	—	٢	١	٤	—	—
	١٩٣٠	—	—	—	—	—	—	—	٨	٢	١٠	—	—
	١٩٣١	—	—	—	—	—	—	—	٣	٥	٨	—	—
	١٩٣٢	—	—	—	—	—	٤	—	١١	٤	١٩	١	—
١٩٣٣	—	—	—	—	—	—	٧	٨	١٣	٢٩	١	٧	
مدرسة مجد على الصناعية	١٩٢٦	١٠	١٣	١١	١	—	—	—	٣	٥	٤٣	—	٣٧
	١٩٢٧	٨	١٠	٥	١	—	—	—	—	٦	٣٠	١	٢٣
	١٩٢٨	١٤	١١	٦	—	—	—	—	٣	٣	٢٧	٣	٣٤
	١٩٢٩	٧	٢٤	١	—	—	—	—	٢	١	٢٥	—	٣٤
	١٩٣٠	٥	١١	٢	—	—	١	—	٧	—	٢٨	—	٢٠
	١٩٣١	١	١٢	٤	—	—	—	—	٩	٣	٣٢	—	٢٠
	١٩٣٢	—	١١	٤	—	—	٢٠	—	١٧	—	٥٢	١	١٥
١٩٣٣	٢	٩	٥	—	—	—	٣١	١	١٨	٦٦	١	٤٧	
مدرسة الحاصية الصناعية	١٩٣١	٥	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	—	٥
	١٩٣٢	—	—	—	—	—	٤	—	٥	—	١٣	—	٤
	١٩٣٣	٣	—	١	—	—	١٠	—	١٣	٨	٣٥	—	١٤
مدرسة السطة الصناعية	١٩٣١	—	٦	١	—	—	—	—	٢	١٥	٢٤	—	٩
	١٩٣٢	—	٥	٨	—	—	١٠	—	٦	٢١	٥٠	—	١٩
	١٩٣٣	—	٣	—	—	—	٦	—	—	١٩	٤١	—	٩
مدرسة الصناعات الزرقية ببولاق	١٩٣٣	٨	٢	٤	—	—	—	—	—	—	—	٣	١٠٧

٤ - عدد

المدارس والفصول والتلاميذ المقيدون بالمدارس الخاضعة لفتحش الوزارة

المدارس والفصول والتلاميذ المقيدين بالمدارس الخاضعة لتفتيش الوزارة

جملة عدد التلاميذ	جملة عدد الفصول	نوع المدارس	جملة عدد المدارس أو الأقسام
٣٠١٨	—	حرة أو تابعة لمصالح أخرى	١٣
٣٢٣٢	—	مدارس فنية للبنين تابعة لمجالس المديريات	١٩
١٧٥٧	—	حرة أو تابعة لمصالح أخرى	١١
١٠٧١	—	مدارس فنية للبنات تابعة لمجالس المديريات	١٣
٣٦٩١٨	٧٩٨	حرة أو تابعة لمصالح أخرى	١٢٠
١١٧٥١	٤٨١	مدارس ابتدائية للبنين تابعة لمجالس المديريات	٧٥
١١٦٧٩	٣٩٨	حرة أو تابعة لمصالح أخرى	٥١
٣٦٩٧	١١٦	مدارس ابتدائية للبنات تابعة لمجالس المديريات	١٤
٨١٩٣	٢٨٢	مدارس ثانوية للبنين حرة أو تابعة	٤١
٣١٥	١٨	» للبنات لمصالح أخرى	٥
٧٠٦٣١	الجملة		٣٦٢

الحاكم المخططة

إن الامتيازات الأجنبية والحاكم المخططة - التي أنشئت أصلاً لتحدد من تلك الامتيازات فأصبحت حارساً وسياسياً - لا يتوقع أن يتنزل الأجانب عن التمسك ببقائها إلا إذا وجدوا في حالة تنسب الاضطراب . وإذا كانت الامتيازات في مجموعها لا يمكن البدء بمعالجتها مع الدول إلا بعد الاتفاق مع بريطانيا العظمى ، فإن النظر في نظام الحاكم المخططة لتعديلها على الأقل بما يلائم التطور الذي انتهت إليه الأحوال العامة في مصر أثناء السنين ستة الماضية إنما هو من الأمور التي يستطاع البدء فوراً في توجيه العناية إليها .

وإن الجهة لتسائل لماذا لا يبدأ من الآن في مفاوضة الدول للحصول مثلاً على زيادة الناصر المصري في تلك المحاكم ، وإلى إعطاء الحرية للقائدين أي كانت جنسيتهم بأن يشترطوا اختصاص الحاكم الأهلية بالنظر في خصوصياتهم ، وإلى توسيع اختصاص ذلك القضاء المخطط حتى يشمل محاكمة كافة الأجانب على ما يقع منهم من جرائم .

ولعل إمكان الإنشاء الذي تملكه الحكومة المصرية مفردة هو السلاح الوحيد الذي تستطيع استغلاله كوسيلة عملية للإقناع بضرورة هذا الإصلاح أما الإذلال بالحجج والإقناع بالدليل فقلما أنتج ، ويمكن أن يذكروا موقف القضاء الأجانب أنفسهم حيال زملائهم المصريين حين فرغ الأولون بأن حق رياسة الدوائر مقصور عليهم بالرغم من عدم وجود أي نص في القوانين يمكن الاستناد عليه ، بل إن كون المادة ١٥ من الكتاب الثاني من لائحة ترتيب هذه المحاكم قد نصت على ضرورة أن يكون القاضي أجنبياً عندما يكون المتهم أجنبياً ليقيد حتى أن الإطلاق في النصوص الأخرى يحصل ويعود الأجنبي مقصور على الحالة التي نص عليها فيها صراحة^(١) .

على أن هذه المادة لم توجب أن يكون القاضي الأجنبي رئيساً ، لأنها لم تشترط إلا أن تكون " إدارة المرافعات الشفعية لقاض أجنبي " وأنه وإن تكن إدارة المناقشات من حق رئيس البائرة عادة طبقاً للقاعدة العامة ، إلا أنه ليس ما يمنع أن يكون المشرع قد أراد أن يعطى هذا الحق للقاضي الأجنبي ولو لم يكن رئيساً لها .

جلسة الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٢

(١١ أبريل سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

المصروفات

قسم ١٠ - " وزارة الحفائية "

(المرد حفرة الشيخ المحترم عبد الحليم الجبل بك) .

أشار البرلمان بتجسيه أكثر من مرة على ضرورة تمزج الهيئة المنوط بها إعداد مشروعات القوانين التي تحتاج الحكومة إليها في تنفيذ برنامجها ، ولكنها لأسباب غير واضحة لم ترد على أن تنزل بوجاهة الطلب ، وبأن الحاجة ماسة إليه ، وأنه موضع عنايتها .

لقد مضى على افتتاح هذه الدورة أكثر من ثلاثة شهور ومع ذلك لم تتقدم الحكومة إلى البرلمان بمشروع قانون واحد فيما عدا الميزانية وضع الاعتادات الإضافية ، بل إن مشروعات بقوانين قدمها بعض حضرات الأعضاء في الدورة الماضية اقتضت رغبة الحكومة إرجاء النظر فيها إلى أن يتم لها بحثها من حيثها .

من أجل هذا تريو اللجنة أن يعلن المجلس رغبته في ألا تمر هذه الدورة قبل أن يتم تمزج اللجنة للتشريع تستعمل دون إرجاء إعداد ما يدعو إليه حاجات البلاد من التشريع .

(١) نص المادة :

" إجراء التحقيق على أحد الأجانب وإدارة المرافعات الشفعية قبل الحكم بمرافعة منوطاً بأحد اقتضاء الأجانب ، سواء كانت الدعوى متعلقة بمسألة من مواد المناقشات أو المناقشات أو المناقشات ."

وعم مسألة ليست لها الأهمية السابقة وإن تكن لا تقل فدلائلها من حيث إن حقا مصر يا لرب فيه ، تنكره هذه المحاكم على الحكومة المصرية ، وهذا الحق هو ما فصلته هذه اللجنة في تقريرها عن الميزانية الماضية لهذه الوزارة بخصوص رسوم البسة التي تستعملها الحكومة من موظفيها وبخصوص تطبيق القرارات الخاصة بالملات والترفقات .

وقد طلبت هذه اللجنة من الحكومة أن تعمل على احترام حقها بكل ما لديها من الوسائل ولكن تبين أن الأمر لا يزال عندما كان السنة الماضية .



قضاء الأحوال الشخصية لغير المسلمين

ومن المسائل الهامة التي يجب أن تبذل الحكومة بتقديم التشريع الخاص بها مسألة توحيد قضاء الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، فإيمانهم كبير من المتقاضين من تشبثت الجهات والقوى المترتبة على تنازع الاختصاص أصبح لا يحصل منه التأخير .

الاعتداءات

تبلغ الاعتداءات المقتدة لهذا القسم في مشروع الميزانية ١٩٨٧،٨٢٢ ج.م . وهو يزيد على ما قدر له في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ ١٢٩،١٢٩ ج.م .

وقد وزعت اعتداءات هذا القسم على فروع البسة كما يأتي :

جـ

فرع ١ - ديوان الموم ٥٤،١٤٨

٢ - الحاكم المخططة قسم القضاء ٣٨٠،٥٣٧

٣ - (قسم المفود والوثائق) ... ٧٥،٣٧٨

٤ - الحاكم الأهلية ٩٧٩،٧٢٩

٥ - الحاكم الشرعية ١٥٤،٣٧٥

٦ - المجلس الحسنة ٤٣،٧٥٥

المجلة ... ١،٩٨٧،٨٢٢

وفي المادة الرابعة عشرة من الكتاب الأول من اللائحة المذكورة الدليل الفاعل على أن الاختيار للرياسة غير مقصور على الأجانب ، فقد قضت هذه المادة أن من يختار لرياسة المحكمة الجزئية وبمكة الأمور المستعجلة يكون أحد القضاة بإطلاق النص دون أن ينحصر بجيشه (١) .

والظاهر من مجموع النصوص أن النول لم ترق النهاية أن تتسلك فيها ينحصر بالرياسة الأجنبية إلا في حالتين : الرياسة العامة للحكة بنوا وكالة المحكمة ، ورياسة محكمة النقابات التي ينحصر فيها قاض واحد (المادة الأولى من الكتاب الثاني من اللائحة) .

أما في المواد المدنية فقد أجازت أفراد القضاة المصري بالحكم على أجنبي كما تقدم بالنسبة للحاكم الجزئية والقضاة المستعجلة ، وفيما عدا ذلك من المواد جنائية كانت أو مدنية اكتفت بوجود الأغلبية الأجنبية .

أما الادعاء بأن الأعمال التحضيرية السابقة على إنشاء المحاكم تخيد قصر الرياسة على الأجنبي فادعاء لا أساس له . صحيح أن الحكومة المصرية قبلت ما عرضه أحد أعضاء اللجنة الدولية التي كانت شكلت للنظر في المقترحات المصرية وهو " أن يكون الرئيس المصري حق ترؤس دائرة واحدة ينحصر اختصاصها في نظر القضايا التي قد يغفل للمصري اعتبارات دينية عدم رفضها أمام قضاة أجانب متى كانت القضية مرفوعة على مصري " .

ولكن هذا الاقتراح لم يكن يقصد به حلا ، وإنما التوفيق الموقف بين الأدراء ، بدليل أن اللجنة نفسها لم تأخذ بالاقتراح وأهملت التمسك بالنص على الرياسة الأجنبية للدوائر اكتفاء بترك المسألة لقطعة القضاء أنفسهم ولظروف الأحوال .

كانت الحكومة المصرية تطلب إنشاء المفاوضات الخاصة بإنشاء المحاكم بمصر الرياسة في المصريين ولم يبد اعتراض على طلبها من حيث المبدأ ولكن قيل ويقتض " بأن الوسط المصري لم يكن به من الموظفين من له من المعلومات الخاصة والتجارب الكافية ما يمكنه من إدارة المحاكمات " ولذا رأى عدم النص على قصر الرياسة على المصري وتركها شبيها بين الأجانب والمصريين ينحصر لها بالاتخاب أو الأكفمية .

على أن تتسلك القضاة الأجانب بهذه النظرية في إجابة رسمية قد غيرت وضع المسألة تيميرا كليا ، فإنه إذا كانت الإجراءات فيما مضى قد سارت على تعيين الأجانب فقد كانت تحت ستار أن الأغلبية هي التي تقرها ، أما الآن وقد صدر قرار القضاء للأجانب على أساس أنهم وحدهم أصحاب الحق في الرياسة فإنا نعتقد أن القضاة المصريين لن يرضوا بهذا القرار المصحف مخالف للقانون ويحق لهم ضا بكرامتهم ومراعاة القانون الذين هم مدته أن ينتموا عن الجلوس حتى يستوفى لهم هذا الحق .



وترجع هذه الزيادة إلى الأسباب الآتية :

أولاً - إنشاء وظيفة قاضٍ أجنبي للمؤدية بورقود الجديدة .

ثانياً - زيادة مبلغ ١٤,٢٥٣ ج.م في باب ٢ - بند ١٠ المنصرف مخصصاً في القضايا المدنية والإجرائية إذ تقضى المادة ١٦٦ من الصلوات الحسابية للمحاكم المختلطة (ديكرتو ديسمبر سنة ١٩١٢) بأن المبالغ المنصرفة التي يتسلم تحصيلها لعدم ميسرة المدعين أو التي تبقى على حساب الحكومة يسبب الحكم براءة المتهمين ، تقضى على ميزانية المصروفات . ولما كانت هناك مبالغ كبيرة تراكت في السنوات الأخيرة بدون تسوية يومية وفي العهد ، فقد تقرر اتباع نظام جديد يقضي بأن يدرج في ميزانية كل سنة اعتماد مساوٍ للمبالغ التي يتسلم تحصيلها نهاية أيار أبريل من السنة المنقضية ، وعلى هذا الأساس يبلغ الاعتماد اللازم لنهاية السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية ١٦,٢٥٣ ج.م .

ثالثاً - إدراج مبلغ ٢٣,٠٠٠ ج.م في الباب الثالث لم يكن له نظير في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية لتأثير البناء الجديد للحكمة المختلطة بالقاهرة .

ونظراً لما انتفع من أن العطاءات المقدمة عن عملية التأميث المذكورة لم تتجاوز ١٤,٣٠٠ ج.م فهدت اللجنة توافق على ما رآه مجلس النواب من تخفيض اعتماد الباب الثالث " أعمال جديدة " إلى ١٣,٠٠٠ ج.م .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقروا مجلس النواب وهي :

- باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبات " ٢٧٥,٥٣١ جنيه
باب ٢ - " مصاريف عمومية " ٨٢,٠٠٦
باب ٣ - " أعمال جديدة " ١٣,٠٠٠

فرع ٣ - " المحاكم المختلطة (قسم العقود والوثائق) "

قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ٧٥,٣٧٨ ج.م مقابل ٧٥,٧٧٢ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٣٩٤ ج.م فشا عن وفر قدره ٥٢٧ ج.م في الباب الأول مقابل زيادة ١٣٣ ج.م في الباب الثاني .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقروا مجلس النواب وهي :

- باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبات " ٦٢,٤٩٨ ج.م
باب ٢ - " مصاريف عمومية " ١٢,٨٨٠ ج.م

فرع ٤ - " المحاكم الأهلية "

قدرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٩٧٩,٧٢٩ ج.م مقابل ٩٨٧,٦٦٦ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٨,٢٣٧ ج.م .

فرع ١ - " ديوان العموم "

قدرت اعتمادات هذا الفرع بمبلغ ٥٤,١٤٨ ج.م مقابل ٥٦,٦٦٢ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٢,٥١٤ ج.م .

ويتكون هذا الفرع من تسع إدارات هي :

- ١ - مكتب الوزير .
- ٢ - مكتب الوكيل .
- ٣ - إدارة المحاكم الأهلية وتفتيش أقلام الكتاب .
- ٤ - إدارة المحاكم المختلطة .
- ٥ - إدارة المحاكم الشرعية وتفتيش أقلام الكتاب .
- ٦ - قلم الترجمة .
- ٧ - إدارة المحاسن الحسبية وتفتيش أقلام الكتاب .
- ٨ - إدارة الحسابات والميزانية .
- ٩ - إدارة المستخدمين .

وقد ورد تفصيل وظائف هذه الإدارات بالصفحة ٣١١ من كتاب مشروع الميزانية .

أما اعتمادات هذا الفرع فوزمة على ما بين ما :

باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبات " :

ويبلغ ما أدرج له بمشروع الميزانية ٥١,٣٨٢ ج.م مقابل ٥٢,٢٥٩ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٨٧٧ ج.م .

باب ٢ - " مصاريف عمومية " :

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٢,٧٦٦ ج.م مقابل ٤,٤٠٣ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ١,٦٣٧ ج.م . جاء مضمونه " ١٥٠٠ ج.م " في البند الثاني انحصاراً بمصاريف الانتقال وبثل السفر والنقل .

وترجو اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقروا مجلس النواب وهي :

- باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبات " ٥١,٣٨٢ ج.م
باب ٢ - " مصاريف عمومية " ٢,٧٦٦ ج.م

فرع ٢ - " المحاكم المختلطة (قسم القضاء) "

قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ٣٨٠,٥٣٧ ج.م مقابل ٣٩٩,٩٣٥ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بزيادة قدرها ١٩,١٤٢ ج.م .

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على فصوله الخمسة كما يأتي :

المجلس	باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ما هيأت وممرات	
	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - حكمة القضاء والإقامة	٢٩٣٤٥	٢٩٢٥٣	٢٠٦٢	٢٨٠٤
٢ - حاكم الاستئناف	١١٠٠٢١	١١١٩٨٠	١٣٥٥٥	١٣٨٤٦
٣ - النيابة العمومية	١١٦٨٠٥	١١٥٣٤٥	١٠٥١٤	١٠٣٩٦١
٤ - المحاكم الأصلية	٧٠٤٧٤٨	٦٩٤٢٩٤	٨٣٥٤٩	٧٨٢٢١
٥ - مصلحة الطب الشرعي	٢٧٠٤٧	٢٨٨٥٧	٤٨٥	٢٦٢٠٧
المجلس	٩٨٧٩٦٦	٩٧٩٧٢٩	١١٥٥١	١٠٨٥٨
	٨٧١١٤٩	٨٧٢٤٥١		

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات الفرع المذكور كما أقرها
جلس النواب وهي :

- باب ١ - "ما هيأت وأجروصمات" ... ٨٧١,١٤٩ ج.م.
باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ١٠٨,٥٨٠ ج.م.

فرع ٥ - "المحاكم الشرعية"

تبلغ اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية ١٥٤,٢٧٥ ج.م مقابل
١٥٦,٠٣٦ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي بتخفيض قدره
١,٧٦١ ج.م منه ١,٥٣٢ ج.م في الباب الأول و ٢٢٩ ج.م في الباب
الثاني .

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على فصوله كما يلي :

المجلس	باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ما هيأت وممرات	
	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٣
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - المحاكم الشرعية	١٥٣٨٦٢	١٥٢٠٩٦	١٣٢١٠	١٢٠٤٢٣
٢ - لم يفتح للاداء العمرة	٢١١٤	٢١١٩	—	٢١١٩
المجلس	١٥٦٠٦٦	١٥٤٢٣٥	١٣٢١٠	١٢٢٥٩٦
	١٤١٠٦٥			

وترجو اللجنة الموافقة على اعتادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب
وهي :

- باب ١ - "ما هيأت وأجروصمات" ... ١٤١,٠٦٥ ج.م.
باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ١٣,٢١٠ ج.م.

فرع ٦ - "المجالس الحسينية"

أدرج لهذا الفرع في مشروع الميزانية ٤٣,٧٥٥ ج.م مقابل ٤٣,٨٦٢ ج.م
في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي بتخفيض قدره ١٠٧ ج.م
هو الفرق بين مازاد في الباب الأول وقدره ٢٥٩ ج.م وماخفض في الباب
الثاني وقدره ٣٦٦ ج.م .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات الفرع المذكور كما أقرها
جلس النواب وهي :

- باب ١ - "ما هيأت وأجروصمات" ... ٤١,٨٩٩ ج.م.
باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٢,٢٦٦ ج.م.

جلسة الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٣٥٣

(١٨ أبريل سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

المصروفات

قسم ٨ - "وزارة الداخلية"

(المقدرة حاضرة التبع المحترم اللواء على أحد باشا بالنيابة عن حاضرة التبع المحترم عبد الحليم
الحيل بك لاحتضاره .)

بجست لجنة الداخلية بمجلس الشيوخ لجنة بمحاضر جلساتها التي بحثت فيها
مشروع ميزانية وزارة الداخلية وقد كانت عمل ما بقا لجنة لمساوحيه من أبحاث .

الأمن العام

بلغ متوسط عدد الجنائيات في السنين العشر الماضية ٧٤٠٠ (كما يظهر
من البيانات الواردة من وزارة الداخلية) وهذا التقدير يكاد يبادل ضعف عدد
الجنائيات التي كانت ترتكب سنويا قبل سنة ١٩١٩

وما لاشك في أن الحالة التي خلفتها الحرب العامة في نفوس الشعوب كافة
هي السبب الأول في هذا الانتعاش الكبير للمفاجئ وإن يكن اتساع المعمران
وزيادة عدد السكان قد ساعدوا على بقاء هذه النسبة .

الفرع الأول

ديوان العموم ومصالح أخرى

لغت الاختلافات المقدرة لهذا الفرع في مشروع الميزانية ١,٣٢٨,٦٨٢ ج م بإجماليها ١,٣٢٦,٨٠٤ ج م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة إجمالية قدرها ١,٨٧٨ ج م .
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على خمسة فصول كما يأتى :

	البجلة		باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ماهيات وأجر وممرتبات	
	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤
	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته
١ - ديوان العموم .	٢٨٨٩٠٥	٣٣٣٧٧٣	—	٩٠٠	٩١٩٠٢	١٢٨٧٤٤	١٩٧٠٠٣	١٩٥٠٢٩
٢ - مدرسة البوليس .	٢٢١٢٤	٢١٣١٢	—	—	٥٣٧٥	٥١٧٧	١٦٧٤٩	١٦١٣٥
٣ - إدارة الحج .	٩٣٣٧	٩٢٢٣	—	—	٤٧٥٨	٤٧٥٨	٤٥٧٩	٤٤٦٥
٤ - إدارة الأقاليم والحافظات .	٣٥٧٩٣٨	٣٦١٥٧٤	—	—	٥٢١٢٥	٥٦١٣٢	٣٠٥٨١٣	٣٠٥٤٤٢
٥ - البلديات والمجالس المحلية ومجالس المديرات .	٥٤٨٥٠٠	٥٠٣٨٠٠	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٥٤٥٠٠	٥٠١٣٠٠	—	—
الاجملى .	١٢٣٦٨٠٤	١٢٣٨٦٨٢	٣٥٠٠	١١٥٠٠	٦٩٩١٦٠	٦٩٦١١١	٥٢٤١٤٤	٥٢١٠٧١

باب ١ - "ماهيات وأجر وممرتبات" :

نشأ التخفيض في هذا الباب من إقصاء ربط وكالة للماهيات وإنهاء مرتب السوارى لمائة صف ضابط وعسكري حولوا إلى بيادة .

أما التعديلات التى أدخلت على الوظائف فهى :

(أولاً) عتق كادر التفتيش العام بمجمله وظنين من الدرجة الأولى (ب) وآخرين من الدرجة الثانية بدلاً من وظيفة واحدة من الدرجة الأولى (ج) وأخرى من الدرجة الثانية وثلاث من الدرجة الثالثة .

(ثانياً) تعديل درجات ثلاث وظائف بمجملها من درجة "مدير عام" بدلاً من أولى "أ" وذلك بناءً على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢ يولييه سنة ١٩٣٣ .

(ثالثاً) نقل وظيفة من الدرجة الخامسة مع شغلها من وزارة المالية إلى مكتب العمل .

فصل ١ - "ديوان العموم"

قدّرت اعتمادات هذا الفصل في مشروع الميزانية بمبلغ ٣٣٣,٧٧٣ ج م بإجماليها ٣٨٨,٩٠٥ ج م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٤٣,٨٦٨ ج م .

وقد وزعت اعتمادات هذا الفصل على أبوابه الثلاثة كما يأتى :

	سنة		تخفيض	زيادة
	١٩٣٣	١٩٣٤		
	بجته	بجته	بجته	بجته
باب ١ - "ماهيات وأجر وممرتبات"	١٩٧٠٠٣	١٩٥٠٢٩	١٩٧٤	—
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	٩١٩٠٢	١٢٨٧٤٤	—	٣٦٨٤٢
باب ٣ - "أعمال جديدة"	—	٩٠٠	—	٩٠٠
	٢٨٨٩٠٥	٣٣٣٧٧٣	١٩٧٤	٤٥٨٤٢
صافي الزيادة ...	٤٣٨٦٨			

فصل ٥ - "البلديات والمحالي المحلية

ومجالس المديرات

فصلت اعتادات هذا الفصل بصفحة ٢١٨ من كتاب مشروع الميزانية كما يأتي :

جيه صرى

٤٩٧٥٠٠ - بند ٤٧ - إعانات عمومية للبلديات والمحالي المحلية .

٣٨٠٠ - ٤٣ - إعانة خصوصية لتحسين مدينة الأقصر .

١٥٨٦٠ - ٤٤ - مصاريف تنفيذ مشروعات المجالس البلدية

والمحلية والقروية ومجالس المديرات .

٧٨٢٠ - ٤٥ - مصاريف قلم التفتيش المالى وقلم مستخدمى

المجالس البلدية .

٢٥٠٠ - ٤٦ - أعمال جديدة .

٥٣٧٤٨٠ - الجلفة .

٢٣٦٨٠ - تحويل قيمة المقتضى لمحصيله من مجالس المديرات

والمجالس البلدية والمحلية والقروية عن الخدمات المدرجة

في بندي ٤٤ و ٤٥

٥٠٣٨٠٠

وقد ورد ذكر وظائف القائمين على تنفيذ مشروعات المجالس البلدية والمحلية والقروية ومجالس المديرات وكذلك وظائف قلم التفتيش المالى وقلم مستخدمى المجالس البلدية في الصفيحتين ٢٤٠ و ٢٤١ من كتاب مشروع الميزانية .

والجنة ترجو أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وى :

جيه صرى

باب ١ - " ماهيات وأجر ومربيات " ٥٢١,٠٧١

باب ٢ - " مصاريف عمومية " ٦٩٦,١١١

باب ٣ - " أعمال جديدة " ١١,٥٠٠

باب ٢ - " مصاريف عمومية " :

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ١٢٨,٧٤٤ ج . م زيادة ٣٦,٩٤٢ ج . م عن نظيره في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

وقد نشأت هذه الزيادة من إدراج المبالغ التي خصصت لإدارة معاهد وملاحيش اليتامى وأبناء السبيل .

على أن هناك تخفيضاً في بعض يتود هذا الباب أهمه في ربط العليق بسبب الاستثناء عن مائة محل من مجالس المعانة وفي ربط الإعانات بسبب قصص متحصلات المراهقات .

باب ٣ - " أعمال جديدة " :

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٩٠,٠٠٠ ج . م لإنشاء ملاحيش لليتامى وأبناء السبيل منه ٣,٠٠٠ ج . م لتكلفة الإطاعة التي تقرر منحها لمجلس لدى الاسكتندرية لإنشاء ملجأين بها و ٦٠,٠٠٠ ج . م لإقامة ملجأين بمدينة دمياط على قطعة أرض تبرع بها أحد الأهالي من ذوي البر لهذا الغرض .

فصل ٢ - " مدرسة البوليس "

قدرت اعتادات هذا الفصل في مشروع الميزانية بمبلغ ٢١٣,١٢٢ ج . م مقابل ٢٢,١٢٤ ج . م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى تخفيض قدره ٨١٢ ج . م .

وقد جاء هذا التخفيض في بابي ميزانية هذا الفصل ففي الباب الأول تخفيض قدره ٦١٤ ج . م نشأت عن استبدال وظيفة من درجة يوزباشى وأخرى من درجة ملاحظ ببوليس بوظيفتين من درجة صاغ .

أما الباب الثاني " مصروفات عمومية " فبلغ التخفيض فيه ١٩٨ ج . م .

فصل ٣ - " إدارة الحج "

قدرت اعتادات هذا الفصل في مشروع الميزانية بمبلغ ٩,٢٢٣ ج . م وهو يقل عن مثله في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ ١١٤ ج . م جاء كله في الباب الأول " ماهيات وأجر ومربيات " .

فصل ٤ - " إدارة الأقاليم والمحافظات "

بلغ تصديرات ميزانية هذا الفصل في مشروع الميزانية ٣٦١,٥٧٤ ج . م مقابل ٣٥٧,٩٣٨ ج . م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٣,٦٣٦ ج . م يرجع معظمها إلى الصفقات التي تتطلبها ملاحيش المتوسلين .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

جيه مصرى

باب ١ - "ماهيات ومرمبات" ١٢٠,١٢٨٠

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٩٧,٣٠٧

الفرع الرابع

مصلحة السجون

قدرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ٣٧٠,٠٣٣ ج ٢٠٠ يقابله مبلغ ٣٨٦,١١٦ ج ٢٠٠ في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض لإجمالي قدره ١٦,٠٨٣ ج ٢٠٠ .

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما على :

جيه مصرى

باب ١ - "ماهيات وأجر ومربيات" ١٧٤,٦٦٤

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ١٨٧,٦٦٩

باب ٣ - "أعمال جديدة" ٧,٧٠٠

وقد تناول التخفيض كافة بنود الباب الثانى كما يتضح ذلك من المصنعة ٢٥٦ من كتاب مشروع الميزانية .

وكذلك خفض ربط الباب الثالث "أعمال جديدة" رغم التوسع في مصنع النزل وقد وزعت اعتمادات الأعمال الجديدة كما على :

جيه مصرى

١٧٠٠ شراء مدد وآلات ومركبات لوروش المصلحة .

٩٠٠٠ مشروع توسيع مصنع النزل باقتناط الخيرية .

٧٧٠٠

ولمذا ترجو اللجنة ان يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

جيه مصرى

باب ١ - "ماهيات وأجر ومربيات" ١٧٤,٦٦٤

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ١٨٧,٦٦٩

باب ٣ - "أعمال جديدة" ٧,٧٠٠

الفرع الثانى

البوليس

قدرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ١,٣١٢,٧١٩ ج ٢٠٠ وهو يزيد عن مثله في عام ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ ٣٩٠,٠٨٧ ج ٢٠٠ .

وتتبع هذه الزيادة إلى أسباب أهمها :

(١) زيادة ٧٠٠ صف ضابط وعسكري لتعزيزات البوليس في المدين والأقاليم وتبلغ تكاليفهم نحو ٣١,٠٠٠ ج ٢٠٠ .

(٢) ربط ماهيات الضباط الذين في الاحتياذ وقدرها ٦٠٠٠ ج ٢٠٠ في الباب الأول والممدول عن احتسابها من الوفورات ونفسا لمساواته لجنة المالية بمجلس الشيوخ .

(٣) إدراج ٤,٠٣٤ ج ٢٠٠ للكونستبلات الوطنيين من تخريجي مدرسة البوليس سنة ١٩٣٤

أما الباب الثانى "مصاريف عمومية" لهذا الفرع فقد أصاب معظم بنوده تخفيض يذكر ولولا ما اقتضته زيادة صف الضباط والمساكن من زيادة في البد الثالث "مبوسات ومجهيزات وذخائر" لكان في هذا الباب وفر كبير .

لهذا ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

جيه مصرى

باب ١ - "ماهيات وأجر ومربيات" ١,٣١٢,٧١٩

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٣٣٢,٢١٣

الفرع الثالث

الخفصر

بلغت جملة الاعتمادات المقترحة لهذا الفرع في مشروع الميزانية ١,٢٩٨,٨٨٧ ج ٢٠٠ مقابل ١,٣١٧,٨١٧ ج ٢٠٠ في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ١٩,٩٣٠ ج ٢٠٠ نشأ عن تخفيض في الباب الأول "ماهيات وأجر ومربيات" قدره ١٩,٩٩١ ج ٢٠٠ وزيادة في الباب الثانى "مصاريف عمومية" قدرها ٣٦١ ج ٢٠٠ .

وإن مصالحهم الخاصة والقضاء على روح البذخ على حساب مال الدولة ،
وإن روح الاعتدال ، خصوصا وأن كثيرا من المصالح الأخرى تقتضى من
السيارات ألا تمثل حساباته في قسم الثقل الذى نحن بصدده ، كما هو الحال
في مجالس المديرات والمجالس البلدية على الخصوص .

وقد رأيت اللجنة نظرا لصعوبة الوصول إلى حل حاسم إذا ما اقتضت
على إيلاء الملاحظات ، أن يأخذ المجلس على حافه سفولية البيت وإن يكون
ذلك إلا بإقصاء الاعتدال المخصص للصيانة بما يوازى المطلوب لعدد من
السيارات يجب الاستغناء عنه فوراً وقد قدرته اللجنة بمبلغ أربعة آلاف جنيه .

وفى على القرارات التى أصدرها مجلس الوزراء فى أكتوبر سنة ١٩٣٣
و ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ أى من أكثر من عشر سنوات أردنا إنبائها من جديد
ليان أن الإصلاح استطاع إذا ما انجحت إليه نية صادقة :

أولاً - إبطال استعمال الوزراء لسيارات حكومية .

ثانياً - بيع السيارات التى كانت خصصة لهم وملدها اثنتان وعشرون .

ثالثاً - إبطال استعمال السيارات التى يستعملها وكلاء الوزارات
والمستشارون وجميع رؤساء المصالح وكلاهما بمصر والاسكندرية ونحوه .

رابعاً - بيع جميع سيارات الحكومة ما عدا ما كان منها من طراز "فورد"
والأبشترى في المستقبل إلا من هذا الطراز أو ما يصادله ثمتا وبفوقه اقتصادا
بشرط ألا يزيد عدد ماركات سيارات الحكومة عن اثنين .

وأما فيما يخص بوسائل النقل الأخرى غير سيارات الركوب ، فقد حملت
الجنة المختصة على حصر استخدامها بقدر الإمكان في الأغراض المصلحة
فوضعت قواعد لضبط المسافات التى تقطعها وكيات الوفود التى تستهلكها
وعلى خفض عدد "المراكب" إلى أقل حد ممكن وعلى الاقتصاد في شراء
قطع التغير على ما تمس إليه الحاجة فلا .

وقد علمت اللجنة بهذه المناسبة أن مخازن المصلحة ما قيمته الاسمية نحو
الخمسة عشر ألف جنيه من قطع تنوير اشترت فيما مضى أصبحت غير قابلة
للاستفاد فيما اقتبست من أجله .

الاعتادات

قدرت اعتادات هذا القسم في مشروع الميزانية بمبلغ ١,٣٩٩,٠٢٠ ج. م
يقابله ١٣٧,٤٢٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى
بتخفيض قدره ١١٧,٤٢٠ ج. م.

وقد لاحظت اللجنة بالقضية للطور أن المصالح لا تزال تسيّر في التقدير
على الطريقة التى كانت على الاعتراض على النوم وهي الإسراع بطلب فتح
الاعتاد عن مشروعات لم تكس الدراسة الكافية التى يمكن منها وضع تقدير
نهائى لنفقاتها .

مشرع إنشاء الطريق من بورسعيد إلى دياط لم يتم بحته نهائياً ولا
تعرف الوزارة القيمة الحقيقية التى تستنزىه ، ولكن واضح الميزانية من
باب الاحتياط مقدماً لثل هذه الأغراض تصور أن مسوئته تفتى بمجرد أن
يذكر بموار الزم الذى وضعه ، وهو ما أتت ألف جنيه ، ألف للتقدير "سيعاد
النظر فيه" .

لذا أضيف إلى ما تقدم أن النفقات المطلوبة لتوسيع طريق القاهرة
لغاية أسبوت كانت مقدراً لها في مبدأ الأمر ٣٥ ألفاً من الجنيهات (سنة
١٩٣٣ - ١٩٣٤) صارت ٨٢,٠٠٠ ج. م السنة الماضية وضمفها أى
١٢٢,٠٠٠ ج. م في هذه الميزانية تبين أهمية الملاحظة وحسب لجنة أن تزيد
الكرة لشذو ك ذى الشأن بضرورة المدول عن هذه الطريقة وبأن تكتب
الميزانية لايصح أن يسجل إلا المشروعات المقروغ من بينها من جميع الوجوه
حتى يكون لإشراف البرلمان قيمته ومناه ، ولهذا تأسف اللجنة لاضطرارها
لعدم الموافقة على صرف شيء من المبلغ المتعدد بحلة للطور وقدره أربعون
ألف جنيه في إنشاء طريق دياط إلى أن تتقدم الوزارة قبليلان بالتقدير
النهائى وبما يفيد أنها أتت دراسة المشروع دراسة نهائية جدية .

وتم مسألة اهريق فيها مداد كثيره مسألة النقل الميكانيكى على العموم
وسيارات الركوب على الخصوص ، فقد أوصت اللجنة العام لماضى بالنسبة
لسيارات الركوب بعد أن ذكرت أن عددها ٥٨ (وقد أصبح الآن ٦١)
بوجوب إلغاء عشرين منها فوراً لأنه لم يصدر بها قرار من اللجنة الوزارية
المختصة تم النظر في الباقي لخفض عدده ، كما أشارت بإمكان إعطاء بعض
الأعمال الأخرى التى يتولاها هذا القسم إلى الأفراد بطريق المفاوضة تحقيقاً
للاقتصاد المطلوب .

وقد أودعت ذلك بحث مفصل عن تاريخ النقل الميكانيكى أودعته
تقريرها الخاص بفتح اعتاد إضافي بقسم النقل الميكانيكى أقره المجلس بجملة

٢١ يونيو سنة ١٩٣٣

والظاهر أن ليس شيء ما أوصى به المجلس تحقق ، فإن سيارات الركوب
لم يعمل أحد على حذف مالا تنفع في بقائه المصلحة العامة ، مع أن ما يترتب
على إلغاء بعضها مما يستعمل مثلا في الفلوات العامة للوزارات المختصة من
الاقتصاد يصح أن يكون شفيها وملده في إلغائها ولكن اللجنة ترى إلى غاية
أسمى بنشئها وهي العمل على أن يتركز للموظفين أيا كانوا بين المصلحة العامة

وقد وزعت اعتيادات هذا القسم على فروعه الأربعة كما يلي :

صفحة	فرع		تهديرات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
			١٩٣٤	١٩٣٣			١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
			بـ	بـ			بـ	بـ	بـ	بـ
١	٤٥٥	ديوان العموم	١٨٦٦٠٤	١٩٧٣٣٦	—	١٠٦٣٣	١٨٦٦٥٤	١٧٠١٨٤	١٩٤٠٠٦	٢٤٥٠٨٧
—	—	السكن الجديدة*	—	—	—	—	٣٤٠٢٠٦٨	٤٠٤٥٢٧٨	٤٧٩٠٢٩٥	٤٩٢١٣٢٩
—	—	التلفونات والتليفونات*	—	—	—	—	٦٦٠٩٩٢	٧٣١٦٤٢	٨٣٥٥٠٥	١١٢١٠٣٢
٢	٤٦٤	البريد	٦٧٥٧٠٦	٦٧٢١٣١	٣٥٧٥	—	٦٥٧٩٣٤	٦٨٠٤٨٧	٧٣٥٩٠٢	٦٧٦٣٢٩
٣	٤٧٥	المواني والمناظر	٢٥٣٢٠٧	٢٣٠٨٥٠	٢٢٣٥٧	—	٢٣٣٣٣٩	٢٤٩٧١٤	٢٩٩٢٢٦	٤٨٦٣٢٩
٤	٤٨٦	الطرق والكبارى	٢٨٠٥٠٣	٣٢٩٩٢٠	—	٤٩٤١٧	٥٠٢٢٠٧	٤٥١٦٦٠	٣٦٥٨٠٤	٤١٨٦٠٦
		الجملة .	١٣٩٦٠٢٠	١٤٣٠١٣٧	٢٥٩٢٣	٦٠٠٤٩	٥٦٣٩١٩٤	٦٣٢٨٩٦٥	٧٢٢٠٧٣٨	٧٨٦٨٩٢٢
		صافي التخفيض .			٣٤١١٧					

* فصلت هذه المصالح عن الميزانية العامة ابتداء من سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤

باب ٢ — "مصاريف عمومية"

بقت تهديرات هذا الباب في مشروع الميزانية ٨٦٧٧ ج.م. مقابل ٩٩٧٨١ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية أى تخفيض قدره ١٣٣٠٤ ج.م. بسبب نقل ١٠٠٠ ج.م. إلى ميزانية مصلحة المواني والمناظر على أثر اتباع سيارات مديرية البعيرة ومدينة الاسكندرية إلى ورش هذه المصلحة .

ومن هذا الباب الذى يشمل صيانة وسائل النقل الميكانيكى قوتت الجهة حنف أربعة آلاف جنيه للأسباب الواردة في صدر هذا التقرير وعليه يصح ما تعرضت اليه اللجنة إقراره لهذا الباب ٨٢٣٧٧ ج.م. لا ٨٦٧٧ ج.م.

باب ٣ — "أعمال جديدة"

تبلغ الاعتيادات المقترحة لهذا الباب في مشروع الميزانية ٣٨٢٥٠ ج.م. وهو يزيد عن مثله في السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ بمبلغ ٤٨٩٠ ج.م. والسبب في هذه الزيادة يرجع إلى المبلغ الذى أدرج لقسم الطيران نظرا لانتعاش أعماله .

وقد فصلت مقدرات الأعمال الجديدة بالصيغة ٤٦٣ من كتاب مشروع الميزانية .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتيادات هذا الفرع بالصورة الآتية :

باب ١ — "ماهيات وأجرومريتات"	٦١,٨٧٧	بـ
٢ — "مصاريف عمومية"	٨٢,٤٧٧	بـ
٣ — "أعمال جديدة"	٣٨,٢٥٠	بـ

الفرع الأول — "ديوان العموم"

تبلغ الاعتيادات المقترحة لهذا الفرع في مشروع الميزانية ١٨٦,٦٠٤ ج.م. مقابل ١٩٧,٣٣٩ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية أى تخفيض قدره ١٠,٦٣٣ ج.م.

وقد وزعت اعتيادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

باب ١ — "ماهيات وأجرومريتات"	٦١,٨٧٧	بـ
٢ — "مصرفونات عمومية"	٨٦,٤٧٧	بـ
باب ٣ — "أعمال جديدة"	٣٨,٢٥٠	بـ

باب ١ — "ماهيات وأجرومريتات"

فقد لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٦١,٨٧٧ ج.م. وهو يقل عن مثله في سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية بمبلغ ٢,٢١٨ ج.م.

والسبب في هذا التخفيض يرجع إلى نقل بعض الوظائف من ميزانية الديوان العام إلى ميزانية مصلحة المواني والمناظر نظرا لإندماج سيارات ومركبات مديرية البعيرة ومدينة الاسكندرية في المصلحة المذكورة بعد أن توحدت ورش مصالح الحدود وغفر السواحل والنقل الميكانيكى مع ورش مصلحة المواني والمناظر تنفيذاً لأمره البشلى .

هنا وقد أُنشئت بضع وظائف في الديوان العام وكلها في قسم الطيران الذى لا يزال في طور التكوين ويأتيها وارد بالصفحتين ٤٥٨ و ٤٦٠ من كتاب مشروع الميزانية .

الفرع الثاني - " البريد "

قدرت استحداث هذا الفرع في مشروع الميزانية بـ ٦٧٥٧٠٦ ج. م مقابل ٦٧٢,١٣١ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي زيادة قدرها ٣٥٧٥ ج. م .

وقد وزعت الاستحداث المذكورة على أبواب الميزانية الثلاثة كما يلي :

باب ٢ أعمال وخدمات جديدة	باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبآت	
سنة	سنة	سنة	سنة	سنة
١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤
بجيه	بجيه	بجيه	بجيه	بجيه
٤٠٣٢	١٩٨٩١٤	١٩٨٢٨٣	٤٦١٤٥٥	٥٩٥٥٥
—	٧٩٧	٧٠٥	١٠٩٦٥	١٣١٣٣
٤٠٣٢	١٩٩٧١١	١٩٨٩٨٨	٤٧٣٤٢٠	٤٧٣٦٨٦

خدمة البريد .

خدمة صندوق التوفير .

الاجلحة .

باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبآت "

تبلغ الاعتمادات المقررة لهذا الباب في مشروع الميزانية ٤٧٢,٦٨٦ ج. م وهي تزيد ٢٢٦ ج. م عن تقديرات سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

وقد وزع اعتماد هذا الباب على خدمة البريد لمخصصا ٤٥٩,٥٥٥ ج. م أي بنقص قدره ١٩٠٠ ج. م مما كانت مقدرا لها في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

وعلى خدمة صندوق التوفير التي اخضعت من ربط الباب الأول بمبلغ ١٣,١٣١ ج. م وهو يزيد ٢,١٦٦ ج. م عن تقديرات سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

والسبب في هذه الزيادة راجع إلى إنشاء ١٥ وظيفة كتابية من الدرجة الثامنة لخدمة صندوق التوفير لازدياد أعماله ازيدا ما مطروحا كما يتضح من البيان المقارن الآتي عن حركة صندوق التوفير في سقي ١٩٣٢ - ١٩٣٣ :

عدد الدفاتر الجديدة	عدد عمليات الإيداع	القيمة	عدد عمليات الاسترداد	القيمة	زيادة الإيداع على الاسترداد	رصيد رأس المال
سنة ١٩٣٢						
٥٣٤٣٥	٣٤٥٦٦٣	٤٠٣	١٧٥٨٣١١	٢٣٦٨٠٠	٨٠	٣٠٢٨٣٤١
		بجيه	بجيه	بجيه	بجيه	بجيه
		١٢٢٨٠٤٤	٣٢٣	٥٣٠٢٦٧	٨٢٤	
سنة ١٩٣٣						
٥٨١٤٩	٤٢٥٤٨٦	٥٩١	٣٢١٢٠٣٣	٣٠٦١٤٩	١٣٦	٤٥٧٦١٦٠
		بجيه	بجيه	بجيه	بجيه	بجيه
		١٦٦٤٢١٤	٦٥٥	١٥٤٧٨١٨	٤٧٩	

باب ٢ - " مصاريف عمومية "

أدخِل لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٩٨,٩٨٨ ج. م مقابل ١٩٩,٧١١ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بتخفيض قدره ٧٣٣ ج. م .

وقد أصاب التخفيض كثيرا من بنود هذا الباب علما :

١ - بند " كساي و ملبوسات " : فقد زاد ١٢٠٣ ج. م وهذا راجع كما تحول مصلحة البريد إلى أن مرتبات الكساي تختلف بمسبب القادري اللازم صرفها في سنة عنها في سابقها وإلى نظام مرتب الكساي المقرر لخدمة الخارجين عن الهيئة بالأرأف فيما يتعلق بالكما الكاكن التيل الصيقي التي تصرف إليهم مسنوبا حيث إنه تقرر صرف بله لكل منهم في سنة وصرف بلتين في السنة التالية - ولما كان قد صرفت بله تيل كا ك لكل من هؤلاء الخادمة في صيف ١٩٣٣ - ١٩٣٤ فإنه على موصد

وفيا على بيان الحركة المالية لصندوق التوفير في نهاية شهر فبراير سنة ١٩٣٤ :

رصيد رأس المال نهاية آخر فبراير سنة ١٩٣٤ ٤١١

قيمة الأسهم والسندات ٩٢٩

الرصيد النقدي (تحت الاستتار) ٤٨٢

٣,٢٧٧,٥٢٣

حساب الاحتياطي :

أما حساب الاحتياطي فقد بقي على ما هو عليه وبيانه كما يلي :

قيمة الاحتياطي المحتفظ به لتغطية نزول الأسهم } مسج به مصرى
والسندات ٢٨٢ ٧٧,١٠٧

قيمة أدوات الخزنة ٧٧,١٠٠

الرصيد النقدي ٧٠ ٢٨٢

في هذا التوسعه ٥٠٠ م. ج. وفيما يلي بيان بأطوال الطرق منذ سنة ١٩٢٨ والمبالغ التي أخفقت في صيانتها :

صنعة	أطوال الطرق الترابية	أطوال الطرق المرسوفة	الجملة	مبالغ الصيانة الممتدة في الميزانية
كلمتر	كلمتر	كلمتر	كلمتر	جنيه
١٩٢٨	٥٨١٦,٣١٤	٣٠٨,٩٨٦	٦١٢٥,٣٠٠	١٣٧٥٠٠
١٩٢٩	٦٠٥٠,٥٣٢	٣٣١,١٦٨	٦٣٨١,٧٠٠	١٥٣٠٠٠
١٩٣٠	٦٢٤٥,٨٧٠	٣٨٢,٥٠٦	٦٦٢٨,٣٧٦	١٤٢٥٠٠
١٩٣١	٦٢٩١,٤٦٢	٣٩٣,٢٠٦	٦٦٨٤,٦٦٨	١٣٥٠٠٠
١٩٣٢	٦٤٢٤,٦٠٧	٣٩٧,٨٨١	٦٨٢٢,٤٨٨	١٣٥٠٠٠
١٩٣٣	٦٧٩٠,٥٢٦	٣٩٧,٨٨١	٧١٨٨,٤٠٧	١٣٨٠٠٠

باب ٣ — "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٩٣٠ ج. مقابل ١٣٠,٩٩٤ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٥١,٩١٤ ج. م. أما السبب في هذا التخفيض فهو اقتصار المصلحة على الأعمال التي لا ترى متعوزة من عملها ولهذا لا يشمل مشروع الميزانية سوى بناء الجبائر التي تم فعلا إنشاء الطرق المقامة عليها . وعدد هذه الطرق خمسة عشر موزعة في الوجهين البحري والقبلي بمديريات المتوفية والغربية والبحيرة والقليوبية والشرقية وأسيوط وبني سويف ، وسوى إصلاح وتجديد عدد آخر من الجسور المختلفة وبعض من التاج للبلديات .

أما الفقرة الثانية من الأعمال الجديدة "الطرق" فقد ورد تفصيلها بالصفحة ٤٩١ من كتاب مشروع الميزانية .

وتبرج اللجنة أدنى يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

١	باب — "ماهيات وأجر ومزيتات"	٦٦,٨٢١	جنيه مصرى
٢	» — "مصاريف عمومية"	١٥٤,٦٨٢	
٣	» — "أعمال جديدة"	٧٩,٠٠٠	

باب ٣ — "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٥٠٠ م. ج. مقابل ٣٨,٧٣٥ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية زيادة قدرها ٦,٧٣٥ ج. م. وقد وزعت اعتمادات هذا الباب على اثنين من الأعمال : أما الفئة الأولى "المشروعات المستجدة" وهي التي تم خلال السنة المالية ١٩٣٤ — ١٩٣٥ فقد أدرج لمبلغ ١٥٠٠ ج. م. شخص مصروف طريق حوض البترول بالسويس ولتعدلات فئران الزعزعة ولتحويل ونش المكس الثابت إلى حوام الإسكان استخدامه في كل مكان يدعو العمل إليه وإعداد مهمات لتطوير نفس الحاجة إليها ثم إجراء تعديلات فئران شدونان .

أما أعمال الفئة الثانية فقد فصلت بالصفحة ٤٨٥ من كتاب مشروع الميزانية .

وبناء على ما عُدتم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

١	باب — "ماهيات وأجر ومزيتات"	١٢٤,٠٨٠	جنيه مصرى
٢	» — "مصاريف عمومية"	٨٣,٦٢٧	
٣	» — "أعمال جديدة"	٤٥,٥٠٠	

الفرع الرابع — "الطرق والكبارى"

أدرج لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ قدره ٢٨,٥٠٣ ج. م. مقابل ٣٢٩,٩٢٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٤٩٤,٩١٧ ج. م. .

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

باب ١ — "ماهيات وأجر ومزيتات"

تبلغ الاعتمادات المقررة لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٩٣١ ج. م. وهو يقل بمقدار ١٠,٨٥٥ ج. م. من مثله في سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية وليس من جديد في هذا الباب سوى رفع دجوة المدير العام من الفقرة الأولى (ب) إلى الأولى (١) مما اقتضى زيادة قدرها ٦٠ ج. م. .

باب ٢ — "مصاريف عمومية"

تريد اعتمادات هذا الباب في مشروع الميزانية من مظهرها في سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية مبلغ ٣,٦٣٢ ج. م. لاذ تبلغ كلها في المشروع ١٥٤,٦٨٢ ج. م. وقد نشأت هذه الزيادة من فرق ما خفض من اعتمادات بعض بنود هذا الباب وما زاد في البعض الآخر كما هو واضح بالصفحة ٤٨٧ من كتاب مشروع الميزانية .

على أن معظم الزيادة واقع في البند "صيانة الطرق" — وذلك نظرا للزيادة المطردة في أطوال الطرق التي تقوم المصلحة بصيانتها . وتبلغ الزيادة

لا يقدّر عند النظر في كل صفقة ، وإنما يحصل في بداية كل عام تخمين عام
للناطق التي يتعذر أن تكون علانية الاستبدال ، (ثانياً) أن التنبؤ الذي تم به
الصفقات هو التنبؤ الواردة في السجلات وقت تقديم طلب الاستبدال .

وترى اللجنة أن في هذه الطريقة ضياء مغفول مادام أنه لا يحدل هنا ،
أو تختل في التنفيذ بالاستقناعات .

وتعتبر اللجنة أن موافقتها على هذا المشروع ملحوظ فيها أن التنبؤ يجري
على هذه القواعد العامة .

وظاهر من مراجعة الصفقات التي تحت لمصلحة الموظفين أن عددها
بلغ ثلاثاً وخمسين صفقة موزعة على الشهور من يولييه سنة ١٩٣٣ إلى مارس
سنة ١٩٣٤ عن ٥,٤٠٠ دفاتاً تقريباً ، منها ١,٨١٧ دفاتاً مترطوالياً في بور
وقدره ٣,٢٣٣ دفاتاً و ١٦,١٩٨ دفاتاً كان مقدراً فيها جميعاً بالسجلات
سنة ١٩٣٠ : ١٩٢٦ : ١٩٢٢ ج . م . ، نزل في سنة ١٩٣٢ إلى ١٧ ج . م .
وبناء على القانون الذي قدم مشروعه إلى مجلس النواب في يناير سنة ١٩٣٣
وصدر في مايو سنة ١٩٣٣ استبدلت فعلاً بمبلغ ٦٣,٤٧٠ ج . م . ، أي بما يقل
من تقدير سنة ١٩٣٠ بمحوامة ألف ج . م . ، وعن سنة ١٩٣٢ بمحو
٠ ج . م . ٩,٥٠٠ .

وقد لاحظت اللجنة أن معظم النقص في التقدير إنما أصاب الأراضي
المترزمة . ولعل وقب العمل بهذا القانون لا يكون إلا ريفاً تمة الجبهات
المقصية عنها لاختيار المواعظ وإجراء التنبؤ العام تبعيداً لاستفادة من الفكرة
في حدود الممكن من الصعوبات المرغوب فيها .

لقد تضاعفت قيمة المعاشات في المشر السنوات الماضية فبعد أن كانت
٠ ج . م . ٨٠٠,٠٠٠ في سنة ١٩٢٢ أصبحت ١,٥٩١,٣٨٦ ج . م . في سنة ١٩٣٣

وقد ترتب أكثر من نصف هذه الزيادة بحسب بيانات وزارة المالية
على القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ الذي أجاز احتساب المدد المؤلفة في سن
الخليفة عند تقدير المعاش وعلى قانون التوضيحات الصادر في سنة ١٩٣٣
وعلى قانون التشريع الوتقي الصادر في سنة ١٩٢٩

وستبقى الميزانية مكبلة بقيود هذه القوانين حتى اقراض المستفيدين .

ويكون السبل الوحيد الفتح هو التفكير المستقبل ، واللجنة ترحب بكل
خطوة مقولة تحظى في هذا السبل .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة المواظبة على اعتاد هذا القسم كما أقرو مجلس
النواب وهو ١٣٦,٧٥٠ ج . م . -

جلسة الأربعاء ١٨ المحرم سنة ١٣٥٣ (٢ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

من مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

المصروفات

قسم ١٦ - معاشات ومكافآت

(القرضرة الشيخ المحرم عبد الحليم اليك) .

قصر للمعاشات والمكافآت للعام المقبل مبلغ ٢,١٣٦,٧٥٠ ج . م . إذا
أضيف إليه المقترحات لمعاشات ومكافآت لمصلحة السلك الحديدية والفرافرات
والتلفونات (وهو ٢٨٦,٤٧١ ج . م .) أصبح المجموع ٢,٤٢٣,٢٢١ ج . م .
زيادة حقيقية عن المقدّر لسنة الماضية بمبلغ ٥١,٨٧١ ج . م .

ويخلل ضمن هذا المبلغ ٣٨٠,٠٠٠ ج . م . خصص الاستبدالات الاختيارية
سبق منه بتدبير استبدال أكثر من نصفه على الأقل إذا قيست رغبة الاستبدلين
على ما بدأ منهم من نشاط في العام السابق فقد كان مقدراً لهذا البند في الميزانية
السابقة ٥٢٠,٠٠٠ ج . م . لم يصرف منه إلا ١٨٦,٤٣٣ ج . م . منها ٩٧,٠٠٠ ج . م .
قدما والباقي عتقار .

وكانت توجد لينة لو أن الأمور سارت في الاستبدال تطبيقاً لقانوني
سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٣ على مقتضى الدقة التي تتطلبها إجراءاته بإضمار
أنها موكولة في النهاية إلى مجموع المتضمنين به .

ولو أن هذه اللقطة لوحظت لما كان ما يوجب له أشد الأسف وقد كان
فما عنت هذه اللجنة بالتنبؤ إليه في ختام تقريرها الخاص بقانون استبدال
معاشات الموظفين غيبة لمن أراد أن يرتفع بالناس عن مواطن الشجاعت ،
قالت اللجنة :

”على أن هناك مسألة تسترعى النظر هي كيفية التنبؤ ضرورة إحاطته
بالضمانات الواجبة حتى لا تضاعف لمصلحة الدولة ، أو تخفى المساواة بين
الطالبين . وبالرجوع إلى اللائحة التي وضعت تنفيذاً للائحة السادسة من
قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٩ سابق الذكر وعلى قرار مجلس الوزراء الذي صدر
بالمواظبة على هذه اللائحة في ٦ مايو سنة ١٩٣١ يتبين : (أولاً) أن التنبؤ

جلسة الأربعاء ٢٥ المحرم سنة ١٣٥٣ (٩ مايو سنة ١٩٣٤)

ملحق رقم ٩ - لميزانية الدولة - مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥

المجموع الملحق للغة العربية

قيمة الاضافات { باب ١ - ٥٩٦٨ جنيه مصري
باب ٢ - ٤٠٣٢ »

بيان الاعتمادات	سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥
باب ١ - "معايات وأجروصريات".	جنيه مصري ٥٩٦٨
» ٢ - "مصاريف عمومية".	٤٠٣٢
الجملة .	١٠٠٠٠
(المفردات) باب ١ - "معايات وأجروصريات" :	
(أ) الدرجات الناقصة .	٣١٣٢
(ب) الوظائف الخارجية عن هيئة العمل .	٣٦٦
(ج) المرتبات والمكافآت .	٢٤٧٠
الجملة .	٥٩٦٨

الدرجة	البيان	عدد	مربوط الدرجات				الجملة
			أقصى المربوط	المتوسط	أدنى المربوط	المبلغ	
			جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
	(أ) الدرجات الناقصة						
١	المراقب الإداري	٣	٦٤٨	٧٤٤	٨٤٠	٧٤٤	
١	رئيس تحرير	٤	٤٨٠	٥٨٨	٦٩٦	٥٨٨	
٢	مترجم	٥	٢٤٠	٣٧٥	٥١٠	٧٥٠	
١	أمين المكتبة والمحفوظات	٦	١٨٠	٢٨٨	٣٩٦	٢٨٨	
٢	كاتب لندون الحاضر والأعمال الفنية	٦	١٨٠	٢٨٨	٣٩٦	٥٧٦	
١	كاتب على الآلة الكتابة	٧	٩٦	١٨٦	٢٥٢	١٨٦	
٨	(ج) الوظائف الخارجية عن هيئة العمل						٣١٣٢
١	استعصى (مناول)	دوجا أول	٦٠	٦٦	٧٢	٦٦	
١	شاوش (حاجب)	٢	٤٨	٥٤	٦٠	٥٤	
٢	ساح	٢	٢٨	٤٢	٤٨	٨٤	
١	جنازي	٣	٣٦	٤٢	٤٨	٤٢	
٢	فراش	٤	٢٤	٣٠	٣٦	٦٠	
١	بواب	٤	٢٤	٣٠	٣٦	٣٠	
١	حارس نظافي	٤	٢٤	٣٠	٣٦	٣٠	
٩	(د) المرتبات والمكافآت						٣٦٦
—	مكافآت من حضور الجلسات ٢٠ عضواً واقع جنيين الباسة من ٣٥ جلسة	—	—	—	—	١٤٠٠	
—	مكافآت للأعضاء العاملين من أعمال دائمة غير الجلسات ومكافآت للرأسلين	—	—	—	—	١٠٧٠	
١٧	الجملة						٢٤٧٠
							٥٩٦٨

باب ٢ - "المصاريف العمومية"

البيان	المبلغ	الجهة
	جنيه مصرى	جنيه مصرى
بند ١ - "مصاريف انتقال وإقامة"		
انتقال عدد ٥ أعضاء مستشرقين بتوسط ٧٠ جنيا للمضو .	٣٥٠	
انتقال عدد ٥ أعضاء من الشرق بتوسط ٣٠ جنيا للمضو .	١٥٠	
إقامة عدد ١٠ أعضاء مستشرقين ومن الشرق من ٥٠ (ليلة) (باعتبار ٣ جنات للمضو من كل ليلة) .	١٦٥٠	
بند ٣ - كساوى وملبوسات .		٢١٥٠
بند ٤ - إبحار ومياه ونور .		٣٠
إبحار .	٧٨٠	
مياه .	٦٠	
نور .	٢٥	
بند ٥ - أثاث .	—	٨٦٥
بند ٦ - كتب ومجلات وأدوات كتابية .	—	١٥٠
بند ٧ - نشر وطبع .	—	٤٠٠
بند ٨ - تليفونات وتلفونات .	—	٢٨٠
بند ٩ - مصاريف قرية .	—	٣٠
		١٢٧
الجملة .	—	٤٠٣٢

وقد نهمت اللجنة من تصريجات لسماعة وزير الأشغال العمومية أن مشروعا للسياسة المالية العامة قد وضع وأنه تم إتقائه مجلس الوزراء فيمريض على البرلمان للنظر فيه، كما نهمت أن لجنة شكلت لوضع برنامج شامل لمباني الحكومة، وتعتبر اللجنة أن هذا الإجراء خطوة أولى فيسبل تحقيق ما دعت إليه في هذا الشأن .

ذكرت اللجنة العام الماضي في معرض التليل على ما يتم من الأضرار من عدم التقيد بسياسة مطردة للأعمال الكبرى في هذه الوزارة أن كرا كانت اشترت في سنة ١٩٢٦ بخم الأربعمائة ألف جنيه ، وأنه أخذ في إعداد الحوض لإصلاحها بما سيكلف الدولة أربعمائة ألف جنيه أخرى ، وأنه قد ظهر فيها بعدلن تولوا الأمر طب الذين قدروا المشتري أنب العملية في تقديرهم ساعة لأولها عما أنبى عليه أن بقيت تلك الكرا كانت عاطلة تشكل أموالا للصيانة كل عام دون أية فائدة .

ولا تدرى اللجنة إذا كان مبلغ الثانية الألاف جنيه الذي أدرج هذه الميزانية من أصل ٢٥ ألفا خصصت "لجارب بالكرا كانت" (رى السودان بند ٢٩) هو تمهيد للوصول إلى رأى لحسم فيها يجب أن يتبع بالنسبة لمسايل النيل العليا .

وقد كانت ترجو اللجنة لو أن ما أوصت به من عدم دوج مشروعات جديدة قبل درساها الدرس الكافي روى في وضع هذه الميزانية ، ولكن أبت العادات المتأصلة من زمن بعيد في المصالح من تحقيق الفكرة ، فقد أدرجت بالميزانية مبلغ لحساب توسيع المطبعة الأميرية وبناء مكان لحازن البوليس بالعاصمة وأتروقطعة بوليس صتم وجناح لإدارة المطبوعات مع أن التكاليف لم تكن عقلت وقت وضع الميزانية (صفحة ٣٨٤ بالمحاش) . لهذا لا يسع اللجنة إلا أنب ترفض اعتماد مبلغ العشرة الألاف جنيه الذي وضع لهذه الأغراض حتى يتم وضع المقاييس وتقدير تكاليفها تقديرا جديا نهائيا .

وقد أصدر واضعو الميزانية على دوج مشروعات جديدة دون أن "تربط" لها مبالغ لتنفذها مع سبق تنبؤ اللجنة إلى ما في ذلك من حيث (تراجع الصفحات ٣٥٩ ، ٣٦٥ ، ٣٧٤ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤) كما أنهم لم يعضوا لمعلق خاص الأعمال التي سبق البلد فيها ورؤى إرجاؤها حتى لا تتخطط بالمطلوب تنفيذه فلا ، كما ترفض إقرار :

أولا - مبلغ ١٥٠٠٠ ج.م المطلوب للبد في بناء طبة العلوم بالجامعة المصرية المقدر لإسماع ٢٤٠٠٠ ج.م روى واضعو الميزانية (صفحة ٣٨٣ بالمحاش) أنه من الملاحظ بتدرية اضطروا معها إلى تعليق الصرف على تنفيذ التكاليف .

جلسة الاثنين غرة صفر سنة ١٣٥٣

(١٤ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

المصرفات

قسم ١١ - "وزارة الأشغال العمومية"

(المقرر صرة الشيخ المحرم عبد الحليم البيل بك) .

أرسلت لجنة الأشغال إلى هذه اللجنة بملاحظاتها عن هذه الميزانية وهي تتفق في مقاصدها مع ما أجيبت في هذا التقرير .

في السنة الماضية لفتت هذه اللجنة النظر إلى عدة أمور جوهريه منها :

أولا - وجوب العناية بتقدير التكاليف الحقيقية للأعمال الجديدة ، بالابرج شيء منها بالميزانية قبل إعداد دسوماته ومقاييساته ، حتى يتمكن البرلمان قبل إقرارها من مقارنة تلك التكاليف بالفائدة المنتظرة وحتى لا يقع بعد الآن ما عابه البرلمان من قبل وهو وجود الفروق الكبيرة بين التقديرات الأولية والتقديرات النهائية .

ثانيا - وجوب وضع سياسة عامة بالنسبة لشرورات الكبيرة تكون بمثابة عن التأثير بتغير أشخاص القائمين على شؤون هذه الوزارة وتشكيل مجلس ذي مؤهلات فنية واقتصادية لضمان توحيد الخطط وأطراد السياسة .

ثالثا - ضرورة ألا ترمد مشروعات بالميزانية دون ربط المال اللازم لتنفيذها ، فقد يعتبر علم الاعتراض عليها من جانب البرلمان إقرارا ضميا لها مع أن الواقع أنه لا يجب أن ارتكالا على أنها غير داخلية فضلا في الميزانية .

رابعا - وجوب أن يحيط القانون على شؤون هذه الوزارة بآثار المشروعات بنظرة شاملة ليتبينوا الأهم من المهم فيقدموا عن علم ما تخفى به الضرورة ويؤجلوا ما لا ضرر في تأجيله .

ولقد عنت هذه اللجنة السنة الماضية بوضع قوائم بما ترى استبداه من الميزانية وما ترى أن يكون ملحقاً بها غير متداخل فيها . ومع أن المسؤولين لم يحسدوا ما يعترضون به على طلبها ظلت الحالة لم تتغير في وضع هذه الميزانية .

ورم مسألة أخرى لما وصله بنظام الوضع هي أن مشروعات يزيد مددها على المشرى من مقدار ما يقرب من ٢٣٠٠٠٠٠ ج.م. ففتح لها اعتماد يبلغ واحد السنة المالية ٢١٣٠٠٠ ج.م. دون بيان لها يصيب كل مشروع من المربوط له في هذا العام (الصفحة ٣٩١ وما بعدها) .

ولما كانت اللجنة تفضل التفصيل فقد طلبته وهي تردده بهذا التقرير أملا في أن يضمن كتاب الميزانية عند ملحه .

كما تطلب أن يزيد عدد البند للأعمال الجديدة بالرى (اللغة الثانية) فيخصص لكل فئحة شئ بحد في الأقل .

وقد لاحظت اللجنة أن المبلغ المقدّر لتبويض الذى ترتب على تلبية تزيان أسوان زيادة قدرها ٤٩٠٠٠٠ ج.م. عما كان مقدراً لها في العام الماسى (٢١٦٠٠٠٠ - ١٧٠٠٠٠٠ = ٤٦٠٠٠٠٠ ج.م.) .

فماأت الوزارة في ذلك فكان جوابها أن التبويضات قد قُطرت قيمتها في المبدأ على أساس تبويض الأراضي والممتلكات التي استثمرها مياه الخزان الجديدة . غير أنه رأى تروطين أهلى مركز الإدارة إنشاء عدة مستعمرات للرى وإقامة مباني لمكتب الحكومة ومساكن موظفيها وبناء الزوايا والأضرعة والكاتبيت لتعلم أولاد الأهالي . ولم تكن تلك الأعمال داخلة ضمن قيمة التبويضات كما استلزم زيادة التقدير الأول .

ويرجع اللجنة إلى المذكرة التي رُفعت إلى مجلس الوزراء بطلب فتح اعتماد إضافى بمبلغ ١,٢٧١,٦٣٠ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٢ منها ٨٧١,٦٣٠ ج.م. لتبويضات والتفتات المترتبة على تلبية تزيان أسوان تزيان لما أن الحكومة قُطرت هذه التفتات بمبلغ ٢٤٠,٠٠٠ ج.م. بعضها لباني (٩٠,٠٠٠ ج.م.) والآخر لإعداد وسائل الرى (١٥٠,٠٠٠ ج.م.) .

ومضى هذا أن المطلوب لإقرار هذا العام ، دون أى بيان عن تفصيلاته هو ٢٢٠,٠٠٠ ج.م. (٤٦٠,٠٠٠ - ٢٤٠,٠٠٠ ج.م.) أدرج تحت عنوان التبويضات . وطلب هذه التفصيلات أجيبت اللجنة .

١ - بأن مبلغ التبويض زاد فلا من ١,٧٠٠,٠٠٠ ج.م. إلى ١,٧٩٣,٠٠٠ ج.م. وأن ثلاثة وثلاثين ألفاً من هذه الزيادة خاص بتبويض المنطقة الناخلة في حدود السودان .

٢ - وبأن ٢٤٠,٠٠٠ ج.م. التي فتح لها الاعتماد في العام السابق أُرفعت إلى ٢٨١,٠٠٠ ج.م. لزيادة المنشآت والمساكن المطلوب رعاها .

٣ - وبأن قل خطوط الطرقات إلى مستوى التخزين يتكلف عشرة آلاف جنيه .

٤ - وبأن عملة التلال مقدار ٥٧,٠٠٠ ج.م. بما في ذلك نقل الخيل والطاوعة .

وترى اللجنة أنه ليس في الأمر ما يدعو إلى الاستعجال ، وأمام اللجنة المخصصة الوقت الكافى لبحث المسألة من جديد والتقدم بوضع الرسوم والمقاييس بطلب الاعتماد اللازم في حدود الاعتماد .

ثانياً - ١٠٠,٠٠٠ ج.م. من ضمن ١٧,٠٠٠ ج.م. مطلوبة لبناء ملحق بكلية الحقوق :

أقر المجلس العام الماسى إنشاء هذا الملحق على ألا يتجاوز تكليفه النهائية ثمانية آلاف جنيه ، ولكن هذا الرقم يتخفى في الميزانية الجديدة حتى يوصل إلى ١٨,٠٠٠ ج.م. ولا ترى اللجنة ما يبرر على الإطلاق هذا التغير التباين . ومبلغ الـ ١٠٠,٠٠٠ ج.م. هذا هو الفرق بين التقديرين .

ثالثاً - ٣٢,٥٠٠ ج.م. من ضمن مبلغ ٥٢,٥٠٠ ج.م. طلب هذا العام لإتمام بناء الإدارة العمومية وصالة الاختلالات بالجامعة المصرية :

أقر المجلس إنشاء هذا البناء العام الماسى أيضاً مشروطاً في صراحة ألا تزيد تكاليفه على مبلغ خمسة وسبعين ألف جنيه الذى أكد مندوب الوزارة أنه كاف وأنه نهائى .

ومع هذا ، وبعد هذه الوجود ، زاد رقم التكاليف النهائية بحسين في المسألة تقريبا يرتفع من ٧٥ ألفاً إلى ١٠٧,٥٠٠ ج.م. ومبلغ الـ ٣٢,٥٠٠ ج.م. هذا هو الفرق بين التقديرين .

وليس هذا ضناً من اللجنة بالكل على هذا المهد عظيم الشأن فلها ما تردده عند ما عرض عليها لأول مرة أن أقرت المشروع بعد أن نوهت بما يجب أن يكون له من المظهر اللائق بالبلاد وبمركزها الأدبى .

ولكن ليس معنى هذا التقدير من جانبها أن تترك حبل التقديرات على ظاريه وألا تعمل على صيانة الأموال العامة .

وبناء على ما تقدم يكون مجموع المطلوب تخفيضه من الباب الثالث لمصلحة الباني الأميرة هو ٦٨,٠٠٠ ج.م. هذا بيانه :

٣٣,٥٠٠ ج.م. الزائد في التقديرات النهائية لبناء الإدارة العمومية وصالة الاختلالات بالجامعة المصرية .

١٥,٠٠٠ ج.م. الاعتماد المدرج لبناء كلية العلوم .

١٠,٥٠٠ ج.م. الزائد في التقديرات النهائية لبناء ملحق لكلية الحقوق .

١٠,٠٠٠ ج.م. المدرج للأعمال الفنية بالنقد ١٤ من الباب الثالث لمصلحة الباني وهو موزع كما على :

٣٠٠٠ ج.م. توسيع المطبعة الأميرية .

٢٠٠٠ لبناء مكان مخازن بوليس العاصمة .

١٠٠٠ لبناء مكان لمطبعة بوليس صنع .

٥٠٠٠ لبناء جناح جديد لإدارة المطبوعات ومكتبي العمل وجوازات السفر .

٦٨,٠٠٠ جملة المبلغ المطلوب تخفيضه من الباب الثالث من الفرق الثاني (مصلحة الباني الأميرة) .

٥ - وبأن الباقي وقدمه ٣٠,٠٠٠ ج.م احتياطي .

...

والظاهر نيا يخصص بالبرانس المالية أن النية انصرفت إلى تحقيق الوعود السابقة من حيث التخص من أكبر عدد ممكن مما لا حاجة للعمل به فقرر أن يمرض للبحر بعض الوحدات المعلقة للاستعمال بمصر . أما ما بالسودان من وسائل النقل المائي فلم تعد يد الإقتصاد إليه، وإن يكن ما لاحظته هذه اللجنة نيا يخصص بتجديدات الأسطول هناك قد أثر في عدم ربط شيء لهذا الغرض هذا العام .

وما يتصل بضرورة أن تكون النظرة لاسائر الأعمال شاملة ما لاحظته اللجنة من أن بعض الأعمال قد أوقف السير في إتمامها رغم أنها أوشكت أن تكتمل إلى الانتهاء كما هو الحال في مصرف الخمسة ومشروع إيراد الملاح وبناء

قنطرة تحت جسر ترعة الملاح البلية الخ . فإذنا إنما ناضلنا بين آخرين :
الانقصار على عدد محمود من المشروعات يستطاع إتمامه والاستفادة منه في وقت ملائم، أو البدء في عدد كبير من المشروعات تستلزم للاتهاء منها زنا طويلا دون الاستفادة الكاملة بآياتها، فإليك فيه أن اختيار الطريقة الأولى أقرب إلى مقتضى العقل والنسبة وأدنى إلى تحقيق الغرض من هذه المنشآت.

الاعتادات

تبلغ الاعتادات المقدرة لهذا القسم في مشروع الميزانية ١٣٣,٣٤٨ ج.م مقابل ٦٦٩,٨٥٤٨ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي تخفيض إجمالي قدره ٥٧٥,٥٠٠ ج.م .
وقد وزعت اعتادات هذا القسم على فروع السبعة كما يلي :

فرع	المصرف في سنة				تخفيض	زيادة	تهديرات	
	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢			١٩٣٣	١٩٣٤
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه			جنيه	جنيه
١ ديوان العموم	٣٥٩٩٢	٣٤٦٦٩	٣١٣١٦	٣١١٩١	١٦٢٤	—	٣٢٧٥٩	٣١١٣٥
٢ الري	٤٢٥٤٤٩١	٤٦٣٠١٧٩	٤٧٦٠٩٣٢	٥٣٠٣٤٥٨	٥٢٩٩٩٢	—	٤٧٩٩٧٣٥	٤٢٦٩٧٤٣
٣ مصلحة عموم المباني	١٢١٦٨٣٢	١٥٠٢٣٣٦	٧٥٦١٧٧	٥٧٦٥٧٥	٤٤٩٠٩	—	٦٤٧٠٠٤	٦٠٣٠٥٠
٤ » الميكانيكا والكهرباء ...	٢١٧٤٩٩	١٩٨٥٧٧	٢١٣٤٤٨	٢٣٣٨٥١	—	٩٠٢٧	٣٣٦٢٦٤	٣٤٥٣٩١
٥ » التنظيم	٨٧٣٧٢٤	٨٣٣٤٧٠	٦٥٠٩٤٠	٦٤٧٦٠١	—	٣٨٣٣٢	٦٠٧٦٦٩	٦٤٦٠٠١
٦ » المخابر الرئيسية	٢٩٧١٣٨	٢٨٥٣١٢	١٩٨٦١٥	١٢٣٨٨١	٤٣٣٦٦	—	٢١٣٣٧٥	١٧٠١٠٩
٧ » الطبيعيات	٥٧٢٨٣	٦١٠٢٠	٥٦١٧٧	٥٢٥٩٢	٢٧٦٨	—	٦١٧٤٢	٥٨٩٧٤
الاجلة .	٦٩٥٢٦٥٩	٧٥٤٥٤٢٠	٦٦٦٦٧٠٥	٦٩٦٨١٤٩	٦٢٣٥٥٩	٤٧٣٥٩	٦٦٩٨٥٤٨	٦١٢٣٣٤٨
صافي التخفيض .					٥٧٥٥٠٠			

باب ٣ - "أعمال جديدة"

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٢,٩٠٠,٠٠٠ ج. م مقابل ٣,١٦,٩٥٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ١٦,٩٥٠ ج. م. وقد وزع اعتماد هذا الباب على البنود من ١٠ إلى ٢٩ وهى مفصلة بالصنف من ٣٥٥ إلى ٣٧٤ من كُتب مشروع الميزانية. على أن الأعمال المينة بالبنود من ١٠ إلى ٣٣ كلها مباحة بنص السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥، أما الأعمال الباقية المينة في البنود من ٣٤ - ٣٥ فكلها من المشروعات الموزعة نفقاتها على جملة سنوات.

وبناء على ما تقدم ترجى اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهى :

باب ١ - "ماهيات وأجرومريتات" ... ٥٩٨,٩٩٨ ج. م.

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٧٩٨,٦٢١ ج. م.

باب ٣ - "أعمال جديدة" ... ٢,٩٠٠,٠٠٠ ج. م.

الفرع الثالث - "مصلحة المباني"

قدرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٦٠٢,٠٩٥ ج. م. مقابل ٦٤٧,٠٠٤ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٤٤,٩٠٩ ج. م.

أما الرقاصات والانشآت فستعمل لجميع المناطق البحرية في شمال الدلتا وتوزع على تقائش الرى بمعدل ٣ أو ٤ لكل غنّيش.

وعا يلت النظر فيما يتعلق بالبد ٩ "عيانة أعمال الرى" ما يأتى :

أولا - زيادة ١٥,٠٠٠ ج. م. في الاعتماد المقدّر لصيانة المصارف. والسبب في ذلك يرجع إلى ضرورة تعديل معظم المصارف القرعية بعد أن تم تركيب وتشغيل محطات طلمبات الصرف في شمال الدلتا وإلى زيادة أطوال المصارف في السنين الأخيرة بسبب مشروعات الصرف الكبرى.

ثانيا - زيادة ٦,١٠٠ ج. م. في أجور العمال ضمن بند المذكور تبين أن منها ٦,٠٠٠ ج. م. استحدثت زيادة أطوال الترع والمصارف وتجهيد الجسور ومنع التسدى عليها لتكون صالحة للورود بعد إلقاء الرقاصات و ١٠٠ ج. م. في نثران أسوان بسبب استلام الطريق البرى بين أسوان وإلخازن وصيانة وتجهيد جميع الطرق بعد انتهاء أعمال التعمية.

ثالثا - زيادة ٤,٥٠٠ ج. م. في اعتماد تعديل فصحات الترع والمصارف في الوجه القبلى ترجع إلى تعديل فصحات ترعة الأرض باعتبارها ترعة رئيسية ليسنى توزيع المياه توزيعا عادلا، ولعمل فصحات جديدة لزاما المتظر بإضافتها بعد تلبية نثران أسوان من الأراضي البور الواقعة على ترع بحر الفرق وبحر بعض فروعهم وبحر التزلة وفروعهم.

وفي هذا الباب زيادة في الاعتماد المخصص لمصاريف الانتقال وهى تدخل ضمن البند الثانى "مصاريف انتقال وبلد سفيرة ونقل" الذى خفض بمقدار ٦١٧ ج. م. ترجع إلى زيادة ما يصرف في سبيلها لعملا، ولأن عددا من المهندسين الذين كانوا يتقاضون مرتباتهم من اعتمادات الأعمال الجديدة قد حيزوا على وظائف بالميزانية وهؤلاء يؤخذ مصاريف انتظامهم من هذا البند.

وفقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يأتى :

	١٩٣٤	١٩٣٣	زيادة	تخفيض	للمصرف في سنة			
					١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
مقارنة الاعتمادات :	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه	جبه
باب ١ - "ماهيات وأجرومريتات"	٨٥١٤٦	٨٧٢٤٨	-	٢١٠٢	٨٢٠٤٨	٨٠٦٩٦	٧٦٢٤٥	٥٧١٦٢
٢ - "مصاريف عمومية"	١٤٧٩٤٩	١٥١٦٣٥	-	٣٨٦	١٣٣٢٨	١٥٢٨٠٥	١٣٧٠٢٦	٢٠٧٣٦١
٣ - "أعمال جديدة"	٣٦٩٠٠٠	٤٠٨١٢١	-	٣٩١٢١	٣٦١٣٩٩	٥٢٢٦٧٧	١٢٨٩٠٦٥	٩٥٢٣٠٩
الجملة	٦٠٢٠٩٥	٦٤٧٠٠٤	-	٤٤٩٠٩	٥٧٦٥٧٥	٧٥٦١٧٨	١٥٠٢٣٣٦	١٢١٦٨٣٢
التخفيض				٤٤٩٠٩				

وتقسم اعتبارات الأعمال الجديدة التي يقوم بها هذا الفرع إلى فئتين :
(أولاها) الاعتبارات اللازمة لمواصلة الأعمال المدفوعة في ميزانية
سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ "بند ١٢" ، (الثانية) الاعتبارات المخصصة
لتشروعات المسجلة .

وبناء على ما جاء بمقتضى هذا التقرير ترجو اللجنة الموافقة على اعتبارات
هذا الفرع بعد تعديل الباب الثالث كما يأتي :

- باب ١ - "مهمات وأجرومرتبات" ٨٥,١٤٦ ج.م
" ٢ - "مصاريف عمومية" ١٤٧,٩٤٩ ج.م
" ٣ - "أعمال جديدة" ٣٠,١٠٠ ج.م

الفرع الرابع - "مصلحة الميكانيكا والكهرباء"

فقد لهذا الفرع في مشروع الميزانية ١٩٣٤ ج.م مقابل ٣٣٦,٢٦٤ ج.م
في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة إجمالية قدرها ٩,٢٧ ج.م
وقد وضعت اعتبارات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

مقارنة الاعتبارات :	المصرف في سنة				زيادة	صحة	صحة
	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢			
باب ١ - "مهمات وأجرومرتبات"	٨١٦٠٢	٨٤٧٠٠	٨١٦٨٦	٩٠٧٨٠	٣٩٨٥	٩٣٤٨١	٩٧٤٦٦
" ٢ - "مصاريف عمومية"	١٠٩٤١٦	٧٧٤٤٣	٨١٩٤٦	١٣٠٦٥٠	—	٢٤٨٦١٠	٢٠٨٧٥٤
" ٣ - "أعمال جديدة"	٢٦٤٨١	٣٣٦٨٤	٤٢٨١٦	١٢٤٢١	—	٣٣٠٠	٣٠٠٤٤
إجمالي	٣١٧٤٩٩	١٩٨٥٧٧	٢١٣٤٤٨	٢٣٣٨٥١	٣٩٨٥٦	٣٤٥٢٩١	٣٩٦٢٦٤
صافي الزيادة					٩٠٢٧		

سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٤ سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥
بند ٧ - "المخازن" ١٨,٧٦٠ ٢٥,١٤٠
بند ٨ - "وقود" ٨٤,٢٩٢ ١٠,٣٠٠
بند ٩ - "أعمال الصيانة والتعميمات" ٢,١٨٨ ٥,٠٠٠
بند ١٤ - "مصاريف إدارة وصيانة" ٥١,٨٦٥ ٧٥,٠٠٠

باب ٣ - "أعمال جديدة"

فقد لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٣٠,٢٠٠ ج.م مقابل ٣٠,٠٤٤ ج.م
في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٢٦,٨٤٤ ج.م
واللجنة ترجو أن يوافق المجلس على اعتبارات هذا الفرع كما أقرها مجلس
التوابى هي :

- باب ١ - "مهمات وأجرومرتبات" ٩٣,٤٨١ ج.م
باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٢٤٨,٦١٠ ج.م
باب ٣ - "أعمال جديدة" ٣٠,٢٠٠ ج.م
(١٠)

باب ١ - "مهمات وأجرومرتبات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٨٥,١٤٦ ج.م مقابل
٨٧,٢٤٨ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض
قدره ٢,١٠٢ ج.م وقد كان أبلغ التخفيض يزيد على ذلك لولا أن اضطر
للعلوات المستعقة لموظفي المرتبين السابعة والثامنة الذين تقل أدايتهم
عن ١٢٠ ج.م سنويا ولولا علاوة الديوم لموظف في الدرجة السادسة .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

بلغ المقدر لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٤٧,٩٤٩ ج.م مقابل
١٥١,٣٥٥ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض
قدره ٣,٦٨٦ ج.م .

وقد شمل التخفيض جميع بنود هذا الباب عدا البند الثالث "إعارة
ومياه وإدارة وصيانة حدائق" فبقي زيادة قدرها ١٨٠ ج.م .

باب ٣ - "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٣٦٩,٠٠٠ ج.م مقابل
٤٠١,٣٢١ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض
قدره ٣٩,١٢١ ج.م .

باب ١ - "مهمات وأجرومرتبات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٩٣,٤٨١ ج.م مقابل ٩٧,٢٤٨ ج.م
في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٣,٩٨٥ ج.م
منه ١,٩٢٧ ج.م في المرتبات القائمة ٣,٢٠٨ ج.م في الوظائف الخارجية
من هيئة المال ٨٥ ج.م في المرتبات .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٢٤٨,٦١٠ ج.م مقابل ٢٥٨,٧٥٤ ج.م
في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٣٩,٨٥٦ ج.م
يرجع السبب فيها إلى تشغيل وإدارة وصيانة المحطات الجديدة بشمال الدلتا
والخاض المتزايدة حيث زويت الاعتبارات المقررة لها في البنود الآتية :

الفرع الخامس — "مصلحة التنظيم"

قُدرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٦٤٦,٠٠١ ج. م مقابل ٦٠٧,٦٦٩ ج. م في سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٣٨,٣٣٢ ج. م.

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلى :

مقارنة الاعتمادات :	المصرف في سنة				تحفيض	زيادة	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤
	١٩٣٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢				
بـ	بـ	بـ	بـ	بـ	بـ	بـ	بـ	بـ
١ — "ماهيات وأجر وممرات"	٨٤٦٣٨	٨٥٧٧٢	٨٧٥٢١	٩٠٩٣٣	—	٣٤٢	٩٤٧٤٨	٩٥٠٩٠
٢ — "مصاريف عمومية"	٥٤٢١٣٨	٥١٦٥٢٢	٤٧٠٣٣٨	٤٦١٧٧٢	—	٣٢٨٤٠	٤٤٢٥٧١	٤٧٥٤١١
٣ — "أعمال جديدة"	٢٤٦٩٤٨	٢٣١١٧٥	٩٣٠٨١	٩٤٣٨٩٦	—	٥١٥٠	٧٠٣٥٠	٧٥٥٠٠
الجملة	٨٧٣٧٢٤	٨٣٣٤٦٩	٦٥٠٩٤٠	٦٤٧٦٠١	—	٣٨٣٣٢	٦٠٧٦٦٩	٦٤٦٠٠١
الزيادة						٣٨٣٣٢		

ولما كانت هذه المصلحة فوق اختصاصها بإعمال التنظيم في مدينة القاهرة وحلوان والنظافة العامة تقوم بعملية توزيع المياه في البحيرة والبحيرة وحلوان فقد وزعت اعتماداتها على هذه الأعمال في فصلين كما يلى :

الجملة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ماهيات وأجر وممرات	
	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤
بـ	بـ	بـ	بـ	بـ	بـ	بـ
١ — مدينة القاهرة وحلوان والنظافة العامة	٥٩٦٥١٣	٥٩٢٤٩٩	٦٠٤٠٠	٥٣٣٥٠	٤١٧٩٠٧	٤٤٧٧٤٠
٢ — قسم مياه البحيرة والبحيرة وحلوان	٢٨١٥٦	٥٣٥٠٢	٩٩٥٠	٢٢٢٥٠	٢٤٦٦٤	٢٧٦٧١
الجملة	٦٠٧٦٦٩	٦٤٦٠٠١	٧٠٣٥٠	٧٥٥٠٠	٤٤٢٥٧١	٤٧٥٤١١

فصل ١ — "مدينة القاهرة وحلوان والنظافة العامة"

باب ١ — "ماهيات وأجر وممرات"

أُدْرَج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٩١,٥٠٩ ج. م مقابل ٩١,٢٠٦ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٣٠٣ ج. م منها ١٢٠ ج. م في الوظائف المأتمنة و ١٨٣ ج. م في الوظائف الخارجية عن هيئة المال. وترجع الزيادة في ربط الوظائف الدائمة إلى تغطية الملاوات المستحقة لموظفي المرحبين السابعة والثامنة الذين تقل ماهياتهم عن ١٢٠ ج. م سنوياً. أما الزيادة في ربط الوظائف الخارجية عن هيئة المال فهي ناشئة عن الفرق بين الماهيات الفعلية والربط حسب متوسط المرحلات.

باب ٢ — "مصاريف عمومية"

أُدْرَج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٤٤٧,٧٤٠ ج. م مقابل ٤١٧,٩٠٧ ج. م في سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٢٩,٨٣٣ ج. م.

وقد بقى معظم بنود هذا الباب على ما كان عليه هذا :

أولاً — في بند ٢ — "مصاريف انتقال وبل سفرية ونقل" أُدْرَج اعتماد قدره ١٥ ج. م لترتب النقل وقد أخذ هذا الاعتماد من بند مصاريف انتقال بناء على تعليمات السكرتيرية المالية لوزارة الأشغال التي تقضى بضرورة إنشاء هذا البند وفصله عن مصاريف الانتقال لينسب عليه مرتب النقل المتبادل لشخص الماحية.

وترجو اللجنة أن تباد العناية بالأحياء التي يطلق عليها "الوطنية" ترى في تعيين رجال من الشرطة يخصصون للملاحظة نظافة هذه الأحياء إجراء موقفاً .

ويسرها وأن الأبحاث التي تقوم بها الجهات المختصة بالنسبة لشركات الاحتكار تخوثر التهمة المطلوبة .

باب ٣ — "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٥٣,٢٥٠ ج. مقابل ٦٠,٤٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية أى تخفيض قدره ٧١٥٠ ج. م. وقد وزعت اعتمادات هذا الباب على فئتين من الأعمال أولاهما أعمال السنة الحالية والآخرى الأعمال الموزعة على جملة سنوات، وقد ورد تفصيل كل من الفئتين بالصيغة ٤٠٣ من كتاب مشروع الميزانية .

قسم مياه البحيرة والبحيرة وحلوان :

أدرج للباب الأول من هذا القسم مبلغ ٣,٥٨١ ج. م. وهو يزيد عن الاعتماد المائل له في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ بمقدار ٣٩ ج. م. .

أما الباب الثاني فتقدر اعتماداته في مشروع الميزانية بمبلغ ٣٧,٦٧١ ج. م. وهو يزيد من مثله في سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية بمبلغ ٣٠٠٧ ج. م. وأهم ما يلاحظ على بند هذا الباب ما يأتي :

أولاً — في بند ٢٤ — "صيانة وترميمات" زيادة في الأجور قدرها ٣٠٠ ج. م. منها ١٣٦ ج. م. مقابل زيادة المبالغ المأذون لإدارة الماكينات التي تركبت في عام ١٩٣٣ — ١٩٣٤ بالجزيرة وكذلك ماكينة إمبابية والباقى يقدره ٦٤ ج. م. لحلوان وهو الفرق بين الأجور الفعلية والمقدر في الميزانية .

ثانياً — وكذلك زيد اعتماد الفهم والزيوت مبلغ ٣,١٨٦ ج. م. طبقاً لحاجة المصلحة الفعلية من هذه الأصناف .

ثالثاً — وزيد أيضاً اعتماد المهمات مبلغ ٦٢١ ج. م. طبقاً لحاجة المصلحة الفعلية .

أما فيما يتعلق بالأعمال الجديدة في قسم مياه البحيرة والبحيرة فقد أدرجت اعتماداتها بالصيغة ٤٠٩ وكلها خاصة بتوسيع نطاق مصلحة المياه بالبحيرة وحلوان .

وترجو اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ — "مياهات وأجور ترميمات" ... ٩٥٠٩٠ ج. م. .

باب ٢ — "مصاريف عمومية" ... ٤٧٥٤١١ ج. م. .

باب ٣ — "أعمال جديدة" ... ٧٥٥٠٠ ج. م. .

الفرع السادس — "مصلحة البحارة الرئيسية"

فتقرر اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ١٧٠,١٠٩ ج. م. مقابل ٢١٣,٣٧٥ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية أى تخفيض قدره ٤٣,٢٦٦ ج. م. .

ثانياً — في بند ٦ — "مصاريف صيانة الشوارع" :

(١) زيادة في ثمن البليق قدرها ١٥٨ ج. م. ترجع إلى الأسباب الآتية :

(١) الزيادة في أثمان التبن والشعير في هذا العام عن أثمانها في السنة الماضية .

(٢) تدفع المصلحة أثماناً ما تأخذ من مصلحة الأملاك على أساس الأسعار قبل تخفيض البرلمان للبرقية الحالية .

(٣) زيادة عدد الحيوانات في سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ من السنة التي قبلها .

(ب) زيد اعتماد الترميمات والمصاريف البترية بمقدار ١٠٠ ج. م. لسد تكاليف قتل مواشير الفئاز في الشوارع المزعج وصفها بالأفطت وهو النسل الذي تقوم به شركة الفئاز طبقاً لاشتراطات عقد الاختيار .

ثالثاً — في بند ٧ — "مصاريف كنس ورش وفضيل الشوارع" زيد الاعتماد الخاص بالبليق من ٦,٧٣٧ ج. م. إلى ٧,٣٥٦ ج. م. وذلك لنفس الأسباب الواردة بما ذكر من الزيادة في أثمان البليق بالبند ٦ .

رابعاً — في بند ٨ — "مصاريف إدارة الشوارع" أدرج اعتماد جديد بمبلغ ١٢٥٠ ج. م. لإزالة المناصب الحجرية بالبندين .

خامساً — في بند ٩ — "مصاريف صيانة الحدائق" زيد الاعتماد الخاص بأجور عمال النقل والفرجات والسيارات الخاصة بمهمات الحدائق وسقاية الأشجار بمبلغ ٥٤٥ ج. م. نظراً لأن الحدائق والأشجار في حاجة ماسة إلى زيادة العناية بها . وكذلك زيد اعتماد البليق في هذا البند .

سادساً — في بند ١٣ — "تصحيطات" زيد اعتماد ترميم الملكية لوضع خطوط التنظيم بمبلغ قدره ٢٥٠,٠٠٠ ج. م. وذلك لازدياد حركة البناء في بعض الشوارع الممزوجة بخطوط تنظيم جديدة وتتي شرع أصحاب العقار في البناء على هذه الخطوط وجب دفع قيمة ما ضاع منهم .

وكذلك زيد المبلغ المقدّر لوصف شوارع جديدة بالمكالم بمقدار ١٠٠ ج. م. لأن هناك شوارع كثيرة في أنحاء المدينة لا تزال أراضيها على حالتها الطبيعية بالتراب، وبقاؤها على هذه الحالة مضى بالصيغة العامة فضلاً عن كونه لا يلائم حركة المرور التي تزداد يوماً بعد يوم .

سابعاً — أدرج لوصف شارع المعادى — حلوان بالمكالم المقطرن مبلغ ٥٠٠ ج. م. حيث أصبحت أرضية هذا الطريق سيئة يتسبب منها على حركة المرور، وهذه الحركة قد زادت أثناء زيادة تنفصمها أرضية الطريق بسرعة . فقامت لورور أصبح من الضروري المبادرة بإعادة وصف الطريق بطبقة من المكالم المقطرن .

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يأتي :

مقارنة الاعتادات	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
					١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
باب ١ - "ماهيات وأجرومرتبات"	٣٠٧٠٩	٣٢٢١٩	—	١٥١٠	٣٠٥٥٨	٣١٠٤٣	٢٧٧٣١	٢٧٧١٣
» ٢ - "مصاريف عمومية"	٤٥١٠٠	٤٦٧٥٦	—	١٦٥٦	٤٠٥٣٢	٤٤٥٦٣	٣٧٧٣٠	٤٥٨٤٠
» ٣ - "أعمال جديدة"	٩٤٣٠٠	١٣٤٤٠٠	—	٤٠١٠٠	٥١٧٩١	١٣٣٠٠٨	٢٢٠٥٥١	٢٢٣٥٨٥
الجملة	١٧٠١٠٩	٢١٣٣٧٥	—	٤٣٢٦٦	١٣٢٨٨١	١٩٨٦١٤	٢٨٥٢١٢	٢٩٧١٣٨
التخفيض			٤٣٢٦٦					

باب ٣ - "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٩٤٣٠٠ ج. م مقابل ٣٢٢١٩ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٤٠١٠٠ ج. م.

وقد فصلت الأعمال الجديدة وتوزيع الاعتاد عليها بالصيغة ٤١٢ من كتاب مشروع الميزانية.

وترى اللجنة أن تسجيل هذا اتمام الوزارة بالمعجم الرئيسى بالقاهرة وإعلان الماتقة الخاصة بإصلاحه.

وتلاحظ من جهة أخرى أن السير بمشروع المهارى بضرورة الرضا والزيادة لا يتفق في بطله مع ما لهذا العمل من الأهمية من الوجهة الصحية فاحية من أهم نواحي المدينة وترى أن يزداد الاهتمام حتى يتم الانتفاع به قريباً. وبناء على ما تقدم ترحب اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع كما اقترها مجلس النواب وى :

باب ١ - "ماهيات وأجرومرتبات" ... ٣٠٧٠٩ ج. م.

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٤٥١٠٠ ج. م.

باب ٣ - "أعمال جديدة" ... ٩٤٣٠٠ ج. م.

الفرع السابع - "مصلحة الطبعات"

قدرت اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٥٨٩٧٤ ج. م. مقابل ٦١٣٧٤ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٢٣٨٠٠ ج. م.

باب ١ - "ماهيات وأجرومرتبات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٣٠٧٠٩ ج. م مقابل ٣٢٢١٩ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ١٥١٠ ج. م. وقد شمل التخفيض جميع أنواع الوظائف من دائمة ومؤقتة ومتغيرة عن هيئة العمل كما شمل أيضاً المرتبات إذ انخفضت بمقدار ٧٢ ج. م. كما يتضح من الصفحة ٤٠٩ من كتاب مشروع الميزانية.

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية ٤٥١٠٠ ج. م مقابل ٤٦٧٥٦ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ١٦٥٦ ج. م. وقد شمل التخفيض جميع بنود هذا الباب كما يتضح ذلك من الصفحة ٤٠٨ من كتاب مشروع الميزانية.

ويلاحظ على هذا الباب ما يأتي :

أولاً - في البند ٦ - "توريدات عمومية" :

زيد الاعتاد المخصص للزيت ضمن هذا البند من ١٢٠٠ ج. م إلى ١٩٠٠ ج. م. وذلك نظيفة ثمن كمية الزيوت اللازمة للوحدات الجديدة التي تم تركيبها بمحلة طبليات الأميرية كما زيد الاعتاد المخصص لأصناف الكهنة ضمن هذا البند أيضاً من ١٥٠ ج. م إلى ١٩٥ ج. م. وذلك بسبب استنقاذ الكية التي كانت غروية بكنز فاروق ، وكذا لسد الزيادة المطلوبة للأكفين الجديدين .

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما على :

مقارنة الاعتادات :	المصرف في سنة				تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤
	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	حسبه	حسبه	حسبه	حسبه
باب ١ - "مأهيات وأجرومرتبات" .	٤١٤٨٢	٤٢٣٦٦	٤٢٥١٧	٤٢٧٦٦	٤١٢	-	٤٥٠٨٢	٤٤٦٧٠
" ٢ - "مصاريف عمومية" .	١٤٥٨١	١٦٥٤٨	١١٣٦٩	٩٨٢٦	١٥٦	-	١٣٦٦٠	١٣٥٠٤
" ٣ - "أعمال جديدة" .	١٢٢٠	٢٢٠٦	٢٢٩١	-	٢٢٠٠	-	٣٠٠٠	٨٠٠
الجملة .	٥٧٢٨٣	٦١٠٢٠	٥٦١٧٧	٥٢٥٩٢	٢٧٦٨	-	٦١٧٤٢	٥٨٩٧٤
التخفيض .					٢٧٦٨			

وزاد أيضا المبلغ المخصص للرسوم الجبركة بمقدار ٧٠٠ ج.م وذلك لسبب الزيادة في اعتاد بند الآلات العمالية وللمهمات وما ينظر مشترته من الخارج ودفع رسوم جبركة عليه .

(ثانيا) زاد مبلغ سبعة جنيهات في البند السادس (التيفون والتلفاز) وهذه الزيادة هي قيمة الفرق بين الاعتاد والاشتراكات الفعلية .

(ثالثا) وكذلك زد اعتاد البند ٨ - "مكافآت المستضعفين مكلفين بتدوين الظواهر الجوية" بمقدار ٣٦٩ ج.م لدفع مكافآت الرصد لحطة ميترولوجية من الدرجة الثانية افتتحت بإدفيا في يناير سنة ١٩٣٣ وتؤخذ الأرصدا بواسطة كاتب من موظفي خاصة حصرة صاحب الجلالة الملك .

(رابعا) زاد بند ٩ - "إمانات" بمبلغ عشرين جنيها في الإمانة السنوية للاتحاد المتيورولوجي الدولي نظرا لارتفاع سعر الفرنك الذهبي .

باب ٣ - "أعمال جديدة"

فقد لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٨٠٠ ج.م مقابل ٣٠٠٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي بتخفيض قدره ٢٠٠٠ ج.م .

والاعتاد المدرج بميزانية هذا العام هو الجزء الباقي من ثمن آلات وأجهزة ومهمات للعلقة الجديدة المقارة بتقاييس سرعة التيار بتناظر الدلتا .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "مأهيات وأجرومرتبات" ٤٤٦٧٠ ج.م .

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ١٣٥٠٤ ج.م .

باب ٣ - "أعمال جديدة" ٨٠٠ ج.م .

باب ١ - "مأهيات وأجرومرتبات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٤٤٦٧٠ ج.م مقابل ٤٥٠٨٢ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي بتخفيض قدره ٤١٢ ج.م .

وقد زيد اعتاد الوظائف الخارجية عن هيئة الهلال مبلغ ٧٥ ج.م لإنشاء وظيفة لساناتي لأن المواطنين بإصلاح الساعات بمصلحة الطبيعات وصنعم أربعة فليولان بالنسبة للأعمال المنوطة بهم من إصلاح وملاحظة الساعات الموجودة بدور الوزارات ومصالح الحكومة المختلفة .

وكذلك زيدت خمسة جنيهات في بند المرتبات لمثل مرتب سابق لساع يقوم بقيادة موتوريسكل للتنشيط بقاذ على الموازين والمكاييل في القرى وعلى الساعات والبالمة التجولين في السلك الزراعية .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

بلغ المقترح لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٣٥٠٤ ج.م مقابل ١٣٦٦٠ ج.م أي بتخفيض قدره ١٥٦ ج.م على أن هناك زيادة في بعض بنود هذا الباب وهي :

أولا ٣٥٥ ج.م زادت في البند الزواج "حوريات عمومية" لشراء ماكينة حياكة ميترولوجية ومهمات لاسمورية الطلي لإدارة الميترولوجيا وآلات كهربائية وتكوين نماذج الصلصة ببعض الآلات هندسية ضرورية جدا .

وكذلك زيد مبلغ ٣١٧ ج.م في ثمن المكيف والمكاييل نظير الطلبات المنظورة لمصالح الحكومة والمبيعات لجمهور والمهمات اللازمة لأنظام الموازين والمكاييل وثن الأجزاء والمهمات اللازمة للصليح ودفعان الموازين الخاصة بمختلف المصالح .

جلسة الثلاثاء ٩ صفر سنة ١٣٥٣

(٢٢ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

المصروفات

قسم ١٤ - "وزارة الحربية والبحرية"

(المقرر حفرة الترخيم الخراء على أحد باننا) .

لو أن إعداد وسائل الحرب من الأمور المرغوب فيها لثباتها ، لكان لهذه اللجنة أن تلاحظ أن اليهود في وزارة الحربية المصرية لم تبدل بالقدر الذي ينبغي مع ما وصلت إليه سائر مصروفات الدولة من تقدم واتساع .

ولكن مصر بصرف النظر عن المركز الخاص الذي تشغله من الوجهة السياسية تتوق غلصة إلى تحقيق ما يجب أن تنهى إلى الإنسانية من إحلال وسائل التفاهم والتحكيم على الحروب والغارات .

من أجل هذا لا ترى اللجنة الآن مسوغا معقولا للطالبة زيادة عددا لجيش وإن تكن ترى من الواجب لفت النظر إلى ضرورة النامية التامة بالقوى الموجودة من حيث تليجها وتدريبها وترقية مستوى ضباطها وتزويدها بكل ما ابتدعه الفن من وسائل الدفاع الحديثة ، وقد يكون أخصها بالذكر العالقات .

ولا تظن اللجنة أن عقبات جديده تخفى في سبيل إتمام هذا السلاح لجيش المصرى لأن البلاد بما لها من حدود مترامية الأطراف في حاجة حقيقية لمراقبتها .

وقد يستطاع ذلك دون تكليف الميزانية بأعباء جديدة إذا ما استطاعت أن تخفض المبلغ الذى تنفقه سنويا للحكومة السودان على أنه مصاريف لجيش هناك .

قالت هذه اللجنة في تقريرها عن ميزانية هذه الوزارة للسنة الماضية "والظاهر أن حراسة السودان التى كان يقوم بها الجيش المصرى على نفقات مصر إلى لواخر سنة ١٩٢٤ لم يردم انساب الجيش المصرى أن تكلف بها حكومة السودان . فبقيت على طاق مصر ولم يرم من المصلحة أن تستأجر انجلترا بدفع هذه المصروفات ولا أن تحصلها ميزانية السودان الخاصة لأنها في حالة لا تستطيع معها تدبير مثل هذا المبلغ .

وإنه مهما قيل في تبرير الدفع وفى الاعتراض عليه فالحقيقة الواقعة أننا ماعدنا نمبر السودان جزءا لا يتجزأ من مصر يحكمها أمنه ورواحه فمثل هذه التضحية يجب أن تحصلها مصر وراضية .

على أن اللجنة كانت تود لو وقتت الحكومة إلى تخفيض هذا المبلغ بما يتناسب مع قدرتنا على الدفع بعد أن انحلت مواردنا وعزت الأزمة العالمية مالية البلاد هذا عتفا . ولما كان السودان جزءا من مصر فلا أقل من أن تسرى عليه أحكام الاقتصاد التى اقتضتها الضرورات الحالية " .

ولكى تبين أن من المستطاع إجراء هذا التخفيض ذلت تقريرها بصورة الكاين الذين تبودلا بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية في مارس سنة ١٩٢٥ ، ومن كآب دولة زيود باشا يفهم جليا أن مصر هى التى تقدمت من طلبه فتمها على أثر سحب القوات المصرية من السودان بطلب الاشتراك في الدفاع عن الأراضي السودانية محافظة على الروابط التى تربطها به ، ولتضطلع بما عليها من مسئولية في ذلك الدفاع كما يفهم جليا من ذلك الكتاب . إن الحكومة المصرية قد ظلت تقاذ عرضا على رؤساء البرلمان المصرى . والى أن البرلمان لم يقر الدفع على إطلاقه ، بل قيده بشروط منها حق مصر في النظر في مقداره كلما حل موعد الدفع ، وكان مقتضى هذا أن تشر هذه اللجنة بتخفيض المبلغ تخفيضا فليها هذا العام إلى تسبائة ألف جنيه للأسباب التى ذكرتها في تقرير السنة الماضية ، لولا أنها فضلت ترك القفرسة من جديد لتصل الحكومتان إلى تقدير التخفيض المناسب السنة المقبلة ، على أن يكون البرلمان بمسد ذلك في حل من إجماعا يراه في التخفيض كيفما كانت الحال .

لقد تحسنت الأحوال في السودان وتعادل ميزانه التجارى وزاد التداول من النقد فيه كما زادت حركة الأخذ والعطاء بسبب مشروع جبل الأولياء .

لهذا ترجو اللجنة أن تبدل الحكومة جهوداتها في سبيل التخفيض وأن تقسم هذه الجهودات ،

الديون التي لمصر على السودان ورجو أن توفق الحكومة إلى صيانة حقوق مصرفها جميعا .

الاعتادات

تبلغ اعتادات هذا القسم في مشروع الميزانية ١,٧٦٧,٧١٧ ج. م. يسايلها ١,٧٥٤,٣٥١ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ١٣,٣٦٦ ج. م. هي الفرق بين مازاد في الفرع الأول وما خفض في الفرع الثاني .

لقد حاولت اللجنة أن تطلع على ميزانية حكومة السودان لتبين منها على وجه التحقيق قيمة ما يصرف فعلا على قوة الدفاع هناك ولكنها لم تشرعها على إثرفي مظان وجودها ، ومع ذلك فالتداول على السنة البارتين أن هذه التكاليف لا تتجاوز النصف مليون جنيه . وإذا سمح هذا فلامبرر لدفع ما زاد مع أن المفروض أن مبلغ السجامة وخمسين ألف جنيه هو الحد الأقصى لما قوت مصر أن تشترك به في مصاريف الدفاع عن السودان .

وتتساءل اللجنة عما تم بشأن المهمات التي تركها الجيش المصري عند منادرتة السودان وقيمتها تربي على المليون جنيه ، كما تتساءل عما تم بشأن

وقد وزعت اعتادات هذا القسم على فرعيه كما يلي :

	تخفيضات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
	١٩٣٤	١٩٣٣			١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
ديوان العموم والجيش .	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
مصلحة الخلود .	١٥٨٣٣٤١	١٥٦٥٩١٣	١٧٤٢٨	—	١٥٢٠٥٠٠	١٥٤٩٥٦٢	١٥٩٦٩٧٥	١٦٤٥٥٢١
الجنة .	١٨٤٣٧٦	١٨٨٤٣٨	—	٤٠٦٢	٢١٠٢٥٤	٢٠٦٠٥٨	٢٢١٦٢٤	٢٣٥٤٦٦
صافي الزيادة .	١٧٦٧٧١٧	١٧٥٤٣٥١	١٧٤٢٨	٤٠٦٢	١٧٣٠٧٥٤	١٧٥٥٦٢٠	١٨١٨٥٩٩	١٨٨٠٩٨٧
			١٣٣٦٦					

الفرع الأول - "ديوان العموم والجيش"

قررت اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ١,٥٨٣,٣٤١ ج. م. مقابل ١,٥٦٥,٩١٣ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ١٧,٤٢٨ ج. م. أما اعتادات هذا الفرع فموزعة على أبوابه الأربعة كما يأتي :

	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
					١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
مقارنة الاعتادات	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - "مهمات وأجروماتيات" .	٤٤٨٧٢١	٤٣٩٧١٨	٩٠٠٣	—	٤١٤٠٠٤	٤٠٧٩٥٧	٤١١٨٥٢	٤٠٨٩٣٢
" ٢ - "مصاريف عمومية" .	٣٧٢٢١٥	٣٥٤٨٣٦	١٧٣٨٩	—	٣٢٩٤٤٦	٣٦١٦٠٠	٣٨٥٣٢٥	٤١٦٨٤٩
" ٣ - "أعمال جديدة" .	١٢٤٠٥	٢١٣٦٩	—	٨٩٦٤	٢٧٠٥٠	٣٠٠٠٥	٤٩٧٩٨	٦٩٧٤٠
" ٤ - "مصاريف الجيش في السودان" .	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	—	—	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
الجنة .	١٥٨٣٣٤١	١٥٦٥٩١٣	٢٦٣٩٢	٨٩٦٤	١٥٢٠٥٠٠	١٥٤٩٥٦٢	١٥٩٦٩٧٥	١٦٤٥٥٢١
صافي الزيادة .			١٧٤٢٨					

ثالثاً - بند ٧ "قل ومناورات وأدوات ميكانيكية" :

زيد للمقرر مشروع الميزانية لهذا البند عن مثله في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية مبلغ ١٨,٣٧١ ج. م. وذلك لإضافة مبلغ ٨,٧٠٠ ج. م. في ربط النقل لما دأته الوزارة من ضرورة وضع نظام يكفل تحريك اللواح بأنه بدلاً من تحريك بعض الأورط التابعة للواء إلى جهة تابعة للواء آخر توحيداً للنظام والتعلم العسكري بالجيش. وكذلك زيد اعتماد صيانة الطائرات بمبلغ ٩٠٠ ج. م. بمسببة إنشاء السرب الثالث .

رابعاً - بند ٨ "مشتري ركائب" :

زيد اعتماد هذا البند في مشروع الميزانية من مثله في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بمقدار ٨٦٧ ج. م. وذلك بناء على ما صرف فعلاً عند شراء الحيوانات التي كان من مزمع شرائها في السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

خامساً - بند ١٤ "البعثات العلمية وخلافه" :

أدرج لهذا البند في مشروع الميزانية ١٩,٥٩٨ ج. م. مقابل ١٣,٠٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي زيادة قدرها ٦,٥٩٨ ج. م. والسبب في هذه الزيادة يرجع إلى ما تنص عليه حاجة الجيش من استكمال العدد اللازم من الضباط الطيارين بزيادة مطلوبات الضباط في مختلف الفئات العسكرية .

سادساً - بند ١٦ "إعانات لمعاشات الضباط وصف ضباط الإنجليز" :
في هذا البند زيادة قدرها ٤٧٥ ج. م. ترصد إلى ما تلحقه إعانات لمعاشات ضباط وصف ضباط سلاح الطيران الذين انتقوا بجمدة سلاح الطيران الحرب بمسببة إنشاء السرب الثالث .

باب ٣ - "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٢,٤٥٠ ج. م. مقابل ٢١,٣٩٩ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي بتخفيض قدره ٨,٩٤٩ ج. م. وقد ورد تفصيل توزيع هذا الاعتماد على الأعمال المطلوب لها بالصفاة ٥١٩ من كتاب مشروع الميزانية فيما يلي بيان عن كل عملية :

أولاً - ١,١٣٠ ج. م. لتوصيل منازل الضباط المتزوجين بالمرش إلى بجارى فكانت الجيش مراعاة للشروط الصعبة .

ثانياً - ١,١٧٥ ج. م. لبناء ستة منازل للضباط المتزوجين بالسوم بجوار القسلاق .

ثالثاً - ٣,٥٠٠ ج. م. لشراء وتركيب آتين صغيرين لمعلمي الجداري والنور بالمعادي وهذا العمل سبق أن تقرره هذا المبلغ في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وروى وتنتوقف العمل حتى يتم مشروع إنشاء محطة التوليد الكبيرة بسمعمرة طره ، ولكن الاعتماد اللازم لهذه المحطة حُف من الميزانية بسبب الحالة الاقتصادية .

رابعاً - ١,٥٠٠ ج. م. لتوسيع قسم الأمراض المعدية بالمستشفى العسكري بالعاصمة بعد أن أصبح لا يكفي من يرسل إليه من المرضى .

وترى اللجنة من المستحسن قبل الكلام عن أبواب ميزانية هذا الفرع أن تثبت ما جاء بمذكرة اللجنة المالية لوزار المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء خاصاً بمشروع ميزانية وزارة الحربية والبحرية فقد جاء بالمذكرة السالفة الذكر ما يأتي :

"في ١٦ يولية سنة ١٩٣٣ صدر مرسوم بفتح اعتماد قدره ٦٥,٥٩٦ ج. م. في ميزانية وزارة الحربية لإنشاء سرب جديد من عشر طائرات في سلاح الطيران الحربي وقد ترتب على ذلك زيادة ١٥,٣٧٢ ج. م. في مشروع الميزانية منها ٧,٢٥٣ ج. م. في الباب الأول و ٨,١١٩ ج. م. في الباب الثاني .

إذا صرف النظر عن هذا العامل يكون هناك تخفيض قدره ٢٠,٠٠٦ ج. م. في ميزانية وزارة الحربية (الدوران العام والجيش ومصصلحة الحدود) وذلك على الرغم من زيادة اعتماد البعثات العلمية بمبلغ ٦,٥٩٨ ج. م. للإكثار من البعثات الحربية طبقاً لاحتياجات الجيش لاسيما ما كان خاصاً بسلاح الطيران والتخصص ١٦,٨٨٨ ج. م. في البند ٧ - "قل ومناورات وأدوات ميكانيكية" منه ٨,١٤٨ ج. م. لإصلاح وتزويد الطائرات السابق مشتراها والتي مضى عليها عوارض سنوات و ٨,٧٤٠ ج. م. لكثرة التحركات المزمع عملها لومعدات الجيش في سنة ١٩٣٤ وذلك لتقرير قاعدة لتحركات الوحدات فتشتر بموجبه الوحدة في الجهة التي تنقل إليها ستين كلمتين وسيبقى هذا النظام ينقل جميع الوحدات في سنة وعدم قل أي وحدة في السنة التالية" .

باب ١ - "ماهيات وأجر ومعدات"

فقر اعتماد هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ٤٤٨,٧٢١ ج. م. وهو يزيد عن مثله في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بمقدار ٩٠,٠٠٣ ج. م. ترجع إلى ضرورة زيادة المبالغ التي يتطلبها إنشاء السرب الثالث من الطائرات الذي قدره ١١,٥٥٠ ج. م. ولوضع الكادر الجديد الذي أقر في سنة ١٩٣٣

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٣٧٢,٢١٥ ج. م. زيادة ١٧,٣٨٩ ج. م. عن مثله في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية وهذا المبلغ هو الفرق بين الزيادة في بعض البنود والتخفيض في البعض الآخر كما يتضح ذلك من البيان المفصل الزيادة بالصفاة ٤٩٤ من كتاب مشروع الميزانية .

وفيما يلي ملاحظات اللجنة على بعض بنود هذا الباب :

أولاً - بند ٧ "تعيينات وعطيق" :

بهذا البند تخفيض قدره ٦,٠٨٠ ج. م. ويرجع هذا التخفيض إلى نزول الأسماء مائة وإلى ما اتخذته الوزارة من احتياطات في عقد صفقات المشتري .

ثانياً - بند ٤ "أسلحة وذخائر" :

زيد اعتماد هذا البند من مثله في السنة المالية السابقة مبلغ ٢,٣٣٩ ج. م. لشترى مسلح من طراز هاويزر (Howitzer) ليكون بمثابة احتياطي للذخائر الموجودة في حوزة وصقلت الجيش .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

- باب ١ - "مهمات وأجور مرتبات" ... ١٤٨,٧٢١ ج.م. ...
 " ٢ - "مصاريف عمومية" ... ٣٧٢,٢١٥ ج.م. ...
 " ٣ - "أعمال جديدة" ... ١٢,٤٠٥ ج.م. ...
 " ٤ - "مصاريف الجيش في السودان" ... ٧٥٠,٠٠٠ ج.م. ...

الفرع الثاني - "مصلحة الحدود"

أدرج لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ قدره ١٨٤,٣٧٦ ج.م. مقابل ١٨٨,٤٢٨ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٤,٠٥٢ ج.م.

خامسا - ٣,١٠٠ ج.م. لإقامة مبان جديدة لسلاح الطيران اقتضاها إنشاء (حظائر وورش ومساكن للضباط والموظفين) .

ومما تجب الإشارة إليه بهذه المناسبة أن هذا الاعتماد إنما هو جزء من اعتماد كلي قدره ٢٥,٠٠٠ ج.م. قدر ثروته لإنشاء مطار المساطة الحربي الذي بدأ فيه سنة ١٩٣٢ وترجو اللجنة من وزارة الخريفة أن تشمل على إدراج التكاليف كلها والسير في هذه العملية على الطريقة التيمية في سائر الأعمال الجديدة حتى يتبين البرلمان مقدار ما يصرف فعلا على المشروع .

سادسا - ٧,٠٠٠ ج.م. لتكالة مجارى تكات أسوان المتضمن لها مبلغ ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤

باب ٤ - "مصاريف الجيش في السودان"

لا يزال الاعتماد المقدر لهذا الباب في مشروع الميزانية كما كان في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية وهو ٧٥٠,٠٠٠ ج.م.

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما على :

	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
					١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
مقارنة الاعتمادات	جيب	جيب	جيب	جيب	جيب	جيب	جيب	جيب
باب ١ - "مهمات وأجور مرتبات" .	١٢٠,٣٩٢	١٢٢,٧٠٤	—	٢٢,٣١٢	١٣١,٢٢٤	١٣٣,٤٨١	١٣٤,٣٢٠	١٣١,٤١٥
" ٢ - "مصاريف عمومية" .	٥٧٤,٨٤	٥٨٧,٣٤	—	١٣,٥٠	٦٢٤,٧٧	٦٨٠,٩٨	٧٣٥,٠٠	٧٧٩,٩٥
" ٣ - "أعمال جديدة" .	٦٥٠٠	٧٠٠٠	—	٥٠٠	١٦٥,٥٣	٤٤,٧٩	١٣٨,٠٤	٢٦,٠٥٦
الجملة .	١٨٤,٣٧٦	١٨٨,٤٣٨	—	٤,٠٦٢	٢١٠,٢٥٤	٢٠٦,٥٨	٢٢١,٦٢٤	٢٣٥,٤٦٦
التخفيض .				٤,٠٦٢				

لتخفيض البض وحذف البعض الآخر مقابل ذلك زيادة مبلغ ٧٠٠ ج.م. تقريبا لإنشاء بعض الوظائف وهي :

معلم من الدورية السابعة لمدرسة العريش الابتدائية (ص ٥٢٣) وخفره لمنطقة العبيد بولاية التررش (ص ٥٢٦) وشيخ خفر وخفره نظاميين بسيوه لتعزير الأمن هناك .

باب ١ - "مهمات وأجور مرتبات"

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٢٠,٣٩٢ ج.م. مقابل ١٢٢,٧٠٤ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٢٢,٣١٢ ج.م. ويرجع السبب في هذا التخفيض إلى نقص المصاحبات التقنية عن المربوط بمجانبة سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وحذف ما يقرب من ١٧٠ ج.م. من المرتبات

جلسة الاثنين ١٥ صفر سنة ١٣٥٣

(٢٨ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

المصروفات

قسم ١٢ - "وزارة الزراعة"

(انقر حضرة الشيخ المحترم عبد السلام البيل بك)

أرسلت بلجنة الزراعة إلى هذه اللجنة بملاحظاتنا من هذه الميزانية وقد أطلقت اللجنة عليها .

إن المهمة الكبرى للمقابلة على طاق وزارة الزراعة في بلاد مثل مصر جل اعتبارها على ما تخففه أرضها، هي توجيه الزراعين بمختلف الوسائل إلى تحسين التلة وكما ونوعا، وإذا كان أولى هذه الوسائل هو الإكثار من البذور الصالحة واستنباط ما يعود زرع من مختلف المحاصيل في التربة المصرية وإنماء الثروة الحيوانية ومعالجة ما يفتاب كل أولئك من أمراض وعاهات، وإرشاد الجمهور إلى خير الطرق، أمكن القول بأن برنامج العمل بالوزارة وتنسيق إدارتها، كما هو ظاهر من أقسام ميزانيتها، من شأنها أن يوصلا فعلا إلى الغاية المطلوبة، إذا ما نفذنا بدقة وصيانة ومطابقة .

إن ما تقتضيه طبيعة المجهود التي تبذل في سبيل تحقيق هذه الأغراض، والأساس في جلبها التجارب يحتاج إلى مرور وقت طويل قبل إمكان الانتفاع عمليا بنتائجها، ولهذا وجبت مضاعفة المجهود والعمل على إدامة هذه النتائج بكافة الأساليب، ولعل أقربها إلى الإنفاق المشاهدة .

وإذا كان من المقبول في عهد إنشاء الوزارة أن يكون سببها تحقيق برنامجها متدا ورجلها دوما على حذر فأنه من غير المقبول الآن بعد أن لنا فوائد التجارب الأولى أن ننبئ في الحسود التواضعة التي لم تمتد تنقي وما وصل إليه جمهور المزارعين من بخلقة وحسب الانتفاع العاجل بنتائج الأبحاث الفنية .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

قدرت اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية ببلغ ٥٧,٤٨٤ ج.م مقابل ٥٨,٧٣٤ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ١,٢٥٠ ج.م هو الفرق بين مجموع الزيادة في بعض البنود وانخفاض في البعض الآخر لعل أن معظم التخفيض قد جاء في البند الخاص بتعيين الحالة الزراعية بواحة سيوة وقدره ١,١٣٠ ج.م إذ أحيلت هذه العملية على وزارة الزراعة

وقد جاء تفصيل هذا الباب في الصفحتين ٥٢٩ و ٥٣٠ من كتاب مشروع الميزانية .

باب ٣ - "أعمال جديدة"

قدّر لهذا الباب في مشروع الميزانية ٦,٥٠٠ ج.م مقابل ٧,٠٠٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٥٠٠ ج.م .

أما الأعمال الجديدة فقد فصلت في الصفحة ٥٣٠ من كتاب مشروع الميزانية وتختصر في :

بني مصرى

٥٠٠ إقامة قشلاق ومخازن بالإسمت المسلح للجانة بسيوة .

٣٠٠٠ إصلاح الطرق بمحافظة الغرب .

٣٠٠٠ تطوير كبار الرومان بمحافظة الصحراء الغربية .

٦٥٠٠ الجبلية .

والجنة ترجو المجلس أن يوافق على اعتادات هذا الفرع كما ذكرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "معايات وأجرومريات" ... ١٢٠,٣٩٢ ج.م .

٢ - "مصاريف عمومية" ... ٥٧,٤٨٤ ج.م .

٣ - "أعمال جديدة" ... ٦,٥٠٠ ج.م .

إن صناعة البيع هي التي أصابت شتتا من الزواج وبها "الشريات" أما صناعة الصلصة فلم يصانها الإقبال وبقي بمجازن الإدارة أكثر ما زرع منها في السنوات الثلاث الماضية .

لهذا لا ترى اللجنة عملا للبرج هذا المشروع الجليل على الخط التجاري والوقوف في حدود الإرشاد والتشجيع كما تقدم .

الاعتادات

أدرج لهذا القسم في مشروع الميزانية مبلغ قدره ٧٢٣,٣٥٧ ج . م بإبالة ٦٨١,٣٨٥ ج . م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي زيادة قدرها ٤١,٩٧٢ ج . م هي الفرق الناشئ من الزيادة في البابين الأول والثاني وانخفض في الباب الثالث .

وقد وزعت اعتادات هذا القسم على أبوابه الثلاثة كما يأتي :

سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	زيادة	نقص
باب ١			
" ماهيات وأجر ومرتبات "	٢٧٩,١٦٨	١٥,٣٣٠	-
باب ٢			
" مصاريف عمومية "	٤٠٥,٨٥٩	٣١,٣٦٩	-
باب ٣			
" أعمال جديلة "	٢٣,٧٢٧	-	٤,٧٢٧
صافي الزيادة	...	٤١,٩٧٢	

باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبات "

قدرت اعتادات هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٧٩,٤٩٨ ج . م مقابل ٢٧٩,١٦٨ ج . م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي زيادة قدرها ١٥,٣٣٠ ج . م .

وترجع هذه الزيادة إلى الأسباب الآتية :

أولا - زيادة ٢,١١٤ ج . م في ربط الدرجات الدائمة لإنشاء وظيفة جديدين من الدرجة الثالثة لمدير مصنع غزل القطن، وتوسيع مروطها ٧٤٤ ج . م (صفحة ٤٣٣ من كلب مشروع الميزانية) .

لهذا يكون من المأمول أن يتسع المجال أكثر مما اتسع حتى الآن لمخطات التجارب " ولحقول التودجسية حتى تقوم بمجابهات البلاد الحقيقية ، سواء ما تتطلبه من البذور المتفاحة أو الشجر أو مختلف حيوان والدواجن ، خصوصا وأن حالة البلاد تقتضي تمدد موارد ثروتها حتى لا تنفد عند ذلك المحصول الوحيد (القطن) الذي يهددها في حياتها الاقتصادية كما ناله عطب طارئ .

على أن مجرد العمل لهذا الانتقاء غير كاف إذا لم تشفعه الوزارة بث رجالها الفنيين في خلال الزراعات ، يتمدون نوحها وطرق خدمتها وأوقات زرعها حتى يسدوا لأصحاب الشأن ما أمكن من نصع وإرشاد .

وقد تكون العناية بالصناعات الزراعية من عناصر الضمان ضد المخاطر القربية على الاعتدال على المحصول الواحد . وتذكر هذه اللجنة أنها توفرت في المقتضى التي صدرت بها أول تقرير عن ميزانية هذا العام عما تستورده البلاد من الخارج من منتجات الألبان والزيت النباتية بما قيمته أربعة آلاف جنيه ، وتمتد لو بذلك اليهود لسد هذه الحاجيات من داخل البلاد ، وبالبلاد من الموائن ومن بذور القطن ما لو نظم أمره لاستثنى بعضا يستورد . وهي تذكر بهذه المناسبة لوزير الزراعة تصريحين متعقبن بلسنتين شبيهتين بهذه أصدما متعلق بإنشاء غابة ببال الدنا وما قد يستفاد من خشبها ، والثاني بزراعة ما قد تصنع منه أكياس القطن وغيره من الماصيل ، والمستورد من هذا وذلك أكثر من مليون ونصف مليون من الجنيهات .

لقد سبق للحكومة أن شرعت في إنشاء غابة بالقرب من التل الكبير ، وأخرى بجوار الباسية ، ولكن كفى أن تغير أصحاب الفكرة حتى وقف تنفيذها ، ولعل التجربة السابقة تفيد في نجاح المشروع الجديد .

ويسر اللجنة لو أن أعمالا إحصائية بدت فصلا في سبيل تحقيق هذه الغايات .

حقيقة إن الوزارة شغلت ببعض الصناعات الزراعية : صلصة الطاطم والبلع وعفوفات الفواكه ، كما أنه يظهر من أرقام هذه الميزانية أنها اتتوسع فيها لتدريجها كما تقول " على خط تجاري " وطلبت لهذا العرض ضمن اعتاداتها ٨,١٦٦ ج . م هي بعض تكاليف مشروع مقترح تقديرا أوليا بمبلغ ١٣,٣٠٠ ج . م بخلاف البالي اللازمة لأربعة معامل .

وترى هذه اللجنة أن ليس من شأن الحكومات على العموم أن تقوم بمثل هذه الأعمال " على الخط التجاري " وأن تقتضي وزارة الزراعة بمهمة المرشد المشجع .

ثانياً - منح علاوات موظفي الدرجتين السابعة والثامنة الذين تقل ماهيتهم عن ١٢٠ ج. م في السنة .

ثالثاً - زيادة ٧,٥٧٢ ج. م ماهيات ٣٦ وظيفة في الدرجة الثامنة لمعاونين بالديوان العام (قلا من ربط البند (د) "عمال باليومية") .

رابعاً - ٢,١٤٨ ج. م لوظائف مؤقتة بأقسام الوزارة (صفحة ٤٣٣ من كتاب مشروع الميزانية) قلا من ربط البند (د) "عمال باليومية" .

خامساً - تخصيص مبلغ ٥,١٨٤ ج. م لصرقتها لتسندى تنفيذ قانون معاملة التفريغ الصناعي (صفحة ٤٣٤ من كتاب مشروع الميزانية) .

سادساً - زيادة ربط الوظائف الخارجية عن هيئة المال بمقدار ١٨٥ ج. م لأجر ٨٢ عمالاً (قلا من ربط البند (د) "عمال باليومية") (صفحة ٤٣٥ من كتاب مشروع الميزانية - يقابل ذلك تخفيض قدره ١٩٢ ج. م تحريراً .

سابعاً - زيادة ٢,١٤ ج. م في البند (هـ) "مرتبات" .

ثامناً - إنشاء وظائف جديدة بالأقسام المتخلفة في الوزارة بمبلغ ٥,٠٠٠ ج. م يقابل ذلك كله تخفيض قدره ٢,٥٦٣ ج. م من ربط البند (د) "أعمال اليومية" .

وقد عادت اللجنة أن مبلغ ٥,٠٠٠ ج. م المطلوب لإنشاء وظائف جديدة بالأقسام سيؤدي إلى ٨,٣٠٠ ج. م في لحق الميزانية وسيخصص منه ٢,٥٠٠ ج. م لتحسين حالة الموظفين الفنيين في الأقسام الفنية الذين مضى عليهم زمن طويل بغير أن ترفع مرتباتهم أو يرقوا إلى درجات أخرى .

وسيخصص كذلك مبلغ ٣,٨٠٠ ج. م تقريباً لتعيين موظفين لصنع الفزل الفولاذي لأن مشروع الميزانية لم يشمل إلا وظيفة مدير المصنع كاتعم وأما باقي المبلغ فيخصص لقسم الطب البيطري حتى تمكن الوزارة من زيادة الأطباء البيطريين في المراكز لفلة عدهم الآن حيث يعمل طبيب بيطري واحد في مركزين أو ثلاثة مراكز .

وبلاحظ فيما تقدم أن الوزارة قد تقلت كثيراً من الوظائف المقيدة على ربط "عمال باليومية" إلى وظائف مؤقتة ، والسبب في ذلك يرجع إلى ما رأته من نقل بعض عمال المايومة إلى الدرجات المؤقتة والمتغيرة من هيئة المال تخفيفاً لضغط أجورهم على اعتادات الأعمال الفنية . ولأن بينهم من قضوا عهداً طويلاً باليومية ، وفهم من هو حاصل على مؤهلات دراسية ، ورتب على قاعهم من اليومية وفر في أجور المال حرف (د) (صفحة ٤٤٤ من مشروع الميزانية) بلغ ٢,٥٦٣ ج. م وتخفيض ٢,٥٢٠ ج. م مصاريف معمل اختبار البذور (بند ٣٣ صفحة ٤٥١ من مشروع الميزانية) يقابلها زيادة مساوية في اعتادات الدرجات المؤقتة والخارجية عن هيئة المال .

١٤١ ج. م .

وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ يولييه سنة ١٩٣٣ بتفويض تعيين الموظفين اللازمين لتنفيذ القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بمعامل التفريغ الصناعي للدجاج لمدة ٦ شهور ، رأت الوزارة لصالح العمل - وروية منها في إعداد أعمال لجنة الشهادات - أن تصبح مدداً من تحريج المدارس الزراعية المتوسطة ومدرسى الزراعة العليا والطب البيطري طول السنة في خمس وتسعين وظيفة ، وستة من المال المدربين (خارج الميثاق) وطلبت إدراج هذه الوظائف تحت بند الوظائف المؤقتة وقدرت لذلك ٧٦٠ ج. م . فلم يدرج لهذا الغرض في مشروع الميزانية إلا ١٨٤ ج. م .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

قدرت اعتادات هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ٤٠٥,٨٥٩ ج. م مقابل ٣٧٤,٤٩٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي زيادة إجمالية قدرها ٣١,٣٦٩ ج. م .

وقد فصلت الزيادة والتخفيضات في بنود هذا الباب بالصحيفتين ٤١٩ و ٤٢٠ من كتاب مشروع الميزانية ، وفيما يلي بيان الأسباب لأهم الزيادات في بنود هذا الباب :

أولاً - بند ٢ "مصاريف انتقال وبدل سفريه ونقل" :

زيد هذا البند بمقدار ٥٢٥ ج. م فأصبح الربط في مشروع الميزانية ٣١,٥٢٥ ج. م .

وتبرجوا اللجنة مع هذه الزيادة ألا تضطر الوزارة إلى طلب فتح اعتماد إضافي أثناء السنة المالية لسد ما تصرفه فوق المقتدر لها في هذا البند ، كما فعلت العام الماضي حيث صادق مجلس الوزراء في أبريل سنة ١٩٣٤ على تجاوز الربط بمبلغ كبير .

ثانياً - بند ٧ "كتب وجلات ومصاريف نشر" :

يهدأ البند زيادة قدرها ١٠٠ ج. م . هي عبارة عن أجرة المطبوعات ومصاريف النشر اللازمة لتنفيذ القانون الخاص بمراقبة معامل التفريغ .

ثالثاً - بند ٨ "شراء مواش ومهمات وأدوات وصدد ومصاريف صيانة" :

يهدأ البند زيادة قدرها ٥,١٧ ج. م هذا تفصيلها :

جبه

(١) ٢,٩١٧ في اعتماد الأكواد الخاصة بتنفيذ القانونين رقم ٥٥ الخاصين بمنع خلط أصناف القطن ومراقبة بذرة القطن والقانون رقم ٢٨ الخاص بمعامل التفريغ حسب المقاييس .

عاشرا - بند ٢٣ " أعمال تخصص بالزراعة الفنية والإثمار :

تبلغ الزيادة في هذا البند ١,٤٢٧ ج. م.

حادى عشر - بند ٢٤ " أعمال تخصص بفلاحة البساتين :

تبلغ الزيادة في هذا البند ٦,٣٦٣ ج. م.

ثاني عشر - بند ٢٦ " أعمال تخصص بترقية النباتات :

في هذا البند زيادة قدرها ٢,٠٦١ ج. م. سيخصص منها ٢,٠٠٠ ج. م. لمصاريف إدارة مصنع تجارب غزل القطن .

ثالث عشر - بند ٣٠ "الموسيقى العسكرية" :

في هذا البند زيادة قدرها ٢١٠ ج. م. ترجع إلى الزيف في تشغيل الموسيقى العسكرية في أيام الجمع والأحاديث طوال السنة في حديقة الحيوانات وجبلية الأشمك رغبيا الجمهور في التردد على زيارتهما .

رابع عشر - بند ٣١ "تبادل ومشتري حيوانات" :

في هذا البند زيادة قدرها ٦٠٠ ج. م. منها ٤٠٠ ج. م. لشراء مجموعة من الحيوانات الإفريقية و ٢٠٠ ج. م. هوائى بحركية .

والجنة ترى المواقفة على هذه الزيادة وترجو أن تستثمر استقاراً صالحاً لتنمية موارد البلاد .

باب ٣ - "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية اعتماد قدره ٢٣,٠٠٠ ج. م. مقابل ٢٧,٧٢٧ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٤,٧٢٧ ج. م.

وقد وزع هذا الاعتماد على عمليتين اثنتين ، هما مصاريف منوعة بحرية شتندويل والقراطة وقدرت بمبلغ ٦,٣٠٠ ج. م.

أما المبلغ الباقي من الاعتماد وقدره ١٧,٠٠٠ ج. م. فقد خصص لأعمال تنظيم مصنف فؤاد الأكليل الزراعى .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا القسم كما أقدمها مجلس النواب وهى :

باب ١ - "مهمات وأجروماتيات" ٢٩٤,٩٨٨ ج. م.

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٤٠٥,٨٥٩ ج. م.

باب ٣ - "أعمال جديدة" ٢٣,٠٠٠ ج. م.

(٢) ٦٧٢ في اعتماد المواشى .

(٣) ٢٦٧ في اعتماد الأدموية .

(٤) ٤٣ في اعتماد آلات الجراسة .

(٥) ٣٤ في اعتماد التلج .

(٦) ١٩٥ في اعتماد مخازن .

(٧) ٢٠ في اعتماد صيانة الحديقة .

(٨) ٤٣٧ مطلوب لأول مرة لمصاريف تنفيذ القانون رقم ٢٨ الخاص بمراقبة معامل التفرغ .

٤,٥٨٥

جمله الزيادة في البند .

٦٨

تخفيض في اعتماد غنائير ومهمات للعامل .

٤,٥١٧

صافي الزيادة .

رأبنا - بند ١١ "مشتريات وأعمال جديدة بحرية" :

بهذا البند زيادة قدرها ٢,١٩٧ ج. م.

خاصا - بند ١٢ "التجارب" :

بهذا البند زيادة قدرها ٤,٠٧٧ ج. م.

سادسا - بند ١٥ "مصاريف بحرية" :

زيد هذا البند في مشروع الميزانية بمقدار ٦٢ ج. م. والزيادة المذكورة خاصة بالقانون رقم ٢٨ الخاص بمراقبة معامل التفرغ .

سابعا - بند ١٧ "بحرية الحيوانات" :

في هذا البند زيادة قدرها ١,٨٧٥ ج. م.

ثامنا - بند ١٨ "أبحاث بحرية ونظرية وأبحاث الحقل" :

تبلغ الزيادة في هذا البند ١٠٠ ج. م. منها ٦٤٦ ج. م. في اعتماد التجارب و ٣٥٤ ج. م. في اعتماد الأجور والسبب في ذلك راجع إلى إنشاء فرعين جديدين للأبحاث الخاصة بتأقيت القصب وأكالت العنب وحشرة الخضر والإعداد أجهزة للأغراض المذكورة يشغل بها عضو البعثة المنتظر وصوله قريبا وإخصائى أول تهل من وزارة المعارف، وكلنا إلى استئجار أراض من وزارة الأوقاف لأعمال التجارب والمصاريف .

تاسعا - بند ١٩ "أعمال التدخين" :

في هذا البند زيادة قدرها ٧,٠٧٠ ج. م. تتأ معظمها عن زيادة عدد بلان التدخين .

جلسة الاثنين ٢٢ صفر سنة ١٣٥٣
(٤ يونيه سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

المصروفات والإيرادات

المصالح الملحقه بالميزانية العامة

١ - "السكك الحديدية"، ٢ - "التلفونات والتلغرافات"

(مقرر محضره الشيخ المحترم عبد الحليم خليل بك)

أدى المبروط المستمر في إيرادات مصلحة السكك الحديدية في بعض السنوات الأخيرة إلى البحث عن أسبابه وعن وسائل ملائمة حين أن هذا المبروط - وقد بدأ في الظهور قبل أن يصاب العالم بالأزمة - كان نتيجة لدفع السيارات وتفضيل الركاب لها :

أولاً - لانخفاض أجورها عن الأجور المرفقة التي استقبلتها السكك الحديدية رغم تباين الأحوال الاقتصادية .

ثانياً - لتيسيرها الوصول إلى جهات لا تستطيع القطارات المرور بها . ولم تنفرد مصر بهذه الظاهرة بل قد سبقتها إليها جميع البلاد المتحضرة حتى أصبح للسكك الحديدية في سائر البلاد أزمة خاصة أخذ أولو الشأن في معالجتها ، وانتهى الباحثون فيها إلى أن خير الطرق لها حلها هو ضرورة تعاون وسيطة النقل وإحلال ذلك التعاون عمل المنافسة بقصر كل منها على ما هو أصح له ، فليسكتل السكك الحديدية المسافات الطويلة والجهات الرئيسية والنقل الثقيل ، وللسيارات المسافات القصيرة للجهات الفرعية والنقل الخفيف (١) .

وقد كان من أمجاد الدوائر المصرية أن فكر في فصل ميزانية السكك الحديدية عن الميزانية العامة فتبين المصلحة ، كما قيل ، من السير بأعلى الأسس التجارية ، كما فكر في ضرورة تحميل السيارات نصيبها من مصروفات إنشاء وصيانة الطرق التي تسير عليها وإخضاعها للرقابة من حيث ما تقتضيه راحة الركاب وسلامتهم ، وقد بدئ بالفعل الأخير فأدى بعض الفرض المطلوب . أما فصل الميزانية فإنه بعد أن تقرر مبدأها لا يزال موضوعاً للأخذ والرد .

والمفهوم الآن أن وزارة المواصلات لا ترى من الموافق فصل الميزانيتين . وقد حاولت اللجنة أن تفهم المقصود من إدارة المصلحة إدارة تجارية فاكشفت وزارة المواصلات بالإجابة الآتية :

" إن فصل ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتلغرافات لا يترتب من العلاقة بين المصلحة المذكورة ووزارة المواصلات .

فتشكل ماليتها الفصل من أثرها ينحصر في أن مصلحة السكك الحديدية من الناحية المالية تدار على صورة تجارية فيما يخص بالأرباح التي تخضعها لنفائة الدولة عن رأس مالها .

" ومازال وزير المواصلات هو رئيس مجلس إدارتها والمسئول لدى البرلمان عن كافة أعمالها " .

ولما لم تكن اللجنة ترى دسولاً إلى علاقة تبين المصلحة بالوزارة عند فصل ميزانيتها أعلنت الكرة لتعرف حقيقة الموقف فاكشفت بإرسال صور من المذكرة التي قدمها المدير العام للسكك الحديدية لمجلس إدارتها ، وهاها يطلب أن يكون لهذا المجلس الحق في إقرار كل ما يرضه عليه من شؤونها وإطلاق يده ويد المجلس لإنجاز ما يراه ضرورياً من وسائل زيادة الإيرادات ، وضرب نفاقاً مثلاً بسيارات على خطوط ليس بها سيارات ، وشراء عربات تجارية . وقد أجل النظر هذه المذكرة وقتاً طويلاً ثم انتهى الأمر بزيارة المواصلات لوقعتها على إدراج المبالغ اللازمة لهذه الفرضين .

وترى هذه اللجنة أن مسألة فصل الميزانية كما تفهمها الوزارة بمسبب بيانها السابق انتهى إلا مسألة شكلية ، وأن المهم هو أن يوضع برنامج شامل للعمل لتسريع مقتضاها ، وأن يكون الأساس فيه مراعاة أن مصلحة السكك الحديدية مصلحة ذات إيرادات يجب أن تميز فيما يخص بمصروفاتها بشدة التدقيق والاقتصاد ، وبمما يجري فيما يخص بإستيازات الموظفين على السنن الحكومية في دولها ، وأن تبنى إدارتها باقتباس كل جديد نافع لتسيير التقدم العالمي . وليس كما يساعد على إعاقة الاقتراح من الآن بأنها بدأت هذه الحياة - حتى بعد فصل الميزانية - بمكانتها بإدراج مبالغ تغطي حلوان والسويس دون أن تتصرف في الأول مقدار التكاليف ولا في الثاني مبلغ ما يفيد المشروع أن تم .

ليس من ينكر على حلوان طيب مناخها وجوده يماها المدينة للاستشفاء ، ولا من يراض في زيادة العمران وتوسيع دائرة الضواحي للقاهرة ، وقد تكونت هذه اللجنة أسبق الناس إلى تلبية الاعتادات اللازمة مثل هذه الأراض ، ولكنها ، وهي التي تنهت : دائماً إلى أنه من الخطأ بمصالح الدولة - إقرار مثل هذه المصروفات قبل إتمام دروسها وتجهيز الفرض منها بقيمة تكاليفها الفعلية - لا ترى أن تترافق على مشروع تعترف الوزارة أنه لا يزال قيد بحثها حتى الآن . خصوصاً وأن المبلغ الظاهر المطلوب اعتاده السام الجليل - وهو ألف جنيه - ليس الفرض منه البده القليل بالمشروع وإنما إقرار البرلمان للمشروع .

ولما سألت اللجنة عما يفيد خط السويس أجابت الوزارة أنه لا يصلح لأشغال قطارات البضاعة الثقيلة وأن عربات دولتي التي يراد تسيرها عليه يمكن أن تتناول أشغال الطرود فقط . وزادت على ما تقدم أن لا تستطيع تقدير ميزانية عمرانية بيشة لتشغيل الخط - وإراداً ومنصرفاً - إذا ما قدر استعمل . ولما كان الاعتقاد المطلوب خصصاً كما يقول الوزارة " لأشغال الإشارات والتلغرافات وبناء مساكن العمال وتوسيع التطوير المعمول في الصخر ودك السكة بدورها " فيكون معنى هذا أنه يستخص بعد هذا الإصلاح للركاب والطرود فقط .

وبما أن اللجنة لم تتمكن من الرفوف على حركة التبادل من هذه الوجهة بين القاهرة والسويس حتى تبين في الموضوع رأى قاطع ، فهي لا ترى بناءً على ذلك وقد مضى على الخط بمثلته الزائدة طويلاً أن تهر تشييده وصرف نحو عشرين ألف جنيه أخرى قبل الوقوف من النتيجة .

١ - " مصلحة السكك الحديدية "

المصرفات

تبلغ الاعتمادات المدرجة في مشروع الميزانية لمصرفات مصلحة السكك الحديدية ٤,٣٧٣,٠٠٠ ج. م (علا مبلغ ١,٠٤٠,٠٠٠ الفتر لقائمة رأس المال) مقابل ٣,٨٣٣,٦٩٦ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٤٤٩,٣٠٤ ج. م .

وقد وزعت اعتمادات المصرفات على أبواب الميزانية الثلاثة كما على :

مقارنة الاعتمادات :	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	زيادة	تخفيض
باب ١ : ماهيات وأجرومريات "	١٧٢٠١٥٦	١٧٤٢٥٠٩	—	٢٢٣٥٣
باب ٢ : " مصاريف عمومية "	٢٠٧٢٥٦١	١٨٩٣١٨٧	١٧٩٣٣٤	—
باب ٣ : " أعمال جديدة "	٤٨٠٣٣٣	١٨٨٠٠٠	٢٩٢٣٣٣	—
الجملة .	٤٨٧٣٠٠٠	٣٨١٣٦٩٦	٤٧١١٥٠٧	٢٢٣٥٣
صافي الزيادة .	٤٤٩٣٠٤			

الاعتمادات

فقدت إيرادات المصلحة لهذا العام مبلغ ٩,١٠٠,٠٠٠ ج. م أى زيادة ٣٥٦,٠٠٠ ج. م عما قدر لها في العام الماضي وهي تعادل على الأقل ما حصلت المصلحة فعلا في ذلك العام المقضى .

أما السبب في هذا الفرق الواسع بين تقديرات العام الماضي وإيراداته الحقيقية فراجع إلى مبالغة واضع ميزانيته في تخفيض الإيرادات وإلى بدء انتعاش الحالة الاقتصادية .

أما المصرفات فقد قدرها ٥,٣١٣,٠٠٠ ج. م ومعنى ذلك أن "إيراداته" عجزا يزيد على الأرباح التي يسددها نصفه من فائض إيرادات العام الماضي طبقا للقواعد التي وضعت عند فصل الميزانية .

وقد كانت المصرفات مقدرة في العام الماضي بمبلغ ٤,٧٤٢,٠٠٠ ج. م ويرجع السبب في معظم الزيادة إلى تخصيص مبلغ كبير للأعمال الجديدة يزيد عن المقدركلته في العام السابق بنحو الثلثة ألف جنيه مينة بالصالحات ٥٨٣ وما بعدها من كتاب الميزانية ، وفيما يلي تفصيل هذه الاعتمادات :

ولما كانت مصلحة السكك الحديدية مقسمة إلى ستة أقسام فقد وزعت الاعتمادات عليها طبقا للكشك الآتي :

	باب ١ : ماهيات وأجرومريات		باب ٢ : مصاريف عمومية		باب ٣ : أعمال جديدة		الجملة	
	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣
	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
١ - الإدارة العمومية .	٣٤١٨٢٩	٣٤٦٤٨٦	٤٦٤٧٣٢	٤١٣٨٥٧	—	—	٨٠٦٥٦١	٧٦٠٣٤٣
٢ - خدمة السكك .	٣١٧٣٧٢	٣٢٥٦٠١	٤١٧٦٧٠	٣٧٣٣٣٠	—	—	٧٣٥٠٤٢	٦٩٨٩٣١
٣ - الواوورات .	٢٩٩٢٥٣	٣٠١٦٤٦	٨٦٦٣٨٠	٨١٦٦٥٠	—	—	١١٦٥٦٣٦	١١١٨٢٩٦
٤ - العربات .	٩٧٤١٦	٩٦٩٣١	٢١٩٨٥٥	١٨٣٢٥٠	—	—	٣١٧٣٧١	٢٨٠١٨١
٥ - قسم الحركة .	٦٦٤٢٨٦	٦٧١٨٤٥	١٠٣٨٨٤	١٠٦١٠٠	—	—	٧٦٨١٧٠	٧٧٧٩٤٥
٦ - أعمال جديدة .	—	—	—	—	٤٨٠٣٣٣	١٨٨٠٠٠	٤٨٠٣٣٣	١٨٨٠٠٠
الجملة .	١٧٢٠١٥٦	١٧٤٢٥٠٩	٢٠٧٢٥٦١	١٨٩٣١٨٧	٤٨٠٣٣٣	١٨٨٠٠٠	٤٢٧٣٠٠٠	٣٨١٣٦٩٦

وترى اللجنة أنه فيما يتعلق بالبابين الأول والثاني (وهما الخاصان بمصاريف استئصال الخطوط) توجد زيادة قدرها ١٥٦,٩٨١ ج. م. هي الفرق بين ما خفض في الباب الأول "مهمات وأجروماتيات" وقدره ٢٢,٣٥٣ ج. م. وما زاد في الباب الثاني "مصاريف عمومية" وقدره ١٧٩,٣٣٤ ج. م.

أما الزيادة في الباب الثاني فقد جاء معظمها في مصاريف الصيانة والوقود بسبب زيادة حركة النقل.

أما الأعمال الجديدة فقد أدرج لها في مشروع الميزانية مبلغ ٤٨٠,٣٢٣ ج. م. مقابل ١٨٨,٠٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية ووزع هذا الاعتماد على ما يلي :

جانب
٤٩,٠٠٠ للأعمال التي تجدد سنوياً (تأرجح صفحة ٥٨١ من كتاب مشروع الميزانية).

٥٠,٠٤٠ برنامج التبديلات (صفحة ٥٨٢).
١١٣,٨٣٣ لمواصلة الأعمال التي سبق البدء فيها (صفحة ٥٨٣ و ٥٨٤ من كتاب مشروع الميزانية).
٢١٢,٨٧٣ (قل بسده).

جانب

٢١٢,٨٧٣ (ما قبله).

٢٢٩,٤٥٠ للأعمال المطلوب البدء بها والانتهاؤها في سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية وهي المدينة بالبندين ٧١ و ٧٢ صفحة ٥٨٥ و ٥٨٦ من كتاب مشروع الميزانية. ومن بين هذه الأعمال شراء ٣٠ سيارة بمبلغها وإشاعة الجراجات اللازمة لها بمبلغ ٣٣,٠٠٠ ج. م. ثم شراء ٢٥ عربة تجارية من ذوات الاحتراق الداخلي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج. م. و ١٠٠٠ ج. م. للبدء في كهربة خط حلوان وغير ذلك من المشروعات المدينة بمشروع الميزانية.

٢٨,٠٠٠ للأراضي والرسوم الجركية.

٤٨٠,٣٢٣ الجمله.

وبناء على ما تقدم في ملاحظات اللجنة قررت بالإجماع مدا حضرة الشيخ المحترم قلبي فحسى بأشأ حذف الإعتاد المخصص في البند ٧٠ لمسد خط سكة حديد بين القاهرة والسويس وقدره ١٩٠,٠٠٠ ج. م. وكذا الإعتاد المدرج بالبند ٧٢ لكهربة خط حلوان وقدره ١٠٠,٠٠٠ ج. م.

الإيرادات

قدرت إيرادات مصلحة السكك الحديدية في مشروع الميزانية بمبلغ ٤,٩١٠,٠٠٠ ج. م. مقابل ٤,٥٥٤,٠٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٣٥٦,٠٠٠ ج. م. وهذه الإيرادات موزعة على أبواب ميزانية المصلحة وبنودها كما يأتي :

	تقديرات		زيادة	تخفيض	المحصل في سنة			
	١٩٣٤	١٩٣٣			١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
باب ١ - "استغلال الخطوط"								
بند ١ - "أجر ركاب"	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠	—	٥٠٠٠٠	٢١٠٢٥٠٠	٢١١٣٢٧٨	٢٦٠٥٢٨٨	٢٩٣٠٩٧١
بند ٢ - "أجر بضائع"	٢٦٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	—	٢٥٢٩١٥٧	٢٧٠٢٦٥٧	٣٣١٩١٢٩	٣٩٧٩٣٦٦
بند ٣ - "إيرادات متنوعة"	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	—	—	١١١١٦٦	١٢٣٠٩٥	١١٣٢٨٨	١٢٨٥٥٧
	٤٧٥٠٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٤٧٤٢٨٧٣	٤٩٣٩٠٣٠	٦٠٣٧٧٠٥	٧٠٣٨٨٩٤
باب ٢ - "الخدمة"								
بند ١ - "بل ورق خدمة"	١١٠٠٠٠	٩٩٠٠٠	١١٠٠٠	—	—	—	—	—
باب ٣ - "المتقطع من مآيات المستخدمين"								
بند ١ - "المتقطع من المآيات بواقع ٥ أو ٧ ١/٢"	٣٥٠٠٠	٣٩٠٠٠	—	٤٠٠٠	—	—	—	—
بند ٢ - "متأخر الاحتياطى للمستحق بمقتضى القانون رقم ٣٧ - ١٩٢٩"	١٢٠٠٠	١٣٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—	—	—
بند ٣ - "انقضاء مستحقة عن مدد خدمة مؤقتة بمقتضى القانون رقم ٢٢ - ١٩٢٢"	٣٠٠٠	٣٠٠٠	—	—	—	—	—	—
	٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	—	—	—
جمله الإيرادات	٤٩١٠٠٠٠	٤٥٥٤٠٠٠	٤١٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٤٧٤٢٨٧٣	٤٩٣٩٠٣٠	٦٠٣٧٧٠٥	٧٠٣٨٨٩٤
صافي الزيادة				٣٥٦٠٠٠				

٢ - "التفرقات والتلفونات"

المصروفات

أدرج لمصروفات التفرقات والتلفونات بمشروع الميزانية مبلغ ٧٨٦,٠٠٠ ج. م. مقابل مبلغ ٨١٥,٣٢٢ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي بتخفيض قدره ٢٩,٣٢٢ ج. م. (وذلك بخلاف مبلغ ١١٢,٠٠٠ ج. م. قائمة رأس المال).

ويوضح من هذا الجدول أن تقديرات إيرادات استغلال الخطوط قد زادت في مشروع الميزانية المزمع بمقدار ٣٥٠,٠٠٠ ج. م. عن إيرادات سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية، وذلك راجع إلى نشاط حركة النقل.

أما تقديرات إيرادات السنة والمستقطع من مبيعات المستخدمين فقد عدل على أساس المتحصل صلا في السنة المالية الحالية.

وقد وزعت اعتمادات التفرقات والتلفونات على أبواب الميزانية الثلاثة كما يلي :

	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤	زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
					١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
مقارنة الاعتمادات	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ
أ باب ١ - "مبيعات وأجر ومربحات".	٤٤٣٧٠٨	٤٥٨٥٦٤	—	١٤٨٥٦	٤٤٨٢٠٨	٥٠١٠٧٠	٥٣٣٢٦٠	٥١٠٤٩٠
ب ٢ - "مصاريف عمومية".	١٨٥٨٤٢	٢٠١٨٢٠	—	١٥٩٧٨	١١٣٧٤٩	١٥٠٢٣٢	١٢٦٢١٩	١٦٦٠٦
ب ٣ - "أعمال جديدة".	١٥٦٤٥٠	١٥٤٩٣٨	١٥١٢	—	١٠٠٠٣٥	٨٠٣٤٠	١٧٦٠٢٦	٤٤٤٤٨٠
الجملة .	٧٨٦٠٠٠	٨١٥٣٢٢	١٥١٢	٣٠٨٣٤	٦٦٠٩٩٢	٧٣١٦٤٢	٨٣٥٥٠٥	١١٢١٠٣٢
صافي التخفيض .			٢٩٣٢٢					

وبما يحد ذكره أن مبانى ومجازات التلغرافات والأوتوماتيك بالاسكندرية وضواحيها فتح له في مشروع الميزانية اعتماد قدره ٦٣٢,٠٠٠ ج. م. وهو المبلغ اللازم لتتم هذه العملية التي بلغت تكاليفها ١٧٠,٠٠٠ ج. م. فصلت أبوابها بالصفحة ٥٩٧ من كتاب مشروع الميزانية .

الإيرادات

قدّرت إيرادات التفرقات والتلفونات في مشروع الميزانية بمبلغ ٨١٦,٠٠٠ ج. م. مقابل ٨٤٤,٠٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي بتقص قدره ٢٧,٠٠٠ ج. م.

وقد جاء بمذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء من مصروفات التفرقات والتلفونات أنها تشمل :

أولاً - ١١٢,٠٠٠ ج. م. - قائمة قدرها ١/٤ على رأس مال قدره ٨٠,٠٠٠ ج. م. لتداعها لميزانية الدولة .

ثانياً - ٦٢٩,٥٥٠ ج. م. لمصاريف استغلال الخطوط (باب ١ وباب ٢) وفيها تخفيض قدره ٣٠,٨٣٤ ج. م. بالنسبة لاعتمادات السنة المالية

١٩٣٣ - ١٩٣٤

ثالثاً - ١٥٦,٤٥٠ ج. م. للأعمال الجديدة . ومن هذا المبلغ ٢٠,٣٠٠ ج. م. للمصروفات المستجدة ، وقد خصص معظمه لمجازات الضغط الاسلكية بأي زميل وإنشاء محطات للإنارة بالوجه القبلي ومحطات بالقاهرة والاسكندرية لتبادل برامج الإنارة .

وهذه الإيرادات موزعة على أبواب الميزانية وبموجبها كما على :

	تقديرات		زيادة	تخفيض	التحصل في سنة			
	١٩٣٤	١٩٣٣			١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
باب ١ - "استغلال الخطوط"	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
(أ) التفرقات								
بند ١ - "التفرقات الداخلية والخارجية".	١١٠٥٠٠	١١٢٧٠٠	—	٢٢٠٠	١٢١٨٤٦	١٣٨٧٣٩	١٦٠٨٦٦	١٦٢٩٩٥
٢ - "تفاوتات السفن باللاسلكي".	٤٥٠٠	٣٣٠٠	١٢٠٠	—	٤٤٩٠	٥٠٣٩	٦٥٤٦	٧٨٨٨
٣ - "تفاوتات شركة الايسترن وماوروني وغيرها".	٢٨٠٠٠	٣٠٠٠٠	—	٢٠٠٠	٢٣٩٥٥	٢٨٨٢٢	٣٢٧٩٠	٥١٣٤٠
٤ - "إيرادات متنوعة".	١٢٥٠٠	٤٠٠٠	٨٥٠٠	—	٢٠٥٢٠	٦٨٤٥	٣٢٠٧	٣٩٣٤
	١٥٥٥٠٠	١٥٠٠٠٠	٩٧٠٠	٤٢٠٠	١٧٠٨١١	١٧٩٤٤٥	٢٠٣٤٠٩	٢٢٢٦١٥٧
(ب) التليفون								
بند ٥ - "اشتراكات عمومية".	٣٣٨٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	—	١٢٠٠٠	٣٣٧١٩٤	٢٢٣٩٧٩	٣٥٤٦٦٢	٣٥٧٠٤٢
٦ - "اشتراكات مصالح الحكومة".	١٢٥٠٠٠	١٢٩٠٠٠	—	٤٠٠٠	١٢٥١٦٤	١٢٧٩١٩	١٢٢٧٥٥	١٢٢١٣٧
٧ - "المكالمات التليفونية".	١٤٨٠٠٠	١٥٤٠٠٠	—	٦٠٠٠	١٤٨٨٦٦	١٤٩٢١٦	١٧٠٠٦٦	١٨٨٧١٧
٨ - "إيرادات متنوعة".	١٤٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠	—	٥٧٣٤	٢٥٤٩	٣٢٥٨	٢٦٥٩
	٦٢٥٠٠٠	٦٣٩٠٠٠	٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	٦١٦٩٥٨	٥٠٩٠٨١	٦٥٠٧٣١	٦٧٠٥٥٥
جمله باب ١	٧٨٠٥٠٠	٧٨٩٠٠٠	١٧٧٠٠	٢٦٢٠٠	٧٨٧٧٦٩	٦٨٨٥٣٦	٨٥٤١٤٠	٨٩٦٧١٢
باب ٢ - "الدمغة"								
بدل ورق دمغة .	٢٤٠٠٠	٤٢٠٠٠	—	١٨٠٠٠	—	—	—	—
باب ٣ - "المستقطع من ماهيات المستخدمين"								
بند ١ - "المستقطع من الماهيات يواقع ٥ أو ٧ ٪".	٨٥٠٠	٩٠٠٠	—	٥٠٠	—	—	—	—
بند ٢ - "تأخير الاحتياطي المستحق بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩".	٣٠٠٠	٣٠٠٠	—	—	—	—	—	—
بند ٣ - "انقضاء مستحقة عن مدد خدمة مؤقتة بمقتضى القانون رقم ٢٢ - ١٩٣٢".	٥٠٠	١٠٠٠	—	٥٠٠	—	—	—	—
	١٢٠٠٠	١٣٠٠٠	—	١٠٠٠	—	—	—	—
جمله الإيرادات .	٨١٦٥٠٠	٨٤٤٠٠٠	١٧٧٠٠	٤٥٢٠٠	٧٨٧٧٦٩	٦٨٨٥٣٦	٨٥٤١٤٠	٨٩٦٧١٢
صافي النقص .				٢٧٥٠٠				

ملحق التقرير

مذكرة

المنافسة بين السكك الحديدية والسيارات

في السنوات الأخيرة قامت في جميع البلاد أزمة حادة تهدد كيان السكك الحديدية يرجع سببها إلى عوامل شتى، منها الأزمة الاقتصادية العامة التي كان من أثرها حد مقدرة كافة طبقات الشعب في الصرف، ومنها زيادة مصاريف استغلال الخطوط الحديدية، وبتوقع خاص منافسة السيارات وهي المفضلة الاقتصادية التي طالتما أعجز حلها الإخصائيين والحكومات والشركات وغيرها من المصالح الأخرى كشرركات النقل والسياحة التي ما قتلت تدرس الحلول لتلو الأخرى عليها تصل إلى حل موثق.

وقد بدأت هذه المشكلة وأصلت بعيدة عن الأزمة العامة التي انتابت العالم بأمره فلا يرجع سببها إذن إلى زيادة الإنتاج الزراعي أو الصناعي أو الحواجز الجبركية أو إفراخ الأسواق بالبيعان أو اضطراب النقد أو البطالة أو ما شابه ذلك، بل يرجع إلى عدم التدبر ولا انسجام بين قوتين كان يجب ألا تتنافسوا بل أن تتكاملتا.

وقد نشرت المجلة الاقتصادية الدولية التي تصدر في بروكسل درسا وفي الموضوع استفتت فيه أشهر الإخصائيين، ونشر من جهته حضرة صاحب السعادة أحمد صيد الوهاب بإشادته وكل وزارة المالية بحثا فيها في مجلة مصر الحديبية بمناسبة اجتماع مؤتمر السكك الحديدية الدولي بمدينة القاهرة في سنة ١٩٣٣، لنص في الحالة كما كانت وقتئذ.

وقد أخذت هذه المذكرة من هذين البحثين الواصلين.

عند ظهور السيارة ورؤى أنها وسيلة نقل ميكانيكي يستعاض بها عن استخدام الدواب، ثم ما قتلت أن لاقت قبولاً من الدواب المعصية أصبحت أداة رياضة تهيب الطرق يستخدمها الشباب الثرى للمفرج بسبب السرعة، فكان من أثر ذلك أن اشتد التنافس بين المصانع فزاد انتشار السيارات كما زاد إقبال صنعا، فظهرت فائتها الكبرى من حيث إنها وسيلة انتقال، فكانت لها السياحة، وتأسس استخدام في الأعمال وفي التجارة نظرا لكثرة الطرق المبددة التي تخترق أعماق البلاد الكبرى فلم تعد أداة ترف ورياضة كما كانت بل أصبحت ماعلا من عوامل النشاط الاقتصادي. غير أن استعمالها من حيث النقل كان مقصورا على المسافات القصيرة داخل المدن أو ما بين المدن وضواحيها أو بين المراكز الجاورة من مدن وقرى وعزب.

ثم جاءت الحرب العظمى وقلبت الأشياء رأسا على عقب فدخلت السيارة في الأعمال العسكرية والمالية من حيث نقل الجنود والذخيرة والاتصال بين القوايا العسكرية، ومن حيث استخداما كمشغيات متقلة وغير ذلك، وما من أحد يجهل الدور الهام الذي لعبته السيارات في موقعة المارن الشهيرة.

ويرجع النقص في تهدير الإيرادات كما تحول المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء من وزارة المالية إلى الحالة الاقتصادية العامة.

هنا وقد عدلت الإيرادات المنظور تحصيلها من السفنة على أساس المتحصل في السنة المالية الحالية.

وتبلغ تهديرات المنظور تحصيله من محطات الإنعامة الاسلكية ١٠,٠٠٠ ج.م.

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات الإيرادات والمصرفات لمصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات.

السكك الحديدية

(أ) الإيرادات :

جبه مصرى

باب ١ - "استغلال الخطوط" ٤,٧٥٠,٠٠٠

٢ - "الدفعة" ١١٠,٠٠٠

٣ - "المستقطع من ماعيات المستعملين" ٥٠,٠٠٠

(ب) المصروفات :

باب ١ - "ماعيات وأجرومريات" ١,٧٢٠,١٥٦

٢ - "مصاريف عمومية" ٢,٠٧٢,٥٢١

٣ - "أعمال جديدة" ٤١٥,٢٢٣

٤ - "فائدة رأس المال" ١,٠٤٠,٠٠٠

التلفونات والتليفونات

(أ) الإيرادات :

باب ١ - "استغلال الخطوط" :

جبه مصرى

التلفونات ١٥٥,٥٠٠

التليفونات ٦٢٥,٠٠٠

٧٨٠,٥٠٠

باب ٢ - "الدفعة" ٢٤٠,٠٠٠

٣ - "المستقطع من ماعيات المستعملين" ١٢,٠٠٠

(ب) المصروفات :

باب ١ - "ماعيات وأجرومريات" ٤٤٣,٧٠٨

٢ - "مصاريف عمومية" ١٨٥,٨٤٢

٣ - "أعمال جديدة" ١٥٦,٤٥٠

٤ - "فائدة رأس المال" ١١٢,٠٠٠

الحالة مصر ، وقد زادت حركة السيارات فيها كما زادت في البلاد الأخرى ولكن بنسبة أقل منها نظرا لقلّة الطرق المعبدة ، وهذا ما يجعل مزاحمتها للسكك الحديدية أخف وطأة . وتقتصر حركة السيارات إما على مقتضيات الخاصة أو مقتضيات المصالح الإدارية . فغير أنها ماقت أن تحتلوا محسورا في النقل المشترك . وكان لهذا الفرض سبب عرض هو أنه بعد الهدنة كان لدى الجيش البريطاني — الذي جسر من مصر أحد مراكزه الحربية — كيات كثيرة من السيارات القديمة من أنواع وأشكال مختلفة بعضها باتان زديدة أغرت للمواطنين ، فقام هؤلاء بإصلاحها ونحوها إلى عربات ركوب أو "كيونات" تسير في المدن والأرياف ، غير أن هذه السيارات البالية ماقت أن استبدلت بها سيارات جديدة وهكذا .

استمرت حركة النقل المشترك بالسيارات ، ففي المدن حلت السيارات محل الأميوس الذي يجره الخيول والبغال . وفي الأرياف تشغلت حركة السيارات في المسافات القصيرة وللنقل رغم عدم وجود الطرق المعبدة .

وقد كانت هذه السيارات تسير مجانية للسكك الحديدية في بعض الأحيان مالبة منها بعض ركابها . ويوجد هذا النجاح إلى مزاي السيارات من قلة الأجور والروية التي تسمح لها بصرف نفد كم مشتركة في ظروف وبشروط متعددة تتفق بالمكان والزمان . هذا من جهة ومن جهة أخرى يجد الركاب سهولة في الصعود والتزول من السيارات في أي وقت أو مكان . وأما نقل البضائع فحسوم السيارة به من الباب إلى الباب وهو ما يخفف من أعباء ومصرفات أهل المدن الذهاب والوصول ، وفي ذلك ميزة لا يأس بها وبخاصة عند نقل الأشياء الثقيلة القابلة للكسر مثل الآلات وبعض المواد الغذائية ، وترتب على تلك المزاية أن تنقص كثيرا حدة في موارد السكك الحديدية وكان للحكومة التي يبعها الأمر أن تعارب تلك المزاية بإجراءات مالية وغيرها غاية في الشدة والعسامة ولكنها مع ذلك لم تنجح .

إن الإجراءات المالية التي جرها ضرورة زيادة موارد الدولة أو توطيد الأمن العام ، ولكنها لا فائده لها مطلقا . إن كان النرض منها وقف سير تقدمه فجاءت جديدة وأمنية حقة لأن الحكومة قد فاته لا يمكن قهرها ، وقد يفرض سبيله ما يفرضه ردها من الزمن ولكنه لا يلبث أن يجد طريقه فيشفقه سائرا إلى الأمام بقوة لا تقاوم إلا أن يبلغ المبلغ الذي صيته له عبقريّة الإنسان . هذه هي الحالة الآن مع السيارات التي تنمو اليوم نوا عظيما مطروا .

ليس الحل هنا إما الحل هو إصلاح نظم استغلال السكك الحديدية إصلاحا حاسما يسمح بالتوفيق بينها وبين مقتضيات العصرية ومقتضيات النقل والاتصال ، وتوضير الوسائل التي تجعل من السيارة عاملا مساعدا للسكك الحديدية لا عاملا مزاحما لها حسب .

يجب على السكك الحديدية أن تزيد في سرعتها كما هو الحال في بعض بلاد أوروبا مثل إنجلترا وبلجيكا حيث توجد قطارات خفيفة وعديدة تمكن الركاب من الانتقال بنفس المزايا التي تتوفر في السيارات ، وكذلك الأمر في نقل البضائع . يتضح من ذلك أنه من الواجب تسهيل كافة حالات الصعود والخروج من المحطات ، وكذلك الشحن والتفريغ والانتقال من قطار

ولما وضعت الحرب أوزارها وعقدت الهدنة كان قد تحسن صنع السيارات تحسنا عظيما من حيث الخارج والإطارات فتم استغلالها في الانتقال والنقل وبرزت أهميتها التي لم تظهر قبل الحرب . ومن هنا نشأت فكرة التوسع في صناعة السيارات حتى تكون في متناول الجميع فكان ما كان من زيادة انتشارها .

ويمكن القول أنها لم تصل إلى نهاية المرحلة ، ولم يكن في الإمكان التكهّن بانحطاط الذي كان يهدد السكك الحديدية ، لأنه لم يكن أحد يستقدن السيارة ، وهي تلك الآلة الصغيرة الحديثة ، يمكن أن تخفى على خطوط هائلة عظيمة منظمة تنظيما متناغما وتحكرا أو اصلاات . لذلك تم تنظيم السكك الحديدية على عهد السالف ، ولم يقتصر على ذلك بل زيدت أجور النقل فيها لتتشي مع القوانين الاجتماعية التي خفضت ساعات العمل وزادت أجور العمال ، وغابت أولياء الأمور أنهم يضمون بذلك هذا الزاحم الجديد وهو السيارة ، أما الآن فقد تجلت الحالة بعد فوات الفرصة ، فربما أن ذلك القزم أصبح ماردا يمشي باسمه ، وربما أن من يهيمهم الأمر يفتولون على استنباط علاج لهذه المستحالة استنباطا شديدا أقصى الإيرادات تقصا محسوسا منذ سنة ١٩٢٩

وقد كثرت الحديث عن التوفيق والتعاون بين السكك الحديدية ونذهب كل مذهبه في تحقيق هذه الأمنية ، لأن المشكلة تختلف باختلاف حالات البلاد إذ يتبدل حلها على نط واحد في كل بلد . غير أنه توجد حالات تحفظ فيها السكك الحديدية كاتمة مجزئة ، من ذلك السفر لمسافات طويلة وبسرعة فائقة ، إما داخل البلاد أو خارجها مع توفر وسائل الراحة وقلة المصروفات . ومن ذلك أيضا تسير قطارات كاملة تحمل مواد أولية مثل الوقود والخصلات الزراعية وتلافها ، وفي هذه الحالات تكون السكك الحديدية بأمن من مزاحمة السيارات حيث لا يمكن النقل أو الانتقال بتلك الكيفية بواسطة السيارات . وبالقيل كيف يتيسر تسير قطار مؤلف من خمس وعشرين أو ثلاثين ربة نقل ما بين باريش وإينا وهي تحمل المسكن والقمم واللين والفلن . وبالنسبة فإنه توجد حالات تسود فيها السيارات مثل الصعود في الجهات الجبلية أو المنزلة التي لا تصل إليها الخطوط الحديدية في حالات السياحة المصبة التي تجول فيها السائح من مكان إلى آخر حسب هواه .

والسيارة هنا بأمن من مزاحمة السكك الحديدية حيث إنها وجدت لها مجالا خاصا وفصلا لا يجاورن إلى السكك الحديدية . لأنه قبل ظهور السيارة لم يتكلف مؤونة التعب لزيارة القصور أو المناظر الجميلة الثانية ، أو المدن التاريخية أو المكتبات الإيطالية والمولدانية والإسبانية الشهيرة .

يجب إذن الاعتراف بأن لكل من السكك الحديدية والسيارات مزاياها وقصاتها الخاصة ، وأنها بجماتها الحاضرة لا يمكن الاستغناء بأحدها عن الأخرى في القيام بجمعة النقل والاتصال في اختلاف أوقافها ، يتضح من ذلك أن التوفيق بين هذه وكلا يجب أن يكون في قاعة عظيمة كما تسد مزايا هذه تقاضى تلك وبالعكس . وبمعنى آخر أن يكون هذان العاملان متحما أحدهما الآخر . وذلك بتنظيم طريقة واحدة تسير عليها مختلف الميقات التي تتكاتف في حركة الحياة الاقتصادية . وهذا ما يجب دراسته بالنسبة

ديوان العموم

لقد نظر اللجنة عند دراسة أرقام هذا القرض رصد ألف جنيه كرتب لمقتضى المالية ، فلما عالت من السبب قيل لها إن هؤلاء الموظفين بعد أن طلب إليهم — كسائر موظفي الدولة — أن يحصلوا على إقامتهم حيث يعملون ، روى أن بمعوا هذا المبلغ " مساعدة لهم على حفظ أيتامهم " في المديرية التي يعملون فيها وزارة المالية " ولما طلبت اللجنة بيان ما هي ملاحة عملهم بالمطهرة اكتفت الوزارة بتكرار العبارة الأولى ، ولعل هذا المبلغ ليس إلا تعويضا عن الامتياز الذي تقدموه بنقلهم من القاهرة إلى أمانة عملهم ، ولجنة أن تحصل إذا كانت هذا التصرف يميزه قواعد المساواة في الخدمة بين الموظفين ، وهل اقتضت مصلحة العمل أم كان مجرد ترضية لحضراتهم .

وقعت وظيفة مدير مكتب الزويز من الدرجة الرابعة إلى الدرجة الثالثة على خلاف القواعد التي وضعها مجلس الوزراء والتي ترى اللجنة وسبب استقرار العمل بها ، وليس في هذا الوزارة الذي ينحصر أن مسؤولية العمل كبيرة في شغل الوظيفة كان في درجة أعلى من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٢٨ مرور كلف هذا التصرف إذ أحمية العمل لم تزيد سنة ١٩٢٤ — ١٩٣٥ من السني اتساع السابقة ، ولذا كان يبلغ بين سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٨ في أحمية شغلها ، فليس ما يذهب إلى افتناء هذا الأمر الآن .

الأملاك الأميرية

ليس من المتظر من إدارة الحكومة لأراضيها على الطريقة النشطة في الدواوين من حيث الوظائف وتوزيع المسؤوليات أن تأتي بالنتيجة العادية للإدارة الفردية ، ولذا وجب أن تعتبر هذه المصلحة مصلحة موقفة وأن تكون القاصدة السعي في بيع الأملاك للأحالي ، لا الإبقاء عليها للاستثمار ، ولا بد إذن من وضع قواعد ثابتة صريحة لإبرامات التصرف من حيث تحديد التفتن وطرق البيع .

وليست اللجنة في حاجة بعد ما تقدم لعدد دلالة الأرقام على صحة ما رأته ، وقد سبق لجنة أن أبت مثل هذا الرأي في مناسبات شتى ولأحد حضرات أعضائها هو سعادة قلبي تهمي بأنا بحث في هذا الشأن سيبله للجلسة مباشرة .

التجارة والصناعة

تستعز النظر بمجهودات هذه المصلحة لأنها تتناول أمورا في الصناعة والتجارة أغلبها في مصر مستعملت طريف وكثير منها يستحق العناية ومعالجة التشجيع .

تنظيم التصدير من حيث انتقاء البضاعة وإحكام تنظيمها وتنظيم الأسواق الداخلية لجيوب والخصر والناكبة يمدان من أتم الطرق لترقية التجارة ورفع مستوى المنتج المصري من المشتغلين بها بتوجيهه على الاعتناء وتدريبه على الإحسان لا مجرد إبداء التصنع ولكن بما يلبسه من قواعد محققة .

إلى قطار وفي مضى انطوط الضيقة يجب استبدال القطارات الضخمة بإطارات سياره . وإن الإنسان ليدش إذا ما سار بمحذا خط سكة حديد حولان إذ يرى القطار يمر وراه عربات تكاد تكون خالية من الركاب . كما يجب على السكك الحديدية أن تشجع تصدير بصرى إثناء خطوط خاصة وسط المؤسسات الصناعية والتجارية .

يجب تنظيم السير على الطرق من حيث النقل المشترك ومن حيث الشحن تنظيم يتفق مع الأمن والأمان العام ، ويجب أن يوضع لكافة الشروط المطلوبة في المدن مثل الحصول على رخصة تتحدد خط السير وطراز السيارة ، كما يجب أيضا وضع نظام لفرض ضرائب على السيارات لتيسر صيانة الطرق على نحو ما هو معمول به في السكك الحديدية التي تقوم بكافة التكاليف الخاصة ، بالخطوط ، وهذه الطريقة يكون من الممكن التوفيق بين هذين المتصربين ، أي السكك الحديدية والسيارات ، فيقوم كل منهما بما له من المزايا ، وبذلك تنشأ بينهما رابطة وطيدة تحقق وضع أجور مشتركة يدخل فيها تسهيلات متبادلة فيما يخص بالتسجيل ، ومن المستحسن أيضا أن تقوم السكك الحديدية بالإشراف على استعمال الطرق إما مباشرة بواسطة عربات وكيونات خاصة ، وإما بطريق غير مباشر طبقا للظروف باشتراكها بنسبة كبيرة في المشروعات الحديدية .

هذه اقتراحات ليس الغرض منها سوى التذليل ، قد أوردناها كأتملة ، لنظهر أهمية الإصلاحات التي يمكن إدخالها في مجموع الصناعات الخاصة بالانتقال والنقل .

نعم ، إنه إرتاج واسع يجب دراسته دراسة دقيقة مفصلة طبقا للظروف الحالية ، حيث إن الفرض الأساسي منه هو إعادة ثقة الجمهور في السكك الحديدية ولا يمكن أن يتحقق هذا الفرض إلا إذا أمكننا أن نوفق بين السيارة والسكك الحديدية وأن نجعل منهما حليفين مشتركين يتعاونان ويتكاتفان لأخصمين يسرى كل منهما في هدم الآخر .

جلسة الثلاثاء ٣٠ صفر سنة ١٣٥٣

(١٢ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العامة لسنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ المالية

المصروفات

قسم ٦ — " وزارة المالية "

(المقر حصة الترخيم الخرج من الخدم إلى بنك) .

إنه وإن يكن وزير المالية هو الذي يضع الميزانية العامة ويراقب تنفيذها ووزارته هي المسؤولة الأولى عن السياسة المالية إلا أنها تقسم من أقسام الميزانية ليس لها ما يميزها عن سائر القوائم والمعمية في تقدير مجهوداتها من هذه الوجهة إنما هو بما تقوم به المصالح التابعة لها .

	تقديرات		تحقيق		زيادة
	١٩٣٤	١٩٣٣	جيبه	جيبه	
ديوان العموم .	٦١٣٢٢٠	٧١٤١٩٣	—	١٠٠٩٧٣	
مصلحة الأموال المقررة .	٤٥٧٠٢٩	٤٦٦١٥٠	—	٩١٢١	
مصلحة المساحة .	٥٢٧٩٨٩	٥٢٠٦٤٨	٧٣٤١	—	
مصلحة الإحصاء .	٢٧٠٣٤	٢٧٢٤٢	—	٢٠٨	
القطعة الأميرية .	١٢٠٦١٣	١٠٨٠٤٩	١٢٥٦٤	—	
مصلحة الأملاك الأميرية .	٣٩٤٣١٠	٣٩٦٧٤٩	—	٢٤٣٩	
مصلحة الجمارك .	٣٥١٢٧٥	٣٥٢١٨١	—	٩٠٦	
مصلحة خفر السواحل ومصابدة الأسماك .	٢٤٧٦٩٨	٢٤٠٤٩٣	٧٢٠٥	—	
مصلحة المناجم والمحاجر .	١٣٢٦٣١	٩٥٨٥٩	٣٦٧٧٢	—	
مصلحة الكيمياء .	٣٩٩٠٩	٤٣٢٩٩	—	٣٣٩٠	
مصلحة التجارة والصناعة	١٤١٩١٦	١٤٥٥٩١	—	٦٤٥	
وسايل الحكومة .	١٠٤٦٦٤	١٠٦٨٨٥	—	٢٢٢١	
أقلام قضايا الحكومة .	٣١٥٨٢٨٨	٣١٤٣٠٩	٦٣٨٨٢	١١٩٩٠٣	
الجلية .					
صافي التخفيض .			٥٦٠٢١		

أما في معرض الصناعة فالقاعدة التي لم تحت التقائين على أمور هذه المصلحة هي أنها لم تتلق إلا للإرشاد والتعليم وإسداء الموعظة في المجالات التي يتفرع فيها التجار ولهذا رحب الكل بمكة إنشاء مصنع السجاد باعتبار أن تصميم هذه الصناعة في الأوساط المصرية من شأنه أن ينمي فيها روح الاقتصاد وحب العمل والنظام .

وقد يكون من المفيد إلحاق قسم خاص بالنزل إلى مصنع السجاد وقصره على الصوف لإعداد الخامات اللازمة ، كما أنه من الجدير بإعادة النظر فيه مشروع تجارب النسيج ، لأن الإنتاج الآلي واسع النطاق ليس من شأنه أن ينمي أي مجال للإنتاج الفردي أو العائلي — وهذا الأخير هو الذي من أجله أقيم هذا المشروع — لأن التجار غير مقلدو اقتصادي لما قد يصنع الأفراد .

وقد يكون من المناسب أيضا توجيه النظر إلى ضرورة حصر القرض من المنشآت المتطلعة بالجلود والصباغة في الإرشاد لأن هذه الصناعات أصبحت من الصناعات ذات الإنتاج الآلي الواسع ، ولا حيلة لأحد في إسكان إحيائها بطريقة جديّة كصناعات صغيرة للأفراد .

فالذا ماروحيه مثل هذه الاجازات أمكن القول بأن هذه المصلحة يجب أن تمتد نموذجا من النشاط والميل إلى الابتكار المبدع .

ومما هو جدير بالقوة أيضا مساعدة المصلحة للفرع التجارية المصرية وإحاطتها بالعناية الواجبة .

الاعتادات

تقدرت اعتادات وزارة المالية بفروعها الإحدى عشر في مشروع الميزانية ببلغ ٣,١٥٨,٢٨٨ ج. م. مقابل ٣,١٤٣,٣٠٩ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية أي بتخفيض قدره ٥٦,٠٢١ ج. م. ، أما فروع الوزارة ونوزج اعتاداتها فهو كما يأتي :

وقد وزعت هذه الاعتادات على أبواب الميزانية الثلاثة في فصل هذا الفرع كما يأتي :

	باب ١		باب ٢		باب ٣		الجلية	
	ماحيات وأجروصرتيات		مصاريف عمومية		أعمال جديدة		١٩٣٤	١٩٣٣
	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣
	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه
١ - ديوان العموم .	٢١٥٢٢٩	٢١٤٨٨٣	٣٩٨٠٨٠	٢٩٥٩٢٦	١٧٦٠٠	١٢١١٠٠	٥٣١٣٠٩	٦٣١٩٠٩
٢ - خدمة الأقاليم والمحافظات .	٨٠١٤٣	٨٠٤٣٤	١٧٦٨	١٨٥٠	—	—	٨١٩١١	٨٢٢٨٤
	٢٩٥٧٧٢	٢٩٥٣١٧	٢٩٩٨٤٨	٢٩٧٧٧٦	١٧٦٠٠	١٢١١٠٠	٦١٣٢٢٠	٧١٤١٩٣

الفرع الأول

"ديوان العموم"

تبلغ اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية ٦١٣,٢٢٠ ج. م. مقابل ٧١٤,١٩٣ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية — أي بتخفيض قدره ١٠٠,٩٧٣ ج. م. .

وهذه اللجنة توافق على ما قرره مجلس النواب من تخفيض ٤٥٠٠ ج. م. من اعتادات البند ١٢ - "التوريلات المئوية" كما أنها ترجو أن تحقق وزارة المالية ومطام تخفيض كل ما يظهر من زيادة في اعتادات المشتريات لمصالح الحكومة المختلفة حتى يتحقق الاقتصاد في هذه المشتريات .

باب ٣ - "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٧,٦٠٠ ج. م. مقابل ١٢١,١٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بنقص قدره ١٠٣,٥٠٠ ج. م. ويرجع هذا النقص إلى عدم إدراج شيء لإعانة تصدير القول إلى الخارج ولا تسوية الخسائر في السلف الممنوعة على القمع بجنانة الحكومة وقد كان مدرجا لها ١١٠,٠٠٠ ج. م. كما تقدم .

هذا وقد أدرج في مشروع الميزانية مبلغ ٦٠٠ ج. م. لتسوية الخسائر في مسع تهاوى القمع والألكاس .

وهذه اللجنة توافق على ما قرره مجلس النواب من تخفيض مبلغ ٤٠٠٠ ج. م. من هذا الاعتداد إلى أن يخصص الباقي وقدره ٢٠٠ ج. م. لتسوية الخسائر في الألكاس فقط .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "ماهييات وأجر ومرتبات" ٢٩٧,٠٨

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٣١٥,٣٨

باب ٣ - "أعمال جديدة" ١٣,٦٠٠

الفرع الثاني

"مصلحة الأموال المقررة"

تبلغ اعتادات هذا الفرع في مشروع الميزانية ٤٥٧,٠٢٩ ج. م. مقابل ٤٦٦,١٥٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٩,١٢١ ج. م.

كما تقدم يتضح أن النقص في الفصل الأول "ديوان العموم" يبلغ ١٠٠,٦٠٠ ج. م. كله في الباب الثالث "أعمال جديدة" بسبب عدم إدراج أتعادات لإعانة تصدير القول إلى الخارج وتسوية الخسائر في السلف الممنوعة على القمع بجنان الحكومة وقد كان مدرجا لها بين المهييات والعلميين ١١٠,٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية الماضية . وأما التخفيض في الفصل الثاني "خدمة الأقاليم والمحافظة" فيبلغ ٣٧٣ ج. م.

باب ١ - "ماهييات وأجر ومرتبات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٢٩٥,٧٧٢ ج. م. مقابل ٢٩٥,٣١٧ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٤٥٥ ج. م. جاءت نتيجة إنشاء ورفع بعض الوظائف وحذف وظائف أخرى .

وقد سبق للمجلس عند نظر ميزانية وزارة الصحة أن أقر ضم وظائفي مدير عازن مصلحة الصحة ووكيلها إلى وزارة المالية "ديوان العموم" وهذا يقتضى ضم ماهيتهما إلى اعتادات هذا الباب .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

تبلغ الاعتادات المقررة لهذا الباب في مشروع الميزانية ٢٩٩,٨٤٨ ج. م. مقابل ٣٩٧,٧٧٦ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٩٧,٩٢٨ ج. م.

ومما يلاحظ في هذا الباب خفض البند الثاني منه "مصاريف انتقال وبدل سفرية ونقل" بمقدار ١,٣٥٦ ج. م. نظير زيادة بند المراتب في الباب الأول بمقدار ١٠٠ ج. م. وذلك نظرا لما تقرر من وجوب إقامة مفتشى المالية في الجهات التي يعملون فيها .

وكذلك زيدت الإعانة التي تدفعها الحكومة للجنة حفظ الآثار بند ٧ - "إعانات ومرتبات متنوعة" ٤٠٠ ج. م. فأصبحت ١٠,٠٠٠ ج. م.

هذا وقد تقرر أن تكون خصصات الأزهر المرصدة لبند ٧ - "إعانات ومرتبات متنوعة" ١٦١,١٣٠ ج. م. بدلا من ١٤١,١٢٠ ج. م. وبناء عليه تتبدل اعتاد هذا البند بحيث أصبح ٢٥٦,٧٢٩ ج. م.

ولهذا الفرع فصول أربعة وزعت عليها اعتاداته كما يأتي :

الجدولة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ماهييات وأجر ومرتبات	
	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤
١ - الإنارة العامة .	٢٣٤٠٢	٢٢٩٧٧	جيه	جيه	جيه	جيه
٢ - خدمة الأقاليم والمحافظة .	٤٢٦٧٠٥	٤١٥١٩٧	٩٤٣	٨٠٨	٢٢٤٥٩	٢٢١٦٩
٣ - دار المحفوظات العمومية .	١٦٠٤٣	١٥٩٨٧	٣٢١٥٦	٣٠٠٩٩	٣٨٦٨٧١	٣٨٢٢٨٨
٤ - إدارة ضريبة الملاهي .	—	٢٦٨٨	٦٥١	٦٣١	١٥٣٩٢	١٥٣٥٦
	—	—	٤٧٥	—	—	٢٣٣٩
الجدولة .	٤٦٦١٥٠	٤٥٧٠٢٩	٣٣٧٥٠	٣٢٠١٣	٤٢٤٧٢٢	٤٢٣٢١٦

وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه كما يأتي :

مقارنة الاعتادات	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	ت.ج.	ب.ج.
	ج.ب.ب	ج.ب.ب	ج.ب.ب	ج.ب.ب
باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات"	٣٧٢٠٥١	٣٧٤١٢٢	—	٢٠٧١
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	٦٨١٢٩	٦٤٠٢٣	٤١٠٣	—
باب ٣ - "أعمال جديدة"	٨٨٨٠٩	٨٢٥٠٠	٥٣٠٩	—
الجملة	٥٢٧٩٨٩	٥٢٠٦٤٨	٩٤١٢٢	٢٠٧١
صافي الزيادة			٧٣٤١	

كما تقدم يتضح أن الزيادة في اعتادات هذا الفرع مقصورة على البابين الثاني والثالث .

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٣٧٢,٠٥١ ج.م مقابل ٣٧٤,١٢٢ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي تخفيض قدره ٢,٠٧١ ج.م .

وقد جاء هذا التخفيض في الدرجات الدائمة والوظائف الخارجة عن هيئة المال كما أصاب المرتبات تخفيض يذكر .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

تبلغ الاعتادات المقررة لهذا الباب في مشروع الميزانية ٦٨١,٢٩٩ ج.م مقابل ٦٤٠,٢٣٦ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي زيادة تبلغ ٤١,٠٥٣ ج.م وهي الفرق بين الزيادة في بعض بنود هذا الباب وانخفاض في البعض الآخر كما يتضح من تفصيل هذه البنود بالصفحات ٧٩ - ٨١ من كتاب مشروع الميزانية .

على أن زيادة اعتادات هذا الباب محصورة في البندين الثاني والسادس . أما عن البند الثاني فالظاهر أنه نظرا لوقف أعمال مساحة الصحراء بسبب تخفيض اعتاداتها اضطرت المصلحة لزيادة اعتادات هذا البند في المشروع لإجراء التغطلات العادية .

وتبلغ الزيادة في البند السادس "التوريدات العمومية" ١٥٨,٤١٨ ج.م وأرادت بها المصلحة أن تعمل على تلبية مطالب المصالح وبخاصة مصلحة البريوقمصلحة الممارك التي تطلب نحو ١٦ مليون طابع من طوابع روم الدخان تقدر بثلاثة آلاف من الجنيهات .

ومن بين أسباب زيادة هذا البند رغبة الوزارة في شراء عدد للتصوير الشمسي وللاطباعة وبعض المواد الكتابية .

كما تقدم يتضح أن التخفيض قد تناول أبواب هذا الفرع الثلاثة رغم إنشاء الفصل الخامس بضرية الملاهي "إدارة ضريبة الملاهي" التي أدرج بالميزانية لأول مرة إثر صدور المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ بفرض ضريبة على السارح وغيرها من علال الملاهي وقد ورد تفصيل وظائف هذه الإدارة بالصفحة ٧٢ من كتاب مشروع الميزانية .

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات"

هذا الباب تخفيض قدره ١,٥٠٦ ج.م رغم إنشاء وظائف إدارة ضريبة الملاهي تستنفد ٣,٣٩٣ ج.م . ورغم إدراج ١٩٨ ج.م للعلوات المستحقة لمستخدمي المرتبين السابعة والثامنة من قبل ماهياتهم عن ١٢٠ ج.م صوبا وإعادة إدراج ٤٥٠ ج.م في بند ٨ - "التمرين والسعاة" الذين يشتغلون في عملية جرد المباني .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٣٣,٠١٣ ج.م مقابل ٣٣,٧٥٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي تخفيض قدره ١,٣٣٧ ج.م . وقد تناول التخفيض جميع بنود هذا الباب .

باب ٣ - "أعمال جديدة"

قدّرت اعتادات هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ١٨٠٠ ج.م . وهو يقل عن اعتاد سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بمقدار ٥,٨٧٨ ج.م . جاء نتيجة عدم إدراج مبلغ ٧,٦٧٨ ج.م الذي كان مخصصا لماهيات ومصاريف خاصة بعملية الجرد العمومي للأموال المبلية وإدراج مبلغ ١,٨٠٠ ج.م لماهيات ٣٠ كاتبا لإتمام عملية الجرد العمومي بمحافظة مصر .

وبناء على ما تقدم تريو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتادات هذا الفرع كما أقروا مجلس النواب وهي :

ج.ب.ب

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات" ٤٢٣,٢١٦

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٣٣,٠١٣

باب ٣ - "أعمال جديدة" ١,٨٠٠

الفرع الثالث

"مصلحة المساحة"

أدرج لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ قدره ٥٢٧,٩٨٩ ج.م مقابل ٥٢٠,٦٤٨ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي زيادة قدرها ٧,٣٤١ ج.م .

باب ١ - "ماهيات وأجر ومزيتات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٢٣,٧٢٢ ج.م وهو يقل عن مثله في السنة السابقة بمقدار ٢٦٧ ج.م رغم إدراج مبلغ ٣٦ ج.م لملاوات مستخدمى المدرجين السابعة والثامنة الذين تقل ماهياتهم عن ١٢٠ ج.م في السنة .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

قدر لهذا الباب في المشروع ٣٢,٣١٢ ج.م وهو يزيد عن مثله في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بمقدار ٥٩ ج.م .

وقد أصاب التخفيض بعض بنود هذا الباب ولم يزد فيه إلا البند الرابع بمقدار ١٨٤ ج.م . وذلك بسبب احتياج المصلحة إلى ٣٠٠,٠٠٠ بطاقة إحصائية لعمل إحصاء من المواليد بالقرى .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا القصر كما أقروا مجلس التواب وهي :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومزيتات" ٢٣,٧٢٢ جنيه مصرى

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٣٢,٣١٢

الفرع الخامس

"المطبعة الأميرية"

أدرج لهذا الفرع في مشروع الميزانية ١٢,٠٦١ ج.م يقابل ١٠,٠٤٩ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ١٢,٠٦١ ج.م . هي نتيجة تخفيض الباب الأول بمقدار ١,٦٩٤ ج.م . وزيادة البابين الثاني والثالث بمقدار ٤١٥٨ ج.م و ١٠,١٠٠ ج.م .

باب ١ - "ماهيات وأجر ومزيتات"

قدر اعتماد هذا الباب في المشروع بمبلغ ٢٠,٢٩٤ ج.م وهو ينقص عن مثله في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بمقدار ١,٦٩٤ ج.م . وقد شمل التخفيض جميع بنود هذا الباب بخفض ربط الدرجات الدائنة بمقدار ١,٦٩٣ ج.م . كما خفض ربط الوظائف الخارجية عن هيئة البكال بمقدار ٢٠ ج.م .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٨٨,٠١٩ ج.م مقابل ٨٣,٨٦١ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٤,١٥٨ ج.م . وبجل هذه الزيادة يرجع إلى رفع اعتماد البند السادس "تشغيل" مطبوعات

وقد شرعت المصلحة منذ سنة ١٩٢٧ في إجراء مساحة تفصيلية للقطر المصرى قدر لإتمامها خمسة عشر عاما ويخطر إتمام هذه المهمة في الموعد المحدد لها إذا أجهت المصلحة إلى ما تطلب ولم تحف في طريقها الموضع المالية .

على أن المصلحة تقوم بالعمل الآن في مديريات النوفية والبحيرة والقليوبية والغربية وفي جزء من مديريات بنى سويف والقويس والمينا وأسيوط والشرقية والبيطرة .

ولقد أتمت نهاية مارس سنة ١٩٣٣ تحديد وضع ١,٣١٢,٢٠٤ من الأقدنة كما تم تحديد دفاتر مساحة مدينة تسع وتسعين وثلاثة أتحية هذا ١٢٥ أتحية على وشك الانتهاء .

باب ٣ - "أعمال جديدة"

بلغت الزيادة في هذا الباب ٥,٣٠٩ ج.م عن مثله في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

وقد كانت الزيادة تبلغ أكثر مما تقدم لولا تخفيض اعتماد الأكوام الملوثة الخاصة بالجزين الثالث والرابع من كتاب جيولوجية مصر بمقدار ٢٠٠ ج.م وحذف ٢,٧٠٠ ج.م الذى كان مخصصا لشراء ماكينات لطبع الخرائط .

وبما يحد ذكره أن اعتماد العلامات الجديدة لتنفيذ نظام التسجيل قد زاد بمقدار ٥,٠٠٠ ج.م عن مثله في السنة السابقة كما أدرج لأول مرة مبلغ قدره ٣٦٠ ج.م لشراء سيارتين للأعمال الصحراوية التى كانت تستأجرها المصلحة سيارات باجر سنوى قدره ٢٠٠ ج.م لكل سيارة سنويا بخلاف نفقات صيانتها والوقود اللازم لها .

وكذلك أدرج في هذا الباب ولأول مرة مبلغ قدره ٢,١٤٩ ج.م لشراء قطعة أرض خلف إدارة المصلحة لإقامة بناء لورش المصلحة بيضاء عن غرف الخرائط أثناء خطر الحريق لو شئت النار في تلك الورش .

وبناء على ما تقدمت ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقروا مجلس التواب وهي :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومزيتات" ٣٧٢,٥٥١ جنيه مصرى

٢ - "مصاريف عمومية" ٦٨,١٢٩

٣ - "أعمال جديدة" ٨٧,٨٠٩

الفرع الرابع

"مصلحة الإحصاء"

قدرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٣٧,٠٣٤ ج.م يقابل ٣٧,٢٤٢ ج.م . في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى تخفيض قدره ٢٠٨ ج.م . جاء نتيجة تخفيض ٣٦٧ ج.م في الباب الأول وزيادة ٥٩ ج.م في الباب الثاني .

قوله هذا الباب في مشروع الميزانية ٤٩٨٦٣ ج. م. قابله ٤٩٧٩٣ ج. م.
في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بزيادة قدرها ٥٧٠ ج. م.

(ج) الورش :

باب ٣ - "أعمال جديدة"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٥٢٣,٧٥٠ ج. مقابل ٤٤٠,٠٠٠ ج. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٨,٧٥٠ ج. م.

ويرى المطلع على الصفحة ١٠٣ من كتاب مشروع الميزانية تفصيل الأعمال الجديدة ومنها يتبين أن هناك زيادة في ربط إصلاح الأراضي التي بدأت بإصلاحها تبلغ ١٠,٠٠٠ ج. كما أنه أدرج لأول مرة في هذا البند مبلغ ١٢,٠٠٠ ج. م. لبناء مخزن تخزين الأرز بتفتيش صها ولبقاس نظرا للتوسع في زراعة الأرز أثر زيادة المياه الناتجة من عملية تزيان أسوان وستكون سعة مخزن صها ٤٠٠ طن وسعة مخزن لبقاس ٣,٥٠٠ طن .

الفصل الرابع "خدمة الأقاليم والمحافظات"

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات"

خفض ربط هذا الباب في مشروع الميزانية عن اعتقاده في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بمقدار ٣٣٣ ج. م.

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

لم يتغير ربط هذا الباب في مشروع الميزانية عما كان في السنة الماضية ويبلغ ١٨١٠ ج. م.

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتقادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

جنه مصرى

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات" ١٣٦,١٥٣

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٢١٥,٤٠٧

باب ٣ - "أعمال جديدة" ٥٢,٧٥٠

الفرع السابع

"مصلحة الجبارك"

أدرج لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ قدره ٣٥١,٣٧٥ ج. مقابل ١٨١,٣٥٢ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٩٠٦ ج. م.

وقد جاء معظم الزيادة في البند ٤ - "إيجار ومياه وإنارة ووقود وكسح" نظرا لرغبة المصلحة في إدخال المياه اللازمة لمازل البقال في تل البارود وغير ذلك من فصول هذا البند .

أما التخفيضات فأحدها ما أصاب البند ٩ - "صيانة وترميمات" وقدره ٢٢٠ ج. م. والبند ١٠ - "مكاثات ومصاريف تربة" وقدره ١٥٠ ج. م. والبند ١١ - "تسوير أراضي الحكومة" وقدره ١٠٠ ج. م.

الفصل الثاني "فرع الاسكندرية"

تبلغ اعتقادات هذا الفصل في مشروع الميزانية ٥,٢٠٠ ج. م. مقابل ٤٠٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ١٢٠٠ ج. م. منها ٧٠٠ ج. م. في بند ١٢ - "مصاريف نقل القطن والبنزلة" و ٥٠٠ ج. م. في بند ١٣ - "تأمين وشيالة وتخزين القطن" وترجع هذه الزيادة في البندين لزيادة زمام المساحة المخصصة لزراعة القطن بمقدار ١,١٠٠ فدان .

الفصل الثالث "التفتيش"

وزعت اعتقادات هذا الفصل على ثلاثة أقسام هي :

الزراعات ومعامل الملح والورش .

(١) الزراعات :

وزعت اعتقادات الزراعات على باين أولها الساعات والأجر والمربات وتقدر اعتقاداته في المشروع بمبلغ ٥٥,٣٣٤ ج. م. والثاني للمصاريف العمومية وتبلغ اعتقاداته في المشروع ٢٠,٥١٤ ج. م. وقد أصاب أولياليين المذكورين تخفيض قدره ٣,٦٤٤ ج. م. أما الباب الثاني فقد زادت اعتقاداته بمقدار ٩٤٦ ج. م. هي الفرق بين ماخفض من بعض بنود الباب المذكور وما زاد في البيض الآخر .

وقد ورد ذكر زيادات بنود هذا الفصل وما أصابها من تخفيض بالصنحين ٩١ و ٩٢ من مشروع الميزانية .

(ب) المعامل (معامل الملح) :

بند ٣٣ - ص ٩٢ من كتاب مشروع الميزانية "ماهيات وأجر ومرتبات" :

أدرج لما في المشروع ٧٢٣ ج. م. مقابل ٧٩٨ ج. م. في ميزانية السنة السابعة أى بتخفيض قدره ٧٥ ج. م. وأدرج الباب الثاني "مصاريف الملح" بند ٣٤ مبلغ ٤١٠ ج. م. مقابل ٣٩٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية، أى زيادة ٢٠ ج. م. نظرا لزيادة ١,١٠٠ فدان في زمام المساحة المخصصة لزراعة القطن .

الفرع الثامن

"مصلحة خضر السواحل ومصايد الأسماك"

أُدجِر لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ قدره ٢٤٧,٦٩٨ ج. م. يقابله ٤٩٠,٤٩٣ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ٠ ج. م. ١٧,٢٠٥.

باب ١ - "ماهيات وأجر ومربيات"

قدر اعتماد هذا الباب في المشروع بمبلغ ١٧٤,٢٠٨ ج. م. وهو يقل عن مثله في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بمبلغ ٩٣٩ ج. م. كان يزيد على ذلك بكثير لولا ما أدخل على هذا الباب من زيادات هذا بيانها وبيان أسبابها :

١٧٢٠ لإعانة وظيفة مدير علم المصلحة وهي من الدرجة الأولى (أ).

١٣٨ لطلوات مستعدي الدرجتين السابعة والثامنة الذين تقل ماهياتهم عن ١٢٠ ج. م. في السنة .

٤٢٢ لإنشاء ثلاث وظائف تلاميذ بحرين .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

قدرت اعتمادات هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ٦٥,٤٩٠ ج. م. يقابله ٦٥,٣٤٦ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى زيادة قدرها ١٤٤ ج. م.

وقد أجمعت الزوائد والتخفيضات في بنود هذا الباب بالصيغة ١١٦ من كتاب مشروع الميزانية ثم فصلت بالصيغتين ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢

باب ٣ - "أعمال جديدة"

أُدجِر لهذا الباب ولأول مرة في مشروع الميزانية مبلغ ٨٠٠ ج. م. لإصلاح الفئس "طير البحر" والطفولة "منابع" وذلك لحاجة هاتين القطعتين للإصلاح إذ اشترت أولاهما في سنة ١٩٠٨ فيما يبلغ عمر الأخرى ٢٩ عاما .

ويلاحظ أنه قد أشير في كتاب مشروع الميزانية إلى عدم صرف شيء من هذا الاعتماد إلا بعد موافقة وزارة المالية وذلك للبحث الذي يجري الآن في حل الأفضل لإصلاح القطعتين أو شراء قطعتين أخريين في حالة ما إذا ظهر أن الإصلاح لا يوصل إلى الفرض المطلوب من تشييل القطعتين الحاليين .

وبناء على ما تقدم تروى اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومربيات" ١٧٤,٢٠٨ ج. م. مصرى

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٦٥,٤٩٠ ج. م.

باب ٣ - "أعمال جديدة" ٨,٠٠٠ ج. م.

وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على ما بين كما على :

مقارنة الاعتمادات	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	زيادة	تخفيض
١ - "ماهيات وأجر ومربيات"	٢٧٨٥٧٦	٢٦٧٣٤٨	١١٢٢٨	~
٢ - "مصاريف عمومية"	٧٦٦٩٩	٨٤٨٣٣	-	١٢١٣٤
	٣٥١٢٧٥	٣٥٢١٨١	١١٢٢٨	١٢١٣٤
صافي التخفيض .			٩٠٦	

باب ١ - "ماهيات وأجر ومربيات"

يتضح من الجدول السابق أن مشروع الميزانية زيادة في هذا الباب قدرها ١١,٢٢٨ ج. م. جاءت نتيجة تحويل حرس الجوارك إلى حرس صكرى .

وفيما على بيان بعض مفردات هذه الزيادة :

ج. م. مصرى

٢,٢٤٤ لإنشاء ٦ وظائف ضباط (٢ يوزباشية و ٤ ملازمين أول).

١٢,٢٣٦ لزيادة ٢٢٤ وظيفة لرجال الحرس .

٤٤٩ بدل سكنى لصف الضباط والحرس غير المقيمين بشلاقات.

١,٢٣٦ لإنشاء ثلاث وظائف من الدرجة السادسة ووظيفتين من الدرجة السابعة لامتداد نطاق الأعمال الخاصة "بالمختبرين" و "الجرادين" على أثر تنفيذ النظام البحري الجديد .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

قدرت اعتمادات هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ٧٢,٦٩٩ ج. م. مقابل ٨٤,٨٣٣ ج. م. أى بتخفيض قدره ١٢,١٣٤ ج. م. كان يمكن أن يزيد عن هذا الرقم لولا ما استأثرته زيادة حرس الجوارك من نفقات .

وهذه اللجنة توافق على ما أقره مجلس النواب من تخفيض اعتماد البند السادس "توريدات عمومية" بمقدار ١٠٪ أى ٥٤٢ ج. م. ليصبح ٤,٨٨٤ ج. م.

وتروى اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومربيات" ٢٧٨,٥٧٦ ج. م. مصرى

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٧٢,١٥٧ ج. م.

الفرع العاشر

"مصلحة الكيمياء"

قدرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية ببلغ ٣٩,٩٠٠ ج. مقابل ٤٣,٢٩٩ ج. م. في ميزانية السنة المالية السابقة أى بتخفيض قدره ٣,٣٩٠ ج. م. نشأت عن تخفيض بابي هذا الفرع كما يلي :

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ قدره ٣٤,٩٩٩ ج. م. وهو ينقص من مثله في ميزانية السنة الماضية بمقدار ٢,٧٣٩ ج. م. هو نتيجة تخفيض ٣٢٢ ج. م. ربط الدرجات العامة لحلف وظيفه من الدرجة الثامنة بالإدارة العامة وإلى وفر ٨٠٠ ج. م. لحلف وظيفه الخبير الأجنبي بمعمل التحليل الكيميائي "وهي من الوظائف المؤقتة" تم لإقصاء بعض المرتبات.

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ قدره ٤,٩١٠ ج. م. وهو يقل من مثله في السنة الماضية ببلغ ٦٥٤ ج. م. وقد نشأت هذا النقص من تخفيض :

بجته سرى

١٦٠ - "مصاريف انتقال وبدل سفريه ونقل".

٣ - "كسارى وملبوسات".

١٤٨ - "إحصارات ودياه وفلاز وكهرباء ووقود".

٣٠١ - "توريطات عمومية".

٤٠ - "نقل مهمات".

والجبهة توافق على اعتمادات هذا الفرع وترى المجلس أن يقرها كما أتوا مجلس التواب وهي :

بجته سرى

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات" ٣٤,٩٩٩

باب ٢ - "مصاريف عمومية" ٤,٩١٠

الفرع الحادى عشر

"مصلحة التجارة والصناعة وسواحل الحكومة"

قدرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية ببلغ ١٤١,٩١٦ ج. م. مقابل ١٤٢,٥٦١ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٦٤٥ ج. م.

الفرع التاسع

"مصلحة الماحج والمخبر"

أدرج لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ قدره ١٣٢,٦٣١ ج. م. يقابله مبلغ ١٥٨,٩٠٩ ج. م. أى بزيادة قدرها ٢٦,٢٧٧ ج. م.

باب ١ - "ماهيات وأجر ومرتبات"

قدرت اعتمادات هذا الباب في مشروع الميزانية ببلغ ٢٧,٦٨٠ ج. م. وهو يزيد من مثله في ميزانية السنة السابقة بمقدار ٢,٢٨٩ ج. م.

وقد نشأت هذه الزيادة عن نقل مبلغ ٥٤٤ ج. م. من ميزانية مصلحة الكيمياء إلى ميزانية هذا المصلحة والمبلغ المذكور هو مقدار ما هيأت ومرتبات مستخدمى معمل تكرير البترول بالسويس الذى أُنشئ إلى مصلحة المناجم ابتداء من سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية ويرجع باقى الزيادة إلى ضرورة سد الفرق بين أجور العمال الذين رفع مستواهم حيث أنشئت لهم تسع وظائف فنية .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ قدره ٧٦,٨٥١ ج. م. يقابله ٥٧,٩٦٨ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بزيادة قدرها ١٨,٨٨٣ ج. م. ومن الزادات ٥,٠٠٠ ج. م. لشراء زيت خام ٣,٦٧٥ ج. م. للهومات والتوريدات العمومية و ١,٥٠٠ ج. م. لنقل المنتجات يقابل ذلك حلف ٨٠٠ ج. م. من أتايا الأجور و ١٨٠ ج. م. من المصاريف المتنوعة وغير المنظورة (صفحة ١٢٧ من كتاب مشروع الميزانية) .

باب ٣ - "أعمال جلدية"

قدرت اعتمادات هذا الباب في مشروع الميزانية ببلغ ٢٨,١٠٠ ج. م. مقابل ١٢,٥٠٠ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بزيادة قدرها ١٥,٦٠٠ ج. م.

وقد تفصل توزيع اعتمادات هذا الفرع في البند ١١ بالصفحة ١٢٧ من كتاب مشروع الميزانية ومنه يرى أنه أدرج لأول مرة مبلغ ٥,٦٠٠ ج. م. لزيادة وتبديل جهازات معمل تكرير البترول وحلف مبلغ ١٢,٥٠٠ ج. م. الذى كان مدرجا في السنة الماضية كمصاريف إمداد معمل تكرير البترول بالسويس لاستخراج الأسفلت ثم إدراج مبلغ ٢٢,٠٠٠ ج. م. لأول مرة لإقامة وإدارة مخبر حكوى للبازلت بأبي زعبل .

وبناء على ما تقدمت ترى اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أتوا مجلس التواب وهي :

بجته

١ - "ماهيات وأجر ومرتبات" ٢٧,٦٨٠

٢ - "مصاريف عمومية" ٧٦,٨٥١

٣ - "أعمال جلدية" ٢٨,١٠٠

وتريو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتببات " ... ٧٢,٧٦٢ جنيه مصرى

باب ٢ - " مصاريف عمومية " ... ٢٠,١٥٤ ... ٢٠,١٥٤

باب ٣ - " أعمال جليلة " ... ٤٩,٠٠٠ ... ٤٩,٠٠٠

الفرع الثانى عشر

" أقلام قضايا الحكومة "

قدرت اعتمادات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ١٠٤,٦٦٤ ج. م. يقابله ١٦,٨٨٥ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٢٢,٢٢١ ج. م. منه ١٣,٣٧٢ ج. م. في الباب الأول الذى أدرج له ٩٧,٩٠٨ ج. م. في مشروع الميزانية وباقى التخفيض وقدره ٨٨٤ ج. م. جاء في الباب الثانى " مصاريف عمومية " الذى قدرت اعتماداته هذا العام بمبلغ ٦,٧٥٦ ج. م.

وتريو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس

النواب وهي :

باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتببات " ... ٩٧,٩٠٨ ... ٩٧,٩٠٨ جنيه مصرى

باب ٢ - " مصاريف عمومية " ... ٦,٧٥٦ ... ٦,٧٥٦

قسم ١٧ - " الدين العمومى "

(المقرر حفرة الترخيص المحرم عبد الحليم البيل بك) .

إن اللجنة وهي تعتقد اعتمادا راسخا بمذلة القضية المصرية الخاصة بالدين العام ترى أن لا مجال للشك في نتيجة المفاوضات القائمة الآن بين مصر والدول وهي مطمئنة إلى أنه لن يفتش على حل كل حال إلا على أساس قيمة العملة المصرية وقت الدفع .

وتريو اللجنة أن يوافق المجلس على اعتمادات هذا القسم كما أقرها مجلس

النواب وهي :

فصل ١ - " صندوق الدين " ... ٤١,٦٥٣ ... ٤١,٦٥٣

فصل ٢ - " الديون القوتوصوليديية " ... ٣,٥٧,٣٧٧ ... ٣,٥٧,٣٧٧

فصل ٣ - " القروض الثمانية " ... ٥٩,٢٧٦ ... ٥٩,٢٧٦

فصل ٤ - " الديون غير القوتوصوليديية " ... ٥١,٦٤٩ ... ٥١,٦٤٩

أجلالة ... ٤,١٩,٣٠٥ ... ٤,١٩,٣٠٥

باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتببات "

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية ٧٢,٧٦٢ ج. م. وهو يزيد عن مثله في ميزانية السنة المالية السابقة بمقدار ٦,٧٩٠ ج. م. ترجع إلى :

(أولا) تخصيص مبلغ ٩٤٠ ج. م. لاستكمال وظائف معدل تحسين الدعاية بمصر الذى سنتهى مآثره قبل آخر السنة المالية الحاضرة .

(ثانيا) اعتماد ٥٠٠ ج. م. لاجراء اعمال المياومة في معدل الزيجاج الذين لم يحدد لهم أى مبلغ في ميزانية السنة المالية الماضية .

(ثالثا) لقرار ١,٥٧٨ ج. م. لتسوية حالة المستخدمين والطلعة للمعين على الوفورات .

(رابعا) ٣,٧٠٠ ج. م. للفرق بين متوسط مربوط الدرجات والماهيات الفعلية .

(خامسا) ٥٠٤ ج. م. لساقيات اللازمة لمعمل لخص الحبوب الذى أنشئ داخل سوق الحبوب بروض الفرج خلال العام الماضى .

والباقي لإنشاء وتغطية من الدرجة السابعة لمضربنة الآلات الذى سيؤدى في أول السنة المالية وللعلوات المسحقة لمستغدى الدرجتين السابعة والثامنة الذين تقل ماهياتهم عن ١٢٠ ج. م. في السنة .

باب ٢ - " مصاريف عمومية "

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٢٠,١٥٤ ج. م. مقابل ٢١,٢٥٤ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ١,١٠٠ ج. م. هو نتيجة الزيادة في بندين من هذا الباب والتخفيض في ثلاثة بنود أخرى .

ويلاحظ أن البند الثانى " مصاريف انتقال وبدل سفيرة ومرتب وتقل " قد زاد بمقدار ١٠٠٠ ج. م. وهذا راجع إلى انتقال مندوبى تصريف الحاصلات في الخارج ولصدم الآن ثلاثة (انظر صفحة ١٣٣ من كتاب مشروع الميزانية) .

باب ٣ - " أعمال جليلة "

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ قدره ٤٩,٠٠٠ ج. م. وهو يقل من مثله في السنة المالية السابقة بمقدار ٦,٣٣٥ ج. م. ويرى تمصيل توزيع

جلسة الاثنين ٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(١٨ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن

ميزانية المجمع الملكي للغة العربية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥

(المقرر حضرة الشيخ المفزع عبد السلام البيل بك) .

سبق أن ورد للجلس كتاب من وزارة المالية بتفصيل مصروفات المجمع لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية وقد أُلحق هذا التفصيل بحضور جلسة المجلس يوم ٩ مايو سنة ١٩٣٤ ولما كان المجمع في أول حياته العملية فلا ترى اللجنة أن تتعرض إلى وظائفه بالبحث مرجعة ذلك إلى ميزانيه السنة المقبلة .

وعلى هذا توافق على تفاصيل ميزانية المجمع وترجو أن يقرها المجلس كما هي واردة من مجلس النواب .

مشروع ميزانية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

المجموع الملكي للغة العربية

قيمة الاعتمادات ... } باب ١ - ٥٩٦٨
 ٤٠٣٢ - ٢ - ٥٩٦٨

المفردات :
 باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبات "
 ٣١٣٢ (١) الدرجات الدائمة .
 ٣٦٦ (ب) الوظائف الخارجة عن هيئة العمال .
 ٢٤٧٠ (ج) المرتبات والمكافآت .
 ٥٩٦٨ الجلفة .

بيان الاعتمادات

سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥

٥٩٦٨ باب ١ - " ماهيات وأجر ومرتبات " .
 ٤٠٣٢ باب ٢ - " مصاريف عمومية " .
 ١٠٠٠٠ الجلفة .

الدرجة	البيان	عدد	مربوط الدرجات			المبلغ	الجلسة
			أدنى المربوط	المتوسط	أقصى المربوط		
			بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري
	(١) الدرجات الدائمة						
١	المراقب الإداري	٣	٦٤٨	٧٤٤	٨٤٠	٧٤٤	
١	رئيس مخبر	٤	٤٨٠	٥٨٨	٦٩٦	٥٨٨	
٢	مترجم	٥	٢٤٠	٣٧٥	٥١٠	٧٥٠	
١	أمين المكتبة والمحفوظات	٦	١٨٠	٢٨٨	٣٩٦	٢٨٨	
٢	كاتب لتدوين المحاضر والأعمال الفنية	٦	١٨٠	٢٨٨	٣٩٦	٥٧٦	
١	كاتب على الآلة الكتابة	٧	٩٦	١٨٦	٢٥٢	١٨٦	٣١٣٢
٨	(ب) الوظائف الخارجة عن هيئة العمال						
١	استغفي (مناول)	درجة أولى	٦٠	٦٦	٧٢	٦٦	
١	شاووش (حاسب)	٢	٤٨	٥٤	٦٠	٥٤	
٢	ساع	٣	٣٦	٤٢	٤٨	٨٤	
١	جنازي	٢	٣٦	٤٢	٤٨	٤٢	
٢	فراش	٤	٢٤	٣٠	٣٦	٦٠	
١	بواب	٤	٢٤	٣٠	٣٦	٣٠	
١	حارس نظامي	٤	٢٤	٣٠	٣٦	٣٠	٣٦٦
٩	(ج) المرتبات والمكافآت						
	مكافآت عن حضور الجلسات لعدد ٢٠ عضواً بواقع جنتين للجلسة عن عدد ٣٥ جلسة .	—	—	—	—	١٤٠٠	
	مكافآت للاعضاء العاملين عن أعمال دائمة غير الجلسات ومكافآت للرسلين .	—	—	—	—	١٠٧٠	
١٧	الجلسة .						٢٤٧٠
							٥٩٦٨

باب ٢ - "المصاريف العمومية"

البيان	المبلغ	الجملة
	جنيته مصري	جنيته مصري
بند ٢ - "مصاريف انتقال وإقامة"		
انتقال ٥ أعضاء مستشرقين بواقع ٧٠ جنيهاً للمضو .	٣٥٠	
» » » من الشرق ٣٠ جنيهاً »	١٥٠	
إقامة ١٠ » مستشرقين ومن الشرق عن ٥٠ ليلة (باعتبار ٣ جنهات للمضو كل ليلة) .	١٦٥٠	٢١٥٠
بند ٣ - "كسوى وملبوسات"		٣٠
بند ٤ - "إيجار ومياه ونور"		
إيجار .	٧٨٠	
مياه .	٦٠	
نور .	٣٥	٨٦٥
بند ٥ - "أثاث"		١٥٠
بند ٦ - "كتب ومجلات وأدوات كتابية"		٤٠٠
بند ٧ - "نشر وطبع"		٢٨٠
بند ٨ - "طبوغات ولطرافات"		٣٠
بند ٩ - "مصاريف تزية"		١٢٧
الجملة		٤٠٣٢

قسم ٦ - "وزارة المالية"

فرع ٢ - "مصلحة الأموال المقررة"

باب ١ - "معايير وأجرومريت"

جنيه	
٤٢٣٢١٦	الاتحاد الذي أنشأه البرلمان
٢٠٣١٦	التعديل المقترح
٤٤٣٥٣٧	جملة الباب

فرع ٣ - "مصلحة المساحة"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	
٨٧٨٠٩	الاتحاد الذي أنشأه البرلمان
١١١٥٠	التعديل المقترح
٩٨٩٥٩	جملة الباب

فرع ٥ - "المطبعة الأميرية"

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

جنيه	
٨٨٠١٩	الاتحاد الذي أنشأه البرلمان
١٥٠٠٠	التعديل المقترح
١٠٣٠١٩	جملة الباب

تقرير لجنة المالية

عن تعديلات مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

(المقرر حفرة الشيخ المحترم عبد المحم الخليل بك)

ظاهر من الإجراء الذي اتخذته الحكومة بإدخال التعديلات التالية على مشروع الميزانية أن المصروفات فيها بعد أن كانت قدوت بحيث لا تزيد من الإيرادات المتصلة التحصيل رؤى التوسع في المصروفات لتأمين إنشاء بحث الميزانية بالبرلمان أن إيرادات الجمارك ستزفع عما كان مقدراً لها .

وكان للشؤون الصحية الفضل الأول في فتح هذا الباب الذي وبلت منه سائر المصالح طالب بنصبها في النتيجة .

وضعت الميزانية على أساس أن المصروفات ٣١,٣٧٨,٠٠٠ ج. م. وأن الإيرادات ٣١,٣٧٨,٠٠٠ ج. م. وقد أصبحت بهذه التعديلات ٣١,٧٤٧,٤٤٦ ج. م. وزيادة ٣٦٩,٤٤٦ ج. م. وزعت في المصروفات على الأبواب الثلاثة كما يأتي :

٢٧,١٢١ ج. م. معايير وأجرومريت .

٤٢,٦٧٩ ج. م. مصروفات عمومية .

٢٩٩,٦٤٦ ج. م. أعمال جديدة أغلبها منشآت الصحة والتعليم .

أما مصادر الزيادة في الإيرادات فهي الجمارك وقد قدرت بمبلغ ٣٧٨,٥٠٠ ج. م. و ٥٠٠٠ ج. م. مصروفات مديرية وما يقا من استنفاد المبلغ المقرر في الميزانية للمصروفات غير المنظورة ٧٧,٩٤٦ ج. م. ومجموعه آلاف جنيه من العشرة التي خفضت من مصروفات تأميمت الحكمة المخططة .

ولما كانت وجوه الصرف في عمومها مقبولة فالجنة تشرف بطلب الموافقة عليها كما أقرها مجلس النواب وهي :

قسم ٥ - "وزارة الخارجية"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	
١٠٠٠	الاتحاد الذي أنشأه البرلمان
٥٠٠٠	التعديل المقترح
٦٠٠٠	جملة الباب

باب ٢ - مصاريف عمومية

جنيه	الاعتاد الذي أقوه البرلمان	صافي التعديل المقترح
٥٩٩٧١٥
١٣٩٣٠
٥٨٥٧٨٥		

جنيه	إعانة دار الكتب كما أقوها البرلمان	الإعانة المدرجة في مشروع ميزانية الجامعة
٣٥٠٠
١٥١٨٤٧
٧٤١١٣٣

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	الاعتاد الذي أقوه البرلمان	جمله التعديل المقترح
٥٤٥٤٧
٤٤٥٦٦
٩٩١١٣

فرع ٤ - "المتحف القبطي"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	التعديل المقترح
٧٠٠٠	...
٧٠٠٠	...

قسم ٨ - "وزارة الداخلية"

فرع ١ - "ديوان العموم"

باب ١ - "ماهيات وأجرومريتات"

جنيه	الاعتاد الذي أقوه البرلمان	صافي التعديل المقترح
٥٣١٠٧١
١٣٧٥٨
٥٠٧٣١٣

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

جنيه	الاعتاد الذي أقوه البرلمان	التعديل المقترح
٦٩٦١١١
٤٥٧٠
٧٠٠٦٨١

فرع ٣ - "الحفر"

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

جنيه	الاعتاد الذي أقوه البرلمان	التعديل المقترح
٩٧٣٠٧
٣٦٥٠
١٠٠٩٥٧

فرع ٩ - "مصلحة المناجم والمحاجر"

باب ١ - "ماهيات وأجرومريتات"

جنيه	الاعتاد الذي أقوه البرلمان	جمله التعديل المقترح
٢٧٦٨٠
٣٦٣
٢٨٠٤٣

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	الاعتاد الذي أقوه البرلمان	جمله التعديل المقترح
٢٨١٠٠
٥٦٠٠
٣٣٧٠٠

فرع ١٠ - "مصلحة الكيمياء"

باب ١ - "ماهيات وأجرومريتات"

جنيه	الاعتاد الذي أقوه البرلمان	التعديل المقترح
٣٤٩٩٩
١٥٠
٣٤٨٤٩

فرع ١١ - "مصلحة التجارة والصناعة"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	الاعتاد الذي أقوه البرلمان	جمله التعديل المقترح
٤٩٠٠٠
٦٠٠٠
٥٥٠٠٠

قسم ٧ - "وزارة المعارف"

فرع ١ - "الديوان العام والتعليم"

باب ١ - "ماهيات وأجرومريتات"

جنيه	الاعتاد الذي أقوه البرلمان	جمله التعديل المقترح
٢٣٢٤٠٠٠
١٠٩١٥
٢٣٢٤٩١٥

قسم ١٠ - "وزارة الحفائية"

فرع ١ - "ديوان العموم"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	
٨٠٠٠
٨٠٠٠
٨٠٠٠

فرع ٤ - "المحاكم الأهلية"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	
٨٠٠٠
٨٠٠٠
٨٠٠٠

قسم ١١ - "وزارة الأشغال العمومية"

فرع ٣ - "مصلحة المبانى الأميرية"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	
٣٦٩٠٠٠
١٠٩٨٥٠
٤٧٨٨٥٠

فرع ٤ - "مصلحة الميكانيكا والكهرباء"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	
٣٢٠٠
٢٥٠٠٠
٢٨٢٠٠

فرع ٥ - "مصلحة التنظيم"

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

جنيه	
٤٧٥٤١١
٥٠٠٠
٤٨٠٤١١

فرع ٤ - "مصلحة السجون"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	
٧٧٠٠
٣٤٠٠
١١١٠٠

قسم ٩ - "وزارة الصحة العمومية"

باب ١ - "مأهيات وأجرومرتات"

جنيه	
٧٥١٨٦٣
٥٥١٧
٧٥٧٣٨٠
٤٤٦٥٧
٧١٢٧٣٣

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

جنيه	
٦٢٤٥٨٥
٢٦١٢
٦٣٧١٩٧
٨٦٨٨٤
٥٤٠٣١٣
٢٠٩٨٠٧
٧٥٠١٢٠

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	
٤٥١٢٥
٢٣٧٣٠
٦٨٨٥٥
٣٠٠٠
٦٥٨٥٥

فرع ٦ - "مصلحة المصارف الرئيسية"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جبه

الاعتاد الذي أقوه البرلمان ٩٤٣٠٠

جبه

التعديل المقترح ٦٠٠٠

جمله الباب ١٠٠٣٠٠

قسم ١٢ - "وزارة الزراعة"

باب ١ - "مهايات وأجروميتات"

جبه

الاعتاد الذي أقوه البرلمان ٢٩٤٤٩٨

جبه

التعديل المقترح ٣٣٠٠

جمله الباب ٢٩٧٧٩٨

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جبه

الاعتاد الذي أقوه البرلمان ٣٣٠٠٠

جبه

جمله التعديل المقترح ١٦٠٠٠

جمله الباب ٣٩٠٠٠

قسم ١٣ - "وزارة المواصلات"

فرع ١ - "الديوان العام"

باب ١ - "مهايات وأجروميتات"

جبه

الاعتاد الذي أقوه البرلمان ٦١٨٧٧

جبه

التعديل المقترح ٢١٣

جمله الباب ٦٢٠٩٠

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جبه

الاعتاد الذي أقوه البرلمان ٣٨٢٥٠

جبه

جمله التعديل المقترح ٧٥٠

جمله الباب ٣٩٠٠٠

فرع ٣ - "مصلحة الموانئ والمناظر"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جبه

الاعتاد الذي أقوه البرلمان ٤٥٥٠٠

جبه

جمله التعديل المقترح ٢١٠٠٠

جمله الباب ٦٦٥٠٠

فرع ٤ - "مصلحة الطرق والنجارى"

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

جبه

الاعتاد الذي أقوه البرلمان ١٥٤٦٨٢

جبه

التعديل المقترح ١٠٠٠٠

جمله الباب ١٦٤٦٨٢

قسم ١٤ - "وزارة الحربية والبحرية"

فرع ١ - "ديوان العموم والنجيش"

باب ١ - "مهايات وأجروميتات"

جبه

الاعتاد الذي أقوه البرلمان ٤٤٨٧٢١

جبه

التعديل المقترح ١٦٢

جمله الباب ٤٤٨٨٨٣

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

جبه

الاعتاد الذي أقوه البرلمان ٣٧٢٢١٥

جبه

جمله التعديل المقترح ٦٤٤٢

جمله الباب ٣٧٨٦٥٧

قسم ١٨ - "مصاريف غير منظورة"

جنيه	
١٤٨١٢٢ الاعتماد الولود في مشروع الميزانية
٧٧٩٤٦ التعديل المقترح
٧٠١٧٦ المجلة

المصالح المحقة بالميزانية

٢ - "مصلحة التفرقات والتليفونات"

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	
١٥٦٤٥٠ الاعتماد الذي أقره البرلمان
٢٥٠٠ التعديل المقترح
١٥٨٩٥٠ جملة الباب

فرع ٢ - "مصلحة الخلود"

باب ١ - "مأهيات وأجرومريتات"

جنيه	
١٢٠٣٩٢ الاعتماد الذي أقره البرلمان
٢٤٣ جملة التعديل المقترح
١٢٠٦٣٥ جملة الباب

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

جنيه	
٥٧٤٨٤ الاعتماد الذي أقره البرلمان
٣١٨٥ جملة التعديل المقترح
٦٠٦٦٩ جملة الباب

باب ٣ - "أعمال جديدة"

جنيه	
٦٥٠٠ الاعتماد الذي أقره البرلمان
٤٧٥٠ التعديل المقترح
١١٢٥٠ جملة الباب

وزارة المالية

الجنة المالية

رقم ٧٨٦/١ مالية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تتشرف اللجنة المالية بأن ترفع إلى مجلس الوزراء مذكرة إيضاحية عن التعديلات المطلوب إدخالها على تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المروض الآن على البرلمان حتى إذا ما أقر المجلس تلك التعديلات عرض مشروع المرسوم المرافق على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق عليه وتوطئة لتقديم الأمر إلى البرلمان ما

الرئيس

حسن صبرى

في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٤

نمرة ١٦٥ - ٥٠/١

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٦ أبريل سنة ١٩٣٤ على ما جاء في المذكرة الإيضاحية على أن يحذف مبلغ ٦,١٥٠ ج.م المخصص لزيادة اعتماد بند ١١ (مشتريات وأعمال جديدة جزئية) في ميزانية وزارة الزراعة ويضاف إلى مبلغ ٥٠٠٠ ج.م المخصص لمصلحة المساحة للقيام بعمل جاشى على الأراضي التي تزرع فيها المحاصيل الرئيسية ليكون من مجموع هذين المبلغين (١١,١٥٠ ج.م) ما يسمع لمصلحة المذكورة بعمل مساحة كاملة لزراعة القطن فقط .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بتعديل مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ما

رئيس مجلس الوزراء

عبد الفتاح يحيى

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

عن تعديلات

مشروع الميزانية المعروض على البرلمان

وضع مشروع الميزانية المعروض على البرلمان على أساس الوارثة دون الالتباه إلى الاحتياطي وقد أشارت اللجنة المالية في مذكرتها المرفوعة إلى مجلس الوزراء أنه لم يكن هناك سبيل لإدراك هذه الموازنة لولا المجهود الذي بذل لتحقيق المصروفات تخفيضاً محسوساً .

ولدى بحث مشروع الميزانية الخاص بالصحة العمومية ووزارتى المعارف والحفانية في مجلس النواب أبدت رغبات عديدة تستدعي زيادة الاعتمادات المخصصة لها في المشروع المذكور فضلاً عن أن هناك اقتراحات تقدمت من بعض المصالح بزيادة الاعتمادات التي منحت لها ومن هذه الاقتراحات بعض طلبات سبق عرضها ورأت اللجنة المالية تأجيلها ومنها ما هو خاص بطلبات جديدة .

وكانت اللجنة المالية قد تروقت الأمر استناداً إلى ما حدث في السنوات السابقة فاحتاطت له بإدراج ٨١,٠٠٠ ج.م. في قسم المصروفات غير المنظورة علاوة على ما أرسده في ميزانية سنة ١٩٣٣ ولكن الاعتمادات الإضافية المطلوبة لتحقيق رغبات مجلس النواب ولتلبية طلبات المصالح تبلغ نحو ٥٠,٠٠٠ ج.م. وهو ما يزيد بكثير على الاحتياطي الداخل في ربط المصروفات غير المنظورة .

وحيث إنه ليس من المستطاع منع جميع الاعتمادات المطلوبة دون الإخلال بالتوازن فلا بد من تأجيل بعض الاقتراحات عملاً بالبدأ الذي سارت عليه اللجنة في إمداد مشروع الميزانية المعروض الآن على البرلمان .

وقد بحثت اللجنة المالية الحالة فأرأت أن الاعتمادات اللازمة للطلبات التي يصح قبولها تبلغ ٣٦٩,٤٤٦ ج.م. مقابل ضم مبلغ ٥٠,٠٠٠ ج.م. إلى الإيرادات نظير المصروفات المدرسية المقدرة بمحصليها من بعض المدارس التابعة لجانس المديرات والمقترح قلها إلى وزارة المعارف أي أن العبه الإضافي يبلغ ٣٦٩,٤٤٦ ج.م. .

وتقترح اللجنة المالية تسوية الحالة بالكيفية التالية :

أولاً - تخفيض ربط المصروفات غير المنظورة بمبلغ ٧٧,٩٤٦ ج.م. .

ثانياً - أخذ ٨,٠٠٠ ج.م. من مبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م. الذي قرر البرلمان تخفيضه من الاعتماد المدرج في ميزانية وزارة الحفانية لتأمين بناء الحاكم المختلطة الجديد على أن يستعمل مبلغ ٨,٠٠٠ ج.م. المذكور لتكوين لجنين من كبار المشرمين للمساعدة في أعمال التشريع وفقاً للرغبة التي أبدت في مجلس النواب في جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٣٤ والتصرف الذي اتفاه حضرة صاحب السامى وزير الحفانية في الجلسة نفسها .

ثالثاً - رفع تقدير إيرادات الجمارك بمبلغ ٣٧٨,٥٠٠ ج.م. منه ٣٥٤,٠٠٠ ج.م. في الرسوم على الواردات و ٢٤,٥٠٠ ج.م. في الرسوم على الأرصفة وذلك نظراً لتحسن الذي طرأ على متحصلات الجمارك في الأشهر الأخيرة.

هذه هي الحالة فيما يخص بالتعهدات المطلوب إدخالها في مشروع ميزانية الدولة ، وعلاوة على ذلك فقد طلبت مصلحة السلك الجديدة والتفرقات والتلفونات اعتمادات إضافية قدرها ٩٣,٥٠٠ ج. م. منها ٩١,٠٠٠ ج. م. لطلبات سبق أن عرضت عند بحث مشروع الميزانية ورأت اللجنة المالية تأجيلها وهي لا تزال حل هذا الرأي و ٢,٥٠٠ ج. م. لطلب جديد خاص بإنشاء مساكن لعمال الإنعاش الاحلجية بأبي زعبل ولا ترى اللجنة مانعا من قبوله .
هنا مع العلم بأن إضافة الاعتماد الأخير إلى ميزانية مصلحة التفرقات والتلفونات لا تؤثر في ميزانية الدولة لأن تكاليف الأعمال الجديدة الخاصة بالمصلحة المذكورة تؤخذ من الاخطاى مباشرة باعتبارها سلفة للمصلحة .
وفيما يلي بيان تفصيل من الاعتمادات الإضافية التي توصي اللجنة بقبولها :

وزارة الخارجية

٥٠٠٠ ج. م. رفع الاعتماد المخصص لترميم وتأثيث جزء من سرى بيك باستمبول إلى ٦,٠٠٠ ج. م. :
يشتمل الباب الثالث من مشروع الميزانية على اعتماد ١٠٠٠ ج. م. لإصلاح وتأثيث جزء من السراى المذكورة بلجها .
صاحبة لإقامة فصيلة استمبول ولكن وزارة الخارجية تطلب رفع الاعتماد إلى ٦,٠٠٠ ج. م. لإجراء الترميمات الضرورية اللازمة لهذه السراى وبلجها صاحبة لإقامة المفوضية أيضا أثناء الصيف وهي تشير إلى أنه سيقرب على هذا الإجراء تغيير مبلغ ٦٠٠ ج. م. من المصروفات السنوية للإيجار وغيره .
وقد أثار حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية هذا الموضوع في مجلس النواب في جلسة ٢٠ فبراير الماضي وأعلن بأنه مستقدم بالاعتماد السالف الذكر .
ولا ترى اللجنة المالية مانعا من الموافقة على الطلب .

وزارة المالية

مصلحة الأموال المقررة

٢٠٣١٦ ل. نقل ٨٠ وظيفة معاون إدارة من ميزانية وزارة الداخلية مع زيادتها بمقدار ٢١ وظيفة :
يقوم معاونو الإدارة بالمديرآت والمحافظة ، وهم تابعون لوزارة الداخلية ، يقسم وقدر من الأعمال الهامة لمصلحة الأموال المقررة . ولما كانت كثرة هذه الأعمال وتنوعها ودورية مواعيدها واستقرارها يتطلب أن يتفرغ لها بعض هؤلاء المعاونين ، لاسيما وأن أغلبها متعلق مباشرة بتحصيل أموال الدولة فقد اقترحت المصلحة المذكورة تخصيص بعض معاوني الإدارة بالمهمات لتأدية الأعمال المالية ونقل وظائفهم إلى ميزانيته واستندت في تأييد رغبته إلى ما رآه لجنة الموظفين العليا من أن كل وزارة أو مصلحة يؤدي أعمالها موظفون تابعون لها مباشرة ليتفرغوا لأعمالها وتراقبهم مراقبة فعالة يشعر بها المجهود والمقصر على السواء ، ثم طلبت أن يكون عدد المعاونين الذين يخصصون بها ضعف عدد المراكز الموجودة بالأقاليم أي في كل مركز اثنان .

ولما عرض هذا الاقتراح على وزارة الداخلية وافقت عليه مبدئياً وولت أن يكون في كل من المراكز الكبيرة معاونان وواحد فقط لكل من المراكز الصغيرة وأخرى كل مديرية للراصة (أعمال الجلاشي) وأنه يمكنها الاستثناء عن ثمانين معاوناً (درجة سابعة) من ميزانيتها على أن تقوم وزارة المالية بتدبير المبدد الباقى بمقرتها . ولما كان العدد اللازم على هذا الأساس هو ١٣٣ وظيفية (منها ١٥ درجة سادسة لأعمال المراجعة و ١١٨ درجة سابعة) فيكون العدد الباقى ٥٣ وظيفية حسب البيان التالي :

جنيه	دولة	عدد
٤٣٠	سادسة	١٥
١١٩٠٤	سابعة	٦٤
٩٤٨٦	»	٥١
٥٥٨	»	٣
٢٦٦٨		١٣٣
١٤٨٨٠	سابعة	٨٠
١١٣٨٨		٥٣

لأعمال الجاشي للدرجات ومامورية كفر الشيخ .
 الزاكر الكيرة باعتبار أن عملها ٣٣ مركزا .
 » الضميمة » » » »
 المحافظات القتال والسويس ودمياط .
 الجبل وهذه الخانات هي المطلوبة إدراجها في ميزانية مصلحة
 الأموال المقررة .
 تقول :
 مطلوب نقلها من ميزانية وزارة الداخلية (إدارة الأقاليم
 والمحافظات) .
 صافي الزيادة .

ولا ترى اللجنة المالية مانعا من الموافقة على هذا الاقتراح على أن يكفى بمالون واحد لكل مركز من المراكز الكبيرة بدلا من اثنين وذلك يمكن تخفيض ٣٢ وظيفة بمبلغ ٥٩٥٢ ج. م .

مصلحة المساحة

المعروف في المراجع الأساسية عند بحث التعلل المختلفة .

وقد قدرت مصلحة المساحة الاعتماد اللازم لهذا الغرض بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ ج.م. لعمل مساحة كاملة ٥٠٠,٠٠٠ ج.م. القيام بالمشاقق فقط ، ولما عرض الأمر على مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٤٤ إحاطته على وزارة المالية لإعادة إنشاء هذه نظر بتبديلات الميزانية .
والجاءت المالية ترى أن اكتفاء بالمشاقق في السنة الأولى مراعاة لحالة الميزانية .

جيب
٢٠٣١٩ مائيله .

المطبعة الأميرية

١٥٠٠٠ . طبع الكتب المدرسية اللازمة لوزارة المعارف :

وافقت وزارة المالية في خلال السنة على أن تتولى المطبعة الأميرية طبع الكتب المدرسية، ولما كانت ميزانية المطبعة لا تشمل على اعتاد لهذا الغرض فقد تم الاتفاق مع وزارة المعارف على أن يضم عليها بتكاليف الكتب المذكورة. وهي تقترح الآن إدراج الاعتاد اللازم للسنة القادمة في ميزانية المطبعة وهذه تقدر التكاليف المذكورة بمبلغ ١٥٠٠٠ ج. م. منه ١٠٠٠٠ ج. م. للايجور و ٥٠٠٠ ج. م. للهمات . وهذه المبالغ ليست عينا إضافيا على الميزانية إذ أنه يقابلها تخفيض مواز لها من ميزانية وزارة المعارف العمومية .

مصلحة المتاجر والمحاجر

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ على رفع وظيفة مراقب المصلحة من الدرجة الأولى (ج) إلى الدرجة الأولى (أ) في ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ واعتبارها من وظائف مديري العموم من الدرجة الثانية نظرا لزيادة مسؤوليته وأعماله على أرض عمل تكرر البترول بالسويس إلى المصلحة، وقد اشترط المجلس في قراره ألا يترتب على رفع الوظيفة منع شاغلها أية علاوة. وسيراعى تعديل الوظيفة في مشروع الميزانية على هذا الأساس .

٢٦٠٠ يشتمل الباب الثالث من ميزانية المصلحة لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ على اعتاد ١٢٠٠٠ جنيه لإعداد عمل تكرر البترول بالسويس لاستخراج الأسفلت .

ولما كانت المصلحة لا تتوقع صرف أكثر من ٩٤٠٠ جنيه في السنة الحالية بسبب تأخير ورود بعض أجزاء الجهاز الذي تعاقدت على شرائه فهي تطلب ترحيل ٢٦٠٠ جنيه أى الباقي من الاعتاد المذكور إلى ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ولا ترى اللجنة مانعا من ذلك .

٢١٣ لإنشاء وظيفة من الدرجة الرابعة لمساعد مدير عمل تكرر البترول (٥٨٨ جنيا) مقابل حذف وظيفة من الدرجة الخامسة لمقتض مساعد البترول (٣٧٥ جنيا) .

تقول المصلحة إن الخطوة التي وضعتها لزيادة إنتاج عمل تكرر البترول تقتضى بإقامة منشآت جديدة قد لا يتسع وقت المدير وحده للإشراف عليها، فضلا عن أن الحاجة ماسة لإنيجاد موظف مصرى يكتسب خبرة في إدارة العمل الفنية والإدارية بإشتراكه في العمل مع المدير الأجنبي الحالي حتى يمكن إحلاله عنه في المستقبل وقد اختارت المصلحة أحد مساعدي مقتض البترول الأكفاه ليشغل الوظيفة المذكورة . ولما كانت وظيفته من الدرجة الخامسة وكان ينبغي حفظ التناسب بينه وبين الموظفين الرئيسيين بالمعمل فالمصلحة تقترح جعل وظيفة مساعد مدير العمل من الدرجة الرابعة .

والجنة المالية توافق على هذا الطلب .

٤٨١٢٩ قتل يده .

بض

٤٨١٣٩ ما قبله .

١٥٠

لنقل وظيفة دائمة من الدرجة الثامنة خالية بميزانية مصصلة الكيمياء إلى ميزانية مصصلة المناجم وذلك بسبب كثرة الأعمال في المصلحة الأخيرة على أثر نقل معمل تكرير البترول إليها .

ولما كان لا يترتب على هذا النقل زيادة في أعباء الميزانية فلا ترى اللجنة مانعا من الموافقة عليه .

٣٠٠٠ للقيام بمباحث عن المعادن والبترول :

تتفرع المصلحة تكليف الشبان المصريين الذين أغضت الحكومة على تعليمهم وتدريبهم في أعمال المناجم بأن يقوموا بأبحاث للوقوف على القيمة الحقيقية للثروة المعدنية المصرية ولخص حالة المعادن بطريقة علمية إذا أسفرت أبحاثهم عن استكشاف مناطق يمكن استغلالها ، وتقتصر المصلحة أيضا القيام ببعض مباحث عن البترول في الأماكن التي أظهر البحث الجيوفيزيكي الذي قاست به فيها مدى احتمال وجود تراكم جيولوجية ملائمة للبترول .

والجنة المالية توافق على هذا الاقتراح .

مصلحة الكيمياء

١٥٠ —

لنقل وظيفة دائمة من الدرجة الثامنة إلى مصلحة المناجم والمناجم وهي التي تقدمت الإشارة إليها.

مصلحة التجارة والصناعة

٣٠٠٠

يتضمن الباب الثالث من ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ اعتماد ١٠٠٠٠ جنيه لإنشاء معمل تجارب لتحسين حالة الدبافة في مصر، وقد وضع جزء من هذا الاعتماد تحت تصرف مصلحة المبانى لإقامة المبانى اللازمة لهذا المعمل .

ولما كان غير منظور صرف المبلغ المخصص للمبانى بأكمله في السنة الحالية فالمصلحة تطلب ترجيل

مبلغ ٣٠٠٠ جنيه إلى ميزانية سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥

ولا ترى اللجنة مانعا من الموافقة على ذلك .

٣٠٠٠

لرفع الاعتماد المخصص لإقامة الغرف التجارية إلى ٨٠٠٠ جنيه :

يشتمل مشروع الميزانية على اعتماد ٥٠٠٠ جنيه لإقامة الغرف التجارية وهو يوازي الاعتماد المخصص لهذا الغرض في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ ، ولما كانت رغبة الحكومة متجهة في الوقت الحاضر إلى التناهي بأمر الغرف التجارية وتنظيم شؤونها ، خصوصا بعد أن صدر القانون المنظم لاختصاصها وأعمالها وكانت الغرف محتاج في أول الأمر إلى مساعدة كبيرة من جانب الحكومة للصرف على الأعمال والمشتات اللازمة لها فالمصلحة تفتقر رفع الاعتماد المذكور إلى ١٠٠٠٠ جنيه .

والجنة المالية ترى الاكتفاء بمعدل الاعتماد ٨٠٠٠ جنيه .

جنيه
٥٧١٣٩ ما قبله.

وزارة المعارف العمومية

فيما يلي بيان الاقتراحات التي ترى اللجنة المالية قبولها :

الديوان العام والتعليم

- ١٦٠٠ إعادة إنشاء وظيفة الوكيل المساعد التي كانت مدرجة في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وحذفت في مشروع الميزانية المعروض على البرلمان وذلك لأن وزارة المعارف تلجأ في الاحتفاظ بهذه الوظيفة بالنظر إلى نمو أعمالها واتساع نطاقها .
- ٧٢٦٦ لإنشاء الوظائف اللازمة لنقل ١٤ فصلا في مدرستي المنصورة وبنى سويف الابتدائيتين لمعلمي المدرستين إلى مدرستي الوزارة في الجوهين المذكورتين وذلك لما لوحظ من قلة الإقبال عليهما بسبب ارتفاع المصروفات في مدرستي الوزارة وانخفاضها في مدرستي الجوهين مما شجّع عنه التحول عنهما إلى مدرستي المجلسين .
- والوظائف المطلوبة منها ٢ لمدرسين من الدرجة الخامسة (٧٥٠ ج.م) و ٢٢ لمدرسين من الدرجة السادسة (٦٣٣٩ ج.م) و ٦ خادمة من الدرجة الرابعة (١٨٠ ج.م) .
- ٩١٢ لإنشاء وظيفة أستاذ درجة ثانية بمدرسة الهندسة الملكية وذلك لأنه على أثر التوسع في قبول الطلبة بالجدد بهذه المدرسة منذ سنتين كبر عدد الطلبة في الفروع العليا وصارت الحاجة تقتضي بإيجاد المدرسين الأكفاء لهذه الدراسة بالقدر الكافي .
- ٦٢٤ لإنشاء وظيفة درجة ثالثة لوكيل مدرسة التجارة العليا (٧٤٤ ج.م) بدلا من منع مكافأة (١٢٠ ج.م) للمدرسين المتدرب لهذا العمل وذلك لأن المدرسة نمت نموا كبيرا في فصولها الأخيرة بسبب كثرة قبول الطلبة وبسبب ما بذلته الوزارة لحل أزمة القبول في التعليم العالي مما يستلزم اشتراك ناظر ووكيل في إدارة المدرسة العلمية .
- ٣١٥ لإنشاء وظيفة درجة خاصة لوكيلة كلية البنات (٣٧٥ ج.م) بدلا من منع مكافأة (٦٠ ج.م) لمدرسة تتدرب لهذا العمل وذلك لأن هذه الكلية ذات مركز خاص من حيث خطة الدراسة فيها وتنوع أقسامها وطبيعة الطالبات اللاتي يخضعن بها مما يستلزم إيجاد وكالة مصرية لتعاون الناظرة (وهي أجنبية) في الإشراف الإداري والفني ولتصدي تجربة اللازمة للطلول عملها في المستقبل .
- ٩٦ لإنشاء وظيفة ضابط من الدرجة السابعة بمدرسة التجارة المتوسطة بسبب زيادة عدد الفصول .
- ١٠٢ لإنشاء وظيفة ضابط من الدرجة السادسة (٢٨٨ ج.م) لمدرسة التجارة العليا مقابل حذف وظيفة ضابط من الدرجة السابعة (١٨٦ ج.م) أنشئت لهذا الغرض في مشروع الميزانية ، والسبب في هذا الإبدال أن الوزارة تجرى في تعيين الضباط بالمدراس العليا على اختيارهم من الذين بقوا سنا ومقاما في الضباط بالمدراس الثانوية وأعمالها مما يؤدي إلى استمرار الطلبة لهم .

٦٨٠٤٤ قبل بـ

جنيه
٦٨٠٤٤ مائيله .

١٠٧٠ زيادة بند ١١ (إحاطات) لمنع أو زيادة بعض الإحاطات نظرا للخدمات الجبلية التي تقوم بها الهيئات المختصة ، وذلك حسب البيان الآتي :

جنيه

٥٠٠ تمنع جمعية مصاييف الأطفال .
٣٠٠ رفع إمانة جمعية علم أوراق البردي إلى ٥٠٠ ج . م .
١٥٠ » إمانة المحمم المصرى للثقافة العلمية إلى ٢٠٠ ج . م .
١٢٠ » إمانة الجمعية الطبية المصرية إلى ١٢٠٠ ج . م .

١٠٧٠

١٧٦١٦ لضم مدرستى البسات الابتدائيتين بطعطا (٩٣٥١ ج . م) وأسيوط (٨٣٦٥ ج . م) التابعين لمجلس المديرين ، لأن الوزارة أنشأت قسما ثانويا في كل من هاتين المدينتين وألحقت الأول بالمدرسة الابتدائية التابعة لمجلس بطعطا والثاني بمدرسة المعلمات بأسيوط ، وتقتضى المصلحة بمثل هذه الانضمام بالمدراس الابتدائية لتوحيد إدارتها والاستغناء بها عن إنشاء مدرستين ثانويتين جديديين .

هذا وبجني إضافة مبلغ ٥٠٠٠ ج . م إلى تقديرات الباب ١٦ من إيرادات الميزانية للصروفات المدرسية (بند ١٣) .

٤٠٠٠ لشراء ٢٠ فداناً لمدرسة النيا الزراعية لتكون نواة لتشيد مدرسة زراعية واستكمال ما يلزمها من الأطليان فيما بعد ، لأن مباني المدرسة الحالية وأرضها مستأجرة ولا تتوفر في المباني المرافق الضرورية ، وكذلك الأراضي المستأجرة لا تمكن من زراعة الإخيار والبايات ذات الحيلة المستمرة .
٨٠٠٠ لفتح ملكية أرض لازمة لتوسيع مدرسة الصالحين الابتدائية لأن هذه المدرسة في حالتها الحاضرة ضيقة صالحة من جميع الوجوه وغير صالحة وآيلة للسقوط وليس بها فناء ولا يمكن نقلها إلى جهة أخرى لأنها ضرورية لهذا الحي .

٦٠٠٠ لشراء منزل مجاور لمدرسة فؤاد الأول الثانوية لأن بناء المدرسة الحالي وصرافها لا تتسع لطلبتها ولا للنمو المطرد في عددهم . هذا مع العلم بأن الوزارة كانت اقترحت شراء منزلين لهذا الغرض فوافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ على شراء أحدهما في السنة المالية الحالية وإدراج الاتحاد اللازم لشراء المنزل الآخر في ميزانية السنة التالية .

٨٩٥٠ لإنشاء ٨٠ مكتبا عاما .

١٥٠٠٠- تخفيض ناتج من نقل المبلغ اللازم لطبع الكتب المدرسية إلى ميزانية المطبعة الأميرية وقد سبقت الإشارة إلى ذلك لدى الكلام عن المطبعة .

٩٨٦٨٠ نقل بحدده .

جنس

٩٨٦٨٠ ما قبله .

المتحف القبطي

٧٠٠٠ لترع ملكية بعض الأبنية المحيطة بالمتحف :

نظرا لضيق مبانى المتحف وازدحام أقسامه بالمروضات واختلاطها ببعضها قرر مجلس إدارته إنشاء جناح جديد وتزعم ملكية المباني المحيطة به ويشمل ذلك المباني المحيطة بالبح الرومانى النهرى القليل ويغشى إذا لم تسارع الوزارة إلى نزع ملكية المباني المذكورة أن يقوم اصحاب الأملاك - وقد علموا بمشروع الوزارة - بإقامة مبان فوق أملاكهم مما يزيد قيمة التصاريحات اللازمة للمشروع .

وزارة الداخلية

ديوان العموم

١١٢٢ تكون مكتب العمل :

قامت وزارة الداخلية بتكوين مكتب العمل تكوينا نهائيا ، ونظرا للحالة المالية الراهنة عملت الوزارة المذكورة على تدوير الوظائف اللازمة له من المقرر الحال لأقسامها المختلفة ولم تطلب إنشاء أية وظيفة جديدة سوى وظيفة واحدة من الدرجة الأولى (ج) لمدير المكتب يقابل ذلك إلغاء وظائف من الوظائف الصغرى .

وفيا على بيان الوظائف المقترح تخصيصها للمكتب المذكور والوظائف المقترح إلغاؤها :

إلغاء		إنشاء			
متوسط الدرجة	عدد	الوظيفة	عدد	الدرجة	متوسط الدرجة
جنس		الدرجات المالية			جنس
—	—	مدير	١	أول (ج)	١١١٠
١١٧٦	٢	رؤساء القسمين الإدارى والمالى ...	٢	رابعة	١١٧٦
١٥٠٠	٤	موظف ومهندسون	٤	حاشية	١٥٠٠
٢٣٠٤	٨	موظفون ومهندسون	١٤	سادسة	٤٠٢٢
٢٤١٨	١٢	مفتشون ومستظفون	٧	سابعة	١٣٠٢
٦٠٠	٤	مستظفون	—	ثامنة	—
٧٩٩٨	٣١		٢٨		٩١٢٠
		الدرجات المؤقتة			
٢٧٠٠	١٨	مستظفون	١٨	ثامنة	٢٧٠٠
١٠٦٩٨	٤٩	الجنحة	٤٦		١١٨٢٠

وعلاوة على ذلك تقترح وزارة الداخلية إلغاء التأثير الوارد في مشروع الميزانية لتخفيض ١٠ وظائف من الدرجتين السادسة والسابعة إلى الدرجة الثالثة حتى يتسع مكتب العمل بدرجاتها الأصلية ، وتطلب دمج الوظائف المينة أعلاه في الميزانية على حدة باعتبار مكتب العمل وحدة من وحدات إدارة عموم الأمن العام .

ولا ترى اللجنة المالية مانعا من الموافقة على الاقتراحات المتقدمة ذكرها .

٤٥٧٠ رفع الاعتماد المخصص لمصاريف ملاجئ المتسولين إلى ٩,٣٢٠ ج ٠ م :

يشتمل مشروع الميزانية على اعتماد ٤,٧٥٠ ج ٠ م لمصاريف الملاجئ المذكورة وقد وضع التقدير على أساس مليونين بمدينة القاهرة يسعان ٣٠٠ شخص . وبعد تقديم مشروع الميزانية إلى البرلمان وافق مجلس الوزراء في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤ على إنشاء ملجأ ثالث بالقاهرة لإيواء ٣٠٠ متسول وهذا يستدعي جعل اعتماد السنة القادمة ٩,٣٢٠ ج ٠ م أى زيادة ٤,٥٧٠ ج ٠ م عن المبرمج في المشروع .

واللجنة المالية توافق على ذلك .

١٤٨٨٠- لنظر ٨٠ وظيفة معاون إدارة درجة سابعة إلى ميزانية مصلحة الأموال المقررة وقد سبق الإشارة إلى ذلك في المصفاة ٢

التحضر

٣٦٥٠ لشراء خرطوش الخفراء للاستعاضة به عما وجد بالمخازن من كبات قديمة ظهر عدم صلاحيتها للاستعمال بعد فحصها بمعرفة قسم الأسلحة والمهمات بوزارة الحربية .
واللجنة المالية توافق على هذا الطلب .

مصلحة السجون

٣٤٠٠ رفع الاعتماد المخصص لتوسيع مصنع الفزل بالتناطل انظرية إلى ٩٤٠٠ ج ٠ م :
يشتمل مشروع الميزانية على اعتماد ٦٠٠٠ ج ٠ م لهذا العمل وهو الباقي من جلة تكاليفه المتقدمة بمبلغ ١٠,٧٠٠ ج ٠ م وذلك باعتبار أن المصلحة كانت تتوقع صرف ٤٠٠٠ ج ٠ م في السنة الحالية ، غير أنه اتضح الآن أنه لن يصرف شيء في خلال هذا العام وأن جلة التكاليف ستقتصر على ٩,٤٠٠ ج ٠ م ستصرف بالكامل في السنة القادمة ، ولذلك تطلب وزارة الداخلية رفع الاعتماد إلى هذا القدر .

ولا ترى اللجنة المالية مانعا من إعانة هذا الطلب .

الصحة العمومية

لدى بحث مشروع ميزانية الصحة للسنة القادمة بمجلس النواب في جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٤ أظهر المجلس اهتماماً عظيماً بشؤون البلاد الصحية وأبدت رغبات عديدة في هذا الشأن انتهت بتصريح إلغاء حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بأن الحكومة ستقدم إلى المجلس بمطابق لميزانية الصحة يحقق معظم الرغبات المشار إليها .

وقد قدمت وزارة الداخلية اقتراحاتها في هذا الشأن وهي تستدعي إضافة ٨٩,٣٥٩ ج. م. إلى مشروع الميزانية المزمع عرضها على البرلمان منه ٣,١٥٩ ج. م. يدرج في ميزانية الصحة و ٥٧,٢٥٠ ج. م. في ميزانية مصلحة المباني و ٢٥٠ ج. م. في ميزانية وزارة المواصلات (الدويان العام) .

وفيما يلي بيان الاحتياجات الخاصة بميزانية الصحة :

٢٨٨ لإنشاء وظيفة لمفتش ماكرولات دسبة سادسة .

٩٠٨ لشراء سيارة لنشر الدعوة الصحية (من المبلغ المذكور ٨٠٠ ج. م. من السيارة و ١٠٨ ج. م. لإنشاء وظيفة سائق) .

٣٧٧ لزيادة قوتين للتبخير بمحرق قم الملحج والعباسية (وهذا المبلغ مكون من ٢٤٨ ج. م. لإنشاء ١٠ وظائف خدمة سائرة و ٢٩ ج. م. لمرتبات اثنين من البحريين) .

٤٧٢٨ لإنشاء مستوصفين للأمراض الصدرية (ويستدعي هذا العمل إنشاء وظيفتين دائمتين لطبيبين من الدرجة السادسة (٥٧٦ ج. م.) و ١٤ وظيفة لخدمة سائرة (٧٢٠ ج. م.) وصرف مرتبات بدل الهدى (٣٢٠ ج. م.) يضاف إلى ذلك ١٤٩٢ ج. م. لصاريب السوية من توريدات وإيجارات وغير ذلك و ١٦٤ ج. م. فاقمات المستوصفين) .

٣٩٠٠ لتوسيع ملجأ الأطفال بالقاهرة (ويحتاجون الاعتماد المطلوب من ١٧٤ ج. م. لإنشاء وظيفة مؤقفة لمرحلة من الدرجة السابعة و ٥٨٨ ج. م. لإنشاء ١٧ وظيفة سارية و ١٠٠ ج. م. لأجور المراض و ١١٢٨ ج. م. لصاريب السوية و ١٠٠ ج. م. فاقمات) .

٤٦٨٨ لتوسيع مصحة نواد بجلاون (من المبلغ المذكور ١٢٤ ج. م. لإنشاء وظيفة مؤقفة لمرحلة من الدرجة السابعة و ٢٩٩ وظيفة سارية و ٢٢٢ ج. م. لمرتبات بدل الهدى و ١٤ ج. م. لمرتب بدل الكساي و ٢٤ ج. م. لصاريب الفاقمات) .

١٠٠٠٠ تركيب ماكينات لياه والنور ببعض المستشفيات المركزية .

٥٠ لإنشاء صندوق لحرق الزباله بمستشفى شين الكوم ورشيد .

٣٠٠٠ تمن أرض لبناء ١٠ مستشفيات قروية .

٢٠٠٠ » » » » مركزية .

٢٠٠٠ لتحصين الحلاله الصحية في القرى بالاتفاق مع مؤسسة ووكفلر .

جنيه
١٣٥٤٠١ ما قبله .

وزارة الحفانية

الديوان العام

٨٠٠٠ تكوين لجنتين من كبار المشرعين لمساعدة في أعمال التشريع وفقا للرغبة التي أبدت مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ والتصريح الذي ألقاه حضرة صاحب العلي وزير الحفانية في الجلسة نفسها .
والجنة المالية توافق على هذا الاقتراح على أن يشير أمام الاعتداد بعدم استعماله إلا بالاتفاق مع وزارة المالية .

الهاكم الأهلية

٧٠٠٠ لياق نفقات الاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء الهاكم الأهلية .
بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٣ صدر مرسوم بفتح اعتداد قدره ١٠,٠٠٠ جنيه لنفقات الاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء الهاكم الأهلية . ولما كان المنظور صرفه من هذا الاعتداد لغاية السنة الحالية يقتصر على ٣٠٠٠ ج. م. فوزارة الحفانية تطلب ترحيل الباقي وقدره ٧٠٠٠ ج. م. إلى الميزانية القادمة .
والجنة المالية لا ترى مانعا من الموافقة على ذلك .
١٠٠٠ لشراء دواليب لحفظ القضايا والدفاتر والمستندات المطبوع فيها الخ . وقاية لها من عبث الأيدي والآفات الجوية .
والجنة توافق على هذا الطلب .

وزارة الأشغال العمومية

مصلحة المبانى

١٩٦٠٠ بناء أقسام جديدة لمستشفى الأمراض العظمية بالبابية والمانكة .
١١٦٥٠ بناء حطير جديدة لمستشفى الحيات بالبابية .
٧٥٠٠ لبيده في بناء عشرة مستشفيات قروية وجملة تكاليفها ٣٠,٠٠٠ ج. م .
١٤٠٠٠ لبيده في بناء أربعة مستشفيات مركوية وجملة تكاليفها ٥٦,٠٠٠ ج. م .
هذه المشروعات خاصة بمصلحة الصحة وقد سبقت الإشارة إليها في الصفحة ١٠
٢٠٤١٥١ نقل بدمه .

جنس

٢٠٤١٥١ ما قبله .

٢٢٠٠٠ لإنشاء مجرى في مطار الماطة .

لمجلس السبعة البحرية والكورتنيات عدة مشروعات الباني ترجأ من سنة الى أخرى بسبب الحالة المالية ولكن المجلس بلغ في تنفيذ مشروعين في السنة القادمة أحدهما خاص بإنشاء مجرى في مطار الماطة يتكلف ٢٢٠٠٠ ج.م والثاني خاص بتوسيع وإعداد مجرى عين موسى بالسويس وتبلغ تكاليفه ١٥٠٠٠ ج.م .

وقد قبل المجلس أن تحمل عققات المشروع الأخير على ميزانيته بشرط أن تقوم الحكومة بإنشاء مجرى في مطار الماطة . والحاجة إلى هذا المطار واضحة حيث تعد إليه الطائرات من الهند والرافق وفيهمان الأطفال المربوة بالكوليرا مما يستلزم حتى إيجاد مجرى صحي به يتمكن المجلس بواسطته من تأدية مهمته . واللجنة المالية توافق على هذا الطلب .

١٤٦٠٠ إقامة أبنية مخففة لبوليس العاصمة (٩٠٠٠ ج.م لبناء مكان قلم المرور وتشديد غزون الضبوطات بيلوك الخفر بالعاصمة و ٥٩٠٠ ج.م لبناء نقطة بوليس ومركز مطافئ بالماطة) .

واللجنة المالية لا ترى مانعا من الموافقة على هذا الاقتراح .

— يشتمل مشروع الميزانية على اعتماد ٢٠٠٠ ج.م للبدء في بناء مكاتب مخازن "بوليس العاصمة" ولما كان المقصود هو بناء مخازن "لموم البوليس" فقد طلبت وزارة الداخلية تعديل التسمية وفقا لذلك .

ولا ترى اللجنة المالية مانعا من الموافقة على التعديل المطلوب .

— يتضمن مشروع الميزانية العروض على البرلمان اعتماد ٩٠٠٠ ج.م لإنشاء مكاتب في الترسانة بالإسكندرية لمصلحة خفر السواحل . وقد ورد من وزارة الأشغال ما يفيد أن المباني التي كانت مشغولة بمخازن مصلحة الحدود بالترسانة والتي كان من شأن إنشاء المكاتب عليها مشغولة الآن بمعرفة مصلحة الموانئ والمناور ولذا تم اقتراح مصلحة خفر السواحل قطعة أرض أخرى بطابية القضا بالأخوش لإقامة المكاتب عليها . والمطلوب الآن هو تعديل عنوان المشروع في الميزانية بمجالس الجهة التي ستقام عليها المكاتب "طابية القضا بالأخوش" بدلا من "الترسانة" مع العلم بأن هذا لا يؤثر في تكاليف المشروع .

ولا ترى اللجنة مانعا من الموافقة على ذلك .

جنيه

٢٤٠٧٥١ ما قبله .

٢٠٥٠٠

لمباني مختلفة لوزارة المعارف :

تحقيقا لرغبة البرلمان التي حضى بها ثمة أئمة للدارس تخفيفا لأعباء الميزانية من جراء ما تحصله من الإعانات تخففت وزارة المعارف بعدة اقتراحات لإقامة مباني جديدة في السنة القادمة وقد رأت اللجنة المالية الموافقة على ما يلي :

جنيه

٨٠٠٠ لبناء مدرسة خارجية ابتدائية للبنين بالعرباسية وتقدر تكاليف هذا العمل بمبلغ ٣١٠٠٠ ج. م. ويتطلب على إنجازها اقتصاد لإصدار قدره ٨٢٢ ج. م. في السنة .

٨٠٠٠

لبناء مدرسة ابتدائية خارجية لمدرسة العفادين للبنين وتبلغ تكاليف البناء ١٨٠٦٠٠ ج. م. ويتطلب على إتمامه اقتصاد ٦٠٠ ج. م. سنويا وهو قيمة الإيجار الحالي .

٤٥٠٠

لإقامة أئمة للمدرسة مشتركة الزراعية (بناء فصلين بالخشب و صبر نوم - سع ٨٠ طابا وحجرة للدرسين بلوازمها) .

مصلحة الميكانيكا والكهرباء

٢٥٠٠٠

لإنشاء محطة كهربائية بمستعمرة السجون بطره :

أدرجت اعتبارات لهذا المشروع في ميزاني ١٩٣١ و ١٩٣٢ ولكنه لم يتخذ لقيام وزارة الأشغال بعض أبحاث فنية كانت تصل على استكمالها وفي ميزانية سنة ١٩٣٣ ظهر العمل بتكاليفه الكلية وقدرها ٥٥٠٠ ج. م. دون أن يخصص له أى اعتبار ، كذلك الأمر في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ المروض الآن على البرلمان .

والآن تحول وزارة الداخلية إلى مصلحة الميكانيكا والكهرباء قد انتهت من أبحاثها الفنية فأعدت المواصفات اللازمة للمشروع ولذلك تطلب الوزارة تخصيص اعتبار ٢٥٠٠ ج. م. للسير في العمل وهي تلح في طلبها نظرا لما للمشروع من الأهمية الخاصة إذ أنه يرى إلى تحقيق غرضين : أولهما إيجاد مستعمرة زراعية تحصل المجرمين ذوى النفوس غير الشريرة عن سواهم وتخفف وطأة الزحام الشديد في السجون . والثاني توحيد وروش نيسان طره وتجهيز آلاتها التي تهدم عليها المهد .

ولما كان المشروع سبق أن اعتمد من البرلمان فلا نرى أهمية المالية مانعا من البدء في تنفيذه وإدراج الاعتماد المطلوب لذلك في ميزانية السنة القادمة .

٢٨٦٢٥١ نقل منه .

بجمله

٢٨٦٢٥١ ما قبله .

مصلحة التنظيم

٥٠٠٠ تزع ملكية الأراضي والمنازل الداخلة في مشروع نفق أوض الطويل بين الشراية وشارع التزعة
البلدية بشرا :

بمناصفة إنشاء النفق المذكور صدر مرسوم ملكي في سنة ١٩٢٨ بتزع ملكية الأراضي والمنازل
التي تحمل في المشروع وبعدم التصرف فيها بالبيع أو التولية إلى أن تبلغ الملاك التحويلات المستحقة
ولكن لأن لم يصرف لهم شيء بالنظر إلى عدم كفاية الاعتادات التي تخصص سنويا في الميزانية لتزع
ملكية لوضع خطوط التنظيم .

وعلى أثر الشكاوى المقدمة من الملاك في هذا الشأن طلبت وزارة الأشغال درج اعتماد ١٠٠.٠٠٠ ج.م.
في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لهذا الغرض . واللجنة المالية ترى الاكتفاء بمبلغ ٥٠.٠٠٠ ج.م.
على أن يضاف إلى اعتماد ٥٠.٠٠٠ ج.م. المدرج في بند ١٣ تزع الملكية مع التأشير أمام الاعتماد بأنه
يشمل ٥٠.٠٠٠ ج.م. لمشروع نفق أوض الطويل .

مصلحة المجهاري الرئيسية

٩٠٠٠ لزيادة الاعتماد المخصص لمجموعة رفع جديدة لمحلة طلبات الأميرية :

يشتمل مشروع الميزانية على مبلغ ٣٠.٠٠٠ ج.م. لصرف باقي تكاليف المجموعة المشار إليها المقترحة
حالة تكاليفها بمبلغ ١٨.٠٠٠ ج.م. وكان قد وضع تقدير الاعتماد على اعتبار أن المنظور صرفه لغاية السنة
المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ سيبلغ ١٥.٠٠٠ ج.م. غير أنه اتضح الآن لوزارة الأشغال أنه لا يتوقع صرف
أكثر من ٩.٠٠٠ ج.م. في السنة المذكورة ولذلك فهي تطلب رفع اعتماد السنة القادمة إلى ٩٠٠٠ ج.م.
واللجنة المالية توافق على هذا الطلب .

وزارة الزراعة

فيما يلي بيان الاقتراحات التي تقرر قبولها :

٣٣٠٠ لرفع الاعتماد الإجمالي المدرج في الباب الأول لإنشاء وظائف جديدة من ٥٠.٠٠٠ ج.م. إلى ٨٣.٠٠٠ ج.م.
على أن تحتفظ الوزارة بوظائفها الحالية علاوة على ما تقدم وذلك بالنظر إلى الحاجة الماسة لتزيموظفي
أقسام الوزارة المختلفة بالنسبة لتبويبها واتساع نطاقاتها .

٣٠٠٥١ قبل بصد .

- ٣٠٠٥٥١ ما قبله
- ٦١٥٠ زيادة اعتماد بند ١١ - "مشتريات وأعمال جديدة جبرية" ومن المبلغ المذكور ٢٥٠,٣٥٠ ج.م لإنشاء محطة تربية الحيوانات والدواجن بمزرعة المطاعنة ، هذا مع العلم بأن برنامج الوزارة كان يتناول إنشاء محطتين بمزروعات سدس والمطاعنة ، وقد وافق مجلس الوزراء في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ على الاعتمادات اللازمة لإنشاء محطة سدس . أما باقي الزيادة المطلوبة لبند ١١ فتتألف ٦٠٠ ج.م لإقامة مزارع بالجميزة لموظفين فنيين تأمين قسم الطب البيطرى و ٣٠٠ ج . م لإنشاء مستشفى ومعمل بفرع تربية الدواجن بمزرعة الشير .
- ٨٠٠٠ لمصاريف مقاومة دودة القطن وغيرها :
- سيخصص معظم هذا الاعتماد لتزويظ موظفى الوزارة بالأقاليم بحيث يمكن تخصيص منطقة صغيرة لكل موظف فيستطيع المرور عليها في فترات قصيرة يمكن معها اكتشاف الآفات الزراعية في بدء ظهورها مما يساعد على مقاومتها والتغلب عليها .
- ٨٠٠٠ لشبكة المبانى بمحمول التجارب والإكثار بالوجه القليل وقد خصص لهذا المشروع ١١,٠٣٠ ج. م .
- ضمن الباب الثالث في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

وزارة المواصلات

الديوان العام

- ٢١٣ رفع وظيفة مساعد مفتش فى قسم الطيران من الدرجة الخامسة إلى الرابعة لى تتفق الدرجة مع مسؤولية شاكل الوظيفة ومؤهلاته الفنية .
- ولا مانع من الموافقة على ذلك .
- ٥٠٠ يتضمن مشروع الميزانية الماروض على البرلمان ١٠٠٠ ج . م لشراء مotosيكلات لمصلحة البريد ومotosيكل بصندوق لإدارة مخازن الحكومة بالاسكندرية ، وتطلب وزارة المواصلات رقم هذا الاعتماد إلى ٢,١٦٤ ج.م لى تتحقق من شراء جميع المotosيكلات اللازمة لمصلحة البريد .
- وترى اللجنة المالية الاكتفاء برفع الاعتماد إلى ١,٥٠٠ ج.م على أن تقدم الوزارة الأهم على المسم من طلباتها .
- ٢٥٠ لشراء سيارة إضافية لمصلحة الصحة لتخصيصها لوحدة الجذام المتقلة :
- وقد سبقت الإشارة إلى هذا الاقتراح بالصيغة ١٥

جنيه

٣٣٣٦٦٤ ما قبله .

مصلحة الموانئ والمنابر

٥٠٠٠ زيادة اعتبارات الأعمال الجديدة :

يشتمل مشروع الميزانية على اعتداد إجمالي قدره ١٥٠٠٠ ج. م لمشروعات جديدة يتفق عليها مع وزارة المالية في خلال السنة ، وقد طلبت وزارة المواصلات زيادة الاعتداد المشار إليه بمبلغ ١٣,٢٣٠ ج. م

واللجنة المالية ترى الاكتفاء بمبلغ الاعتداد إلى ٢٠,٠٠٠ ج. م وعلى المصلحة أن تهمد الأهم على المهم من مشروعاتها .

١٦٠٠٠

لشراء كراكات لأعمال التطهير :

تقول وزارة المواصلات إنه يتكون في مدخل فرع النيل بمحايط جسور رملية بفعل الأمواج البحرية تتوق مرور المراكب إلى المدينة وبالعكس . ولذلك تقترح الوزارة شراء كراكات لتطهير هذا المدخل بمبلغ ١٦,٠٠٠ ج. م بـمّا في ذلك تكاليف إدارتها وصيانتها من المدة التي ستكون فيها الكراكات معدّة للعمل في السنة القادمة .

واللجنة المالية توافق على هذا الاقتراح .

مصلحة الطرق والكجاري

١٠٠٠٠ رفع اعتداد بند ٦ - "صيانة الطرق" إلى ١٥٠,٠٠٠ ج. م لمعالجة الحالة السيئة التي وصلت إليها الطرق (وقد أُشير إلى هذه الحالة في المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء عن مشروع الميزانية) مع تعديل مفردات البند بالكيفية الآتية :

جنيه

صيانة الطرق الترابية ١٣٠,٠٠٠
" المرصوفة بالمكاديم ... ٢٠,٠٠٠
" جسور التترع والمصارف ... —

١٥٠,٠٠٠

واللجنة المالية توافق على هذا الاقتراح .

وزارة الحربية

فيما يلي بيان الاقتراحات التي ترى اللجنة المالية قبولها :

الديوان العام والجيش

١٩٩ لإنشاء ثلاث وظائف لصناع عسكريين لإصلاح الطيران لمضى أربع سنوات على الطائرات القديمة مما جعلها في حاجة إلى الإصلاح المستمر ، ويتضمن المبلغ المذكور ١٦٢ ج. م لأجوات و ٣٧ ج. م للباس والمهمات .

٣٥٤٨٦٣ قبل بنده .

رقم	م. ق. ٢٠١٣	م. ق. ٢٠١٢
٤٠٥٥	يضاف إلى بند ٢ - "تمهينات وعليق" بالنسبة لارتفاع أسعار الحبوب ، ومن المبلغ المذكور ١٠٠٤٩ ج. م. التمهينات و ٣٠٠٦ ج. م. لعليق .	
٢٣٥٠	زيادة احتياطي الخلفيات من ٢٥ إلى ٥٠ بالمائة :	
	<p>تقول الوزارة إن إدارة الاسلمة والمهمات كانت إلى عهد قريب تستورد مهماتها وخاماتها من الخارج وكانت تكنى بالاحتفاظ في مخازنها بإحتياطي قدره ٢٥ بالمائة من طلباتها السنوية لسهولة الحصول على المقادير الإضافية التي يلزمها من المصانع الأجنبية ولكنها تقوم الآن بصنع مهماتها في أرضها وشراء خاماتها علياً تشجيعاً للصناعة الوطنية ، ولما كان الاحتياطي السالف المذكور لا يفي بحاجات الجيش في حالة قصر استيراد الخلفيات على الأسواق المصرية نظراً للصعوبات التي تواجه المتهدين قدى الوزارة زيادة الاحتياطي إلى ١٠٠ بالمائة وهذا يستدعي اعتافاً قدره ٢١٠٠٠ ج. م. يوزع على ثلاث سنوات بواقع ٧٠٠٠ ج. م. سنوياً .</p> <p>واللجنة المالية ترى الاكتفاء برفع الاحتياطي المذكور إلى ٥٠ بالمائة .</p>	

مصلحة الحدود

٨٧	رفع درجة رئيس قسم القضاء من السادسة إلى الخامسة لكي تتناسب الدرجة مع أهمية الوظيفة ومسئوليتها . هذا مع العلم بأن الأعمال القضائية التي تبأثرها المصلحة في دائرة ماطلها في غاية الدقة وانطوية بسبب مركز وطبيعة المصلحة .	
٢٩٦	لاستكمال القوة اللازمة لمنطقة الصيد بوادى الزبارة التي كانت تابعة لدائرة حضرة صاحب السمو السلطانى المرحوم كمال الدين حسين والتي تقيمت لمصلحة الحدود بعد وفاة سموه .	
	والمبلغ المذكور يشمل على ١٥٦ ج. م. لتعين خفيين وجمال و ١٤٠ ج. م. لخصاير العموية .	
٢٢٩٥	يضاف إلى بند ٥ - "عليق" ٢٠١٢ ج. م. ، وبند ٦ - "أغذية" ٩٧ ج. م. ، وبند ٧ - "وقود" ١٨٦ ج. م. بالنسبة لارتفاع الأسعار .	
٥٥٠٠	لإنشاء وصيانة محطات لاسلكية بجهات مصلحة الحدود :	

أشارت وزارة الحربية إلى أنها ترغب في إيصال وأحة الفرافرة ودير طورسيتا بباخية القطر المصرى بطرق المواصلات السريعة إذ أن الأعمال الإدارية والمحافظة على الأمن العام هناك في حاجة إلى ذلك وأنه وإن كانت الواحة الخرابجة متصلة بوادى النيل بليفونيا إلا أن هذه الوسيلة لا تفي بالفرض المقصود، وقد تم الاتفاق بين وزارتي الحربية والمواصلات على إنشاء ثلاث محطات لاسلكية في الجهات المذكورة تقدر تكاليفها ببلغ ٥٠٠ ج. م. منه ٤٧٥٠ ج. م. لإنشاء المحطات و ٧٥٠ ج. م. للصيانة السنوية .

المصالح المحقة بالميزانية

مصلحة التلغرافات والتليفونات

لإنشاء مساكن لعمال الإنعاعة اللاسلكية بأبي زعبل .

بجنيه

٢٥٠٠

تقول وزارة المواصلات إنها أعضلت طلب هذا الاعتماد في مشروع الميزانية وهي ترى الآن أن بناء المساكن المشار إليها أمر ضرورى .
والجنة المالية توافق على هذا الطلب .

٢٥٠٠

٢٥٠٠

الجهة	باب ثالث — أعمال جديدة	باب ثان — مصرفيات عمومية	باب أول — مداخلات ومخرجات	رقم	م
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري		
٥٠٠٠	٥٠٠٠	—	—	٥	وزارة الخارجية
					رفع الاعتماد الخاص الترميم وتأثيث من سرى بيك باستاسيل ٢٠٠٠ ج ٢٠٠
٢٠٣١٦	—	—	٢٠٣١٦	٦	وزارة المالية
					مصلحة الأموال المقررة... لفل ٨٠ ووظيفة معاون إدارة من ميزانية وزارة الداخلية مع زيادتها بمقدار ٢١ وظيفة
٥٠٠٠	٥٠٠٠	—	—	٧	مصلحة المساحة
					لحصر الزراعات للشعوب والصنيفة والنبيلة .
١٥٠٠٠	—	١٥٠٠٠	—	٨	المطبعة الأميرية
					لطبغ الكتب المدرسية اللازمة لوزارة المعارف السومية .
—	—	—	—	٩	مصلحة النظم والمخارج
					رفع وظيفة المراقبين المدرجة الأولى (ل) الأولى (ج) الأولى (أ) مع قيام حاجه لإعداد سجل تكرر التبرول بالسويس لاستخراج الأسفلت . لإنشاء وظيفة من الدرجة الرابعة لمساعد مدير سجل تكرر التبرول مقابل حذف وظيفة من الدرجة الخامسة لمشتت مساعد التبرول . لفل وظيفة دائمة من الدرجة الثامنة من ميزانية مصلحة الكسبياء على أثر نقل سجل تكرر التبرول إلى مصلحة النظم . لقيام بأبحاث عن المهادن والتبرول .
٢٦٠٠	٢٦٠٠	—	—	١٠	مصلحة الكيمياء
					لحذف وظيفة دائمة من الدرجة الثامنة نقلا لميزانية مصلحة النظم .
٢١٣	—	—	٢١٣	١١	مصلحة التجارة والصناعة
					لإتمام سجل التيارات الخاص بتأمين حافة الجباقة في مصر . زيادة الاعتماد الخاص لإعانة الفرق التجارية .
١٥٠	—	—	١٥٠	١٢	وزارة المعارف العمومية
					الديوان العام والتعليم
١٦٠٠	—	—	١٦٠٠	١٣	إعادة إنشاء وظيفة وكيل المساعد
					لإنشاء ٣٠ وظيفة بمناسبة نقل ١٤ فصلات من مدرستى المنصورة وبى سوف الثابتين لمجلس المديرين .
٩١٢	—	—	٩١٢	١٤	إلغاء وظيفة أستاذ درحة ثانية بمدرسة الهندسة العسكرية
					لإنشاء وظيفة درحة ثالثة لوكيل مدرسة التجارة العليا (٧٤٤ ج ٢٠) بدلا من منح مكافأة (١٢٠ ج ٢٠) .
٢١٥	—	—	٢١٥	١٥	إلغاء وظيفة درحة خاصة لوكيلة كلية البنات (٣٧٥ ج ٢٠) بدلا من منح مكافأة (٦٠ ج ٢٠) .
٩٦	—	—	٩٦	١٦	لإنشاء وظيفة من الدرجة السابعة لمساعد بدارس التجارة المتوسطة .
١٧٩٤٢	٢١٦٠٠	١٥٠٠٠	٣١٣٤٢		قل منه

الجهة	باب ثالث أعمال جديدة	باب ثان مصرفات عمومية	باب أول مداخل وأرباح ومخرجات	رقم تم
جبهة مصرى	جبهة مصرى	جبهة مصرى	جبهة مصرى	
١٢٥٤٠١	١٠٠٢٩٦	١١٩٠٢	٢٢٢٠٣	١٠
			ماله .	
			وزارة الحفانية	
٨٠٠٠	٨٠٠٠	—	—	١
			الديوان العام	
			تشكيل بنين من كبار القسيسين الساعدين أعمال الشريعة .	٤
٧٠٠٠	٧٠٠٠	—	—	
١٠٠٠	١٠٠٠	—	—	
			الحاكم الأهلية	
			بالقطفات الاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء المحاكم الأهلية .	
			لشراء عقارب لحفظ القضاء بالماله تراخ .	
			وزارة الأشغال العمومية	١١
			مصلحة المبانى الأميرية	٣
١٩٩٠٠	١٩٩٠٠	—	—	
١١٦٥٠	١١٦٥٠	—	—	
٧٥٠٠	٧٥٠٠	—	—	
١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	—	—	
٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	—	—	
١٤٩٠٠	١٤٩٠٠	—	—	
٨٠٠٠	٨٠٠٠	—	—	
٨٠٠٠	٨٠٠٠	—	—	
٤٥٠٠	٤٥٠٠	—	—	
			مصلحة الميكانيكا والكهرباء	٤
٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	—	—	
			لإنشاء محطة كهربائية بمستمرة المجرى بطوله .	
			مصلحة التنظيم	٥
٥٠٠٠	٥٠٠٠	—	—	
			لترفع ملكة أراضى ومنازل داخلية فى مشروع تقدر أرض الطويل .	
٦٠٠٠	٦٠٠٠	—	—	٦
			مصلحة المهارى الرئيسية	
			لزيادة الاعتماد القصص لمجموعة رفع جديدة لمصلحة طلبات الأميرية .	
			وزارة الزراعة	١٢
٣٣٠٠	٣٣٠٠	—	—	
			لرفع الاعتماد الإجمالي المخصص لإنشاء وظائف جديدة من ٥٠٠٠٠ هـ .	
٦١٥٠	٦١٥٠	—	—	
٨٠٠٠	٨٠٠٠	—	—	
٨٠٠٠	٨٠٠٠	—	—	
			وزارة المواصلات	١٣
			الديوان العام	١
٢١٣	٢١٣	—	—	
			لرفع وظيفة مساعد مفتش فى قسم الطيران من الدرجة الخامسة إلى الرابعة .	
٥٠٠	٥٠٠	—	—	
٢٥٠	٢٥٠	—	—	
			لزيادة الاعتماد المخصص لشراء موزونيكالات البريد تراخ .	
			لشراء سيارة إضافية لمصلحة الصحة .	
٢٢٧١٦٤	٢٢٧١٦٤	٢٢٠٥٢	٢٢٧١٦٤	

تقل بمده .

رقم	شرح	باب أول — ماهيات وأجر ورميات	باب ثان — مصرفات عمومية	باب ثالث — أعمال جديدة	المجموع
		بني مصرى	بني مصرى	بني مصرى	بني مصرى
١٣	مافيه . (تابع) وزارة المواصلات	٢٦٧١٦	٢٣٠٥٢	٢٧٢٨٩٦	٢٢٢٦٦٤
٣	مصلحة الموانئ والمنائر زيادة اعتماد المصروفات المستجدة . لشراء كراك لأعمال الصهر .	—	—	٥٠٠٠	٥٠٠٠
		—	—	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠
٤	مصلحة الطرق والكبارى رفع اعتماد البند ٦ — "صيانة الطرق" إلى ١٥٠٠٠ ج ٢٠	—	١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠
١٤	وزارة الحربية والبحرية				
١	ديوان العموم والجيش إنشاء ثلاث وظائف لصناع حركين بصلاح الطيران . زيادة اعتماد البند ٣ — "تمهينات وطبق" . زيادة احتياطي الامتيازات من ٢٥ إلى ٥٠ بالمائة .	١٦٢	٣٧	—	١٩٩
		—	٤٠٥٥	—	٤٠٥٥
		—	٢٣٥٠	—	٢٣٥٠
٢	مصلحة الخلود رفع درجة رئيس قسم القضاء عن السادة إلى الخاصة . لاستكمال القوة اللازمة لمصلحة الصيد برادى الرغراش . زيادة اعتمادات البند ٥ — "طيق" و٦ — "أخذية" و٧ — "وقود" لإنشاء وصيانة محطات لاسلكية بتمهينات المصلحة .	٨٧	—	—	٨٧
		١٥٦	١٤٠	—	٢٩٦
		—	٢٢٩٥	—	٢٢٩٥
		—	٧٥٠	٤٧٥٠	٥٥٠٠
	المجموع السنوية .	٢٧١٢١	٤٢٦٧٩	٢٩٩٦٤٦	٣٦٩٤٤٦

تتوالى :

٢٧٧٤٦٦ المأخوذ من اعتماد القسم ١٨ — "مصاريف غير منظورة" .

٢٩١٥٠٠ ماوى الزيادة فى مصروفات ميزانية المصلحة .

المصالح الملحقة بالميزانية

المجموع	باب ثالث — أعمال جديدة	باب ثان — مصرفات عمومية	باب أول — ماهيات وأجر ورميات
بني مصرى	بني مصرى	بني مصرى	بني مصرى
٢٥٠٠	٢٥٠٠	—	—

مصلحة التفراغات والتليفونات

لإنشاء سلكى لعمال الإذاعة اللاسلكية بأى زعيل .

جنيه مصرى

باب ٧ - الرسوم القضائية والتبذية ... ١٨٤٠٥٠٠

باب ٨ - قائمة رأس مال السكك الحديدية ... ١٠٤٠٠٠٠

باب ٩ - قائمة رأس مال الطرافات والتليفونات ... ١١٢٠٠٠

باب ١٠ - البريد ... ٧٠٠٠٠٠

باب ١١ - الأملاك الأميرية ... ٦٦٨٠٠٠

باب ١٢ - بدل الخدمة العسكرية ... ٦٨٠٠٠

باب ١٣ - رسوم الخضر ... ١٢٨٥٠٠٠

باب ١٤ - المستطع من عايات المستخدمين ... ٥٧٢٠٠٠

باب ١٥ - الأرباح الناتجة من تشغيل القنود ... ١٢٦٣٦٠٠

باب ١٦ - إيرادات ورسوم متنوعة ... ١٩٠٢٢٠٠

باب ١٧ - ضريبة القطن ... ٨٠٠٠٠٠

باب ١٨ - إيرادات غير اعتيادية ... ٤٢٢٠٠٠

(١) مبيع أراضي ... ٣٧٥٠٠٠

(٣) إيرادات أخرى ... ٤٧٠٠٠

باب ١٩ - المأخوذ من الرسم الإضافى على البضات

لتعويض الهيئات المحلية من عوائد الضريبة

ولغير ذلك من المصروفات ... ٣٥١٠٠٠

جلسة الأربعاء ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(٢٧ يونيو سنة ١٩٣٤)

(المقررشرة الشيخ المحرم عبد الحليم الجلى بك)

أحال المجلس إلى اللجنة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يربط ميزانية الدولة العامة لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية فراجسته ووجدته مطابقا لما ورد بتقاريرها عن أوضاع الميزانية وعلى تقدم به إلى المجلس وباء الموافقة عليه بالصيغة التى اقترحتها مجلس النواب على :

جلسة الأربعاء ٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع الميزانية العام لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

الإيرادات

(المقررشرة الشيخ المحرم عبد الحليم الجلى بك)

قدرت الإيرادات العمومية في أول الأمر بمبلغ ٣١,٣٧٨,٠٠٠ ج. م. ثم زيد إلى ٣١,٦٦١,٥٠٠ ج. م. في المشروع المعدل لزيادة إحتياجاته نظرا لتحسن الذى طرأ على محصلات الجمارك في الشهور الأخيرة فالتوقع أن تزيد بهذا القدر.

أما أهم الموارد التى أصابها العجز المتظرفهى الجمارك والرسوم القضائية والتبذية والأملاك الأميرية والإيرادات غير الاعتيادية (وكان أهم عناصرها الاستبدالات) وأهم الزيادات للموافقة زيادة في أموال الأحيان - بشرط أن يتم تحصيل المتأخرات - وفي قائمة رأس مال السكك الحديدية وفي ضريبة القطن .

ويكاد النقص في مجموعه يساوى ضعف الزيادة . وتأمل اللجنة أن تحسن الأحوال السامة فتنبض الإيرادات ويتسنى للحكومة أن تبدأ مطبقة في إعادة النظر في توزيع الضريبة العقارية .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على أبواب الإيرادات كما اقترها مجلس النواب على :

جنيه مصرى

باب ١ - أموال مقررة ... ٦٢٦٧٧٠٠

باب ٢ - الجمارك ... ١٣٠٦٣٠٠٠

باب ٣ - رسوم الموانئ والمتائر ... ٢٩١٠٠٠

باب ٤ - مصادب الأشماتك ... ٦٣٠٠٠

باب ٥ - البسمة ... ٩٢٧٥٠٠

باب ٦ - رسوم خدمة المصوغات ... ١٠٠٠٠

مشروع قانون

يربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

نحن فراد الأول ملك مصر

فر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى

تقوزت ميزانية مصروفات الدولة للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بمبلغ ٣١,٦٣٢,٤٣١ جنيتها (واحد وثلاثين مليوناً وستاً وثلاثين ألفاً واربعة مائة وواحد وثلاثين جنياً) موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة في الجدول حرف (أ) المرافق لهذا القانون .

المادة الثانية

تقوزت ميزانية إيرادات الدولة للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بمبلغ ٣١,٦٦١,٥٠٠ جنسية (واحد وثلاثين مليوناً وستة واربعة وستين ألفاً ونحسمائة جنسية) على حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

المادة الثالثة

تقوزت ميزانية مصروفات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات بمبلغ ٦,٣١٣,٥٠٠ جنسية (ستة ملايين ومائتين وثلاثة عشر ألفاً ونحسمائة جنسية) منه ٥,٣١٣,٠٠٠ جنسية (خمسة ملايين وثلاثمائة وثلاثة عشر ألف جنسية) للسكك الحديدية و ٩٠٠,٥٠٠ جنسية (تسعمائة ألف ونحسمائة جنسية) للتلفونات والتليفونات موزعة على الأبواب المختلفة المدرجة في الجدولين حرف (ج) و (د) المرافقين لهذا القانون .

المادة الرابعة

تقوزت ميزانية إيرادات مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات بمبلغ ٥,٧٧٦,٥٠٠ جنسية (خمسة ملايين وسبعمائة وستة وعشرين ألفاً ونحسمائة جنسية) منه ٩١٠,٠٠٠ جنسية (أربعة ملايين وتسعمائة وعشرة آلاف جنسية) للسكك الحديدية و ٤,٨٦٦,٥٠٠ جنسية (أربعة ملايين وستة عشر ألفاً ونحسمائة جنسية) للتلفونات والتليفونات موزعة على حسب الجدولين حرف (ج) و (د) المرافقين لهذا القانون .

المادة الخامسة

تخص مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات مبلغ ٤٨٧,٠٠٠ جنسية (أربعمائة وسبعة ومائتين ألف جنسية) منه ٤٠٣,٠٠٠ جنسية (أربعمائة وثلاثة آلاف جنسية) للسكك الحديدية و ٨٤,٠٠٠ جنسية (أربعمائة ومائتين ألف جنسية) للتلفونات والتليفونات بصفة سلفة لتنفيذ برنامج الأعمال الحديدية .

ويؤخذ هذا المبلغ من الاحتياطي العام .

المادة السادسة

إن وجود احتياج لفرض ميع في جدول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يفي المصالح أو الإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام تلك الاحتياج .

المادة السابعة

على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بمقتضى الدولة وأمر يشتر في المروية الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ميزانية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

جدول حرف (١)

المصروفات

أجرب ومصروفات المصالح		أجرب أخرى		الجم
باب أول مصاريف مباشرة	باب ثان مصاريف عمومية	باب ثالث أعمال حديثة	باب رابع	باب خامس
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	٥
١	٢	٣	٤	

قل به

ميزانية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

(تابع) جدول حرف (١)

(تابع) المصروفات

رقم	فرد	أبواب مصروفات المصالح				أبواب أخرى	المجموع
		باب أول مصاريف أخرى ومصاريف	باب ثان مصروفات عمومية	باب ثالث أعمال جديدة	بجنيته	بجنيته	
		بجنيته	بجنيته	بجنيته	بجنيته	بجنيته	بجنيته
	ما قبله .	٨٣١٨٤٤٧	٣٩٣٥٨٢٨	٥٥٠١٧٧	٤٤١٨٦٣	١٣٢٤٦٣١٥	
١٠	وزارة الخزانة :						
١	ديوان السوم	٥١٣٨٢	٣٧٦٦	٨٠٠٠	—	٦٣١٤٨	
٢	الحاكم المخططة (قسم القضاة)	٣٧٥٥٣١	٨٢٠٠٦	١٣٠٠٠	—	٣٧٠٥٣٧	
٣	» » (قسم العقود والرقائق)	٦٢٤٩٨	١٢٨٨٠	—	—	٧٥٣٨٨	
٤	» الأظنة	٨٧١١٤٩	١٠٨٥٨٠	٨٠٠٠	—	٩٨٧٧٢٩	
٥	» الشرعة	١٤١٠٦٥	١٣٢١٠	—	—	١٥٤٣٧٥	
٦	المجالس الحسنية	٤١٤٨٩	٢٢٦٦	—	—	٤٣٧٥٥	
١١	وزارة الأشغال العمومية :						
١	ديوان السوم	٢٨١١٥	٣٠٢٠	—	—	٣١١٣٥	
٢	إلى	٥٦٨٩٩٨	٧٩٨٦٢	٢٩٠٠٠٠	—	٤٢٦٧٦٩	
٣	المباني	٨٥١٤٦	١٤٧٩٤٩	٤٧٨٨٠	—	٧١١٩٤٥	
٤	مصلحة الميكانيكا والكهرباء	٩٣٤٨١	٢٤٨٦١٠	٢٨٢٠٠	—	٣٧٠٢٩١	
٥	» التنظيم	٩٥٠٩٠	٤٨٠٤١١	٧٥٥٠	—	٦٥١٠٠١	
٦	» المخابر الرئيسية	٣٠٧٠٩	٤٥١٠٠	١٠٠٣٠٠	—	١٧٦١٠٩	
٧	» الطيبات	٤٤٦٧٠	١٣٥٠٤	٨٠٠	—	٥٨٩٧٤	
١٢	وزارة الزراعة	٢٩٧٧٩٨	٤٠٥٨٥٩	٣٩٠٠٠	—	٧٤٢٦٥٧	
١٣	وزارة المواصلات :						
١	ديوان السوم	٦٢٠٩٠	٨٦٤٧٧	٣٩٠٠٠	—	١٨٧٥٦٧	
٢	البريد	٤٧٣٦٨٦	١٩٨٩٨٨	٤٠٣٢	—	٦٧٥٧٠٦	
٣	الموانئ والمخازن	١٢٤٠٨٠	٨٣٣٢٧	٦٦٥٠٠	—	٢٧٤٢٠٧	
٤	الطرق والملاحة	٤٦٨٢١	١٦٤٦٨٢	٧٩٠٠٠	—	٢٩٠٥٠٣	
١٤	وزارة الحرية والبحرية :						
١	ديوان السوم والملاحة	٤٤٨٨٨٣	٣٧٨٦٥٧	١٢٤٠٥	٧٥٠٠٠٠	١٥٨٩٩٤٥	
٢	مصلحة الميناء	١٢٠٦٣٥	٦٠٦٦٩	١١٢٥٠	—	١٩٣٥٥٤	
١٥	البعثات العلمية	—	—	—	٧٩٩٥	٧٩٩٥	
١٦	مساكنات ومكافآت	—	—	—	٢١٢٦٧٥	٢١٢٦٧٥	
١٧	الدين السوموي	—	—	—	٤١٩٥٢٠٥	٤١٩٥٢٠٥	
١٨	مصاريف غير منظورة	—	—	—	٧٠١٧٦	٧٠١٧٦	
	المجموع .	١٣٢٨٠٧٦٣	٧٢٧٣٧١٠	٤٤١٤٠١٤	٧٦٦٣٩٤٤	٣١٢٣٤٣١	

جدول حرف (ب)

الإيرادات

[illegible]

* نصحت البكتريا الحسيدة والخلاياات والظفرات من الخزانة العامة ابتداء من سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤

ميزانية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

جدول حرف (ج)

السكك الحديدية

(١) الإيرادات :

بجنيه مصرى	
٤٧٥٠٠٠٠	باب ١ - "استغلال الخطوط".
١١٠٠٠٠	باب ٢ - "الصفة".
٥٠٠٠٠	باب ٣ - "الاستقطاع من ماهيات المستخدمين".
٤٩١٠٠٠٠	جملة الإيرادات .

(ب) المصروفات :

بجنيه مصرى	
١٧٢٠١٥٦	باب ١ - "ماهيات وأجرومرتبات".
٢٠٧٣٥٢١	باب ٢ - "مصاريف عمومية".
٤٨٠٣٣٣	باب ٣ - "أعمال جديدة".
١٠٤٠٠٠٠	باب ٤ - "معالجة رأس المال".
٥٣١٣٠٠٠	جملة المصروفات .

ميزانية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

جدول حرف (د)

التلفرات والتليفونات

(١) الإيرادات :

باب ١ - "استغلال الخطوط" :	
التلفرات .	١٥٥٥٠٠
التليفونات .	٦٢٥٠٠٠
	<u>٧٨٠٥٠٠</u>
باب ٢ - "الخدمة" .	٢٤٠٠٠
باب ٣ - "المستقطع من ماهيات المستخدمين" .	١٢٠٠٠
جملة الإيرادات .	<u>٨١٦٥٠٠</u>

(ب) المصروفات :

باب ١ - "ماهيات وأجروصيات" .	٤٤٣٧٠٨
باب ٢ - "مصاريف عمومية" .	١٨٥٨٤٢
باب ٣ - "أعمال جديدة" .	١٥٨٩٥٠
باب ٤ - "فاكس رأس المال" .	١١٢٠٠٠
جملة المصروفات .	<u>٩٠٠٥٠٠</u>

ملحق رقم ١٩

جلسة الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٣٥٣

(١٨ أبريل سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(المقرر حفرة الشيخ المحرم الفراء له أحد باناً بالباب من حفرة الشيخ المحرم عبد الملم
البل بك لاهدار) .

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المتعقبة في ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٢٠٠٠ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية قسم ١٣ - "وزارة المواصلات" - فرع "مصلحة الموانئ والمناظر" باب ٣ "أعمال جديدة" للمشروع في بناء جراج الحكومة في الاسكندرية على أن يؤخذ الاعتماد المطلوب من وفورات الباب الثالث من الميزانية نفسها .

بحثت اللجنة مشروع القانون بجلستها المتعقبة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٤ فتبين لها أن لدى الحكومة في محافظة الاسكندرية وفي مديرية البحيرة سيارات ومركبات مختلفة يبلغ عددها ١٤٦ وهذا يائس :

عدد

٦ سيارات للركوب .

٣٢ سيارة صندوق البريد وهي تستخدم في نقل الطرود والبريد إلى المحطة وإلى المكاتب وإلى البواخر وغير ذلك من الأعمال .

٣٣ لودى نقل .

٣٠ مotosikla لرجال البوليس والأمن العام وما إلى ذلك .

٥ مotosikla بسبت وصندوق لأعمال البريد وغيرها .

١٤٦ الجملـة .

وتستأجر الحكومة لإيواسيارات قسم النقل الميكانيكي جراجا في الاسكندرية تقع عنه إيجارا سنويا قدره سبعمائة جنيه مصرى .

على أن هذا الجراج قد ضاق الآن به أن توجد بتوحيد الورش الأميرية في العام الماضي ، وذلك ابتاع ورش مصالح الحفود وغفر السواحل والموانئ والمناظر وقسم النقل الميكانيكي لمصلحة الموانئ والمناظر .

أمام ازدهار الجراج الحالى وأمام ارتفاع الإيجار الذى تعهده الحكومة سنويا رأى إنشاء جراج على قطعة أرض من ممتلكات الحكومة وفلا اختير له مكان في جهة الشاطئ ووضعت له مصلحة الموانئ والمناظر تصميما بحيث

يشتمل الجراج للسيارات والموتوسيكلات التابعة لها ولحقية المصالح الأميرية في الاسكندرية وفي مديرية البحيرة وقدرت التكاليف بعد إجراء عملية المناقصة العامة يبلغ ٤٠٠٠ ج.م. تطلب وزارة المواصلات فتح هذا الاعتماد الإضافي بنفسها وهو ٢٠٠٠ ج.م. على أن يصرف الباقي وقدره ٢٠٠٠ ج.م. من الاعتماد المدرج في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لمشروعات جديدة .

وهذه اللجنة توافق على مشروع القانون وترجو المجلس أن يوافق عليه بالصيغة التى أقرها مجلس النواب وعلى :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ١٣ - "وزارة المواصلات" - فرع ٣ "مصلحة الموانئ والمناظر" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٢٠٠٠ جنيه (ألفا جنيه) للمشروع في بناء جراج الحكومة في الاسكندرية .

ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب ٣ من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

تطلب وزارة المواصلات الترخيص لها في أخذ مبلغ ٢٠٠٠ ج.م. من وفورات الباب الثالث من ميزانية مصلحة الموانئ والمناظر للمشروع في بناء جراج على قطعة أرض ملك الحكومة في الشاطئ بالاسكندرية على أن يدرج باقى تكاليف إنشائه وقدره ٢٠٠٠ ج.م. في ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ وأنها ستضد الإجراءات لتحويل الأرض إلى منافع عامة مناسبة لإنشاء الجراج عليها .

والجراج الحالى مقام في مكان مستأجر يبلغ ٧٠٠ ج.م. في السنة بقدر يتبقى في ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ ، وقد فسخت الوزارة العقد مع مالكه ، ولذلك ينبغي النقل إلى جراج الحكومة قبل ١٤ مايو سنة ١٩٣٤

والهيئة توافق، مع السرد، على فتح هذا الاعتدال للفرض الجليل الذى سيفتح من أجله، إلا أنها تشير بوضع سياسة خاصة لإنارة هذه الملاجم يكون من مقتضاها تشغيل المسكين من اللاجئين في أعمال تنقيب وسهم وتعلم صنار منهم الزراعة أولا وبض الصانع المنتشرة في المنطقة التي يوجد بها الملعب، ولعل الأوفق أن تنشأ هذه الملاجم في المناطق الزراعية .

لهذا ترجو الهيئة أن يوافق المجلس على مشروع القانون المرافق لهذا كما أقره مجلس النواب :

مشروع قانون

بفتح اعتدال إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن نواذ الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ القسم ٨ - "وزارة الداخلية" - الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" الباب الثاني "مصاريف عمومية" اعتدال إضافي قدره ٣,٣٦٥ ج.م. ثلاثة آلاف وثلاثة وخمسة وستون جنيا) لإنشاء وتأميث ملجأ ثالث للتسولين في مدينة القاهرة لإيواء ٣٠٠ مسئول .

ويؤخذ هذا الاعتدال من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والسياسة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرات اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

في ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٣ صدر مرسوم بفتح اعتدال إضافي في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية الحالية بمبلغ ٤,١١٠ ج.م لإنشاء ملجأ للتسولين في مدينة القاهرة تنفيذا لقانون تحريم التسول .

كثرت وزارة الداخلية بأن هذا المبلغ وضع حمليه على اعتبار أن عدد التسولين الذين يأويهم الملجأ سيكون في أول الأمر ٢٠٠ فقط وأن هذا المشروع إن هو إلا خطوة أولى .

وقد أشق بالفضل ملجأ أحدهما يسع ٢٠٠ رجل والآخر يسع مائة امرأة .

وتذكر وزارة الداخلية أن الحاجة ماسة جدا إلى إيجاد ملجأ ثالث في مدينة القاهرة في وجه السرعة لإيواء ٣٠٠ من التسولين خصوصا وأنه في فصل الشتاء هذا يند إلى القطر الكثير من السائحين الأجانب ، وليس من اللائق أن يظل الكثيرون من التسولين مشترين في الباحة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح ، فرأت الموافقة عليه مع العلم بأنه ينبغي عرض الأمر على البرلمان ، لأن الاعتدال المطلوب لمصروف غير وارد في الميزانية ، وأنه قد أدرج في مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ اعتدال قدره ١٥٠٠٠ ج.م في ميزانية مصصلحة الموائى والمنائر لمشروعات جديدة ، ويمكن أخذ مبلغ ٣٠٠٠ ج.م باقي من الاعتدال المذكور . وتشرف اللجنة برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتكتم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان . وبقية هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الفرض ٥

الرئيس

حسن حسرى

القاهرة في ٤ فبراير سنة ١٩٣٤

ملحق رقم ٢٠

جلسة الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٣٥٣

(١٨ أبريل سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتدال إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(انقضى حصة الشيخ المهرم الفراء بل أحمد باشا القاضي بل حصة الشيخ المهرم عبد الحليم البلى بل لاخطاره) .

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ مشروع قانون بفتح اعتدال إضافي بمبلغ ٣,٣٦٥ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية قسم ٨ - "وزارة الداخلية" - فرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" الباب الثاني "مصاريف عمومية" لإنشاء وتأميث ملجأ ثالث للتسولين في مدينة القاهرة لإيواء ٣٠٠ مسئول .

بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها المنعقدة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٤ فتبينت أنه صدر في ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٣ مرسوم بفتح اعتدال إضافي في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية الحالية بمبلغ ٤,١١٠ ج.م لإنشاء ملجأ للتسولين في مدينة القاهرة وذلك تنفيذا لقانون تحريم التسول .

وقد أنشأت وزارة الداخلية بالفضل لميلين يسع أولها مائى رجل والآخر مائة امرأة إلا أن الحاجة لا تزال ماسة جدا إلى الإسراع في إيجاد ملجأ ثالث في مدينة القاهرة لإيواء ٣٠٠ من التسولين . والاعتدال المطلوب موزع كما على :

جنه ١٥٠٠ مصاريف التأثيث وهي لا تتكرر .

١٦٨٩ أغذية ومعلومات وإيجار ومياه وإنارة .

١٧٦ ما هيأت الخدم ومكافأة الطبيب الذى يشرف على شؤون الملجأ الصحية .

٣٣٥٥ الجمله .

الى تكثرت بهذا الوباء وقد كان المتأثر في السنوات الماضية أثرت تخفص بتكاليف مثل هذه العملية على اعتياد ١٠,٠٠٠ ج.م المقرض لتطهير العموى ولكنه حذف من الميزانية .

وكذلك ظهرت إصابات عديدة بمرض الجدرى في محافظة القاهرة ومعظم مديريات الوجهين البحري والقبلي فاضطرت الوزارة لإجراء تطعيم عام ضد المرض لمنع انتشاره، ولا تزال عملية التطعيم مستمرة في بعض تلك المديريات وتبلغ نفقات أعمال هذه الأوبئة ثمانية آلاف من الجنيهات .

(ثانياً) زاد عدد الأطفال الذين دخلوا ملجأ الأطفال بالقاهرة ومستشفى الاسكندرية وقد استمدت زيادتهم هذه زيادة في عدد الرضعات فضلاً عن إطالة مدة الرضاعة لبعض الأطفال الذين تستوجب حالتهم الصحية ذلك .

وقد ترتب على هذا زيادة في أجور الممرضات على الوجه الآتى :

٥٠٠ ج.م لأجور ممرضات ملجأ الأطفال في القاهرة .

٣٥٠ ج.م " " مستشفى الاسكندرية .

مما تقدم يتبين أن مجموع الاعتاد المطلوب هو ٨,٧٥٠ ج.م ترى اللجنة الموافقة عليه وترى من المجلس أن يقره بالصيغة التى وافق عليها مجلس النواب و هى :

مشروع قانون

بفتح اعتياد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن قواد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم - "وزارة الصحة العمومية" - باب أول "مهايات وأجور ممرضات" اعتياد إضافي بمبلغ ٨,٧٥٠ ج.م - ثمانية آلاف وسبعمائة وتسعين جنيهاً - لتسوية التجاوز المنظر حصوله في البند الأول حرف (د) "أجربة" .

ويؤخذ هذا الاعتاد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم المصلحة وأن تنشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

وتقدر تكاليف هذا الملجأ في السنة المالية الحالية لمدة أربعة شهور من أول يناير لسنة ١٩٣٤ بمبلغ ٣,٣٦٥ ج.م منه ١٥٠٠ ج.م - لمصاريف الثابتة الاجتماعية التى لا تتكرر وباقى المبلغ للاغذية والملبوسات وإيجار المحل واستهلاك المياه والنور . ويتبلغ مهايات المهال وللخدم ومكافأة الطبيب الذى سيصرف على شؤونه الصحية ١٧٦ ج.م .

لذلك تطلب وزارة الداخلية فتح اعتياد إضافي في ميزانيتها فرع ١ - "مديون العموم ومصالح أخرى" الباب الثانى "مصاريف عمومية" بند ٣٨ مكرر بمبلغ ٣,٣٦٥ ج.م لإنشاء ملجأ في مدينة القاهرة لإيواء ٣٠٠ متسول .

واللجنة المالية توافق على فتح هذا الاعتاد وهى تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء وطولة لمرضه على البرلمان .

ورفقة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون أصد لهذا الغرض ما

الرئيس

حسن صبرى

في ١٧ مايو ١٩٣٥

ملحق رقم ٢١

جلسة الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٣٥٣

(١٨ أبريل سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتياد إضافي بمبلغ ٨,٧٥٠ ج.م

في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم القراء على أحد باشا بالتأييد من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل لاختاره) -

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ مشروع قانون بفتح اعتياد إضافي بمبلغ ٨,٧٥٠ ج.م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية قسم ٩ - "وزارة الصحة العمومية" - باب ١ "مهايات وأجور ممرضات" لتسوية التجاوز المنظر حصوله في الباب الأول حرف (د) "أجربة" .

بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها المنعقدة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٤ تبين ما يأتى :

(أولاً) انتشر مرض التيفوس بجالة شديدة في مديريات الوجه البحري ومديرية قنا فاضطرت الوزارة لتتخذ بمصلحة لإزالة القمل وتطهير جميع التواص

إصابات التيفوس والجدرى بمديرية القطر المصري
من أول مايو سنة ١٩٣٣ لغاية ٤ مارس ١٩٣٤

الجدرى	التيفوس	
١١٥	—	محافظة القاهرة
		المديريات
١١٠	٢١٩٨	البحيرة
١٥٠	٧٩٢	الدقهلية
٣٩٥	٢٣٣٣	الغربية
١٤٢	٨٨٨	الشرقية
—	١٧٠	القليوبية
١٤	٢٩	الجيزة
١٠٨	١٢	بنى سويف
٢٣٧	—	الفيوم
١١٥	٦	المنيا
٥٤٥	١	أسيوط
٦٩٨	٤٥	برجنا
١٣٠	٤٠	شا
١٧٩	١٤٢	أسوان
١٢٥	٦٩	

ملاحظة — بلغ عدد اثنين ضحايا مرض الجدرى بمديرية القاهرة في هذه الفترة أكثر من مليون قس .

ملحق رقم ٢٢

جلسة الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٣٥٣

(١٨ أبريل سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة التحقيق

من مشروع قانون بتعديل المادة ٥٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥
الخاص بتشكيل محاكم الجنايات

(المقررة للتحقيق المحترم من الجرحى وما يأتى)

أحال المجلس بجلسته ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ إلى لجنة التحقيق مشروع قانون بتعديل المادة ٥٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٤ الخاص بتشكيل محاكم الجنايات وقد بحثت اللجنة بجلسته ١١ أبريل سنة ١٩٣٤ فتبين لها ما يأتى :
نصت للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على أن " التهم الغائب تحكم في غيبه محكمة الجنايات حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات "

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

تطلب وزارة الداخلية فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٧٥٠ ج . م في الباب الأول من ميزانية مصلحة الصحة العمومية بند أول حرف (د) " أجورية " يوزع كما يلي :

بينه

٨٧٠٠٠ لأعمال الأريثة .

٥٠٠ لأجور مرضعات ملجأ الأطفال في القاهرة .

٢٥٠ لأجور مرضعات مستشفى الاسكندرية .

٨٧٥٠٠ الجلفة .

وتذكر أنه مقترح في الباب والبند المذكورين مبلغ ١٩,٣٩٠ ج . م صرف منه لآخر شهر سبتمبر سنة ١٩٣٣ مبلغ ١٣,٠٩٦ ج . م والمنظور صرفه لآخر السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ مبلغ ١٤,٩٧٥ ج . م وظل هذا الأساس يكون المنظور تجاوز هذا الاعتماد بمبلغ ٨٧٥٠ ج . م المتحقق بياحه .

وفيما يلي المبررات لهذا الطلب :

أولا — فيما يتعلق بالأريثة :

اضطرت المصلحة لتعيين عمال أكثر من المتاح للأسباب الآتية :

(١) ظهر مرض التيفوس بمحالة شديدة في مديريات الوجه البحري ومديرية قنا فغاست المصلحة بمصلحة إبادة عامة للقمل وتطهير عمومي في جميع النواحي التي تكتب بهذا الوباء ، وكان المتباد في السنوات الماضية أن تخضع بتكاليف مثل هذه النظافة على اعتماد ١٠,٠٠٠ ج . م المقرر لتطهير العمومي ولكنه حذف من الميزانية .

(٢) ظهرت إصابات عديدة بمرض الجدرى في محافظة القاهرة ومعلم مديريات الوجهين البحري والقبلي مما دعا إلى إجراء تطعيم عام ضد المرض لمنع انتشاره ولا تزال عليه التطعيم سائرة في بعض تلك المديريات .

ثانيا — فيما يتعلق بأجور المرضعات :

إن زيادة عدد الأطفال الذين دخلوا ملجأ الأطفال بالقاهرة ومستشفى الاسكندرية قد أدى إلى ضرورة زيادة عدد المرضعات .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فترأت الموافقة عليه ، وهي تتصرف برغم الأمر إلى مجلس الوزراء لتكرم بإقراره توطئة لمرضه على البرلمان .

وربقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الترض

الرئيس

حسن صبرى

في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٤

مذكرة لإيضاحية

عن مشروع القانون الخاص بتعديل المادة ٥٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ بشأن تشكيل عاكم الجنايات

مضت النيابة في أعمالها تمبراً الأحكام النيابية الصادرة من عاكم الجنايات في جمع مرغوة لها بمقتضى المادة ١٢ والمادتين ٣٣ و ٣٥ تجوز المعارضة فيها طبقاً للأوضاع والقواعد المقررة في قانون تحقيق الجنايات في مواد الجمع. غير أن محكمة القضاء والإيرام قررت في حكم أصدرته حديثاً أخذاً بصوم نص المادة ٥٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الخاص بتشكيل عاكم الجنايات أن تلك الأحكام لا تخجل المعارضة فيها وأنه يجب أن تطبق بالنسبة لها الإجراءات المنصوص عليها بشأن الأحكام النيابية الصادرة في مواد الجنايات. وقد أشارت محكمة القضاء في حكمها إلى أنه من المرغوب فيه كل الرغبة أن يسارع أولو الشأن إلى السعي في تعديل تلك المادة بما يجعل حكمها مقصوداً على المتهمين بجنايات دون الخالفين في جمع مرتبطة.

وبما أن عدد قضايا الجمع التي تصدر فيها أحكام غيائية من عاكم الجنايات ليس بالقليل ويمس من حيث مصلحة العمل ونظام الإجراءات أن يكون الشأن في تلك الأحكام عين الشأن في الأحكام النيابية التي كانت تصدرها عاكم الجمع لوأحيلت عليها تلك القضايا فقد رأت وزارة الحفائية أن تعد مشروع قانون بتعديل المادة ٥٣ المتقدم ذكرها لتجمل لهم بمجموعة الذي أحيل إلى محكمة الجنايات أن يعارض عند صدور حكم في ضيته.

وتحقيقاً لهذا الغرض أضيف إلى المادة ٥٣ المذكورة فقرة جديدة توجب بوجه عام تطبيق الإجراءات التابعة في عاكم الجمع بالنسبة للتمم الغائب في جنة مقدمة لمحكمة الجنايات.

بناء عليه تشرف وزارة الحفائية برفع مشروع القانون المرافق لهذا إلى مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق عليه يتكرم بمرضه لأعتاب حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك لاستصدار المرسوم اللازم بمرضه على البرلمان.

القاهرة في ١٣ مارس ١٩٢٤
وزير الحفائية
أحمد حل

ملحق رقم ١ للتقرير

للمادة ٥٣ من قانون تشكيل عاكم الجنايات

للمتهم الغائب تحكم في ضيته محكمة الجنايات حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات

ملحق رقم ٢ للتقرير

المادة ١٢ - إذا رأى قاضي الإزالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية لإسقاطها على محكمة الجنايات بالكتابة المدونة في الباب الرابع.

وقد جرى العمل في النيابة العمومية على تخيير هذا النص العام بما يفيد تطبيق الأحكام الواردة في الباب الثالث من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات الخاص بما ك الجنايات على المتهمين في جنابات والأحكام التي نص عليها في الباب الثاني الخاص بما ك الجمع عن المتهمين في جمع حالة إلى محكمة الجنايات بسبب الحيلة أو الارتباط (المواد ١٢ و ٣٣ و ٣٥ من قانون تشكيل عاكم الجنايات) (١). وقد سار العمل على ذلك طويلاً، ولكن محكمة القضاء والإيرام في حكم أصدرته أخيراً بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٣ لم تأخذ بهذا الرأي فيما يتعلق بالمتهمين في جمع وذكرت أنها لا تستطيع، مع الأسف، أن تجيز هي المعارضة ضارية صفها عما في نص المادة ٥٣ من التعميم بل الذي يغيرها هو الشارع نفسه. ولذلك فمن المرغوب فيه كل الرغبة أن يسارع أولو الشأن إلى السعي في تعديل تلك المادة بما يجعل حكمها قاصراً على المتهمين بجنايات دون الخالفين في جمع مرتبطة.

لهذا ولضرورة توفر الانضمام في الإجراءات التي تتبع بشأن قضايا الجمع سواء منها ما تنظره عاكم الجنايات وما تنظره عاكم الجمع رأت وزارة الحفائية أن تقدم بمشروع هذا القانون الذي يرى إلى إضافة فقرة إلى المادة ٥٣ من قانون تشكيل عاكم الجنايات يجعل لهم في جنة منظورة أمام عاكم الجنايات الحق في أن يعارض في الحكم الذي يصدر ضده غيائياً.

واللجنة توافق على مشروع هذا القانون وهي ترجو من المجلس لقراره :

مشروع قانون

بتعديل المادة ٥٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الخاص بتشكيل عاكم الجنايات

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تعديل المادة ٥٣ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ الخاص بتشكيل عاكم الجنايات على الوجه الآتي :

التمم الغائب تحكم في ضيته محكمة الجنايات حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات.

ومع ذلك فالشخص الغائب الذي يكون متهماً في جنة مقدمة إلى محكمة الجنايات يقضى في ضيته طبقاً للإجراءات المعمول بها أمام عاكم الجمع.

(المادة الثانية)

على وزير الحفائية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأمر بأن يسم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

والمصرف ولكن نتيجة الحساب الختلى أسفرت عن زيادة الإيرادات على المصروفات بخمسة عشر ألف جنيه كما هو ظاهر من البيان الآتي :

جنيه

٢٦٥,٠٦٠ الإيرادات .

٢٤٩,٣١٠ المصروفات .

١٥,٨٥٠ زيادة الإيرادات على المصروفات .

وبين من مقارنة هذا البيان بربط الميزانية أن هذه الزيادة نشأت من أمرين :

الأول — زيادة الإيرادات المحصلة عما قدر لها .

الثاني — نقص المصروفات الفعلية عما ربط لها .

وتفصيل هذا النقص وتلك الزيادة وارد فيما على :

الإيرادات

زادت الإيرادات المحصلة عما قدر لها في الميزانية بمبلغ ٥,٩٧١ ج. م. ونولا ما أصاب الباب الأول (دع الأوقاف المرصدة للعلماء والطلبة) من نقص وقدره ٥,٩٧٦ ج. م. بلغت الزيادة ١١,٩٤٧ ج. م. وبيع النقص في دفع هذه الأوقاف إلى الحالة المالية الحاضرة .

أما الزيادة فقد شملت البابين الثاني والثالث . ففي الباب الثاني (مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية) ٥٢٧ ج. م. منها ٤٩٥ ج. م. دخلتها وزارة المالية مرتبات الوعاظ الذين رؤى تعيينهم في الوجهة التعليل بعد صدور الميزانية إجابة للرجية التي بدعها البرلمان في الدورة الماضية والباقي ٣٢ ج. م. وهو عبارة عن بدل دفعة سبق أن استقطع من المرتب للأزهر بالزمانة فخطبت إدارة المعاهد في شأنه وزارة المالية فتردت إليها .

وفي الباب الثالث بلغت الزيادة ١٣,٣٧٢ ج. م. نشأت من زيادة الوفر في الميزانية السابقة ومن رسم الدفعة الجليدية ختم منها ١,٩٥٢ ج. م. قيمة النقص في الإيرادات المتنوعة وفي الاحياطى المستقطع للماش بسبب خلو بعض الوظائف فأصبح صافي الزيادة ١١,٤٢٠ ج. م. .

وإذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة فينبى القضية إلى النيابة لإجرائه اللازم عنها قانونا ومع ذلك إذا كانت فيها جنحة مرتبطة بمخاتبة جازله أن يأمر بإحالتها على محكمة الجنايات في نفس الأمر الذى يصدر بشأن الجناتية .

وإذا لم يرأى تأمل بريرة أولم يجد دلائل كافية لتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى وأمر بالإفراج عن المتهم مالم يكن محمولا بسبب آخر .

ويجوز له إعادة القضية إلى النيابة لاستيفاء التحقيق مينا المواضع التي يلزم إحراز بشأنها متى رأى في ذلك فائدة ويجوز له أيضا أن يمرى بنفسه تحقيقا تكليا .

المادة ٣٣ — إذا وجد شك في وصف الأفعال المستندة إلى التهم فكافة الجرائم التي يمكن ترتبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر إحالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخيرة .

المادة ٣٥ — إذا كانت الأفعال المقترنة مرتبطة ببعضها ارتباطا يكون مجموعها غير قابل للتجزئة واتهم عدة أشخاص بالاشتراك في ارتكابها يجوز إصدار أمر إحالة واحد ضدهم جميعا حتى لو كانت الأفعال الموجهة على كل واحد منهم مكونة لجرائم مختلفة . (قانون تشكيل محاكم الجنايات) .

ملحق رقم ٢٣

جلسة الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٣٥٣

(١٨ أبريل سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع قانون بفتح الحساب الختلى للجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية

(لقد حضره الشيخ المحترم عبد الرحمن دينا باشا) .

أحال المجلس على لجنة الأوقاف في ٢ أبريل سنة ١٩٣٤ مشروع لقانون الوارد من مجلس النواب بفتح الحساب الختلى للجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية فبحثه اللجنة في اجتماعها يوم ٧ أبريل . وقد تناول بحثها مقارنة الحساب الختلى بميزانية الجامع الأزهر والمعاهد عن السنة المقدمتها الحساب للذكور تبين من الميزانية أن الإيرادات قلوت بمبلغ ٢٥٩,٠٩٠ ج. م. وكذلك المصروفات ربط ما مثل هذا المبلغ أى أن المصروفات عند التقدير كانت تتأكل الإيراد

لجهود الصادقة التي تبذلها إدارة المهاد وخطة القصد في الصرف التي تجري عليها حتى وقتت إلى هذه النتيجة المرئية .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة المراقبة على الحساب الختامي وعمل مشروع القانون الخاص باعتاده بالصيغة المرافقة لهذا التي أقرها مجلس النواب :

مشروع قانون

باعتاد الحساب الختامي للجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية
لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ولقد صدقوا عليه
وأصدروه :

المادة الأولى

تتمتع إيرادات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية للسنة
المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٣٦٥,٠٦١ جنيهاً ، ومصروفاتها بمبلغ
٢٤٩,٢١١ جنيهاً على حسب الجدولين المرفقين رقم ١ و ٢

المادة الثانية

تتمتع تسوية زيادة الإيرادات على المصروفات بإضافة مبلغ ١٥,٨٥٠ جنيهاً
إلى إيرادات ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة
١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

المادة الثالثة

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية
وتنفيذ كقانون من قوانين الدولة .

المصروفات

ربط للمصروفات في الميزانية مبلغ ٢٥٩,٠٩٠ ج. م. إلا أن إدارة المهاد
قد وقتت إلى ضغط هذه المصروفات فاستطاعت أن تنقص ٩,٨٧٩ ج. م.
منها في الباب الأول (ماهيئ ومعدات) ٣,١٨٥ ج. م. نشأت من خلوص
الوظائف ووقت التزيينات والملاوات .

وفي الباب الثاني (مصروفات عمومية) قص لإجمالي قدره ٦,٦٩٤ ج. م.
وقد كان أصل هذا القصد ٧,٧٥١ ج. م. استقل منه ١,٠٥٧ ج. م. قيمة للتجاوز
في أربعة بنود من هذا الباب فأصبح صافي القصد كما تقدم ٦,٦٩٤ ج. م.
ويخل في هذا المبلغ قص البندين ١٦ و ١٧ لعدم ورود الإيرادات المقررة
لهذين البندين بالكامل، وقد عرضت هذه التجاوزات على مجلس الأزهر الأعلى
فرضح بها على أن تأخذ من وفر بنود الباب الأخرى وقد أخذت فعلاً .

باب ٣ - "أعمال جديدة"

هذا الباب خاص بتكاليف إنشاء معهد أسبوط وقد أدرج له في الميزانية
لسنة ١٩٣٢ مبلغ ٥٠٠ ج. م. وقد صرف كله .

فيتين مما تقدم أن المصروفات قصت مما ربط لها بمبلغ ٩,٨٧٩ ج. م.
وأن الإيرادات الفصل زادت على المصروفات الفعلية بمبلغ ١٥,٨٥٠ ج. م.
وقد على هذا المبلغ بالإماتات تسويته بالإضافة إلى إيرادات ميزانية سنة
١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية وفقاً للسنة ٨٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠
وقد وافق مجلس الأزهر الأعلى على هذا الحساب في ٢٨ شعبان سنة ١٣٥٢
(١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣) .

ونفاه هذه النتيجة السارة التي تنبئ عليها إدارة المهاد الدينية لايحس اللجنة
إلا أن تشارك لجنة الأوقاف بمجلس النواب في الإعراب عن تقديرها وثقتها

جدول رقم ١

ملاحظات	الفرق		التحصل في سنة ١٩٣٢	تقدير ميزانية سنة ١٩٣٢	أبواب الإيرادات
	قص	زيادة			
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
	٥٩٧٦	—	١٨٦٩٢	٢٤٦٦٨	باب ١ - "ريع الأوقاف" ريع الأوقاف المرسدة للماء والطلبة أولاً زهر والمعاهد بصيغة عامة ...
	—	—	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	باب ٢ - "مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية" بند ٢ - من وزارة الأوقاف ... بند ٣ - من وزارة المالية :
	—	٤٩٥	١٣٥٧١٥	١٣٥٢٢٠	(١) مخصصات ...
	—	٣٢	٥٠٣٤	٥٠٠٢	(ب) مرتبات رزنامة نظير أراض متنازل عنها للحكومة ...
	—	٥٢٧	٢٠٠٧٤٩	٢٠٠٢٢٢	جملة باب ٢ ...
	—	٩٢٦٥	١٦٢٦٥	٧٠٠٠	باب ٣ - "إيرادات أخرى" بند ٤ - وفر الميزانية السابقة لازهر والمعاهد ...
	٣٣٨	—	١٤٦٦٢	١٥٠٠٠	بند ٥ - ما يستقطع من ماهيات الموظفين والمدرسين (منه ٩٠٠٠ جنيه من احتياطي الماش) ...
	—	٤١٠٧	١١٣٠٧	٧٢٠٠	بند ٦ - بدل القفص المستقطع من الماشيات والمصرفات الأخرى ...
	١٦١٤	—	٣٣٨٦	٥٠٠٠	بند ٧ - إيرادات متنوعة ...
	١٩٥٢	١٣٣٧٢	٤٥٦٢٠	٣٤٢٠٠	جملة باب ٣ ...
	٧٩٢٨	١٣٨٩٩	٢٦٥٠٦١	٢٥٩٠٩٠	جملة عمومية ...
	٥٩٧٦				صافي الزيادة ...

صافي الزيادة - ١٩٤٢

فلما سنّ الدستور وقامت الحياة النيابية بنظامها الحالي كان لا بد أن يقع ذلك إعادة النظر في نظم مجالس المديرات وهو ما قرره الدستور حيث نص في المادتين ١٢١ و ١٢٢ على المبادئ التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بانتخاب أعضائها وتنظيمها وترتيبها .

أما إصلاح الانتخاب فقد صدر به القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ وتم الانتخاب فعلا على مقتضاه .

وأما تنظيم هذه المجالس وترتيب اختصاصاتها فهو موضوع مشروع القانون المطروح على المجلس الآن .

ولقد وضع هذا المشروع على أساس القانون النظمي بمراعاة المبادئ الدستورية متشبا مع تلك الخطوات المبارة التي خطتها الأمة في سبيل الرقي والتقدم .

وأهم ما اقتضته هذه المبادئ اعتبار المديرات قضايا اختصاصا معنوية تختارها مجالس المديرات وهو مبدأ قيم له خطورته من حيث الاعتراف لهذه الوحدات الإدارية بنوع من الاستقلال في مباشرة حقوقها وإدارة شؤونها وترتب على هذا أنب هذا الدستور من مبدأ آخرية نتيجة لازمة لهذه الشخصية المعنوية ألا وهو اختصاص هذه المجالس بكل ما يمس أهل المديرية ، وتزول على هذا المبدأ قد خول مشروع القانون لهذه المجالس اختصاصا واسعا في شؤون التعليم والصحة والزراعة والمواصلات وغيرها كما يعود ذلك فيما يلي :

في شؤون التعليم — على إثر المناقشات التي دارت في مجلس شورى القوانين في شؤون التعليم عقد القانون النظمي تعديلا أجاز لمجالس المديرات تخصيص كل ما تقرره من الرسوم على ضرائب الأطنان للتعليم (البند الثاني من الفقرة الأولى من المادة ٣٥) من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ كما خول لها الحق في العمل على نشر التعليم بجميع أنواعه ودجاته (الفقرة الأولى من المادة ٤٣) بشرط أن يخصص التعليم الأتفي ٧٠٪ من مجموع هذه الرسوم. وكان الفرض الأول من ذلك محاربة الأمية بنشر التعليم الأولي في مختلف أوساط الأمة. والآن وقد قامت الحكومة قياما مشكورا بنشر التعليم والثقافة وخصص لهذا النشر في ميزانية وزارة المعارف مبالغ طائلة أضاعف ما كان خصصا له وقت إصدار القانون النظمي، وبسبب أن نص في صلب الدستور (المادة ١٩) على أن التعليم الأولي لإزاي الصوريين بين وبنت، فقد وضعت الحكومة قانونا لتعليم الإزاي أقره البرلمان وبمقتضاه عهد إلى مجالس المديرات بنشر هذا النوع من التعليم بمقتضى ٦٦٪ من مجموع الرسوم

ملحق رقم ٢٤

جلسة الأربعاء ١١ المحرم سنة ١٣٥٣

(٢٥ أبريل سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بوضع نظام لمجالس المديرات

(المقررة من قبل اللجنة على حالها)

أحال المجلس هذا المشروع على اللجنة بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ لبحثه في أربع جلسات حضرها حضرة صاحب السعادة محمود صادق يونس باشا مندوبا من قبل الحكومة .

ولقد وضع لجنة أن نظام مجالس المديرات منذ بدأ تكوينه إلى الآن مرتبط بالنظم النيابية العامة ارتباطا وثيقا، وكان كل إصلاح يدخل على هذه النظم يتناول نظام هذه المجالس .

فقد صدر القانون النظمي في أول مايو سنة ١٨٨٣ شاملا لنظم مجالس المديرات والجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين، وكان كل ما تملكه مجالس المديرات من اختصاص مجرد إبداء رغبات في الحسابات العامة كما كانت تستشيرها الحكومة في بعض الشؤون الثانوية .

ثم عمل هذا القانون في سقي ١٩٠٩ و ١٩١٣ تبعا لنظروف السياسة العامة، وكان من مقتضى هذين التعديلين أن استعصى بالجمعية التشريعية عن الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وأن توسع في اختصاص مجالس المديرات . إذ خول لها الحق في فرض رسوم مؤقتة على ضرائب الأطنان واعترف لها بالشخصية المعنوية وعهد إليها بنشر التعليم بجميع درجاته وجعل من اختصاصها النظر في شؤون المنافع العامة وفيه ذلك من الأمور الهامة التي أحصاها القانون النظمي وذكرته به على وجه التفصيل . ولقد ألبت هذه المجالس بلاد حسنة فيما عهد به إليها وقامت بخدمات صادقات كان لها أحسن الوقع وأبلغ الأثر في تحسين الأحوال بها .

ولقد أغفل الشارع تحديد اختصاص مجالس المديرات في مسائل العزب
اكتفاء بالقانون الذى أقره البرلمان في دورته الماضية .

وبالنسبة لتتبع هذه الاختصاصات ولأن أكثرها تمت إلى الفن بصفة
وطيدة ، ولما لوحظ من أن مجالس المديرات بتشكيلها الحالى المتصرفيه
على الأعضاء المصحين لا تكون مستقلة كل المصاعف التى تؤدى بها مهمتها
على الوجه الأكمل إلا التبتل عن طريق الانتخاب لا ترى فيه غير مشقة
التصحيح وقد يصح المصحين غالباً من عنصر واحد هو العنصر الزراعى فقد
روى في وضع المشروع أن يكون بين أعضاء مجالس المديرات أعضاء من
رجال الفن يمينون بحكم وظائفهم كما نص على ذلك في المادة ١٢٢ من
ال دستور على ألا يكون لهم رأى ممدود في المداولات إلا في المسائل التى
لها صلة بأعمالهم .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة أن هذا المشروع واف بالمحاجة حيث روى
فيه ما وصلت إليه البلاد من التقدم والرقى وتحقيق لفكرة تدريب الأمة على
الاجتهاد على نفسها ولهذا وافقت عليه بالصيغة التى أقرها مجلس النواب أمامنا
التعديلات الآتية :

أولاً — طلبت الحكومة لسان مندوبها صاحب السادة محمود صادق
يونس باشا وكيل وزارة الداخلية تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ١٤ من
مشروع القانون الخاصة بتشكيل لجنة الفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع
رسوم الخمر يخفف العبارة الأخيرة منها إلى نصها "تكون رئاسة تلك اللجنة
للقاضى" والاستعاضة عنها بالنص الآتى "ويكون المدير رئيساً لهذه اللجنة
غائب أو منعه مانع رأساً وكيل المديرية" ويقول سعادته تهرباً لهذا
الطلب إن المدير وكيله أعرف الناس بمالة الأهالى ومقدرتهم المالية بناء
على ما يقومون به من تهربات إدارية دقيقة توصل إلى معرفة الحقيقة فضلاً
عن أنهما مسؤولان عن شؤون الإدارة والأمن العام .

والجنة بعد أن راجعت نصوص القانون واطلعت على المناقشات التى
دارت في مجلس النواب حول هذه المادة ترى قبول النص الذى أقره هذا
المجلس عند القراءة الثانية للشروع وقبل إرساله إلى اللجنة الاستشارية
التشريعية وكان هذا النص يقضى بأن "يكون المدير رئيساً لهذه اللجنة فإن
غاب أو منعه مانع رأساً وكيل المديرية وإذا غاب الاثنين كانت الرئاسة
للقاضى" .

وذلك للأسباب الآتية :

(١) لأن المادة ٣٨ من المشروع تنص على أن المدير أو وكيله
الاشتراك في أعمال بلان المجلس ورأس كل جلسة بمحضه فالخروج
على هذا النص العام يوضع نص استثنائى في هذه المادة يقضى
بإبعاد المدير أو وكيله عن هذه اللجنة لتبرير جدى أقل ما يقال
فيه إنه تعرض بأفس ما يجب أن يتلكه الحاكم الإدارى المولى
لإقامة العدل بين الناس .

الإضافية على ضرائب الأطنان (المادة ١٩ من قانون التعليم الإلزامى) على أن
تختل هذه المجالس لوزارة المعارف عن الأنواع الأخرى من التعليم تنفيذاً
لسياسة ثابتة تسير الحكومة والمؤسسات التابعة المحلية على سنها ، فلا تتعارض
الخلط ولا تصادم الجهود أخذاً بمبدأ توزيع الاختصاص وتحديد

ولا يعزب عن البال أن إلقاء أحمال هذه المهمة الخطيرة على مجالس
المديرات دليل ساطع على عظم الثقة بها . إذ الاختصاص الجديد لهذه
المجالس أوسع مدى وأعمق مسؤولية وأبعد نعمة من الاختصاص الحالى .

وهذه المناسبة ترى اللجنة أن تعرب عن أمنية تلاً قسماً وهي صيانة
الحقوق التى كسبها رجال التعليم الحاليين . ولقد يكون في الاحتفاظ بهم
تعميق لرغبات البلاد شعباً وحكومة وهي تيسير الحياة لأفراد الأمة المصرية
يقدر ما لدى الحكومة من وسائل ومال .

في شؤون الصحة — لم ينص القانون النفاذى عن هذه الشؤون
وإنما أشار إليها عرضاً عند الكلام على حق مجالس المديرات في إبداء
رغبات فيما يتعلق بالمحاجات العامة المديرية ومنها الصحة (المادة ٣٩ من
القانون النفاذى) .

أما المشروع الحالى فقد عني بهذه الشؤون أكبر رعاية وفرض على كل
مجلس أن يخصص للأعمال الصحية والعلوية ما لا يقل عن ٢٠ ٪ من
مجموع الرسوم التى تقرر على ضرائب الأطنان ، ولقد أحسن الشارع كل
الإحسان في إعجاب هذه النسبة حتى لا تطفى الشؤون الأخرى في الشؤون
الصحية ، تلك الشؤون الخطيرة التى يجب أن تكون في المقام الأول من الأهمية .

في الشؤون الزراعية — وإن كان نصيب الزراعة من القانون النفاذى
الحالى نصيب الصحة إذ لم يذكر فيها إلا مرة واحدة وعرضاً عند
تقرير حق مجلس المديرية في إبداء رغبات الحكومة . فقد كان من حظها
أيضاً أن تتال من هذا التشريع أجل غاية وأجل رعاية . فلقد تناول القانون
مسألة تحسين الأحوال الزراعية ونص على أن لمجالس المديرات أن تتبنى
المناصف وأن تنظم المعارض لمختلف الزراعات والصناعات الزراعية وأبواب
الحيوانات والطيور وأن تعمل على تشجيع حركة التعاون الزراعى وتقوم بكل
ما يكفل لها التقدم والتطور كما أوجب أخذ رأياً مقفلاً في تنفيذ جميع
المشروعات المتعلقة بالزراعة وفي تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة .

في شؤون المواصلاات — قد أمنت مشروع القانون لمجالس المديرات
الحق في أخذ رأياً مقفلاً في إنشاء طرق المواصلاات البرية أو المائية
أو الحديدية وكذلك في إبطال هذه الطرق أو تعديل خطوطها كما أوجب
موافقتها مقفلاً فيما يختص بالسلك الحديدية الزراعية وكان رأياً في ذلك
استشارياً .

وما يقال عن هذه الشؤون يقال أيضاً في غيرها فقد أمنت مشروع القانون
لهذه المجالس حقوقاً مالية وإدارية مينة تخصيصاً في نصوصه .

نحن فؤاد الأول ملك مصر
قرر مجلس الشيوخ وجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدناه :

الباب الأول

في تشكيل مجالس المديرية

مادة ١ - ينشأ في كل مديرية مجلس مديرية مركزه عاصمة المديرية .

مادة ٢ - يؤلف مجلس المديرية :

(أ) أعضاء ينتخبون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء
مجالس المديرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١

(ب) وأعضاء يمثلون كلاً من وزارات المالية والزراعة
والداخلية (الصحة العمومية) والمصارف العمومية
والأشغال العمومية والمواصلات ومبشرين بمك وظائفهم
بقرار من مجلس الوزراء .

ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية ويمثله . فإن غاب أو منعه عن
العمل مانع نائب عنه ويكل المديرية .

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٣ - ينحصر مجلس المديرية ٢٠٪ على الأقل من مجموع الرسوم
المقرر طبعاً للسنة (١٩) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية
والطبية في المديرية .

وتقرر مصلحة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجاً للإصلاحات الصحية
والطبية التي يشين القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميعاد ستة شهور
قبل بداية السنة المالية تقدم مصلحة الصحة العمومية إلى المجلس إقراراً
في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج
الموضوع للمديرية .

مادة ٤ - تتولى مصلحة الصحة العمومية الفتحش على جميع المنشآت
الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس
لمراجعتها .

مادة ٥ - ويؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في إنشاء المستشفيات التابعة
لمصلحة الصحة العمومية أو المجالس البلدية في قراها أو إطلالها .
ويؤخذ رأيه كذلك في إنشاء المبانيات أو إطلالها .

(ب) لأن في عضوية القاضى ووكيل النيابة ضماناً كبيرى لوضع الحق
في نصابه .

(ج) لأن القاضى قد يتولى رئاسة اللجنة في حال غياب المدير أو وكيله .
وقد وافقت الحكومة على النص الذى أقرته اللجنة .

ثانياً - رأت أغلبية اللجنة حذف المادة ٢٠ من مشروع القانون وهى
التى كانت تخول لمجلس المديرية فرض رسوم إضافية على الضرائب العامة
الأخرى غير ضرائب الأطنان ، وجمعتها في ذلك :

(أ) أن الضرائب العامة ، غير ضريبة الأطنان ، لا وجود لها في الوقت
الحاضر اللهم إلا لضريبة القطن وقد اتجه ميل الأمة إلى إلغائها
والتخلص من أعبائها وعبء الأملاك المبية وقد حُلَّت فوق
طاقاتها من الرسوم الإضافية تصرف منها في شؤون المجالس البلدية .

(ب) لأن عدم وجود شريع يميز الضرائب العامة من غيرها من الرسوم
والمواكيد قد يدفع المجالس إلى تحرير رسوم إضافية على هذين النوعين
الأخيرين وفي هذا إرهاب للناس لا تبرره الحالة الحاضرة .

وقد لاحظت الأغلبية فضلاً عما تقدم أن نص هذه المادة كانت
يحول لمجلس المديرية الحق المطلق في فرض رسوم على الضرائب العامة الأخرى
بالنصف ما بلغت بنظر تحديد نسبة معينة ، وهو ما لا يتفق وما نص عليه
في المادة ١٩ من المشروع بخصوص ضرائب الأطنان .

أما الأقلية فكان رأيها أن مشروع القانون إنما وضع الحال والاستقبال
وأن نية الحكومة قد اتجهت إلى تقرير أنواع أخرى من الضرائب العامة
كضريبة المهن مثلاً وفي فرض رسوم إضافية عليها توزيع لأحلال التكاليف
العامة بدلاً من حصرها في طبقة المزارعين وسددهم .

وهناك بعض تعديلات طفيفة أدرتها اللجنة في المشروع دعت إليها
الصياغة القانونية واقتضاها حذف المادة (٢٠) كما يبدو ذلك واضحاً
في المقارنة بين المشروع الوارد من مجلس النواب والمشروع المعدل الذى
أقرته اللجنة .

وطبقاً لنص المادة (٩٦) من الدستور والمادة (٤٦) من قانون
النظام الداخلى للبرلمان قد اتصلت اللجنة باللجنة الاستشارية التشريعية بعد
التعديلات التى أدرتها على المشروع وبما ردها بالموافقة عليها .

بناء على ذلك تبرع اللجنة من المجلس الموافقة على المشروع بالصيغة التى
أقرتها :

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

- مادة ٦ - يقوم مجلس المديرية بالتعليم الأول ويتولى إدارته في جميع المدن والقرى بالمديرية وفقا للقوانين واللوائح .
وله أن يثنى ويدير ملاجئ للاولاد من بنين وبنات .
ولا يتولى مجلس المديرية أى فرع آخر من فروع التعليم .
مادة ٧ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي نقلها أو إغلاقها .

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الزراعية

- ثانيا - الترتيبات السنوية التي تضعها وزارة الأشغال العمومية فيما يخص:
(١) بتطهير الترع والمصاريف العمومية في المديرية .
(ب) بموايات الرى الخاصة بالمديرية .
ومع ذلك فلوزارة الأشغال العمومية في الأحوال المستتبعة أن تعطل ترتيب الموايات ، وفي هذه الحالة تخبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت إلى عدم أخذ رايه .

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون المواصلات

- مادة ١٢ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .
وتكون موافقة المجلس لازمة مقدما فيما يخص بالسكك الحديدية الزراعية .

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في أملاك الحكومة العامة والخاصة

- مادة ١٣ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما :
(١) فيما يرض للبيع من الأراضي الفضاء المملوكة للدولة والمعدة للبناء في مدن المديرية وقراها التي ليس لها مجالس بلدية .
(٢) فيما يرض للبيع من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والخاصة في دائرة نصف قطرها بمحطة متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس بلدية .
(٣) في إنشاء المباني الداخلة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بأعمال الرى ولا الكبارى .

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الإدارية

- مادة ١٤ - يقر مجلس المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ماعدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية ويبين كذلك درجتهم .
ويقر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفراء مع مرافقة معمل الأجور الإدارية في أنحاء المديرية .

وإنما يقر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة لإجراء تغيير في عدد خفراء مدينة أو قرية أو في ثقات أجورهم فيبقى عدد الخفراء في المدينة أو القرية ومعمل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

مادة ٨ - لمجلس المديرية :

- (١) أن يثنى متخف وينظم معارض محلية للماصلات الزراعية والمواشي والدواجن والطيور والصناعات الزراعية .
(ب) أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة .

- (ج) أن يثنى مزراع بمثابة نماذج للزراعات الأكثر نجاحا في المديرية وأن يثنى كذلك نماذج لقرنية المواشي والدواجن والصناعات الزراعية .

- (د) أن يقرر النظم الخاصة ببيع الحاصلات والمستجات الزراعية في الحفلات والمناجج والأسواق وأن يخصص بوجه عام الاتقادات اللازمة ويتخذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع هدم الزراعة وتحسين أحوالها والأعمال المرتبطة بها ونشر التعاون الزراعي بين أهل المديرية والدفاع عن صوامع المزارعين .

- مادة ٩ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في تنفيذ كافة المشروعات المنطقه بالزراعة .

ويجب أخذ رايه أيضا في حالة المدلول عن هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرفوض تنفيذها فيها .

- مادة ١٠ - يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الرى

- مادة ١١ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في :
أولا - إنشاء أو إبطال الترع والمصاريف العمومية الخاصة بالمديرية دون سواها .

مادة ٢١ - يقع في تحميل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون القواعد النابعة في تحميل أموال الدولة .

وتعتبر أموال مجالس المديرية أموالاً عامة .

ويقع شأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة .

مادة ٢٢ - مجلس المديرية أن يراقب استعمال ما لا يساير هو صرفه من الرسوم طبقاً لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

الفصل التاسع

أحكام عامة

مادة ٢٣ - موافقة مجلس المديرية مقدماً وإجابة في الأمور الآتية :

(١) إصدار المدير لأشعة محلية أو تعديلها أو إلغاؤها بالنسبة للمديرية كلها أو قسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(٢) تطبيق قرار أو لائحة على تلك المدن أو القرى أو إبطال تطبيقها عليها .

(٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لائحة في مدينة أو قرية بالمديرية .

والدري حالة وبأه أو غيرها من الأحوال المستحيلة أن يتجاوز عن رأى المجلس وطيه في هذه الحالة أن يغير المجلس في أول انعقاده بالأسباب التي دعت لذلك .

مادة ٢٤ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في الأمور الآتية :

(١) تطبيق قانون على مدينة أو قرية في المديرية أو إبطال تطبيقه .

(٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية بالمديرية .

مادة ٢٥ - فيأخذ الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أى قانون آخر يجوز للمدير وكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيها فيها .

والجلس فضلاً عن ذلك أن يبدى من نفسه للدور أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء رغبات فيما يتعلق بالحاجيات العامة للمديرية وعلى الأخص في شؤون الزراعة وآثر طرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتأميم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بتلك الرغبات أن تبين للمجلس الأسباب التي دعت إلى ذلك . والمجلس في هذه الحالة أن يرد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيمة بهذا الرد .

مادة ٢٦ - تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلية في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية .

ولا يجوز له أن يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو تقاعدهم ولا في تأديبهم أو رتبهم .

وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية معطوطة على المجلس .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفره أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعى تلك الزيادة .

وتبين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الداخلية الفصل نهائياً في الشكاوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون للمدير رئيساً لهذه اللجنة فإن غاب أو منعه مانع أسأها وكل المديرية وإذا غاب الاثنين كانت الرئاسة للقاضي .

مادة ١٥ - لا يسم موله أو سوق في أى جهة من جهات المديرية لم تخرج السادة بإقامته فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويطيل المدير بالطرق الإدارية المواله والأسواق التي تهاجم مخالفة لحكم هذه المادة .

ولا تلقى المواله المرخص بها أو التي جرت العادة على إقامتها إلا بعد موافقة مجلس المديرية .

مادة ١٦ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في منح امتيازات بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة في المديرية .

مادة ١٧ - موافقة مجلس المديرية مقدماً وإجابة :

(١) لتغيير أسماه أو حدود القرى التي لا يوجد لها مجالس بلدية .

(٢) لإنشاء قرى جديدة في المديرية أو إلغاء قرى موجودة فيها .

مادة ١٨ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدماً في الأمور الآتية :

(١) تغيير حدود المديرية .

(٢) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية وإنشاء أو إلغاء

نقط البوليس المستندية .

(٣) إنشاء أو إلغاء مجلس بلدى في المديرية .

الفصل العاشر

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون المالية

مادة ١٩ - لمجلس المديرية أن يقرر رسوماً إضافية لمدة معينة على ضرائب الأطنان في المديرية .

ويكون قراره قاطعاً ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ٨ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

ويجوز لمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة لزيادة نافذة إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢٠ - بعد صدور المرسوم بإصدار الرسوم الإضافية إذا أصدر مجلس المديرية قراراً بتخفيضها أو تقصير أجل سريانها أو إلغاؤها فلا يكون هذا القرار نافذاً إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

مادة ٢٧ - للحل أن يطلب من الوزارات والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الدالحة في اختصاصه .
وله أيضا أن يطلب منها انتداب أحد موظفيها لحضور المناقشة في مسألة معروضة عليه .

مادة ٢٨ - يجب على المجلس أن يبدى رأيه في المسائل المروضة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

فإذا طلب المدير أو الوزير رأى بصفة مستعجلة يتعين إبداءه في مدى شهر واحد .

فإذا أبى المجلس إبداء رأيه أو تأخر في إبدائه في المواعيد المتقدمة جاز للمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأى .

الباب الثالث

في سر أعمال مجالس المديرية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٢٩ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية المتخيرين عملهم يتقسمون أن يكونوا عظميين للوطن وللك عظميين للمستور وقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق .

ويكون حلف اليمين في جلسة علنية .

مادة ٣٠ - يكون مجلس المديرية دور اجتماع على في كل شهر مرة على الأقل بدعوة من المدير .

والقور عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تمتد بناء على دعوة واحدة . ولا ينقض دور الاجتماع إلا بعد النظر في جميع المسائل الواردة بمداول الأعمال والمناقشة فيها .

ولرئيس في أى وقت كان أن يدعو المجلس لدور خاص . وعليه دعوته إذا تقدم إليه طلب كتابي بذلك موقع عليه من نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل . على أنه يجوز للرئيس الانتعاز عن توجيه الدعوة لدور خاص أكثر من مرة واحدة في الشهر .

وفي أدوار الاجتماع الخاصة لا يجوز للمجلس أن يتداول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

مادة ٣١ - جلسات مجلس المديرية علنية . على أنه يجوز انتقاده بصفة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المنتخبين على الأقل ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٣٢ - الأعضاء المبيتون بحكم وظائفهم طبقا للسادة الثانية لا يكون لهم رأى محدود في المداولات إلا في المسائل المتعلقة بالوزارات التي يمثلونها . ولكن من الوزارات المذكورة أن تتدب أكثر من ممثل واحد إذا اقتضى الحال . ولكن لا يكون لمن يعطيه غير صوت واحد في المسألة المطروحة للمداولة .

ولوزارات غير المختصة بتعيين مندوب أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها وهؤلاء المتطوعون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى محدود .

مادة ٣٣ - لا تكون مداولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين .

مادة ٣٤ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند تساوى الأصوات يرجح جانب الرئيس .

مادة ٣٥ - إذا لم يتكامل العدد القانوني بعد مضي نصف ساعة من الميعاد المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة لثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر . ويدعى الأعضاء المتطوفون لحضور الاجتماع التالي .

وتكون مداولات المجلس في الاجتماع الجديد صحيحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة . فإن كان عدد الأعضاء أقل من العدد القانوني وجب أن يكون البعث قاصرا على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة المؤجلة .

مادة ٣٦ - إذا تكامل العدد القانوني ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انتقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء منا .

مادة ٣٧ - لوزير المالية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلي لمجلس المديرية وطريقة السير في أعمالها .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بمرأعة اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك اللائحة من وزير المالية .

الفصل الثاني

المجلس

مادة ٣٨ - في شهر يناير من كل سنة يبين المجلس اللجان الدائمة اللازمة لتخصص وتحضير الأعمال ويحدد عدد أعضاء هذه اللجان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السري لكل لجنة وبالأغلبية النسبية .

والمجلس أن يبين بحسب مقتضيات الحاجة لجنا خاصة لأغراض معينة .

مادة ٥٧ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥١) و (٥٢) إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

مادة ٥٨ - فيما عدا الأحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرات يعتبر الشخص المنتخب متعيا من العضوية ما لم يثبت في جمر الخمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال ذات المصلحة المشتركة

مادة ٥٩ - لكل مجلس مديرية بموافقة وزير الداخلية أن يشترك مع غيره من مجالس المديرات أو مع المجالس البلدية في إنشاء أو إدارة عمل من الأعمال التي تعود بالفائدة على المديرات أو المدن أو القرى التي تحتلها تلك المجالس .

ويسين وزير الداخلية بقراره شروط ذلك التعاون .

الباب الخامس

في الأحكام العامة والأحكام الوقعية

مادة ٦٠ - يكون مجلس المديرية أھلية التقاضي وله أن يقبل بإذن من وزير الداخلية التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقت والوصايا والمجبات وغيرها ، ويدير أمواله للمقولة والثابتة .

ويكون إذن وزير الداخلية واجبا أيضا لتصرف في هذه الأموال أو تمخير تخصيصها .

مادة ٦١ - ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٣) لا يجوز للمجلس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل عن حقوقه في الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

مادة ٦٢ - لمجلس المديرية بمصادقة مجلس الوزراء أن يقوم بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أو التي تعود بالنفع على المديرية .

مادة ٦٣ - تقع في الإعفاء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة .

مادة ٦٤ - لا يجوز لمجلس المديرية بدون مصادقة مجلس الوزراء أن يقد قرضا أو يتعهد بإقراض يترتب عليه مصروفات في ميزانية لسنة أو سنوات مالية مقبلة .

ويجوز للرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالي . وللعضو الذي وضع السؤال أن يسترضع الرئيس مرة واحدة فيما يجاب به ولكن ليس له أن يعقب على الإجابة .

مادة ٦٥ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في لجانه - في مداولة له فيها مصالح سواء أكان عن نفسه شخصا أم بصفته وصيا أو قيا أو وكلا .

مادة ٦٦ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يقوم بالقات أم بالواسطة بعمل أو مقابلة أو منافسة أو توريد أي كائن لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفا معه في بيع أو إعارة .

على أنه يجوز للمجلس عند الضرورة أن يشتري أو يتأجر من أحد أعضائه قطعة أرض أو بناء للعمل من الأعمال العامة التي يتولاها . ولا يكون قرار المجلس في هذا قاطعا إلا بعد اعتاده من وزير الداخلية .

مادة ٦٧ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس بصفته حاميا أو متنازلا له من الحقوق المتنازع فيها .

مادة ٦٨ - العضوية في مجالس المديرات مجانية . ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أي أجر أو مكافأة على عمل يؤديه للمجلس في حدود العضوية .

على أنه يجوز أن يستد الأعضاء المتصرفون نفقات انتظامهم من عمل إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات لجانه أو إلى الجهات التي يكلفون بإدائها عمل فيها .

مادة ٦٩ - إذا غاب العضو المنتخب بدون عذر مقبول أكثر من ثلاث مرات في السنة عن جلسات المجلس فالمجلس أن يقرر تطبيق إعلان يذكر فيه اسمه باعتباره غائبا بلا إجازة في مقر المركز الذي ينوب عنه .

وبسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتعيب بدون عذر مقبول عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث مرات متوالية أو يعيب عشر مرات غير متوالية ولو بغير .

مادة ٧٠ - لمجلس المديرية أن يعتبر مستقيلا كل عضو منتخب تخلف عن الحضور ثلاثة أدوار متوالية بدون عذر مقبول .

ولا يصدر القرار إلا بعد أن يسمع المجلس أحوال العضو أو بعد إثبات غيابه عن الجلسة التي تنعقد في ميعاد لا يقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار العضو صاحب الشأن بها .

مادة ٧١ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يخالف أحكام المواد (٥٠) و (٥١) و (٥٢) .

وتقع في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرات .

مادة ٧٢ - عقب صدور المرسوم بمجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قراراً بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس المنحل المعينين بحكم وظائفهم إذا أسكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولوزير الداخلية أن يعين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

وبع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٣) تقوم هذه اللجنة بمقام المجلس في الأعمال المستتبعة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكيل المديرية .

وتجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يعتمدها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

مادة ٧٣ - إذا انتهى أجل سريان الرسوم المقررة في المادة (١٩) في الفترة التي تنقضي بين حل المجلس واجتماعه بجيشه الجديدة يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوماً بالإستقرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

مادة ٧٤ - تستمر مجالس المديرات على إدارة مدارسها ولا يدخل في ذلك الملازم والمدارس المخصصة للتعليم الإلزامي إلى أن تستلم وزارة المعارف المصومية هذه المدارس أو أن يستغنى عنها .

وكل مدرسة من المدارس المذكورة تستلمها وزارة المعارف العمومية أو يستغنى عنها بنقل الاستعداد المقر لها إلى باب التعليم الإلزامي .

مادة ٧٥ - يلغى القانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

مادة ٧٦ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويحصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لذلك .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مصدق . .

مادة ٦٥ - على مجالس المديرات أن تعرض التصحيحات والمقاصد الخاصة بمشروعات تريد قيمتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة الداخلية لتحصنها واجتماعها معلقاً .

ولوزير الداخلية بعد موافقة مجلس المديرية أن يطرح أعمال للمشروع في مناقصة أو أن يهد بتفويضها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة .

مادة ٦٦ - لوزارة الداخلية أن تفتش على حسابات مجالس المديرات وأعمال الإدارة في تلك المجالس .

مادة ٦٧ - تكون مداونات مجلس المديرية باطلة ولا يعمل بها إذا جاوز المجلس فيها حدود اختصاصه .

ويصدر وزير الداخلية قراراً بطلانها .

مادة ٦٨ - كل اجتماع يعقد الأعضاء كمجلس مديرية خارجاً عن المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .

وتكون القرارات التي يصدرها الأعضاء في هذه الاجتماعات باطلة قانوناً .

وتتخذ المدير الوسائل اللازمة لفض الاجتماع فوراً .

مادة ٦٩ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أو في هذا القانون لإبطال الانتخاب وعدم الجمع والسقوط من العضوية لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديرات المتخيين إلا بمرسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء .

ويجوز وقف العضو المعروض أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يتخذ المجلس قراراً بشأنه .

مادة ٧٠ - لوزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤ من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المروضة لاجتماعه أو لمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧١ - يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تبين فيه أسباب الحل . وحيد يجب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

نحن فؤاد الأول ملك مصر

فرد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

الباب الأول

في تشكيل مجالس المديرية

مادة ١ — ينشأ في كل مديرية مجلس مديرية مركزه عاصمة المديرية .

على أصلها .

مادة ٢ — يؤلف مجلس المديرية من :

(١) أعضاء ينتخبون طبقا لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرية .

(ب) وأعضاء يمثلون كلا من وزارات المالية والزراعة والداخلية (الصحة العمومية) والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات معينين بحكم وظائهم بقرار من مجلس الوزراء . ويكون المدير رئيسا لمجلس المديرية ويمثله . فإن غاب أو منعه عن العمل مانع نائب عنه وكيل المديرية .

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٣ — ينحصر مجلس المديرية ٢٠٪ على الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقا للادة (١٩) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتقرر مصصلة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجا للإصلاحات الصحية والطبية التي يمتحن القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصصلة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

الباب الثاني

في حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

الفصل الأول

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الصحية

مادة ٣ — ينحصر مجلس المديرية ٢٠٪ على الأقل من مجموع الرسوم المقررة طبقا للسنتين (١٩) و (٢٠) من هذا القانون للصرف على الشؤون الصحية والطبية في المديرية .

وتقرر مصصلة الصحة العمومية لكل مديرية برنامجا للإصلاحات الصحية والطبية التي يمتحن القيام بها في مدى خمس سنوات . وفي ميعاد ستة شهور قبل بداية السنة المالية تتقدم مصصلة الصحة العمومية إلى المجلس باقتراحاتها في وجوه الصرف أثناء السنة المالية مع بيان علاقة هذه الوجوه بالبرنامج الموضوع للمديرية .

مشروع القانون كما اقترته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

على أصلها .

على أصلها .

على أصلها .

على أصلها .

على أصلها .

على أصلها .

على أصلها .

مشروع القانون كما اقتره مجلس النواب

مادة ٤ — تتولى مصلحة الصحة العمومية التنشيط على جميع المنشآت الصحية والطبية التابعة لمجالس المديرية وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس لمراجعتها .

مادة ٥ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء المستشفيات التابعة لمصلحة الصحة العمومية أو للمجالس البلدية وفي نقلها أو إبطالها .
ويؤخذ رأى كذلك في إنشاء الجبايات أو إبطالها .

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المديرية في شؤون التعليم

مادة ٦ — يقوم مجلس المديرية بالتصديق الأول ويشول إدارته في جميع المدن والقرى بالمديرية وفقا للقوانين واللوائح .

وله أن يثنئ ويدير ملاجئ للا ولاد من يتيم وبنات .

ولا يتولى مجلس المديرية أى فرع آخر من فروع التعليم .

مادة ٧ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي نقلها أو إبطالها .

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون الزراعية

مادة ٨ — لمجلس المديرية :

(أ) أن يثنئ متناخف وينظم معارض عملية المحاصيل الزراعية والمواشى والدواجن والطيور والصناعات الزراعية .

(ب) أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة .

(ج) أن يثنئ مزارع بمثابة نماذج للزراعات الأكثر نجاحا في المديرية ، وأن يثنئ كذلك نماذج لقرية المواشى والدواجن والصناعات الزراعية .

(د) أن يقرر النظم الخاصة ببيع المحاصيل والمستجات الزراعية في الحفقات والمحال والأسواق وأن يخصص يومه عام الاحتفالات اللازمة ويمنح الإجازات الكفيلة بتشجيع تقدم الزراعة وتحسين أحوالها والأعمال المرتبطة بها ونشر التعاون الزراعى بين أهالى المديرية والدفاع عن صوالح المزارعين .

مادة ٩ — يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدما في تنفيذ كافة المشروعات المتعلقة بالزراعة .

ويجب أخذ رأيه أيضا في حالة الدلول عن هذه المشروعات أو تغيير الجهة المرغوب تنفيذها فيها .

مادة ١٠ — يؤخذ رأى مجلس المديرية في تحديد المناطق المخصصة لزراعات معينة في المديرية .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الري

على أصلها .

مادة ١١ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً :
أولاً - إنشاء أو إبطال الترع والمصارف العمومية الخاصة بالمديرية دون سواها .
ثانياً - الترتيبات السنوية التي تضمها وزارة الأشغال العمومية فيما يختص :

- (أ) بتطوير الترع والمصارف العمومية في المديرية .
(ب) بتأويلات الري الخاصة بالمديرية .

ومع ذلك فلوزارة الأشغال العمومية في الأحوال المستعجلة أن تسلك ترتيب المناوبات ، وفي هذه الحالة تجبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت إلى عدم أخذ رايه .

الفصل الخامس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون المواصلات

على أصلها .

مادة ١٢ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً في إنشاء طرق المواصلات البرية أو المائية أو الحديدية متى كانت خاصة بالمديرية دون سواها وكذلك في إبطال تلك الطرق أو تعديل خطوطها .
وتكون موافقة المجلس لازمة مقبلاً فيما يختص بالسكك الحديدية الزراعية .

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في أملاك الحكومة العامة والخاصة

على أصلها .

مادة ١٣ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقبلاً :
(١) فيما يعرض للبيع من الأراضي المنقضية المملوكة للدولة وللعدة للبناء في مدن المديرية وقراها التي ليس لها مجالس بلدية .
(٢) فيما يعرض للبيع من الأراضي الزراعية المملوكة للدولة والواقعة في دائرة نصف قطرها خمسمائة متر من حدود المدن والقرى التي ليس لها مجالس بلدية .
(٣) في إنشاء المباني الفاخرة في أملاك الحكومة العامة أو تخصيصها أو تغيير استعمالها أو إزالتها ولا يدخل في ذلك ما هو خاص بالعمل الري ولا الكبارى .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرات في الشؤون الإدارية

مادة ٩٤ - يقرر مجلس المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ما عدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية ويبين كذلك درجاتهم .

ويقرر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفراء مع مراعاة مصطلح الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

وإذا لم يقرر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء مدينة أو قرية أو في فئات أجورهم فيبقى عدد الخفراء في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفراء أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعي تلك الزيادة .

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الحفانية للفصل نهائياً في الشكوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها ، ويكون المدير رئيساً لهذه اللجنة فإن غاب أو معه مانع رأسها وكيل المديرية وإذا غاب الاثنان كانت الرئاسة للقاضي .

على أصلها .

على أصلها .

على أصلها .

على أصلها .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرات في الشؤون الإدارية

مادة ٩٤ - يقرر مجلس المديرية بمصادقة وزارة الداخلية عدد الخفراء اللازمين لحراسة كل مدينة أو قرية في المديرية ما عدا المدن والقرى التي لها مجالس بلدية ويبين كذلك درجاتهم .

ويقرر المجلس بالطريقة عينها أجور الخفراء مع مراعاة مصطلح الأجور الجارية في أنحاء المديرية .

وإذا لم يقرر المجلس قبل ١٥ سبتمبر من كل سنة إجراء تغيير في عدد خفراء مدينة أو قرية أو في فئات أجورهم فيبقى عدد الخفراء في المدينة أو القرية ومعدل أجورهم كما كانت في السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية بعد أخذ رأى المجلس أن يزيد عدد خفراء أى مدينة أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تستدعي تلك الزيادة .

وتعين في كل سنة لجنة مشكلة من ثلاثة من أعضاء المجلس ومن قاض ووكيل نيابة بينهما وزير الحفانية للفصل نهائياً في الشكوى من توزيع رسوم الخفر اللازمة لحراسة المدينة أو القرية على مساكنها .

وتكون رئاسة تلك اللجنة للقاضي .

مادة ٩٥ - لا يقام موالد أو سوق في أى جهة من جهات المديرية لم تبحر العادة بإقامته فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة المجلس المديرية .

ويطيل المدير الطرق الإدارية الموالد والأسواق التي تقام بخلافه لحكم هذه المادة .

ولا تلتقي الموالد المرخص بها أو التي جرت العادة على إقامتها إلا بعد موافقة مجلس المديرية .

مادة ٩٦ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقملاً في منح امتيازات بعدل من الأعمال ذات المصلحة العامة في المديرية .

مادة ٩٧ - موافقة مجلس المديرية مقملاً واجبة :

- (١) تغيير أسماء أو حدود القرى التي لا يوجد لها مجالس بلدية .
- (٢) إنشاء قرى جديدة في المديرية أو إلغاء قرى موجودة فيها .

مادة ٩٨ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقملاً في الأمور الآتية :

- (١) تغيير حدود المديرية .
- (٢) تغيير دوائر اختصاص الإدارية أو القضائية وإنشاء أو إلغاء دوائر البوليس المستدعية .
- (٣) إنشاء أو إلغاء مجالس بلدى في المديرية .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديرية في الشؤون المالية

مادة ١٩ - لمجلس المديرية أن يقر رسوما إضافية لمدة معينة على ضرائب الأطنان في المديرية .

ويكون قراره قاطعا ويصدر به مرسوم إذا لم يتجاوز ٨ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

ويجوز للمجلس زيادة الرسوم الإضافية إلى ١١ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان ولا يكون قراره بالنسبة للزيادة نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢٠ - للمجلس أن يقر كذلك رسوما إضافية لمدة معينة على كل ضريبة عامة أخرى مقررة في المديرية . وفي هذه الحالة لا يكون قراره نافذا إلا إذا صادق عليه مجلس الوزراء وصدر مرسوم بذلك .

مادة ٢١ - بعد صدور المرسوم بإعداد الرسوم الإضافية من أي نوع كانت إذا أصدر مجلس المديرية قرارا بتخفيضها أو تقصير أجل مرئيتها أو إلغائها فلا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

مادة ٢٢ - يتبع في تحصيل الرسوم المقررة بمقتضى هذا القانون القواعد المتبعة في تحصيل أموال الدولة .

وتعتبر أموال مجالس المديرية أموالا عامة .

ويتبع بشأنها القواعد الخاصة بحفظ وصرف الأموال العامة .

مادة ٢٣ - لمجلس المديرية أن يراقب استعمال مالا يباشره صرفه من الرسوم طبقا لنصوص هذا القانون أو أى قانون آخر .

الفصل التاسع

أحكام عامة

مادة ٢٤ - موافقة مجلس المديرية مقدما واجبة في الأمور الآتية :

(١) إصدار المدير لائحة عليا أو تعديلها أو إلغاؤها بالنسبة للمديرية كلها أو لقسم منها أو لبعض المدن أو القرى فيها .

(٢) تطبيق قرار أو لائحة على تلك المدن أو القرى أو إبطال تطبيقها عليها .

(٣) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قرار أو لائحة في مدينة أو قرية بالمديرية .

وللدير في حالة وباء أو غيرها من الأحوال المستعجلة أن يتجاوز عن رأى المجلس ، وعليه في هذه الحالة أن يجبر المجلس في أول انعقاد له بالأسباب التي دعت لذلك .

على أصلها .

حذفت .

مادة ٢٠ - يصدر صدور المرسوم بإعداد الرسوم الإضافية إذا أصدر مجلس المديرية قرارا بتخفيضها أو تقصير أجل مرئيتها أو إلغائها فلا يكون هذا القرار نافذا إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر بذلك .

مادة ٢١ - على أصلها .

مادة ٢٢ - على أصلها .

مادة ٢٣ - على أصلها .

مادة ٢٤ - على أصلها .

مادة ٢٥ - على أصلها .

مادة ٢٦ - على أصلها .

مادة ٢٧ - على أصلها .

مادة ٢٨ - على أصلها .

مادة ٢٥ - يؤخذ رأى مجلس المديرية مقدساً في الأمور الآتية :

(١) تطبيق قانون حل مدينة أو قرية في المديرية أو إبطال تطبيقه .

(٢) وضع الأحكام اللازمة لتنفيذ قانون في مدينة أو قرية بالمديرية .

مادة ٢٦ - فيما عدا الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون أو في أي قانون آخر يجوز للمدير ولكل وزير أن يستشير المجلس في كل مسألة يرى أخذ رأيها فيها .

والمجلس فضلاً عن ذلك أن يبدي من نفسه للمدير أو بواسطة المدير لكل وزير أو لمجلس الوزراء رغبات فيما يتعلق بالاحتياجات العامة للمديرية وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرعى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بتلك الرغبات أن تبين للمجلس الأسباب التي دعت إلى ذلك . والمجلس في هذه الحالة أن يرد على بيان الحكومة ولا تكون الحكومة مقيدة بهذا الرد .

مادة ٢٧ - تخرج من اختصاص مجلس المديرية المسائل الداخلة في اختصاص المجالس البلدية الموجودة في المديرية .

ولا يجوز له أن يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو قتلهم ولا في تأديبهم أو دقهم . وكذلك الرغبات والمناقشات والقرارات السياسية عظيمة على المجلس .

مادة ٢٨ - للمجلس أن يطلب من الوزارات والمصالح كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال الداخلة في اختصاصه .

وله أيضاً أن يطلب منها انتداب أحد موظفيها لحضور المناقشة في مسألة معروضة عليه .

مادة ٢٩ - يجب على المجلس أن يبدي رأيه في المسائل المروضة عليه في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور .

فلذا طلب المدير أو الوزير الرأي بصفة مستجيبة يتعين إبداؤه في مدى شهر واحد .

فلذا أي المجلس إبداء رأيه أو تأخر في إبدائه في المواعيد المتفقمة جاز لمجلس الوزراء أن يقرر التجاوز عن هذا الرأي .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

الباب الثالث

في سير أعمال مجالس المديرية

الفصل الأول

احكام عامة

مادة ٣٠ - قبل أن يتولى أعضاء مجلس المديرية المتصنيون عملهم يقسمون أن يكونوا مخلصين للوطن وللك طليعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالثمة والصدق .

ويكون حلف التيمين في جلسة علنية .

مادة ٣١ - يكون لمجلس المديرية دور اجتماع عادي في كل شهر مرة على الأقل بدعوة من المدير .

والدور عبارة عن جلسة أو جلسات متتالية تستقد بناء على دعوة واحدة . ولا ينقض دور الاجتماع إلا بعد النظر في جميع المسائل الواردة بمداول الأعمال والمناقشة فيها .

وللرئيس في أى وقت كان أن يدعو المجلس للدور خاص . وعليه دعوته إذا تقدم إليه طلب كتابي بذلك موقع عليه من نصف الأعضاء المتصنيين على الأقل . على أنه يجوز للرئيس الامتناع عن توجيه الدعوة للدور خاص أكثر من مرة واحدة في الشهر .

وفي أدوار الاجتماع الخاصة لا يجوز للمجلس أن يتداول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

مادة ٣٢ - جلسات مجلس المديرية علنية . على أنه يجوز انعقادها بصفة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المتصنيين على الأقل ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

مادة ٣٣ - الأعضاء المعينون بمكّم وظائفهم طبقاً للسادة الثانية لا يكون لهم رأى معنوي في المداولات إلا في المسائل المتعلقة بالوزارات التي يمثلونها ولكل من الوزارات المذكورة أن تتدب أكثر من ممثل واحد إذا اقتضى الحال . ولكن لا يكون لمن يمثلها غير صوت واحد في المسألة المطروحة للداولية .

وللوزارات غير المختصة تعيين مندوب أو أكثر عند النظر في أمر يتعلق بها وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى معنوي .

مادة ٣٤ - لا تكون مداولات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المتصنيين .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٢٩ - على أصلها .

مادة ٣٠ - على أصلها .

مادة ٣١ - على أصلها .

مادة ٣٢ - على أصلها .

مادة ٣٣ - على أصلها .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٣٤ - على أصلها .

مادة ٣٥ - على أصلها .

مادة ٣٦ - على أصلها .

مادة ٣٧ - على أصلها .

مادة ٣٨ - على أصلها .

مادة ٣٩ - على أصلها .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مادة ٣٥ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وعند تساوى الأصوات يرجح جانب الرئيس .

مادة ٣٦ - إذا لم يتكامل المدة القانوني بعد مضي نصف ساعة من المبدأ المحدد لإحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة ثلاثة أيام على الأقل أو سبعة على الأكثر، ويدعى الأعضاء المتخفون لحضور الاجتماع التالي .

وتكون مناقشات المجلس في الاجتماع الجديد صحيحة مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين ما لم تكن هناك أحوال مشترط فيها أغلبية خاصة . فإن كان عدد الأعضاء أقل من المدة القانوني وجب أن يكون البحث قاصراً على المسائل الواردة في جدول أعمال الجلسة للوجلة .

مادة ٣٧ - إذا تكامل المدة القانوني ومضت نصف ساعة ولم يحضر الرئيس جاز انعقاد المجلس تحت رئاسة أكبر الأعضاء سناً .

مادة ٣٨ - لو وزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخلي لمجالس المديرات ولطريقة السير في أعمالها .

ولكل مجلس مديرية أن يضع لائحته بموافقة اللوائح المذكورة ويجب المصادقة على تلك اللائحة من وزير الداخلية .

الفصل الثاني

المجان

مادة ٣٩ - في شهر يناير من كل سنة يبين المجلس المجان الدائمة اللازمة لفحص وتحضير الأعمال ويعتمد عدد أعضاء هذه المجان واختصاصاتها . ويكون انتخاب أعضائها بطريق الاقتراع السري لكل لجنة وبالأغلبية النسبية .

والجلس أن يبين بحسب مقتضيات الحاجة بلجاناً خاصة لأغراض معينة . والأعضاء المعينون بحكم وظائفهم يكونون أعضاء في المجان المكلفة بمسائل تستل في اختصاصهم .

والرؤساء وكله الاشتراك في أعمال المجان المجلس ورأس كل جلسة يحضرها . فإذا لم يحضر أحدهما جلسة انضمت اللجنة أحد أعضائها للرئاسة .

مادة ٤٠ - تعرض تقارير المجان على مجلس المديرية لإصدار قرار في شأنها .

وفيها ما هو مبين في هذا القانون بنص صريح لا يجوز للجلس أن يبعد شيئاً من سلطته إلى إحدى بلانه .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مادة ١ ع - جلسات الجبان سرية . وما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك يكون لكل عضو من أعضاء المجلس حق الحضور في جلسات الجبان دون أن يشترك في المناقشات أو أن يبدى ملاحظات .

مادة ٢ ع - يصدر وزير الداخلية قرارا بتنظيم سير أعمال الجبان .

الفصل الثالث

ميزانية مجالس المديرية

مادة ٣ ع - يضع مجلس المديرية ميزانية شاملة لإيراداته ومصروفاته ويقدمها إلى وزير الداخلية قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . ويرفق المجلس بمشروع ميزانيته جميع البيانات والمقاييس والأوراق التي بنيت عليها تقديرات الميزانية من إيرادات ومصروفات .

ويتبع في تحضير ميزانيات مجالس المديرية القواعد المعمول بها في وضع ميزانية الدولة .

ويصدر بإعتاد الميزانية قرار من وزير الداخلية بعد أخذ رأى لجنة مؤلفة من :

وكيل وزارة الداخلية رئيسا

مدير قسم الإدارة بوزارة الداخلية

« البلديات »

مندوب عن مصلحة الصحة العمومية

مندوب عن كل من الوزارات الآتية :

وزارة المالية أعضاء

وزارة المعارف العمومية

وزارة الزراعة

وزارة الأشغال العمومية

وزارة المواصلات

مادة ٤ ع - يجوز للجنة تخلف أو تخفض من مشروع الميزانية أرقاما أدريجها المجلس مع اقتراح كيفية استعمال المبالغ النشئة عن الخلف أو التخفيض .

ومع ذلك فإن عليها أن تدفع المبالغ اللازمة للإيوان الآتية إذا أمهلها المجلس كلها أو بعضها :

(١) الالتزامات التي يكون المجلس مقيدا بها .

(٢) المصروفات التي يفرضها هذا القانون أو أي قانون آخر .

(٣) مصاريف الإدارة والصيانة المنقطة بالمنشآت أو المؤسسات أو الاعمال التي يقوم بها المجلس .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٥ ع - على أصلها .

مادة ١ ع - على أصلها .

مادة ٢ ع - على أصلها .

مادة ٣ ع - على أصلها .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية للتشريعية

مادة ٤٤ - على أصلها .

مادة ٤٥ - على أصلها .

مادة ٤٦ - كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها ، وكل مبلغ يرد قفله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية أو من بند إلى آخر في باب الأعمال الجديدة يجب عرض أمره على وزير المالية بناء على طلب مجلس المديرية . ويصدر الوزير التصريح اللازم بقرار منه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٢) من هذا القانون .

ويجوز للمجلس أن يقرر نقل الاعتداء الخاص بينه إلى بند آخر في الباب الواحد ما عدا الباب الخاص بالأعمال الجديدة .

مادة ٤٧ - على المجلس أن يضع حساباه الختامي للإدارة المالية من العام المنتهى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

ويصدر باعتدال هذا الحساب قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٢) .

مادة ٤٨ - على أصلها .

مادة ٤٩ - على أصلها .

مادة ٥٠ - على أصلها .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مادة ٤٥ - على اللجنة أن تحظر المجلس بلاحظاتها على مشروع ميزانية ليبدى رأيه فيها ، فإذا ظلا مختلفين رفع الأمر إلى مجلس الوزراء بتقرير من وزير المالية يتضمن رأى اللجنة ورأى مجلس المديرية ومختلف الاقتراحات الأخرى وملخص الأسباب التي بنيت عليها .

مادة ٤٦ - إذا لم يصدر قرار وزير المالية بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القرار بالميزانية الجديدة .

مادة ٤٧ - كل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد على التقديرات الواردة فيها وكل مبلغ يرد قفله من باب إلى آخر من أبواب الميزانية أو من بند إلى آخر في باب الأعمال الجديدة يجب عرض أمره على وزير المالية بناء على طلب مجلس المديرية . ويصدر الوزير التصريح اللازم بقرار منه بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون .

ويجوز للمجلس أن يقرر نقل الاعتداء الخاص بينه إلى بند آخر في الباب الواحد ما عدا الباب الخاص بالأعمال الجديدة .

مادة ٤٨ - على المجلس أن يضع حساباه الختامي للإدارة المالية من العام المنتهى بعد ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية .

ويصدر باعتدال هذا الحساب قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) .

مادة ٤٩ - تنشر الميزانية والحساب الختامي في الجريدة الرسمية بعد اعتدالهما .

الفصل الرابع

حقوق أعضاء مجالس المديرية وواجباتهم

مادة ٥٠ - لكل عضو أن يوجه أسئلة للرئيس في المسائل التي من اختصاص المجلس . وعليه أن يكتب السؤال في عبارة واضحة موجزة وأن يقدمه إلى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

ويجوز للرئيس أن يؤجل الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالي . والعضو الذي وضع السؤال أن يستوضح الرئيس صراحة واسعة فيا أجاب به ولكن ليس له أن يعقب على الإجابة .

مادة ٥١ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في بلجته - في مداولة له فيها مصالح سواء أكان عن نفسه شخصيا أم بصفته وصيا أو قنيا أو وكلا .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٥٢ - لا يجوز لمضو مجلس المديرية أن يقوم بالقبالت أم بالواسطة بعمل أو مقاوله أو منافسة أو توريد أى كان لحساب المجلس ولا أن يدخل طرفاً منه في بيع أو إعادة .

عل أنه يجوز للمجلس عند الضرورة أن يشتري أو يشتري من أحد أعضائه قطعة أرض أو بناء لعمل من الأعمال العامة التي يتولاها ، ولا يكون قرار المجلس في هذا قاطعاً إلا بعد اعتاده من وزير الداخلية .

مادة ٥٣ - لا يجوز لمضو مجلس المديرية أن يشتغل في قضية ضد المجلس بصفته عامياً أو متنازلاً له عن الحقوق المتنازع فيها .

مادة ٥٤ - العضوية في مجالس المديرية مجانية .

ولا يجوز أن يتناول المضو من المجلس أى أجر أو مكافأة على عمل يؤديه للمجلس في حدود العضوية .

عل أنه يجوز أن يستد الأعضاء المنتخبون فترات انتقاليهم من عمل إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات بلانته أو إلى المجالس التي يكلفون بإدائه عمل فيها .

مادة ٥٥ - إذا غاب العضو المنتخب بدون عذر مقبول أكثر من ثلاث مرات في السنة من جلسات المجلس فللمجلس أن يقرر تعليق إعلان يذكري فيه اسمه باعتباره غائباً بلا إجازة في مقر المركز الذي يتوب عنه .

ويسرى حكم هذه المادة على المضو الذي يتعيب بدون عذر مقبول عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها ثلاث مرات متوالية أو يتعيب عشر مرات غير متوالية ولو بسدر .

مادة ٥٦ - لمجلس المديرية أن يعتبر مستقلاً كل عضو منتخب تخلف عن الحضور ثلاثة أدوار عادية متوالية بدون عذر مقبول .

ولا يصدر القرار إلا بعد أن يسمع المجلس أقوال العضو أو بعد إثبات غيابه من الجلسة التي تسقط في مباد لا يقل عن خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطار العضو صاحب الشأن بها .

مادة ٥٧ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يضالف أحكام المواد (٥١) و (٥٢) و (٥٣) .

ويطبق في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية .

مادة ٥٨ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥٢) و (٥٣) إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

مادة ٥٩ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٣١ يعتبر الشخص المنتخب متعيباً عن العضوية ما لم يثبت في جمر الخمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

مادة ٥١ - عل أصلها .

مادة ٥٢ - عل أصلها .

مادة ٥٣ - عل أصلها .

مادة ٥٤ - عل أصلها .

مادة ٥٥ - عل أصلها .

مادة ٥٦ - يسقط من العضوية كل عضو مجلس مديرية يضالف أحكام المواد (٥٠) و (٥١) و (٥٢) .

ويطبق في إسقاطه أحكام المادة (١٣) من القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية .

مادة ٥٧ - لا يجوز الجمع بين العضوية في مجلس المديرية وإحدى الحالات المنصوص عليها في المادتين (٥١) و (٥٢) إذا وجد العضو فيها وقت انتخابه .

مادة ٥٨ - فيما عدا أحوال عدم الجمع المنصوص عليها في القانون الخاص بانتخاب أعضاء مجالس المديرية يعتبر الشخص المنتخب متعيباً عن العضوية ما لم يثبت في جمر الخمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابه زوال السبب في عدم الجمع .

الباب الرابع

في التعاون بين المجالس على الأعمال ذات المصلحة المشتركة

مادة ٦٠ - لكل مجلس مديرية، بموافقة وزير الداخلية، أن يشترك مع غيره من مجالس المديرية أو مع المجالس البلدية في إنشاء أو إدارة عمل من الأعمال التي تعود بالقائمة على المديرية أو المدن أو القرى التي تحتلها تلك المجالس .
ويعين وزير الداخلية بقرار منه شروط ذلك التعاون .

الباب الخامس

في الأحكام العامة والأحكام الوتبية

مادة ٦١ - يكون لمجلس المديرية أهلية التقاضي، وله أن يقبل بلائذ من وزير الداخلية التبرعات التي ترد إليه من طريق الوقف والوصايا والهبات وضيها ، ويدير أمواله المنقولة والتابئة .
ويكون إذن وزير الداخلية واجبا أيضا للتصرف في هذه الأموال أو تغيير تخصيصها .

مادة ٦٢ - ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٤) لا يجوز للمجلس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل من حقوقه في الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

مادة ٦٣ - لمجلس المديرية، بمصادقة مجلس الوزراء ، أن يقوم بعمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أو التي تعود بالنفع على المديرية .

مادة ٦٤ - تتبع في الإعفاء من الرسوم المقررة من المجلس القواعد المعمول بها بشأن الضرائب العامة .

مادة ٦٥ - لا يجوز لمجلس المديرية، بدون مصادقة مجلس الوزراء، أن ينفذ قرضا أو يشهد بالتزام يترتب عليه مصروفات في ميزانية لسنة أو سنوات مالية مقبلة .

مادة ٦٦ - على مجالس المديرية أن تعرض التصميات والمقانيسات الخاصة بمشروعات تزيد قيمتها على ٢٠٠ جنيه على وزارة الداخلية لفحصها واعتقادها مقلما .

ولوزير الداخلية، بعد موافقة مجلس المديرية، أن يلحق أعمال المشروع في مناقصة أو أن يهد بفتحها إلى إحدى مصالح الحكومة المختصة .

مادة ٦٧ - لوزارة الداخلية أن تفتش على حسابات مجالس المديرية وأعمال الإدارة في تلك المجالس .

مادة ٥٩ - على أصلها .

مادة ٦٠ - على أصلها .

مادة ٦١ - ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٣) لا يجوز للمجلس بدون مصادقة مجلس الوزراء التنازل من حقوقه في الأموال أو المنشآت أو المؤسسات التي يملكها أو يقوم بإدارتها .

مادة ٦٢ - على أصلها .

مادة ٦٣ - على أصلها .

مادة ٦٤ - على أصلها .

مادة ٦٥ - على أصلها .

مادة ٦٦ - على أصلها .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مادة ٦٨ - تكون مداولات مجلس المديرية باطلة ولا يعمل بها إذا جاوز المجلس فيها حدود اختصاصه .

ويصدر وزير الداخلية قراراً بطلانها .

مادة ٦٩ - كل اجتماع يفقده الأعضاء كجلس مديرية خارجاً عن المكان المخصص لاجتماعه يعتبر غير مشروع .

وتكون القرارات التي يصدرها الأعضاء في هذه الاجتماعات باطلة قانوناً .
ويقضد المدير الوسائل اللازمة لنقض الاجتماع فوراً .

مادة ٧٠ - إذا عدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الانتخاب أوفى هذا القانون لإبطال الانتخاب وعدم الجمع والسقوط من العضوية لا يجوز عزل أحد أعضاء مجالس المديرية للتخيين إلا بمرسوم يصدر بناء على طلب مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلثي الأعضاء .

ويجوز وقف العضو المروض أمره على المجلس بقرار من وزير الداخلية وذلك إلى أن يتخذ المجلس قراراً بشأنه .

مادة ٧١ - لو وزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المعروضة لاعتقاده أو لمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧٢ - يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تبين فيه أسباب الحل .
ويحتلض يجب إجراء الانتخابات الجديدة في مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

مادة ٧٣ - عقب صدور المرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قراراً بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس للنحل الميتين بحكم وظائفهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولو وزير الداخلية أن يمين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع عدم الإخلال بإحكام المادة (٧٤) تقوم هذه اللجنة مقام المجلس في الأعمال المستعجلة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكيل المديرية .

وتجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يعيدها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٦٧ - على أصلها .

مادة ٦٨ - على أصلها

مادة ٦٩ - على أصلها .

مادة ٧٠ - لو وزير الداخلية أن يأخذ رأى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤٣) من هذا القانون بشأن قرارات المجالس المعروضة لاعتقاده أو لمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧١ - على أصلها .

مادة ٧٢ - عقب صدور المرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قراراً بتأليف لجنة من : (١) أعضاء المجلس للنحل الميتين بحكم وظائفهم إذا أمكن ذلك ، (٢) كبار الموظفين الآخرين التابعين للوزارات والمصالح لدى المديرية .

ولو وزير الداخلية أن يمين في هذه اللجنة بعض أعيان المديرية .

ومع عدم الإخلال بإحكام المادة (٧٣) تقوم هذه اللجنة مقام المجلس في الأعمال المستعجلة .

ويرأس هذه اللجنة المدير وعند الاقتضاء وكيل المديرية .

وتجتمع اللجنة المذكورة في المواعيد التي يعيدها المدير وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وعند تساوى الآراء يرجح جانب الرئيس .

مشروع القانون كما أقره مجلس النواب

مادة ٧٤ - إذا انتهى أجل سريان الرسوم المقررة في المادتين (١٩) و (٢٠) في الفترة التي تنقضي بين حل المجلس واجتماعه بيئته الجديدة يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوما بالاستمرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

مادة ٧٥ - تستمر مجالس المديرية على إدارة مدارسها ولا يدخل في ذلك الملازم والمدارس المخصصة للتعليم الإلزامي إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستثنى عنها .

وكل مدرسة من المدارس المذكورة تستلمها وزارة المعارف العمومية أو يستثنى عنها ينقل الاعتماد المقرر لها إلى باب التعليم الإلزامي .

مادة ٧٦ - ينشئ القانون النظام رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣

مادة ٧٧ - على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لذلك .

أمر بأن يعم هذا القانون بمئات الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مدني ...

مشروع القانون كما أقرته اللجنة ووافقت عليه اللجنة الاستشارية التشريعية

مادة ٧٣ - إذا انتهى أجل سريان الرسوم المقررة في المادة (١٩) في الفترة التي تنقضي بين حل المجلس واجتماعه بيئته الجديدة يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوما بالاستمرار في تحصيل تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

مادة ٧٤ - على أصلها

مادة ٧٥ - على أصلها .

مادة ٧٦ - على أصلها .

ملحق

تقرير لجنة الداخلية والشؤون الصحية

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب الخاص بوضع نظام لمجالس المديرات

مشروع الحكومة

الباب الثالث

في حقوق مجالس المديرات واختصاصاتها

الفصل الأول

احكام عامة

مادة ٤ - فضلا عن الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية ينص صريح في هذا القانون أو في أي قانون آخر ، يجوز للدير ولكل وزير أن يسنشرو المجلس في كل مسألة يرى اخذ رايه فيها .

وللمجلس أن يبدى من نفسه للدير ولكل وزير بواسطة المدير وكذلك لمجلس الوزراء ورغبات فيما يتعلق بالمحاجات العامة للمديرية ، وعلى الأخص في شؤون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن العام والصحة العمومية والتعليم والصناعة والتجارة .

وعلى الحكومة إذا لم تتول عن هذه الآراء والرغبات أن ترسل إلى المجلس بياناً بالأسباب التي دعت إلى ذلك . ولا يجوز المناقشة في هذه الأسباب . ومع ذلك :

(١) تخرج من اختصاص مجلس المديرية جميع المسائل التي تختص بها المجالس البلدية ، من أي نوع كانت ، الموجودة في المديرية ، وذلك فيما عدا التعليم الإلزامي الذي يختص مجلس المديرية وسعده بإدارته في جميع بتاتر المديرية وقراها .

(ب) ولا يجوز لمجلس المديرية أن يبحث في تعيين موظفي الحكومة أو قتلهم ولا في تأديبهم أو وقفهم .

(ج) وكذلك لا يجوز له إبداء الرغبات السياسية .

مادة ٥ - لمجلس المديرية أن يعاقب البت في أية مسألة من المسائل التي تقدمها له الوزارات أو المصالح على حضور مندوب منها يشرح له المسألة ويناقشها فيها .

وللمجلس أن يطلب بواسطة الرئيس من الوزارات والمصالح كل ما يحتاج إليه من البيانات والمعلومات المتعلقة بالأعمال التي من اختصاص المجلس النظر فيها .

نحن فواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المسادتين ١٢١ و ١٢٢ من الدستور ؛
وعلى الأبواب الخامس والسادس والسابع من القانون النفاى نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان :

الباب الأول

في الشخصية المعنوية للمديرات

مادة ١ - تعتبر المديرات ، فيما يختص بمباشرة حقوقها ، أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام . وتمتلكها مجالس المديرات بالشروط المقررة في قانونها هذا . ويكون رئيس مجلس المديرية نائباً عنه بهذه الصفة في استهلاك ماله من السلطة وفي أداء ما عليه من الواجبات مما يدخل في دائرة اختصاصه .

الباب الثاني

في تأليف مجالس المديرات

مادة ٢ - يكون لكل مديرية مجلس مديرية مركزه عاصمة المديرية . واجتماع مجلس المديرية في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بمحك القانون .

مادة ٣ - يؤلف مجلس المديرية من :

(١) أعضاء يتخون طبقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجالس المديرات .

(ب) وأعضاء بمحك وظائفهم باعتبار عضو عن كل من وزارات الزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات .

ويكون المدير رئيساً لمجلس المديرية ، فإن غيب أو تمتع عن العمل مانع نائب عنه ويكمل المديرية .

الفصل الثالث

اختصاص مجالس المدرجات في شؤون التعليم

مادة ٩١ - يختص مجالس المديرية بالتعليم الإلزامي وإدارته في بتادير المديرية وقروما طبقاً لأحكام قانون التعليم الإلزامي .

ولا يجوز لمجالس المديرية أن يشتغل بأنواع أخرى من التعليم غير التعليم الإلزامي . على أن لمجالس أن يفتش ويدبر ملاحظاته للاحداث من بين وبنات بشرط أن يتبع في إدارتها اللوائح العامة التي تضمنها الحكومة .

وعلى المجالس ، في إدارته لمكاتب التعليم الإلزامي ، أن يتبع أيضاً أحكام اللوائح العامة التي تضمنها الحكومة في كل ما يتعلق بالآلية والأثاث المدرسي والمستخدمين الفنين ونتاج التعليم .

مادة ٩٢ - يقرر قانون التعليم الإلزامي صيب مجالس المدرجات وكذلك نصيب المجالس البلدية على اختلاف أنواعها من نفقات ذلك التعليم وتكفل ميزانية الدولة باقى النفقات .

وعلى مجالس المديرية أن يدرج في ميزانية مصروفاته الاختادات التي يفرضها عليه قانون التعليم الإلزامي .

مادة ٩٣ - تتولى وزارة المعارف العمومية التفتيش على التعليم بمجمعاته وأنواعه في المدارس والمكاتب التي تدبرها مجالس المدرجات وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس للعمل بها .

مادة ٩٤ - يستشار مجالس المديرية مقدماً في إنشاء مدارس الحكومة بالمديرية وفي قتلها أو إبطالها .

وفي حالة إلغاء مدونة كانت في الأصل من أملاك المجلس يعود بناؤها وأرضها إلى ملكيته كما كانا ما لم يتم الاتفاق بين وزارة المعارف والمجالس على استعمالها لأغراض تعليمية أخرى .

الفصل الرابع

اختصاص مجالس المدرجات في الشؤون الزراعية

مادة ٩٥ - مجالس المديرية أن يعمل على تشجيع حركة الفتم والتعاون الزراعي بين أهل المديرية وأن يخصص من أمواله ما يساعد على إيجاد هذه الحركة . وله أن يقترح ما يراه مفيداً لذلك .

وللمجالس أن يفتش للتخلف ويقوم بالمراسخ الحلية لأصناف الزراعة والماشية والدواجن والطيور والصناعات الخشيرة من الأعمال الزراعية .

وله أن يقرر جوائز مالية لأغراض معينة يكون من وراثتها تحسين الزراعة وما يتعلق بها أو التشجيع على إيجاد أنواع جديدة منها .

وله أن يقيم مؤسسات نموذجية لأنواع من الزراعة مما يعود في المديرية وكذلك تربية الماشية والدواجن والصناعات الخشيرة عن الأعمال الزراعية ، مع العمل على نشرها .

مادة ٩٦ - يجب على المجالس أن يتم بحثه وأن يمدى رأيه في المسائل الواجب مرضها عليه بمقتضى نصوص هذا القانون أو القوانين الأخرى في مدة لا تافه من وقت مرضها عليه .

فلذا أبى إبداء رأيه أو لم يدر رأياً مطلقاً في مدى دور الاجتماع الذي أدرجت هذه المسائل في جدولها جاز لمجالس الوزراء أن يأمر بإجراء العمل بدون انتظار الرأى المذكور .

الفصل الثاني

اختصاص مجالس المدرجات في الشؤون الصحية

مادة ٩٧ - على مجالس المديرية أن يفتش شؤون الصحة العامة في المديرية وأن يخصص سنوياً من أمواله ما يساعد به على استئصال الآفات الصحية الحلية ومقاومة الأمراض وتيسير السبل على الأهالي للعلاج منها . ويجب ألا يقل ما يخصصه المجلس لذلك من عشرين في المائة من مجموع الرسوم التي يفرضها طبقاً للدينين ٣٧ و ٣٨ من هذا القانون .

وتقرر وزارة الصحة العمومية برنامجاً عاماً للإصلاح الصحي في بلاد المملكة المصرية وتعرضه على مجالس المدرجات مع الإشارة على كل مجلس بما هو أكثر أهمية بالنسبة لبلاد مديريته وما هو أولى بالتقديم من غيره .

وعندما يأخذ المجلس في وضع مشروع ميزانيته للسنة الجديدة تقدم إليه وزارة الصحة العمومية باقتراحاتها في وجوه إنفاق ما هو مخصص في الميزانية لشؤون الصحة والطبية . والمجالس رأى قاطع في قبول ما يوافق عليه من مقترحات وزارة الصحة العمومية .

فلذا أدرج المجلس في مشروع ميزانيته مبالغ لتنفيذ مشروعات لم توافق عليها وزارة الصحة العمومية سوى الخلاف على مقتضى ما هو منصوب عليه في المادتين (٥٤) و (٥٥) من هذا القانون .

مادة ٩٨ - تتولى وزارة الصحة العمومية التفتيش على جميع المعاهد الصحية والطبية بمجالس المدرجات وتبلغ ملاحظاتها إلى هذه المجالس للعمل بها .

مادة ٩٩ - يقوم مجالس المديرية بدم المستشفيات (المعروفة بالبرك) وتجفيفها طبقاً لأحكام القانونين بكرة ه لسنة ١٩١٤ و بكرة ه لسنة ١٩١٦ وما يدخل عليها من التعديلات . أما المستشفيات الداخلة في أملاك الدولة فيكون ردها وتجفيفها بالاتفاق بين مجالس المديرية ووزارة المالية .

مادة ١٠٠ - يستشار مجالس المديرية مقدماً في إنشاء مستشفيات للحكومة في المديرية وفي قتلها أو إبطالها ، وكذلك في الجانات العمومية .

ويسرى حكم هذه المادة أيضاً على المستشفيات التي تشنها أو تدبرها المجالس البلدية بأنواعها الموصولة في المديرية .

وقرار مجلس المديرية في الإنشاء وفي ترتيب برنامج العمل وفي الرسوم الإضافية التي تفرض للصرف منها عليه لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدور مرسوم به .

وتتولى وزارة المواصلات إنشاء الطرق الزراعية على وجه ما تقدم وتقوم بصيانتها .

فإذا بدا لوزارة المواصلات ما يدعوها لتعديل برنامج الإنشاء الذي أقره مجلس المديرية وجب عليها أن تحصل على موافقة المجلس مقدماً على هذا التعديل . ويكون رأي المجلس استشارياً في التعديل إذا كان إنشاء الطريق يستلزم ثقلاً من خزائن الدولة .

مادة ٢٣ - يستقر أعضاء مجلس المديرية مقدماً في إنشاء السكك الحديدية الزراعية ما دامت السكة لا تمر إلا في المديرية وحدها .

فإذا كانت تمر في أكثر من مديرية واحدة فيؤخذ فيها رأى كل مجلس مديرية مختص ، ويكون الرأى استشارياً .

ويكون لمجلس المديرية ذات الشأن رأى استشاري أيضاً في تعيين اتجاهات هذه السكك ، سواء أكانت السكة تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية .

مادة ٢٤ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في إنشاء سكك حديد الحكومة سواء أكانت تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية ، وكذلك في تعيين اتجاهات هذه السكك وفي إنشائها .

الفصل السابع

اختصاص مجالس المديرية في شؤون وزارة المالية

مادة ٢٥ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في إعطاء الشركات أو الأفراد امتيازات أو التزامات أو احتكارات بالمديرية .

مادة ٢٦ - يستشار مجلس المديرية مقدماً قبل التصرف في الأراضي لقضاء العمدة للبياء - من أملاك الدولة - في بلاد المديرية التي ليس لها مجالس بلدية من أي نوع .

مادة ٢٧ - يستشار مجلس المديرية مقدماً قبل بيع الأراضي الزراعية المملوكة للدولة ، الواقعة حول قرى المديرية في دائرة نصف قطرها خمسة أمتر من الحدود المقررة للقرى .

ويستثنى من ذلك البلاد والقرى التي لها مجالس بلدية من أي نوع .

مادة ٢٨ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في جميع المشروعات الخاصة بمشآت الحكومة ومؤسساتها في المديرية ، من حيث إقامة هذه المنشآت والمؤسسات أو شراءها أو بيعها أو إيجارها أو تسيير استعمالها أو إنشائها .

ولا يدخل في ذلك منشآت الري ولا جارى السكك الحديدية ولا جارى الأحوسة .

وله أن يضع من النظم ما يكفل منع النهر عن المتعين ويحفظ حقوقهم عند بيع حاصلاتهم وممتلكاتهم الزراعية في الحفلات والمخارج والأسواق من حيث ضبط الوزن وتعيين درجة الصنف ورجته .

مادة ٢٩ - تعرض مشروعات وزارة الزراعة المتلفة بالمديرية على مجلس المديرية لاستشارته فيها قبل تنفيذها . وكذلك يستشار المجلس كلما دها الحال لنقل مشروع من هذه المشروعات من مكان إلى آخر في المديرية أو لإبطاله .

مادة ٣٠ - إذا قضت المصلحة العامة بتحديد المساحات التي تخصص لأزواج من الزراعة فيجب استشارة المجلس في اختيار المناطق التي تقتل عليها هذه المساحات بالمديرية .

وهذا لا يخل بما لوزاري الزراعة والأشغال العمومية من حق التعديل في هذه المناطق في الأحوال المستجيبة بدون استشارة المجلس فيها مقدماً . وفي حالة التعديل المذكور يجب إخبار المجلس بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاده .

مادة ٣١ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في تحديد الموعد الذي يسرى فيه كل قانون أو لائحة زراعية على المديرية متى نص في القانون أو اللائحة على ترك تحديد موعد سريانها السلطة التنفيذية .

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديرية في شؤون الري

مادة ٣٢ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في جداول وزارة الأشغال العمومية السنوية المتلفة بتطوير الترع والمصارف العمومية في المديرية .

مادة ٣٣ - يستشار مجلس المديرية مقدماً في جداول متوابع الري المتلفة بالمديرية . وهذا لا يخل بما لوزارة الأشغال العمومية من حق تعديل المتوابع في الأحوال المستجيبة بدون استشارة المجلس مقدماً فيها . وفي حالة التعديل المذكور يجب إخبار المجلس بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول انعقاده .

الفصل السادس

اختصاص مجالس المديرية في شؤون المواصلات

مادة ٣٤ - فضلاً عن الاختصاصات المقررة لمجلس المديرية بنص صريح في هذا القانون ، يستشار المجلس بوجه عام في تعيين اتجاهات طرق المواصلات برّاً وبحراً في المديرية ، وفي كل تعديل يحصل في هذه الاتجاهات .

مادة ٣٥ - يقر مجلس المديرية إنشاء الطرق الزراعية التي توصل بين بلاد المديرية وقرائها طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر ١٩٢٠ وما يدخل عليه من تعديلات .

(ج) والرخصة المطلة طبقاً لحكمها لا تخفى من وجوب مراعاة اللوائح الصعبة وضبطها المتعلقة بالموالد والأسواق .

مادة ٣٢ — مجلس المديرية أن يقرر حذف أى موالد من جدول الموالد المرخص بها فى المديرية أو التى جرت العادة بإقامتها فيها .

وحيث يستعين على الإدارة عدم الترخيص بإدارة الموالد الذى قرر المجلس حذفه .

مادة ٣٣ — يحل مجلس المديرية محل وزارة الداخلية فى النظر والفصل بأى قاطع فى جميع المسائل المتعلقة بالأراضى المخصصة للطرق الواقعة داخل السكن وخارجه ، وكذلك الأراضى الفضاء الموجودة أيضاً داخل السكن وخارجه ، مما هو محصور فى مساحة تلك الزمام بوصف "سكنى" أو "منافع سكنى" وما تضيفه وزارة المالية على مدينى التوين من أملاك الدولة .

والبلد البيع والتأجير والاستبدال والتفاضل فى المازنات مع الأفراد أو الجماعات فى حالة الاحتناء على المنافع المذكورة أو الإذعان بملكيتها .

ولا يسرى حكم هذه المسألة على البلديات التى بها مجالس بلدية فى أى نوع كان .

مادة ٣٤ — يشترط اعتماد مجلس المديرية مقدماً فى تغيير أسماء البلاد وفى تغيير حدود البلديات والقرى التى ليس بها مجالس بلدية فى أى نوع وفى إنشاء قرى جديدة أو إلغاء قرى موجودة فى المديرية .

مادة ٣٥ — يشترط اعتماد مجلس المديرية مقدماً فى المشروعات الآتية قبل تنفيذها :

(١) إصدار الميرالحة على تسرى على المديرية كلها أو على قسم منها أو على بئاد أو قرى فيها أو تعديل أو إلغاء لائحة خاصة بالمديرية .

(ب) سريان قرار أو لائحة على بئاد أو قرية أو إبطال ذلك .

(ج) إصدار قرار ببيان كيفية سريان قرار أو لائحة على بئاد أو قرية فى المديرية .

ولا يسرى حكم هذه المسألة على القرارات أو اللوائح الوتية التى تصدر أو يقرر بمرامير فى حالة واه أو فى غيرها من الأحوال المستعجلة ، وعلى المدير فى هذه الحالة أن يغير المجلس بالأسباب التى دعت لذلك فى أول اعتقاده .

ولا يسرى حكم هذه المسألة أيضاً على المسائل التى تكون من اختصاص مجلس بلدى من أى نوع كان فى المديرية .

مادة ٣٦ — يشترط مجلس المديرية مقدماً فى المشروعات الآتية :

(١) تغيير حدود المديرية بإعادة أحكام المادتين ٧٥ و ٨٠ من الدستور .

(٢) إنشاء أو إلغاء مجلس قروى أو على فى دائرة اختصاص المديرية .

(٣) تغيير دوائر الاختصاص الإدارية أو القضائية فى المديرية وإنشاء أو إلغاء المراكز وقطع البوليس المستندية .

(٤) سريان قانون على بئاد أو قرية فى المديرية أو إبطال ذلك .

(٥) إصدار قرار ببيان كيفية سريان قانون على بئاد أو قرية فى المديرية .

ولا يسرى حكم الفقرتين ٤ و ٥ من هذه المسألة على البئاد والقرى التى بها مجالس بلدية من أى نوع .

الفصل الثامن

اختصاص مجالس المديرية فى الشؤون الإدارية

مادة ٣٩ :

(١) يقرر مجلس المديرية ، بمصادقة وزارة الداخلية ، عدد الخبراء اللازمين لكل بئاد أو قرية فى المديرية ماعدا البئاد والقرى التى بها مجالس بلدية من أى نوع . وكذلك يبين بيان درجياتهم .

(ب) يقرر المجلس كذلك متطلبات الخبراء بمراعاة معدل الأجور الجارية فى أنحاء المديرية .

(ج) وإذا لم يقرر المجلس قبل أول يناير من كل سنة إجراء تغيير فى عدد خبراء بئاد أو قرية أو فى مراتبهم فينبى ذلك كما كان فى السنة الماضية .

ومع ذلك يجوز لوزير الداخلية ، بعد أخذ رأى المجلس ، أن يزيد عدد خبراء أى بئاد أو قرية إذا رأى أن حالة الأمن العام تقتضى ذلك .

(د) وتعين فى كل سنة لجنة من المجلس للفصل نهائياً فى الشكاوى من توزيع رسوم الخفر على المنازل فى البئاد أو القرى التى ليس بها مجالس بلدية من أى نوع أو التى لم تربط عليها فوائد المائى .

مادة ٣٠ — لا تنشأ عزبة فى المديرية ، ولا تهدم عزبة بالطرق الإدارية ، إلا إذا وافق على ذلك مجلس المديرية .

ويحدد القانون شروط الترخيص بإنشاء العزب والأحوال التى يجوز فيها عملها وشروط ذلك .

ولا يصدر قرار المجلس بالهدم إلا بعد تكليف مالك العزبة بإزالة أفواله المجلس أو لمن ينوبه المجلس لذلك من بين أعضائه .

ويشترط أن يكون قرار المجلس بالهدم صادراً من أغلبية تزيد على نصف مجموع عدد الأعضاء المقرر انتخابهم .

مادة ٣١ — لا يقام بعد تاريخ العمل بهذا القانون موالد أو سوق فى أية جهة من جهات المديرية فى بئاد أو قرية أو لائحة فيها إلا بعد الترخيص به من المديرية بموافقة مجلس المديرية .

ويطال المدير بالطرق الإدارية كل موالد أو سوق يقام مخالفاً لحكم هذه المسألة .

أما الوصفات فىكون الترخيص بوجودها أو إبطالها من اختصاص اللجنة الإدارية .

ومع ذلك :

(١) لا يسرى حكم هذه المسألة على الأسواق التى تقام بناء على امتياز منع قبل العمل بهذا القانون .

(ب) ولا يجوز بتفتضاها إعطاء رخصة على ما يخالف شروط امتياز منع قبل ذلك التاريخ .

الفصل التاسع

سلطة مجالس المديرية وحقوقها المالية

مادة ٣٧ - مجلس المديرية أن يقر رسوما إضافية ، لمدة معينة ، على ضرائب الأطنان في المديرية لتصرف منها على مشروعاته . وقراره في ذلك يكون فائداً ويصدور به مرسوم ما دام لا يتجاوز ١٥ ٪ من مجموع ضرائب الأطنان في المديرية .

مادة ٣٨ - والمجلس أن يقر رسوما إضافية ، لمدة معينة أيضا ، على كل ضريبة عامة مفقورة في المديرية .

مادة ٣٩ - قرار مجلس المديرية ، في الرسوم الإضافية التي تريد على ١٥ ٪ من ضرائب الأطنان وفي الرسوم الإضافية التي تفرض على الضرائب العامة الأخرى ، لا يكون نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم به .

مادة ٤٠ - بعد صدور المرسوم بالرسوم الإضافية من أي نوع كانت ، لا يكون قرار مجلس المديرية نافذ المفعول في تخفيضها أو تخصيص أجل سريانها أو في التناهي إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصدر مرسوم آخر .

مادة ٤١ - تعتبر أموال مجالس المديرية أموالا عامة ، ويقع في تحصيل الرسوم وفي صرف الأموال القواعد المثبتة في أموال الدولة . ويكون حفظ الأموال واستغلالها بموافقة وزارة المالية .

مادة ٤٢ - مجلس المديرية أن يراقب استهلاك ما لم يشره صرفه من الرسوم التي يقررها طبقا لنصوص هذا القانون أو أي قانون آخر .

الباب الرابع

في سير أعمال مجالس المديرية

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ٤٣ - قبل أن يتولى رئيس مجلس المديرية وأعضاؤه المنتخبون عملهم يقسمون أن يكونوا خاضعين للوطن وللك طمحين للدستور وقرارات البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالهمة والصدق .

و يكون طلب الإيئين في جلسة طنية .

مادة ٤٤ - يكون لمجلس المديرية دور اجتماع هادى في كل شهر مرة على الأقل . ولا ينفى دور الاجتماع إلا بعد بحث المسائل المروضة على المجلس والمناقشة فيها .

وللرئيس دعوة المجلس لاجتماع فوق العادة في أى وقت . وعليه دعوته إذا طلب ذلك كتابة نصف الأعضاء المنتخبين . على أنه يجوز للرئيس أن يتنع

عن توجيه الدعوة لاجتماع فوق العادة أكثر من مرة واحدة بين دورى اجتماع طنيين .

وفي الاجتماعات التي فوق المادة لا يجوز للمجلس أن يتناول إلا في الأمور التي دعى من أجلها .

مادة ٤٥ - جلسات مجلس المديرية طنية . على أنه ينقذ بصفة سرية بناء على طلب الرئيس أو ربع الأعضاء المنتخبين ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسة طنية أم لا .

مادة ٤٦ - لا يكون للمجلس الذى يحكم وظيفته رأى مودوفى مداولات المجلس أو لجانها إلا فيما يتعلق بعمله .

ولكل وزارة ممثلة في المجلس يحكم القانون أن تنسب أكثر من ممثل واحد وذلك عند تعدد المواضيع المتعلقة بها واختلافها . ولكن لا يكون لمن يمثلها في صوت واحد في كل مسألة .

ولكل وزارة غير ممثلة ميمين مندوب أو أكثر يحضر جلسات مجلس المديرية أو لجانها عند النظر في أمر يتعلق بتلك الوزارة أو بإحدى المصالح التابعة لها . وهؤلاء المندوبون يشتركون في المداولات ولكن لا يكون لهم رأى مودوفى .

مادة ٤٧ - لا تكون جلسات المجلس قانونية إلا إذا حضرها أكثر من نصف الأعضاء المنتخبين .

مادة ٤٨ - في غير الأحوال المشتري فيها أغلبية خاصة تصدر قرارات المجلس بالألبية المطلقة . وعند تساوى الآراء تكون الأربعة للفريق الذى منه الرئيس .

مادة ٤٩ - إذا لم يتكامل العدد القانونى بعد معنى نصف ساعة من الجهاد المجدل إحدى جلسات دور الاجتماع فتؤجل الجلسة لثلاثة أيام على الأقل أو سبعة من الأكثر ويدعى الأعضاء ، الذين غابوا ، للمحضور في الجلسة التالية .

في غير الأحوال المشتري فيها أغلبية خاصة تكون مداولات المجلس في جلسات اللاحقة لجلسة الموجلة قانونية مهما بلغ عدد الأعضاء الحاضرين . فإن كان منهم أقل من العدد القانونى وجب ألا يمرض في الجلسات اللاحقة غير المسائل الواردة في جدول الجلسة الموجلة .

الفصل الثاني

الجان

مادة ٥٠ - في شهر يناير من كل عام بين المجلس اللجان العامة اللازمة لخصص وتخصيص الأعمال ويعدد عدد أعضاء هذه اللجان واختصاصاتها . ويكون انتخب أعضائها بطريق الانتخاب بالقائمة لكل لجنة وبالأغلبية النسبية .

يجوز للمجلس أن يمين ، بحسب مقتضيات الحاجة ، بلانا خاصة لأغراض معينة .

مادة ٦٦ - يجوز لمجلس المديرية فصل كل عضو متخلف عن الحضور مدى ثلاثة ايام طوعية متوالية من ايام الاجتماع بدون عنده مقبول لدى المجلس .

ويجوز اقتراح الفصل في جدول اعمال المجلس أو يطرح إنشاء الاجتماع حسب الأحوال ، ولكن لا ينظر فيه إلا في اجتماع ثان بعد أسبوعين على الأقل من تبليغه إلى العضو صاحب الشأن بالتأليف المرفوف لدى المجلس . ولا يصدر قرار الفصل إلا بعد سماع أقوال العضو أو استناعته من الحضور.

الباب الخامس

في التعاون بين المجالس على المشروعات العامة

مادة ٦٧ - يجوز، بموافقة وزير الداخلية ، أن يشترك مجلس المديرية مع غيره من مجالس المديريات أو من المجالس البلدية على اختلاف أنواعها في إنشاء وإدارة عمل من الأعمال العامة التي تتواءم بالذات على أهالي المديريات والمدن والقرى التي تحتلها هذه المجالس .

ويرض المشروع أولاً على كل مجلس ذي شأن فيه . فإذا أقرته المجالس وأقرته له الأموال اللازمة على الوجه الذي يقرره هذا القانون تتولى تنفيذه وإدارته لجنة مؤلفة من رؤساء المجالس المشتركة فيه وعضوين عن كل مجلس بينهما المجالس في شهر يناير من كل عام . ولا يجوز للمجلس أن يتقبل مندوبيه أو أحدهم خلال العام إلا في الأحوال الضرورية القصوى وبموافقة وزير الداخلية .

وتكون رئاسة اللجنة لأعلى رؤساء المجالس دية ، فإذا تساوت الدرجات رويبت للأقدمية . فان غاب الرئيس أو منعه عن العمل مانع حال محله مؤقتا الرئيس التالي له في الدرجة والأقدمية .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وعند تساوى الآراء تكونت بالأهمية الطريق الذي منه الرئيس .

وقيل أن يتنفس اجتماع اللجنة في كل مرة بمحدد الموعد الذي يعقد فيه الاجتماع التالي ، وتبلغ مداولات اللجنة وقراراتها إلى المجالس المختصة وإلى وزير الداخلية ، ولا تنفذ هذه القرارات إلا إذا أعضتها الوزارة .

وقرارات اللجنة - فيما يتعلق بزيادة ما يدفعه المضمون من المشروع أو زيادة خصصاته - لا تكون نهائية إلا بعد موافقة المجالس المختصة .

فإذا قرر تصفية المشروع أو إبطاله تولت اللجنة الموكل إليها إدارته أعمال التصفية ، وإذا اختلط فيها بينا كانت الحكم النهائي لوزير الداخلية .

في هذه الحالة أن يصوغ السؤال في صيغة واضحة موجزة وأن يقدمه مكتوباً إلى الرئيس وهو يدرجه في جدول أعمال أول جلسة .

وعجز الرئيس أن يوجه الجواب على السؤال إلى دور الاجتماع التالي . وللعضو الذي وضع السؤال أن يستخرج الرئيس مرة واحدة فيما أجاب به ولكن ليس له أن يعقب على الإجابة .

مادة ٦٩ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك - سواء في جلسات المجلس أم في لجانه - في مداولة فيها صالح ، سواء أكان عن نفسه شخصياً أم بصفته ولياً أم فيها أم وكلاء .

مادة ٧٢ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يدخل أو يشترك بالقرارات أو بالواسطة في صفقة مع مجلس المديرية ، سواء أكان ذلك في المفاوالت أم في المناقصات أم التوريدات أم البيوع .

على أنه يجوز للمجلس - في الأحوال الضرورية القصوى - أن يستأجر من أحد أعضائه أو يتاجر أرضاً أو بناء لعل من الأعمال العامة التي يتولاها المجلس . وقرار المجلس في هذا لا يكون نهائياً إلا بعد إقراره من وزير الداخلية .

مادة ٧٣ - العضوية في مجالس المديريات مجانية .

ولا يجوز أن يتناول العضو من المجلس أجراً أو مكافأة على أي عمل يؤديه للمجلس عما تحمته عليه العضوية فيه .

على أنه يجوز أن يسترد الأعضاء المتخلفون نفقات انتقلهم من محال إقامتهم إلى مقر المجلس لحضور جلساته أو جلسات لجانه ، أو لأية جهة يكلفهم المجلس الانتقال إليها لأداء عمل من أعماله .

مادة ٧٤ - لا يجوز لعضو مجلس المديرية أن يشترك في قضية ضد المجلس سواء بصفته محامياً أو متنازلاً إليه من الحقوق المتنازع فيها .

فإذا أراد رفع الدعوى على المجلس الذي هو عضو فيه لأمر له علاقة بمصالحه الشخصية أو بمصالح من له عليهم الولاية أو القوامة وجب عليه استئذان المجلس مقدماً .

مادة ٧٥ - إذا غاب العضو المنتخب عن جلسات المجلس أو في أثنائها بدون إذن مقبول ، فلمجلس أن يقرر - شرعاً - في الجريدة الرسمية وفي مقر المركز الذي يتوجب عنه بإضماره غالباً بلا إجازة .

ويسرى حكم هذه المادة على العضو الذي يتأخر عن محاد انعقاد الجلسة أكثر من نصف ساعة أو يتغيب بدون إذن أثناء أخذ الآراء ، وذلك في مدى خمس جلسات متوالية . ويسرى كذلك على العضو الذي يتغيب عن جلسات اللجنة التي هو عضو فيها بدون إذن مقبول ثلاث جلسات متوالية أو يتغيب عشر جلسات غير متوالية ولو بصدور .

الفصل الثاني

اختصاصات الرئيس وواجباته

مادة ٧٦ - الرئيس هو الذى يتقارن وزارات الحكومة ومصالحها ومع الهيئات والأفراد على كل شأن من شؤون المجلس ، إلا فى الأحوال التى يقرر فيها المجلس تكليفه فتهمة برياسة الرئيس للقيام بهذه المهمة .

والرئيس هو الذى يدعو المجلس للاجتماع فى الموعد الذى تقرره القانون . وهو الذى يمد جدول أعمال الجلسة ، ويتولى المحافظة على نظام المجلس وأمنه ، والأخذ بمراعاة هذا القانون ، ويدير المناقشات ، ويأذن بالكلام ، ويضع الأسئلة ، ويعلن نتائج الاقتراع ، وله الكلام فى أى وقت إذا رأى فى ذلك فائدة لنظام المناقشة أو لإيضاحها . وهو الذى يحدد موضوع البحث ، ويرد إليه من خرج عنه من المكتبين ، ويهتد إلى المحافظة على النظام . وهو الذى يوقع قرارات المجلس وعاضد مداراته وكافة الأوراق التى تصدر باسم المجلس للنشر . وهو الذى يوقع أيضاً ما يرضى به المجلس فى حدود القانون من عقود البيع والشراء والصلح والتنازل والإيجار والاقتراض ويقول الهيئات والاكتابات والوقف . وهو الذى يضع مشروع الميزانية السنوية ويقدمه للمجلس للتقرير . وهو الذى يأمر بصرف المبالغ المرخص بها فى الميزانية أو بقرارات من المجلس فى حدود القانون ، وعليه مسؤولية كل ما يقع من ذلك خلافاً للقانون أو التعليل المسألة . وهو الرئيس القملى لجميع موظفى المجلس ومستخدميه فته وحده يتقنون الأوامر والتعليات .

الفصل الثالث

موظفو مجالس المديرات ومستخدموها

مادة ٧٧ - تسمى القواعد الخاصة بتعيين موظفى الحكومة ومستخدمى وترقيتهم وفصلهم وغير ذلك من شروط الخدمة وقواعد العمل على موظفى مجالس المديرات ومستخدمىها . ولا يترتب على هذا لموظفى المجالس ومستخدمىها أى حق على الحكومة فى ماله أو مكافأة من أى نوع كانت . ويكون الرئيس ، فيما يتعلق بموظفى مجلسه ، سلطة الوزير بالنسبة لموظفى وزارته . أما السلطات التى تقررها القوانين والقوانين مجلس الوزراء فيقررها بالنسبة لمجالس المديرية بناء على اقتراح الرئيس وبشرط اعتدال قرار المجلس فى ذلك من وزير الداخلية .

مادة ٧٨ - يصدر وزير الداخلية ، بعد أخذ رأى اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٥٣) من هذا القانون ، قراراً بتحديد عدد الموظفين والمستخدمين المخصصين لأعمال كل مجلس وبين وظائفهم والكادر الخاص بهم ، ولا يحد هذا القرار زيادة عدد الوظائف أو رفع درجاتها إلا بموافقة الوزير وبعد أخذ رأى اللجنة المشار إليها .

وعلى الرئيس أن يستمدح بوزارة الداخلية فى مله الوظائف الفنية والإدارية فى المجلس - وكل وظيفة تراه وزارة الداخلية كذلك - لتستشير المصالح ذات الشأن فته . كاهل كفاته لها .

الباب السادس

أحكام عامة

الفصل الأول

مادة ٦٨ - لمجلس المديرية أن يقبل المسأل أو القرار الذى يوجب أو يوقف يستعمل هو أو عته فى شأن من الشؤون العامة التى يتولاها . وله أن يقبل الاكتابات التى يخصصها المكتبيون لعمل فى الأعمال التى اخص بها مع احترام رغبة الواهمين والواقفين والمكتبين ، إن كانوا قد خصصوا وجه الاستعمال .

فإن كانت المهمة أو الوقف أو الاكتتاب لعمل فى الأعمال التى تدخل فى اختصاص المجلس أصلاً قيد قبوله لها بموافقة مجلس الوزراء .

مادة ٦٩ - لمجلس المديرية ، بموافقة مجلس الوزراء ، أن يشار أعمالاً تجارية سواء أكانت صيتها تجارية محضه أم ذات صفة تعود بالنفع على الجمهور .

وليس لنفيس أن يخفض ما يعود عليه من إيرادات هذه الأعمال إلا بموافقة وزير الداخلية .

مادة ٧٠ - لا يجوز إعطاء أى فرد أو جماعة من الرسوم المقررة للمجلس فى غير الأحوال المبينة فى القانون .

ولا يجوز لمجلس المديرية التنازل عن شىء مما له من الرسوم لدى أى فرد أو جماعة إلا بمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧١ - فى عدا المدارس التى تستلمها وزارة المعارف العمومية من مجالس المديرات بحكم هذا القانون ، لا يجوز لمجلس المديرية ، بدون مصادقة مجلس الوزراء ، أن يتنازل للغير عن شىء من أملاكه أو أمواله أو من المؤسسات والمنشآت التى عليها أو يديرها ، أو أن يهد للغير بإدارة هذه الأملاك أو المؤسسات أو المنشآت أو أن يبرسه استملاكها .

مادة ٧٢ - لا يجوز لمجلس المديرية أن يقدر قرضاً أو يتهد بما قد يقرب عليه لإتفاق بالغ من خزائنه فى سنة أو سنوات مقبلة إلا بمصادقة مجلس الوزراء .

مادة ٧٣ - تقوم إدارة أقسام قضائياً الحكومة بقضايا مجالس المديرات .

مادة ٧٤ - التصميمات والمقاصات الخاصة بمشروعات المجالس التى تريد تدبيرها على مائى جنبه تعرض على وزارة الداخلية لتفحصها واعتادها مقلاً .

ومحور لوزارة الداخلية أن تولى أو تهد لاحدى مصالح الحكومة ذات الشأن القيام على تنفيذ المشروع مبدئياً من وجهة البناء وإعداد المصداق الفنية إذا رأت أنه ليس لدى المجلس الوسائل اللازمة لذلك على ما يبنى .

مادة ٧٥ - على وزارة الداخلية أن تفتش وتراجع حسابات مجالس المديرات وأعمالها والإطاعة فى المجالس .

وتسقط الدعوى العمومية بمضى ثلاثة أشهر على اليوم الذى حصل فيه الاجتماع .

مادة ٨٣ - فيها عدا الأحوال المنصوص عليها فى قانون الانتخاب لإبطال الانتخاب وصدى الجمع والسقوط من العضوية ، وفيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى المادتين (٦٩) و (٨٢) من هذا القانون ، لا يجوز عزل أحد الأعضاء المنتخبين إلا بمرسوم يصدر بناء على عرض مجلس الوزراء إثر قرار يصدر من مجلس المديرية بأغلبية ثلث الأعضاء المنتخبين . ويوقف العضو المعزول إلى أن يبت فى أمره .

مادة ٨٤ - لو وزير الداخلية قبل أن يتمد ما يجب عرضه عليه من أعمال المجالس وقراراتها ، أو قبل أن يرفع هذه الأعمال أو القرارات إلى مجلس الوزراء ، أنت يأخذ فيها رأى اللجنة المنصوص عليها بالمادة (٥٣) من هذا القانون .

مادة ٨٥ - لو وزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المنطقة بالنظام الداخلى لمجالس المديريات وبطريقة السير فى أعمال المجالس .

ولكل مجلس مديرية أنت يضع لائحته بالتطبيق للوائح العامة ويجب المصادقة على تلك اللوائح من وزير الداخلية .

مادة ٨٦ - لو وزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

وله بوجه خاص أن يصدر ما يراه من القرارات لتنظيم أعمال المجالس المنصوص عليها فى المواد (٥٣) و (٦٧) و (٨٨) على ألا تتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٨٧ - يجوز حل مجلس المديرية بمرسوم تين فيه أسباب الحل . وحينئذ يجب إجراء الانتخابات الجديدة فى مدى ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس .

مادة ٨٨ - عقب صدور المرسوم بحل مجلس المديرية يصدر وزير الداخلية قرارا بتأليف لجنة من كبار موظفى الوزارات والمصالح المحليين فى المديرية تهتد إليها إدارة أعمال المجلس وتصرف أموره المستعجلة حين اجتماع المجلس ببيته الجديدة .

ويكون أعضاء هذه اللجنة - بقدر الاستطاعة - ممن سبق لهم الاشتراك فى أعمال المجلس بحكم وظائفهم .

ويجوز لوزير الداخلية أن يشرك فى هذه اللجنة بعض أعيان المديرية عن توافيقهم بشرط الانتخاب لمعضوية المجلس ولا يرشون فى ترشيح أنفسهم لها . ويكون للمدير أو وكيله عند الانضمام وتيسر اللجنة .

ويجوز لوزير الداخلية أن يرقى موظفا أو مستخدما فى مجلس ما إلى وظيفة أرق فى مجلس آخر إذا كانت قد مضت على الموظف أو المستخدم المدة القانونية لترقية .

مادة ٧٩ - يؤلف مجلس التأديب من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن عضوين من أعضاء المجلس بينهما المجلس فى شهرين من كل عام . ويخطر المجلس بالحكم .

ويجوز للموظف أو المستخدم المحكوم عليه ، وكذلك لرئيس مجلس المديرية ، التقرير باستئناف حكم التأديب .

ويخطر فى الاستئناف المجلس المخصوص الذى ينظر فى قضايا تأديب موظفى وزارة الداخلية ومستخدميه .

الباب السابع أحكام ختامية وأحكام وقتية

مادة ٨٥ - يكون قرار مجلس المديرية باطلا ولا يعمل به إذا جاوز المجلس فيه حدود اختصاصه أو صدر القرار فى اجتماع غير قانونى أو كان باطلا من جهة الشكل لأى سبب كانت أو غائلا للقوانين أو اللوائح المعمول بها .

وعلى المدير فى مثل الأحوال المبينة فى هذه المادة الاستئذان عن تنفيذ قرارات المجلس التى صدرت باطلة وإخطار وزير الداخلية عنها فوراً . فإذا أصر المجلس على قراره بعد أن ينهيه وزير الداخلية إلى أوجه بطلانه أصدر الوزير قرارا بإبطاله بين فيه الأسباب . وينشر قرار وزير الداخلية فى الجريدة الرسمية .

مادة ٨٦ - إذا استحكم الخلاف بين إحدى الوزارات وبين مجلس المديرية على عمل من الأعمال التى للمجلس فى تقريره رأى قاطع ، يرفع الأمر إلى مجلس الوزراء بمذكرة تفصيلية تشرح فيها أسباب الخلاف . وحينئذ يكون رأى التباين لمجلس الوزراء .

مادة ٨٧ - مداولات المجلس خارجا عن اجتماعه القانونى تكون باطلة حتا ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع بطلان أعماله ويقتضى الوسائل اللازمة لفضله فى الحال .

ويعد من دعا إلى هذا الاجتماع ومن حضره من الأعضاء مرتكباً لجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٣٦ من قانون العقوبات الأثمل .

والحكم بالإدانة يشمل سقوط العضوية وعدم جواز انتخاب من حكم به لمدى الثلاث السنوات التالية لأصدور الحكم .

وأبتهاء من تاريخ تنفيذ هذا القانون إلى أن يصدر قانون التعليم الإلزامي يجوز للجنة المنصوص عليها في المادة (٥٣) أن تخصص للتعليم بكافة أنواعه ما يوازي ٦٦ ٪ من مجموع رسوم مجلس المديرية . وكل مدرسة من غير التعليم الإلزامي تستلمها وزارة المعارف أو يستغنى عنها يتقل المبلغ المقدر لها في المصروفات إلى باب التعليم الإلزامي .

وفي كل حال لا يكلف مجلس المديرية بأى نصيب من نفقات التعليم الإلزامي في البادرات التي لها مجالس بلدية من أى نوع .

مادة ٩١ — تبنى الأبواب الخامسة والسادس والسابع من القانون النظامي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ما عدا المادة الحادية والأربعين في الباب الخامس منه .

مادة ٩٢ — على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وتجتمع هذه اللجنة في المواعيد التي يقرها المدير . ويكون لكل عضو فيها رأى معهود . وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء تكون الأرجحية للفرع الذي منه الرئيس . وتبلغ عاشر مداولاتها إلى وزير الداخلية ولا تنفذ قراراتها إلا بعد اعتناها من الوزير .

وفضلا من الأعمال المرتبطة بإدارة المجلس والالتزامات يجوز أن تعرض على هذه اللجنة المسائل التي يستشار فيها المجلس قبل تنفيذها وكذلك المسائل التي له فيها رأى قاطع ولكن يشأ عن تأجيل البت فيها لإضرار بمصالح الأفراد .

مادة ٨٩ — إذا انتهى أجل سريان رسوم المجلس في الفترة التي تنقضي بين حله واجتماعه ببيته الجديدة ، يجوز لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوما بسريان تلك الرسوم كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر .

مادة ٩٠ — تستمر مجالس المديرية على إدارة ما لديها من المدارس المختلفة التي لا تدخل في باب التعليم الإلزامي أو الملاجم ، إلى أن تستلم وزارة المعارف العمومية هذه المدارس أو أن يستغنى عنها .

على إصدار التشريع اللازم لقرترب مجالس المشار إليها وتحديد اختصاصاتها وهو موضوع القانون المرافق مشروحه لهذه المذكرة وقد بنيت أحكامه على أساس القانون النطالى المعمول به حتى الآن بمراجعة المبادئ المنصوص عليها في الدستور .

الشخصية المعنوية

وأول ما يلاحظ من الفروق الجوهرية بين القانون المعمول به الآن وبين مشروع القانون المرافق أن القانون النطالى قرر الشخصية المعنوية لمجالس المديرات (مادة ٤٤) بخلاف المشروع الحالي الذى قرر الشخصية المعنوية للمديرات ذاتها على أن يتطها مجالس المديرات (مادة ١) . وهذا التغير أساسه النص الوارد في الدستور (مادة ١٢١) والقصد منه تأكيد ثبات الشخصية المعنوية لكل مديرية ودوام هذه الشخصية لها .

تأليف مجالس المديرات

وقد لوحظ أن مجالس المديرات ، بتشكيلها الحالي المقترحه من الأعضاء المنتخبين وبمجم (مادة ٤٤ من القانون النطالى) لا تكون مستقلة كل العناصر التي تؤدي بها مهمتها على الوجه الأكمل . فالتنفيذ على طريق الانتخاب لا ترى فيه غير مشيئة الناخبين مع توافر بعض شروط لطيفة كالإقامة والتعبأ السالى والسكن . وقد يهيج جميع الأعضاء المنتخبين من عنصر واحد ، هو العنصر الزراعى مثلا ، فيؤزم وجود عناصر أخرى بينهم من رجال الفن يسترشد بأرائهم ومعارفهم وتجاربهم خصوصا أن مجلس المديرية يشرف على كل ما هم أهل المديرية من زراعة وى وأمن ومواصلات وتعلم وصحة وغيرها ، وأن اختصاصه لا يقف عند حد الاستشارة أو التقرير وحدهما بل هو يتناول التنفيذ أيضا في كثير من الأمور .

فذلك ، ولما دلت عليه التجارب في المجالس البلدية والمحلية من أن وجود أعضاء معينين فيها من رجال الحكومة الفئتين عاد به أعمالها وشروطها بتأثير التاج . وروى في وضع المشروع المرافق أن يكون من بين أعضاء مجالس المديرات أعضاء بمحكم ونظامهم باعتبار عضو عن كل من وزارات الزراعة والصحة العمومية والمعارف العمومية والأشغال العمومية والمواصلات (مادة ٣) وأن يكون كل عضو من هؤلاء عضوا بمحكم وتليفته أيضا في كل لجنة من لجان المجلس لعمل العضو صلة باهتمامها (مادة ٥) . وأجيز لكل من هذه الوزارات أن تشبأ أكثر من ممثل واحد عند تمكيد المواضع المتقدمة بها واختلافها ، كما أجيز لكل وزارة غير ممثلة تمثيل مندوب أو أكثر بحضور جلسات المجلس أو لجانها عند النظر في أمر يتعلق بتلك الوزارة أو بأحدى المصالح التابعة لها (مادة ٤٦) . كذلك أجيز لمجلس المديرية أن يبقى البت في أية مسألة من المسائل التي تقدمها له الوزارات أو للمعالج على حضور مندوب منها يشرح له المسألة ويتناقش فيها (مادة ٥) .

وفي هذا كله لم تنقل الحكومة مراعاة ما يجب أن يكون فمثل إحلال المديرية من كامل السلطة في تقرير ما يريدون باختيارهم بتسليم إرادتهم

مذكرة إضافية

لمشروع القانون الخاص بقرترب مجالس المديرات وتحديد اختصاصاتها

أول ما أنشئت مجالس المديرات في الملكة المصرية كان بصدر القانون النطالى في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وكان كل ما من اختصاص لا يمتدى حد استشارتها في بعض الأمور الثانوية كما كانت اجتماعاتها نادرة وأعمالها قليلة الأهمية .

وعمل القانون النطالى بعد ذلك بالقانون نمرة ٢٢ الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ثم بالقانون نمرة ٢٩ الصادر في أول يولي سنة ١٩١٣ ، تعديلًا كان من مقتضاه توسيع اختصاصات هذه المجالس ، ليحل أخذ رأيا لازما مقدما في بعض المسائل كما اشترطت موافقتها على بعض التسيار الإدارية واعترف لها بالشخصية المعنوية كي تصرف أمورها بأجها ، وأصبح من حقها فرض رسوم مؤقتة دون توقف على موافقة الحكومة إذا كانت الرسوم لا تتجاوز ٥٪ من ضرائب الأطنان وبموافقة الحكومة فيما زاد عن ذلك .

ولقد كان القانون النطالى عند إصداره في سنة ١٨٨٣ شاملا نظم مجالس المديرات ومجلس شورى القوانين وألجعية العمومية ومجلس شورى الحكومة . فلما استعفى في سنة ١٩١٣ بألجعية التشريعية عن المجالس الثلاثة الأخيرة أصبح شاملا نظم مجالس المديرات وألجعية التشريعية معا .

فمجالس المديرات منذ وجودها كانت مرتبطة بالحياة السياسية للبلاد وكان كل إصلاح يدخل على هذه الحياة يتناول مجالس المديرات معها . بل لقد كان إصلاح النظم الخاصة بهذه المجالس يمتد أحيانا إصلاح النظم السياسية ، فالاختصاص الواسع الذي تمتع به مجالس المديرات في وقتنا الحاضر إنما غاقت به في سنة ١٩٠٩ على قبل إحلال ألجعية التشريعية على مجلس الشورى بأربعة أعوام .

لذلك فإن وضع نظام دستوري للدولة المصرية كان يستتبع ضرورة إعادة النظر في أبواب القانون النطالى المعمول بها في نظم مجالس المديرات وتعديلها طبقا لقتضيات الحالة الجديدة ، وذلك لوجوب المشاكاة بين النظم السياسية وبين ما يقوم الى جانبها من النظم المحلية .

ولقد عني الدستور بإثبات وجود هذه المجالس (مادة ١٢١) وقرر اختصاصها بكل ما يهم أهل المديرية (مادة ١٢٢) كما أنه نص على المبادئ الواجب مراعاتها في القوانين التي توضع لانتخاب أعضائها وقرتربها وتحديد اختصاصاتها وملاقتها بجهات الحكومة وهي مبادئ مأخوذة من دساتير بلاد عريقة العهد باللامركزية الإدارية .

أما إصلاح الانتخاب لمجالس المديرات طبقا لمبادئ الدستور فقد تم وصدر به المرسوم بقانون رقم ٤٣ في ٢١ مارس سنة ١٩٣١ وجرت الانتخابات لهذه المجالس فلا يفتضى القانون الجديد .

حقوق مجالس المديرية واختصاصاتها

في الشؤون الصحية :

(١)

لم يرد للصحة ذكر في القانون النفاذ الا مرة واحدة ، وقد جاءت الإشارة إليها عرضا عند الكلام على حق مجلس المديرية في إبداء رغبات فيما يتعلق بالحاجات العامة للمديرية ومنها الصحة (مادة ٣٩) .

أما المشروع الحالي فقد عني أكبر عناية بالأمر الصحي والطبي وتقرر لمجالس المديرية فيها اختصاصا واسعا فأشركها إشراكا كبيرا في تحرير التدابير التي تؤدي إلى استئصال الآفات الصحية المحلية وفق تنفيذ هذه التدابير لمقاومة الأمراض وتيسير السبل لل أهالي الملاجئ منها (مادة ٧) .

حقيقة أن المجالس ، حسب الوضع الحالي ، لا تهمل الأمور الصحية إهمالا كبيرا ، ولكن الذي تنفقه عليها — ولم تكن تقديراته في العام الحالي تبلغ ٣٧,٠٠٠ ج. — يحد مبلغا ضئيلا جدا إذا قيس بمجموع تقديرات المصروفات العادية وقد أوبت له ٨٠٠,٠٠٠ ج. م .

لذلك أوجب المشروع على مجلس أن يخصص للأعمال الصحية والطبية ما لا يقل عن مئتين في المائة من مجموع الرسوم التي يتقدها على ضرائب الأطنان في المديرية .

وكانت هناك فكرة بأن ينص في مشروع القانون على الأعمال التي تخص بها مجالس المديرية بحيث يتعين عليها القيام بها على نفقتها ، وذكر من هذه الأعمال ما يأتي من قبيل المثال :

- ١ — إقامة منازل صحية ومستشفيات للعزل .
- ٢ — إنشاء صيدليات إسعاف وعيادات خارجية بالقرى ومستوصفات لرعاية الأطفال ومدارس للملاهي .
- ٣ — ردم البرك والمستنقعات .
- ٤ — إيجاد عمل خاص في كل قرية لتصرف الفضلات الجافة وروث البهائم .
- ٥ — إقامة مراحيض عمومية في القرى .
- ٦ — إنشاء مجاري عمومية أو طريقة لتصرف حمية .
- ٧ — بناء حمامات وبغاسل عمومية .
- ٨ — إقامة مذبح (سلطان) لكل قرية أو لكل بضعة قرى متجاورة .
- ٩ — تنظيف التربة والقرى تنظيفا شاميا .
- ١٠ — إيجاد متفرحات في عمال الجبلات القديمة غير المستعملة .
- ١١ — توفير الماء الصالح للشرب وتوصيله لسكان القرى .
- ١٢ — تحديد المناطق الصناعية .

من إرادة الناخبين ، واحتاطت فلا يلقى عليهم هذا العدد الكبير من الأعضاء الذين يحكم وظائفهم يؤلف كتلة متساندة تتحكم في مصائر أمور المجلس وتؤثر على قراراته فتوجهها نحو الوجهة التي تريدها .

ومن أجله نص في مشروع القانون على ألا يكون لأحد ، من غير الأعضاء المنتخبين ، رأى معهود (أي صوت عند إصدار القرارات) إلا لمثل الوزراء الخمس المشار إليهم ، وألا يكون لمثل الوزارة الواحدة من هذه الوزراء — إذا اقتضى الأمر حضور أكثر من ممثل واحد — غير صوت واحد ، وأن يقتصر في أخذ الأصوات على الممثل الذي يكون للقرار صلة بوزارته (مادة ٤٦) . مثال ذلك : إذا كان معروضا على مجلس المديرية في إحدى جلسات عدة مسائل ، منها ما هو خاص بالأشغال وكان متندا وغلقا في أنواعه أي كان البعض يختص بالرى والبعض الآخر يختص بهندسة الأبنية ، ومنها ما هو خاص بالصحة وكان متندا وغلقا هو الآخر أي كان البعض يختص بالردم والبعض الآخر يختص بالمستنقعات ، ومنها ما هو خاص بالمواصلات وكان متندا وغلقا أيضا أي كان بعض منه يختص بالسكك الحديدية وبعض آخر يختص بالطرق الزراعية وبعض ثالث يختص بمواصلات مائية ، ومنها ما هو خاص بالمالية . فلفرض أن وزارة الأشغال سبقت باثنين بملانها ، أحدهما من المشتغلين بالرى والآخر بهندسة الأبنية . وأن وزارة الصحة سبقت باثنين أيضا ، أحدهما اختصاصا بالردم والآخر في المسائل الصحية . وأن وزارة المواصلات سبقت بثلاثة يمثلونها ، أحدهم من المشتغلين بالسكك الحديدية والثاني بالطرق والثالث بالنقل المائي . وأن وزارة المالية سبقت بثلاثة فيما هو معروض على المجلس من أعمالها . هؤلاء المثلون جميعا ، منضوا إليهم المضوان الثلاث بحكم وظيفتهم من وزارتي الزراعة والمعارف وليس في أعمال المجلس بهذه الجلسة ما له صلة بعملهما ، يجوز حضورهم جلسة المجلس من بده افتتاحها ولكل منهم أن يشترك في المداولات ويتناقش ويبدى آراءه في كل ما يمرض على المجلس بصلته هذه . فإذا تمت الدعاية في أمر ما وجاه وقت أخذ الآراء وكان الأمر متعلقا بردم مستنقع أو تخفيفه اقتصر على أصوات الحاضرين من الأعضاء المنتخبين وصوت واحد من الأعضاء الذين يحكم وظائفهم هو أحد مندوبي وزارة الصحة الذي يمثلها في هذه المسألة بالقت . وهكذا الشأن في باقي المسائل التي لما علاقة بوزاري الأشغال والمواصلات . أما المسائل التي لها علاقة بوزارة المالية فيكتفي فيها بما يبدىه ممثل هذه الوزارة من الآراء والمعلومات ويتناقش فيها أبناء ولا يؤخذ صوته عند إصدار القرار لأن وزارة المالية غير ممثلة في المجلس بحكم القانون .

وتبنا لهذا المبدأ اقتصر في تقرير النصاب القانوني على الأعضاء المنتخبين وحدهم في الأمور الآتية :

- ١ — الطلب لاجتماع فوق العادة (مادة ٤٤) .
- ٢ — الطلب لمثل الجلسة سرية (مادة ٤٥) .
- ٣ — العدد الذي تصبح به الجلسة قانونية (مادة ٤٧) .
- ٤ — القرار بالمرئ من الصورية (مادة ٨٣) .

المستور رأى أن يكون ردها بالإفاق بين مجلس المديرية ووزارة المالية إما بتعجيل المجلس إمامة مالية من جانب الوزارة للردم أو التخصيف وإما بالتأجيل له عن أوضاع المستقنع (مادة ٩ من المشروع) .

في شؤون التعليم :

أجاز القانون النظام المعمول به أن يستعمل مجلس المديرية كل ما يقرره من الرسوم الموقوفة على ضرائب الأطنان ، للتعليم (البند الثاني من الفقرة ١٢٥ من المادة ٣٥) وأجاز له أيضا العمل على ترقية التعليم بكافة أنواعه ودرجاته بالمديرية (الفقرة الأولى من المادة ٤٢) بشرط أن يخصص للتعليم الأولى ومنه التعليم الزراعي وتعليم الصناعات اليدوية سبعمائة في المائة من مجموع الرسوم التي تخصص للتعليم والتلاوين في المائة الباقية تصرف على التعليم الابتدائي وما فوقه ، بقدر ٢٥٪ من الفقرة الأولى من المادة ٤٢) .

ويتضح من هذه النصوص ومن المناقشات التي دارت في مجلس شورى القوانين وأدت إلى وضعها في سنة ١٩٠٩ أن الشاكلة الأولى منها كانت عبارة عمالية بغير التعليم الأولى .

فقد أحياها المخزن من رجال الأمة أن يروا الأمية سائمة ، ولما أدركوا أن ميزانية الحكومة وقطع لاتسع لإجابة مطالبهم من نشر التعليم الأولى وتعميمه بين كافة الطبقات طلبوا إشراك مجالس المديرية في هذا الواجب عن طريق تقرير الرسوم الموقوفة على ضرائب الأطنان والسياح للباس بتخصيص هذه الرسوم للتعليم . وكانوا يطالبون في بادئ المناقشات أن يباع مجلس المديرية ، فضلا عن العمل على نشر التعليم الأولى ، منح إجازات للدارس الأهلية التي تعرس فيها الفئات الاجتماعية (يقصدون التعليم الابتدائي) ثم رأى أنه ما دام سيباح للباس منح إمامة تثل هذه المدارس فأولئك أن يباح له إنشاء وإدارتها أيضا ، وهذا هو الذي أتى إلى السباح للباس بتخصيص ثلاثين في المائة من رسوما التعليم الابتدائي وما فوقه .

كان ذلك في زمن لم يكن المخصص فيه بميزانية الحكومة للتعليم على جميع أنواعه ودرجاته يكفي في وقتنا الحاضر لإقامة فطرة أو نصح شارع .

أما الآن وقد توجهت عناية الحكومة إلى نشر التعليم والثقافة وخصصت لهذا الغرض ميزانياتها أعضاء أعضاء ما كان خصصا له وقت إصدار القانون النظامي . بل وبعد أن نص في سلب الدستور (مادة ١٩) على أن التعليم الأولى للزعماء الصريين من بين ونسب ، وهو مجاني في المكاتب العامة . وبعد أن وضعت الحكومة التشريع الخاص بتفويض حكم هذه المادة ، واستعملت الإجراءات اللازمة لاستصداره في أقرب ما يستطاع . بعد هذا كله وجب أن نقرر سياسة ثابتة للتعليم تيسر الحكومة والمجالس الأهلية المحلية على سبيلها فلا تتعارض الخلط ولا تصادم الجهود . ولا يكون ذلك إلا بالأخذ بمبدأ توزيع الاختصاص وتعميده .

ويستفاد من الأمثلة التمهيدية التي قام بها الإخصائيون أن تعميم التعليم الإلزامي في كافة أرياف المملكة يستغرق وجود ٤٦٠٠ مكتب باعتبار أن من يخطر عليهم بهذه المكاتب يلقون بتحويلهم وبيع مليون من البعير والبنات

على أنه رأى أن النص في القانون على برنامج محدد يفرض فرضا على الحاضر والمستقبل لا يتفق والمصلحة العامة إذ لا يمكن التحكم في سير الأمور أو البت من الآن أن تعتمد الأساليب الصحية ووسائل الوقاية من الأمراض ومما يلجأها ستقف عند الحد الذي يلفته في الوقت الحاضر وقد يتكشف المستقبل من لزوم مشروعات صحية جديدة يتشدد التقو بها الآن ، هذا فضلا عن أن حاجة المديرية الواحدة من حيث الإصلاح الصحي قد تختلف في كليتها وجزئياتها من حاجة مديرية أخرى وأن ما يرى ضرورة البسده به حالا بإضارته أمرا حيويا لإحدى المديرية قد يمد في حكم الكاليات بالسية لغيرها .

لذلك اكتفى بالنص في مشروع القانون على أن يترك لوزارة الصحة العمومية تقرير برنامج الإصلاح الصحي في بلاد المملكة كلها ، وهذا البرنامج سيكون بالطبع قابلا للتغيير والتبديل فلما ظهرت الحاجة إلى ذلك ، وأن تعرض الوزارة برنامجهما العام لم مجالس المديرية مع الإضافة إلى كل مجلس بما هو أكثر أهمية بالنسبة لبلاد مديرية وما هو أولي بالتقدم من فيه ، فأما ما أخذ المجلس في وضع مشروع ميزانيته للسنة الجارية فتمثلت إليه الوزارة باقتراحاتها في وجوه اتفاق ما هو مخصص في ميزانيته للشؤون الصحية .

وقد رأى المشروع إلى غايتين رأى ضرورة التوفيق بين تحقيقهما في آن واحد ، وإن كانت كل منهما تحفظ عن الأخرى ، فمن جهة : قد لكل مجلس حقه المطلق في قول ما يوافق عليه من مقترحات وزارة الصحة وقضى إلى آخره المجلس على القيام بمشروع صحي لا يقره هو . ومن جهة أخرى ، قد توضع بعض الاحتمالات التي قد تتعارض فيها قرارات المجلس مع المصلحة العامة كأن يندفع المجلس إلى تقرير مشروع لم يستوف البحث مع كافة الوجوه أو لا تدعو الحاجة إليه . ففي مثل هذه الأحوال — أي الأحوال التي يقرر فيها المجلس مشروعا لا توافق عليه وزارة الصحة، ويصر على قراره رغم البيانات التي يتقدم بها إليه بمثل الوزارة أو مخطوئا — طلبا الوزارة إلى تحكيم لجنة فحص الميزانيات بوزارة الداخلية ، فلما اقتضت اللجنة بوجهة نظر وزارة الصحة بجاز لها أن تحذف أو تخفف الاعتدال المادرج في مشروع الميزانية للعمل المختلف عليه ووجب عليها أن تحظر المجلس بما رآه لبيد النظر في الموضوع على ضوء ما قدم إليه من الملاحظات ، فلما ظل المجلس مع ذلك مصرا على رأيه رفع وزير الداخلية الأمر إلى مجلس الوزراء ، وق هذا كله لا يبرح مجلس المديرية على تقرير مشروع لم يوافق عليه وكل ما في الأمر أن مجلس الوزراء — إن وافق على وجهة نظر وزارة الصحة وبلغت فحص الميزانيات — يمتد حذف الاعتدال المدرج في مشروع الميزانية للعمل المختلف عليه (المواد ٥٤٧ و ٥٥٥ من مشروع القانون) .

ونظرا لأن القانونين نمره ١٩١٤ ونمره ١٩١٦ لسنة ١٩١٦ صدرا بعد القانون النظامي وقد نص فيها على حق مجالس المديرية في رد المستقنعات (البرك) وتجفيفها ، فقد رأى تضمين المشروع الحالي نصا يشير إلى هذين القانونين ويقضي بقيام المجالس بالإدراك طبقا لأحكامهما . أما المستقنعات الماخلة في أملاك الدولة ، فطبقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٣٦ من

٦ - كل مدرسة تكون في الأصل من أملاك مجلس المديرية وتقرر وزارة المعارف إنفاذاً بغير تنازها وأرضها إلى ملكية المجلس كما كان .
 ما يتم الاتفاق بين وزارة المعارف والمجلس على استئصالها لأغراض تعليمية أخرى .

٧ - ابتداء من تاريخ تنفيذ القانون المرافق مشروعه لا يجوز للمجالس المديرية إنشاء مدارس جديدة لأغراض من التعليم غير التعليم الإلزامي .

٨ - وابتداء من تاريخ تنفيذ القانون المرافق مشروعه إلى أن يصدر قانون التعليم الإلزامي يجب أن ينحصر التعليم بكافة أنواعه ٩٦٪ من مجموع الرسوم التي يقرها مجلس المديرية . وكل مبلغ يفيض عن حاجات التعليم بجائته الحاضرة أو يؤخر على المجلس نتيجة تحويل مدارسها كلها أو بعضها لوزارة المعارف ينقل إلى باب مصروفات التعليم الإلزامي .

٩ - أجب مجلس المديرية ، فضلاً عن اشتغاله بالتعليم الإلزامي ، أن تفتش وتبرر ملائمة لأحداث من بين وبنات بشرط أن تقع في إدارتها اللوائح العامة التي تضعها الحكومة .

(المواد ١١ و١٢ و١٣ و١٤ و٩٠ من المشروع) .

ويرى عما قدم أن في إلغاء هذا المشروع الضخم - مشروع التعليم الإلزامي - على كاهل مجالس المديرية وتخصيصها لتنفيذ من المديرية كلها دون الحكومة ، إضراراً لها بنظم الثقة التي أولتها الحكومة لها .
 ولا وجه لظن بأن في هذا التخصيص حداً في اختصاص المجالس دون مجرد اختيار أنه يسلبها حق إدارة معاهد التعليم التي فوق التعليم الأول ، إذ يحالها حد من اختصاص الحكومة فاتها إذ يسلبها هي الأخرى حق إدارة التعليم الإلزامي في المديرية ، وما دعا إلى هذا وذلك إلا ما سبق الإشارة إليه من الأخذ بمبدأ توزيع الاختصاص وتعميده . وتكفي مقارنة بسيطة بين الحالة الراهنة وبين ما سيكون الحال عليه في المستقبل لينضح أن الاختصاص الجليد للمجالس في التعليم أوسع مدى وأعظم مسؤولية وأبلغ ثمرة من اختصاص الحالي . لمعاهد التعليم التي تديرها المجالس الآن تبلغ ١٢١٠ معاهد ، صرف عليها في العام الأخير ما يقرب من ٩٧٣,٠٠٠ جنيه ، ولكنها بمقتضى مشروع التعليم الإلزامي ستزيد على ٤٠٠٠ معهد وستبلغ نفقاتها نحو من ثلاثة ملايين من الجنيهات سنوياً في تم المشروع ، تلج نفقاته الهائلة إلى مجالس المديرية ما يقرب من أربعة أضعافاً وتتكلف المجالس الخمس الباقى وهي التي تتولى الإشراف على صرف المبلغ كله .

في شؤون الزراعة :

وإذا كان نصيب الزراعة من القانون النظامي الحالي نصيب الضعيف - إذ لم يرد لها هي الأخرى ذكر فيه إلا مرة واحدة - وعرضاً عند الكلام على حق مجلس المديرية في إيداع رغبات الحكومة (مادة ٣٦) - فقد كان من حقها أيضاً أن تتال من التشريع المرافق أكبر رعاية .

وأن نفقات إدارة ذلك التعليم - بعد أن يتم جميعه - تصل سنوياً إلى ثلاثة ملايين من الجنيهات تقريباً يضاف إليها ما يجب إمداد المئدة له منذ الآن من بناء المكاتب وأثاثها .

وسيكون من شأن هذا التعليم ألا يصرف الأبناء عما يؤهلهم إليه حياتهم وحياة زوجهم من مهن وحرف وأعمال ، وذلك بقسم التهار إلى قسمين : قسم يتعلم في التعليم بالمكتب ، والقسم الآخر يستعمل فيه معاً في عمله أو في العمل الذي يختاره له ، بحيث يكون التعليم مرغبا له في العمل الذي يستند عليه في حياته إن زاعمة أو صناعة أو غيرها ، وبحيث يتم الدراسة ويترك صفوف المكتب وهو يعد في سن صغيرة تسمح له بمساعدة التخصص في العمل .

ولا شك أنه مادام قد تقرر تنفيذ مشروع التعليم الإلزامي فإنت مجالس المديرية هي أولى الهيئات وأجدها بإقليم عليه لأن التعليم الإلزامي (أي الأولي) هو أقرب إلى الأعمال الإقتصادية الحظية إذ تعود نتائجه المباشرة على كل إقليم ينتشر فيه ، فضلاً عن أنغية التي اكتسبتها مجالس المديرية من قيامها على نشر التعليم الأولي والابتدائي بالمديرية منذ سنة ١٩٠٩ إلى الآن .
 ولا شك أيضاً أنه ، لنجاح الهيئات التي تتولى هذا العمل ، يجب أن تتوفر له تلامح يمتد بين أنواع التعليم الأخرى . وهو في حذاته عيب قليل عليها ، لأن من حيث التكاليف المالية فإن المجالس لن تكلف من المال أكثر مما تتكفله في الوقت الحاضر ، ولكن من حيث العمل نفسه ومسؤولياته والإشراف عليه وإدارته .

وقد بنيت الأحكام الخاصة بالتعليم في المشروع المرافق على القواعد الآتية :

١ - أن ينحصر مجلس المديرية بالتعليم الإلزامي وإدارته في بنادر المديرية وقراها بشرط أن يقع أحكام اللوائح العامة التي تضعها الحكومة في كل ما يتفق بالأولية والأمانات المدرسي والمسنخمين الفنين ومناخ التعليم .

٢ - لم يتقرر بعد نصيب مجالس المديرية من نفقات التعليم الإلزامي وموضع ذلك قانون التعليم الإلزامي ذاته . على أنه مفروض منذ الآن أن مجالس المديرية لن تتكلف على التعليم أكثر مما تتكفله في الوقت الحاضر .

٣ - سيعرض على المجالس البلدية بأنواعها المختلفة أن تخصص من أموالها نسبة معينة للتعليم الإلزامي في البنادر التي تقوم على مراقبتها . ولكنها لن تتولى مهمة إدارة التعليم في بنادرها بل تترك هذه المهمة لمجلس المديرية أسوة بما يلقى قري المديرية ، وذلك تحديداً للعمل من جهة ومن جهة أخرى لكي لا تتكلف المجالس البلدية ما يتعبه الإدارة والإشراف من نفقات كثيرة وأجور ومفتشين ومدرسي تعليم وغير ذلك .

٤ - أما الذي لا يتدخل في المديرية فسلك وزارة المعارف إدارة التعليم الإلزامي فيها على الوجه الذي يقرره قانون التعليم الإلزامي .

٥ - تسلم وزارة المعارف العمومية المدارس التي تديرها مجالس المديرية في الوقت الحاضر من غير التعليم الإلزامي وتديرها هي بنفسها ، وسيكون ذلك في المستقبل أيضاً أو دفعة واحدة حسب مقتضيات الأحوال .

في شؤون المواصلات :

كانت اختصاصات مجالس المديرات في شؤون المواصلات ، بمقتضى القانون النظامي ، مقتصرة في أمرين : حفا في إنشاء الزبائن (مادة ٢٣) واستشارتها في إنشاء السكة الحديدية الزراعية ، وفي تعيين اتجاهاتها (بند ٩ فقرة "أولا" مادة ٣٧) .

أما المشروع الحالي فقد قرر لها الحقوق الآتية :

(١)

في السكة الحديدية الزراعية : إذا كانت السكة مقصورة على المديرية وسعها وجب الحصول على موافقة المجلس قبل إنشائها (وكان رأى المجلس استشاريا بمقتضى القانون النظامي) . أما إذا كانت السكة تمر في أكثر من مديرية فيؤخذ فيها رأى كل مجلس مختص ، ويكون الرأى استشاريا في هذه الحالة . ويكون للرأى رأى استشاري في تعيين اتجاهات هذه السكة ، سواء أكانت تمر في مديرية واحدة أم في أكثر من مديرية (مادة ٣٣ من المشروع) .

وهنا لا بد من بيان الأسباب التي دعت إلى جعل رأى المجالس استشاريا في تعيين الاتجاهات مع ما هو لها من الرأى الملزم في الموافقة على الإنشاء ، وكذلك الأسباب التي دعت إلى جعل رأى المجالس استشاريا . إذا كانت السكة تمر في أكثر من مديرية واحدة .

فمن الأمور الأولى : يلاحظ أن تعيين الاتجاهات يرجع قبل كل شيء إلى الأصول الفنية من حيث طبيعة الأرض التي تنشأ عليها السكة الحديدية ومن حيث المسافات وخط السير والمواسم وغيرها ، ثم هو يرى أيضا على تقدير الإيرادات التي تنتج من السكة وتكافئها مع المصروفات ، وهذه وتلك يت فيها أصحاب الشأن من يقومون بالمشروع ومن تقع عليهم مسؤولية نجاحه أو فشله . بفعل رأى المجلس قاطعا ومبازيا في تعيين الاتجاهات متعذر لهذه الأسباب ، ولذلك اكتفى فيه بأن يكون استشاريا ، أي أن يكون للمجلس حق إبلاغ ملاحظاته وتوصياته ، وبترك البت في ذلك إلى الحكومة بإضافتها مع القانونين بالمشروع .

وعن الأمر الثاني : فرض المشروع أن سكة حديدية زراعية ستمر في ثلاث مديرات ، وأن جلسين واقفا على إنشائها ، وعارض المجلس الثالث لأسباب عليقة خاصة به . فإذا كان رأى كل مجلس من المجالس الثلاثة قاطعا ومبازيا وقصدا للحكومة مكتفة بالدين بين الآراء المتضاربة في مشروع واحد وبين كونها ملزمة بالعمل بكل رأى منها ، أو اضطرت إلى وقف تنفيذ المشروع مع لزومه ، ومع أن جلسين واقفا عليه وأخذوا بإبلاغه بتنفيذه .

فذلك ، واعتادنا على حكم القنشرين الثانية والثالثة من المادة ١٢٦ من الدستور ، التي تفضي إجماعا بعدم منح الالتزامات والاحتكارات بالمقتضى القانون وإلى زمن محدود ، وبعضهم الأخرى بأنه يستند البرلمان مقدما إنشاء الخطوط الحديدية التي هم أكثر من مديرية ، ورأى الاقتصاد على جعل

وقد نصت المواد (١٥ ١٦ ١٧ ١٨) من المشروع الجديد على اختصاص مجالس المديرات في شؤون الزراعة ثابت لها الحقوق الآتية بيانا :

١ - العمل على تشجيع حركة التقدم والتعاون الزراعي واقتراح ما يراه المجلس كقبلا بذلك ، وإنشاء المناخف والمراض الخلية لأصناف الزراعة وكل ما يتعلق بها من ماشية ودواجن وطيور وصناعات ، وتهيئة الجوائز المالية لتحسين الزراعة وما يتعلق بها لتشجيع على إنشاء أنواع جديدة منها ، وإقامة المؤسسات التعاونية لها غير ممنوعة من الزراعة في المديرية وما يتعلق بها .

٢ - وضع النظم التي تكفل منع الفتن من المتعدين وحفظ حقوقهم عند بيع حاصلاتهم ومشتروعاتهم الزراعية في الحفلات والمناخف والأسواق من حيث ضبط الوزن وتعيين درجة الصنف وقياسه .

٣ - أوجب المشروع على وزارة الزراعة أن تعرض مشروعاتها المتعلقة بالمديرية على مجلس المديرية لاستشارته فيها ، كما أوجب عليها أيضا استشارة المجلس كلما دما الحال لنقل مشروع من مكان إلى آخر في المديرية أو لإبطاله .

٤ - كذلك أوجب عليها أن تستشير المجلس في اختيار المناطق عند تحديد المساحات التي تخصص لأصناف معينة من الزراعة . ونظرا لأنه كثيرا ما يفتنى الطوارئ بإجراء تعديل في هذه المناطق على وجه السرعة بحيث يتعذر عرض التعديل على المجلس وانتظار رأيه فيه ، فقد أجازت الحكومة التعديل دون استشارته مقدما بشرط إخباره بالأسباب التي دعت إلى ذلك في أول أسفاده .

وهذا النص مقابل لما هو مقرر نحو اختصاص المجالس في مسائل متوابعات الرأى .

٥ - وأوجب على وزارة الزراعة أيضا أن تستشير المجلس مقدما في تحديد الموعد الذي يسرى فيه كل قانون أو لائحة زراعية على المديرية متى نص في القانون أو اللائحة على ترك تحديد موعد سريانها للسلطة التنفيذية .

وإن إلقاء نظرة واحدة على الأحكام المبينة في المشروع لكتفى في المقارنة بين الاختصاص الواسع والحقوق الكثيرة التي تهرت بموجبها مجالس المديرات وبين حفا الخليل المقرر في القانون النظامي وهو يشبه السلم .

ولا شك أنه بهذه الحقوق والاختصاصات سيصبح مجال العمل رحيبا أمام المجالس وأنها ستعقر وأجابتها نحو الرأى الذي أتت قطها وستشارك الحكومة مشاركة فعالة في التناوير التي تكفل تقدم الزراعة والأخذ بالأساليب المستعملة في تحسين الأصناف الموجودة واستحداث أصناف جديدة وتشجيع بكل ما تملك من مال ونفوذ على تشجيع الصناعات الزراعية ، وأن تستعين برأى الحكومة الإحصائيين والفنيين ، ولا تخف عند حد الإضاعة جسم ومباراتهم واختباراتهم ، بل تسعى من جانبها إلى العمل المستقل المتبع نضيق ما هو مفقود عليها من الآمال .

وهذا النص يشمل بطبيعته ضرورة أخذ رأى المجلس في تعيين اتجاهات ما ينشأ من جانب الحكومة، أو مارتضى الحكومة إنشائه للأفراد والشركات من طرق المواصلات العامة، كالأوتوبس، والترام، وغيرها من وسائل النقل البرى والمائى .

في شؤون وزارة المالية :

نص فى المشروع على وجوب استشارة مجلس المديرية قبل التصرف فى الأراضى القضاء المملّقة للبناء (من أملاك الدولة) فى بلاد المديرية (مادة ٢٦) . كذلك نص فيه على وجوب استشارة المجلس قبل بيع الأراضى الزراعية المملوكة للدولة ، الواقعة حول قرى المديرية فى دائرة نصف قطرها محصاة مقرن الحدود المقررة للقرى (مادة ٢٧) .

وقد رعى المشروع من استشارة المجلس فى الأراضى المملّقة للبناء إلى خرصين : الأول عدم تخريب القرية على المجلس فيما إذا كان فى حاجة إلى الأرض لعمل من الأعمال . والثانى أن يكون له رأى يشير به على الحكومة لفائقها ولقائمه أهالى المديرية .

أما الفرض من استشارة المجلس فى الأراضى الزراعية المملوكة للحكومة حول القرى ، فهو تسهيل العمل على إصلاح القرى الحالية وتخطيطها تخطيطاً صحياً يتناسب مع ازدياد عدد السكان وتحسين وسائل العمران .

وتظهر من نص المادة أن البلاد المقصودة بهما هى البلاد التى لا تكون بها مجالس بلدية من أى نوع ، ولا فى وقت وجد مجلس من هذه المجالس انتقل إليه حق النظر فى مثل تلك الأمور .

في الشؤون الإدارية :

(١)

تجمع المادة ٤١ من القانون النظامى بين اختصاص مجلس المديرية فى مسائل العزب وبين شروط إقامة العزب وهدهما . وقد رأت الحكومة أن تضع العزب ولائحة تخرج السكان تحريماً مستقلاً بنظم شروط بنائها ، والأحوال التى يجوز فيها هدها إدارياً ، الخ ... وأن يكفى فى القانون الخاص بمجالس المديريات بالنصوص المتعلقة بسلطة المجالس فى هذا الشأن .

والمادة فى المشروع المرافق ، التى تعالى المادة ٤١ من القانون النظامى من حيث اختصاص مجالس المديريات فى شؤون العزب ، هى المادة ٣٠ ، وتحذف عن النص الأصلى فى الأمور الآتية :

١ - كان الترخيص لإنشاء العزب حقاً لجهة الإدارة وهدهما ، بشرط ألا تستعمل إلا بموافقة مجلس المديرية عليه ، فإنما لم تشأ استعماله امتنع على المجلس معاقبته فيه ، أى أن النص كان يميز للمديرية ، ولوزير الداخلية فى حالة الاستئناف ، رفض الترخيص بإنشاء العزبة دون عرض الطلب على المجلس (بند ١٠) "وبند ٢٢ ج" - فظهر أن من الفقرة أولاً من المادة ٤١ من القانون النظامى .

ورأى مجالس المديريات استشارياً فى إنشاء هذه السكك ، ما دامت توفى أكثر من مديرية ، وبالمطابقة سنيت الحكومة فى هذه المسائل مستترة بما يديه كل مجلس من ملاحظات وتوصيات .

(٢)

فى سكك حديد الحكومة : قضى المشروع باستشارة مجلس المديرية فى إنشائها سواء أكانت تمر فى مديرية واحدة أم فى أكثر من مديرية ، وكذلك فى تعيين اتجاهاتها وفى لائناتها (مادة ٢٤) . وهذا الاختصاص جديد على مجالس المديريات لا مقابل له فى القانون النظامى ، إذ كان اختصاص المجالس فيه قاصراً على السكك الحديدية الزراعية وهدهما .

ولا حاجة إلى بيان الإصابات التى دمت إلى جعل رأى المجلس استشارياً فى إنشاء السكك الحديدية الحكومية دون جملته مازماً ، فإن هذا الأمر يرجع إلى المسائل قبل كل شيء ، وبإل الدولة تشرف عليه السلطة العليا، وهى البرلمان .

(٣)

مخبر المشروع نصاً بإشراك الطرق الزراعية ، وإلى الحقوق المقررة لمجلس المديرية فى إنشائها بمقتضى الأمر المالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ (مادة ٢٢) .

وقد تضمن النص حقاً جديداً لم يكن مقرراً للمجلس فى الأمر المالى المشار إليه ، وهذا الحق هو ترتيب برنامج العمل ، فأوجب على الحكومة فى تنفيذ إنشاء الطرق الزراعية أن ترضى الترتيب الذى يقره المجلس ، ويصدر به المرسوم بحيث لا تحك بعد صدوره أن تعلق إنشاء طريق على آخر إلا إذا وافق على ذلك مجلس المديرية .

وقد استثنين من هذا القيد الطرق التى يستلزم إنشائها نفقات من خزنة الدولة . فمثلاً : طريق تعرضه تربة أو مصرف أو غيرها ، ويستلزم لإصله بضعة بيض لإقامة جسر (كبرى) . والجارى عليه العمل الآن أن تشأ الكبارى على حساب الدولة ، فلا تؤخذ مصاريف إقامتها من الرسوم التى يقر مجلس المديرية تحصيلها لإنشاء الطريق . وقد تخفى دواعى المصلحة العامة بتأجيل إقامة الكبرى بعد أن اضمت نفقاته فى ميزانية الدولة . فإذا جاء المورد فى الإنشاء على الطريق الذى يستلزم إقامة الكبرى ، وكانت المصلحة العامة قد قضت بتأجيل صرف النفقات المخصصة للكبرى ، وأصر مجلس المديرية على عدم تعطيل برنامج العمل ، وعدم تقديم الطريق التالى لهذا الطريق عليه ، فالنتيجة أن يقف تنفيذ البرنامج بأكمله ، وأن تبقى الأموال التى جمعت من دافى الضرائب معطلة ، وأن تعطل معها المصالح العامة . لذلك رأى جعل رأى استشارياً فى هذه الحالة وهدهما .

(٤)

روى أن وسائل المواصلات وأعمالها تقدم بسرعة ، وتستجد وسائل شريدها موجود فى وقتنا الحاضر ، لذلك وضع نص يقضى باستشارة مجلس المديرية بوجه عام فى تعيين اتجاهات طرق المواصلات براً وبحراً فى المديرية ، على كل ما يتعلق بمسائل المواصلات (مادة ٢١) .

(٣)

وفي القري توجد أراض قضا يطلق عليها "منافع السكن" كما يوجد فيها ما يطلق عليه "حرم الناحية". وبمثل هذه الأراضي (إذا حصل التصديق عليها من أحد الأهلين البناء فيها أو مدحت نزاع على ملكيتها) متروك الفصل فيها إلى وزارة الداخلية. والداخلية من جهةها، كونهت في كل قرية لجنة من أعيانها، تعرض عليها هذه التصديقات أو المناظرات ليدري أهلها فيها مقبلا. وبعد ذلك يقرر الوزارة إما إزالة البناء أو بيع الأرض لمن يري عليها. والمبالغ التي تتج من البيع تنفق على منفعة عامة بالقرية الواقع فيها التصديق، ويؤخذ رأي مجلس المديرية (دون وجود نص بذلك في القانون النظامي) في وجه المنفعة التي تنفق عليها هذه المبالغ.

وقد رأت الحكومة أن يحل مجلس المديرية محل الداخلية في كل هذه الشؤون فيما يتعلق بالقرى التي ليس لها مجالس بلدية من أي نوع، فضمنت المشروع الحالي نصابا بذلك (مادة ٣٣) وهو اختصاص جديد على مجالس للمدريات.

سلطة المجالس وحقوقها المالية:

ينص القانون النظامي على أن مجلس المديرية يقرر رسوم مؤقتة في المديرية لصرفيها في منافع عمومية، وعلى أن قراره في وضع الرسوم وفي تخصيصها يكون قطعيا، ويصدر به الأمر العالي ما دام لا يتجاوز النسخة في المائة من مجموع الضرائب في المديرية، فإذا قرأ أكثر من ذلك لا يكون قراره قطعيا فيما زاد على النسخة في المائة إلا بعد تصديق الحكومة على الزيادة وصدر الأمر العالي. (البند الأول والثالث والرابع من الفقرة ٢٢ من المادة ٣٥).

أما التشريع الجديد فقد بنيت أحكامه على ما يأتي:

١ - رفع حد النسبة التي يكون قرار المجلس فيها قاطعا إلى ١٥٪ من مجموع ضرائب الأهلين في المديرية، بدلا من ٥٪ (مادة ٣٧).

وتوسيع سلطة مجالس المدريات في وضع الرسوم إلى حد مضاعفتها إلى ثلاثة أضعاف، إما جله مقسرا للاسواق. فإن المجالس، رغم الاختصاص الضيق المقرر لها بمقتضى القانون النظامي، قد قامت وما زالت تقوم بالمشروعات الجيدة المنيرة التي كان لها في قوس الأهلين أحسن وقع وأجل أثر، كما صالحت من الحكومة كل عطف وتقدير. وكان من أثر هذه الأعمال أن جعلت المجالس ترعى رسوما، وأن تحتم الحكومة قراراتها فتوافق عليها وتمتص الرسوم منها. وأن يتقبل دافعي الضرائب الزيادة في التكاليف الجيدة والموافقة، حتى تضاعفت منذ سنين طويلة، وأصبحت الآن ١٠٪ في مديرية واحدة و ١٢٪ في أربع مدريات، و ١٢٪ في مديرية، و ١٣٪ في ثلاث مدريات، و ١٤٪ في أربع مدريات، و ١٥٪ في مديرية.

فلها، ولكثرة ما يستجد لدى المجالس من مشروعات الإصلاح طبقا لتشريع الجديد، وأطمعنا إلى أن نلجأ في تقريرنا إلى إحصاء المكسب من

أما النص الجديد فقد قل هذا الحق إلى المجلس وحده، بشرط مراعاة أحكام قانون العرب (الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٣٠ من المشروع) فكل طلب يقدم إلى المديرية من إنشاء عزبة يجب عرضه على المجلس ليقرر ما يراه فيه، وكل طلب يقدم إلى المجلس مباشرة يحول إلى المديرية لتقوم بالإيعاز اللازمة فيه ثم تعرضه على المجلس.

٢ - كان القانون النظامي يطلق يديحه الإدارة في هدم كل عزبة تنشأ أو يشرع في إنشائها بدون ترخيص، وذلك قبل إتمام بنائها أو في أثناء ستة أشهر من إتمامه (فقرة "ثانيا" من المادة ٤١).

وكذلك لم يوجب القانون النظامي على الحكومة عرض مسائل هدم العزب المهتدة للأمن العام على مجلس المديرية.

أما المشروع الحالي فقد أوجب الحصول على موافقة المجلس على الهدم قبل تقريره في أي حال (الفقرة الأولى من المادة ٣٠).

٣ - روى المسائل هدم العزب من الخطورة، فاشتغل أن يكون قرار المجلس بالهدم صادرا عن أغلبية تزيد على نصف مجموع عدد الأعضاء المقرر انتخابهم (الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠).

أما القانون النظامي فقد كان يبيع إصدار قرار الهدم من أغلبية تزيد على ربع أعضاء المجلس (الفقرة السادسة من المادة ٤٩)، بل ومن عضو واحد أحيانا (الفقرة الثالثة من المادة ١٠ من لائحة الإجراءات العمومية الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠).

(٢)

وفي مسائل الموالد: نصت المادة ٣٢ من المشروع على حق مجلس المديرية في أن يترشح أي مولد من جدول الموالد المرخص بها في المديرية أو مما جرت العادة بإقامته فيها، وأنه في هذه الحالة يتعين على جهة الإدارة عدم الترخيص بإدارة المولد الذي قرر المجلس حظه.

ولا يعني أن الترخيص بإدارة الموالد يرضي فيه احترام شعور الأهالي وإجلالهم للولي، أو القديس، أو الشيخ الذي يقيم المولد إياه لذكراه، هذا فضلا عن أن الموالد تكون بمثابة ممرض ضيقة، تعرض فيها المتصانحة الخفية وتشغل أئتماعا حركة الأخذ والعطاء، ويحصل التصاف بين أفراد الأسرة الذين تفصلهم المسافات البعيدة، فتولد أسباب الألفة والمودة، ويزيد التفاهم والتراحم.

فالمولد من هذا الوجه لا ضرر منها إلا أن يكن فيها شيء من المنافع التي ينها. ولكن يحدث في بعض الأحيان أن يحول مولد ما إلى بؤرة فساد فيهم شره، أو يكون علما إلى الإخلال بالأداب والأخلاق والعرف، فيتخذ أهل الجهة من إقامته فيها، أو يرى أهل الرأى في المديرية ضرورة إبطاله. لذلك نص على حق مجلس المديرية (بإختياره يمثل أهالي المديرية ويشمر بشموهم) في حذف أي مولد من جدول الموالد بالمديرية وأوجب على جهة الإدارة أن تحتم هذا الحذف، فلا ترخص بعده بإقامة المولد.

وهذا حق جديد لمجالس المدريات لم يكن مقرا لها بمقتضى القانون النظامي.

نظرة عامة :

التي يتبادر فيها سبق ، هو الأحكام الجديدة التي تضمنها المشروع المرافق
فيا يتفق بتوسع اختصاصات مجالس المديرات وزيادة سلطاتها .

وفيا على بيان بالأحكام التي جاءت مماثلة أو مشابهة لما يقابلها من أحكام
القانون النظامي :

(١)

مادة ٤ من المشروع تقابل مادة ٣٦ من القانون النظامي :

١ - وقد أضيفت إليها شؤون الصناعة والتجارة فيا يختص بالربحيات
من حق مجلس المديرية إبدائها للحكومة .

٢ - وأضيف أيضا إلى هذه المادة ما يقضى على الحكومة بإرسال بيان
إلى المجلس بالأسباب التي قد تدعوها إلى عدم التحويل على ما يبيده من آراء
ورغبات . والقصد من ذلك إثبات احترام الحكومة للمجلس وإصاحتها السمع
لكل ما يتوجه به إليها ، وإشارته بأنها إذا لم تتحول على رغبة أو رأى إبدائها
لها فلدواعي تشريعه له .

٣ - ومنع على المجالس إبداء الرغبات السياسية لهذا بعد الإحتمال
من مهمتها ، ووجود مجلس البرلمان اللذين يتولى إلهما حق تقرير سياسة
الحكومة ، وتوجيهها الوجهة التي تقتضى مع ميول الرأى العام ومصالح الدولة .

وهذا الحكم مأخوذ من المادة ٥١ من القانون الفرنسي الخاص بالمجالس
العامة ، وهي تقابل مجالس المديرات هنا .

(٢)

الفقرة الثانية من المادة ٥ من المشروع تقابل الفقرة "د" من المادة ٣٥
من القانون النظامي على تغيير لقب على اقتضاء الترتيب الجديد للمجالس .

أما الفقرة الأولى فهي جديدة ، وقد قصد بها تأكيد حق مجلس المديرية
في طلب الاستشارة من الوزارات والمصالح فيما تعرضه عليه من المشروعات
قبل أن يبت فيها .

(٣)

المادة ٦ من المشروع تقابل المادة ٤٣ من القانون النظامي :

وكانت مادة القانون النظامي لا تصح "المدة الثلاثة" التي يتعمد على المجلس
إبداء رأيه أثناءها فيا يعرض عليه من المسائل ، فقدمها المشروع بدور اجتماع
أى شهر .

ولا حاجة إلى القول بأن مجلس الوزراء لن يأمر بإجراء العمل دون
انتظار رأى مجلس المديرية إلا في الأحوال الضرورية القصوى التي تقتضى
بالنسبيل في العمل ، أو يلحق بالمصالح العامة ضرر لا يمكن إصلاحه ، وإلا
إذا ثبت لمجلس الوزراء على وجه لا يقبل الريب أن لا عذر لمجلس المديرية
في عدم إبداء رأيه .

ضرورة قاضية ، إذ أن أعضاء مجالس المديرات هم في مقدمة دافعي الضرائب
فإن يحملوا أنفسهم من الأعباء ما يمكن مفاداته ، رأى رفع حد النسبة إلى
١٥ ٪ كما بينا .

٢ - أميز مجلس المديرية أن يقرر رسوما إضافية على كل ضريبة عامة
مقررة في المديرية ، ولا يكون قراره في ذلك أو فيا زاد على ١٥ ٪ من
ضريبة الأطنان نافذ المفعول إلا بعد مصادقة مجلس الوزراء وصعود المرسوم
(مادة ٣٨ و ٣٩) .

وقد قصدت الحكومة ، من إجازة تقرير الرسوم على الضرائب العامة
الأخرى ، توزيع أحوال التكاليف العامة . بل من حصصها في طبقة الزارعين
وعدم . ولا شك أن الضرائب العامة ، غير ضريبة الأطنان ، نادرة الأنواع
في الوقت الحاضر ، ولكن لما ماول أن تتمكن الحكومة للمستقبل من تقرير
أنواع منها ، فيتاح للمجالس وضع رسوم عليها .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن التكاليف التي يدفعها الأهلى إلى الحكومة
أنواع ثلاثة : الضرائب ، والرسوم ، والمواد . وأن القانون لم يبين كل
نوع منها على وجه التحديد ، حتى انحطت أنواعها وتعاثت بعضها ببعض
فهناك كثير من التكاليف اصطلاح على قسميتها بالرسوم وهي ضرائب في الواقع ،
كما أن هناك كثيرا من الرسوم دعت ضرائب تجوز .

وقد اجمه المثل في أدل الأمر إلى حصر أنواع الرسوم التي يجرى عليها حكم
الضرائب ، ولكن رأى أن هذا الحصر ليس موضعه تشريع الحال ، وتقرر
أن يترك للمجالس وضع الرسوم الإضافية على كل ما تراه من الضرائب أو ما تنده
في حكم الضرائب ، ولا خطر في هذا ولا ضرر ما دام مرجع التقرير التام
في مثل هذه الرسوم (مهما مؤثرت نسبتها) إلى الحكومة ذاتها ، وهي التي
ستوافق أو لا توافق على ما يرضه المجلس ، وهي التي ستكون إرشاده إلى
ما يجوز وإلى ما لا يجوز .

٣ - نص في المشروع على أن قرار مجلس المديرية في تخفيض رسومه
أو تعصير أجل سرياتها أو إلغائها (بعد صدور المرسوم بها) لا يكون نافذ
للمفعول إلا بعد صدور مرسوم آخر بذلك (مادة ٤٠) .

وهو احتياط أريد به تأكيد الثبات والاستمرار لأعمال المجلس ومشروعاته
فلا تقف أو تلغى أو يلغىها الارتباك والاضطراب لجرد قرار يصدره مجلس
المديرية ، وقد يكون المصالح إليه أغراضا تقاضية أو عوز إلى المصلحة في الأحكام .

٤ - كان القانون النظامي يطلق عبارة "رسوم مؤقتة" على ما ضمه
مجلس المديرات ، ولكن المشروع الجديد يعبر عنها بعبارة "رسوم إضافية"
فيا لما قد يستقر في بعض الأحيان من أنها رسوم طارئة لا يعمد بتجديدها ،
ولكن يوجب على المجالس تجديد المدة التي ينتهي فيها أجل سريان الرسوم
أضيف إلى العبارة "للمدة معينة" ، والفروض مما جرى عليه العمل أن
رسوم مجلس المديرية تجدد لمدة عامين أو ثلاثة أعوام ولا تريد في القالب على
نظامه على ما يبينها .

وهنا تحسن الإشارة إلى أن الحكومة لم تقرر هذا الحذف إلا بعد أبحاث دقيقة مستخرجة من محاضر مداولات مجالس المديرية، اتضح منها أنه مع وجود هذا النص في القانون النفاذ منذ سنة ١٩٠٩، ومع عدم وجود هيئة عليا كالبرلمان تسيطر على أعمال الرى وتبررها وتتمتع بالإشهاد والإلزام قبل تنفيذها من جانب الحكومة ، مع ذلك كله فإنه لم يمرض على مجالس المديرية الأربعة عشر سوى مسألة واحدة تتعلق باستناد جنائية بديرية المنوتية ، وكان ذلك في سنة ١٩١١

كذلك تجب ملاحظة ان حق المجالس في إبداء الرغبات (وهو الحق الذى اقتصر على استعماله في شؤون إنشاء الترع والمصارف منذ سنة ١٩٠٩ إلى الآن) ما زال باقيا على وقد زيد عليه ما يبينه من وجوب إخطار المجلس بالإسباب التى قد تهمو الحكومة إلى عدم التحويل على ما أبداه ، فأزال المجال مفتوحا أمام المجالس لتتقرر على الحكومة ما تراه في إنشاء الترع والمصارف وفى تعديلها أو إلغائها .

٢ — كان مقرا بمتضى القانون النفاذ أن يستشار المجلس فى مفاوضات الرى مدة انخفاض النيل ، فقرر التشريع الجديدين أن تكون استشارته فى مفاوضات الرى على الحالات ، صينية ووربيعية وشتوية .

(٦)

المادة ٢٥ من المشروع تقابل البند ١٠ من الفقرة "أولاً" من المادة ٣٧ من القانون النفاذ بلا فرق .

(٧)

والمادة ٢٨ تقابل البند ٤ من الفقرة المشار إليها مع محور عبارتها بما يجعلها تصرف على جميع منشآت الحكومة ومؤسساتها ، بعد أن كانت قاصرة على الملاحة والمباني .

ولصالح الفرض على وجه الدقة استثنينا من المادة الجديدة منشآت الرى ، وكبرى السكك الحديدية ، وكبرى الأهوية ، لأنها كلها فى الإنشاء والإلزام ، ترجع إلى بواحي فنية محضة .

وحذف الترميم بوجه عام إذ لا معنى لأخذ رأى المجالس فيه .

(٨)

المادة ٢٩ من المشروع تقابل المادة ٤٠ من القانون النفاذ بلا فرق تحريفا .

(٩)

والمادة ٣١ تقابل المادة ٣٩ من القانون النفاذ .

وقد لوحظ أنه تمام فى القرى سابقات مختصر حركة البيع فيها على القرى التى تمام بها ، ولا يعمد لأكثر من سابين أو ثلاث ساعات فى كل مرة ، فهى لا تعد فى حكم الأسواق . ونظرا لأن القوانين المعمول بها لم تتعرض للاحتجاجات الرضوية التى تحصل فى هذه السبقيات ، وقد تهرج الضريبة إلى

وهنا تظهر الحكمة من وضع الفقرة الأولى من المادة ٥ السابق الكلام فيها . فإنه إذا قدمت إحدى الوزارات أو المصالح لمجلس المديرية مسألة ليندرى رأيها فيها ، وطلب المجلس حضور مندوب منها لشرح المسألة ولم يحضر المندوب ، فظهرت للمجلس فى المسألة فى دور الاجتماع الذى أدرجت هذه المسألة فى جدولها ، عد هذا عدرا لمجلس المديرية وجب على مجلس الوزراء تقديره قبل أن يأمر بإجراء العمل .

(٤)

والفقرة الأولى من المادة ١٠ من المشروع ، بضمها إلى الفقرة الأولى من المادة ١٤ منه ، تقابلان البند ٣ من الفقرة "أولاً" من المادة ٣٧ من القانون النفاذ .

أما الفقرة الثانية من المادة ١٠ فهى جديدة ، وتخص باستشارة مجلس المديرية فى إنشاء المستشفيات التى تقوم بها المجالس البلدية بأوتاعها ، وكذلك فى قطعها أو إبطالها ، أسوة بالحق المقرر لمجلس المديرية حيال مستشفيات الحكومة ، وقد نظر للمشروع (فى التسوية بين مستشفيات المجالس البلدية ومستشفيات الحكومة) إلى أنه قد يكون لمجلس البلدى مستشفى يتنفع منه أهالى القرى المجاورة له ، وقد يرضى فى إبطاله ، وقد يشير مجلس المديرية بإبطاله ، وقد يقرر الحال الذى يستقبله به إذا استشير فى الأمر ، وكذلك الحال فى الإنشاء ، فقد يرضى المجلس البلدى فى إنشاء مستشفى صغير ينفى البلى الذى يقوم على مرافقه ، وقد يساعد مجلس المديرية (إذا استشير) بعمله كثيرا لينفع منه أهالى القرى المجاورة ، وهكذا .

وغنى عن البيان أن مجالس المديرية لا تستشار فيها هيمه الحكومة من مستشفيات متعلقة ، وأن النص فى الاستشارة ينصرف إلى المستشفيات التابعة وحدها .

وأما الفقرة الثانية من المادة ١٤ فقد سبق الكلام عنها فى اختصاص المجالس فى شؤون التعليم (صفحة ١٣ من هذه المذكرة) .

(٥)

المادة ١٩ و ٢٠ من المشروع تقابلان المادة ٣٨ من القانون النفاذ مع الفرق الآتى :

١ — كان مقرا بمتضى القانون النفاذ أخذ رأى مجلس المديرية استشاريا فى إنشاء الترع والمصارف العمومية . على أنه رأى أن إنشاء الترع والمصارف ، فضلا عن قيامه على مباحث فنية محضة ، يرتبط بالسياسة العامة للحكومة نحو مسائل الرى ، ويرجع قبل كل شيء إلى وجود المال فى نزارة الدولة ، وإلى اعتناء نفقات الإنشاء فى ميزانيتها . فذلك واعتادا على حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٢٦ من البستور ، ونظرا لأن جميع هذه المشروعات يجب اعتمادها من البرلمان ، رأى عدم وضع ما يخالف هذا النص فيه التشريع الجديد .

سير أعمال المجالس

أحكام عامة :

(١)

نصت المادة ٤٣ من المشروع على البين التي يجب أن يقسمها رئيس المجلس وأعضاؤه المنتخبون قبل توليهم العمل ، وهي قابل المادة ٤٧ من القانون النظامي مع تحديد الصلاحيات تحصيل اقتضاء وجوب المطابقة بينها وبين صيغة البين التي يقسمها أعضاء البرلمان (مادة ٨٩ من الدستور) . وقد رؤى أن يكون الحلف شاملا لرئيس المجلس (المدير أو وكيله) والأعضاء المنتخبين ، ولولا تدمير لإصاب البين على الأعضاء الذين يحكم وظائفهم لأنهم سيكونون دائمى التبدل لحلف شاملا إياهم أيضا .

(٢)

ونظمت المادة ٤٤ أدوار الاجتماع العادية والتي فوق المادة . والتفرعان الأولى والثانية منها تعالان الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٤٩ من القانون النظامي ، مع الفرق الآتى :

١ - جعل المجلس دور اجتماع عادى في كل شهر مرة على الأقل ، بدلا من ترك تحرير ذلك إلى لائحته الداخلية أو إلى دعوة من المدير ، وإلجأى عليه العمل الآن هو إلى اجتماع المجلس إلا إذا رأى المدير دعوه .

وقد يتبادر إلى الذهن أن النص على اجتماع المجلس مرة في الشهر على الأقل قد لا يمكن تنفيذه بإطراد ، إذ ربما لا توجد لدى المجلس أعمال في فترة يزيد عليها على الشهر ، على أن هذا بعيد الاحتمال ، بل هو في حكم المستحيل إذ على المجلس (فضلا عن المسائل التي تعرض عليه من جانب الحكومة طبقا لهذا القانون أو القوانين الأخرى ، وعن الاقتراحات التي يتقدم بها الأعضاء إلى الهيئة) أن يراقب حسن سير الأعمال والمشروعات التي يديرها ويراجع المصروفات ، وغير ذلك من الأمور التي يجب أن ينظر فيها مرة في الشهر على الأقل إذا لم تكن لديه أعمال أخرى .

٢ - وأوجب ألا ينقض دور الاجتماع إلا بعد بحث المسائل المعروضة على المجلس والمناقشة فيها ، أى أنه لا يجوز للمجلس تأجيل البت في مسألة مما هو وارد في جدول أعماله إلى دور اجتماع قبل إلا بعد أن يستعرضها ويتناقش فيها .

٣ - جعل البند الذي يدعى المجلس بناء على طلبه ، لاجتماع فوق العادة ، نصف الأعضاء المنتخبين على الأقل (بدلا من الثلث كما هو مقرر في القانون النظامي) كما أضيف الرئيس أن يتنع من توجيه الدعوة لاجتماع من هذا القبيل أكثر من مرة واحدة بين دور اجتماع عادي .

والواقع أنه (بعد ما تقرر أن يكون المجلس دور اجتماع عادى في كل شهر مرة على الأقل) يجب إحاطة جواز دعوه لاجتماع فوق العادة بأقصى ما يمكن من الضمانات التي تكفل لراحة بالأه الأعضاء وتمكينهم من

وضع نظم لها من جهة الأمن والراحة ، ولا تملك جهة الإدارة المنع أو وضع النظم ، لذلك نص في المادة الجديدة على أن يكون الترخيص بوجودها أو إبطالها من جهة اختصاص الجهة الإدارية .

(١٠)

المادة ٣٤ من المشروع تعالى البند ٨ من الفقرة "أولا" من المادة ٣٧ من القانون النظامي مع فارق كبير ، هو أن حق المجلس كان لا يحاوز حد الاستشارة ، أصبح رايه يفتضى القانون الجديد ملزما ، وأضيف إلى المسائل التي تضمنتها هذه المادة مسألة تغيير أسماء البلاد ولم تكن واردة في الأصل .

(١١)

مادة ٣٥ من المشروع تعالى الفقرة "ثانيا" من المادة ٣٧ من القانون النظامي .

ومادة ٣٦ تعالى البند ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ٧ من الفقرة "أولا" من المادة ٣٧ من القانون النظامي .

ومادة ٤١ تعالى البند الخامس من الفقرة "١" من المادة ٣٥ من القانون النظامي مع تحوير لفظي ، دما إليه قصور النص الأصل على بلوغ الناية .

ومادة ٤٢ من المشروع تعالى البند السادس من الفقرة "١" من المادة ٣٥ من القانون النظامي .

(١٢)

هنا وقد لوحظ أنه قيام مجالس المديريات بالمشروعات الصحية واختصاصها بالتعمير الإلزامي وإدارته يستدعيان معاونتها من جانب الحكومة بالتنشيط على معاهدتها الصحية والطبية والدراسية ، بقصد ضمان حسن سير الأعمال في هذه المعاهد ، وحفظ التماسك بين نظمها وبين ما ياتلها من النظم الحكومية وإلجأى على أسلوب واحد في العمل . لهذا نص في المادتين ٨ و ١٣ من المشروع على أن تتولى وزارة الصحة التنشيط على المعاهد الصحية والطبية في المجالس ، كما تتولى وزارة المعارف التنشيط على التعليم فيها ، وتتبع كل من الوزارتين ملاحظاتها إلى المجالس للعمل بها .

كذلك حتمت المادة ٣٥ على وزارة الداخلية أن تفتش وتراجع حسابات المجالس وأعمال الإدارة فيها ، وهذه المادة تعالى الفقرة "ج" من المادة ٣٥ من القانون النظامي التي تجيز لوزارة المالية أن تفتش وتراجع حسابات المجالس .

(١٣)

وقبل ختام الكلام في هذا الباب لا بد من الإشارة إلى ما قد يلاحظ من أن مشروع القانون جرى على الأخذ بعبارة "المجالس البلدية على اختلاف أنواعها" بدلا من "المجالس البلدية والمحلية والقرىوية" . وذلك لأن الدستور لم يفرق بينها فدعاها "المجالس البلدية المختلفة" (مادة ١٢١) ، ولأن التشريع الجديد لهذه المجالس (وقد تم وضعه قريبا) ربما أطلق عليها اسما واحدا يجمع بين أنواعها المختلفة .

الميزانيات :

نظمت المواد من ٥٣ الى ٥٨ طريقة وضع ميزانية المجلس وحسابه الخاطئ كما بينت طريقة اعتمادها والسير في تنفيذ الميزانية ، وكانت هذه الأمور كلها مضمنة في الفقرة (ب) من المادة ٣٥ من القانون النظامي . وبمقتضى أحكام المواد المشار إليها بما ورد في القانون النظامي يوضح ما في ذلك القانون من تصور بالغ .

والواقع أن ميزانيات مجالس المديريات بما لها التي عليه في وقتنا الحاضر كانت متماثلة إشكالات كثيرة تقع بين المجالس وبين وزارة الداخلية ، كما كانت منشأ متاعب للحكومة من حيث سوء نظام الوضع والتنفيذ وقصور النص للمعمول به من تمكين الحكومة من إصلاحها ، فقد كان بعض المجالس يدرج في ميزانية إيراداته أرقاما يبينها له كثير من الخيال ، ثم يدجج مقابلها في ميزانية مصروفاته أرقاما لا بد من صرفها ما دامت قد أدرجت ، كما كان يبالغ في التهور من قيمة المصروفات الخاصة بمصروفاته وأعماله البلدية ، ويبلغها لعل هتدبرت لاستئجار أساس محكم دقيق ، فإذا تمخض على وزارة الداخلية إقامته بفساد التقديرات التي بنى عليها حسابها ، فإنه لا يكاد يأخذ في تنفيذ الأعمال التي يخلل التوازن بين باي إيراداته ومصروفاته ويضطر إلى وقف المشروع أو المشروعات بعد أن يكون قد بدأ بها .

أما الأحكام الجديدة فلها تضمن حسن سير الأعمال وضبط نظامها البخل والخرج ، ويكتفى بها أن تهتم على اتباع القواعد المعمول بها في ميزانية الدولة .

والجاري العمل عليه الآن أن تخصص وزارة الداخلية (قسم الإدارة) الميزانيات ثم تعتمد بعد ذلك من الوزير . ولكن ، ضمنا لضبط العمل وإشعارا للمجالس بضرورة الميزانية وأن الأيدي التي تتولى لخصها هي من الأيدي الرئيسية التي تتولى تسيير الأعمال في مختلف الوزارات ، أمم التشريع الجديد على الأسس المينة فيما يلي :

١- ألفت لجنة لفحص الميزانيات من مندوبين من وزارات المالية والمعارف والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات ومندوبين قسمي الإدارة والبلديات برئاسة وكيل وزارة الداخلية . ويلاحظ أن هؤلاء المندوبين يتناولون الوزارات التي لأعمالها صلة بمجالس المديريات ، منضيا إليهم مندوب وزارة المالية للاستعانة بهن من وجهة الحساب والاقتصاد المالي ، ومندوب قسم البلديات للاستعانة بهن من وجهة المشروعات الإنشائية ، ومندوب قسم الإدارة المشرف على أعمال المجالس والمحيط بها .

٢- أجنبية أن تحذف أو تنقص من مشروع الميزانية أرقاما أدرجها المجلس ، وذلك في حالة عدم موافقة اللجنة على المشروع إن كان بقا أولم يستوف البحث من كافة وجوهه ، أو في حالة المبالغة في التقديرات . أي أن تكون اللجنة من مجالس المديريات متوافقة بمجالس وزارة المالية من سائر وزارات الحكومة . ومع ذلك فقد حرم القانون على اللجنة أن تتفق اعتمادات في المصروفات لم يدرجها المجلس ، وهذا كقل له ألا يرفع على القيام بمشروع لا يدرجه هو .

التفرغ للنظر في مصالحهم الشخصية في الفترات التي تقضى بين الأوامر الخاص ، وقد يدمد الدور أسبوعا أو أسبوعين أو أكثر ، مع ما يقوم إلى جانبهم من أعمال الجان وغيرها .

أما الفقرة الأخيرة من هذه المادة بغفيدة ، وقد قصد منها أن يقتصر على الاجتماع الذي فوق المادة ، على النظر فيما دعى المجلس من أجله ، ليشكك الأعضاء من العودة بعده إلى بلادهم والتفرغ لمصالحهم ، لأن تنهز فرصته لتقديم اقتراحات أو عرض مسائل لم ترد في جدول .

وهذا النص مقتبس من المادة ١٧ من الأمر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ عن تشكيل واختصاصات القومسيون البلدي بالإسكندرية .

(٣)

ونصت المادة ٤٥ على طنية الجلسات تنفيذيا لحكم المادة ١٢٢ من الدستور ، وأجازت عقد المجلس بصفة سرية ب شروط محددة ، وقد صيغت بما كاتلها المادة ٩٣ من الدستور الخاصة بجلسات مجلس البرلمان ، وهي تقابل الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من القانون النظامي التي كانت تمنع حضور جلسات المجلس أو بلجانه إلا بدعوة منه أو من المدير لثلاثة المسائل الحاصل البحث فيها .

(٤)

أما المادة ٤٦ فقد سبق الكلام عنها في موضع آخر (صفحة ٤ من هذه المذكرة) .

(٥)

ونص في المادتين ٤٧ و ٤٨ على المبدأ الذي تصبح به جلسة المجلس قانونية وعلى الأغلبية الواجب توافقها في إصدار القرارات ، وهما تقابلان الفقرة السادسة من المادة ٤٩ من القانون النظامي مع تحوير بسيط اقتضاه المحكان الزائدان في المادة ٣٠ (وقد سبق الكلام عنها) والمادة ٨٣

(٦)

ونص في المادة ٤٩ على ما يتجبع في حالة عدم تكامل المبدأ القانوني من أعضاء المجلس ، وهي تقابل المادة ١٠ من لائحة الإجراءات العمومية لسيير مجالس المديريات الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠ ، مع تحوير بسيط اقتضاه قصور المادة القديمة عن الوفاء بالفرض .

المجلس :

وبينت المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٢ طريقة تشكيل لجان المجلس كما نظمت أعماله .

وقد اقتبست الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٥٠ ، من المادتين ٣٩ و ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الباخل للبرلمان . واقتبست الفقرة الرابعة منها ، من الفقرة الخامسة من المادة ٤٩ من القانون النظامي ومن المادة ٤١ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ ، كما اقتبست المادة ٥٢ من المادة ٤٣ من المرسوم بقانون النظام الداخلي .

التعاون بين المجالس على المشروعات العامة :

كانت روح التشريع المعمول به الآن (أو على الأقل كانت ميول مطبق هذا التشريع) تنحى إلى اعتماد فكرة حيية ، هي دائرة المديرية ، جعل فيها مجلس المديرية ، بحيث يتمتع عليه أن يكون له عمل خارج هذه الدائرة ولولا كانت الثانية من العمل فتح أهل المديرية إلى يقوم المجلس على مراقبتها . وبذلك جعل بين بعض المجالس وبين ما كانت تطلبه أجناتا من تعاونها بعضها مع بعض على تنفيذ مشروعات يرفع منها أهل مديرياتها .

ولعل مطبق القانون لم يتخذوا لأشبه هذه الوجهة في تطبيقه إلا نظموه من أحكام تنظيم أو توسع بقتلهم الأعمال المشتركة وتبين طريقة السير في تنفيذها وإدارتها . يضاف إلى ذلك أن جعل عمل المجلس ، في حدود القانون المعمول به ، كان محصورا في نشر التعليم بإنشاء المدارس وإدارتها ، وهذا النوع من العمل قل أن تظهر فيه ضرورة قاضية بالتعاون بين المجالس على مشروع مشترك .

أما الآن وقد أشرك التشريع الجديد مجالس المديرات مع الحكومة في القيام بأعمال الإصلاح الخلية من إقامة المنشآت والمؤسسات الصحية والطبية والزراعية وغيرها ، كما سمح لها بمباشرة الأعمال التجارية كالإنشاء خطوط المواصلات ، فقد أصبح من التبين أن ينظر المشروع نظرة واسعة المدى تحيط بمتطلبات الحاضر والمستقبل ، وأن يتوقع ظهور الرغبة من بعض المجالس إلى التعاون بعضها مع بعض على عمل واحد تهيئ به أهالي المديرات التي تنتميها .

ومعلوم أن مديريات المحلة المصرية منها ما يقع على امتداد بعضها ، ومنها ما يقع إلى جانب بعضها بحيث قد تقابلوا مناطق كثيرة في مديريتين وفي أكثر من مديريتين فلا ينفصلها بعضها من بعض غير الخط الوهمي الذي جعل حدا لكل مديرية ، فيكون من فائدة هذه المناطق أن يجمعها مشروعات الإصلاح بصرف النظر عن وقوع أجزائها داخل حدود هذه المديرية أو تلك . ولا شك أن الأخذ بهذا المبدأ يوسع مجال الإصلاح ويسمح بالإكثار من المشروعات قيم القمع وتضاعف نتائجه . أما الانحصار على الحالة الحاضرة من حصر عمل المجلس الواحد داخل حدود مديريته وحدها فلا نتيجة له إلا حرمان كثير من المناطق من الانتفاع بأعمال الإصلاح . وقد تتجاوز قربتان أحدهما في مديرية القليوبية ، والأخرى في مديرية المنوفية ، ويكون في الفترة الأولى مستوصف أو مستشفى فلا يرفع من أهل الثانية لأن الذي يقوم على مراقبتها مجلس مديرية آخر . وكذلك الحال في خطوط المواصلات فقد يكون لدى مجلس المديرية مشروع إنشاء خط سكة حديدية أو ترام أو أوتوبس ، ويرى أن الانتصار في تنفيذه على الجزء المصنود في مديريته يحول دون نجاحه ، وأنه لو امتد إلى المنطقة المجاورة لفي مديرية أخرى لضمن له النجاح ، وهكذا .

وقد قصت المادة ٦٧ من المشروع المرافق باب التعاون على مثل هذه المشروعات ولم تقصر دخوله على مجالس المديرات وحدها بل سمحت أن تشترك معها في المجالس البلدية من أي نوع مادام المشروع المشترك يقع

٣ - على أن مشروع القانون أخذ الحيلة لئلا عساه يقع من تخصيص المجلس أو إعماله ربط ما يلزم للاقتضات والارتباطات التي يكون مقيدا بها ، أو المصروفات التي تفرضا للتواخين (كصروفات التعليم الإلزامي ومصروفات الأعمال الصحية) ، أو مصاريف إدارة المنشآت أو المؤسسات ، أو الأعمال التي يقوم بها المجلس وكذلك مصاريف صيانتها ، لذلك نص على أن من واجب اللجنة أن تدبر المبالغ اللازمة لذلك الأبواب كلها إن أحلها المجلس .

وغنى عن البيان أن الإجراء الذي يتبعه اللجنة في مثل هذه الحالة يستتبعه حتما حذف أرقام من تهربات المصروفات أو تخفيضها إذا لم يكن في الميزانية وفر ، أو الإشارة على المجلس بالتخاذ التدابير التي تكفل زيادة موارده .

٤ - أوجب على اللجنة أن تحظر المجلس بملحظتها وأن يحترم ما يريده من الرأي ، فإذا خلا مخفيين مع ذلك رفع الأمر إلى مجلس الوزراء .

٥ - تعتمد الميزانية من وزير الداخلية إلا في حالة اختلاف اللجنة مع مجلس المديرية ورفع الأمر إلى مجلس الوزراء ، فلها لا تعتمد من الوزير إلا بعد موافقة مجلس الوزراء .

٦ - المواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ مستمدة من أحكام المواد ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ من الدستور .

وأجابت أعضاء مجالس المديرات :

تضمنت المواد من ٦٠ إلى ٦٦ وأجابت أعضاء مجالس المديرات ، وكلها ، فيما عدا المادة ٦٦ ، لا مقابل لها في القانون النطاقي .

أما المادة ٦٠ فاستمدت من المادة ٩٧ من الدستور ، ومن المادتين ٩٦ و ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ ، والمادة ١٧ من لائحة الإجراءات العمومية لسيار مجالس المديرات الصادرة في أول يناير سنة ١٩١١ والمادة ٦١ مستمدة من المادة ٣٤ من لائحة الإجراءات المشار إليها ومن المادة ٣٨ من الأمر العالي الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ عن تشكيل واختصاصات القومسيون البلدى بالاسكندرية .

والمادة ٩٤ تعادل المادة ٤ من اللائحة الداخلية لبلدية الاسكندرية الصادرة في ١٢ يونيو سنة ١٩٠٥ .

والمادة ٦٥ مستمدة من المادتين ١٣٦ و ٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ .

أما المادتان ٦٣ و ٦٤ فمستحدثتان .

وأما المادة ٦٦ فتعادل المادة ٤٨ من القانون النطاقي مع تعديلات قصد بها إلغاء الاحتياط ، فلا يؤخذ بالضوء بقرار الفصل على غرة دون تحكيم من مجالس المجالس أيضا .

يقوم به مجلس المديرية أو مجالس المديرات مما يدخل في اختصاص المجالس البلدية ، وسمت أحكام هذه المادة خط السير التي يجب أن يتبع عند التفكير في المشروع ، ثم نعلمت ما يقع ذلك من خطوات تتخذ في تخصيص المال الذي يحق بتعيينه ، وفي طريقة التنفيذ ، والإدارة ، والتصفية إذا ماتموز إبطاله أو تصفيته .

وقد رأى مشروع القانون أنه لو اشترط في قرارات الهيئة التي تتولى العمل ضرورة اعتمادها من المجالس المشتركة فيه فقد يقع الخلاف بين المجالس على قرار ما فيصير تنفيذه وقد يتبع من هذا تعطيل العمل أو إلحاق الضرر به فضلا عن أن في عرض القرار على كل مجلس مختص وانتظار مصادقته عليه تعطيل للتنفيذ . لذلك اكتفى بأن الهيئة تمثل المجالس المشتركة على قدم المساواة ، وأن قراراتها تصدر بالأغلبية . ولكن يكون هناك شيء من التحكم العايد بين المجالس المشتركة فلا تطلق أغلبية على أقلية ، أعطيت سلطة اعتماد قرارات هيئة الإدارة إلى وزير الداخلية ، إلا في حالتين اثنتين رؤى ضرورة الرجوع لهما إلى المجالس بالفت ، وهما :

١ - أن يتناول القرار زيادة رأس مال المشروع .

٢ - وأن يتناول زيادة ما يحصل من الأهالي نظير استأنهم منه .

الأحكام العامة واختصاصية والوقعية

حدود الشخصية المعنوية :

اشير في صدر هذه المذكرة إلى ما قرره الدستور في المادة ١٢٩ وإلى ما أجهته مشروع القانون المرافق ، في المادة ١ ، من الشخصية المعنوية للمدريات .

ولقد احتاط الدستور في تقرير هذه الشخصية المعنوية بقضى بأن يتأثر كل مديرية حقوقها ، عملة في مجلس المديرية ، وفقا للقانون العام وبالشروط التي يقرها قانون مجالس المديرات (مادة ١٢١) ، كما نص على وجوب تداعيل السلطة التشريعية أو التنفيذية لنقض تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة ، وإبطال ما يقع من ذلك (مادة ١٢٢) .

ويرى مما تقدمت الإشارة إليه من الأبواب الثالث والرابع والخامس من مشروع القانون أن المشروع (مع تنظيمه لسير أعمال المجالس ومع بيانه لحقوقها واختصاصاتها) لم يغفل وضع ما يجب من الأحكام التي رسمت للمجالس طريق ممارستها لهذه الحقوق والاختصاصات .

وفيما على بيان بما تضمنته الألبان السادس والسابع من الأحكام التي تحدد الشخصية المعنوية للمدريات وتعيدها بما يضمن عدم إساءة استعمال الحقوق الخاصة بها ، مما عكسه الأحكام الخاصة بإبطاله والقيد له .

(١)

اشترطت موافقة مجلس الوزراء قبل أن يباشر مجلس المديرية أعماله التجارية (مادة ٩٩) ، وفي هذا محتمل لعدم دخول مجالس المديرات في مضامير ذات تدلب بأموالها المجمومة من دافى الضرائب . واشترط أيضا ألا ينفض المجلس ما يعود عليه من إيراد الأعمال التجارية إلا بموافقة وزير الداخلية ، فقد يرى المجلس في وفرة الربح الذي أصابه من عمل معين في عام من الأعوام ما يدفعه إلى تخفيض ما يجنيه من هذا العمل ، وقد تكون وفرة الربح لفظروف طارئة لا تعدم .

وقد يرى أن في اشتغال مجالس المديرات بالأعمال التجارية تحويجا عن مهمتها التي وجدت من أجلها ، وهذا صحيح في عمومها لولا أن في الكثير من الأعمال (حتى ذات الصبغة التجارية المخصصة) ما يكون له أثر كبير في إصلاح المديرية وتحسين أحوالها ، وما قد يكون في القيام به ربح مضمون يمكن استعماله في الصرف على ما يقوم عليه المجلس من المرافق العامة . نطوط المواصلات البرية والبحرية ، والصفاق ، والملاحة ، والأسواق ، كل هذه أعمال تجارية في ظاهرها ، ولكنها قد تكون لازمة في بعض الأحوال .

لذلك رأى ، بدلا من النص في مشروع القانون على تحريم القيام بهذه الأعمال على المجالس ، أن تشترط موافقة مجلس الوزراء قبل مباشرتها . ومجلس الوزراء ، بعد أن يخصص الموضوع ويقرر ما له وما عليه في ضوء الظروف والملازمات والتجارب ، أن يوافق أو لا يوافق عليه .

(٢)

في الأحوال التي يوجب المجلس فيها مالا أو عقارا من الأفراد أو من الهيئات أو يوقف عليه أو يكتب له شيء من ذلك ، إن كانت الهيئة أو الوقف أو الاكتاب لعمل من الأعمال التي لا تمثل في اختصاص المجلس أصلا ، قيد قبوله لإجها بموافقة مجلس الوزراء (مادة ٩٨) . والفرض من هذا التقييد هو فرض القرض من تقييد المجالس ، في مباشرة الأعمال التجارية ، بموافقة مجلس الوزراء . وذلك لأن اختصاص المجالس محدد في مشروع القانون ، فتركما تشتغل بغير ما هو داخل في اختصاصها أصلا دون رقابة ، يدفع بها إلى الارتباك والفوضى .

وهذا لا بد من التنويه إلى أن القانون النظامي المعمول به قصر حق مجالس المديرات في قبول الهيئات والوقف والاكتابات على ما يكون غرضها منها لعمل من الأعمال التي اختصت بها المجالس في شؤون التعليم (بعد " بند ") مادة ٤٢) بخلاف المشروع المرافق الذي أطلق حقها في القبول على كل شأن من الشؤون العامة التي تتولاها .

(٣)

حرم إعفاء أي فرد أو جماعة من الرسوم المقررة للمجلس في غير الأحوال المبينة في القانون (مادة ٧٠) . وهذا الحكم مأخوذ من المادة ١٢٤ من الدستور الخاصة بالضرائب العامة .

وفضلا عن الحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢ (وهو مستمد من حكم المادة ٨٥ من الدستور) ، فقد نصت المادة ٨٣ من المشروع على جلال كل اجتماع يقوده المجلس خارجيا عن اجتماعه القانوني ، وبسبب ما يقع حال ذلك . وهذه المادة مقتبسة من أحكام المادة ٩ من القانون النظامي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، والمادة ٣٥ من الأمر الطال الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ ، من تشكيل واختصاصات التوسيون البدئي بالاسكندرية ، والمادة ١ من لائحة الإجراءات العامة لبرجالس المديرية الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠ ، والمادة ٣٤ من القانون الفرنسي الخاص بالمجالس العامة التي تخالل مجالس المديرية عندنا .

وقد لوحظ أن النص الوارد في المادة ٣٤ من القانون الفرنسي عن حق تطبيق المادة ٣٥٨ من قانون العقوبات (المقابلة لمادة ١٣٩ من قانون العقوبات الأهل) ، لم يحدد زمتا تسقط الدعوى العمومية بمضيها ، فهو يسمح للسلطة التنفيذية بإعادة استهلاك هذا الحق ، ويمكنها من التمثل في استهلاكه طول مدة العضوية ، بحيث تجمل من ميفتا نصته فوق رقاب الأعضاء كلما أعوزها ذلك . ولهذا أضاف المشروع المرافق فقرة في آخر المادة حدد فيها سقوط الدعوى العمومية بمضي ثلاثة أشهر على اليوم الذي يحصل فيه الاجتماع غير القانوني .

حل المجلس وما يتبع في حالة الحل :

أجازت المادة ٨٧ حل مجلس المديرية ، وأوجبت إجراء انتخابات جديدة له في مدى محدد ، وهي ثلاثين السنة . من القانون النظامي .

وضائما لما قد يحدث في الفقرة التي تنص بين حل المجلس واجتماعه بمرجته الجليدية ، نص في المادة ٨٨ من المشروع على تأليف لجنة تمهيد لاجل إدارة أعمال المجلس وتصرف أموره المستعجلة في غياب ، وهو نص ليس له مقابل في القانون النظامي .

ومما قد يلاحظ أن المادة ٣٨ من الدستور التي أبحاث حل مجلس النواب حرمت حله أكثر من مرة لسبب واحد ، وقد يرد على هذا المخطر زوم تطبيق هذا الحكم على الحالة التي يمل فيها مجلس المديرية أيضا . من أنه لا تصح التسوية بين مجلس النواب ومجلس المديرية في مثل هذه الحالة ، وذلك للفرق الظاهر في طبيعة تكوين كل من المجلسين ، واختلاف مهمة الواحد منهما من مهمة الآخر . فجلس النواب له الإشراف على السلطة التنفيذية ، وله أن يقرر عدم الثقة بالوزارة فيوجب عليها الاستقالة ، ثم قيد الدستور حله مرة واحدة من أجل مسألة واحدة ، يمكن الحال مع مجالس المديرية التي ليست لها مثل هذه السلطة حيال الحكومة فلا يتظر أن

ويلاحظ أن الصريح هنا لا يخلل يد حجة مجلس المديرية عندما من الإغفاء من الرسوم ، بل هو يسرى بطبيعة النص على السلطة التنفيذية أيضا ، وهي التي تتولى تحميل رسوم المجالس . فلو هذا المنع لكان من حق السلطة التنفيذية أن تنفي من نشاء من الرسوم المقررة للمجالس دون قيد ولا ضابط .

ومنع على المجالس أيضا أن تنقل عن شيء مما لها من الرسوم إلا بمصادقة مجلس الوزراء (مادة ٧٠ أيضا) . والمفهوم أن هذا النص يتناول الأحوال البائدة التي قد يرى المجلس فيها التنازل عن شيء من رسومه لدى فرد أو جماعة لطرف وقتي غير باقي ، أو في حالة التقاضي ، إلى غير ذلك من الأحوال التي لا يشملها الإعفاء العام .

(٤)

ومنع على المجالس أيضا أن تتنازل ، بدون مصادقة مجلس الوزراء ، لنهيا عن شيء من أملاكها أو أموالها ، أو من المؤسسات والمنشآت التي تملكها أو تديرها ، أو أن تمهد لنهيا بإدارة هذه الأملاك أو المؤسسات ، أو المنشآت أو أن تنهيه رسته استهلاكها ، وذلك فيما عدا المدارس التي تستلمها وزارة المعارف العمومية من المجالس بموجب هذا المشروع (مادة ٧١) .

وظاهر أن الفرض من هذا القيد هو المحافظة على الأموال العامة ، فلا تصح في تبرعات قد تلحقها أغراض اتقائية ، وإضفاء استمرار مشروعات المجالس وأعمالها التي تتكلف في سبيلها فادح النفقات ، فلا تكون عرضة لتركها لنهيا ما لم تكن هناك مصلحة مؤكدة في هذا الترك .

ومنع على المجالس أن تتقدم قرضا أو أن تتعهد بما قد يترتب عليه إضاق مبالغ من خزائنها في سنة أو سنوات مقبلة إلا بمصادقة مجلس الوزراء (مادة ٧٢) . وهذا القيد مستمد من حكم المادة ١٢٩ من الدستور التي نبتت السلطة التنفيذية بضرورة الحصول على موافقة البرلمان قبل أن تبشر أحد هذين الأمرين .

أما الحد من سلطة مجالس المديرية في الأمر الأول ، فالقصد منه وقاية المجالس من خطر الانخفاف في الصرف ، وتحيلها نفسها ما لا تستطيع احتياجا على القروض ، ويجب عند قروض بشروط لا تتفق مع مصلحتها أو مع مصلحة الدولة . حقيقة أن المجالس لا يجيد أمامها الآن غير خزانة الدولة لتمتدحها بالقروض عند الضرورة ، وحتى إن وجدت من يقرضها خارجيا عن الحكومة فالقصد منه أن لا يفضل إلا بضائنه منها ، ولكن يحسن فرض وقوع غير ذلك في المستقبل ويحسن توقي وقومه منذ الآن .

إبطال القرارات :

ينصت المادة ٨٠ الأحوال التي يكون فيها قرار المجلس باطلا وما يجب اغتائه لإبطاله ، كما نصت المادة ٨١ على ما يتبع في حالة استحكام الخلاف بين المجلس وبين إحدى وزارات الحكومة على عمل من الأعمال التي يكون للمجلس فيها رأي قاطع .

أحكام أخرى :

نصت المادة ٧٣ م أن تقوم إدارة أقسام قضائيا الحكومة بقضايا مجالس المديرات .

ونظمت المادة ٧٤ طريقة فحص التصديقات والمقايضات الخاصة بمشروعات المجالس وطريقة تنفيذ هذه المشروعات من حيث البناء وإعداد المملكات الفنية الخ .

وأجازت المادة ٨٤ لوزير الداخلية أن يأخذ رأى لجنة فحص الميزانيات (وهي اللجنة المتخصص عليها المادة ٥٣) فيما يعرض عليه من أعمال المجالس وقراراتها ، كما أجازت له المادة ٨٦ إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون وتنظيم أعمال اللجان المتخصصة عليها في المواد ٥٣ و ٦٧ و ٨٨ بشرط ألا تتعارض مع أحكامه .

وهذه المواد الثلاث (أى ٧٣ و ٧٤ و ٨٤) لا مقابل لها في القانون النظامي .

وسمّدت المادة ٨٣ ما يجب في تقرير عزل أحد من الأعضاء المنتخبين وهي تعادل الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من القانون النظامي ، ولها نظير فيما يتفق بعضوية البرلمان (مادة ١٠٢ من الدستور) .

وأجازت المادة ٨٥ لوزير الداخلية أن يصدر بموافقة مجلس الوزراء لوائح عامة تتضمن القواعد المتعلقة بالنظام الداخل مجالس المديرات وبطريقة السير في أعمال المجالس ، كما أجازت لكل مجلس أن يضع لائحته الداخلية بالتطبيق للوائح العامة بشرط المصادقة عليها من وزير الداخلية ، وهي تعادل الفقرتين الأخيرتين من المادة ٤٩ من القانون النظامي .

وأجازت المادة ٨٩ لوزير الداخلية أن يستصدر مرسوما بمراسم رسوم المجلس كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر ، إذا انتهى أجل سريان الرسوم في الفترة التي تنقضي من حل المجلس واجتياحه بيمته الجديدة ، وهو احتياط لا بد منه لضمان سير أعمال المجلس ومشروعاته في غيابه .

أما المادة ٩٠ فقد سبق الكلام عنها في شؤون التلميم (صحتا ١١ و ١٢ من هذه المذكرة) .

وألفت المادة ٩١ المعمول بها الآن في القانون النظامي واستلقت منها للمادة ٤١ للتضامنة شروط إقامة العزب ، وسنفي هذه المادة بالقانون للناس بالجزب والأجنبية خارج السكن .

وزير الداخلية

استاميل صدق

بحر في ٢٣ ديسمبر ١٩٣١

تعمد لها لتخلص من إشرافها . وإذن نقل مجلس المديرية لايحيى إلا بعد أن تصد السلطة التنفيذية كل وسيلة لقضام منه ، وبد أن تفس الأضرار التي تصيب المصلحة العامة من بقاء هذه الحالة طويلا . هذا فضلا عن أن حل مجلس المديرية بشروطه المتخصص عليها مشروع لقانون يفتح الباب أمام مجلس البرلمان لمناقشة الوزارة فيه وفي أسبابه والاحتجاج على الثقة بها ، فهي لاختيارا إليه إلا بعد تأكيدها من موافقة ومن موافقة المجلس عليه ولا تكره نفس السبب إلا طبقا لسياسة عامة أقرها عليها البرلمان . وقد يقال إنه مادام المجلس الجديد يصدر على الرأي الذي حل من أجله المجلس السابق ، فمعنى هذا أن الإصرار يستمد من مشقة الناخبين ، وأنه تبعا لذلك يجب تحريم حل مجلس المديرية أكثر من مرة لسبب واحد حتى لو كان الحل في المرة الأولى مرضيا عنه من مجلسي البرلمان . ولكن التسليم بهذه النظرية يجعل مجلس المديرية من الهيمنة على مصالح الدولة وتسيير سياساتها العامة فوق مجلسي البرلمان ، وينقل حق الثقة بالوزارة من يدى البرلمان إلى يدى مجلس المديرية ، وهو ما لا يتفق مع المبادئ الدستورية .

اختصاصات الرئيس وواجباته :

انضمت أحكام المشروع المرافق مع القانون النظامي في موضوع رئاسة المجالس وما يتعلق بها (الفقرتان الأخيرتان من المادتين ١ و ٣ من المشروع ، والفقرتان الأخيرتان من المادة ٤٤ من القانون النظامي) .

وقد روى تضمين المشروع أحكاما تحدد اختصاصات الرئيس وتبين واجباته (مادة ٧٦) وهذه الأحكام مستمدة مما جرى عليه العمل فعلا ، وقد انتهت من المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخل للبرلمان ، ومن المادة ١١ من لائحة الإجراءات العامة لسير مجالس المديرات الصادرة في أول يناير سنة ١٩١٠ ، ومن المادة ٢١ من الأمر السامي الصادر في ١٢ يناير سنة ١٨٩٠ عن تشكيل واختصاصات القومسيون البلدي للاسكندرية ، ومن المادة ٥ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٤ والمعدل في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٢ عن المأمورية البلدية للاسكندرية .

موظفو المجالس ومستخدموها :

تضمنت المواد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ الأحكام الخاصة بالتوظيف في المجالس وشروط الخدمة وقواعد العمل من تعيين وترقية ومنع طلائع وتغليب وتفصل .

وللأموال أثبت تكفل أحكام هذه المواد إراحة بال موظفي المجالس ومستخدميها وتوفر في أنفسهم الطمأنينة على مستقبلهم واستتيل من يمولونهم خصوصا أنها مستمدة من أحكام المادتين ١٤٢ و ١٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخل للبرلمان ، مع تعديل ظفيف اقتضاء اختلاف الأحوال في مجالس المديرات عن مثلهما في مجلسي البرلمان .

ولما كان في ضم هذا المنزل للدرسة غناء لها عن إقامة أبنية إضافية
قدّرتها مصلحة المباني بمبلغ ٦٠٠٠ ج. م تخفيضاً حاجية المدرسة للملحة على
قاعة محاضرات ومطعم وسكان للإدارة وبذلك يصحح البناء الحسائي وفقاً على
نصول الدراسة التي سيؤدي بعدها بزيادة الإقبال على المدرسة عاماً بعد عام.
أما الاعتناء المطلوب فيؤخذ من الاحتياطي العام .

لكل ما تقدم توافق اللجنة على مشروع القانون وترجو أن يقره المجلس
بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فرّاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدّقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ٧
"وزارة المعارف العمومية" فرع ١ "ديوان السوم والتعليم العام" باب ٣
"أعمال جديدة" اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠ ج. م (سنة الآف وخمسة مائة جنيه)
لشراء منزل مجاور للمدرسة فرّاد الأول الثانوية لتوسيعها .

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكورة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

مدرج بمشروع ميزانية وزارة المعارف العمومية للسنة المالية القادمة
١٩٣٤ - ١٩٣٥ باب الثالث "أعمال جديدة" مبلغ ١٧٠٠ ج. م لشراء
المتلّين المجاورين لمدرسة فرّاد الأول الثانوية .

تطلب وزارة المعارف العمومية فتح اعتماد إضافي الآن بمبلغ ٦٠٠ ج. م
للتجديد لشراء أحد هذين المتلّين وهو ملك المرحوم ساويرس ميخائيل بك
لضمة للمدرسة المذكورة لتوسع نطاقها نظراً لعدم كفاية مبانيها باحتياجات
المدرسة. وللمثلّ للمشار إليه ممرض الآن للبح المزاد البلى أمام محكمة مصر
المختطة بمجلس ١٤ مارس سنة ١٩٣٤ بجن أساسى قدره ٦٠٠ ج. م وقصد
أظهر المصنف للترك استعداده للاتفاق مع البنك العقارى الذي له رهنه على المتلّين
لإتمام شرائه لحساب الوزارة للمبلغ المذكور إذا ما خابرهت الوزارة في ذلك .

ملحق رقم ٢٥

جلسة الاثنين ١٦ المحرم سنة ١٣٥٣

(٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠ ج. م
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

(للاحضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الحلي بك)

أحال المجلس على لجنة المالية بمجلسه المنعقدة في ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٤
مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية
١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ٧ "وزارة المعارف العمومية" فرع ١ "ديوان السوم
والتعليم العام" باب ٣ "أعمال جديدة" لشراء منزل مجاور للمدرسة
فرّاد الأول الثانوية لتوسيعها .

بمقتضى اللجنة موضوع هذا القانون فتبينت ما يأتي :

تعتبر مدرسة فرّاد الأول الثانوية بـ القاهرة من أكبر المدارس الثانوية
الثابتة لوزارة المعارف العمومية وقد ازدهرت بالتلاميذ وأصبحت تضم الآن
بين جوانبها ٩١ تلميذاً يتعلمون بـ ٢٧ فصلاً أى بمعدل ٣٤ تلميذاً في كل فصل
وهو عدد يزيد على ما تسمح قواعد وزارة المعارف العمومية بـ إنشاءه في كل
فصل للمدارس الثانوية. ولما شجرت وزارة المعارف بإزدحام المدرسة بين فيها
أدرجت في ملحق مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية بالباب
الثالث "أعمال جديدة" مبلغ ١٧٠٠ ج. م لشراء المتلّين المجاورين للمدرسة
مسافة المذكور لتوسيع نطاقها بعد أن ضاقت أماكنها بتلاميذ وإدارتها .

ولكن حدث أن عرض أحد هذين المتلّين للبيع لمزاد العلني أمام محكمة مصر
المختطة بمجلسه حدد لما يوم ٥ مايو سنة ١٩٣٤ بجن أساسى قدره ٦٠٠ ج. م
وقد قبل المصنف للترك - بالاتفاق مع البنك العقارى الراهن للترك - أن
يبعه للوزارة بالمبلغ المذكور .

ولغذا رأت الوزارة أن تتصلب بطلب هذا الاعتماد من أصل المبلغ السالف
الذكر .

أما المتلّ المطلوب شرائه فقد سبق أن قدّرت مصلحته المساحة والمباني
ثمنه في سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٧,٣٢٦ ج. م إذ تبلغ مساحته ١٥٥٧,٤ متراً
مربعاً قترئين للقر الراود من الأرض ثلاثة أحتلت أى ٢٧,٣٠٠ ج. م
مضافاً إليه ثمن البناء المقدّر بمبلغ ٢,٥٤٣,٨٠٠ ج. م .

أما البناء فيكون من دورين وبدرج وملاكين ويحتوى كل دور على
صالة كبيرة وخمسة غرف .

كذلك الورع التابع من بند ٢ "ماهيات" بسبب ما روى من الاقتصاد .
التسام في استخدام المبلغ المخصص لماهيات الموظفين .

ولقد دعت الحاجة إلى حصول تجاوز في بعض البنود الأخرى أخذت
به قرارات من لجنة الحاسبة طبقاً للسادة ١٢٩ من قانون النظام الداخلي
للبرلمان واحتسب هذا التجاوز من وفورات الميزانية وهو يتلخص
فيما يأتي :

١ - التجاوز في بند ٤ "كساي وملبوسات" بسبب تغيير الزي لبعض
العلماء السائرة بمجلة تتفق مع المظهر اللائق بالمجلس .

٢ - التجاوز في بند ٥ "إتايلات" بسبب استبدال بعض مركبات
المجلس التي أصبحت غير صالحة للعمل بشيخا جديد .

٣ - التجاوز في بند ٧ "مصاريف انتقال وبذل سفر" بسبب تمثيل
المجلس في عدة مؤتمرات وفي بلدان سياسية متفرقة منها .

٤ - التجاوز في بند ١٠ "مصاريف غير منظورة" بسبب نفقات طبع
محاضر الهيئات النابية السابقة .

٥ - التجاوز في بند ١١ "أعمال جديدة" بسبب المباني الجديدة التي
دعت إليها الضرورة القصوى كبناء دور ثالث وإنشاء سور حديدي يفضل
مباني المجلس عن مباني المصالح المجاورة له وإنشاء مخطط خاص واستراحة
لضربات الشيوخ المحترمين وقائمتها .

وإنشاء دورة مياه للمجلس وتنسيق الحدائق وإضافتها .

وباستئثار قيمة التجاوز من حصة الوفرة يبلغ ١٠٠٧ جنيهات و ٨٧١ ملياً
وهو الوفرة لدى مصرف لوزانة المالية مع مبلغ ٥٢٣ جنيه و ٣٨٥ ملياً
قيمة الأرباح التي تجبت من إيداع مخصصات المجلس في بنك مصر عن
السنة المذكورة .

لذلك

ترجو هيئة المراقبة من لجنة الحاسبة عند الموافقة على هذا الحساب أن
يتكرم برضه إلى هيئة المجلس الموقرة بالتصديق عليه ما

الرقابات

في ١٩٢٤

أحمد نجيب إبراهيم عبد الرحمن رضا

وتذكر الوزارة أن مصلحة المساحة والمباني قد رتبتم المقر
في سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٧,٢٢٦ ج.م وأن ضم المقر يعني من إقامة أبنية إضافية
تتكلف ٦٠٠٠ ج.م وذلك تطلب التجهيل في شرائه لتلاياع وصعب على
المالية شرائه فيما بعد .

وفي هذه الحالة يقصر الاعتماد المندرج في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥
المالية على الباقي أي ٦٠٠٠ ج.م .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فوافقت الموافقة عليه وهي تنتشر
برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره وتوطئة لعرضه على البرلمان .

ورفقة هذا مشروع المرسوم بقانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس

حسن صبري

ملحق رقم ٢٦

جلسة الأربعاء ١٨ المحرم سنة ١٣٥٣

(٢ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الحاسبة

عن

الحساب الختامي للمجلس في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

تقرير مرفوع من هيئة المراقبة إلى لجنة الحاسبة

عن

الحساب الختامي للمجلس في السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

(المقررة من الشيوخ المحترمين - الإراء على أحد بنائها) .

بناء على المادة ١٢٤ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص
بالنظام الداخلي للبرلمان تنتشر هيئة المراقبة بأن ترفع إلى لجنة الحاسبة
الحساب الختامي للمجلس عن سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية :

اعتمد الميزانية للمجلس في السنة المذكورة مبلغ ٦٩,٦٢١ جنيه مصرياً
ولغت حصة المصروفات ٦٨,٦١٣ جنيه مصرياً و ١٢٩ ملياً طبقاً للجدول
المرفق لهذا .

وقد نتج وفرة في كثير من بنود الميزانية أهمه الوفرة في بند ١ "مكثفات"
لعدم صرف مكثفات حضرات الأعضاء الذين يتولون مناصب وزارية .

والرأى أن المالية . ونصف مكثفات رئيس المجلس بسبب ما يستولى عليه دولة
العلماء الختامي عن العاش .

كشف بيان مصروفات المجلس في السنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣

المصروفات	البند	الربط		المصرف		الزيادة		الوفر	
		جيبه	لم	جيبه	لم	جيبه	لم	جيبه	لم
مكافآت لرئيس المجلس وأعضائه .	١	٢٨٦٤٠	٣٥٠٤٦	٧٨٤	—	—	٣٥٩٨	٢١٦	٢١٦
مهام الموظفين الدائمين والمؤقتين .	٢ (أ)	٢٠٠٠٠	١٧٧٧٧	١٣٢	—	—	٢٢٢٢	٨٦٨	٨٦٨
مهام الخدمة الخارجيين عن هيئة العمل .	٣ (ب)	٢٨٥٦	٢٧٦٠	٧٥٠	—	—	٩٥	٢٥٠	٢٥٠
استبدالات طبية .	٤ (ج)	٢٥	—	—	—	—	٢٥	—	—
المكتبة .	٥	٥٠٠	٤٩٠	٥٥٢	—	—	٩	٤٤٨	٤٤٨
كسوى وملبوسات .	٦	٣٠٠	٣١٠	٨٢٠	١٠	٨٢٠	—	—	—
أثاثات وزراريات .	٧	٣٠٠	٦٤٢	٢١٢	٣٤٢	٢١٢	—	—	—
ثروة : نور ومياه وتليفونات والمؤتمرات والمركبات وغيره .	٨	١٩٥٠	١٧٨٩	٩٥٨	—	—	١٦٠	٤٢	٤٢
انتقال وبدل سفر .	٩	١٠٠٠	١٢٠٨	٩٢٠	٢٠٨	٩٢٠	—	—	—
مطبوعات .	١٠	٣٠٠٠	٢٦٢٧	٦٢١	—	—	٣٧٢	٣٧٩	٣٧٩
أدوات كتابية .	١١	٣٠٠	٢٩١	٨٢٩	—	—	٨	١٧١	١٧١
مصاريف غير متوقعة .	١٢	٥٠٠	٦٧٧	١٣٣	١٧٧	١٣٣	—	—	—
أعمال جيلية .	١٣	٢٥٠	٤٩٩٤	٤١٨	٤٧٤٤	٤١٨	—	—	—
جمله -		٦٩٦٢١	٦٨٦١٣	١٢٩	٥٤٨٣	٥٠٣	٦٤٩١	٣٧٤	٣٧٤

لم	جيبه
٨٧١	١٠٠٧ صافي الوفر .
٣٨٥	التوائك وستدت للالية .
٢٥٦	المجموع .

فبراير ١٩٣٤

المراقبات

أحمد نجيب براده عبد الرحمن رضا

ملحق رقم ٢٧

جلسة الأربعاء ١٨ المحرم سنة ١٣٥٣

(٢ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

من الاقتراح بمشروع قانون رقم ٩ الذي خصته

بجلسة ١٢ مارس سنة ١٩٣٤

(المحرر حضرة الشيخ المحترم مصطفى رشيد بك بدلا من المحرم الدكتور موسى محمود) -

أحال المجلس بجلسة ٥ مارس سنة ١٩٣٤ إلى اللجنة الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا بتشكيل اللجنة التشريعية البرلمانية لضبط صياغة القوانين .

وقد بحثته اللجنة بجلستها المنعقدة في يوم الاثنين ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ وقررت بإجماع الآراء اختياره اقتراما بمشروع قانون ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس .

رئيس اللجنة
محمود عزمي

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ
أتشرف بتقديم اقتراح مشروع قانون بتشكيل «لجنة التشريعية البرلمانية» لضبط صياغة القوانين ومنه مذكرة إيضاحية .

فارجو التفضل بعرضه على المجلس لنظره في أقرب جلسة .

وتفضلا ودلكم بقبول فائق الاحترام

عبد الرحمن رضا

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤

مذكرة إيضاحية

قضى الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية في المادة ٩٩ بأن « تعرض مشروعات القوانين عندما ما كان منها خاصا بالأحداث المالية إلى لجنة من رجال القانون قبل أن يقرع عليها تايها وذلك لضبط صياغتها القانونية والتوفيق بينها وبين التشريع القائم وتتقرر طريقة تشكيل اللجنة ونظام سيرها بقانون يبين أيضا عددا من أعضاء البرلمان يعضون إليها » .

« فإذا لم تبتد اللجنة رأيا في الميعاد الذي يحدده القانون المشار إليه جاز للبلدين أن يعنيا في إتمام تأليفه للمشروعات وقرارها » .

وتتضمن المادة ٤٦ من الرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان أن « يجب على اللجان عند بحث مشروعات القوانين والتعديلات المرتبطة بها أن تستشير اللجنة المذكورة في المادة ٩٩ من الدستور فيما يتعلق بضبط صياغتها القانونية والتوفيق بينها وبين التشريع القائم » .

« وحتى يصدر القانون المشار إليه في المادة المقدم ذكرها الخاص بطريقة تشكيل تلك اللجنة ونظام سيرها وتشكيل اللجنة من اللجنة الاستشارية التشريعية المنظمة بالأمر الملكي الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٠٣ منضيا إليها عضوان من مجلس النواب وعضوان من مجلس الشيوخ يبينهم المجلس » .

« وإلى أن يقرر خلاف ذلك تحدد المواعيد المشار إليها في المادة ٩٩ من الدستور في كل حالة على حدها بواسطة المجلس أو اللجنة المنوط بها وضع تقرير عن المشروع أو التعديل » .

وقد أشار البيان الذي صدر به الدستور إلى الأسباب التي حدثت بإحداث هذه النصوص بقوله « ومن المسائل التي تكثر الإشارة إليها عند الكلام من أزمة الأنظمة البرلمانية تهافت صياغة القوانين البرلمانية سواء ما كان منها من وضع الأعضاء وما كان من وضع الحكومة بسبب ما يدخل عليها من التعديلات المرجحة من الأعضاء ويقترح عادة لعلاج هذا العيب إنشاء لجنة فنية تقوم إلى جانب البرلمان على أحكام وضع القوانين . وقد أخذ بعض المراسير الحديثة (رومانيا ولبنانيا) بهذا المبدأ وروى إدخاله كذلك في الدستور المصري لتسهيل الحاجة إليه وترك أمر تنفيذه لقانون يوضع مفصلا لتشكيل اللجنة وطريقة اتصالها بأعمال المجالس النيابية . على أنه يجب أن يحاط بتحديد ميعاد لعمل اللجنة حتى لا يكون تأخيرها في إنجاز عملها سببلا إلى تعطيل إرادات المجالس في شؤون القوانين .

اتبع البرلمان هذا النظام الموقت وسار في أعماله على هذه الطريقة مدة الثلاث سنوات الأخيرة فخلت التجارب على أن تشكل اللجنة على النحو الجاري عليه العمل الآن كثيرا ما يوقر سير القوانين وهي ما يفتنى أن تتعطل بسببه زيادة المشرع خصوصا إذا لوحظ أن اللجنة الاستشارية التشريعية متعجلة بالأعمال بينما تكون الحاجة ملحة في استعجال إصدار قانون من القوانين لتلك الجهات الرغبة إلى التسهيل بوضع هذا التشريع الذي يتطلبه الدستور في المادة ٩٩ وقد رؤى أن تشكل هذه اللجنة من تسعة أعضاء توزع فبسة واحدة بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب والحكومة أي أن يكون التمثيل بنسبة ثلاثة أعضاء لكل هيئة من هذه الهيئات .

وقد وصى أيضا أن ينص على ميعاد معين يقضى فيه ببحث اللجنة وإبداء رأيا فيها يعرض عليها من مشروعات القوانين ولا جاز لكل من المجلسين الاستمرار في المناقشة في المشروع وإصدار قرار فيه .

ومرافق هذه المذكرة الاقتراح بمشروع القانون المشار إليه .

٢٨ فبراير سنة ١٩٣٤

ملحق رقم ٢٨

جلسة الأربعاء ١٨ المحرم سنة ١٣٥٣

(٢ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي فحصتها بجملة ١٢ مارس سنة ١٩٣٤

(القدرة حضرة الشيخ المحترم مصطفى رشيد بك بدلا من المحرم المكتوب من مرسى حمود)

العرائض

التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقا للقرارات ١ و ٢ و ٣ و ٤

من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٤٢ — مقدمة من حسن إبراهيم حسن وآخرون من أهالي
برج رشيد مركز رشيد بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٣٤ يتظلمون فيها من قيمة
الفلوك التي تحاسب عليها مصلحة الاملاك الأميرية عن المبالغ المتأخرة
طرفهم من ثمن الأرض التي اشتروها منها ويطلبون التجاوز عن هذه
القوائد .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن
اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٤٣ — مقدمة من محمود بدوي سيد أحمد من كوم العصاب
مركز المنصورة بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٣٤ يتظلم فيها من صدور حكم ضده
يقول إنه بنى على أساس غير صحيح ورتب على ملكه حقوقا لم تكن موجودة .
قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لاختصاصها بالحاكم .

عريضة رقم ٤٤ — مقدمة من محمد مفتاح وآخرون من أهالي ميت
السراج مركز المحلة الكبرى مستأجرى أطيان وزارة الأوقاف بتاريخ ١٤ يناير
سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها بتخفيض إيراد الأطيان المؤجرة لهم بنسبة ٤٠ ٪
بنسبة الضائفة المالية .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن
اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٤٥ — مقدمة من محمد طه الحداد بجنود منقوب بتاريخ
٢١ يناير سنة ١٩٣٤ يتظلم فيها من عدم التصريح له برخصة بناء معمل قفريج .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن
اختصاص البرلمان .

اقتراح بمشروع قانون

بتشكيل "الجنة التشريعية البرلمانية" لضبط مياغة القوانين

لجن قواد الأول ملك مصر

تد جلس الشيوخ وجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدناه :

مادة ١ — تشكل في أول كل دور من أدوار الانقضاء العادية للبرلمان
الجنة المنصوص عليها في المادة ٩٦ من الأعرام الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠
الخاص بوضع نظام دستوري للدولة المصرية وتسمى "الجنة التشريعية
البرلمانية" .

مادة ٢ — تكون هذه الجنة من ثلاثة أعضاء من مجلس الشيوخ وثلاثة
أعضاء من مجلس النواب وثلاثة أعضاء من رجال القانون بينهم مجلس
الوزراء .

مادة ٣ — تختص الجنة في أول جلسة لها من بين أعضائها رئيسا
ومكتريا يسافونه واحد أو غير واحد من موظفي مجلس الشيوخ . وإذا غاب
الرئيس أو السكرتير تختص الجنة من يقوم مقامه بصفة مؤقتة .

مادة ٤ — تعرض على هذه الجنة مشروعات القوانين — ما عدا ما كان
منها خاصا بالإعتادات المالية — قبل أن يقرع عليها نهائيا لضبط مياغتها
القانونية والتوفيق بينها وبين التشريع القائم .

مادة ٥ — إذا لم تبد الجنة رأيا في مبادأة أو بسمة مشروعا كاملة من
تاريخ إحالة المشروع إليها جاز لكل من المجلسين أن يضي في إتمام مناقشة
المشروع وإقراره .

على أنه يصح لمجلس أو لجنة المنوط بها نظر المشروع تحديد المباد
المناسب — الذي يجب أن تنهى فيه الجنة التشريعية البرلمانية — حسب
الأحوال في كل حالة على حدتها .

مادة ٦ — لا تكون قرارات الجنة حتمية إلا إذا حضر أكثر من نصف
أعضائها .

مادة ٧ — مكان انعقاد الجنة هو سرى مجلس الشيوخ .

مادة ٨ — تسرى على هذه الجنة أحكام المواد ٤٢ و ٤٣ و ٤٥ و ٥١
و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي
للبرلمان .

أمر بأن يصح هذا القانون بتمامه الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

عريضة رقم ٤٦ - مقدمة من محمد منصور وآخرين حمد وأعيان وأهالي ناحية جزيرة أولاد حزة مركز جرجا بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٣٤ يتظلمون فيها من تعيين عملة لخدمهم بشير رضاهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٤٧ - مقدمة من محمود حسن بلال عن عمال نقابة الحرير بمدينة بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ يطلب فيها عدم تخفيض الضرائب بالقضية المنسوبة الحرير الواردة على مصر من الشام لأن تخفيضها قضاء على المنسوج الحرير بمصر .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ مخالفتها لحكم المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٤٨ - مقدمة من الكليشي محمد السبيعي بالنيابة بمصر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٤ يطلب فيها تعديل معاشه حسب فئات المساهيات الجبلية أسوة بما أتبع من زملائه الضباط .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٥٠ - مقدمة من سعيد حسن محمد علي علوان شارح الملحة نازلي بمصر بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٤ يطلب فيها التصريح له بأخذ قطعة الأرض الكشانة بموضع ٤ قطعة ٧ بدرا وإما بطريق الشراء أو الإيجار لإقامة منازل عليها .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٥١ - مقدمة من علي محمد علي وآخرين من ناحيتي شراويش وصهرجت الصغرى مركز أجا دقيلية بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها بحسب التنازل عليهم من الإيجار على ١٥ سنة أسوة بما أتبع مع مستأجرى أطيان الأوقاف .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٥٢ - مقدمة من محمد خثان صالح وآخرين عن معهد طلبة المعلمة والتجارة البلية بالقاهرة بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها أن يكون الالتحاق بمدارس التجارة البلية لكل فرد مادام حاضرا لشروط القبول وأن تكون المقررات ٣٠ قرشا للادة الواحدة .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ مخالفتها لحكم المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٥٣ - مقدمة من موسى خليل موسى التريزي بالجالية بمصر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤ يشكو فيها من أن فرج خليل موسى استكبه مياحة بدلا من إيجارة ويطلب تحقيق شكواه .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ لاختصاصها بها كـ .

عريضة رقم ٥٤ - مقدمة من محفوظ أبو زيد طلبة من أرباب المعاشات بالسويس بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤ يتظلم فيها من رفض طلب استبدال جزء من معاشه بأراض بور .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٥٥ - مقدمة من إبراهيم جرجس بالمنشية الجبلية بتم بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤ يطلب فيها تعديل القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٠ الخاص بمحاشات الصولات .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٥٦ - مقدمة من السيد علي وآخرين من أهالي مركز أجا دقيلية بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها عمل قسوة مع باقي البنوك والشركات وإلحاق زرع ملكية الأقطاب المروعة وتأجيل متأخرات الإيجارات وتخفيض الأموال الأميرية .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٥٨ - مقدمة من عبد الحميد علي الشاب من ناحية بقاس مركز شرين بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٤ يطلب فيها إفادته عما تم وما سيتم في مشروع قانون تخفيض الإيجارات .

قررت اللجنة حفظها لعدم اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٦٠ - مقدمة من أسكندر يقوب وآخرين بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ يطالبون أن يشمل قانون تخفيض الإيجارات الزراعية إيجار سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المقودة سنة ١٩٢٩

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٦١ - مقدمة من بكر بكلاي وآخرين من أهالي مركز ديروط بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٣٤ يطالبون عدم إقرار قانون تخفيض الإيجارات .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٦٣ - مقدمة من حافظ محمود وآخرين من أهالي زاوية تلبان مركز طوخ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها بتخفيض إيجار سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية .

قررت اللجنة حفظها لسبق صدور القانون .

المرافض رقم ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ المقدمة من فؤاد عباد وآخرين من أهالي الوجة والبياضية وسيلوي بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها بتخفيض إيجارات سنة ١٩٣٣ الزراعية المبرمة عقودها في سنة ١٩٢٩

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣

عريضة رقم ٧٣ - مقدمة من موظفي وزارة المالية بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٤ يؤيدون فيها عريضة قايهم . التي تعبر عن شكواهم وارجئ تحقيق طلباتهم العادلة .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ نخلوه من التوقيع .

العرائض

التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٤٩ - مقدمة من شبان عهد وآخرون بتأحية الشيخ حنيدق ضواحي الاسماعيليه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٣٤ يقولون فيها إن حضرة عبد الهادي بك عهد مدير الأموال بالفقرة استبدل ألف فدان يميزه من معاشه بأصغار الفندان ثلاثة جنيتها وأتهم بأصغارهم وأضى اليد عليها وأجروا إصلاحا يطهرون استبدلهم لشرايتنا بسمر الفندان عشرين جنيا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٥٧ - مقدمة من محمود عدل لبعوث آخرين من ناحية بنا أبو صير مركز المحلة الكبرى بتاريخ ١٠ - فبراير سنة ١٩٣٤ يقولون فيها إن إخوانه ابراهيم بك عداه بعد أن أعينته لخليل في حلهم على بيع أطيانهم بأحسن الأثمان عمد إلى وزارة الأشغال تصدرا أمرها بعدم صلاحية وأبور المياه المشتركة بينهم للإجارة وبهذه الطريقة يضطرون مكثمين للبيع .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٥٩ - مقدمة من محمود ابراهيم عبد الخالق وآخرون أهالي ومزارعي قرية عمران مركز أبو حصص بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها إنشاء كوبري على ترعة القنطرة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٦٢ - مقدمة من حضرة محمد متولى بك رئيس نقابة الموظفين بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٤ بشأن ترقية ومنع العلاوات والموظفين الأكثر استحقاقا من وفر متوسط الدرجات وإنشاء ما يستقطع منهم من رسم النسخة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠

رئيس اللجنة
محمود حمزي

عريضة رقم ٦٧ - مقدمة من عباس طه سالم عن نفسه وعن أهالي ناحية الأنشيط مركز المحلة الكبرى بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٤ يطلب فيها تخفيض الإيجارات سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ الزراعية .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ لخالفته لأحكام المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٦٨ - مقدمة من يس شكري عن أهالي الياضية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٤ يطلب فيها سريان قانون تخفيض الإيجارات الزراعية على سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ لخالفته لأحكام المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٦٩ - مقدمة من محمد عبد الحيد حمزه وآخرون من مستحقى وقف المرحوم محمد ساعي باشا بمدينة الاسكندرية بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٤ يشكون فيها من تصرف ناظر الوقف وأمارس الممين معه من عدم صرف استحقاقهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لاختصاصها بالحاكم .

عريضة رقم ٧٠ - مقدمة من أحمد خليل عن بلاد مركز كفر الزيات بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٣٤ يطلب فيها إقرار قانون تخفيض الإيجارات الزراعية .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ لخالفته لأحكام المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ٧١ - مقدمة من حسين عبد صالح وآخرون من مهنسي مدينة الاسكندرية بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها إصدار لائحة لتحديد لقب " مهندس " أسوة بلقب الخاضع والطبيب حتى لا يتصلح صفار البنايين والتجارين والمقاولين لأنفسهم هذا القلق .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٧٢ - مقدمة من صالح ابراهيم وآخرون عن أهالي أبو قرقاص بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٣٤ يطلب فيها سريان قانون تخفيض الإيجارات على سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا طبقا للفقرة ١ لخالفته لحكم المادة ٢٢ من الدستور .

ملحق رقم ٢٩

جلسة الاثنين ٢٣ المحرم سنة ١٣٥٣

(٧ مايو سنة ١٩٣٤)

قرار لجنة الأوقاف

عن مشروع ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية

لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

(المقرر حفرة الشيخ المحترم عبد الرحمن دغا باشا)

أحال المجلس إلى لجنة الأوقاف بجلسته ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٤ مشروع ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية الوارد من مجلس النواب فيجته اللجنة في اجتماعها يوم ٢ مايو سنة ١٩٣٤ فتبين لما يأتي :

قدرت ميزانية الإيرادات وكذلك ميزانية المصروفات في مشروع هذا العام بمبلغ ٣٥٧,٠٨٨ ج.م. وقد كانتا مقدرتين في العام الماضي بمبلغ ٣٤٨,٢٢٨ ج.م. ثم أضيف إليها بموسميين صدرا في ٢٤ يوليو و ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ائتمانان إضافيان بمبلغ ٣٣,٥٠٠ ج.م. لأصل بناء معهد أسبوط وثأنيته فصارت الجلة ٣٨١,٧٢٨ ج.م. أي أن ميزانية هذا العام تنقص عن العام الماضي بمبلغ ٢٤,٦٤٠ ج.م.

على أنه لو استبعد مقدار الائتمانين سالتى الذكرتين أن قدرات ميزانية هذا العام تزيد في الواقع على قدرات ميزانية العام الماضي بمبلغ ٨٦٠ ج.م. وقد كان المتصور - كما ورد بالذكرة الإضافية لمشروع الميزانية - أن تزيد المصروفات في هذا العام كثيرا عنها في العام الماضي بمسبة حركة الإنشاء والتجديد في الجامع الأزهر والمعاهد به صدور قانون التخصيص ويوجب العمل به في كليات الأزهر من السنة الدراسية المقبلة ولكن إدارة المعاهد الدينية، تلك الإدارة الرشيدة، استطاعت بحظتها المتلى خطة القصد في الصفر أن تحقق بهذه الزيادة الطفيفة أفعالا جليلة .

من هذه الأعمال تلك المشروع التعليم الجامع بين سادتي الدين والدنيا ألا وهو مشروع نشر الثقافة الإسلامية في البلاد النائية من طريق إيراد

العلماء وإرسال الكتب الدينية والعلمية إلى تلك البلاد لتصلح المسلمين أصول دينهم وإرشادهم إلى مافيه صلاح مشاهير ومماهم والبنية بالبحاث التي ترد من تلك البلاد للثقفة في علوم الدين واللغة العربية بالأزهر الشريف .

وقد أدرج في الميزانية لهذا المشروع ٥٠٠٠ ج.م .

ومن الأعمال التي تضمنها مشروع ميزانية هذا العام أيضا تعيين اثنين عشر واعظا ومرشدا في الوجه القبلي وأدرج لهم ١٠٠٨ ج.م. وذلك إجابة لرغبة البرلمان التي أبداها في الدوريتين الماضيتين من تصمم الوعظ والإرشاد في الوجه القبلي أسوة بالوجه البحري .

ولغرض المناسبة ترى اللجنة - وقد اطلمت على التقارير الواردة من بعض مأموري المراكز الفلانة على تحسين حالة الأمن العام بسبب الوعظ - ترى أن من المصلحة العامة زيادة عدد الروماط والمرشدين وتزويدهم بذلك من إدارة المعاهد الدينية أن تعمل على زيادة عددهم بالوجهين البحري والقبلي .

كذلك تضمن مشروع الميزانية زيادة ٢١ خادما أدرج لهم ٣٩٧ ج.م. وهذه الزيادة في عدد الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال اقتضتها ضرورة الأعمال الجديدة بالكليات والإدارة العامة وبناء معهد أسبوط .

الإيرادات

قدرت الإيرادات كما تهتم بمبلغ ٣٥٧,٠٨٨ ج.م. وقد وزعت على أبوابها الثلاثة وهي :

الباب الأول

دفع الأوقاف المرصدة للعلماء والطلبة أو للأزهر

والمعاهد بصفة عامة

قدرت هذه الأوقاف بمبلغ ١٨٠,٦ ج.م. كما كلف في العام الماضي .

ويدخل في هذا الرتب ما ينص عليه وطلبة مهدي طعنا ودموق من التذوق .

وقد الجدات الملحق بالميزانية بيان تفصيل عن هذه الأوقاف والتذوق ولإيراداتها وجهة صرفها .

الباب الثالث

إيرادات أخرى

فقد لهذا الباب مبلغ ٢٢,٣٦٠ ج. م مقابل ٣٤,٠٠٠ ج. م في العام الماضي أى بنقص إجمالى قدره ١١,٦٤٠ ج. م .
وقد وزعت إيرادات هذا الباب على أربعة بنود كما يأتى :

نقص	زيادة	تقديرات سنة	
		١٩٣٣	١٩٣٤
بنية	بنية	بنية	بنية
١٤,٠٠٠	—	١٦,٠٠٠	٢,٠٠٠
—	٢,٠٠٠	٦,٥٠٠	٨,٥٠٠
—	٣٦٠	١٠,٥٠٠	١٠,٨٦٠
—	—	١,٠٠٠	١,٠٠٠
١٤,٠٠٠	٢,٣٦٠	٣٤,٠٠٠	٢٢,٣٦٠
١١,٦٤٠		صافى النقص .	

وبين من هذا الجدول :

- ١ — أن فى البند الخامس نقصا قدره ١٤,٠٠٠ ج. م ويرجع هذا النقص إلى التفيضات الكبيرة التى حصلت فى ميزانية المعاهد فى السنة الماضية .
- ٢ — فى البند السادس زيادة قدرها ٢,٠٠٠ ج. م نتجت عن تثبيت طائفة كبيرة من الموظفين والمدرسين فى وظائفهم واستقطاع الاحتياطى من مالهاتهم من مئة خدمتهم القديمة والجديدة .
- وقد أحسنت إدارة المعاهد صما بهذا الإجراء لقطع أسباب الشكوى التى طالت رضى من هؤلاء الموظفين وإصفاها لم ولا نظام بتثبيتهم متى توافرت شرائطه أسوة بوظائف مصالح الحكومة وفروعها .

الباب الثانى

مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية

فقدت هذه المخصصات بمبلغ ٢١٦,٦٢٢ ج. م أى زيادة ٢٠,٥٠٠ ج. م على تقديرات العام الماضى إذ كان المقدار فى الميزانية ١٩٦,١٢٢ ج. م ثم أخيف إليها بالموسمين المذكورين أنفا مبلغ ٣٣,٥٠٠ ج. م من وزارة المالية .

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة بنود هى :

نقص	زيادة	تقديرات سنة	
		١٩٣٣	١٩٣٤
بنية	بنية	بنية	بنية
—	٥٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٥٠٠
١٣,٥٠٠	—	١٧٤,٦٢٠	١٦١,١٢٠
—	—	٥٠,٠٠٢	٥٠,٠٠٢
١٣,٥٠٠	٥٠٠	٣٣٩,٦٢٢	٢١٦,٦٢٢
١٣٠٠		صافى النقص .	

وظاهر من هذا الجدول :

- ١ — أن فى البند الثانى زيادة قدرها ٥٠٠ ج. م وهى مقدار المخصص لمجلة نور الإسلام وحقيقته أنه مقبول من الباب الثالث فقد كان مدرجا فى العام الماضى ضمن الإيرادات الأخرى المتنوعة وقل فى هذا العام إلى هذا البند علاقه به .
- ويستدل فى ربط هذا البند مبلغ خمسة الآلاف جنيه المخصص لنشر الثقافة الإسلامية فى البلاد الآتية .
- ٢ — فى البند الثالث نقص ظاهرى قدره ١٣,٥٠٠ ج. م وقد نسا هذا النقص من ضمن الامتيازات الإضافيين إلى أصل التقدير وهو ١٢,١٢٠ ج. م وقد سبقت الإشارة إلى ذلك فيما تقدم .

القسم الثالث - المستعملون الخارجون عن هيئة العمال

قدر لهذا القسم ١٣,٢١١ ج. م. بزيادة ٣٩٧ ج. م. عن العام الماضي
نشأت من تعيين ٢١ عمدا للأسباب التي تقدم ذكرها .

القسم الرابع - المرتبات المتنوعة والإعانات

أدرج لما ٣,٦٧٠ ج. م. بنقص ٨٩٣ ج. م. عن العام الماضي . ومعظم
هذا النقص في إعانة طلاب قسم التخصص بسبب ما طرأ عليها من التعديل
بقرارات من مجلس الأزهر الأعلى .

وبالاستعلام عن هذا التعديل تبين أن مقدار هذه الإعانة كان عند إنشاء
قسم التخصص ثلاثة جنيهات في الشهر لكل طالب ينسب إليه وذلك
ترغيبا للدخول فيه . ولما كثر الإقبال عليه قبل فيه طلاب متطوعون بلا
إعانة . ثم رُئي نظرا لطريف الحاضرة ونمسا مع الرغبة في الاقتصاد تخفيض
هذه الإعانة إلى جنيتهين وقطع نصفها مدة المساعدة العمومية ثم خفضت إلى
جنيه ونصف جنيه لتفسيين وإلى جنيه واحد للطلاب الذين كانوا متطوعين
في العام الماضي ثم نجحوا فقبِلوا متفسيين في هذا العام . وقد قرر ألا تمنح
أية إعانة للطلاب الذين انتسبوا إلى السنة الأولى في العام الدراسي الحاضر .

وأخيرا أدخل مجلس الأزهر الأعلى تعديلا على نظام هذه الإعانة فقرر
الاستعانة في المستقبل إلا للطلبة المتفوقين في امتحانات آخر السنة . هذا وقد
استبعد من مجموع ما أدرج لهذا الباب مبلغ ٦,٢٨٦ ج. م. بنظر عدم إتمام
صرفه في هذه السنة يقابله ما استبعد في العام الماضي من هذا الباب وقدره
٧,٨٧٦ ج. م. ويرجع الفرق بين هذين المبلغين إلى استئداب طائفة من
المدرسين في السنة الماضية بالمكافأة على ربط الوظائف الخالصة لحاجة
الدراسة لهم .

الباب الثاني

المصرفات العمومية

أدرج لهذا الباب مبلغ ٥٢,٨٧ ج. م. مقابل ٥٣,٧٦٧ ج. م. في العام
الماضي أى بنقص إجمالي قدره ٩٤٠ ج. م. .

وحقيقة هذا النقص ٣,٠٩٥ ج. م. استبعد منه ٣,١٥٥ ج. م. مقدار الزيادة
في بعض البنود .

ومعظم هذه الزيادة في البنود ٤ و ٣ و ١٢

ففي البند ١٢ - مساحات ومكاشات ١٥٠٠ ج. م. بنظر صرفها لمن يلفون
السَّن القانونية للتقاعد ولورثة من يتوفون في سنة ١٩٣٤ المالية .

٣ - زيد في البند السابع ٣٦٠ ج. م. بنظر الحصول عليها من بدل التفة .
وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها
مجلس النواب :

١٨,١٠٦	باب ١ - ربح الأوقاف .
٢١٦,٦٢٢	باب ٢ - تخصصات الأزهر والمعاهد الدينية .
٣٢,٣٩٠	باب ٣ - إيرادات أخرى .
٢٥٧,٠٨٨	جمل الإيرادات .

المصرفات

قدّرت المصرفات بما يبادل رقم الإيرادات أى بمبلغ ٢٥٧,٠٨٨ ج. م.
وقد وُضعت على أبوابها الثلاثة كما يأتي :

الباب الأول

ماهيات ومرتبات وإعانات

قدر لهذا الباب مبلغ ١٨٨,٢٩١ ج. م. مقابل ١٨٧,٩٩١ ج. م. أى زيادة
إجمالية ٣٠٠ ج. م. عن العام الماضي .
ويشمل هذا الباب خمسة أقسام وهي :

القسم الأول - الوظائف الدائمة

أدرج لهذا القسم ١٢٣,٦١٠ ج. م. مقابل ١٦٥,٨٤٦ ج. م. في السنة
الماضية أى بنقص ٤٢,٢٣٦ ج. م. . وبالاستعلام من إدارة المعاهد عن
سبب هذا النقص أجابت بأن السبب يرجع إلى استبعاد الفرق بين متوسط
درجات الوظائف الحالية وبين أول أحوالها طبقا لتعليمات المالية كما هو
ظاهر من صفحة ١٤ من الميزانية .

وقد أقرت عدد الوظائف الدائمة كما كان في العام الماضي بدون زيادة
ورغم ما يستتبعه من الأعمال بإنشاء التخصص الجديد في كليات الأزهر وزيادة
السنة الرابعة في كلية اللغة العربية .

القسم الثاني - الوظائف المؤقتة

كان مقدرا لما في العام الماضي ١٢,٦١٤ ج. م. فزيدت هذا العام
١,٩٤٢ ج. م. من هذه الزيادة ١,٠٠٨ ج. م. في ماهيات الوظائف والمرشدین
لزيادة اثني عشر واطلا ومرشدا في الروية القبل تحقيقا لرغبة البرلمان كما
تقدم ٥٠٠ ج. م. في مكافأة المدرسين للتدريس بأقسام التخصص .

جلسة الثلاثاء ٩ صفر سنة ١٣٥٣
(٢٢ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع قانون ربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية
العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

(المقرر خضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا)

أحال المجلس على لجنة الأوقاف بمجلسه اليوم (٢١ مايو سنة ١٩٣٤)
مشروع القانون الوارد من مجلس النواب ربط ميزانية الجامع الأزهر
والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية فاجتمعت
الجنة بمجلسه جلسة المجلس وبمقتضى رأيته مطابقاً للاقتضادات التي أقرها
المجلس بمجلسه ٧ مايو سنة ١٩٣٤ لذلك واقتت عليه اللجنة بالصيغة التي
أقرها مجلس النواب وهي المرافقة لهذا التقرير

٨ صفر سنة ١٣٥٣ (٢١ أيار سنة ١٩٣٤)

رئيس اللجنة

عبد الإحدى الظواهري

مشروع قانون

ربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية
لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

نحن رؤساء الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

(المادة الأولى)

توزع ميزانية إيرادات الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية
للسنة المالية ١٩٣٤ الماخلة في سنة ١٩٣٥ بمبلغ ٢٥٧,٠٨٨ جنها مصرها
على حسب الجدول الملحق حرف (أ) .
وميزانية المصروفات بمبلغ ٢٥٧,٠٨٨ جنها مصرها على حسب الجدول
الملحق حرف (ب) .

(المادة الثانية)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
مدون ...

وفي البند ٤ - مصروفات انتقال وبطل سفر ٣٠٠ ج . م نظرا لعدم
كتابة الرطب في العام الماضي . ذلك لأن ضبط أعمال الاستحاثات ودقتها
يقتضي تدب كبير من المتحصين من مهمل إلى آخر .

وفي البند ٣ - مكافأة لمن يشتد لأعمال امتحان الشهادات ٢٥٠ ج . م
ونذلك بسبب عدم كفاية ما كان مدويا لهذا الغرض في العام الماضي بالرغم
من تخفيض هذه المكافأة إلى نصف ما كانت عليه في الأعوام السابقة وتقرر
عدم الجمع بينها وبين بدل السفر بالنسبة للأعضاء الذين يتلون من مهمل
إلى آخر .

الباب الثالث
أعمال جديدة

أدرج لهذا الباب ١٦,٠٠٠ ج . م موزعة على ثلاثة بنود وهي :

بند ١٥ - إبقى تكاليف معهد أسيوط الجديد :

أدرج له مبلغ ١٠,٠٠٠ ج . م . وقد كان مدويا له في العام الماضي
٥٥,٠٠٠ ج . م ، ثم رأى أن الحاجة ماسة إلى إتمام هذا المعهد وتأثيته في أقرب
وقت ، ففتح له اعتمادان مجموعهما ٣٣,٥٠٠ ج . م فصارت الجسلة
٣٨,٥٠٠ ج . م .

وورد بالمذكرة الإيضاحية لمشروع الميزانية أن التكاليف النهائية لهذا المعهد
يُتَظَر أن تبلغ ٧٠,٥٠٠ ج . م . سبق أن أتمد منها إلى الآن ٦٠,٥٠٠ ج . م .
فيكون الباقي ١٠,٠٠٠ ج . م وهو ما أدرج بمشروع الميزانية .

بند ١٦ - شراء كتب دراسية للكتبات :

قدّر لهذا البند في العام الماضي ١٥٠٠ ج . م . صرف منه ٥٠٠ ج . م .
ولم يتم صرف الباقي وقدره ١٠٠٠ ج . م ، فرسل إلى هذا العام وهو المندرج
بمشروع الميزانية .

بند ١٧ - نشر ثقافة الإسلامية في البلاد الثانية - زيد هذا البند
في ميزانية هذا العام وقد أدرج له ٥٠٠٠ ج . م .

وبناء على ما تقدم تريو اللجنة الموافقة على الاعتمادات الآتية وقد وافق عليها
مجلس النواب :

جيب

١٨٨,٢٦١ باب ١ - ماهيات ومرتبات وإملاط .

٥٢,٢٧ باب ٢ - مصروفات عمومية .

١٦,٠٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

٢٥٧,٠٨٨ جملة المصروفات .

جدول حرف (١)

الإيرادات

جنيه
١٨,١٠٦
٢١٦,٦٢٢
٢٢,٣٦٠

باب ١
٢ =
٣ =

	تقديرات سنة		زيادة	نقص	المتحصل في سنة		
	١٩٣٤	١٩٣٣			١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - ريع الأوقاف							
بند ١ - ريع الأوقاف المرسدة للعلماء والطلبة والأزهر والمعاهد بصفة عامة .	١٨١٠٦ ^(١)	١٨١٠٦	—	—	١٨٦٩٢	٢٠٣٣٦	٢٢٩٨٢
باب ٢ - مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية .							
بند ٣ - من وزارة الأوقاف .	٥٠٥٠٠ ^(٢)	٥٠٠٠٠	٥٠٠	—	٦٠٠٠٠	٦٧١٥٠	٧٥٠٠٠
بند ٣ - من وزارة المالية .	١٦١١٣٠	١٧٤٦٢٠ ^(٣)	—	١٣٥٠٠	١٣٥٧١٥	١٤٢٦٢٠	١٥٨٤٧٠
بند ٤ - من وزارة المالية مرتب بالزمانة .	٥٠٠٣	٥٠٠٣	—	—	٥٠٣٤	٤٩٦٩	٥٠٠٢
صافي النقص ١٣٠٠٠ جنيه .	٢١٦٦٢٢	٢٢٩٦٢٢	٥٠٠	١٣٥٠٠	٢٠٠٧٤٩	٢١٤٧٣٩	٢٢٨٤٧٢
باب ٣ - إيرادات أخرى							
بند ٥ - وفر الميزانية السابقة للأزهر والمعاهد الدينية .	٢٠٠٠ ^(٤)	١٦٠٠٠	—	١٤٠٠٠	١٦٢٦٥	٣٦٤١٨	٣٥٧٣٢
بند ٦ - ما يستقطع من مآهات الموظفين والمدرسين للماش .	٨٥٠٠	٦٥٠٠	٢٠٠٠	—	١٤٦٦٢	٨٨٠٦	٧٤٣٥
بند ٧ - بدل التفتة المستقطع من المساهبات والمعاشات والمصرفات الأخرى .	١٠٨٦٠	١٠٥٠٠	٣٦٠	—	١١٣٠٧	٣٤٠٤	٦٤٦
بند ٨ - اشتراكات مجلة تود الإسلام وإيرادات أخرى متوقعة .	١٠٠٠	١٠٠٠	—	—	٣٣٨٦	٥٦٠٠	٤٦١٥
صافي النقص ١١,٦٤٠ جنيا .	٢٢٣٦٠	٣٤٠٠٠	٢٣٦٠	١٤٠٠٠	٤٥٦٢٠	٥٤٣٢٨	٤٨٤٢٨
الجملة .	٢٥٧٠٨٨	٢٨١٧٢٨	٢٨٦٠	٢٧٥٠٠	٢٦٥٠٦١	٢٨٩١٩٣	٣١٩٨٨٢
صافي النقص .			٢٤٦٤٠				

(١) دخل فيه ما ينقص عليه وظيفة جديى فقط ودخول من القصور .

(٢) من ٥٠٠٠ جنيه لمجلة تود الإسلام و ٥٠٠٠٠ جنيه للشرائع الإسلامية في البلاد الثانية .

(٣) كان ١٤١,١٢٠ جنيا وأضيف إليه ٢٣,٣٥٠٠ جنيه بمرسوم في ٢٤ يولييه ديسمبر ١٩٣٣ فصار ١٧٤,٦٢٠ جنيا ومار مجموع إيرادات سنة ١٩٣٣ : ٢٨١,٧٢٨ جنيا

بد أن كان ٢٤٨,٢٢٨ جنيا .

(٤) من ١٠٠٠ جنيه تم كتب لم يتم صرفه في سنة ١٩٣٣ فأصبح ضمن الخور وأعيد إدراجه في مصروفات سنة ١٩٣٤ ضمن الأعمال البلدية .

جدول حرف (ب)

المصروفات

جيبه	
١ باب ١٨٨,٢٦١	قيمة الاعتدالات
٢ » ٥٢,٨٢٧	
٣ » ١٦,٠٠٠	

مقارنة الاعتدالات	تقديرات سنة		زيادة	تخفيض	المنصرف في سنة		
	١٩٣٤	١٩٣٣			١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠
	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه
١ باب ١ - ماهيات ومرتبات وإطانات .	١٨٨٢٦١	١٨٧٩٦١	٣٠٠	—	١٨٩٠٦٩	٢٠١١٠٨	٢١٢٣٦٧
٢ » ٢ - مصروفات عمومية .	٥٢٨٢٧	٥٣٧٦٧	—	٩٤٠	٥٥١٤٢	٥٦٨٢٠	٦٩٠٩٧
٣ » ٣ - أعمال جديدة .	١٦٠٠٠	٤٠٠٠٠ ^(١)	—	٢٤٠٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠
صافي التخفيض .	٢٥٧٠٨٨	٢٨١٧٢٨ ^(٢)	٣٠٠	٢٤٩٤٠	٢٤٩٢١١	٢٧٢٩٢٨	٢٨٣٤٤٤
				٢٤٦٤٠			

(١) كان ٤٠٠٠ جيبه ومنه إلى ٣٢,٥٠٠ جيبه فتح به اعتدادان بموسمين في ٢٤ يوليو ١٩٣٣ فصار ٤٠٠٠ جيبه .

(٢) كان ٢٨٨,٢٦٨ جيباً ومنه إلى ٢٢٣,٠٠٠ جيبه بالموسمين المذكورين فصار ٢٨١,٧٢٨ جيباً .

مشروع قانون

بتعديل نص المادة ١٦١ من قانون تحقيق الجنايات الأهل

نحن فرؤاد الأول ملك مصر

فرؤ مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى منه وقد صنفنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى

يستأخذ من نص المادة ١٦١ من قانون تحقيق الجنايات الأهل
بالتص الآتى :

مادة ١٦١ — يجب على المتهم فعل جنة أن يحضر بنفسه متى كان
من الجائز أن يحكم عليه بالحبس وكانت الدعوى قد أحيلت على المحكمة بناء
على أمر صدر من قاضى التحقيق أو أودة المشورة أو بناء على تكليف للمتهم
بالحضور أمامها من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية .

أما فى الأحوال الأخرى وكذلك فى الجمع المنيعة فى الملحق المرافق لقانون
عناكم المراكز رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ فيجوز لهم أن ينيب عنه وكلا وذلك مع
عدم الإخلال بما للقاضى من الحق فى أن يأمر بحضوره بنفسه .

المادة الثانية

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره
فى الجريدة الرسمية .

فأمر بأن يصمم

مذكورة إيضاحية

نصت الفقرة الأولى من المادة ١٦١ من قانون تحقيق الجنايات الأهل
على أنه " يجب على المتهم فعل جنة تستوجب العقوبة بالحبس أن يحضر
بنفسه " وفى هذا النص شئ من النعوض والإيهام لأن عبارة " تستوجب
العقوبة بالحبس " قد قيد عدم وجوب حضور المتهم بنفسه إلا إذا كانت

ملحق رقم ٣٠

جلسة الاثنين ٢٣ المحرم سنة ١٣٥٣

(٧ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

من الاقتراح بمشروع قانون رقم ٢ الذى خصه بجلسة ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤

(المقروضة الشيخ المحترم عبد العزيز البوسون بك)

احال المجلس بجلسة ١١ أبريل سنة ١٩٣٤ إلى اللجنة الاقتراح بمشروع
قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد نجيب براده بك بتعديل المادة
١٦١ من قانون تحقيق الجنايات الأهل .

وقد بحثت اللجنة بجلستها المتقدمة فى يوم الاثنين ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤
وقد ردت بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا بمشروع قانون وقبوله شكلا ومن
الجائز نظره أمام المجلس ما

رئيس اللجنة

محمود عزمى

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أقدم لدولكم مع هذا مشروع قانون بتعديل المادة ١٦١
من قانون تحقيق الجنايات الأهل والمذكورة الإيضاحية الخاصة به راجيا
التكرم بعرضه على هيئة المجلس الموقر .

ونفضلوا دولكم بقبول عظيم الإجلال ما

أحمد نجيب براده

فى ٧ أبريل سنة ١٩٣٤

ملحق رقم ٣١

جلسة الاثنين ٢٣ المحرم سنة ١٣٥٣

(٧ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي خصتها في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق البيهقي بك)

العرائض

التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقاً للقرارات ١ و ٢ و ٣ و ٤
من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٧٥ - مقدمة من موظفي إدارات الأوقاف والحربية والصحة
الصومية وموظفي إدارة تحقيق الشخصية ومصلحة الإحصاء بتاريخ ١٣ مارس
سنة ١٩٣٤ يطلبون فيها رفع قيود الترتيبات والعلاوات وإعفاهم من رسم النسفة.

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ نخلوها من التوقيع.

عريضة رقم ٧٦ - مقدمة من الشيخ حمروس القاضي وآخرين من أهالي
بلدة العصرة الجديدة خط حلوان بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٣٤ يطلبون فيها
الترخيص لقابريقة الأسمت بمحلة طره بتوصيل آبار المياه والفوق لمنازلهم.

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن
اختصاص البرلمان.

عريضة رقم ٧٧ - مقدمة من أبو المجد صالح الغلالي (بالوالم (غربية)
بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٣٤ يرجو فيها أن تطلب الحكومة المصرية حكومة
الحلقة بتسليم الأبرك التي تركها والده (جود) إليه لأنه فقير ولا يملك
ما يمكنه من رفع الدعوى بالحاكم المختصة بالحلقة.

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها من اختصاص
الحاكم.

عقوبة المجلس واجبة فإذا جاز الحكم بالفرامة فلا يلزم حضوره بنفسه. على
أنه مع فرض وضوح النص بما يفيد جاري عليه القضاء من وجوب حضور
المتهم متى كان من الجائز أن يقضى بالمجلس لأن تطبيق ذلك في جميع الأحوال
ليس من الصواب إذ مما لا شك فيه أن المحاكمات الجنائية ووقوف المتهم
بالجلسة فيها مهانة ومذلة له. لذلك وجب اتخاذ الحيلة بالنص على جواز
إعفاء المتهم من الحضور بنفسه في الأحوال التي ليس من شأنها أن يقضى
فيها بالمجلس أو متى كان الفعل المنسوب إليه من الجح البسيطة. وكذلك
في الأحوال التي لم تتول فيها سلطة الاتهام التي ألقاها القانون أمر إسالة
الدعوى على المحكمة.

فالحالة الأولى - كأن تكون العقوبة المقررة في القانون غير المجلس أو
يكون قد حكم على المتهم غيابياً بالفرامة فقط أو بالفرامة وغيرها من العقوبات
التجبية كالصاعدة مثلاً - أي بنهر المجلس على كل حال - وطوض المتهم
في ذلك وكذلك في حالة الاستئناف متى كان الحكم الابتدائي بنهر المجلس
ولو كان الاستئناف من قبل النيابة لأن الحكم الابتدائي على الأهل قد أقام
شبهة البراءة أو عدم وجود جنائية في الفعل أو دل على بساطة الجريمة.

والحالة الثانية - حالة الجح البسيطة وهي التي رأى للمشرع أن يصحها
من اختصاص حاكم المراكز وبينها في الملحق لقانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤
ولو كان من الجائز للقاضي أن يحكم فيها بالمجلس وليس هذا بدمعة في القانون
لأن التهم في المخالفات بناء على المادة ١٣٢ من قانون تحقيق الجنايات أن
ينب وبكلا عنه في جميع الأحوال وذلك لبساطة الجريمة.

والحالة الثالثة - وهذه من الأهمية بمكان وهي حالة النطوى التي لم تتول
فيها النيابة أمر إحالة التهم على المحكمة فإن المشرع يرى إلى صيانة التهم
البرى من تهكم خريجه له بالنطوى الكيدية التي قد لا يقصد بها إلا إهائته
بإرفاقه موقف الاتهام. ولو كانت تهمة جديدة لما سكت للدعى بالبلغ
في حقه للنيابة أو إذا كان قد بلغ فإن في عدم تحريك الدعوى الصومية
بمعرفة النيابة شبهة قوية على عدم ثبوت التهمة أو عدم أهميتها أو عدم وجود
الجنائية في الفعل المنسوب إليه وفي جميع هذه الأحوال تجب صيانة مثل هذا
التهم من الإهانة والإذلال بإرفاقه في موقف المحرمين إلى أن يقول القضاء كلمته.

وعل كل فقد ترك للقاضي أن يأمر بحضور المتهم بنفسه متى رأى أن
طريف الدعوى تستدعي ذلك.

عريضة رقم ٧٩ - مقعدة من حسين على موسى عسكى رقم ١٠١٤ قسم اللبان بالاسكندرية بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٣٤ يتظلم فيها من صدور حكم ضده ويطلب إعادة التحقيق .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن الاختصاص .

عريضة رقم ٨٠ - مقعدة من محمود أحمد امبابي وآخرين من أهالي سرايوم التابعة لقسم الاسماعيلية مركز الزقازيق بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٣٤ يطلبون فيها تعيين الشيخ فرج حسن وبيع عمدة لبلدتهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٨١ - مقعدة من جويى بطرس من ناحية بنى خالد مركز ملوى بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٣٤ يتظلم فيها من صدور أحكام ضده يقول أنها ثبتت على غير أساس .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها من اختصاص الحاكم .

عريضة رقم ٨٢ - مقعدة من ستوى ططاوى خفير عتلى بكويرى نجم حمادى التابع لمديرية قنا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٣٤ يتظلم فيها من تمديد مفتش خضيش فروطوش التابع لدائرة سمو الأمير يوسف كمال عليه أثناء تأدية وتليفته بدون سبب .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها من اختصاص الحاكم .

عريضة رقم ٨٣ - مقعدة من محمود اسماعيل وآخرين من مزارعى ناحية نزام مركز قوص مديرية قنا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٣٤ يطلبون فيها دفع الأموال الاميرية عن اطيائهم لسنة ١٩٣٤ قلة المحصول بسبب ما أصابه من آفات والجوئسط لدى تلك التسليف الزراعى المصرى لإمهالهم في سداد المبالغ المطلوبة وتوزيع قيمة الدين على ثلاث سنوات .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٨٥ - مقعدة من محمد ابراهيم من بندو محالوط بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٤ يشكو فيها من تصرفات حسين بك الشريش عمدة محالوط .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ٨٦ - مقعدة من ميد السمح نوار يهويين من حامل شهادة الكفاءة للتعليم الأولى بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٤ يطلبون فيها إبعاد وظائف لهم .

قررت اللجنة رفضها شكلا طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ مخالفتها لأحكام المادة ٣٢ من الدستور .

عريضة رقم ٨٨ - مقعدة من محمد صئان بشارح الدواصة قسم الحماية بمصر بتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٣٤ يقول فيها إنه صدر حكم لمصلحة التنظيم ضد الحاج بيومى سلام الحمصانى بتاريخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٣٣ ولم يتخذ لأن وفى هذا ضياع لحقوق الحكومة واستانة الأهالى بالأموار والأحكام .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠

عريضة رقم ٨٩ - مقعدة من تاصيف خيرىل بشارح الملك بمصر بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٣٤ يشكو فيها من استمرار الدكتور أحمد فهى الزيد بك في جرائم الرأى الفاحش - بالرفم من صدور حكم ضده - اعتداء على حصانته البرلمانية ويتمه بالاختلاس والتجديد لمقتود استنها على سيل الأمانة ويلتصم رفع هذه الحصانة لاخذ العدل مجراه .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها من اختصاص الحاكم .

عريضة رقم ٩٠ - مقعدة من طلبة كلية أصول الدين بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٣٤ يتصجون فيها على مشاركة الحكومة للدرسة الإيطالية في حلة وضع مجراها الأساسى ويتصجون ذلك مساعدا لدعاة التبشير .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ١ من المادة ١١٠ نخلوها من التوقيع .

عريضة رقم ٩١ - مقعدة من محمد محمد البرعى وآخرين من أهالى ناحية كفر طبلوها مركز تلا (متوفى) بتاريخ ٣٣ أبريل سنة ١٩٣٤ يشكون فيها من تعيين محمد عبد الوهاب عمدة لبلدتهم مع كونه لا يملك التصايب وقد أدرج اسمه في الكشف بطريق التلبس فضلا عن كونه أميا ،

المرافق

التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات طبقاً للفقرة ٤
من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عرضة رقم ٧٤ — مقسمة من التولى على وآخرين من أهالي ناحية بيلا
مركز طلفا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٣٤ يتظلمون فيها من مطالبة الحكومة
لهم بالمسادة التي تفتت على بيع أظفارهم المرتبة لبك السليف .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ٧٨ — مقسمة من حمصا والحمة وكفر منجاب وآخرين
مركز السبلالين بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٣٤ يتظلمون فيها من أن
وزارة الأشغال أخرجت ترضى حمصا والحمة من المناطق المصرح برفعها
أرضا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عرضة رقم ٨٤ — مقسمة من أبو السعود بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٣٤
يشكو فيها من وجود جمجمة تعمل على نشر الدعاية المسيحية ضد الدين
الإسلامي .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٨٧ — مقسمة من رياض طه سلامة وآخرين من أهالي
ميت دوى مركز دكوس بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها على
قضايا سكة حديد وجه بحرى من شارع ذابر الناحية إلى الجهة الجنوبية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عرضة رقم ٩٤ — مقسمة من موسى حياشي وآخرين ناحية قفيش بالإسماعيلية
بتاريخ ٣٣ أبريل سنة ١٩٣٤ يقولون فيها أنهم وأصغر ولد على قطعة
الأرض نعمة ٨ هزمام قفيش منذ أربعين سنة ومستعدون لشراؤها بالثمن المناسب
لأحقيتهم ويطالبون منع محمود أبو ذكرى بك من التعرض لهم وتهديدهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

رئيس اللجنة

محمد عزمى

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن
اختصاص البرلمان .

عرضة رقم ٩٢ — مقسمة من طلبة كلية أصول الدين بتاريخ ٢٣ أبريل
سنة ١٩٣٤ يتجشون فيها على انتاح معهد إيطالي للتبشير بجده مسجداً للآخذة .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ١ من المادة ١١٠ لخروجها من التوقيع .

عرضة رقم ٩٣ — مقسمة من أحمد محمد عثمان عبد المولى وآخرين من
الساعة المرفوقين من وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤
يشكون فيها من الاستثناء عنهم ويطالبون بإعتهم محل عملهم .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن
اختصاص البرلمان .

عرضة رقم ٩٥ — مقسمة من يسويى أمام إبراهيم من ناحية رملة الأنجب
مركز أشمون (منوفية) بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٤ يطلب فيها رفع الظلم
الواقع عليه من حضرة مأمور المركز بإيماز حسين أفندى الجزار .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن
اختصاص البرلمان .

عرضة رقم ٩٦ — مقسمة من عبد الحليم عبد الجليل وآخرين أفراد قبيلة
العراب المقيمين بالقاهرة بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٤ يقولون فيها إنه سبق
أن وعدهم الحكومة بالتنازل لهم عن قطعة الأرض نعمة ١ بمحوض عبد الفتاح
مقابل قيامهم بتشييد المدرسة الإلزامية ولم تف الحكومة بهذا الموعد وشرعت
في بيعها ويطالبون بإيقاف هذا البيع متما من حدوث تلافل واضطرابات .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن
اختصاص البرلمان .

عرضة رقم ٩٧ — مقسمة من إبراهيم عبد السيد وآخرين معاوني
التدشين بالشرقية بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ يتظلمون فيها من وظائفهم
الحالية ويتشعرون بتعيينهم في العوجة السابعة الفنية وأحساب مدة خدمتهم
السابقة .

قررت اللجنة حفظها طبقاً للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن
اختصاص البرلمان .

وفي سنة ١٩٣٣ طلبت وزارة الحربية، للاستقرار في تنفيذ المشروع، فتح
اعتداد إضافي بمبلغ ١,٨٧٢ ج. م. لا سيما وأنه لم يدرج له اعتداد في ميزانية
سنة ١٩٣٣ فترخص لما تصرف على المشروع في حدود المبلغ المطلوب على
أن ينظر عند نهاية السنة فيما إذا كان هناك وفر يسمح بتسوية التجاوز
والافتح الاعتداد اللازم .

وقد اتضح الآن أنه ليس هناك وفر يمكن خصم المبلغ عليه وأنه ينبغي
في هذه الحالة فتح اعتداد إضافي قيمته .

أما عن مشروع إقامة مقبرة جديدة للجنود بالقاهرة، وهي المطلوب لها
المبلغ الثاني، تذكر الحكومة في مذكرة الإيضاحية عن المشروع أنه
كان مدرجا له بميزانية وزارة الحربية لسنة ١٩٣٢ بالباب الثالث مبلغ
١,٢٨٧ ج. م. وهو قيمة التكاليف المقدرة للمشروع الذي كانت الوزارة تتوقع
إتمامه في السنة المذكورة ولذلك لم يدرج له أي اعتداد في ميزانية
سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية ولكن اتضح في نهاية السنة أن وزارة الحربية
لم تتمكن من صرف المبلغ بأكمله في سنة ١٩٣٢ بل صرفت منه ٧٧٨ ج. م.
نقط وأنه لا يزال يوزع المبلغ الباقي وقدره ٥٠٤ ج. م. وهو قيمة ما سبق
الارتباط به في سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية .

وفيما يتعلق بالمبلغ الثالث (٩٩١ ج. م.) المطلوب للتجاوز به لإنشاء تكتة
لأورطة كاملة بالسلم تذكر وزارة الحربية أنه عند تقرير ميزانية الوزارة
في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أدرجت مبلغ ٧,٠٣٣ ج. م. بالباب الثالث
لتكتة تكتات لأورطة بالسلم وذلك على أساس أن مبلغ ١٦,٩٠٣ ج. م.
المدرج بميزانية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ لهذا المشروع كان متوقفا صرفه
في السنة المذكورة وعلى اعتبار أن مبلغ ٧,٠٣٣ ج. م. هو الباقي من التقدير
الأول للعمل وقدره ٤٥,٠٠٠ ج. م. وتبلغ التكاليف النهائية ٦٧,٠٠٠ ج. م.
ولكن اتضح أن ما صرف فعلا في السنة المذكورة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية
هو ١٥,٩١٢ ج. م. ولم تتمكن وزارة الحربية من صرف باقي المبلغ المرتبط
به وقدره ٩٩١ ج. م. .

لهذا تطلب الحكومة فتح الاعتداد الإضافي بمجموع المبالغ الثلاثة وهو
٣,٣٦٧ ج. م. على أن يؤخذ الاعتداد المذكور من وفورات اعتدادات الباب
الثاني من ميزانية الوزارة نفسها .

ملحق رقم ٣٢

جلسة الأربعاء ٢٥ المحرم سنة ١٣٥٣

(٩ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتداد إضافي بمبلغ ٣,٣٦٧ ج. م. في ميزانية
سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(المقرر حضره الشيخ المحترم القراء له أحد باننا) .

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٤
مشروع قانون يفتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤
قسم ١٤ - "وزارة الحربية والبحرية" فرع ١ - "ديوان المصوم والجوش"
باب ٣ - "أعمال مدينة" بمبلغ ٣,٣٦٧ ج. م. .

بحثت اللجنة موضوع مشروع القانون بجلستها المنعقدة في ٦ مايو
سنة ١٩٣٤ فتبينت أن الاعتداد المذكور مطلوب لثلاثة أعمال بالتفصيل
الآتي :

أولاً - ١,٨٧٢ ج. م. للاستقرار في مشروع المياه والنور والمجارى في تكتات
العرش .

ثانياً - ٥٠٤ ج. م. لتكتة إقامة مقبرة للجنود في القاهرة .

ثالثاً - ٩٩١ ج. م. للاستقرار في مشروع إقامة تكتة لأورطة كاملة
في السلم .

٣,٣٦٧ ج. م. جملة المبلغ المطلوب .

عن المبلغ الأول :

جاء من هذا المبلغ بالذاكرة الإيضاحية المرافقة لمشروع القانون أن
مشروع المياه والنور والمجارى بتكتات العرش أدرج لأول مرة في ميزانية
سنة ١٩٢٩ . وقد كانت تكاليفه النهائية مقدرة بمبلغ ١٤,٦٨٠ ج. م. وبمبلغ
ما صرف عليه لغاية سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية ١٢,٣٧٢ ج. م. .

عل أن يؤخذ هذا المبلغ من وفورات الباب الثاني من ميزانية الوزارة نفسها .

وتذكر الوزارة فيما يخص المبلغ الأول أن مشروع المياه والنور والمجارى بثلاث الترشيد أدرج لأول مرة في ميزانية ١٩٢٢ وقد كانت تكاليفه النهائية مقدرة بمبلغ ١٤,٦٨٠ ج. م. بلغ ما يصرف عليه لنا بقسمة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ١٢,٧٢٢ ج. م.

وفي سنة ١٩٢٣ طلبت وزارة الحربية، للاستمرار في تنفيذ المشروع، فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٨٧٢ ج. م. لاسمياً وأنه لم يدرج له اعتماد في ميزانية ١٩٢٣ فترخص لها بالصرف على المشروع في حدود المبلغ المطلوب، عل أن ينظر عند نهاية السنة فيما إذا كان هناك وفر يسمح بتسوية التجاوز وإلا فتح الاعتماد اللازم .

وقد اتضح الآن أن ليس هناك وفر يمكن خصم المبلغ عليه وأنه ينبغي في هذه الحالة فتح اعتماد إضافي بقيمته .

وأما مشروع إقامة مقبرة جديدة للجند بالقاهرة المطلوب له فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٤ ج. م. فتذكر الوزارة أنه كان مدرجاً له بميزانيتها لسنة ١٩٢٢ بالباب الثالث مبلغ ١,٢٨٢ ج. م. وهو قيمة التكاليف المقدرة للمشروع الذي كانت الوزارة تتوقع إتمامه في السنة المذكورة ، ولذلك لم يدرج أى اعتماد لهذه المقبرة في ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ولكن اتضح في نهاية السنة أن وزارة الحربية لم تتمكن من صرف المبلغ بأ كله في سنة ١٩٢٢ بل صرفت ٧٧٨ ج. م. فقط وأنه لا يزال يعجزها المبلغ الباقي وقدره ٥٠٤ ج. م. وهو قيمة ما سبق الارتباط به في سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣

وأما عن مبلغ ٩٩١ ج. م. المطلوب للتجاوز به لإنشاء كنيسة لأورطة كاملة بالسليم فتذكر وزارة الحربية أنه عند تقرير ميزانية الوزارة في سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ أدرجت مبلغ ٧,٠٣٣ ج. م. بالباب الثالث كنيسة لأورطة بالسليم وذلك عل أساس أن مبلغ ١٦,٩٠٣ ج. م. المدرج بميزانية سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ لهذا المشروع كان متوقفاً صرفه في السنة المذكورة وعل اعتبار أن مبلغ ٧,٠٣٣ ج. م. هو الباقي من التقدير الأول للعمل وقدره ٥,٠٠٠ ج. م. وتبلغ التكاليف النهائية ٦٧,٠٠٠ ج. م. ولكن اتضح أن ما صرف فعلاً في السنة المذكورة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ هو ٩,٩١٢ ج. م. ولم تتمكن وزارة الحربية من صرف باقي المبلغ المرتبط به وقدره ٩٩١ ج. م.

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فترأت الموافقة عليه وحسب تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكريم بقراره موطلة لعرضه على البرلمان .

وبقعة هذا مشروع المرسوم مشروع القانون اللازم لهذا الغرض ٦

الزمام
حسن صبرى

٢٠ مارس سنة ١٩٢٣

وهذه اللجنة توافق عل مشروع القانون وترجو المجلس أن يقضه بالصيغة الواردة من مجلس النواب وحسب :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٢٣ - ١٩٢٤

مجلس قواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٢٣ - ١٩٢٤ قسم ١٤ - وزارة الحربية والبحرية " فرع ١ - " ديوان العموم والجيش " باب ٣ " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ٣,٣٦٧ ج. م. (ثلاثة آلاف وثلاثمائة وسبع وستون جنياً) للأعمال الآتية :

بنيه

١٨٧٢ للاستمرار في مشروع المياه والنور والمجارى في ثلاث الترشيد .

٥٠٤ كنيسة إقامة مقبرة جديدة للجند في القاهرة .

٩٩١ للاستمرار في مشروع إقامة كنيسة لأورطة كاملة في السليم .

٣,٣٦٧ الجبلية .

ويؤخذ هذا المبلغ من وفورات اعتمادات الباب الثاني من ميزانية الوزارة نفسها .

مادة ٢ - عل وزيرى الحربية والبحرية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

تطلب وزارة الحربية والبحرية فتح اعتماد إضافي في الباب الثالث من ميزانيتها فرع ١ - " ديوان العموم والجيش " مبلغ ٣,٣٦٧ ج. م. لإتمام الأعمال الآتية :

بنيه

١٨٧٢ مشروع المياه والنور والمجارى في ثلاث الترشيد .

٥٠٤ إقامة مقبرة جديدة للجند في القاهرة .

٩٩١ كنيسة كاملة في السليم .

٣,٣٦٧ الجبلية .

مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

"نحن نؤيد الأول ملك مصر"

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
واصدراه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ٦ -
"وزارة المالية" فرع ٣ - "الديوان العام" باب ٣ - "مصاريف عمومية"
اعتماد إضافي قدره ٤٠٠٠ ج. م. (أربعة آلاف جنيه) لزيادة الإعانة التي
تصرف للجنة حفظ الآثار العربية .

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

وافق مجلس الوزراء مبدئياً في ٣١ مايو سنة ١٩٣٣ على رفع الإعانة التي
تدفعها وزارة المالية لوزارة الأوقاف العمومية لحفظ الآثار العربية من
١٠٠.٠٠٠ ج. م. إلى ١٠٠.٠٠٠ ج. م. على أن ترفع وزارة الأوقاف هي أيضاً إعانتها
لها إلى القدر المذكور وعلى أن ينتظر إلى آخر السنة المالية حتى تبين حالة
الاعتدالت لمعرفة إذا كانت تسمح بصرفها ٤٠٠.٠٠٠ ج. م. بدون تجاوز حصة
اعتدالت الباب الثاني من ميزانية الديوان العام لوزارة المالية ، ولذا اتضح
أن الأمر غير مستطاع فتح الاعتماد الإضافي الآتزم .

وتذكر الآن وزارة المالية أن حالة الباب الثاني من ميزانية ديوان العام
إن تترك وفراً يسمح بصرف الإعانة المطلوبة وأنه ينبغي فتح اعتماد إضافي
بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ ج. م. المذكور .

وترى اللجنة المالية الموافقة على فتح هذا الاعتماد وهي تتشرف برفع الأمر
إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

وبريقة هذا مشروع المرسوم مشروع القانون الآتزم لهذا الغرض :

الرئيس

في ٤ مارس سنة ١٩٣٤

ملحق رقم ٣٣

جلسة الأربعاء ٢٥ المحرم سنة ١٣٥٣

(٩ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون فتح اعتماد إضافي

في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

(القررة حضره الشيخ المحترم القراء على أحد باشا)

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته للمعققة في ٢ مايو سنة ١٩٣٤
مشروع قانون فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤
قسم ٦ - "وزارة المالية" فرع ١ - "ديوان العموم" باب ٣ -
"مصاريف عمومية" بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ ج. م. لزيادة الإعانة التي تصرف للجنة
حفظ الآثار العربية بوزارة الأوقاف العمومية .

بحثت اللجنة مشروع هذا القانون فأطلعت عليه ، وعلى المذكرة المرفقة له
فتبينت أن مجلس الوزراء كان قد وافق مبدئياً في ٣١ مايو سنة ١٩٣٣
على رفع الإعانة التي تدفعها وزارة المالية لوزارة الأوقاف العمومية لحفظ
الآثار العربية من ١٠٠.٠٠٠ ج. م. إلى ١٠٠.٠٠٠ ج. م. على أن ترفع وزارة
الأوقاف أيضاً إعانتها لهذا الغرض إلى القدر المذكور ، على أن يدفع الفرق
من اعتدالت الباب الثاني من ميزانية الديوان العام إذا ظهر في نهاية السنة
المالية أن به وفراً يسمح بذلك .

غير أن حالة الباب الثاني من ميزانية الديوان العام بوزارة المالية تدل
على أنه سوف لا يكون هناك وفراً يسمح بصرف الإعانة المطلوبة وأنه ينبغي
فتح اعتماد إضافي بالفرق وهو ٤٠٠.٠٠٠ ج. م. على أن يؤخذ الاعتماد من الاحتياطي
العام .

وترى اللجنة الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب حتى تستمر لجنة حفظ الآثار
العربية في عملها وهي ترجو المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة
التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بمد مباد تقديم مشروع قانون التعرفة الجمركية ومشروع القانون
الخاص برسم الإنتاج إلى البرلمان لمدة سنة

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

المادة الأولى — بمد المباد الممدد بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٣ لتقديم
مشروع قانون التعرفة الجمركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج
إلى البرلمان لمدة سنة تنتهي بإتمام الدورة البرلمانية سنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥
المادة الثانية — على وزرائنا كل فنيا يمنحه تنفيذ هذا القانون الذي
يسرى مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

قرر البرلمان في العام الماضي القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بمد
مباد تقديم مشروع قانون التعرفة الجمركية ومشروع القانون الخاص برسم
الإنتاج إلى البرلمان للمدسة تنهى بإتمام الدورة البرلمانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤
ولما كانت الأحوال الاقتصادية لم تصل بعد إلى درجة من الاستقرار
يمكن معها اعتبار التعرفة الحالية نهائية ولا تزال أسعار المحاصيل والبضائع
عرضة لتقلبات مستمرة مما يستدعي تعديل الرسوم المفروضة عليها طبقاً لما
تقتضيه مصلحة البلاد فإن الضرورة تقتضي بمد المباد الممدد لعرض مشروع
قانون التعرفة على البرلمان لسنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ وأن تتحول الحكومة
في أثناء هذه المدة بتعديل تعرفة الرسوم الجمركية والإنتاج على بعض المحاصلات
المستوردة وأن تسلمها كما دعت الحاجة إلى ذلك وأن تتحول الحكومة أيضاً
في أثناء هذه المدة حتى منع الإعانات المؤقتة من الرسم الإضافي المنصوص
عليه في المادة ٣ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ وحتى قد اتفاقات مؤقتة
مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الاتفاقات بحاملة الأمانة الاقتصادية .

ولما بين الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج من ارتباط وثيق ترى وزارة
المالية أيضاً أن بمد المباد الممدد لعرض مراسم الإنتاج على البرلمان إلى
الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٤ — ١٩٣٥ وأن تتحول الحكومة في أثناء ذلك
إصدار مراسم لها قوة القانون بتعديل رسوم الإنتاج أو تقرير رسوم جديدة
على حاصلات الأرض الزراعية ومتبيلات الصناعة الخلية .
وتشرف وزارة المالية برغب الأمر إلى مجلس الوزراء رجاء التفضل
بالموافقة على الرسوم بمشروع قانون المرفق بهذه المذكرة ما

١٧ مارس سنة ١٩٣٤

وزير المالية

حسن صبري

ملحق رقم ٣٤

جلسة الأربعاء ٢٥ الحزم سنة ١٣٥٣

(٩ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بمد مباد تقديم مشروع قانون التعرفة الجمركية
مشروع القانون الخاص برسم الإنتاج إلى البرلمان لمدة سنة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم القراء على أحد بانها) .

كانت اللجنة الأولى التي من أجلها قوض البرلمان الحكومة في إصدار
مراسم لها قوة القانون بتعديل الرسوم الجمركية ضيق الوقت والمصلحة المأجلة
في الاستفادة من التعرفة الجديدة التي وضعت عقب انتهاء الاتفاقات
الدولية تلك الاتفاقات التي كانت تمتد من حرية الحكومة المصرية في تعديل
هذه الرسوم .

ولكن أسباباً عارضة أخرى هي الأزمة وما اختصت من ضروب الدفاع
عن كيان الاقتصاد الوطني حلت على السبب الأول في تبرير الطلب بتعديد
التفويض من جانب البرلمان لتتمكن معه السلطة التنفيذية من العمل بالسرعة
المناسبة لمواجهة الطوارئ :

جاء هذا التفويض في مارس سنة ١٩٣٢ وفي مايو سنة ١٩٣٣ والمطلوب
الآن أن يأذن البرلمان للمرة الثالثة في أن تصدر الحكومة مراسم بتعديل
التعرفة يكون لها قوة القانون حين تنتهي الدورة الثانية المقبلة . ومع موافقة
الجنة على المشروع فإنها ترجو أن تكون هذه الفترة آخر عهد للعالم بهذه الأزمة
ولا تتفعل الحكومة عرض المرسوم الصادر بالتعرفة الجمركية وما لحقه من
مراسم معلقة على البرلمان في أوائل فرصة دون انتظار — إن أمكن — لنهاية
تلك الدورة .

ولا نرى اللجنة علة للعرض من جديد للنقطة الدستورية التي أثبتت فيها
مضى بخصوص حق البرلمان في تفويض السلطة التنفيذية بإصدار مثل هذه
المراسم بعد أن استقر رأى المجلس بالإجماع على صحة النظرية التي أخذ بها
عند إقراره لمشروع القانونين سابق الذكر في مارس سنة ١٩٣٢ ومايو
سنة ١٩٣٣

لكل هذا توافق اللجنة على مشروع القانون وترجو أن يقره المجلس بالصيغة

٥

ملحق رقم ٣٥

جلسة الثلاثاء ٩ صفر سنة ١٣٥٣

(٢٢ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الخارجية

عن مشروع قانون بالموافقة على المعاهدة الصحية الدولية للاحقة الجوية

المؤرخة في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٣

(المقرر سفره الشيخ المرحوم جريس زناهي باشا)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢ مايو سنة ١٩٣٤ إلى لجنة الخارجية مشروع قانون ، وارد من مجلس النواب ، بالموافقة على المعاهدة الصحية الدولية للاحقة الجوية المؤرخة في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٣ والتي وقعتها مصر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣

وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستها المتعديتين في ١٠ و ١٦ مايو سنة ١٩٣٤ فتبين لها ما يأتي :

لا شك أن الطائرات في عصرنا الحاضر انبثقت فيه المدنية شأنًا عظيمًا قد أصبحت من أهم وسائل الانتقال بين بلاد العالم . وقد ازداد استعمال هذه الطائرات في السنين الأخيرة زيادة مطردة حتى أصبح لها خطوط منتظمة ومواعيد مقررة كما هي الحال في الأسفار بالسفن أو بالسكك الحديدية . ويرجع السبب في ذلك إلى السرعة الفائقة التي تتناوب بها هذه الطائرات على جميع طرق المواصلات الأخرى .

ونظرًا لزيادة عدد الخطوط الجوية فيما لكثرة الإقبال على السفر بالطائرات تتخذ الحكومات من الإجراءات ما يكفل لها مراقبة هذه الطائرات قبل سفرها وبعد وصولها . وذلك لمنع هروب المتهربين أو دخول أشخاص غير مرغوب فيهم أو تهريب أشياء محظورة الاتجار بها أو تصدير بضائع دون دفع الرسوم الجبركية عليها . وبمثل هذه الإجراءات الإدارية لا يحتاج الأمر فيها إلى معاهدات دولية لأنها بلا شك من حق كل حكومة وداخلية ضمن سيادة الدولة .

أما غير ذلك من الإجراءات الأخرى الخاصة بالمراقبة الصحية الواجب اتخاذها في المطارات مثل حجز الركاب المشتبه في إصابتهم بأمراض معدية أو داء البضائع والملحقات الملونة بجرثومات الأمراض فهذه هي التي يحتاج الأمر

فيها إلى مثل هذه الملاحظات الدولية توحيدًا للنظم التي يجب على الحكومات اتباعها منعا لانتشار الأمراض الوبائية وخوفًا من انتقال العدوى من البلاد الملونة بالأوبئة إلى البلاد السليمة ، وهذه الإجراءات تقوم مقام الأحكام الصحية الكورتينية التي تتبع في الحشائر الصحية نحو الركاب الذين يفدون إلى المناطق المصرية عن طريق البحر أو البر من البلاد الأخرى الموبوءة بجرثومات الأمراض المعدية .

ولما كان موضوع المعاهدة المعروضة على اللجنة ما هو إلا تنظيم وتوحيد للطرق الواجب اتباعها في مثل هذه الأحوال للمحافظة على صحة سكان البلاد التي يوجد بها مطارات برية أو بحرية للاحقة الجوية .

فن أجل ذلك توافق اللجنة بالإجماع على هذه المعاهدة لأن في تنفيذها من جانب الدول الموقعة عليها أكبر ضرائب لوقاية بلادنا من خطر انتقال الأمراض الوبائية بواسطة الطائرات الجوية .

ولما قد تجرّبوا اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون المذكور بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بالموافقة على المعاهدة الصحية الدولية للاحقة الجوية المؤرخة

١٢ أبريل سنة ١٩٣٣

نحن فرّاد الأول ملك مصر

قد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

« مادة واحدة »

ووفق على المعاهدة الصحية الدولية للاحقة الجوية المؤرخة ١٢ أبريل سنة ١٩٣٣ والتي وقعتها مصر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٣ والمعلقة بهذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

(ثالثاً) يقصد عبارة "مطار صهي" المطار المرخص به والمنظم والمجهز طبقاً لأحكام المادة الخامسة من هذه الاتفاقية والذي عين بهذه الصفة بمعرفة السلطة المختصة في البلاد .

(رابعاً) تشمل عبارة "عمال الطائرة" Equipage كل شخص له وظيفة تتعلق بقيادة الطائرة أو سلامة طيرانها أو يكون مستخدماً في الطائرة بأي صفة كانت لتخدمها أو لخدمة الركاب أو الشحنة .

(خامساً) تطلق عبارة "دائرة طيران" Circonscription على جزء من الأرض عقده تحديداً تاماً كالإقليم أو الحكومة أو المركز أو المقاطعة أو القسم أو الجزيرة أو الناحية أو المدينة أو الحلي من مدينة أو قرية أو الميناء أو مقر جماعة من السكان الخ . مهما كانت مساحة أو عدد سكان هذه الأجزاء من الأراضي .

ويجوز اختيار المطار دائرة طيران بالشروط المبينة بالمادة الثامنة من هذه الاتفاقية .

(سادساً) كلمة "ملاحظة" Observation معناها عزل الأشخاص في مكان مناسب ، وكلمة "مراقبة" Surveillance معناها أن الأشخاص ليسوا معزولين وأن لهم حرية الانتقال من مكان لآخر ولكن يبلغ عنهم للسلطة الصحية في الجهات المختلفة التي يتوجهون إليها ويكونون خاضعين للكشف عليهم طبقاً لتقرير حالتهم الصحية .

(سابعاً) كلمة "يوم" Jour يقصد بها فترة من الزمن مقدارها ٢٤ ساعة .

المادة الثانية

كل ما يتعلق بالمطارات في هذه الاتفاقية يجب اعتباره — بعد إدخال التفسير اللازم عليه — منطبقاً على الأماكن المدة لتتولى المطارات المائية والآلات المشابهة لها .

القسم الأول

المطارات بصيغة عامة ومستخدوها

المادة الثالثة

تتعهد كل دولة من الدول المتعاقدة العليا بأن توجد في مطاراتها المرخص بها نظاماً صحياً يتناسب مع التفضيلات العادية للوقاية ويشمل هذا النظام على الأقل عمل تزيينات معدودة تكفل الحصول على مواءمة طيب كلما استجبت الحال وجوده لإجراء التفحص الطبي المنصوص عليه في هذه الاتفاقية .

ومعنا نص المامدة :

الاتفاقية الصحية الدولية للألحة الجوية

الموقع عليها بلهاى في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٣

قد وافق المندوبون المفوضون الموقعون أدناه والمزودون من قبل حكوماتهم بالسلطة التامة المعترف بصحتها شكلاً وقانوناً على الأحكام الآتية بعد التي وضعت بقصد تخيير نظام الرقابة الصحية للألحة الجوية بموجب اتفاق يقدونه فيما بينهم :

الجزء الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

تتخذنا لأحكام هذه الاتفاقية قد وافقت الدول المتعاقدة العليا على التامير الآتية :

(أولاً) تطلق كلمة "طائرة" على كل آلة يمكنها البقاء في الجو بتأثير رد فعل الهواء وتكون معدة للألحة الجوية .

ولا تطبق هذه الاتفاقية إلا على الطائرات المذكورة بعد :

١ — الطائرات التي يكون محل قيامها ومحل نزولها النهائي موجودين في أراض غنظفة .

٢ — الطائرات التي وإن كان محل قيامها ومحل نزولها النهائي موجودين في أرض واحدة إلا أنها تتزل أثناء سفرها في محطة متوسطة في أرض أخرى .

٣ — الطائرات التي تطير فوق عدة أراض بدون نزول .

سواء كانت هذه الأراضي تحت سيادة أو سيطرة أو انتداب أو سلطة ذات الدولة أو دول غنظفة .

(ثانياً) يقصد بعبارة "مطار مرخص به" المطار البحري أو غيره المعين خصيصاً بهذه الصفة بمعرفة السلطة المختصة في البلد الموجود به والذي يجوز للطائرات أن تتل فيه لأكثر من مرة عند دخولها إحدى الأراضي وتقوم منه السفن من هذه الأراضي .

المادة الرابعة

من حق كل دولة عليا متعاقبة مع مراعاة أخطار الأمراض المعدية التي يمكن أن تتعرض لها أراضيها أن تقرر ما إذا كانت ستنتج مطارات محمية أم لا وما هي المطارات المرخص بها التي ستخضع لهذا الفرض .

المادة الخامسة

يجب أن يكون تحت تصرف المطار الصحي في كل وقت ما يأتي :

(أ) قسم صحي منظم يمكن به طبيب واحد على الأقل وعامل أو مئة عامل معينين مع العلم بأنه لا يحتم أن يكون هذا الطبيب وموظواه العامل موجودين دائما في المطار .

(ب) محل لتوقيع الكشف الطبي .

(ج) الأدوات اللازمة لأخذ وإرسال الأشياء المشتبه بها إلى أحد المعامل لفحصها فيه إن لم يكن في الإمكان إجراء هذا الفحص عليا .

(د) الوسائل التي تستطيع بها عند الزوم عزل المرضى وعزلهم ومعالجتهم وعزل المخالطين في مكان مغفصل عن المرضى وإجراء كل احتياطات وقائي آخر في أماكن مناسبة سواء داخل المطار أو بجواره .

(هـ) الأدوات الضرورية لإجراء التطهير وإعادة الحشرات والجرفان عند الزوم وكذا تنفيذ الاحتياطات الأخرى المقررة في هذه الاتفاقية .

ويجب أن يكون المطار مزودا بجهاز لتوفير ماء صالح للشرب وغير مشتبّه في تلوثه ويكون بمقدار كاف وأن يوجد بالمطار نظام تنفّث فيه جميع شروط السلامة الممكنة لإزالة الفضلات والقاذورات ومياه الاستعمال ويجب أن يكون المطار قادرا على الإمكان بأمان من وصول الجرفان إليه .

المادة السادسة

طبيب المطار الصحي يجب أن يكون موظفا دائما للسلطة الصحية المختصة أو مقبولا لديها .

المادة السابعة

يجب على كل دولة من الدول المتعاقبة عليا أن ترسل كشفا بالمطارات الصحية الموجودة بها إما إلى المكتب الدولي للصحة العامة أو إلى اللجنة الدولية للاغوية لأجل تبليغها إلى الدول المتعاقبة عليا الأخرى والمكتب .

والجهة المذكوران يقومان بإعداد المعلومات الواردة لها بهذه الصفة ويجب أن يشمل التبليغ فيما يتعلق بكل مطار على بيانات خاصة بتوقع المطار وبالأجهزة الصحية الموجودة فيه وبمستضعفه الصحيحين . وأما فيما يتعلق بالدول المتعاقبة عليا التي انضمت إلى القانون الصحي للاتحاد الأمريكي غابت الإخطار

المنصوص عليه بهذه المادة وكذلك بالمواد : ٨ و ٣٧ و ٤٠ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ من هذه الاتفاقية يمكن إبرازها بواسطة المكتب الصحي للاتحاد الأمريكي .

المادة الثامنة

لكن يمكن اعتبار المطار الصحي "مطارا طيران" فيما يتعلق بالتبليغ عن الأمراض المعدية وتطبيق الأحكام الأخرى الواردة بهذه الاتفاقية يجب إجراء ما يأتي :

١ - أن ينظم المطار بكيفية تسمح للسلطة المختصة بمراقبة أي شخص يدخله أو يخرج منه .

٢ - في حالة وجود مرض من الأمراض الملية بالمادة ١٨ من هذه الاتفاقية في الأرض المجاورة يجب أن يمنع من دخول المطار كل شخص مشتبّه في تلوثه ويكون قادما بأي طريق خلاف الطريق الجوي - وأن تتخذ الإجراءات التي تراها السلطة المختصة كافية لمنع تعرض الأشخاص المقيمين بالمطار أو الذين يزورون به لخطر العدوى سواء بمخالطتهم للأشخاص الموجودين خارج المطار أو بأية طريقة أخرى .

ولكن يمكن اعتبار المطار المرخص به والذي ليس مطارا صحيا أنه دائرة طيران أيضا يجب ملاحظة في ذلك أن يكون - بحسب موقعه التوبوغرافي - بأمان من الوجهة العملية من إمكان تلوثه بالأمراض .

وعلى الدول المتعاقبة عليا أن تحظر للمكتب الدولي للصحة العامة من المطارات التي عينت بصفة دائرة طيران طبقا لنص هذه المادة - ويقوم هذا المكتب بتبليغ ذلك للدول المتعاقبة عليا الأخرى ولجنة الدولية للاغوية .

القسم الثاني

المستندات الصحية الخاصة بالسفر في الطائرة

المادة التاسعة

يجب أن تنوع البيانات الآتية في دفتر السفر تحت عنوان "ملاحظات"

١ - الأمراض ذات الصفة الصحية التي حدثت في الطائرة أثناء السفر .

٢ - الإجراءات الصحية التي اتخذت نحو الطائرة قبل قيامها أو أثناء وجودها في المطات المتوسطة تنفيذا لأحكام هذه الاتفاقية .

٣ - وعند الزوم يدمج به البيانات الخاصة بظهور أحد الأمراض المعدية المشار إليها في الجزء الثالث من هذه الاتفاقية في البلد الذي تقوم به الطائرة والمقصود من إدراج هذه البيانات هو تسهيل الأبحاث الطبية التي يجوز إجرائها فيما يتعلق بكل ركاب القادمين على الطائرة من أرض أخرى .

وقى حالة عدم وجود طبيب في المطار يجوز للسلطة المختصة في المطار أن
تؤجل سفر هؤلاء الأشخاص لحين أخذ رأى طبيب بشأنهم .

المادة الرابعة عشرة

منحور على الطائرات أثناء الطيران أن تقي أو تسمح بإلقاء أى مواد يمكن
أن يتسبب منها ظهور أمراض معدية .

المادة الخامسة عشرة

في حالة اضطراب قائم للطائرة لإزالة مريض يجب عليه — بقدر الإمكان —
إخطار مطار الوصول بذلك قبل زوال الطائرة بوقت كاف .

المادة السادسة عشرة

• في حالة وجود إصابة في الطائرة بمرض معد غير منصوص عليه في الجزء
الثالث من هذه الاتفاقية والتأكد من طبيب المطار من هذه الإصابة تتخذ
نحو الطائرة الإجراءات العادية الجارية اتقادها في البلد الموجود به المطار
— ويجوز إزاله المريض — وفي حالة ما إذا رأت السلطة الصحية المختصة
لزوما لذلك يجوز عزله في مكان مناسب — أما الركاب الآخرون ومعال
الطائرة فلهم الخيار في الاستمرار في السفر بعد توقيع الكشف الطبي عليهم
وتتخذ الإجراءات الصحية المناسبة بحكم عند اللزوم .

وما كان من هذه الإجراءات الصحية واجب التنفيذ في المطار يجب
تنفيذه في نفس الوقت الذي تنفذ فيه إجراءات البوليس والجرك حتى لا تعجز
الطائرة إلا لأقصر وقت ممكن .

المادة السابعة عشرة

قيا عدا الأحوال المنصوص عليها خصيصا في هذه الاتفاقية فنى الطائرات
سواء في مطارات المطارات المتوسطة أو في مطار الوصول من الإجراءات
الصحية .

الجزء الثالث

النظام الصحي الذى يطبق في حالة حدوث بعض الأمراض

المادة الثامنة عشرة

الأمراض المبيئة في هذا الجزء من الاتفاقية والتي يجب أن تسرى عليها
الأحكام المنصوص عليها هي : الطاعون ، الكوليرا ، الحمى الصفراء ،
التيفوس الطمقى ، الجندري .

المادة التاسعة عشرة

تنفيذا لأحكام هذه الاتفاقية قد قررت مدة تفريح هذه الأمراض .
كما يأتي :

سنة أيام للطاعون

نفسه أيام للكوليرا

ولهذا الغرض يجب على حكومة كل بلد حال من هذه الأمراض —
يظهر فيه أحدها أنب ترسل البيانات اللازمة للسلطات المختصة في جميع
مطاراتها المرخص بها وذلك بخلاف الطرق الأخرى التي هي ملازمة بأن تبلغ
براسطتها البلاد الأخرى عن حصول إصابات بهذا المرض وعن طبيعتها —
ويجب على هذه السلطات أن تدفع هذه البيانات في دفتر السفر عند قيام الطائرة
وذلك في مدة ١٥ يوما من تاريخ وصول البلاغ الأول ولا تلزم الطائرات
بأن يكون لها باتتات صحية وعلى السلطة المختصة بالمطار أن تراجع البيانات
المقدمة في دفتر السفر تنفيذا لأحكام هذه المادة وتذهب بصحتها بما .

القسم الثالث

البضائع والبريد

المادة العاشرة

علارة على الإجراءات المبينة في المواد ٣٥ و ٣٩ و ٤٢ و ٤٤ و ٤٧
و ٤٩ و ٥١ من هذه الاتفاقية يجوز أن تتخذ نحو البضائع الموجودة في الطائرات
الإجراءات التي تطبق قانونا في البلد على البضائع المحلوقة بأية وسيلة من
وسائل النقل .

المادة الحادية عشرة

الخطابات والمكتبات والمطبوعات والكتب والجرائد وأوراق الأعمال
وطرود البريد وكل رسائل البريد لا تتخذ نحوها أية إجراءات إلا إذا احتوت
على أشياء تكون في الظروف المنصوص عليها في المادة ٣٣ من هذه الاتفاقية .

الجزء الثاني

النظام الصحي المعتاد تطبيقه

المادة الثانية عشرة

للطبيب الملحق بالمطار في المطارات الصحية أو المرخص بها أن يكشف
— إما قبل سفر الطائرة أو بعد زولها — على المسافرين ومعال الطائرة
بقصد معرفة حالتهم الصحية إذا كانت الظروف تبرر هذا الإجراء .

ومع ذلك يجب إجراء هذا الكشف في الوقت الذي تتخذ فيه إجراءات
البوليس والجرك العادية حتى لا يترب عليه أى تأخير ولكن لا يوقع الاستمرار
في السفر ولا يجب أن يترب عليه تحصيل أى رسم وذلك مع الاحتفاظ بحق
مجلس الصحة البحرية والكورنتينبات بمصر في تحصيل الرسوم المنصوص
عليها في نظامه الخاص به .

المادة الثالثة عشرة

مع جواز نقل المرضى في طائرة خاصة بهم يجوز للسلطة المختصة في كل
مطار أن تسمح بماء على رأى الطبيب الملحق بالمطار وركوب الأشخاص الذين
تظهر عليهم أعراض أمراض معدية .

٤ - الكشف على الأمثة الشخصية وهذه لا يجوز قبولها في الطائرة إلا إذا كانت في حالة نظافة كافية .

٥ - فيما يتعلق بالطاعون يجب إجراء عملية إبادة الحرفان إذا كان هناك ما يدعو للشك في وجود جرثوم في الطائرة .

٦ - فيما يتعلق بالتيفوس الطفسي يجب إجراء عملية إبادة الحشرات ويقتصر إجراء هذه العملية على الأشخاص الذين يجوز - على أثر توقيع الكشف الطبي عليهم - اعتبارهم واسطة لنقل عدوى المرض وعلى أئمة هؤلاء الأشخاص وتكون في مستندات الطائرة التأشيرات المنصوص عليها بالمادة الثامنة .

القسم الثاني

الإجراءات التي تتخذ عند الوصول

المادة الرابعة والعشرون

يجوز للطائرات حتى ولو كانت قادمة من دائرة طيران موبوءة بأحد الأمراض التي تطبق عليها نصوص هذا الباب أن تنزل في كل المطارات المرخص بها ومع ذلك يكون لكل دولة من الدول المتعاقدة العليا الخيار أن تعرض على الطائرات القادمة من بعض دوائر الطيران التزول في مطارات صحية أو مرخص بها معينة إذا كانت الأحوال أو بآلية تستدعي ذلك مع ملاحظة موقع هذه المطارات الجغرافي وخط سير الطائرة بحيث لا تتعرض للملاحظة الجوية والإجراءات الوحيدة التي قد تستدعي الحال اتخاذها في المطارات المرخص بها التي ليست في الوقت نفسه مطارات صحية هي الكشف الطبي على رجال الطائرة والركاب وإزالة المرضى منهم وعزلهم - ولا يجوز للركاب ولا لعمال الطائرة اجتياز الحدود المعنية بمعرفة سلطة المطار إلا بترخيص من الطبيب المكلف بالكشف الطبي وهذا المنع يمكن فرضه على الطائرات في محطات التزول المتوسطة إلى أن تنزل الطائرة في مطار صحي حيث تتخذ تحجروها الإجراءات المنصوص عليها في هذا الباب .

المادة الخامسة والعشرون

يجوز تزول الطائرة يجب على قائدها أن يقدم نفسه تحت تصرف السلطة الصحية وأن يعطي كل البيانات الصحية التي يطلبها منه قسم الصحة المسؤول وأن يقدم مستندات السفر بالطائرة تفصيصا .

وفي حالة دخول الطائرة في إحدى الأراضي وتزول فيها خارج حدود المطار الصحي أو المرخص به يجب على قائدها الطائرة إذا كانت قادمة من دائرة طيران موبوءة أو كانت هي موبوءة أن ينظر بذلك أقرب سلطة محلية وهذه يجب عليها أن تتخذ الإجراءات التي تتفق مع ظروف الحالة مسترشدا في ذلك بالمبادئ العامة الواردة في هذه الاتفاقية وعليها إذا أمكن أن توجه الطائرة

سنة إيام للمنى الصفراء
أثنا عشر يوما للتيفوس الطفسي
أربعة عشر يوما للجندى

المادة العشرون

يجب على المصالح العليا للصحة أن تبليغ المطارات الصحية والمطارات المرخص بها الموجودة في بلاد كل منها جميع البيانات الواردة في البلاغات والإخطارات التي ترد لها من المكشك للملح للصحة العامة عن الأمراض الوبائية (ومن المكاتب الإقليمية التي عقدت اتفاقات معها بهذا الشأن) تنفيذاً لأحكام الاتفاقية الدولية الصحية المتعلقة في ٢١ يونيو سنة ١٩٢٦ والتي (أي البيانات) يكون لها تأثير على المراقبة الصحية التي تتخذ في هذه المطارات .

المادة الحادية والعشرون

الإجراءات المنصوص عليها في هذا الجزء من الاتفاقية يجب اعتبارها الحد الأدنى لهذه الإجراءات وهو الحد الأدنى يجوز للدول المتعاقدة العليا أن تضع في مداه النظام الخاص بمعاملة الطائرات - ومن حق كل دولة من الدول المتعاقدة العليا أن تقرر إذا كان من الضروري تطبيق إجراءات في حدود هذه الاتفاقية على واردات دائرة طيران أجنبية أو مطار أجنبي . ويجب بهذا الشأن أن تراعى كل المراقبة المعلومات الواردة والإجراءات السابق اتخاذها تنفيذاً لأحكام المادة ٥٤ الآتية به .

المادة الثانية والعشرون

لتنفيذ الأحكام الواردة في هذا الجزء متبردائرة الطيران موبوءة إذا كانت توصف بهذه الصفة يجب نصوص الاتفاقية الصحية الدولية المعمدة بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٢٦^(١)

الباب الأول

الأحكام التي تتخذ في حالة ظهور الطاعون أو الكوليرا أو التيفوس الطفسي أو الجندى

القسم الأول

الإجراءات التي تتخذ عند قيام الطائرة

المادة الثالثة والعشرون

الإجراءات التي تتخذ عند قيام الطائرة من دائرة طيران موبوءة بأحد الأمراض المنصوص عليها في هذا الباب هي الآتية :

- ١ - تنظيف الطائرة تنظيفاً تاماً وواسعاً بالأجزاء الغالبة لتلوث .
- ٢ - توقيع الكشف الطبي على ركاب الطائرة وعمالها .
- ٣ - إبعاد كل شخص تظهر عليه أعراض أحد الأمراض المنصوص عليها وكذلك إبعاد الأشخاص المخالطين للرضى ويكونون في حالات يشهب عنها نقل عدوى المرض .

(١) طبقاً لقاعدة المباشرة والفترة الأولى من المادة ١١ من الاتفاقية الصحية الدولية المعمدة في ٢١ يونيو سنة ١٩٢٦ تصير دائرة الطيران أنها موبوءة بأحد الأمراض المنصوص عليها هنا إذا حدثت - ما يتعلق بالطاعون وأحد الصفراء - أو إبادة بأحد طين المرضى واضمح أنها غير واعدة من الخارج وإذا حدثت فما يتعلق بالكوليرا - إبادة ما ويكونون من حدتها إبادة لبعض هذا المرض ، أي إذا ثبت من ظهور إبادة بالكوليرا خارجاً من دائرة الإصابات الأولى أنه يمكن حسر انتشار المرض في المكان الذي ظهر فيه في وجه الأمر أن يبقى بالتيفوس الطفسي والجدى إذا ظهر طين المريض بشكل واضح .

المادة التاسعة والعشرون

إذا رأت السلطة أن البضائع الواردة من دوائر طيران موزونة بالطاعون قد تحتوي على جرثوم أو وباء فتلا يجوز تفريغ هذه البضائع إلا بتخاذ الاحتياطات اللازمة .

(ب) الكوليرا

المادة الثلاثون

إذا لم تكن قد حدثت بالطائرة إصابات بالكوليرا فالإجراءات الوحيدة التي يمكن اتخاذها هي :

- ١ - الكشف الطبي على ركاب الطائرة وعملها .
- ٢ - مراقبة ركاب الطائرة وعملها لمدة لا تزيد من خمسة أيام من تاريخ قيام الطائرة من دائرة الطيران الموزونة .

المادة الحادية والثلاثون

إذا حدثت في الطائرة أثناء سفرها إصابة ظهر من أعراضها الإكليلية أنها إصابة بالكوليرا تفرض في الطائرة في المراحل المتوسطة أو في محطة الوصول الإجراءات الآتية :

- ١ - الكشف الطبي .
- ٢ - إزئال وعزل المريض أو المرضى في الحال .
- ٣ - فرض المراقبة على عمال الطائرة وركابها لمدة لا تزيد من خمسة أيام من تاريخ وصول الطائرة .
- ٤ - الملابس والباضات والأمتعة الأخرى التي ترضى السلطة الصحية أنها ملوثة يجب تطهيرها .
- ٥ - أجزاء الطائرة التي أقام بها المرضى أو التي تعتبرها قابلة للتلوث يجب تطهيرها .

٦ - في حالة الاشتباه في ماء الشرب الموجود بالطائرة يجب تطهيره وإلقائه وتغييره ماء من نوع جيد بعد تطهير الخزائن ما لم يكن ذلك غير مستطاع . وفي البلاد المقرر فيها البحث عن حامل ميكروب الكوليرا بين سكانها يجب على الأشخاص القادمين على طائرات وبريدون الإقامة في هذه البلاد أن يكونوا خاضعين لأن تتخذ معهم ذات الإجراءات التي تفرض في نفس الظروف على سكان البلاد المذكورة .

المادة الثانية والثلاثون

الانتفاض الذين يشعرون أنهم مغموراً ضد الكوليرا منذ مدة تقل من ستة شهور وتزيد على ستة أيام لا يجوز فرض أية إجراءات عليهم سوى المراقبة . والإيجاب يكون بتقديم شهادة مكتوبة موقع عليها من طبيب مصر على إصافه وفي حالة عدم التصديق يوقع على الشهادة إما (أ) من الطبيب الملحق بمطار حمى أو (ب) من شخص غير الشخص المكلف بعملية التطعيم تكون له صفة الشهادة على طلب جواز السفر طبقاً للوائح البلاد .

إلى مطار حمى - ولا يجوز إزئال أية بضاعة من الطائرة ولا يجوز لأي راكب ولا لأي واحد من عمال الطائرة الابتعاد عنها بدون ترخيص من السلطة الصحية المختصة .

المادة السادسة والعشرون

لتطبيق هذه الاتفاقية لا يجوز الاستعانة من المراقبة (Surveillance) بالملاحظة (Observation) إلا في الأحوال الآتية :

- (أ) الأحوال التي يرى فيها أن المراقبة لا يكون لها التأثير الكاف أو
- (ب) إذا رأى أن الخطر من تسرب الوباء إلى البلد جسم إلى حد غير مألوف أو
- (ج) إذا كان الشخص المفروضة عليه المراقبة لا يقدم الضمانات الصحية الكافية ويجب على الأشخاص المفروضة عليهم للملاحظة أو المراقبة أن يكونوا مستعدين لأن تصل معهم جميع الأبحاث التي ترضى السلطة الصحية لزوماً لها .

(١) الطاعون

المادة السابعة والعشرون

إذا لم تكن قد حدثت أية إصابة بالطاعون في الطائرة فإن الإجراءات الوحيدة التي يجوز اتخاذها هي :

- ١ - الكشف الطبي على ركاب الطائرة وعملها .
- ٢ - إبادة الجرذان وإزالة الحشرات والأحوال الاستثنائية التي يرى أنها تستدعيها وفي حالة ما إذا كانت حاثان المبيتان لم تتصلا في مطار القيام .
- ٣ - يمكن وضع الركاب وعمال الطائرة تحت المراقبة ولا تزيد مدة هذه المراقبة عن ستة أيام من تاريخ قيام الطائرة من دوائر الطيران الموزونة .

المادة الثامنة والعشرون

إذا حدثت بالطائرة إصابة محققة بالطاعون أو شتبه فيها يجب اتخاذ الإجراءات الآتية :

- ١ - الكشف الطبي .
- ٢ - يزل المريض ويزل في الحال .
- ٣ - تفرض المراقبة لمدة لا تزيد من ستة أيام من تاريخ وصول الطائرة على جميع مخالطي المريض وعلى كل من يوجد لدى السلطة الصحية باعث للاشتباه في إصابتهم .

٤ - الملابس والباضات وكل الأمتعة الأخرى التي ترضى السلطة الصحية أنها ملوثة تهدأ منها الحشرات وعند الزوم تطهر .

٥ - تباد الحشرات في الأجزاء المتهمة فيها من الطائرة .

٦ - يجوز السلطة الصحية في أحوال استثنائية أن تقرر إبادة الجرذان إذا تطلب ذلك ما يوجب الاحتياط في وجود جرذان بالطائرة ولم تكن هذه العملية قد أجريت عند قيام الطائرة .

المادة الثالثة والثلاثون

يجوز منح إزاله الأغذية الطازجة الآتية وهي الأسماك والمحار والقواقع والحشرات أو البقول الواردة من دائرة طيران موبوت بالكويتا .

(ج) التيفوس الطفحي

المادة الرابعة والثلاثون

(١) إذا لم تكن قد حدثت في الطائرة إصابة بالتيفوس فلا يجوز اتخاذ أي إجراء صحي بشأنها إلا الإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٥٢ من هذه الاتفاقية وهي الخاصة بالأشخاص الذين سافروا منذ أقل من ١٢ يوما من دائرة طيران يوجد فيها التيفوس الطفحي بشكل وبائي .

(ب) في حالة وجود إصابة في الطائرة بالتيفوس الطفحي تتخذ الإجراءات الآتية :

١ - الكشف الطبي .

٢ - إزاله المريض في الحال وعزله وتيقية القمل منه .

٣ - الأشخاص الآخرون الذين يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأن بهم قمل أو أنهم تعرضوا للعدوى ينقذ منهم أيضا - ويمكن وضعهم تحت المراقبة لمدة لا يجوز أن تزيد أبدا عن ١٢ يوما من تاريخ تيقية القمل منهم .

٤ - البياضات والملابس والأشياء الأخرى التي تعتبر في رأى السلطة الصحية أنها موبوت تباد الحشرات منها .

٥ - أجزاء الطائرة التي أقام بها المصاب بالتيفوس والتي تعتبر في رأى السلطة الصحية أنها موبوت تباد الحشرات منها .

(د) الجسدي

المادة الخامسة والثلاثون

(١) إذا لم تكن قد حدثت إصابة بالجسدي في الطائرة فلا يمكن اتخاذ أي إجراء صحي بشأنها إلا فيما يتعلق بالأشخاص الذين تركوا منذ مدة تقل عن ١٤ يوما دائرة طيران كان الجسدي موجودا فيها بشكل وبائي وترى السلطة الصحية أنهم لم يكتسبوا المناعة الكافية ، فهؤلاء الأشخاص يجوز ، مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٥٢ ، إلزامهم إما بأن يطمعوا أو بأن يراقبوا أو بأن يطمعوا ثم يراقبوا بعد تعليمهم ، ولا يجوز أن تزيد مدة المراقبة عن ١٤ يوما من تاريخ وصول الطائرة .

(ب) إذا وجدت إصابة بالجسدي في الطائرة وجب اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ - الكشف الطبي .

٢ - إزاله المريض في الحال وعزله .

٣ - الأشخاص الآخرون الذين يوجد ما يحمل على الظن بأنهم تعرضوا للعدوى وترى السلطة الصحية أنهم لم يكتسبوا المناعة الكافية يمكن فرض الأحكام المنصوص عليها بالفقرة (١) من هذه المادة عليهم .

٤ - تطهير البياضات والملابس والأشياء الأخرى التي تعتبر في رأى السلطة الصحية أنها تلوث حديثا .

٥ - تطهير الأجزاء التي أقام بها المصاب بالجسدي في الطائرة أو التي تعتبر في رأى السلطة الصحية أنها ملوثة بالمرض .

وبحسب المقصود من هذه المادة يعتبر الأشخاص أنهم اكتسبوا المناعة (١) إذا أمكنهم أن يشعروا أنه سبق لهم أن أصيبوا بهذا المرض أو أنهم طعنوا من مدة تقل عن ثلاث سنوات وتزيد عن ١٢ يوما أو (ب) إذا كان بهم علامات موضعية لفصل سابق لأوانه تقل عن مائة كافية ، وفيما خلا الأحوال التي توجد فيها هذه العلامات يكون الإثبات بتقديم شهادة مكتوبة صادرة من طبيب ومصدق على صحتها بالكيفية المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٢

الباب الثاني

الأحكام التي تطبق في حالة الحمى الصفراء

القسم الأول

أحكام عامة

المادة السادسة والثلاثون

يجب على الدول المتعاقدة الطبية فيما يتعلق بالأراضي التي يظن أن الحمى الصفراء متوطنة بها ، أن تتخذ الإجراءات اللازمة للبحث عنها إذا كانت الحمى الصفراء موجودة في أراضيها بشكل غير ممكن معرفته إكلينيكا ولكن يمكن اكتشافه بالخصم البيولوجي .

المادة السابعة والثلاثون

علاوة على التبليغ عن الأحوال والظروف التي تتفق بالإصابات الخفيفة الحمى الصفراء حسب ما منصوص عليه في المواد ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٥ من الاتفاقية الصحية الدولية المنقطة في ٢١ يونيو سنة ١٩٢٦ - تتعهد كل دولة من الدول الموقعة المتعاقدة بأن تبلغ الدول المتعاقدة الطبية الأخرى في الحال وتبلغ في الوقت نفسه المكتب الدولي للصحة العامة (إما مباشرة أو بواسطة المكتب الإقليمية التي حصل من هذه الدولة وبها اتفاق بها الشأن) عن اكتشاف الحمى الصفراء في أراضيها في الوقت الحاضر بالشكل السابق ذكره .

المادة الحادية والأربعون

إذا أصبح المطار المضاد للحمى الصفراء دائرة طيران موبوءة وجب إيقاف الملاحة الجوية بين هذا المطار وبين أى أرض أخرى إلى حين اتخاذ كل الإجراءات للمعالجة لإزالة العدوى من المطار وزوال كل خطر من انتشار الحمى الصفراء .

المادة الثانية والأربعون

إذا كان المطار المضاد للحمى الصفراء غير ملوث وكانت الحمى الصفراء موجودة في منطقته وجب أن تتخذ الإجراءات للمعالجة بما لدى قيام الطائرة أو على كل حال قبل قيامها بأقص وقت ممكن :

١ - التفتيش على الطائرة وعلى نخبها للتأكد من عدم وجود ناموس بهما وإجراء عملية إبادة الناموس عند اللزوم وتقييد عملية التفتيش والإبادة في دفتر سفر الطائرة .

٢ - توقيع الكشف الطبي على ركاب الطائرة وعملها والأشخاص الذين يشبه في إصابتهم بالحمى الصفراء أو الذين ثبت بطريقة أصولية أنهم تعرضوا لعدوى الحمى الصفراء يجب أن يزلوا باللباء تحت الملاحظة إما في داخل المطار أو في جهة أخرى بحسب الشروط التي تتمتعها السلطة الصحية حتى يتنوا مدة ستة أيام من تاريخ آتريوم تعرضوا فيه للعدوى .

٣ - يقيد في دفتر سفر الطائرة أسماء ركاب الطائرة وعملها وكذا المعلومات التي تتعلق بتعرضهم للعدوى ومدة وظروف الملاحظة التي قضوها قبل مغرم.

المادة الثالثة والأربعون

كل طائرة تربط طريق الترانزيت ولا تكون قادمة من منطقة موبوءة بالحمى الصفراء وتزول أثناء الطريق في مطار مضاد للحمى الصفراء لتتوقف عن الطيران للصحة التي تعرض عند البقاء من هذا المطار ولا تتخذ نحو هذه الطائرة الأحكام المنصوص عليها في هذا الباب في السافة الباقية منه بشرط أن يكون مدتها بـ دفتر سفر الطائرة أنها لم تنزل في المطار المضاد للحمى الصفراء إلا لتتوقف .

المادة الرابعة والأربعون

الطائرات المبنية في الفقرة الثانية المرقمة بـ (أولاً) من المادة الأولى من هذه الاتفاقية والتي تقوم بالملاحة الجوية بين منطقتين توجد بها الحمى الصفراء يجب أن تقوم من مطار مضاد للحمى الصفراء بآتين المنطقتين وتنزل فيه . ولا يجوز ركوب أو نزول ركاب الطائرة وعملها أو شخص بضائع بالطائرة أو إنزالها منها إلا في مطار مضاد للحمى الصفراء ، وأثناء سفر الطائرات بين هذه المطارات يجوز لها أن تنزل لتتوقف في أى غير مواقع في منطقة توجد بها الحمى الصفراء .

القسم الثاني

الأحكام الخاصة بالأقاليم التي يلاحظ وجود الحمى الصفراء بها أو التي تكون الحمى الصفراء متوطنة فيها

المادة الخامسة والثلاثون

بالرمح سماجاء بالملاحة الزائرة ومع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة ٤٩ الآتية به يجب أن يكون كل مطار من المطارات للمنطقة للطائرات المبنية في الفقرة الثانية المرقمة بـ (أولاً) من المادة الأولى من هذه الاتفاقية ويكون مقام في منطقة أى في جزء من أرض توجد بها الحمى الصفراء بشكل يمكن معرفته في كليبكا أو بيولوجيا ، هذا المطار يجب أن يكون مطارا صحيا مطابقا للتعريف الوارد بهذه الاتفاقية ويجب علاوة على ذلك أن تتوفر فيه الشروط الآتية :

(أ) أن يكون واقعا على مسافة مناسبة من أقرب مركز أهل بالسكان .

(ب) أن يوجد به جهاز لئله يكون بمأمن تام من وصول الناموس إليه وأن يزال منه الناموس بقدر الإمكان بواسطة الاحتياطات الملتزمة بطريقة منتظمة لإزالة غاي الناموس وإبادة الحشرات في كل أذوار نموها .

(ج) أن يكون به مساكن لينفذ إليها الناموس لسكنى عمال الطائرات وموظفي وعمل المطار .

(د) أن يكون به بناء لا ينفذ إليه الناموس لإيواء أو معالجة الركاب في حالة تطبيق الإجراءات المنصوص عليها بعد في المادتين ٤٢ و ٤٤

المادة السادسة والثلاثون

في حالة عدم وجود مطار مستوف للشروط المنصوص عليها في المادة السابقة في المنطقة التي توجد بها أو تلاحظ فيها الحمى الصفراء بمجال متوطنة يجب إيقاف كل ملاحة جوية بين هذه المنطقة وبين أرض أخرى لحين إنشاء مثل هذا المطار .

المادة السابعة والأربعون

كل مطار مقام ويجهز طبقاً لأحكام المادة ٣٨ السابق ذكرها يصير تسميته مطارا مضادا للحمى الصفراء (anti-malar) ويعتبر كأنه دائرة طيران منفصلة ، ولإقامة مثل هذا المطار يجب التبليغ عنها بحجفة الدولة المتعاقدة العليا التي أقدم المطار على أراضيها إلى الدول المتعاقدة العليا الأخرى والتبليغ عنها أيضا إما إلى المكتب الدولي للصحة العامة أو إلى اللجنة الدولية للأمراض الجارية طبقاً للشروط المنصوص عليها في المادة ٧ - وبعد هذا التبليغ فإن الإخطار بوجود الحمى الصفراء في مدينة أو قرية مجاورتين أو في دائرة طيران أخرى لا يمسى على المطار ولا يمكن التبليغ عن المطار المذكور بأنه موبوء إلا في حالة حدوث إصابات بالحمى الصفراء بين الأشخاص المتجمين به .

المادة الثامنة والأربعون

فيا عدا الأحوال الاستثنائية التي يجب تبريرها تتمتع الدول المتعاقدة العليا بأن لا تتحكم بأسباب حصية من شأنها أن تمنع الطائرات القادمة من مناطق توجد بها الحى الصفراء من التزول في الأراضي المنصوص عليها بالمادة ٤٧ بشرط اتباع أحكام القسم الثاني من هذا الباب ولا سيما ما يتعلق منها بالإجراءات المقررة عند قيام الطائرة .

المادة التاسعة والأربعون

ومع ذلك يجوز للدول المتعاقدة العليا أن تمنع مطارات حصية محدودة يجب أن تتمثل فيها الطائرات القادمة من أراضٍ بها الحى الصفراء إذا كانت الطائرات تستقل ركاباً أو مستخدمين أو بضاعة .

القسم الرابع

الأحكام الخاصة بالأراضي أو المناطق التي لاتساعد أحوالها

الحى الصفراء على التوطن فيها

المادة الخمسون

في الأراضي أو المناطق التي لا تساعد أحوالها الحى الصفراء على التوطن فيها يجوز للطائرات القادمة من مناطق موجودة بها الحى الصفراء أن تتزول في أى مطار محلى أو مرصع به فيها .

المادة الحادية والخمسون

والإجراءات التي تتخذ عند وصول الطائرة هي الآتية :

١ - تفنيت الطائرة وحصتها للتأكد من عدم وجود الناموس فيها وإجراء عملية إزادة الناموس عند اللزوم .

٢ - توقيع الكشف الطبي على ركاب الطائرة وعملها .

الباب الثالث

أحكام مشتركة

المادة الثانية والخمسون

الأشخاص القادمون على طائرة إلى أراضى إحدى الدول المتعاقدة العليا والذين تعرضوا لخطر العدوى بأحد الأمراض المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذه الاتفاقية ويكونون في حدود مدة التعرّض يمكن وضعهم تحت الملاحظة لحين انتهاء هذه المدة وذلك بشرط عدم الإخلال بأحكام الباب الثاني من هذا الجزء .

وفى مختص بالكوليرا والبلدى فإن أحكام المادتين ٣٢ و ٣٥ المنطبقتين بالاختصاص الخاصين على النامعة تطبق أيضاً على الإجراءات الواردة بهذه المادة .

والإجراءات الواجب اتخاذها عند وصول الطائرة إلى مطار مضاد للحى الصفراء هي الآتية :

١ - تفنيت الطائرة وحصتها للتحقق من عدم وجود ناموس بها وإجراء عملية إزادة الناموس عند اللزوم .

٢ - توقيع الكشف الطبي على ركاب الطائرة وعملها للتحقق من عدم وجود أعراض الحى الصفراء بهم .

وفى حالة الاشتباه في إصابة شخص بالحى الصفراء أو فى حالة ما إذا لم يثبت بطريقة تعقيلها السلطة الصحية عطار الوصول أن أحد الأشخاص قد قضى مدة ستة أيام من تاريخ احتمال تعرضه للعدوى يجوز فرض الملاحظة عليه سواء في داخل المطار أو في مكان آخر طبقاً للشروط التي تتبناها السلطة الصحية لمدة لاتزيد عن ستة أيام ابتداء من آخر يوم يمكن أن يكون هذا الشخص قد أصيب فيه بالعدوى .

المادة الخامسة والأربعون

الطائرات التي قامت من مطار مضاد للحى الصفراء واقع في منطقة توجد بها الحى الصفراء ووصلت لمنطقة خالية من هذا المرض تسرى عليها أحكام القسمين الثالث والرابع الواردةين به .

المادة السادسة والأربعون

فيا يتلقى بالملاحظة الجوية المحلية لا يوجد في الأحكام المنصوص عليها في هذا القسم ما يعتبر مانعاً لحكومات الأراضي المجاورة التي تشاهد فيها الحى الصفراء أو تكون متوطنة بها من أن تقيم وتستهمل - طبقاً لاتفاق يقد بينها - مطارات لا تكون مضادة للحى الصفراء ليد ساجات الملاحة الجوية بين الأراضي المذكورة فقط .

القسم الثالث

الإجراءات التي تتبع في الأراضي أو المناطق التي لا توجد بها الحى الصفراء ولكن قد يجد المرض فيها أحوالاً تليق بالانتشاره

المادة السابعة والأربعون

في الأراضي أو المناطق التي لا توجد فيها الحى الصفراء ولكن قد يجد فيها أحوالاً تليق انتشارها يجوز اتخاذ الإجراءات الآتية نحو الطائرة عند وصولها إلى مطار محلى :

١ - تفنيت على الطائرة وعلى حصتها للتحقق من عدم وجود ناموس بها وإجراء عملية إزادة الناموس عند اللزوم .

٢ - توقيع الكشف الطبي على ركاب الطائرة وعملها للتحقق من عدم وجود أعراض الحى الصفراء بهم وفى حالة الاشتباه في إصابة شخص بالحى الصفراء أو فى حالة ما إذا لم يثبت بطريقة تعقيلها السلطة الصحية عطار الوصول أن الشخص قد قضى مدة ستة أيام من تاريخ احتمال تعرضه للعدوى - يمكن فرض الملاحظة عليه سواء في داخل المطار أو في مكان آخر طبقاً للشروط التي تتبناها السلطة الصحية لمدة لا تزيد عن ستة أيام ابتداء من آخر يوم يمكن أن يكون هذا الشخص قد أصيب فيه بالمرض .

مرض مصاب بالطاعون أو الكوليرا أو الحمى الصفراء أو التيفوس الطفسي أو الجدرى فلا تخضع هذه الطائرة إلا للدة الضرورية جدنا لاتخاذ الإجراءات الوقائية التي تطبق على الطائرة في كل حالة منصوص عليها في هذه الاتفاقية .

المادة السابعة والخمسون

كل طائرة لا تقبل أن تتخذ نحوها الإجراءات المفروضة بموجبة سلطة المطار بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية يكون لها الحرية في استئناف سفرها وذلك بدون الإخلال بأحكام الباب الثاني من هذه الاتفاقية ولا سيما أحكام المادة ٤٧ منها إلا أنه لا يجوز لها النزول في مطار آخر في نفس البلد إلا للتدوين .

ويرخص للطائرة بإتزال بضاعتها بشرط أن تبقى هي معزولة وأن تتخذ نحو البضاعة عند النزول الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٠ من هذه الاتفاقية .

ويرخص الطائرة أيضا بإتزال الركاب الذين يطلبون النزول بشرط أن يخضعوا للإجراءات التي تفرضها السلطة الصحية .

وكذلك يجوز للطائرة أن تأخذ الوقود وقطع التثبيت والمؤن والماء مع قائدها معزولة .

الجزء الرابع

أحكام ختامية

المادة الثامنة والخمسون

لكل دولتين أو أكثر من الدول المتعاقبة العليا التخليار في أن تتخذ فيما بينها على أساس المبادئ المقررة في هذه الاتفاقية اتفاقات خاصة تتفق بنقط خاصة في التنظيم المصحي والجوى ولا سيما فيما يتعلق بتطبيق أحكام الباب الثاني من الجزء الثالث .

ويجب التبليغ عن هذه الاتفاقات وكذا عن الانشقاقات للمشار إليها في المادة ٤٩ بمجرد تنفيذها سواء للكتب الدول للصحة العامة أو للجنة الدولية للاطلاع الجوىة بالشرط المنصوص عليها في المادة السابعة .

المادة التاسعة والخمسون

توافق الدول المتعاقبة العليا في حالة حصول خلاف بشأن تفسير هذه الاتفاقية على أخذ رأى اللجنة الدائمة للكتب الدول للصحة العامة قبل تبنيها إلى أى إجراء آخر .

المادة الستون

مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة تمهيد الدول المتعاقبة العليا (فيما يتعلق بالإجراءات الصحية في مطاراتها) بأن تطبق على طائرات الدول المتعاقبة العليا نفس التعرفة التي تطبقها على طائراتها الأهلية

وتكون هذه التعريفة معتدلة بقدر الإمكان وتبلغ إما للكتب الدول للصحة العامة أو للجنة الدولية للاطلاع الجوىة مبلغا لا يحد ١١ لكافة

المادة الثالثة والخمسون

الانخفاض الذين يمتدرون لدى وصولهم إلى أحد المطارات أن حالتهم قد تستدعى تقرير المراقبة عليهم طبقا لأحكام هذا الجزء من الاتفاقية لحسن انتهاء مدة تفرغ المرض يجوز لهم مع ذلك استئناف سفرهم بشرط تبليغ ذلك إلى سلطات المحطات المتوسطة التالية التي تنزل فيها الطائرة وإلى سلطة محطة الوصول ويكون ذلك إما بالتأشير في دفتر سفر الطائرة المنصوص عليه في المادة التاسعة من هذه الاتفاقية أو بأية طريقة أخرى يضمن بها إمكان توقيع الكشف الطبي على هؤلاء الأشخاص في كل مطار من المطارات التالية الواقعة على طريق سفرهم ، أما الأشخاص الذين قد تستدعى حالتهم فرض الملاحظة عليهم طبقا للشروط المبينة في المادتين ٣٦ و ٤٤ فقرة رابعة والمادة ٤٧ فقرة ثانية من هذه الاتفاقية فلا يسمح لهم باستئناف السفر إلا بعد انتهاء مدة التفرغ ماعدا المصابين بأمراض أخرى غير الحمى الصفراء فإن هؤلاء يجوز لهم استئناف السفر بموافقة السلطات الصحية في الجهة التي ينتهى إليها سفر الطائرة .

المادة الرابعة والخمسون

على السلطة الصحية بكل مطار عند تنفيذ الإجراءات الصحية نحو طائرة قادمة من دائرة طيران موبوءة أن تراقب ما يمكن بأقصى ما يمكن الإجراءات السالفي فرضها على هذه الطائرة في مطار هي آخر واقع في بلد أجنبي أو في نفس البلد والتي تكون قد قبلت بطريقة أصولية في دفتر سفر الطائرة المنصوص عليه في المادة التاسعة من هذه الاتفاقية .

والطائرات القادمة من دائرة طيران موبوءة واتخذت نحوها الإجراءات الصحية بصفة مرضية لا تطبق عليها نفس الإجراءات مرة أخرى عند وصولها لمطار آخر سواء كان هذا المطار الآخر تأميا لنفس البلد أم غير تابع له وذلك بشرط عدم حصول أى حادث منذ ذلك الحين يقضى بتطبيق هذه الإجراءات وبشرط عدم نزول الطائرة في مطار متوطن موبوء إلا لأخذ الوقود اللازم لها .

المادة الخامسة والخمسون

يجب على سلطة المطار التي تطبق الإجراءات الصحية أن تعطي جانا لقائد الطائرة أو لأى شخص صاحب شأن (كلما طلب منها ذلك) شهادة بين فيها نوع الإجراءات التي اتخذت والطرق التي اتسمت وأجزاء الطائرة التي اتخذت الإجراءات نحوها والأسباب التي استوجبت تطبيق هذه الإجراءات .

ويجب عليها أيضا أن تعطي جانا بشاء من الطلب إلى الركاب القادمين على طائرة تكون قد حدثت بها إصابة بالأمراض المنصوص عليها في المادة ١٨ شهادة دالة على تاريخ وصولهم والإجراءات التي اتخذت نحوهم ونحو استئمتهم .

المادة السادسة والخمسون

لا يجوز حجر الطائرات في المطارات لأسباب صحية إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذه الاتفاقية فلا يكتفى في وجد الطائرة

المادة الحادية والسون

كل دولة من الدول المتعاقدة العليا تريد إدخال تعديلات في هذا الاتفاقية يجب عليها أن ترسل اقتراحاتها إلى حكومة هولندا وعلى هذه الحكومة تبليغ الاقترحات إلى المكتب الدولي للصحة العامة ويقوم هذا المكتب — إذا تراه له مناسبة ذلك — بوضع بروتوكول بتعديل الاتفاقية ويرسله إلى حكومة هولندا .

وعلى هذه الحكومة أن ترسل نص البروتوكول المذكور بمشور مؤرخ إلى الحكومات المتعاقدة العليا الأخرى وأن تسألها عما إذا كانت توافق على التعديلات المقترحة — ويستتج انضمام كل دولة من الدول المتعاقدة إلى هذه التعديلات إما من موافقتها الصريحة التي ترسلها إلى حكومة هولندا وإما من امتناعها عن إرسال اعتراضات إلى هذه الحكومة أثناء اثني عشر شهرا من تاريخ المشور السابق ذكره .

وعند ما يصل عدد حكومات الدول المنضمة صراحة أو ضمنيا للتعديلات إلى ثلثي عدد حكومات الدول المتعاقدة العليا على الأقل تقوم حكومة هولندا بإشراك ذلك بواسطة محضر ترسله إلى المكتب الدولي للصحة العامة وإلى حكومات جميع الدول المتعاقدة العليا ويصبح البروتوكول نافذ المفعول بين الدول المتعاقدة العليا المبنية استقامتها في المحضر السابق ذكره عند انقضاء ستة شهور من تاريخ هذا المحضر ويستمر تطبيق هذه الاتفاقية بدون تعديل بمعرفة الدول المتعاقدة العليا لغاية تاريخ انضمامها إلى البروتوكول .

المادة الثانية والسون

تؤرخ هذه الاتفاقية بتاريخ هذا اليوم ويمكن توقيعها أثناء مدة سنة ابتداء من هذا التاريخ .

المادة الثالثة والسون

تصدق هذه الاتفاقية وتسلم أوراق الاعتمادات إلى حكومة هولندا بأقرب وقت يمكن ويجرد إيداع عشرة اعتمادات محرر حكومة هولندا محضرا بذلك وترسل مورا منه إلى حكومات الدول المتعاقدة العليا وإلى المكتب الدولي للصحة العامة . وتصبح هذا الاتفاقية نافذة المفعول في اليوم المائة والعشرين من تاريخ المحضر المذكور .

وكل اعتماد يودع بعد ذلك يجب أن يثبت بمحضر يقرر ويرسل طبقا للطريقة السابق إضاحها وتصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول فيما يتعلق بكل دولة من الدول المتعاقدة العليا في اليوم المائة والعشرين من تاريخ المحضر المثبت لإيداع أوراق اعتمادها .

المادة الرابعة والسون

يسمح للبلاد التي لم توقع على هذه الاتفاقية بالانضمام إليها في أي وقت ابتداء من تاريخ المحضر الذي يثبت إيداع عشرة الاعتمادات الأولى .

وكل انضمام يجب أن يحصل بواسطة بلاغ يرسل بالطريقة الدبلوماسية إلى حكومة هولندا وعلى هذه الحكومة أن تقوم بإيداع مستند الانضمام في دار محفوظاتها وعليها أن تحظر في الحال بهذا الانضمام جميع البلاد المشتركة في الاتفاقية والمكتب الدولي للصحة العامة مع إحاطتها علما بتاريخ الإيداع وكل انضمام يحصل أثره (أي يصبح معنويا به) ابتداء من اليوم المائة

المادة الخامسة والسون

يجوز لكل دولة من الدول المتعاقدة العليا عند توقيع الاتفاقية أو اعتمادها أو الانضمام إليها أن تعلن أنها لا تريد قبولها هذه الاتفاقية أن تحصل أية مسئولية فيما يتعلق بكل أو بآي جزء من مستمراتها أو من البلاد الواقعة تحت حمايتها أو البلاد الواقعة فيما وراء البحار أو الأراضي الموضوعة تحت سيادتها أو تحت انتدابها وفي هذه الحالة لا تطبق هذه الاتفاقية على الأراضي الصادرة عنها هذا الإعلان .

ويجوز لكل دولة من الدول المتعاقدة العليا أن تحظر فيما بعد حكومة هولندا بأنها تنوى تطبيق هذه الاتفاقية على كل أو على أي جزء من أراضيها الصادرة عنها الإعلان المنصوص عليه في الفقرة السابقة وفي هذه الحالة تطبق الاتفاقية على الأراضي المذكورة في الإخطار في اليوم المائة والعشرين من تاريخ إيداع هذا الإخطار في دار محفوظات حكومة هولندا وكذلك يجوز لكل دولة من الدول المتعاقدة العليا أن تعلن في أي وقت بعد انقضاء المدة المذكورة بالمادة ١٦ أنها تنوى إبطال تنفيذ هذه الاتفاقية على كل أو على أي جزء من مستمراتها أو من البلاد الواقعة تحت حمايتها أو من أراضيها الواقعة فيما وراء البحار أو من الأراضي الواقعة تحت سيادتها أو تحت انتدابها — وفي هذه الحالة يظل تطبيق الاتفاقية على الأراضي الصادرة عنها مثل هذا الإعلان بعد سنة من تاريخ إيداعه في دار محفوظات حكومة هولندا .

ويجب على حكومة هولندا أن تحيط بحكومات جميع البلاد المشتركة في هذه الاتفاقية والمكتب الدولي للصحة العامة علما بالإخطارات والإعلانات التي عملت طبقا للأحكام السابق ذكرها مع إحاطتها علما بتاريخ إيداع هذه الإخطارات أو الإعلانات في دار محفوظاتها .

المادة السادسة والسون

يجوز لحكومة كل بلد من البلاد المشتركة في هذه الاتفاقية في أي وقت بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تطبيق الاتفاقية عليها أن تعلن انتهاء هذه الاتفاقية بموجب إخطار كتابي ترسله بالطريق الدبلوماسية إلى حكومة هولندا . ويجب على هذه الحكومة أن تقوم بإيداع إعلان الانتهاء في دار محفوظاتها وأن تبليغه في الحال إلى حكومات جميع البلاد المشتركة في الاتفاقية وإلى المكتب الدولي للصحة العامة مع إحاطتها علما بتاريخ الإيداع وكل إعلان بإنهاء الاتفاقية يصبح نافذ المفعول بعد مرور سنة من تاريخ هذا الإعلان .

المادة السابعة والسون

لا يجوز أن يكون التوقيع على هذه الاتفاقية مصحوبا بأي تحفظ لم يكن قد اُخذ مقدما من الدول المتعاقدة العليا التي سبق لها أن وقعت الاتفاقية . وكذلك لا يجوز لإثبات الاعتمادات أو الانضمامات المصحوبة بتحفظات لم تكن جميع البلاد المشتركة في الاتفاقية قد اُخذت مقدما .

وفيما يلي إحصاء عن حركة العمل في دار الكتب في ثلاث سنوات متخلفة:

بيان	سنة ١٩١٧	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	النسبة المئوية
الرصيد العام	٨٨٣١٥	٢٢٨١٨٤	٢٤٠٠٠٠	٣٧٢٪
الكتب الواردة في العام	١٩٥٢	٧٣٨٣	٩٩٣٣	٥٠٨٪
المتقدمون على الدار	٥٧٤٥٤	٩٣١٨٢	١١٠٨١٠	١٩٢٪
المستعمرون في الخلاج	٦٠٦	٥٥١٩	٦١٦٣	١٠١٦٪
الكتب المعارة في قاعة المطالعة	٧١٧٦٩	١٩٣٥٠٧	٢١٢٣٣٣	٢٩٥٪
الكتب المعارة خارج الدار ...	١١٢٩٧	٤٣٣٣٠	٣٨٥٢٧	٣٤١٪

أما أنواع الكتب التي يكثر طلبها للاطلاع عليها فهي :
في التاريخ والأدب والرياضيات والقوانين .

دار الكتب المصرية الاعتادات

(١) المصروفات

قدّرت مصروفات الدار في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٧٨,٧٧٦ ج. م. و هو يقل عن مثله في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بمقدار ٣٦٩ ج. م. وقد وزعت المصروفات على أبواب الميزانية الثلاثة كما يأتي :

مقارنة الاعتادات	تقدرت		زيادة	تخفيض
	١٩٣٤	١٩٣٣		
باب ١ - "ماهييات وإجر ومزنيات"	١٩٤٩٢	١٩٨٩٢	—	٤٠٠
باب ٢ - "مصاريف عمومية"	٧٥٣٦	٧٠٤٥	٤٨١	—
باب ٣ - "أعمال جديدة"	٧٥٠	١٣٠٠	—	٤٥٠
الاجلة .	٢٧٧٦٨	٢٨١٣٧	٤٨١	٨٥٠
صافي التخفيض .	٣٦٩			

باب ١ - "ماهييات وإجر ومزنيات"

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ١٩٤٩٢ ج. م. مقابل ١٩٨٩٢ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أي بتخفيض قدره ٤٠٠ ج. م. منها ٣٨١ ج. م. في ربط الدرجات البالغة ١٩٥ ج. م. في ربط الوظائف الخارجية عن عينة المهال .

ملحق رقم ٣٦

جلسة الاثنين ١٥ صفر سنة ١٣٥٣

(٢٨ مايو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية "دار الكتب المصرية"
لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية (المصروفات والإيرادات)

(المقرر حفرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك)

كان لنا وجهه البهائم من نهاية السنة الماضية لهذه الدار أثر ظاهر في تقدير وزارة المالية لحاجاتها فأقرت ميزانية مصروفاتها كما اقترحتها إدارة الدار .

ويسر اللجنة أن ما لاحظته في تقريرها عن الميزانية الماضية من أن المكان أصبح يضيق بما فيه من الكتب وبالقسم الخاص بدار الآثار العربية، فقد ألفت إليه نظر الوزير المسؤول فبدأ يفكر في ضرورة اختيار مكان فسيح لها، ولكن اللجنة تفضل في هذا المقام أن تشير بقاء دار الكتب حيث هي، على أن يزداد عليها ملحق بحيث يتناسب المجموع مع ما لهذه الدار من حاجيات .

لقد أخذت دار الكتب على ما فيها مهمة من أشق المهام هي إحياء الآداب العربية بشر أمهات ما وضع السلف، وترى اللجنة أنه للوصول إلى تنظيم هذا المجهود على أقوى الأسس واقومها أن يعدل إلى جمع اللغة العربية الملك بوضع برنامج العمل واختيار ما يرى أنه أصح للنشر، وما لا شك فيه أنه يشترك أكبر هيئة تمثل الثقافة العربية في هذا المهمة الخطيرة هيحيين الاختيار، ويزداد بناء على ذلك الإقبال على الدراسات الأدبية .

ولعل وزارة المعارف تتخذ عنها من الآن لتحقيق هذه الفكرة .

وقد اشترت الدار في هذا العام ٣,٠٤١ كتاباً بلغ بها الرصيد العام

باب ٣ - "أعمال جديدة"

أُدج لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ قدره ٧٥٠ ج. م مقابل ١٧٠٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتخفيض قدره ٤٥٠ ج. م. وقد خصص اعتماد هذا الباب لشراء خزائن حديدية لإتمام تأثيث الطابق المشاع حديثاً بعد أن ضاقت الخازن بالكب.

(ب) الإيرادات

قدّرت إيرادات البار في مشروع الميزانية بمبلغ ١٦,٢٩٥ ج. م مقابل ١٨,٢٩٥ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بتقص ٢,٠٠٠ ج. م.

والسبب في هذا التقص راجع إلى تخفيض إيجار الأطنان من ٩,٠٠٠ ج. م إلى ٧,٠٠٠ ج. م طبقاً لتقديرات وزارة المالية التي تمتد في تقديراتها على المتحصل فضلاً في السنوات الأخيرة.

أما الأطنان الموقوفة على البار فتبلغ ١,٨٢٠ فدناً وقيراطان وأسمهم تدبرها مصلحة الأملاك الأميرية.

ولما كانت مصروفات البار مقدرة بمبلغ ٢٧,٧٦٨ ج. م وكانت حلة إيراداتها ١٦,٢٩٥ ج. م فقد أصبح من المهم على الحكومة أن تدفع الفرق بين الإيرادات والمصروفات وقدره ١١,٤٧٣ ج. م يدخل فيه مبلغ ٥٠٠ ج. م قيمة الإعانة التي كانت تدفعها وزارة الأوقاف بمقتضى الأمر الصادر في سنة ١٨٨٩ ثم رأت وزارة المالية إعطائها منها كما ورد بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٣١

وبناء على ما هُتّم ترجو اللجنة أن يوافق المجلس على مشروع ميزانية دار الكتب كما أقره مجلس النواب وهو :

١ - المصروفات :

جـ

١٩,٤٩٢ باب ١ - "أحيات وأجرومريات".

٧٥٢٦ » ٢ - "مصاريف عمومية".

٧٥٠ » ٣ - "أعمال جديدة".

٢٧,٧٦٨ حلة المصروفات.

والسبب في هذا التفيض راجع إلى تعديل الرط طبقاً لاحتياجات الفعلية.

ومما يلاحظ أن عدد موظفي الدار وبندها الخماريين عن هيئة العمل ودرجاتهم لم يصيبهما أى تعديل رغم توافر أعمال الدار نحو مطردا .

باب ٢ - "مصاريف عمومية"

قدّرت اعتمادات هذا الباب في مشروع الميزانية بمبلغ ٧,٥٢٦ ج. م مقابل ٧,٠٤٥ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية أى بزيادة قدرها ٤٨١ ج. م هذا تفصيلها :

١ - بند ٦ "توريدات عمومية" :

زيد في هذا البند :

٦٠٠ ج. م - مشتري كتب ومجلات .

ونقص منه :

١١ ج. م في مصاريف تجليد .

١ ج. م في أدوات النظافة .

١١٧ ج. م في أدوات الطباعة والتصوير .

١٢٩

فيكون مافى الزيادة فيه ٤٧١ ج. م.

٢ - بند ٧ "اشتراك التليفون وأجر التفرقات ومصاريف البريد" : زيد في هذا البند ٥٠ ج. م في أجر التفرقات و ١٠ ج. م في مصاريف البريد.

٣ - بند ١١ "صيانة وترميم المباني والأطيان" :

نقص اعتماد هذا البند بمقدار ٢٥ ج. م. واشترط عدم صرف شيء منه إلا بالاتفاق مع مصلحة الأملاك الأميرية .

ويرجع السبب في زيادة اعتماد هذا الباب من مثله في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية إلى زيادة اعتماد التوريدات العمومية، وذلك لاستقرار الدار في الخطة التي انتهجتها للحصول على أهميات المراجع العربية والإنجليزية قديماً وحديثاً، وكذلك للحصول على ما تحس إليه الحاجة من المخطوطات الأثرية أو صورها التسمية .

وللدار ضرها في زيادة الاعتماد السالف الذكر، فهي في الواقع تقوم بإلجاء الزامات بين دور الكتب في الشرق، وصرورها هذا يرتب عليها مصروفات أدبية لا بد وأن تضطلع بها .

جلسة الثلاثاء ٣٠ صفر سنة ١٣٥٣

(١٢ يونيه سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون ربط ميزانية دار الكتب المصرية
لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

(القرء حضره للتبليغ المترم عبد الحليم الليل بك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه المتعقد في ١١ يونيه سنة ١٩٣٤ مشروع قانون ربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية وقد بعثته اللجنة فوجدته مطابقاً للاغتيادات التي أقرها المجلس بجملة ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ وهي لهذا ترجوا أن يوافق عليه المجلس بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

يربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

نحن فراد الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقرر ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بمبلغ ٢٧,٧٦٨ ج. م (سبعة وعشرين ألفاً وسبعمائة وثمانية وستين جنهاً) وتقرر ميزانية إيراداتها بمبلغ ١٦,٢٩٥ ج. م (سنة عشر ألفاً ومائتين وثمانية وتسعين جنهاً) وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١١,٤٧٣ ج. م (أحد عشر ألفاً وأربعمائة وثلاثة وسبعون جنهاً) من احتياطي الحكومة .

مادة ٢ - إن وجود اعتقاد لغرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا ينفى المصالح والإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتقاد .

مادة ٣ - على وزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وألن يشترى في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

٢ - الإيرادات :

الباب الأول - "الإيرادات الخاصة بالدار"

جنه

٧,٠٠٠ إعطارات طيان .

١,٨٩٥ تشغيل القرد .

٨٠٠ ثمن ما يباع من المطبوعات .

٢,٠٠٠ إيرادات المطبعة .

١,٠٠٠ قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين .

٥٠ ثمن ورق دفعة .

١,١٠٠ إيرادات أخرى .

١٣,٨٤٥

تتريز قيمة المقتضى تسديده إلى وزارة المالية :

جنه

١,٠٠٠ قيمة المستقطع من ماهيات المستخدمين .

٥٠ ورق دفعة .

١,٠٥٠

١٢,٧٩٥

الباب الثاني - "الإعانات"

٣,٥٠٠ إعانة الحكومة .

١٦,٢٩٥ جملة الإيرادات .

١١,٤٧٣ المتأخر من احتياطي الحكومة لسد عجز الإيرادات .

٣٧,٧٦٨ الجملة العمومية .

وفيما يلي بيان التعليلات التي يشتمل عليها مشروع الميزانية :

(١) الإيرادات :

أبقت الدار تقديرات أنواع الإيرادات كما هي معتمدة في ميزانية سنة ١٩٣٣ وهي تتضمن ٩٠٠٠ ج.م لإيجار الأطنان الموقوفة على الدار . وترى وزارة المالية قصر تقدير الإيرادات في السنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ على ٧٠٠٠ ج.م وذلك استنادا إلى المحصل فعلا في السنوات الأخيرة .

(ب) المصروفات :

الباب الأول — «مهايات وأجرومريتات» (١٩,٤٩٢ ج.م) :

في هذا الباب تخفيض قدره ٤٠٠ ج.م وهو ناتج من الفرق بين المهايات الفعلية المنظور صرفها في سنة ١٩٣٤ وبين الرميوط لها في ميزانية سنة ١٩٣٣

الباب الثاني — «مصاريف عمومية» (٢٠٧,٦٢٦ ج.م) :

تطلب الدار زيادة بعض الاعتادات بمبلغ ٧١٠ ج.م مقابل تخفيض بعضها الآخر بمبلغ ١٢٩ ج.م فيكون صافي الزيادة ٥٨١ ج.م وتستكنز الزيادة المشار إليها من ٦٠٠ ج.م في اعتاد شراء الكتب والمجلات (بند ٦) لرغبة الدار في استحضار أمهات المراجع العربية والإنجليزية واستكمال ما هي بحاجة إليه من المخطوطات الأثرية أو صورها الشمسية ١٥ ج.م في اعتاد البند ٧ (اشتراك بيمون وأجرة التفارقات ومصاريف البريد) و ٢٠ ج.م في البند ٨ (مصاريف ترقية) وقد بنيت هذه الزيادة على أساس المنظور صرفه فعلا و ٧٥ ج.م في ربط البند ١١ (صيانة وترميم وتحسين الباني والأطنان) لحمل الاعتاد ٤٥٠ ج.م بدلا من ٤٢٥ ج.م .

ولا ترى وزارة المالية مانعا من الموافقة على الزيادات المذكورة إلا فيما يخص باعتاد البند ١١ تقرر قصوره على ٤٠٠ ج.م وهو ما يزيد على متوسط المنصرف في الثلاث السنوات الماضية .

الباب الثالث — «أعمال جديدة» (٧٥٠ ج.م) :

تشتمل ميزانية الدار لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية على اعتاد قدره ١٢٠٠ ج.م لشراء بعض الدواليب الحديدية وهي تطلب إدراج ٧٥٠ ج.م في مشروع ميزانيته لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية للمعركة باقي ما يلزمها من الدواليب .

ولا ترى وزارة المالية مانعا من إجابة هذا الطلب .

واللجنة المالية توافق على رأي وزارة المالية المبين في هذا المذكرة وتشترط رفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكتم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان وفي طيه مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض .

الرئيس

حسن صبري

٢٢ مارس سنة ١٩٣٤

١ - المصروفات :

١٩٤٩٢ باب ١ — «مهايات وأجرومريتات» .
٧٥٢٦ ٢ — «مصاريف عمومية» .
٧٥٠ ٣ — «أعمال جديدة» .
٣٧٧٦٨ جلمة المصروفات .

٢ - الإيرادات :

الباب الأول — «الإيرادات الخاصة بالدار»

٧٠٠٠ إيجار أطنان .
١٨٩٥ تشغيل القنود .
٨٠٠ ثمن ما يباع من الطيوبعات .
٢٠٠٠ إيراد المطبعة .
١٠٠٠ قيمة المستطع من مهايات المستخدمين .
٥٠ ثمن ورق دمنة .
١١٠٠ إيرادات أخرى .

١٣٨٤٥

تتري قيمة المفتضى تسديده إلى وزارة المالية :

١٠٠٠ قيمة المستطع من مهايات المستخدمين .
٥٠ ورق دمنة .
١٠٥٠
١٢,٧٩٥

الباب الثاني — «الإعانات»

٣٥٠٠ إعانة الحكومة .

١٦,٢٩٥ جلمة الإيرادات .
١١,٤٧٣ المأخوذ من احتياطي الحكومة لسنة ١٩٣٤ .
٢٧,٧٦٨ الجلمة العمومية .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بزيارة الحكومة إلى مجلس الوزراء :
نقلت وزارة المالية مشروع ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية موضوعا على الأساس التالى :

مشروع ٣٤-٣٥	ميزانية ٣٣-٣٤	الوفر
جلمة	جلمة	جلمة
الإيرادات	١٨٢٩٥	١٨٢٩٥
المصروفات	٢٧٨٦٨	٢٨١٣٧
زيادة المصروفات على الإيرادات	٩٥٧٣	٩٨٤٢
ويؤخذ من احتياطي الحكومة		٢٦٩

الباب الثاني "مصرفات عمومية" بمبلغ ٣,٣٣٦ ج. م. لتسوية التجاوز المتوقع حصوله في جملة اعتادات هذا الباب .

بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بجلستها المنعقدة في ٣١ مايو سنة ١٩٣٤ واطلعت على المذكرة الإيضاحية للمقابلة به فتبينت أنه أدرج البند ١٧ — "تقل إرساليات البريد" — باب ٢ — "مصاريف عمومية" من مصلحة البريد بمبلغ ١٤٦,٦٥٤ ج. م. تتوقع الوزارة تجاوزه بمبلغ ٥,٧٤٦ ج. م. بسبب اضطرارها لرد مبلغ ٧,٦٠٠ ج. م. تقريبا إلى مصلحة البريد الفرنسي قيمة الفرق بين ما سبق أن حصلته وتما لمرور المراسلات عن اللغة من يونيه سنة ١٩٣٠ إلى آخر سنة ١٩٣٣ وبين المبلغ المستحق فضلا على مصلحة البريد الفرنسي .

ولما كانت المصلحة تتوقع وفرا في بنود الباب الثاني الأخرى يبلغ ١٠,٤١٠ ج. م. فيكون صافي التجاوز في اعتادات هذا الباب ٣,٣٣٦ ج. م. — هو الذي يطلب فتح الاعتاد به في مشروع القانون المقترح على أن يؤخذ من الاحتياطي العام .

لهذا توافق اللجنة على مشروع القانون وترجو أن يقره المجلس بالصيغة التي وافق عليها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

فتح اعتاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ — القسم ١٣ "وزارة المواصلات" — الفرع ٢ "البريد" — الباب ٢ "مصرفات عمومية" اعتاد إضافي بمبلغ ٣,٣٣٦ ج. م. (ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستة وعشرين جنيا) لتسوية التجاوز المتوقع في جملة اعتادات الباب .

ويؤخذ هذا المبلغ من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزيرى المواصلات والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بناتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٣٧

جلسة الاثنين ٢٢ صفر سنة ١٣٥٣

(٤ يونيه سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الحفائفة

عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الطيلى بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ إلى اللجنة الكتاب الواردة من وزارة الحفائفة بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الدكتور أحمد فهمى الرشيد بك .

وبعد بحث هذا الموضوع قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم ما

٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ رئيس اللجنة
أحمد طلعت

ملحق رقم ٣٨

جلسة الاثنين ٢٢ صفر سنة ١٣٥٣

(٤ يونيه سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الطيلى بك) .

أحال المجلس على لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ مشروع قانون يفتح اعتاد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية قسم ١٣ — "وزارة المواصلات" — فرع ٢ — "مصلحة البريد" —

ملحق رقم ٣٩

جلسة الاثنين ٢٢ صفر سنة ١٣٥٣

(٤ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح احتيادين إضافيين في ميزانية

سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(المقررة فتح المقرم عبد الحليم البك) .

أحال المجلس على لجنة المالية يجلسته المنعقدة في ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ مشروع قانون يفتح احتيادين إضافيين في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية قسم ١٥ - "البيئات المالية" أولها بمبلغ ٢٥٠٠ ج.م لإسماط الطلبة الذين يدرسون على نفقاتهم الخاصة في الخارج ، والآخر بمبلغ ٢٠٠ ج.م لتفقات أعضاء البيئات في الخارج .

اطلعت اللجنة على مشروع القانون والمذكرة المرافقة له و رأت الموافقة على فتح الاحتيادين المطلوبين بعد أن وثقت من بيانات الوزارة أنها تهمى في التوزيع أن يكون الطلبة قد تخرجوا نهاية دراساتهم وأن حالة من حولهم تكون للاحقة .

وتلاحظ اللجنة أن عمل الحكومة على إصدار إذن البرلمان بفتح الاحتياطات أو التجاوزات في الوقت المناسب أي قبل أن تلجأ إلى الصرف فلا ، وهي ترجو أن يوافق المجلس على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

يفتح احتيادين إضافيين في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن نؤاد الأول ملك مصر
نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صنفنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ١٥ - "البيئات المالية" احتيادين إضافيين قدره ٢٥٠٠ ج.م (ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه) لإسماط الطلبة الذين يدرسون على نفقاتهم الخاصة في الخارج .

ويؤخذ هذا الاحتيادين من احتياطات القسم ٧ - "وزارة المعارف العمومية"

فد ٥٥ - ملتب ٧

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

في ميزانية وزارة المواصلات عن السنة المالية الحالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ فرع ٢ - "مصلحة البريد" احتيادين قدره ١٤٦,٦٥٤ ج.م مخصص للبيد ١٢ باب ٢ - "تقل لإرساليات البريد وغيره" .

وتوقع وزارة المواصلات تجاوز هذا الاحتيادين بمبلغ ٧٤٦ ج.م والسبب في ذلك أنها اضطرت إلى رد مبلغ ٧,٦٠٠ ج.م تهربا إلى مصلحة البريد الفرنسي قيمة الفرق بين ما كانت سبق أن حصلت رسما لمرور المراسلات من المدة من يونيو سنة ١٩٣٠ إلى آخر سنة ١٩٣٣ وبين المبلغ المستحق فضلا على مصلحة البريد الفرنسي .

وبان ذلك أن مصلحة البريد الفرنسي كانت دفعت الرسوم عن بردها الصادر إلى سوريا ولبنان وبلاد العلويين عن طريق القطر المصري على أساس الإحصاء العام الذي عمل في سنة ١٩٢٩

إلا أنه في سنة ١٩٣١ طلبت مصلحة البريد التزك عمل إحصاء جديد خاص نظرا لأن معظم البريد الفرنسي المذكور حول من طريقه التقديم إلى طريق جيلون الشرق السريع وسكة الحديد الأناضول وقد أجرى هذا الإحصاء واتضح منه أن الرسوم التي حصلتتها الحكومة المصرية تزيد عما هو مستحق ويبنى رد الفرق أسوة بما حصل في الماضي في ظروف مماثلة .

ولما كانت المصلحة تتوقع في البيد الأخرى في الباب الثاني وفرا يبلغ ١٠ ج.٢٤١٠ فيكون صافي التجاوز في احتياطات الباب الثاني ١٠ ج.٢٤١٠ - ١٠ ج.٢٤١٠ = ٣٣٦ ج.٢٠ ويبنى فتح احتيادين إضافيين بهذا المبلغ يؤخذ من الاحتياطي العام .

واللجنة المالية توافق على فتح هذا الاحتيادين وهي تحشف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتكريم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

ورقة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ٦

٢٤ أبريل سنة ١٩٣٤

الرئيس

حسن صبري

وشك الائتواء، وترى وزارة المعارف العمومية الاكتفاء بمبلغ ٧٠٠ ج. م. لما عني من العام الحالي .

ولما كانت لجنة البعثات قد قررت إضافة ١٠ ٪ على المرتب المقرر لعضو البعثة في لندن وحسبها نظرا لارتفاع نفقات المعيشة فيها عن مثل هذه النفقات في المدن البريطانية الأخرى ، وذلك ابتداء من المستحق صرفه في أول فبراير سنة ١٩٣٤ وسيقترب على هذا تحمل الميزانية مبلغا لم يكن متصورا قدره ٣٠٠ ج. م. سيؤدي عجز الميزانية بقدره ، ولما كان بند ١١ من ميزانية وزارة المعارف العمومية لا يتسع لأن يؤخذ منه مبلغ الإمانة المطلوبة أسوة بالمبلغ الأخرى .

لذا تطلب وزارة المعارف العمومية فتح اعتماد إضافي قدره ٣٠٠ ج. م. كالآتي :

بنه

٢٠٠ تسوية العجز المنظور .

٣٠٠ لمواجهة غلاء المعيشة في لندن مدة ثلاثة أشهر .

٧٠٠ لإسفاف الطلبة الذين يدرسون على نفقتهم في الخارج .

٣٠٠٠ الجلفة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب بشقيه فأقرت الموافقة على الشق الأول منه ، وأما فيما يخص الشق الثاني فترى اللجنة أن يقصر المبلغ المطلوب على ٧٠٠ ج. م. أي باستبعاد القدر المطلوب لمواجهة غلاء المعيشة في لندن لمدة ثلاثة أشهر لأن المعيشة فيها الآن أقل نفقة مما كانت عليه من قبل ، والمبلغ المطلوب لإسفاف الطلبة الذين يدرسون على نفقتهم في الخارج ، إذ أن في اعتماد ال ٣٠٠ ج. م. المتقترح ذكره ما يكفي لهذا الإسفاف .

وتتشرف اللجنة برفع رأيا إلى مجلس الوزراء لتكتم بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

وبرفقة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ٤

الرئيس

حسن صبري

٢٨ فبراير ١٩٣٤

مادة ٢ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ١٥ - "البعثات العلمية" اعتماد إضافي بمبلغ ٢٠٠ ج. م. (ألفي جنيه) لتفقات أعضاء البعثات في الخارج .

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

مادة ٣ - على وزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بتمام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

(١) وافق مجلس الوزراء في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٣ على اقتراح لوزارة المعارف العمومية بصرف مبلغ ٣٥٠ ج. م. بصفة إعانات الطلبة المصريين الذين يدرسون على نفقتهم في الخارج على أن يؤخذ هذا المبلغ مما يمكن اقتصاده في ميزانية البعثات لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ أو وفورات البند ١١ - "إعانات" من ميزانية وزارة المعارف العمومية .

وقد جاء في كتاب الوزارة المذكورة بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ أنه اتضح أنه يكون هناك وفر في ميزانية البعثات يمكن أن يؤخذ منه شيء من المبلغ الممنوح للإعانات ، لذلك فهي تطلب استئذان البرلمان في نقل الاعتماد المذكور إلى ٣٥٠ ج. م. من بند ١١ قسم ٧ - "ميزانية وزارة المعارف العمومية" إلى قسم ١٥ - "ميزانية البعثات" .

(٢) وتذكر وزارة المعارف العمومية أنها بعد استشارة الوزارة لبعثات الحكومة كانت قد قدرت مشروع ميزانية البعثات لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ بمبلغ ٨٦,١٣٣ ج. م. فبأن اللجنة المالية ومجلس الوزراء خفضاه إلى ٧٩,٠٠٠ ج. م. وأنه سيكون هناك عجز في هذا الباب إلى نهاية العام قدره ٧٠٠ ج. م. وأنه رأى أن حالة كثيرين من الطلبة الذين يدرسون على نفقتهم في الخارج تستوجب مبادرة الوزارة إلى إسفافهم إنا هذا مستعمل من كان منهم على

ملحق رقم ٤٠

جلسة الاثنين ٢٩ صفر سنة ١٣٥٣

(١١ يونيه سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون فتح اعتماد إضافي في ميزانية

سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(المقرر حصة التبع المحترم عبد الحليم البيل بك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٤ يونيه سنة ١٩٣٤ مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية قسم ٨ - "وزارة الداخلية" باب ٢ - "مصاريف عمومية" بمبلغ ٢٨٣,٠٠ ج. م منه ١١٣,٣٠٠ ج. م في الفرع ١ - "الدواين العام ومصالح أخرى" و ١٧,٠٠٠ ج. م في الفرع ٢ - "بوليس" وذلك لسد التجاوز المنظور حصوله في الفرعين المذكورين.

بحثت اللجنة هذا المشروع والمطلعت على مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء، فتبينت أن معظم هذا التجاوز يرجع إلى عدم كفاية الرط الخاص بمصاريف الانتقال وبذل السفر والنقل.

ولما كان بالفرعين الثاني والثالث من الباب الأول وفر متظر، فالمطلوب في الواقع هو نقل المبلغ المطلوب فتح الاعتماد عنه من الباب الأول إلى الباب الثاني.

وهذه اللجنة لا ترى مانعا من الموافقة على مشروع القانون، وترجو المجلس لإقراره بالصيغة التي أتتها مجلس النواب وهي:

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن نواذ الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ٨ - "وزارة الداخلية" باب ٢ - "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره

٢٨٣,٣٠٠ ج. م (ثمانية وعشرون ألفا وثلاثة جنيه) منه ١١٣,٣٠٠ ج. م في الفرع ١ - "الدواين العام ومصالح أخرى" و ١٧,٠٠٠ ج. م في الفرع ٢ - "بوليس" لسد التجاوز المنظور حصوله فيها.

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات الباب الأول فرع ٢ - "بوليس" وفرع ٣ - "الخفر" من الميزانية نفسها.

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نأمر بأن يعم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء:

جاء في كتاب لوزارة الداخلية أن اعتمادات ديوانها العام والمصالح التابعة له والبوليس والخفر لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قد بحثت مع مراعاة التجاوز الذى رخص به مجلس الوزراء في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٣ ليند ١٢ والاعتماد الإضافي الذى فتح في ميزانية البوليس لتعزير القوات بمبلغ ٣٤,١٠٠ ج. م بمقتضى قرار صادر من المجلس كذلك في سنة ١٩٣٣ نقلا من ميزانية الخفر وأنه انضج أن الحالة تستمر عما أتى:

الخفر	البوليس	الدواين العام
جيب	جيب	جيب
٢١,٠٠٠	٩,٠٠٠	—
—	١٧,٠٠٠	١١٣,٠٠
—	—	٢٣,٠٠

أى أن مجموع التجاوزات تبلغ ٢٨٣,٣٠٠ ج. م مقابل وفورات بمقدار ٢٨٣,٣٠٠ ج. م وترجع معظم التجاوزات إلى عدم كفاية رط بمصاريف الانتقال والنقل وبذل السفر.

وقد بلغ المصروف على هذا الرط في ثلاث السنوات الماضية ١٩٢,١٥٤ ج. م و ٢٩٥,٢٩٥ ج. م و ١٠٩,٤٦٦ ج. م على التوالي، وتقدر مصروفات السنة المالية الحالية (١٩٣٣ - ١٩٣٤) بمبلغ ١٠٩,٥٠٠ ج. م تقريبا بما في ذلك مبلغ ٥٥,٠٠٠ ج. م تخريبا بمصاريف إعداد قطارات خصوصية في سنى ١٩٣٠ و ١٩٣١ وقد أشارت وزارة المالية بأحسابه على هذا الرط في ميزانية البوليس.

والجنة توافق على مشروع القانون وترجو أن يقره المجلس بالصيغة التي اقترحها مجلس النواب وهي

مشروع قانون

بتأجير قطعتي أرض من أملاك الدولة بإيجار اسمي

نحن فرّاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يستمد تأجير قطعتي الأرض نمرة ٦٨ و ٦٩ البالغة مساحتهما ١٠٢٥ مترًا بيني سوفي لجمعية المحافظة على القرآن الكريم في البندر المذكور .

وذلك بإيجار اسمي قدره ١ ج. م (جنيه واحد) سنويًا للقطعتين ولمدة خمسين سنة .

مادة ٢ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بمجتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكورة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

أُنشئت في مدينة بني سوف منذ ثلاث سنوات جمعية المحافظة على القرآن الكريم يقوم بأمرها طائفة من ذوي المكاثة المحترمة من الأعيان والأطباء والعلماء والموظفين ، وقد أُنشئت معها بناد فسيحة استأجرتها لتخفيف التفرات وتعلم بعض العلوم الأخرى ونشر الثقافة الدينية بآلافه الحاضرات جانا ، وهي تتفق في تنفيذ أغراضها السامية حوالي ٤٠٠ جنيه سنويًا مما يصلها من تبرعات الخيرية ومن إعانة قهرها لما كل من المجلس البلدي ومجلس مديرية بني سوف .

ونظرا لأن المكان الذي تستأجره الجمعية قد ضاق الآن بين الحق به من التلاميذ الذين يبلغ عددهم ٣١٠ ولسمو الأغراض التي تقوم بها تلك الجمعية فهي تطلب أن تستأجر من الحكومة قطعتي الأرض المبيتين بعد بندر بني سوف بإيجار اسمي ولمدة ٩٩ سنة .

القطعة	المساحة	الثمن	الإيجار
٦٨	٥٣٠	١ المتر	٥٠
٦٩	٤٩٥	١ المتر	٥٠

بناء على ذلك تطلب وزارة الداخلية استصدار قانون بالتخصيص باستعمال الورق في الباب الأول من ميزانية البوليس وميزانية الخفر لتسوية التجاوز لنوع حصوله في الباب الثاني من ميزانية الديوان العام وقدره ١٣٠٠ ج. م . ومن ميزانية البوليس وقدره ١٧٢٠٠ ج. م .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه وهي تحشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكم بإقراره توطئة لمرضه على البرلمان .

وبقراءة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

القاهرة في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٤

الرئيس
حسن صبري

ملحق رقم ٤١

جلسة الاثنين ٢٩ صفر سنة ١٣٥٣

(١١ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتأجير قطعتي أرض من أملاك الدولة

إلى إيجار اسمي لمدة خمسين سنة

(المرفوعة للشيخ المحترم عبد الحليم بك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته المنعقدة في ٤ يونيو سنة ١٩٣٤ مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتأجير قطعتي الأرض رقم ٦٨ و ٦٩ البالغة مساحتهما ١٠٢٥ مترًا مربعًا والمكاتبين بيني سوف لجمعية المحافظة على القرآن الكريم بإيجار اسمي قدره جنيه واحد سنويًا للقطعتين ولمدة خمسين سنة .

بحثت اللجنة مشروع القانون المذكور وأطلعت على مذكرة الحكومة المرفقة له فذهبت أنه قد أُنشئت في مدينة بني سوف منذ ثلاث سنوات جمعية المحافظة على القرآن الكريم مكونة من الأعيان والأطباء والعلماء وغيرهم وأنها استأجرت مكانًا جعلت منه مدرسة يحفظ فيها التلاميذ القرآن الكريم وبعض العلوم الأخرى جانا كما أنها تعمل على نشر الثقافة الدينية من طريق إلقاء المحاضرات .

وتنشل هذه الجمعية الآن دارًا ضالكت أغنياء بطلابها الذين بلغوا ٣١٠ ومن يرتادونها .

وقد تبين لجنة من مذكرة الحكومة أن الجمعية المذكورة جالدة في عملها الخيرية وأنها لا تطلب المذكرة قد طلبت إلى الحكومة استئجار قطعتي الأرض المشار إليهما في هذا التقرير بإيجار اسمي قدره جنيه واحد ولمدة خمسين سنة وذلك لإقامة مبنى عليها .

بحث اللجنة المشروع وأطلعت على المذكرة المرافقة له فقبلت أنه سبق لوزارة الأشغال في سنة ١٩١٦ أن تزعت ملكية جزء من العقار الكائن بميدان قنطرة الذكة بضم الأريكة ملك ودية جورج دوسو وخليل بدر وشركتهما ساقى الذكة وقد قدر ثمن هذا الجزء من العقار وقتئذ بمبلغ ٢٨٥ ج. م.

رفض أصحاب هذا العقار الغنى المذكور ولجأوا إلى القضاء الذي حكم استئنافاً على الحكومة بأن تدفع لهم ١٩٠,٠٠٠ ج. م. كإحدى نفقات العقار بأكمله مع الفوائد بإواقع ٥٪ من تاريخ الحكم حين الدفع كما حكم بأن تسلم الحكومة العقار بأكمله لا الجزء المقترح فقط.

وبناء على ذلك يكون مجموع الغنى ١٩٠,٠٠٠ ج. م. + ٤,٦٨٥ ج. م. = ١٩٤,٦٨٥ ج. م.

وقد أصبح الحكم واجب الفداء والحكم به واجب الدفع حالا.

ولما كان الاتحاد المندمج بميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية هو ١٣٣,٠٠٠ ج. م. فالوزارة تطلب فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٦١,٦٨٥ ج. م. كتمكين من دفع الثمن حالا حتى لا تضطر لدفع فوائد من المبلغ كله وهذه اللجنة توافق على مشروع القانون وتزبون أن يحضر المجلس بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

لجنة قواد الأول ملك مصر

قد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ١١ - "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ - "مصلحة التنظيم" باب ٣ - "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٦١,٦٨٥ ج. م. (سنة آلاف جنيه) زيادة على الاتحاد المخصص لتزعم ملكية وزارة جورج دوسو وخليل بدر وشركتهما في ميدان قنطرة الذكة.

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام.

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نأمر بأن يعم هذا القانون بشأن الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة.

وبمقت حالة الجمعية المالية فوجد أن المبادئ التي عزمت الجمعية على بنائها في الوقت الحاضر تبلغ ثقلها ١٩٠,٠٠٠ ج. م. وأن المبلغ الذى أصدته في ميزانيتها على خدمة هذا المشروع في الدورة الحاضرة هو ٥٠٠ ج. م. وأنه من المتظر أن تحصل على الباقي قريباً من الإحانات التي قوروا لها بصغة رسمية كل من المجلس البلدى ومجلس المديرية ووزارة الأوقاف.

وتذكر مصلحة الأملاك أن حضرة مدير بنسوف أبى بأن هذه الجمعية جادة في عملها سائرة في طريق التقدم والإقبال عليها عظيم وأنه يمكن الإطمئنان إلى عزمها على إقامة مشاتها وفق مقنودها الصرف على إدارتها وصيانتها ويوصى بإجابة الجمعية إلى طلبها.

ولا ترى مصلحة الأملاك مانعاً من إجابة الجمعية إلى طلبها بالاشتراطات المعتادة.

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه على أن يكون التأجيل لمدة تحمين سنة بإيجار اسبوعي قدره جنيه واحد سنوياً لقطعتين وبشرط استرداد الأرض بما عليها من منشآت إذا استعملت في غير الغرض المؤجرة من أجله وعلى شرط قيام الجمعية بشام المنشآت في بحر ستين من تاريخ عقد الإيجار وإلا يفسخ الإيجار وترد الأرض.

واللجنة تشترط دفع رأياً بهذا إلى مجلس الوزراء توطئة لعرض الأمر على البرلمان، ويرفق هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

٢ مايو ١٩٣٤

الرئيس
حسن صبرى

ملحق رقم ٤٢

جلسة الاثنين ٢٩ صفر سنة ١٣٥٣

(١١ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(القدر مسخرة لتج الحزم من الخدم للبلد)

جلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٤ أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية قسم ١١ - "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٥ - "مصلحة التنظيم" باب ٣ - "أعمال جديدة" بمبلغ ٦١,٦٨٥ ج. م. زيادة على الاتحاد المخصص لتزعم ملكية عقار وزارة جورج دوسو وخليل بدر وشركتهما بميدان قنطرة الذكة.

بحثت اللجنة مشروع القانون وأطلعت على المذكرة المرفقة له فاضح لها أنه أدرج في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية تحت الباب الأول "مهايات وأجر ومربيات" مبلغ ٢٩٦,٩٢٤ ج.م (منه ٥,٢٥٦ ج.م لحامل التفريخ) بعد أن استبعد منه مبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م قيمة المنظور عدم إتمام صرفه ٢,٧٠٠ ج.م قيمة المحصل عن تأدية خدمات. غير أن الوزارة رأت أنها ستضطر إلى استهلاك المبلغ المستبعد ١٠,٠٠٠ ج.م كما هو ظاهر من المذكرة.

لهذا توافق اللجنة على مشروع القانون وعلى أن يؤخذ الاعتاد من الاحتياطي العام وترجع المجلس أن يقره كما أقره مجلس النواب.

وفيما على مشروع القانون المطلوب لإقراره :

مشروع قانون

يفتح اعتاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ قسم ١٢ - "وزارة الزراعة" باب أول "مهايات وأجر ومربيات" اعتاد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ ج.م (عشرة آلاف جنيه) تسوية التبايز المنظور حصوله في الباب المذكور.

ويؤخذ هذا الاعتاد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بنظام النولة وأمر ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

جاء تكلم من وزارة الزراعة بتاريخه ١٠ مارس سنة ١٩٣٤ أنه مدرج في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ تحت الباب الأول "مهايات وأجر ومربيات" مبلغ ٢٩٦,٩٢٤ ج.م (بما في ذلك اعتاد إضافي قدره ٥,٢٥٦ ج.م لحامل التفريخ) مستبعد منه ١٠,٠٠٠ ج.م قيمة المنظور عدم إتمام صرفه ٢,٧٠٠ ج.م قيمة المحصل عن تأدية خدمات. ولدى بحث

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء : تذكر وزارة الأشغال العمومية أنها في سنة ١٩٣٦ زعمت ملكية جزء من العقار الكائن بميدان فطيرة الذكة بدم الأريكة ملك وروثة جورج دروسو وخليل بدر لتوسيع هذا الميدان .

وقدر ثمن هذا الجزء بمبلغ ٦٨٥ ج.م .

رفض أصحاب هذا العقار الثمن الذي قدره فوسيون الثمين فأودعت الحكومة المبلغ خزانة المحكمة المختصة حين الفصل في الموضوع . وقد انتهى النزاع أخيراً بالحكم استثنائياً على الحكومة بأن تدفع لم ١٩,٠٠٠ ج.م كإثبات لقيمة العقار بأكثره مع الفوائد الواقع ٧,٥٪ من تاريخ الحكم لحين الدفع على أن تستلم الحكومة العقار كله ونفس الجزء المتفوق فقط وبذلك يكون مجموع الثمن ١٩,٠٠٠ ج.م + ٦٨٥ ج.م = ٢٣,٦٨٥ ج.م .

وتتبعاً للحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختصة أصبح المبلغ المحكوم به واجب الدفع حالا . ولما كان الأعداد المدرج في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ هو ١٣,٠٠٠ ج.م تطلب وزارة الأشغال العمومية فتح اعتاد إضافي بالفروق أى ١٠,٦٨٥ ج.م ليؤمن دفع الثمن حالا غداً من دفع الفوائد .

واللجنة المالية توافق على إعابة هذا الطلب وعلى تشرف الأمر إلى مجلس الوزراء لإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

ورفقة هذا مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ما

القاهرة في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٤

الرئيس

حسن صبرى

ملحق رقم ٤٣

جلسة الاثنين ٢٩ صفر ١٣٥٣

(١١ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون يفتح اعتاد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(انقرضه الشيخ المحترم عبد الحليم الطيل بك) .

أحال المجلس إلى اللجنة بمجلسه ١٠ يونيو سنة ١٩٣٤ مشروع قانون وارد من مجلس النواب يفتح اعتاد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية قسم ١٢ - "وزارة الزراعة" باب ١ - "مهايات وأجر ومربيات" بمبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م تسوية التبايز المنظور حصوله في الباب المذكور.

وقد كان من أثر مراقبة مصروفات المجلس بلقة وحزم ورواية الاقتصاد
الناس في كل الوجوه أن تركت بنود الميزانية (المكونة من باب واحد)
ولم يدخل في هذا المشروع أي تعديل بالزيادة بل بالعكس حصل تخفيض
قدره ١٥٠٠ جنيه في مجموع الربط .

وفيا على بيان تلك البنود :

أولاً - بند ١ " مكافآت حضرات رؤس المجلس وأعضائه " :

ربط لهذا البند مبلغ ٢٨,٦٤٠ جنيها وهو باق على حاله .

ثانياً - بند ٢ " ماهيات وأجور ومربيات " . وبيانه كما يأتي :

(أ) ماهيات الموظفين والمستخدمين الفاعلين والمؤمنين :

ربط لها مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه طبقا لقانون النظام الداخلي للبرلمان
وهو باق على حاله .

(ب) ماهيات الخدم الخارجيين عن هيئة العمل :

ربط لها مبلغ ٢,٨٨١ جنيها وهو على حاله .

ثالثاً - بند ٣ " المكتبة " : ٥٠٠ جنيه - على حاله .

رابعاً - بند ٤ " كساوي وملبوسات " : ٣٠٠ جنيه - على حاله .

خامساً - بند ٥ " أثاث وتجهيزات " : ٣٠٠ جنيه - كما هو .

سادساً - بند ٦ " مصاريف ثرية " وبيانه كما يأتي :

جنيه

(أ) نور ورميه ٣٠٠

(ب) تلفونات وتلفونات وتولون بريد ٦٠٠

(ج) وقود وصيانة وتأمين مركبات المجلس ٣٠٠ باقية على حالها .

(د) مصاريف أخرى ٨٠٠

(هـ) مصاريف مراسم واستقبالات ٦٠٠

سابعاً - بند ٧ " المؤتمرات البرلمانية الدولية " :

كان مخصصا لهذا البند ١٠٠,٠٠٠ ج.م للاشتراك في المؤتمرات الدولية
ونفقات الوفود فيها ، منه ٨٠٠ ج.م للاتحاد البرلماني الدولي و ٢٠٠ ج.م
للمؤتمر البرلماني الدولي للبحارة .

حالة هذا الباب بعد تقجيل حساب شهر يناير سنة ١٩٣٤ لوحظ أن الوزارة
ستضطر إلى استعمال الـ ١٠٠,٠٠٠ ج.م المشار إليها كما يتضح من البيان الآتي :

٢٢٠٠٩٥ منصرف لتأدية آخر يناير سنة ١٩٣٤

٢٥٥٣٥ منصرف في شهر فبراير سنة ١٩٣٤

٥١٠٧٠ قيمة المنظور صرفه في شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٣٤

٢٩٦٧٠٠

٢٥٠٠ تقبيل قيمة المحصل عن تأدية خدمات .

٢٩٤٢٠٠ تقدير المنظور صرفه لآخر السنة المالية .

وحيث إن صافي اعتمادات الباب الأول مبلغ ٢٨,٤٦٤ ج.م بعد
استبعاد المبلغين المشار إليهما في الفقرة الأولى فتكون قيمة المطلوب سد
النقص هو مبلغ ٩,٧٧٦ ج.م أي ١٠,٠٠٠ ج.م على وجه التقريب .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فقرأت الموافقة عليه وهي تشرف
برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره وتوطئة لمرضه على البرلمان .

وبرفقة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

القاهرة في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٤

الرئيس
حسن صبرى

ملحق رقم ٤٤

جلسة الاثنين ٢٩ صفر سنة ١٣٥٣

(١١ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير

لجنة الحسابة عن مشروع ميزانية المجلس

لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

تقرير

مرفوع من هيئة المراقبة إلى لجنة الحسابة

عن

مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

(المقرر حفرة التبغ المحرم الرء على أحد بنائا) .

بناء على المادة ١٢٢ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ، تشرف هيئة
المراقبة بأن ترفع إلى لجنة الحسابة مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥
المالية لنظره .

عشرًا - بند ١٠ - "أدوات كاتبة" ٣٠٠ ج. م - كما هو .

حادى عشر - بند ١١ - "مصاريف غير منتظرة" ٢٥٠ ج. م - كما هو .

ثاني عشر - بند ١٢ - "أعمال جديده" :

رابط له في هذه السنة ٥٠٠ ج. م بتخفيض ١٥٠٠ ج. م عما كان مقررا له في السنة الماضية .

بناء على ذلك

قد بلغت جملة الاعتادات المطلوبة لمخصصات المجلس في سنة ١٩٣٤ -

١٩٣٥ المالية باعتبارها بابا واحدا مبلغ ٧٠٨٧١ ج. م يقابله ٧٢٣٧١ ج. م في السنة الماضية بتخفيض قدره ١٥٠٠ ج. م حسب الجدول المرفق لهذا .

فالمرجو من لجنة المحاسبة عند الموافقة على هذا المشروع التكرم برضه الى هيئة المجلس الموقرة لاعتمادها

المراقبات

٢٨ ابريل سنة ١٩٣٤

عبد الرحمن رضا أحمد نجيب براده

ولما كانت الشعبة البرلمانية للمصرية هي التي تتولى شؤون الاتحاد البرلماني الدولي من تمثيل وتلافة فقد أدرج في ميزانية هذا العام مبلغ الألف الجنيه كما هو مفصل على الوجه الآتي :

(١) ٨٠٠ ج. م نصيب المجلس في إعانة الشعبة البرلمانية المصرية للقيام بشؤون الاتحاد البرلماني الدولي ، وذلك بناء على الخطاب الوارد لرئاسة المجلس من رئيس الشعبة وموافقة هيئة المكتب على أن تكون هذه الإعانة باسم الشعبة وقد أدرج المبلغ المذكور في الميزانية على هذا الأساس وصرفق بمشروع الميزانية تقرير عن ظروف هذه الإعانة .

(ب) ٢٠٠ ج. م اشتراك في المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة ووقتات الوفود فيه .

ثامنا - بند ٨ - "مصاريف انتقال وبدل سفرو سهر" :

رابط له ٦٠٠ ج. م وهو على حاله .

ثاسعا - بند ٩ - "مطبوعات" ٣٠٠ ج. م - كما هو .

قسم ٢ - البرلمان ، فرع ١ - "مجلس الشيوخ"

	تقديرات		مجموع المربوط لسنة ١٩٣٥-١٩٣٤
	١٩٣٥-١٩٣٤	١٩٣٤-١٩٣٣	
	جيه	جيه	جيه
بند ١ - "مكافآت حضرات رؤس المجلس وأعضائه".	٣٨٦٤٠	٣٨٦٤٠	٣٨٦٤٠
بند ٢ - "مناحيات وأجور ومراتب":			
(١) "مناحيات الموظفين والمستخدمين الدائمين والموقنين" (تنفيذا لقانون النظام الداخلي للبرلمان).	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
(ب) "مناحيات الخدم الخارجين عن هيئة العمل".	٢٨٨١	٢٨٨١	٢٨٨١
بند ٣ - "المكسبة".	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
بند ٤ - "مكسب وظيفيات".	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
بند ٥ - "مناحيات وترقيات".	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
بند ٦ - "مصاريف قرية":			
(١) "تدوير مياه".	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
(ب) "تلفونات وتفرقات ونولون بردي".	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
(ج) "تقود وصيانة ومأمين مركبات المجلس".	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
(د) "مصاريف أخرى".	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠
(هـ) "مصاريف مراسم واستقبالات".	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
بند ٧ - "المؤتمرات البرلمانية الدولية":			
(١) "تصليب المجلس في إعانة الشعبة البرلمانية المصرية للقيام بشؤون الاتحاد البرلماني الدولي".	٨٠٠	١٠٠٠	٨٠٠
(ب) "مشارك في المؤتمر البرلماني الدولي للتجارة وثقافات الوفود فيه".	٢٠٠		٢٠٠
بند ٨ - "مصاريف انتقال وبدل سفر وسهر".	٦٠٠	٦٠٠	٦٠٠
بند ٩ - "مطبوعات".	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
بند ١٠ - "أدوات كتابية".	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
بند ١١ - "مصاريف غير متوقعة".	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
بند ١٢ - "أعمال جليطة".	٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠
	٧٠٨٧١	٧٢٣٧١	٧٠٨٧١

مجموع التخفيض عن السنة الماضية ١٥٠٠ ج.م

المراقبان

عبد الرحمن رضا أحمد نجيب يراده

٢٨ مارس ١٩٣٤

والمطلوب الآن في مشروع الميزانية إقرار هذا المبلغ كما اُخذ في السنة الماضية وقدره ٨٠٠ ج. م. إمانة للشعبة للقيام بأعمال الاتحاد على أن يكون صرف هذا الإمانة طبقاً للإجراءات المالية المنبذة في المجلس ٥

٢٧ مايو سنة ١٩٣٤
الدور قصيرى
السكبر البرلماني

مرض هذا التقرير على هيئة المكتب بجلسته ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ فوافقت عليه وعلى إلحاق صورة منه بمشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥

رئيس المجلس
يحيى إبراهيم

ملحق رقم ٤٥

جلسة الثلاثاء ٣٠ صفر سنة ١٣٥٣
(١٢ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون بإضافة مادة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية وتاديبهم

(المقرر حاضرة للشيخ المحترم انجديب باده بك)

أحال مجلس الشيوخ إلى لجنة المعارف في جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ مشروع قانون ولودا إليه من مجلس النواب بإضافة مادة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية وتاديبهم ، فنظرت في جلسة ٥ يونيو سنة ١٩٣٤

رأت اللجنة أن المادة الثانية من القانون رقم ٢١ الصادر في سنة ١٩٣٣ اشترطت في من عين أستاذًا مساعدا في إحدى كليات الجامعة المصرية أن يكون حائزا درجة دكتور من الجامعة المصرية أو درجة متادها من إحدى الجامعات الأجنبية المتعرف بها أو من معهد معترف به ، ونصت المادة الثالثة على أن يكون الأستاذ المساعد قد شغل وظيفة مدرس في إحدى كليات الجامعة أو في معهد علمي من طبعها مدة لا تقل عن أربع سنوات وأن يكون قد قضى ثمان سنوات في خدمة الحكومة ، ويتجاوز من هذا الشرط الأثنى إذا كان قد حصل على درجة بكالوريوس أو ليسانس منذ عشر سنوات قبل تعيينه في وظيفة الأستاذ المساعد .

صورة الخطابات الواردة إلى رئاسة المجلس من رئيس الشعبة البرلمانية المصرية

«حضره صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا رئيس مجلس الشيوخ
أشرف بإخبار دولتيكم أن الجمعية العمومية للشعبة البرلمانية المصرية تودت في اجتماعها يوم الاثنين غرة صفر سنة ١٣٥٣ الموافق ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ أن تطلب من كل من مجلسي الشيوخ والنواب إدراج مبلغ في ميزانيته بصفة إمانة للشعبة البرلمانية المصرية ، فأشرف بإخبار دولتيكم بذلك راجيا التفضل بقبوله .

وتفضلوا دولتيكم بقبول وافر الاستقام ٥

٢١ مايو سنة ١٩٣٤
رئيس الشعبة البرلمانية المصرية
للإتحاد البرلماني الدولي
يحيى إبراهيم

تقرر

مرفوع إلى هيئة مكتب مجلس الشيوخ
بخصوص الشعبة البرلمانية المصرية

بناء على تكليف من هيئة المكتب بجلسته ٧ مايو سنة ١٩٣٤ بحث موضوع الشعبة البرلمانية المصرية أشرف برفق هذا التقرير بما يأتي :

•••

الأصل في الاتحاد البرلماني الدولي أن يكون بسيما عن ذات البرلمان حتى لا تكون قراراته ملزمة أو في حكم الصادرة منه .

ونظرا لعدم تكوين هذه الشعبة في سنة ١٩٣٢ ترك لجنة المجلس الموقرة انتخاب الأعضاء الذين يمثلون مصر في اجتماع الاتحاد البرلماني في السنة المذكورة .

ولكن تحقيقا لفكرة إجماع هيئة الاتحاد البرلماني عن ذات البرلمان كونه الشعبة المصرية للاتحاد البرلماني الدولي في سنة ١٩٣٣ وتولت هي انتخاب الأعضاء الذين يمثلونها في اجتماع تلك السنة .

وقد وقع اختيارها فضلا على حضرات الأعضاء الذين اتفقهم المجلس لحضور اجتماع سنة ١٩٣٢

كما أنه أصبح من حقها الآن انتخاب من تراه تمثيلا في اجتماعات الاتحاد البرلماني . فبعد هذا التكوين أصبحت صلة الشعبة بهيئة المجلس قاصرة على طلب إمانة مالية تمكنها من القيام بأعمالها .

وطلب في مشروع ميزانية السنة الماضية مبلغ ٨٠٠ ج. م. للاشتراك في الاتحاد البرلماني وتنفقات الوفود فيه ويحتمل ذلك ،

مادة ٢ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إضافية

عن مشروع القانون الخاص بإضافة مادة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية وتأديهم

يقضى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية بأن يكون المرشح لدرجة أستاذ ذى كرسى أو أستاذ مساعد لأحدى كليتها حاصلا على درجة الدكتوراه . ويتطلب من هذا النص أنه لا يمين أحد في مثل هاتين الوظيفتين بكليتي الحقوق والآداب إلا إذا كان حائزا لهذه الدرجة سواء أكانت من الجامعة المصرية أم من جامعة أجنبية أو معهد على آخر .

غير أن تمتنع هذا الشرط بالنسبة لمن يعهد إليهم بتدريس الشريعة الإسلامية بكليتي الحقوق واللغة العربية بكليتي الآداب بمثل الاختيار وإنما على غير من استفاضت شهرتهم وشهد لهم بالكفاية ، لأن المعاهد العلمية الوحيدة التى يمكن لأحد أن تفتدى كليتي الحقوق والآداب بمن يدرسون الشريعة واللغة العربية فيها هما الجامعة الأزهرية ومدرسة دار العلوم . ولا تمتنع لهما درجة الدكتوراه في الوقت الحاضر إلى مصرغيتها . ولأن لا يوجد في أوروبا معاهد علمية تمكن طالب الشريعة الإسلامية واللغة العربية من التخصص فيها وتبيل هذه الدرجة . والذى جرى عليه العمل إلى الآن في تدريس هاتين المادتين أن يعهد بهما إلى بعض علماء الشريعة واللغة العربية ممن نبغوا من بعض مدارس دار العلوم أو من مدرسة القضاء الشرعى أو الأزهر واستفاضت شهرتهم .

صحيح أنه أنشئت أقسام للتخصص في اللغة العربية والشريعة الإسلامية في كليات الأزهر ، ولكن إلى الوقت الذى نتخرج فيه هذه الأقسام أخصا من ذوى الكفاية المختارة من هاتين المادتين يمكن أن يعهد إليهم بالتدريس في كليتي الآداب والحقوق وإلى أن يكتب هؤلاء المترجمون للحرمان والاستعداد للكليات تبقى هاتان الكليتان في حاجة إلى الاستعانة في تدريس اللغة العربية والشريعة الإسلامية بغيري الأزهر والقضاء الشرعى ودار العلوم بمن اكتسبوا مركزا طبيا خاصا فيعلم للاضطلاع بهذه المهمة . وستبقى هذه الحاجة قائمة زمنا ما مما يستلزم وضع نص جديد معطل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ لإجادة تعيين الأساتذة أو الأساتذة المساعدين بغير قيد بالشريعة الأولين المنصوص عليها في المادتين الثالثة والرابعة من القانون وبما شرط الحصول على الدكتوراه وشرط المدة التى يقضيها المرشح مدموا أو أستاذنا مساعدا ، والاستعانة منهما بالحصول على أعلى الإجازات العلمية التى كانت تمنح قبل إنشاء الجامعة المصرية وأن يكون لفرع مؤلفات وأبحاث شخصية أنت لهم وثيقة حققة .

أما الأستاذ ذو الكرسى فاستقرت في تعينه أن يكون من الحاصلين على درجة من للدرجات الواردة ز كرها في المادة الثانية على أن يكون قد قضى أربع سنوات أستاذا مساعدا في إحدى كليات الجامعة أو في معهد على من طبقتها ويكون قد قضى اثنتى عشرة سنة في خدمة الحكومة ويجاوز عن هذا الشرط الأخير إذا كان قد حصل على درجة بكالوريوس أو ليسانس قبل تعيينه أستاذا بأربع عشرة سنة .

تبينت اللجنة هذه القيود وبرت أن من المستحيل توافر هذه الشروط الآن فيمن يطلب تعيينه أستاذا ذا كرسى أو أستاذا مساعدا لمادتي الشريعة الإسلامية - في كلية الحقوق - وآداب اللغة العربية - في كلية الآداب - فكان حتما إزاء الضرورة الملحة في التعيين في هاتين الوظيفتين أن توجد وسيلة تخرج من هذا التقيد والاستعانة بأصحاب الكفاية المختارة من رجال الدين والآداب من غيري المعاهد العلمية المعتمدة كالأزهر والقضاء الشرعى ودار العلوم ، وبخاصة بعد أن مضى وقت غير قصير على خلو وظيفة أستاذ الآداب الشرعى في كلية الآداب ، وبعد أن انتهت مدة خدمة أستاذ الشريعة الإسلامية في كلية الحقوق .

وتعلن اللجنة موافقتها التامة على إضافة هذه المادة إلى القانون المذكور .

وتنتشر بعض نشرها على هيئة المجلس الموقرة وأجبية الموافقة على المشروع وفق الصيغة الآتية :

مشروع قانون

إضافة مادة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية وتأديهم

نحن فراد الأول ملك مصر

فتر جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرته :

مادة ١ - يضاف إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بشروط توظيف أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية وتأديهم بعد المادة ٧ مادة ٧ مكررة ونصها كالاتى :

مادة ٧ مكررة - يصح في تعيين الأساتذة المساعدين والأساتذة لكرسى الشريعة الإسلامية بكليتي الحقوق وآداب اللغة العربية بكليتي الآداب ، وهما الميئتان في المبدلين رقم ٢ و ٣ المعلقين بهذا القانون ، التجاوز من الشرطين الأولين المنصوص عليهما في المادتين ١٣ و ١٤ بشرط أن يكون المرشح حاصلا قبل إنشاء الجامعة المصرية على أعلى الإجازات العلمية التى كانت تمنح وقتئذ وأن تكون له مؤلفات وأبحاث شخصية أنت لهم وثيقة حققة .

وقد أحمت وزارة الأوقاف بدرس مختلف الوسائل التي يمكن بها حماية المستحقين وتحقيق قصد الواقفين وانتهت إلى أن أوفى الطرق إلى ذلك هو جعل جزء من الاستحقاقات غير قابل للجزر حتى ينفق في وجه المستحقين سبيل الاستفادة، وتحقيقاً لهذه الفكرة عيّنت الوزارة بوضع مشروع هذا القانون الذي يرى إلى الاحتفاظ للمستحق بمبلغ مائة وعشرين جنباً سنوياً للقيام بمعايشة نفسه على أنه لا يجوز الجزر ولا التنازل عن هذا المبلغ .

وأثناء المناقشة لاحظ ثلاثة من حضرات الأعضاء أن هذا المشروع سيكون من نتائج حماية صغار المستحقين فقط مع أن الروح التي أمته تستلزم حقاً التمييز بين فئات المستحقين، ولذلك فقد اقترحوا أن يكون عدم جواز الجزر والتنازل وارداً على حصة نسبية من الاستحقاق كالربع مثلا بحيث لا تقل عن مائة وعشرين جنباً لأنه إذا كان المشروع يريد أن يضمن للمستحق مبلغاً يكفي لمعايشة الأجداد أن يكون هذا المبلغ قدراً نسبياً إلى حصته في الوقف لأن تكاليف الحياة والتزاماتها تزداد بحسب مركز الشخص الاجتماعي ووسطه المالي وإيراده ولو في الظاهر فبلغ ١٢٠ جنباً في السنة أي بواقع عشرة جنيهات شهرياً قد يكفي مستحقاً لا تصدى حصته ٩٠٠ جنبه ولكنه لا يمكن أن يكفي مستحقاً تبلغ حصته ٣٠٠٠ جنبه مثلاً خصوصاً وأن العمل جارٍ في إلحاحكم الأهلية والمصلحة على عدم الحكم بنفقة للمستحق في حالة التنازل وفضلاً عن ذلك فإن المذكرة الإيضاحية صريحة في أن قصد الشارع هو حماية سلالات الأسر الشريفة .

هذا إلى أن الشارع قد أخذ بهذا المبدأ النسبي فيما يتعلق بمساكنات الموظفين (المادة ٤٣٤ مرافعات) .

ولكن الألفية بدمعاً الإيضاحات والبيانات التي أدلى بها حضرة صاحب السعادة وزير الأوقاف رأيت الموافقة على المشروع كما هو وذلك لأن الأصل أن أموال المدين عليها ضامنة لديونه وهذا المشروع استثنائي، والاستثناء لا يجوز التوسع فيه وقد تبين من الإحصاء الذي أدلى به سعادة الوزير أن عدد المستحقين في الأوقاف التي تديرها الوزارة موزع كالآتي :

١٠٨٩٩ مستحقين لا تزيد حصصهم على ١٢٠ جنباً سنوياً .

٣٧٧ » » » تزيد » » ١٢٠ جنباً »

١١,١٧٦

والشرع يوضح دائماً حالات الغالبية الشائعة لا الحالات القليلة البادرة .

ملخص رقم ٤٦

جلسة الثلاثاء ٣٠ صفر سنة ١٣٥٢

(١٢ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع قانون بدمج جواز الجزر والتنازل عن استحقاقات المستحقين في الأوقاف إلا فيما زاد على ١٢٠ جنباً سنوياً

(الحضر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باقا) .

بجلسة ٤ يونيو سنة ١٩٣٤ أحال المجلس إلى هذه اللجنة مشروع قانون بدمج جواز الجزر والتنازل عن استحقاقات المستحقين في الأوقاف إلا فيما زاد عن مائة وعشرين جنباً سنوياً على أن تنظره في وجه الاستئصال .

وتنفيذاً لقرار المجلس بحثت اللجنة هذا المشروع بجلستي ٩ و ٦ يونيو سنة ١٩٣٤ فتبين لها أنه يرى إلى تحقيق رغبة برلانية قديمة فقد استفتت نظر لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية مجلس النواب ، أثناء بحث ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، حالة البؤس والشقاء التي لازمت الكثير من المستحقين في هذه الأوقاف وذلك بسبب تورطهم في الاستدانة بفوائد باهظة ووقوعهم فريسة في يد المرابين حتى التوى قصد الواقفين الذين إنما أرادوا برصد أموال معينة على أولادهم وذريتهم أن يضمنوا لهم معيشة هادئة حتى لا يكونوا يوماً عالة على المجتمع .

وقد صرح سعادة الوزير وقتئذ بأنه مهم بدرس النظام الذي يكفل لمولاه المستحقين حاجتهم من فئات المرابين .

وكذلك فإن مجلس الأوقاف والمعاهد الدينية يلمس الشيخ والمراب كاتبا شتيان دائماً في تقاريرها عن سن ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ إلى اللغام التي عميق هؤلاء المستحقين وتسويع إلى الوزارة برجله أن يعمل على حاية معالجهم من الأساليب الاحتمالية التي يلجأ إليها المرابون .

المادة الثانية

لا يصح بإحكام المادة السابقة بالنسبة للنفقات المفترضة على المستحق ومع ذلك لا يصح الجزؤ أو التنازل بسبب النفقات المذكورة إلا في حدود الأجزاء المنصوص عليها في المادتين ٤٣٤ من قانون المرافعات الأهل ٤٩٦ من قانون المرافعات المختلط .

المادة الثالثة

الأحكام السابقة لا تنطبق على المحاكم من أن تقضى للمستحق بشفقة تزيد على ١٢٠ جنيها سنويا وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادتين ٤٣٧ من قانون المرافعات الأهل و ٤٩٩ من قانون المرافعات المختلط على كل مبلغ يتجاوز المائة والعشرين جنيها .

المادة الرابعة

لا يسرى هذا القانون على الديون الثابتة بالتاريخ قبل العمل به .

المادة الخامسة

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
مدى ...

مذكرة إيضاحية

عن مشروع القانون الخاص بعدم جواز الجزؤ والتنازل عن استحقاقات المستحقين في الأوقاف إلا فيما زاد على مائة وعشرين جنيها مصريا

لما طرحت ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦ المالية على مجلس النواب تناولت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بحث حالة المستحقين في الأوقاف الأهلية وأرادت أن تتحقق من مبلغ حرصهم على حقوقهم وأدلت إلى المجلس بالبيان الذي وصلها من وزارة الأوقاف، من ذلك أن إدارة الوزارة لكثير من هذه الأوقاف هي لمصلحة البائسين ، وأن ما يقبضه الواقفون من رصد أموال معينة على أولادهم حتى لا يكونوا حالة يتكفون الناس قدفات طبعهم بفعل أولادهم الذين يتنازلون عن استحقاقهم أو يستدينون عليها . وكثيرا ما تكون الاستثناءة بقرائن باهظة وأبني على هذا ما هو مشاهد ومعروف للجميع من أنه رغم التسييلات التي وضعتها لراحة هؤلاء المستحقين ورغم ما من أن إدارة هذه الأوقاف في مجموعها لاخيار عليها فإن اليأس والشقاء ملازم لكثير منهم ويبدو أن شريحة البائسة هذه الحالة أفضت إلى المجلس بربطها في التفكير في صلاحية بقاء نظام الأوقاف الأهلية من عدمه .

وقد أثار هذا البيان مناقشة شديدة صرحنا في خلالها بأن حالة المستحقين تستوجب إتمام النظر فيها وصولا إليه من اليأس بسبب استغواء المراءين وأن وزارة الأوقاف تهتم بدروس نظام بشكل هؤلاء المستحقين حمايتهم من المراءين.

وفضلا عن ذلك فإن هذا التشريع إنما وضع بقصد حماية صغار المستحقين من لا يمكنهم الالتجاء إلى المحاكم لتقدير نفقة لهم لأنهم لا يتحملون مصاريف التقاضي أما كبار المستحقين فيمكنهم ذلك .

على أن المشرع إنما يميل دائما إلى حماية الطبقات الفقيرة بقانون الخمسة الأقدمة مثلا يحمي صغار المزارعين ممن يمكنهم خمسة أقدمة قائل ولكنه لا يحمي من يملك فوق ذلك القدر قيراطا واحدا .

وقد اقترح أحد حضراء الأعضاء تعديل المادة الأولى بحيث يكون نصها :
” يعتبر الجزؤ والتنازل لأغنياء قبل غنى عن ١٢٠ جنيها سنويا “ وذلك لتفادي حرمان المستحق في الأوقاف الصنفية من حصته فيها لو كان الأوقف قد اشترط ذلك إذا جاز على الاستحقاق أو حصل تنازل عنه ولكن اللجنة رأت أن عبارة ” لا يجوز الجزؤ “ تفيد أن الجزؤ والتنازل يكونان لأغنياء ولا يجب عليهما أي أثر أو أن المقصود بالجزؤ في حالة شرط الأوقف الجزؤ الذي يصل به البائس إلى شيء من مطلوبه . ولذلك رأت الموافقة على هذه المادة كما هي .

وقد نص في المادة الثانية من المشروع على أنه يجوز الجزؤ على القصد الذي كلفه الشارع للمستحق لوفاء ديون الشفعة ولكن في حدود النسب الواردة في المادة ٤٩٦/٤٣٤ مرافعات لأنه مما لا يحتاج لإيضاح أن الشارع إنما قصد الاحتفاظ للمستحق بهذا المبلغ لقيامه بمعايشة ومعايش من تؤوله نفقتهم . كذلك نص في المادة الثالثة من المشروع على أنه ليس ثم ما يمنع المحاكم من أن تحكم للمستحق بشفقة تزيد على ١٢٠ جنيها سنويا وذلك فضلا عن اللباس كما نص أيضا على جواز الجزؤ على ما يحكم به وقاه لديون الشفعة .

والمادة الرابعة تنص على عدم سريان هذا القانون على الديون الثابتة التاريخ قبل العمل به حتى لا تنس الحقوق المكتسبة .

وقد وافقت اللجنة على مشروع هذا القانون وهي ترجو من المجلس الموافقة عليه :

مشروع قانون

بعدم جواز التنازل عما يحمي المستحقين في الأوقاف أو الجزؤ عليه إلا فيما زاد عن ١٢٠ جنيها سنويا

بمحرم فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

المادة الأولى

لا يجوز الجزؤ على حصة مستحق في وقف ولا التنازل عنها إلا فيما زاد عن ١٢٠ جنيها سنويا .

الثاني — ملاحظة البروارجة .

والأشئلة على ذلك كثيرة نذكر منها ما قرره المشرع من عدم جواز الجزر على مشايخ الموظفين سواء أكان الجزر ضد هؤلاء مباشرة أو ضد من يتخلل إليهم الماش بعد وفاة صاحبه لأنها لا يجوز إلا لذين الحكومة على الموظفين بسبب يتخلل إبداء الوظيفة أو لرفقاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص بما لا يتجاوز ربح الماش والحكمة في ذلك ما تستوجبه العواطف الإنسانية والرحمة بالموظف الذي أميل إلى الماش ويحمل هذه الحكمة في حالة انتقال الماش إلى أولاد الموظف وزوجته .

وأمن المشرع في الحرس على من يتعلم بمجانية ونص على إعلان التنازلات الواقعة على المبالغ التي لا يجوز الجزر عليها .

٢ — إرادة المالك

نصت المادة ٤٣٩/٤٩٨ من قانون المرافعات الأصل والمختلط على أنه لا يجوز الجزر على المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة أو بشرط عدم جواز الجزر عليها .

نم إن القانون قيد حق الوهاب أو الموصى بقيدتين : الأول أن المبالغ الموهوبة أو الموصى بها للنفقة يجوز الجزر عليها لذين نفقة ، الثاني أن الشرط لا يسرى على المقاتلين الاصلحيين حال أو الوصية المقررة بالشرط . ولكن النص المتقدم فيه تسليح على كل حال مبدأ احترام إرادة المالك في ذاته . على أن المادة ٥٨٢ من القانون الفرنسي تمنع الجزر بالدين الا لباذن من رئيس المحكمة .

٣ — طبيعة الحق في ذاته

تدخل في هذا الباب الأموال التي لا يجوز التصرف فيها كالموقوف من الفقار والفقائل فإن ربح الوقف مع أنه قابل بذاته لتصرف فيه من يستحقه ويجوز للأمين توقيع الجزر عليه تحت يد الناظر إلا أن بعض الحكماء قد تردد في قبول ذلك فتضى بأنه لا يجوز جزر جميع الاستحقاق بسبب مديونية المستحق للوقف أو لغيره (س ١١/٣٠ ٨٩٢/قضاء ٠١ ص ٢٨٨) ورفض البعض الآخر بأنه لا يجوز الجزر على الاستحقاق إلا بالنسبة التي تجوز بها مرتبات المستفيدين طبقاً للمادة ٤٣٤ من قانون المرافعات بإختيار بها الاستحقاق كحكم الحكومات المنصوص عليها في المادة المذكورة (مصر ١٤ ديسمبر سنة ٩٠١ حقوق ١٨ ص ٢٧٥) .

لهذه الاعتبارات تدعو المصلحة العامة إلى تدخل المشرع لإيجاد فقه غير قليلة أثبت العمل أنها أصبحت هدفاً لأطماع المراءين وجعلهم كما إن هذه المصلحة تفضي بمقاومة حل المراءين لأن إقراض المستفيدين يفتى دائماً في نهاية فوائده روية يعجزها القانون ويعاقب عليها .

وكذلك تفضي العواطف الإنسانية بهذا التدخل حتى يجد المستحقون ما يقوم بأودهم فيصوبوا ماء وجههم وفهمهم الشيخ والمرضى والأرامل والأيتام وكثير منهم من سلات أسر شريفة تجب رعائتها والحفاظة على كرامتها .

وقد أعقب هذا التصريح أن جاهر بقررة اللجنة بأن مسألة ديون المستحقين تاريتها للجنة من ناحية واحدة وهي الحكم فيها إذا كان المستحقون في الأوقاف الأهلية مقتضين حقيقة بما قصده الواقفون وقررت أن الواقفين يقتصرون أن يضمنوا لأولادهم وذرئهم رزقاً يومهم ويكتفونهم شرب الحسابة وراثت اللجنة أن هذا القصد لم يتحقق على الوجه الأكمل بل أن جزاء كثيراً من هذه الأوقاف مدفن للغير ثم صرح حضرة صاحب البديلة رئيس المجلس بأنه إذا كان المراد حماية المستحقين فإن هذا سهل وذلك بتقرير عدم جواز الجزر على المستحقين ثم ختمت المناقشة بالبيان الذي جاء على لسان دولة الرئيس وهو : «إن المسألة التي ناقشناها الآن إنما هي مجرد ملاحظة أيدتها لجنة الأوقاف» «وصرت عليها ولم تكن طلباً أصلياً فلا نزيد إذن لإحالة المناقشة فيها وعلى » «كل من يهيم هذا الموضوع أن يبحث ويفكر في الطريقة التي يمكن أن » «تزيد في حماية المستحقين لأن الإلغاء ليس طريقاً لحماية بل هو طريق لإزهاها » «والذي يصح أن يفكر فيه هو إذا كان من الممكن جعل هذه الاستحقاقات » «غير قابلة للجزر فيما يتعلق بالمستقبل حتى لا يتيسر للمستحقين سبيل » «للاستئانة» .

من هذا تبيّن أن روح المجلس التايي متجهة إلى وضع نظام يكفل حماية المستحقين ويضيق رغبة الواقفين من حيث ضمان رزقهم بما يكتفونهم شر الحاجة . وقد صاف ذلك ارتياحاً تاماً لدى وزارة الأوقاف بمحكمة اتصالها بالمستحقين ووقوفها على ما يمازون من الشقاق بسبب تركهم عرضة لأطماع المراءين وجعلهم . عنت الوزارة بدرس هذا الموضوع مسترشدة بروح التشريع وإنهاء القضاء وأنتج البحث تشرياً لحماية المستحقين لا يتناقض مع المبادئ التي أخذ بها المشرع في مواطن كثيرة .

فالقاعدة العامة أن جميع أموال المدين وموقوفه ضامنة لما عليه من الديون وجزاء جزؤها وإلا لما غير أن المشرع لم يأخذ بهذه القاعدة على إطلاقها بل حدّها في بعض الأحوال فيبدو ترجع إلى :

١ — إرادة المشرع .

٢ — إرادة المالك .

٣ — طبيعة الحق في ذاته .

١ — إرادة المشرع

يمكن لإرجاع الأحساب التي استند إليها المشرع في تقرير عدم جواز الجزر على بعض الأموال إلى أمرين :

الأول — ملاحظة المصلحة العامة أو حسن سير الأعمال الحكومية ككافة عدم جواز الجزر على المبالغ المودعة في صندوق التوفير بمصلحة البوستة وقانون خمسة الأقدنة وقانون عدم جواز الجزر على مرتبات الموظفين لا بغيره خاصة .

فقد كان من أهم أغراض المشرع فيها بغض بصناديق التوفير التشجيع على الاقتصاد والحفاظة على مدني الأهلية من الإسائة إلى أنفسهم فيذير ما اندروه . أما العلة في وضع قانون خمسة الأقدنة فمصلحة الفلاح حتى لاتضيق أرضه بسبب استغلاله في الاستئانة ، كذلك أراد المشرع حماية الموظفين من البائسين لضمان حسن سير الأعمال الحكومية .

ورؤى أنه لا محل لاستثناء القدر الزائد من المائة والعشرين جنباً من قواعد التشريع الحالية بقرار عدم جواز الجيز عليه إلا بالقدر المتخصص عليه في المادتين ٤٣٤ مرافعات أهل و ٩٩٦ مرافعات مختلط بل نص في تلك المادة على الرجوع إلى أحكام المادتين ٤٣٧ مرافعات أهل و ٩٩٩ مرافعات مختلط اللتين يجيزان توقيع الجيز على المبالغ المتحكم بها للنفقة وقاد لديون النفقة. ونصت المادة الرابعة على عدم سريان القانون على الديون الثابتة الخارج قبل الفصل بل حتى لا تحس الحقوق المكتسبة للدينين ثبوت ديونهم رسمياً قبل العمل بالقانون .

المادة ٤٣٤ - مرافعات أهل :

لا يجوز وضع الجيز على أجرة نفقة وشهرياتهم ولا على ما هيأت المستخدمين ومرتبات أرباب الوظائف وأرباب المعاشات إلا بقدر الخمس إذا كانت المصلحة في كل شهر ثمانية قرش ديواني فأقل وبقدر الربع عما زاد على الثلاثة قرش إلى أن تبلغ الزيادة التي قرش وبقدر الثلث إذا زاد على المبلدين المذكورين .

المادة ٤٣٧ - مرافعات أهل :

المبالغ المقررة للنفقة يجوز الجيز عليها لواء دين النفقة .

مذكرة إضافية^(١)

بأن مشروع القانون الخاص بعدم جواز الجيز على استحقاقات المستحقين في الأوقاف الأهلية إلا فيما زاد على مائة وعشرين جنباً مصرى

لما طرحت ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦ المالية على مجلس النواب تناولت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بحث حالة المستحقين في الأوقاف الأهلية وأرادت أن تحقق من مبلغ حرصهم على حقوقهم وأدلت إلى المجلس بالبيان الذي وصلها من وزارة الأوقاف من ذلك أن إدارة الوزارة لكثير من هذه الأوقاف هي لمصلحة الدائنين وأن ما قصده الواقفون من رصد أموال معينة لولادهم حتى لا يكونوا ماله يتكفون الناس قد نالت عليهم بخل الألامم التي يتنازلون عن استحقاقهم أو يستينون عليه . ولتبراً ما تكون الاستثناءات بفوائد باهظة وانبث على هذا ما حوشاهد ومعلوم للجميع من أنه رغم التسهيلات التي وضعتها إدارة هؤلاء المستحقين ورغماً من أن إدارة هذه الأوقاف في مجرمها لا غبار عليها فإن البؤس والشقاء ملازم لكثير منهم . وبعد أن شرحت اللجنة هذه الحالة أفضت إلى المجلس برأيها في التفكير في صلاحية بقاء نظام الأوقاف الأهلية من عدمه .

وقد أقر هذا البيان مناقشة شديدة صراحة في خلالها بأن حالة المستحقين تستوجب إضام النظر فيها وصلوا إليه من البؤس بسبب استنواه المرابين وأن وزارة الأوقاف تهم بدرس نظام يكفل حلولا للمستحقين حاجتهم من المزاين

ولو نظراً إلى ضرورة هذه الحماية من وجهة حسن سير الأعمال الحكومية لوجدنا أن هناك محلاً لتدخل المشرع إذ لا ينبغي أن التنازلات والمجوزات وما تقتضيه من إشكالات مسبب لاضطراب أعمال الوزارة وإلحاق أعمالها الذين يجب أن توجه جهودهم بقدر المستطاع إلى ما فيه الخير للمستحقين وجهات البر ، لا أن يكونوا أداة لنفاعة مطامع المرابين وجشهم .

وإذا كان المشرع قد اهتم إلى حد ما بإعادة الوهاب أو الوصى في عدم جواز الجيز على ما وهب أو وصى به بقرار عدم جواز الجيز على الاستحقاق فيه تحقيق لما قصد الواقفون من كفاية المستحقين شرالحماء كما أنه يثني مع هذا المبدأ .

وقد جرت المحاكمة على القضاء بالنفقات إذا طلبها المستحق في مواجهة الدائنين مراعية مركزهم الاجتماعي وملاحظة مقدار الربح والديون التي عليهم . فبر أن الصوبات إلى ما يتأهل المستحقون للوصول إلى تقرير هذه النفقات وما يتطلبه ذلك من جهد ونفقة يهبط طاق الكثيرين منهم كما أن صغار المستحقين لا يستطيعون مقاومة الدائنين في تيار المصالح القضائية فيؤثرون المرحون إلى الإكراه إلى القضاء وأن يحسوا بأنفسهم في وسط هذه المتاعب . لذلك صبت الوزارة بوضع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة وبدأت قصره على تقرير عدم جواز الجيز على مبلغ ١٢٠ جنباً سنوياً من حصة المستحقين في الأوقاف مع ملاحظة أنه في حالة تمدد جهات الاستحقاق يعمال المستحق بإيجارها بجمعة بحيث لا يتخف من القانون المذكور بأكثر من عدم جواز الجيز على ١٢٠ جنباً فقط مهما تعددت جهات الاستحقاق .

وراعت الوزارة في هذا التقرير ألا تشمل حركة التعامل بين المستحقين والدائنين ولا يؤثرهم غرض اقتصادي يرمون إليه من وراء الاستثناء وأن تبقى من النفقة الضرورية ما يقوم بأرد المستحقين الذين تعلمهم حالتهم النفسية أو المالية من الأجل إلى المالحا لتقرير هذه النفقة التي تسلم بها أحكامها ولا تتناقض مع روح التشريع .

وكذلك نص المشروع على عدم جواز تنازل المستحق عن القدر الذي لا يجوز الجيز عليه من استحقاقه حتى لا يخلل الدائنين على التخلص من عدم جواز الجيز باستصدار تنازلات من المستحقين الذين لا يجمعون من الموافقة تحت تأثير الحماية أو التهديد .

وقد استثنى المشروع من المادة الثانية النفقات المقررة على المستحقين فأجاز الجيز بها أو التنازل وقادها ولكن في حدود النسبة المتخصص عليها في المادتين ٩٩٤ مرافعات أهل و ٩٩٦ مرافعات مختلط حتى لا يوتد الفرض المقصود من سن هذا القانون بإلحاق جزء من حصة المستحقين يقوم بمشاه .

ولما كان المقصود من سن هذا القانون حماية المستحقين نفسيه من أن يلبس الأمر على الحاكم في قضايا النفقة التي قد تبلغ إلى ما للمستحقين المحجوز عليهم بطلب الحاكم لم يبلغ من أصل استحقاقهم بصفة نفقة تمتنع به صدور هذا القانون عن الحكم لم ينفقات اكتفاء بالقدر الذي يخدم جواز الجيز عليه فقد رؤى النص في المادة الثالثة من مشروع القانون أن لا يقع الحاكم من أن تحصى المستحقين بنفقة تزيد على ١٢٠ جنباً سنوياً كما

وقد جرت المحاكم على القضاء بالتفقات إذا طلبها المستحق في مواجهة الدائنين مراعاة مركزهم الاجتماعي وملاحظة مقدار البيع والديون التي عليهم غير أن الصوابات التي ياتيها المستحق للوصول إلى تقرير هذه التفقات وما يتبطله ذلك من جهد ونفقة طاق الكثيرين منهم كما أن صغار المستحقين لا يستطيعون مقاومة الدائنين في تدارك المشاكل القضائية فيؤثرون الحرمان على الدائنين إلى القضاء وأن يضروا بأنفسهم في وسط هذه المناصب .

لذلك عنت الوزارة بوضع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة ودرأت قصره على عدم جواز الجزاء على مبلغ ١٢٠ جنيها سنويا من حصص المستحقين في الأوقاف مع ملاحظة أنه في حالة تمدد جهات الاستحقاق بإعمال المستحق باعتباره جماعة بحيث لا يتضح من القانون المذكور بأكثر من عدم جواز الجزاء على ١٢٠ جنيها فقط مهما تمددت جهات الاستحقاق .

وراءت الوزارة في هذا القرار ألا تقلل حركة التعامل بين المستحقين والدائنين وألا يوجبهم غرض اقتصادي يرمون إليه من وراء الاستعانة وأن يتقن من النفقة الضرورية ما يفيهم بأدب المستحقين الذين تقدمهم حالتهم النفسية أو المالية عن الالتجاء إلى المحاكم لتقرير هذه النفقة التي تسلم بها في أحكامها ولا تتناقض مع روح التشريع .

وكذلك نص المشروع على عدم جواز تنازل المستحق عن المقدار الذي لا يجوز الجزاء عليه من استحقاقه على أن يحتال الدائن على التمسك من عدم جواز الجزاء باستصدار تنازلات من المستحقين الذين لا يحجبون عن الموافقة تحت تأثير الحاجة أو التهديد .

وقد استثنى المشروع في المادة الثانية التفقات المقررة على المستحقين فأجاز الجزاء بها أو التنازل وفاء لما ولكن في حدود النسبة المخصوص عليها في المادتين ٢٣٤ و٢٣٥ مرافعات أهل ٤٩٦ غنظت حتى لا يفوت الغرض المقصود من سن هذا القانون بإبقاء جزء من حصص المستحق يقوم بمعايشه .

ولما كان المقصود من سن هذا القانون حماية المستحقين تخفية من أن يتيسر الأمر على المحاكم في قضاء النفقة التي قد ترفع إليها من المستحقين المحجوز عليهم بطلب الحكم لم يتألم من أصل استحقاقهم بصيغة نفقة فتمت بعد صدور هذا القانون عن الحكم لم ينفقت اكتفاء بالقدر الذي تقرر عدم جواز المحجوز عليه فقد رأى النص في المادة الثالثة من مشروع القانون على أنه لا يمنع المحاكم من أن تجزي المستحقين بنفقة تزيد على ١٢٠ جنيها سنويا كما رأى أنه لا عمل لاستثناء التقدير الزائد عن المسألة والعشرين جنيها من قواعد التشريع المالية بتقرير عدم جواز الجزاء عليه إلا بالمقدار المنصوص عليه في المادتين ٢٣٤ و٢٣٥ مرافعات أهل ٤٩٦ و٢٣٥ غنظت بل نص في تلك المادة على الإرجاع إلى أحكام المادتين ٢٣٧ و٢٣٨ مرافعات أهل ٤٩٦ و٢٣٨ غنظت الذين يجيزون توقيع الجزاء على المبالغ المحكوم بها بالنفقة وفاء لديون النفقة .

ونصت المادة الرابعة على عدم سريان القانون على الديون الثابتة التاريخ قبل العمل به حتى لا تمس الحقوق المكتسبة للدائنين الذين ثبتت ديونهم رسميا قبل العمل بالقانون .

وقد أفتب هذا الصريح أن جاعل مقتر الحجة بأن مسألة ديون المستحقين تناولها اللجنة من ناحية واحدة وهي التحقق مما إذا كان المستحقون في الأوقاف الأهلية متمتعين حقيقة بما قصده الواقفون وقررت أن الواقفين يقصدون أن يضمنوا للأولاد ومنهم زكاة يعلمون ويكفهم شر الحاجة ودرأت اللجنة أن هذا القصد لم يتحقق على الوجه الأكمل بل إن جزاء كيما من هذه الأوقاف مدبر للشرع صرح حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس بأنه إذا كان المراد حماية المستحقين فإن هذا سهل وذلك بتقرير عدم جواز الجزاء على الاستحقاق ثم ختمت المناقشة بالبيان الذي جاء على لسان دولة الرئيس وهو :

"إن المسألة التي تناقشها الآن إنما هي مجرد ملاحظة ألبتتها لجنة الأوقاف وصرحت عليها ولم تكن طلبا أصليا ملازم إذ لا إطلاعة المناقشة فيها وعلى كل من همه هذا الموضوع أن يبحث ويذكر في الطريقة التي يمكن أن تزيد في حماية المستحقين لأن الإلغاء ليس طريقا للحماية بل هو طريق لرفعها والذي يصح أن يذكره هو إذا كان من الممكن جعل هذه الاستحقاقات غير قابلة للحجز فيما يتعلق بالمستقبل حتى لا يتيسر للمستحقين سبيل للاستعانة"

من هذا تبين أن روح المجلس النيابي متجهة إلى وضع نظام يكفل حماية المستحقين ويحقق رغبة الواقفين من حيث ضمان ديونهم بما يكفهم شر الحاجة .

وقد صادف ذلك ارتياحا تاما لدى وزارة الأوقاف بحكم اتصالها بالمستحقين ووقوفها على ما يعانون من المشاق بسبب تركهم عرضة لأطماع المراءين وجعلهم .

عنت الوزارة بدرس هذا الموضوع مسترشدة بروح التشريع وإجاء القضاء وأنشج البحث تشريعا لحماية المستحقين لا يتناقض مع المبادئ التي أخذ بها الشرع في مواطن كثيرة .

لهذه الاعتبارات تدعو المصلحة العامة بتسليم الشرع لإحاطة نفقة غير قليلة أثبت العمل أنها أصبحت هذا لأطماع المراءين وجعلهم كما أن هذه المصلحة تقضي بتقوية حيل المراءين لأن إقرار المستحقين يعني دائما في تناهيه فوائده دوية بحرمها القانون وجباة عليها .

وكذلك تقضي الواجب الإنسانية بهذا التدخل حتى يبعد المستحقون ما يوجب بأدبهم فيصوبوا ماء وجوههم وفيهم الشيوخ والمرضى والأرامل والأيتام وكثير منهم من ملالات أسر شرفة تحجب دأبتهم والحفاظة على كرامتها .

ولو نظرنا إلى ضرورة هذه الحماية من وجهة حسن سير الأعمال الحكومية لوجدنا أن هناك علا تدخل المشرع إذ لا ينبغي أن التنازلات والمجوزات وما تقتضيه من إشكالات مسبب لاضطراب أعمال الوزارة وإرهاق عاملها الذين يجب أن توجه جهوداتهم بقدر المستطاع إلى ما فيه الخير للمستحقين وجهات البراءة لا أن يكونوا أدلة نغمة مطاع المراءين وجعلهم .

وإذا كان للشرع قد أحترم إلى حد ما إرادة الواهب والوصي في عدم جواز الجزاء على ما يوجب أو أوصى به فتقرر عدم جواز الجزاء على الاستحقاق فيه تحقيق لما قصد الواقفون من كفاية المستحقين شر الحاجة كما أنه يتحقق من هذا المبدأ .

جلسة الاثنين ٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(١٨ يونيو سنة ١٩٣٤)

مذكورة إرضاحية

شأن مشروع القانون الخاص بعدم جواز الجزع على استحقاقات المستحقين في الألقاف الأهلية إلا فيما زاد عن مائة وعشرين جنباً مصراً

لما طرحت ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ المالية على مجلس النواب تناولت لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بحث حالة المستحقين في الألقاف الأهلية وأرادت أن تحقق من مبلغ حصصهم على حقوقهم وأدلت إلى المجلس بالبيان الذي وصلها من وزارة الأوقاف، من ذلك أن إدارة الوزارة لكثير من هذه الأوقاف هي مصلحة الدين، وأن ما قصده الواقفون من رصد أموال معينة على أولادهم حتى لا يكونوا عالة يتكفرون الناس قد فلت عليهم بفعل أولادهم الذين يتنازلون عن استحقاقهم أو يستبدون عليه، وكثيراً ما تكون الاستدانة هواناً باهظة، وإتني على هذا ما هو مشاهد ومعلوم للجميع من أنه رغم التسهيلات التي وضعت لرأس هؤلاء المستحقين ورغم ما أن إدارة هذه الأوقاف في مجموعها لا غبار عليها من اليأس والشقاء ملازم لكثير منهم . وبعد أن شرحت اللجنة هذه الحالة أفضت إلى المجلس برأيها في التفكير في صلاحية بقاء نظام الألقاف الأهلية من عدمه .

وقد أثار هذا البيان مناقشة شديدة صريحة في خلالها بأن حالة المستحقين تستوجب إتمام النظر فيما وصلوا إليه من اليأس بسبب استنفاذ المزايا، وأن وزارة الأوقاف تتم بدرس نظام يكفل هؤلاء المستحقين حمايتهم من المزايا . وقد أعقب هذا التصريح أن جاهر مقرر اللجنة بأن مسألة ديون المستحقين تناولتها اللجنة من ناحية واحد وهي التحقق بما إذا كان المستحقون في الأوقاف الأهلية متمتعين حقيقة بما قصده الواقفون، وقررت أن الواقفين يقصدون أن يضمنوا لأولادهم وفديتهم رزقاً معلوماً ويكفهم شر الحاجة، وراى اللجنة أن هذا القصد لم يتحقق على الوجه الأكمل بل إن جزءاً كبيراً من هذه الأوقاف مدين للغير ثم صرح حضرة صاحب الدولة رئيس المجلس بأنه إذا كان المراد حماية المستحقين فإن هذا سهل وذلك بتقرير عدم جواز الجزع على الاستحقاق، ثم ختمت المناقشة بالبيان الذي جاء على لسان دولة الرئيس وهو : «إن المسألة التي تناقشها الآن إنما هي مجرد ملاحظة أبلغتها لجنة الأوقاف» ومرت عليها ولم تكن طلباً أصلياً فلا لزوم إذن لإطالة المناقشة فيها، وعلى

«كل من جمعه هذا الموضوع أن يبحث ويحرف الطريقة التي يمكن أن تزيد» «في حماية المستحقين لأن الإنشاء ليس طريقاً للحماية بل هو طريق لرفضها،» «والذي يصح أن يذكر فيه هو إذا كان من الممكن جعل هذه الاستحقاقات» «غير قابلة للحجز فيا يتنازل المستقبل حتى لا يتيسر للمستحقين سبل الاستدانة» «من هذا تبين أن روح المجلس التأيي متجهة إلى وضع نظام يكفل حماية المستحقين ويحقق رغبة الواقفين من حيث ضمان رزقهم بما يكفهم شر الحاجة .

وقد صادف ذلك ارتباطاً تاماً لدى وزارة الأوقاف بحكم اتصالها بالمستحقين ووقوفها على ما يعانيون من المشاق بسبب تركهم عرضة لطامع المزايا وحيلهم .

عنيت الوزارة بدروس هذا الموضوع مسترشدة بروح التشريع واتجاه القضاء وأنتج البحث تشريعا لحماية المستحقين لا يتناقض مع المبادئ التي أخذ بها المشرع في مواطن كثيرة .

لهذه الاعتبارات تدعو المصلحة العامة بتدخل المشرع لإنقاذ فئة غير قليلة أثبتت العمل أنها أصبحت هدفاً لطامع المزايا وحيلهم، كما أن هذه المصلحة تفضي بمقاومة حيل المزايا لأن إقراض المستحقين ينفى دائماً في شتايه فوائده روية تعهدوا القانون وصافى عليها .

وكذلك تفضي المواطن الإنسانية بهذا التدخل حتى يبعد المستحقون ما يقوم بأولادهم فيصوبوا ماء وجههم وينعم الشيوخ والمرضى والأرامل والأيتام وكثير منهم من سلالات أسر شريفة تحب رعايتها والحفاظ على كرامتها .

ولو نظرنا إلى ضرورة هذه الحماية من وجهة حسن سير الأعمال الحكومية لوجدنا أن هناك خلافاً لتدخل المشرع إذ لا يخفى أن التنازلات والمجزعات وما تقتضيه من إشكالات مسبب لاضطراب أعمال الوزارة وإرهاق معاملها الذين يجب أن توجه مجهوداتهم بقدر المستطاع إلى ما فيه الخير للمستحقين وجهات الخير . لا أن يكونوا أداة لخطة مطامع المزايا وجشعهم .

وإذا كان المشرع قد استهم إلى حد ما بإزالة الوهاب والموصى في عدم جواز الجزع على ما ذهب أو أوصى به فقرر عدم جواز الجزع على الاستحقاق فيه تحقيقاً لما قصده الواقفون من كفاية المستحقين شر الحاجة كما أنه يتشبع مع هذا المبدأ .

وقد جرت المحاكم على القضاء بالتفقات إذا طلبها المستحق في مواجهة الماتين مراعاة لمراسمهم الاجتماعي وملاحظة مقدار الرخ والدين التي عليهم . غير أن الصعوبات التي يباينها المستحقون الوصول إلى تقرير هذه التفقات وما يتطلبه ذلك من جهد ونفقة يبطئ عاقي الكثيرين منهم ، كما أن حصار المستحقين لا يستطيعون مقاومة الماتين في تيار المشاكل القضائية فيؤثرون الحرمان على الالتجاء إلى القضاء وأن يزجوا بأنفسهم في وسط هذه المتاعب .

ملحق رقم ٤٧

جلسة الاثنين ٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(١٨ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البك)

أشارت هذه اللجنة وهي تجت ميّزانية وزارة المعارف العمومية إلى ما تراه أقوم السبل للتوضيح بالأسرى العلنى من طريق حصر التعلّم العالى ليمين يؤهلهم له استعمالهم فى لا تعود التفصيل مرة أخرى بمسألة ميزانية الجامعة .

وليس فى هذه الميزانية من جديد سوى ضم قسم المستشفيات إلى الجامعة فزادت المصروفات تبعاً لذلك من ٣١٩,٠٧٤ ج. م إلى ٤٨٤,٢٩٤ ج. م .

الاعتمادات

إيرادات الجامعة

قدّرت إيرادات الجامعة الناتجة من أرباح تشغيل القود وإيراد الأموال الثابتة والرسوم المدرسية ورسوم الامتحانات ورسوم المكتبة ثم الإيرادات المتوقعة بمبلغ قدره ٦٦٩,٦٤٠ ج. م .

أما إعانة الحكومة فتبلغ ٣٦١,٦٥٤ ج. م تدفع وزارة المعارف العمومية منها ١٥١,٨٤٧ ج. م والباقي وقدره ٢٠٩,٨٠٧ ج. م مأخوذ من ميزانية وزارة الصحة العمومية .

هذا ولما كانت مصروفات الجامعة مقدرة بمبلغ ٤٨٤,٢٩٤ ج. م فقد أخذ من احتياطيها مبلغ ٥٦,٠٠٠ ج. م لسد عجز الإيرادات .

ويرى من مراجعة مشروع ميزانية الجامعة أن إعانة وزارة المعارف العمومية قد طبّقت بمقدار ٩٩,٣٣٧ ج. م أصبحت ١٥١,٨٤٧ ج. م بعد أن كانت ٢٥١,١٨٤ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية .

لذلك عيّن الوزارة بوضع مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة وروأت قصره على عدم جواز الجزاء على مبلغ ١٢٠ جنياً سنوياً من حصة المستحقين فى الأوقاف، مع ملاحظة أنه فى حالة تعدد جهات الاستحقاق يسلّم للمستحق باعتبارها مجمعة بحيث لا ينقص من القانون المذكور بأكثر من عدم جواز الجزاء على ١٢٠ جنياً فقط مهما تعددت جهات الاستحقاق .

وراعت الوزارة فى هذا القرار ألا تشمل حركة التعامل بين المستحقين والمباشرين، والآخرتهم غرض اقتصادى يرمون إليه من واداء الاستدانة، وأن تبقى من الثقة الضرورية ما يقوم بأداء المستحقين الذين تقدم حالتهم النفسية أو المالية عن الالتجاء إلى المحاكم لتقرير هذه الثقة التى تسلّم بها فى أحكامها ولا تتناقض مع روح التشريع .

وكذلك نص المشروع على عدم جواز تنازل المستحق عن المقدار الذى لا يجوز الجزاء عليه من استحقاقه حتى لا يتصل بالمستحقين على الشخص من عدم جواز الجزاء باستصدار تنازلات من المستحقين الذين لا يصحون عن الموافقة تحت تأثير الحاجة أو التهديد .

وقد استثنى المشروع فى المادة الثانية التفتت المقررة على المستحقين لأجزاء الجزاء أو التنازل وقاء لها ، ولكن فى حدود النسبة المنصوص عليها فى المادتين ٤٣٤ ومرافعات أهل ٤٩٦ غطت حتى لا يفوت الفرض المقصود من هذا القانون بإبقاء جزء من حصة المستحق يقوم بمعايشه .

ولما كان المقصود من سن هذا القانون حماية المستحقين ، غشية من أن يجسّ الأضرار على المحاكم فى قضايا الثقة التى قد ترفع إليها من المستحقين المحجوز عليهم يطلب الحكم لم يبلغ من أصل استحقاقهم بصفة ثقة تشتت بعد صدور هذا القانون عن الحكم لم تنفذت اكفاء بالقدور الذى تهدر عدم جواز الجزاء عليه ، فقد رأى النص فى المادة الثالثة من مشروع القانون على أنه لا يمنع المحاكم من أن تقضى للمستحقين بصفة تزيد على ١٢٠ جنياً سنوياً ، كما رأى أنه لا محل لاستثناء القدر الزائد عن المائة والعشرين جنياً من قواعد التشريع الحالية . بتقرير عدم جواز الجزاء عليه إلا بالمقدار المنصوص عليه فى المادتين ٤٣٤ ومرافعات أهل ٤٩٦ ومرافعات أهل ٤٩٩ فى تلك المادة على الرجوع إلى أحكام المادتين ٤٣٧ ومرافعات أهل ٤٩٩ غطت التلّين يميزان الجزاء على المبالغ المحكوم بها بالثقة وقاء لديون الثقة .

ونصت المادة الرابعة على عدم سريان القانون على الديون الثابتة التاريخ قبل العمل به حتى لا تنص الحقوق المكتسبة للمباشرين الذين تجت ديونهم وسبقاً قبل العمل بالقانون .

المصروفات

قدرت مصروفات الجامعة لمشروع الميزانية ببلغ ٤٨٤,٢٩٤ ج. م مقابل ٣١٩,٠٧٤ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٣-١٩٣٤ المالية أى بزيادة إجمالية قدرها ١٦٥,٢٢٠ ج. م سببها نمو الجامعة نموا مطردا وضم مستشفى قصر العيني إليها .

وقد وزعت اعتادات المصروفات على أبواب فصلها كما يأتى :

	باب ١ ماهيات وأجرومريتات		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ٣ أعمال جديفة		الإجالة	
	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٣
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - قسم التعليم .	٢١٣٤٢٩	١٩٥٣٨٨	٥٢٥٥٨	٥١٢٩٣	٨٥٠٠	٣٤٥٠	٢٧٤٤٨٧	٢٥٠١٣١
٢ - قسم المستشفيات .	٦١٧١٦	٣١٠٧٦	١١٥٠٩١	٧٨٦٧	٣٣٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٠٩٨٠٧	٦٨٩٤٣
	٢٧٥١٤٥	٢١٦٤٦٤	١٦٧٦٤٩	٥٩١٦٠	٤١٥٠٠	٤٣٤٥٠	٤٨٤٢٩٤	٣١٩٠٧٤

بي مصرى

بند ٢ - " إيرادات الأموال الثابتة " ١٢٠٠

بند ٣ - " رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة " ... ٦٠٠٠٠

بند ٤ - " إيرادات متنوعة " ١٠٥٠

بند ٥ - " إعانة الحكومة " :

" من ميزانية وزارة المعارف العمومية " ... ١٥١٨٤٧

" من ميزانية وزارة الصحة العمومية " ... ٢٠٩٨٠٧

المأخوذ من الاحياطى ٥٦٠٠٠

واللجنة ترجو أن يقر المجلس اعتادات الجامعة كما اقترحتها مجلس النواب
وهى :

١ - المصروفات

بي مصرى

باب ١ - " ماهيات وأجرومريتات " ٢٧٥١٤٥

باب ٢ - " مصاريف عمومية " ١٦٧٦٤٩

باب ٣ - " أعمال جديفة " ٤١٥٠٠

٢ - الإيرادات

بي مصرى

بند ١ - " أرباح تسهيل القود " ٤٣٩٠

مادة ٣ - على وزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

فأمر بأن يصمم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
ويرتفع كقانون من قوانين الدولة .

الجامعة المصرية

١ - المصروفات

بند ١ - "ماليات وأجروماتيات" .	٢٧٥١٤٥	بند ١ - "ماليات وأجروماتيات" .
٢ - "مصاريف عمومية" .	١٦٧٦٤٩	٢ - "مصاريف عمومية" .
٣ - "أعمال جديدة" .	٤١٥٠٠	٣ - "أعمال جديدة" .
الجملة .	٤٨٤٢٩٤	الجملة .

٢ - الإيرادات

بند ١ - "إرباح تشغيل القنود" .	٤٣٩٠	بند ١ - "إرباح تشغيل القنود" .
٢ - "إيرادات الأموال الثابتة" .	١٣٠٠	٢ - "إيرادات الأموال الثابتة" .
٣ - "رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة" .	٦٠٠٠٠	٣ - "رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة" .
٤ - "إيرادات متنوعة" .	١٠٥٠	٤ - "إيرادات متنوعة" .
٥ - "إعانة الحكومة" :		٥ - "إعانة الحكومة" :
من ميزانية وزارة المعارف العمومية .	١٥١٨٤٧	من ميزانية وزارة المعارف العمومية .
من ميزانية وزارة الصحة العمومية .	٢٠٩٨٠٧	من ميزانية وزارة الصحة العمومية .
الأعوذ من الاجتياح .	٥٦٠٠٠	الأعوذ من الاجتياح .
الجملة .	٤٢٨٢٩٤	الجملة .

جلسة الأربعاء ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(٢٧ يونيو سنة ١٩٣٤)

(المقرر خضرة الشيخ المحترم عبد الحليم الجليل بك) .

أحال المجلس إلى اللجنة مشروع قانون الوارد من مجلس النواب يربط
ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية فراجسته ووجدته
مطابقا لما ورد بقررها عن مشروع ميزانية الجامعة وهى تتقدم به إلى
المجلس رجاء الموافقة عليه بالصيغة التى أقرها مجلس النواب وهى :

مشروع قانون

يربط ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - تخدوت ميزانية مصروفات الجامعة المصرية للسنة المالية
١٩٣٤ - ١٩٣٥ بمبلغ ٤٨٤,٢٩٤ ج. م (اربعمائة وأربعة وعشرون ألفا
ومائتين وأربعة وتسعين جنيا) .

وتخدوت ميزانية إيراداتها بمبلغ ٤٢٨,٢٩٤ ج. م (اربعمائة وعشرون
ألفا ومائتين وأربعة وتسعين جنيا) .

وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ٥٦,٠٠٠ ج. م (ستة
وخمسون ألفا من الجنيحات) من احتياطي الجامعة .

مادة ٢ - إن وجود امتداد لفرض معين فى جدول المصروفات الخاصة
بكل معاملة أو إدارة لا يضى المصالح والإدارات من المحافظة بكل دقة على
أسسها المالية والاصول بها فيما يتعلق باستندالم تلك الامتداد .

الأدب والمحقق في سنة ١٩٣٣ المالية، فضلا عن التوسع المقترح في السنة المقبلة بمقدار ٣٣ طالبا في القسمين، فترى اللجنة المالية أنه يمكن رفع التقدير إلى ٦٠.٠٠٠ ج.م.

وقد اقصر المأخوذ من احتياطي الجامعة حسب اقتراحاتها على ٤٦٠٠٠ ج.م. ومعظمه ناتج من الزفر المنظور حصوله في السنة الحالية ولما كانت الجامعة تحتل سبيلت من البنين الموحد قيمتها الاسمية ١٠.٠٠٠ جنيه استرليني وكان مجلس الوزراء قد وافق بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٣ على ضمها إلى إيرادات الجامعة واحتياؤها تكون جزءا من الاحتياطي الذي يبنى استعماله في سد تكاليف المبنى وفقا لقرار مجلس الوزراء المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٢٧ فترى اللجنة المالية الاستعانة بهذه السنوات في تقدير إيرادات الجامعة إذ أن هذا يترتب عليه تخفيف إمالة الحكومة بمقدار ١٠.٠٠٠ ج.م. على أن الجامعة تستطيع الاحتفاظ بهذه السنوات إذا تمكنت من توفير مبلغ يوازي قيمتها من الاعتمادات المخصصة لها في السنة المقبلة.

فلذا وافق مجلس الوزراء على ما تقدمت بهي إضافة مبلغ ١٣.٠٠٠ ج.م. (٣.٠٠٠ ج.م. للرسوم المدرسية و ١٠.٠٠٠ ج.م. قيمة السنوات) إلى تقدير إيرادات الجامعة.

المصروفات

أشير فيما تقدم إلى أن اللجنة راعت في المشروع إضافة مبلغ ١٣.٥٢٣ ج.م. لمصاريف مستشفى قصر العيني من ذلك ٤٤.٦٥٧ ج.م. في الباب الأول و ٨٧.٧٦٦ ج.م. في الباب الثاني و ٣٠.٠٠٠ ج.م. في الباب الثالث. فهذه الاعتمادات تزيد بمبلغ ٨٨٢ ج.م. في الباب الثاني على الاعتمادات الخاصة بالمستشفى الواردة في المشروع المبرور الآن على البرلمان ضمن ميزانية مصلحة الصحة وعلى ذلك يبنى تخفيضها بهذا القدر.

أما الزيادة المطلوبة لسائر أقسام الجامعة فتلخص فيما يلي :

جنيه
٢٧,٤٦٣ في الباب الأول "مهايات وأجر ومرتبات".
٣٧,١٨٨ في الباب الثاني "مصروفات عمومية".

٦٤,٦٥١
تقريب :

١٣,٣٨٠ تخفيض في الباب الثالث "أعمال بلدية".

٢٣,٢٧١

الباب الأول "مهايات وأجر ومرتبات"

ترجع الزيادة في هذا الباب وقد راعها ٢٧,٤٦٣ ج.م. إلى الاقتراحات التالية:

أولا - إسماء ٤٢ وظيفة دائمة بمبلغ ٧٣٦ ج.م. و ١٤٣٠ وظيفة ختم بمبلغ ٤٨,٤٥٨ ج.م. لتوسيع كلية الطب والمصلحة الخارجية والإقسام الأخرى

نص مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء مشروع ميزانية الجامعة المصرية لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ :

وضعت الجامعة مشروع ميزانيتها على أساس ضم مستشفى قصر العيني إلى كلية الطب فضلا عن ميزانية مصلحة الصحة. وفيما يلي تقديرات الإيرادات والمصروفات :

سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	الزيادة
جـ	جـ	جـ

المصروفات

الجامعة	٣٨٢٣٤٥	٣١٩٠٧٤	٦٣٢٧١
مستشفى قصر العيني	١٣٥٤٢٣	—	١٣٥٤٢٣
جـلة المصروفات	٥١٧٧٦٨	٣١٩٠٧٤	١٩٨٦٩٤

الإيرادات

إيرادات الجامعة	٦٣٦٤٠	٥٨٢٩٠	٥٥٠٠
المأخوذ من احتياطي الجامعة	٤٦٠٠٠	٩٦٠٠	٣٦٤٠٠

العجز المطلوب تسييره بإعانة من الحكومة

(١) عجز حقيق في ميزانية الجامعة	٣٧٢٧٠٥	٢٥١١٨٤	٢١٥٢١
(ب) عجز ظاهري ناتج عن نقل مستشفى قصر العيني	١٣٥٤٢٣	—	١٣٥٤٢٣
جـلة الإيرادات	٥١٧٧٦٨	٣١٩٠٧٤	١٩٨٦٩٤

فالبيان السالف الذكر يدل على أن الزيادة الفعلية في مصروفات الجامعة تبلغ ٦٣,٢٧١ ج.م. في حين أن الزيادة المطلوبة في إعانة الحكومة قاصرة على ٢١,٥٢١ ج.م. والسبب في ذلك يرجع إلى وفرة المأخوذ من احتياطي الجامعة بسبب عدم استعمال بعض اعتمادات في السنة الحالية.

وقد بحثت اللجنة المالية مشروع الميزانية متوخية تنفيذ معظم اقتراحات الجامعة مع مراعاة التخفيف من أعباء الميزانية العامة وفيما يلي بيان النتيجة :

الإيرادات

الشرط الأكبر من الزيادة يتناول الرسوم المدرسية ، فقد رقت من ٥٢,٠٠٠ ج.م. إلى ٥٧,٠٠٠ ج.م. ولما كانت التحصيل في سنة ١٩٣٧ بلغ ٥٧,٠٢٣ ج.م. وكانت الجامعة قد وسعت القسمين الإحصائيين بكلية

الباب الثالث "أعمال جديدة"

تبلغ جملة الاعتاجات المطلوبة ٤٢,٧٠٠ ج. م من ذلك ٣٣,٠٠٠ ج. م للأثاث والأجهزة اللازمة لإباني الجديدة الخاصة بمستشفى فؤاد الأول و٤,٠٠٠ ج. م لتأثيث غرف صالة الاحتفالات البحارى بهاها الأرب و٢,٠٠٠ ج. م لغرفيات الأتار بكنية الأكلاب و٧٠٠ ج. م لبناء مسكن لأعمال أخرى بمحلة الأنجيات البحرية بالبحر الأحمر .

وترى اللجنة المالية الموافقة على هذه الاقتراحات على أن يخفف اعتبار ٣٣,٠٠٠ ج. م الخاص بالأثاث والأجهزة إلى ٣٠,٠٠٠ ج. م باعتبار أن التكاليف المتضدة في ميزانية السنة الحالية قاصرة على ٤٠,٠٠٠ ج. م وأن المنظور صرفه منها في السنة الحالية بمقدار يبلغ ١٠,٠٠٠ ج. م .

النتيجة :

فلذا وافق مجلس الوزراء على اقتراحات اللجنة المالية المبينة فيما تهم تصحيح جملة تقدير المصروفات ٤٨٤,٢٩٤ ج. م والإعانة اللازمة ٣٦١,١٦٥ ج. م .

ولما كان مجلس الجامعة قد أعرب عن رغبته في أن تهم ميزانية الجامعة إلى قسمين : قسم خاص بالتعليم وقسم خاص بالمستشفيات — على أن ترجع الإعانة اللازمة لقسم التعليم بميزانية وزارة المعارف وإعانة قسم المستشفيات بميزانية وزارة الصحة — ترى اللجنة المالية تحقيقاً لهذه الرغبة تقسيم الميزانية إلى فصلين على أن تكون إعانة وزارة الصحة موازية لمصروفات قسم المستشفيات ، أما إعانة وزارة المعارف فتكون موازية للفرق بين مصروفات قسم التعليم وإيرادات الجامعة ، وفكاً باعتبار أن معظم هذه الإيرادات مكونة من الرسوم المدرسية ومن إيرادات الأموال الموقوفة على التعليم .

فلذا أخذ بهذا الرأي يبنى تعديل مشروع الميزانية المعرض الآن على البرلمان حسب البيان التالي :

أولاً — حذف الفصل الثاني "مستشفى قصر العيني" من ميزانية وزارة الصحة ما يترتب عليه تخفيض الباب الأول بمبلغ ٤٤,٩٥٧ ج. م وإياب الثاني بمبلغ ٨٦,٨٨٤ ج. م وإياب الثالث بمبلغ ٣,٠٠٠ ج. م .

ثانياً — إضافة مبلغ ٢٠,٩٨٧ ج. م إلى بند ٣٣ — "إعانات" من ميزانية وزارة الصحة بعنوان "إعانة قسم المستشفيات بالجامعة المصرية" ومن المبلغ المذكور ١٢٤,٥٤١ ج. م لمصروفات مستشفى قصر العيني و٧٥,٣٦٦ ج. م لمصروفات مستشفى فؤاد الأول .

ثالثاً — تخفيض إعانة الجامعة المدرجة ضمن بند ١١ — "إعانات" من ميزانية وزارة المعارف بمبلغ ٩٩,٣٣٧ ج. م فصيح ١٥١,٨٤٧ ج. م بدلاً من ٢٥١,١٨٤ ج. م على أن يبدل العنوان إلى "إعانة قسم التعليم بالجامعة المصرية" والتخفيض المشار إليه ناتج من جهة من إدراج الإعانة اللازمة لمصاريف مستشفى فؤاد الأول في ميزانية الصحة بدلاً من ميزانية المعارف ، ومن جهة أخرى من التخفيضات التي أجرتها اللجنة المالية في مشروع الميزانية مع مراعاة الزيادة في المأخوذ من احتياطي الجامعة .

الثانية للسفنى — ولما كانت الجامعة قد صنعت ٤٨ وظيفة دائمة و٩٩ وظيفة خدم في سنة ١٩٣٣ توسع كلية الطب ، وبمناصبه استلام البناء الجديد للعيادة الخارجية ، وقد رأت اللجنة المالية الاكتفاء بإدراج مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج. م للوظائف الجديدة في سنة ١٩٣٤ من ذلك ٥٠٠ ج. م لكلية الطب و٥٠٠ ج. م للعيادة الخارجية الخ. على أن يؤشر أمره بصدد صرف إلا بعد الاتفاق مع وزارة المالية .

ثانياً — إنشاء قسم العازن بمستشفى فؤاد الأول ما يترتب عليه إنشاء ٩ وظائف دائمة بمبلغ ١١٧٦ ج. م و١١٠ وظيفة خدم بمبلغ ٣٧٨ ج. م وقد رأت اللجنة المالية أن الزيادة الكبيرة في السنوات الأخيرة في عدد الأسرة في قصر العيني واتساع العيادة الخارجية بمستشفى فؤاد الأول يبرر إنشاء قسم خاص لحفاظن المستشفيات على أن يكفى في سنة ١٩٣٤ بمبلغ هذا القسم ٥ وظائف دائمة بمبلغ ٦٧٢ ج. م و٩٠ وظائف خدم بمبلغ ٢٢٢ ج. م .

ثالثاً — إنشاء ٣٠ وظيفة دائمة بمبلغ ٩,٦٩٩ ج. م و٣٢ وظيفة خدم بمبلغ ١٠,٣٠٢ ج. م للإدارة العامة والوكالات المختلفة (عند كلية الطب) وقد رأت اللجنة المالية الموافقة على ٣٣ وظيفة دائمة بمبلغ ٩,٢٠٩ ج. م و١٤ وظيفة خدم بمبلغ ٤٢٧ ج. م .

رابعاً — تعديلات مختلفة ترتب عليها زيادة قدرها ٧,٧٠٨ ج. م من ذلك ٩,٣٧٥ ج. م لفرق الرط ، وقد رأت اللجنة المالية الموافقة عليها كلها ما عدا مبلغ ١٣٧ ج. م .

وبناء على ما تقدم تكون جملة الزيادة التي أقرتها اللجنة المالية في الباب الأول ١٩,١٣٦ ج. م يستبعد منها ٥٠٠ ج. م لزيادة المنظور عدم صرفه و٦٢٢ ج. م لفرق الرط فصيح الزيادة الصافية ١٣,٥٧٤ ج. م .

الباب الثاني "مصاريف عمومية"

اقتراحات الجامعة في هذا الباب تتناول زيادة قدرها ٣٧,١٨٨ ج. م من ذلك ٢٨,٩٥٥ ج. م في التورديت بسبب التوسع في مستشفى فؤاد الأول ومستشفى الطفل وكلية الطب . وإياباً وقدره ٨,٢٣٣ ج. م في سائر البود .

وقد رأت اللجنة المالية استبعاد مبلغ ١٢,١٧٥ ج. م من الزيادة في التورديت قصرها على ١٩,٣٩٠ ج. م لاسيما أن اعتماد التورديت لمستشفى قصر العيني الممرض على البرلمان يشتمل على زيادة قدرها ١٩,١٠٨ ج. م فصيح الزيادة في التورديت للمستشفيات ٣٥,٩٨٩ ج. م .

ورأت اللجنة أيضاً تخفيض الزيادة في البود الأخرى إلى ٥,٩٥٥ ج. م وفكاً على أساس المنصرف في سنة ١٩٣٣ والسنة الحالية ، ومع مراعاة التوسع

ونتيجة التعديلات السابقة الذكر تخفيض اعتمادات الميزانية المعروضة الآن على البرلمان بمبلغ ٧١,٠٧٤ ج.م حسب البيان التالي :

تخفيض	زيادة	
١٣٤٥٤١	—	حذف اعتمادات مستشفى قصر العيني من ميزانية الصحة .
—	٢٠٩٨٠٧	يضاف إلى الباب الثاني من ميزانية الصحة لإعانة قسم المستشفيات .
٩٩٣٣٧	—	تفويض إعانة الجامعة المدروسة في ميزانية المعارف
٢٣٣٨٧٨	٢٠٩٨٠٧	
٢٤٠٧١		

ورفقة هذا مشروع مرسوم قانون م

في ٨ أبريل سنة ١٩٣٤

الرئيس
حسن صبرى

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزارة بجلسته المتعقدة في ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤ على رأى اللجنة المالية البين في هذه المذكرة وقد ألفت وزارته المعارف العمومية والمداخلية هذا القرار .

وقرر المجلس جعل الاعتماد الخاص بإنشاء محطة للأبحاث الخاصة بالحيوثات والنباتات البحرية بالبحر الأحمر (بند ١٣ أعمال جديدة) و ٥٠٠ ج. م بدلاً من ١٠,٧٠ ج.م على أن يؤخذ من الباقي مبلغ ٤٥٠ ج.م لدرجه بالبند الأول " ماهيات وأجر ومرتبات " لتعين موظفين بالجامعة بشرط ألا يصرف منه شيء إلا بموافقة وزارة المالية وبمبلغ ١٢٠ ج.م لدرجه بالبند السادس " أثاث وتجهيزات " لأثاث الجامعة .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بربط الميزانية المشار إليها م

رئيس مجلس الوزراء
عبد الفتاح يحيى

بيان عن الأطباء الموقوفة على الجامعة المصرية

ملف	اسم الوقفية	الجهة الموجودة بها	مفردات			جملة			ملاحظات	
			س	ط	دق	س	ط	دق		
١	وقفية الأميرة فاطمة هانم اسماعيل	ناحية شفافس مركز أجا ...	٢٠	١٧	٧٠٧	١٤	٢١	٣٢٩٦	هذه الوقفية تديرها وزارة الأوقاف وشمولية بنظرها والجامعة فيها ٤٠ سهما من ١٠٠ سهم من ساق الرع .	
		» نية سندوب ...	—	١٤	٥٥١					
		» البقية ...	٦	١٩	١٤٦٦					
		» شبرا الجوز ...	١٦	٧	٥٧٤					
		» برج فور المحص ...	—	٨	—					
		» جالية ...	٢٠	١٨	—					
		» شبرا هور ...	—	٨	—					
	» بولاق المذكور ...	—	٧	٦٠	٧	٦٠				
						١٤	٤	٣٣٥٧	الجملة .	
٢	وقفية الأمير يوسف كمال ...	» البركة مركز شين القناطر				٨	١٦	١٢٥	هذه الوقفية تديرها وزارة الأوقاف بالتوكيل من الجامعة .	
٣	وقفية الشيخ محمد حبيب ...	زاوية الناعورة مركز شين الكوم				—	—	٥	هذه الوقفية تديرها وزارة الأوقاف بالتوكيل من الجامعة .	
٤	وقفية أحمد بك الشريف ...	ناحية واقد مركز كوم حمادة ...				—	—	١٠٠	هذه الوقفية تديرها وزارة الأوقاف .	
٥	وقفية حسن زايد باشا ...	» دروة ...	١٤	٢١	٢٨	٦	١٨	٢	٥٠	هذه الوقفية تديرها وزارة الأوقاف من الجامعة . منها أطيان بدعى المستاجرون أن البحر كلها .
		» صراوة وكفرها ...	٤	٥	٢١					
٦	وقفية مصطفى كامل النمرأوى بك	» أبو خلد — بنى سويف				٦	١٩	٥	يديرها النمرأوى بك لانه الناصر والوكيل .	

علم الاقتصاد إلا بقدر الإمكان بالنسبة لمجال إقامة الشاثر طلبت فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٩,٠٠٠ ج.م.

(ثالثاً) قدر مبلغ ٢,٤٠٠ ج.م. لبند ٧ - "مصاريف كسح" باب ٢ - قسم ٤ - "المساجد" لأنه بسبب احتياج الكثير من دورات المياه بمجال إقامة الشاثر للكسح وعدم إمكان تأجيلها محافظة على الصحة العامة طلبت الوزارة فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٠٠ ج.م.

٢ - الأوقاف الأهلية

(أولاً) أودع ميزانية سنة ١٩٣٣ مبلغ ٥٠,٠٠٠ ج.م. للباب الخامس "ديون على أوقاف وأجبة السداد". ولما كانت الديون التي ظهرت طرف بعض الأوقاف الأهلية لغاية سنة ١٩٣٣ مالية تتجاوز هذا الربط ومقتضى سدائها فقد اضطرت الوزارة لطلب اعتماد إضافي بمبلغ ١٥,٠٠٠ ج.م. لسد التجاوز.

(ثانياً) أودع للمصاريف القضائية والمشتركة باب ٦ - مبلغ ٢٥,٠٠٠ ج.م. ولكن تبين عدم كفاية الربط بسبب تسوية رسوم قضائية مخصومة بمعرفة الحاكم عن مدد ساقطة ولإسحول أوقاف جديدة في نظر الوزارة فاضطرت إلى طلب اعتماد إضافي بمبلغ ٨,٥٠٠ ج.م.

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي اقترعها مجلس النواب وهي :

نحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروا :

(المادة الأولى)

يفتح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية اعتماد إضافي بمبلغ ٣٥,٠٠٠ ج.م. (خمسة وثلاثين ألف جنيه) سنة ١١,٥٠٠ ج.م. للأوقاف الخيرية و ٢٣,٥٠٠ ج.م. للأوقاف الأهلية لسد التجاوز المنظور بحصوله في بعض أبواب الميزانية الموضحة بالجدول المرفق لهذا القانون .

ويؤخذ هذا الاعتماد من وفورات باقي أبواب المصروفات الأخرى في كل من هذه الأوقاف على حدة .

(المادة الثانية)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بحكم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٤٨

جلسة الاثنين ٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(١٨ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الأوقاف

من مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية بمبلغ ٣٥,٠٠٠ جنيه

(المرحمة خديجة بنت خويلد عبد الرحمن وما بنا) .

أحال المجلس على لجنة الأوقاف بجلسته ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٥,٠٠٠ ج.م. في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية لسد التجاوز المنظور حصوله في بعض أبواب الميزانية .

بحثت اللجنة مشروع هذا القانون يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٣٤ واطلعت على مذكرة الوزارة الملحقة به وعلى قرار مجلس الأوقاف الآتي تبين لها أن من مبلغ الاعتماد المذكور ١١,٥٠٠ ج.م. مطلوب لمصروفات الأوقاف الخيرية و ٢٣,٥٠٠ ج.م. لمصروفات الأوقاف الأهلية . وفيما يلي بيان الأسباب التي دعت إلى طلب فتح هذا الاعتماد :

١ - مصروفات الأوقاف الخيرية

(أولاً) أودع في ميزانية سنة ١٩٣٣ مبلغ ٨,٠٠٠ ج.م. للمصاريف القضائية بتدبير - باب ٢ - "مصاريف عمومية" قسم ٤ - "الإدارة العامة" ولكن تبين أن المربوط لهذا البند غير كافٍ بسبب تسوية رسوم قضائية مخصومة بمعرفة الحاكم عن مدد ساقطة فاضطرت الوزارة إلى طلب اعتماد إضافي بمبلغ ٥,٠٠٠ ج.م. لسد التجاوز المنظور حصوله .

(ثانياً) قدر مبلغ ٨,٠٠٠ ج.م. ثمن المياه والنفور وأدوات النظافة بتدبير ٥ - باب ٢ - "مصاريف عمومية" قسم ٤ - "المساجد والزوايا والأضرحة" . ولعدم كفاية الربط لما تحتاج إليه المساجد وديرة الوزارة في

كشف

بيان الاعتمادات الإضافية المطلوبة لسنة ١٩٣٣ المالية

البيان	الاعتماد المطلوب
الأوقاف الخيرية	جيب
قسم ١ - "الإدارة العمومية" فرع ١ - "ديوان العموم"	٥٠٠٠
بند ٢ - مصاريف عمومية بسبب تسوية الرسوم القضائية المخصصة بمعرفة الحاكم عن مدد سابقة .	.
قسم ٤ - "المساجد" باب ٢ - "مصاريف عمومية"	٦٠٠٠
بند ٥ - من مياه ونور وأدوات نظافة بسبب عدم كفاية الربط لما تحتاجه المساجد ورغبة الوزارة في عدم الاقتصاد إلا بقدر الإمكان بالنسبة لحال إقامة الشعائر .	٥٠٠
بند ٧ - مصاريف كسح بسبب احتياج الكثير من دورات عمال إقامة الشعائر للكسح وعدم إمكان تأجيلها محافظة على الصحة العامة .	١١٥٠٠
جملة الخيري .	١١٥٠٠
الأوقاف الأهلية	
باب ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد تسوية بعض الديون التي ظهرت طرف بعض الأوقاف لغاية سنة ١٩٣٣ مالية .	١٥٠٠٠
باب ٦ - مصاريف قضائية ومتنوعة بسبب تسوية الرسوم القضائية المخصصة بمعرفة الحاكم عن مدد سابقة وإدخول أوقاف جديدة في نظر الوزارة .	٨٥٠٠
جملة الأهل .	٢٣٥٠٠
جملة عمومية .	٣٥٠٠٠

جدول

بيان أبواب الميزانية المطلوب فتح اعتماد إضافي عليها لسنة ١٩٣٣ المالية

المبلغ	البيان
جيب	(١) الأوقاف الخيرية
٥٠٠٠	قسم ١ - "الإدارة العمومية" فرع ١ - "ديوان العموم". باب ٢ - "مصاريف عمومية". قسم ٤ - "المساجد". باب ٢ - "مصاريف عمومية". جملة الأوقاف الخيرية .
١١٥٠٠	(٢) الأوقاف الأهلية
١٥٠٠٠	باب ٥ - "ديون على أوقاف واجبة السداد". باب ٦ - "مصاريف قضائية ومتنوعة". جملة الأوقاف الأهلية .
٨٥٠٠	جملة عمومية .
٢٣٥٠٠	
٣٥٠٠٠	

صورة المذكرة المرفوعة للجلس الأعلى ووافق عليها بتاريخ

٢٦ أبريل سنة ١٩٣٤

مذكرة رقم ٧٨١ من قسم الحسابات .

طلب الموافقة على فتح اعتماد إضافي في ميزانية سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٣٥,٠٠٠ ج. م

أشرف بأن أرفع إلى هيئة المجلس البيان مرفوقه بالمبالغ المطلوب فتح اعتماد إضافي بها في ميزانية سنة ١٩٣٣ المالية ومقدارها ٣٥,٠٠٠ ج. م من ذلك مبلغ ١١,٥٠٠ ج. م للأوقاف الخيرية و ٢٣,٥٠٠ ج. م للأوقاف الأهلية لسد التجاوز المنظور حصوله في بعض أبواب المصروفات حتى آخر السنة المذكورة .

على أن تحتسب هذه المبالغ من وفورات باقي الأيواب الأخرى لكل من الأوقاف الخيرية والأوقاف الأهلية .

أما الفصل الأول فنقترله ٩٤,٣٣٠ جنبها موزعة على ثلاثة بنود كما يأتي:

	تهديرات		عرق	
	نقص	زيادة	نقص	زيادة
	بنية	بنية	بنية	بنية
بند ١ - "رسوم على إيرادات الأوقاف الاهلية"	—	٢٥١٠	٨٣١٤٧	٨٥٦٥٧
بند ٢ - "رسوم على الإيرادات وأوقاف الحرمين الشريفين"	٤٢٣	—	٣٣٠٧	٢٨٨٤
بند ٣ - "رسوم على إيرادات أوقاف الحديو اسماعيل بالوادي"	٥٣	—	٥٨٤٣	٥٧٨٩
	٤٧٦	٢٥١٠	٩٢٢٩٦	٩٤٣٣٠
	٢٠٣٤			صافي الزيادة .

وترجع هذه الزيادة إلى دخول أوقاف جديدة في نظر الوزارة فقد زادت مساحة أطميان الأوقاف الأهلية التي يديرها الوزارة ٢٣٤٧ فدانا إذ كانت في العام الماضي ٢٣,٣٧٨ فدانا فبليت في هذا العام ١٢٨,٧٢٥ فدانا وقد كانت في سنة ١٩٣٠ - ١٠٦,٤٧٢ فدانا .

وتتفاء هذه الزيادة المتوالية في إسداد إدارة الأوقاف الأهلية إلى الوزارة كانت تشير اللجنة دائما في تقاريرها إلى مضايقة الناية بأمر المستحقين واتخاذ تشريع يكفل لهم صيانة حقوقهم وحماية مصالحهم .

ويسر اللجنة أن تذكر أن الوزارة قد وقفت إلى وضع مشروع قانون يحدد جواز المجر والتنازل عن استقطاعات المستحقين في الأوقاف إلا أنها زاد على مائة وعشرين جنبها سنويا . وقد عرض على المجلس وأقره بـ ١٢ يونيو سنة ١٩٣٤

ومما يتصل بمصلحة المستحقين أموال البذل وهي التي تنتج من بيع أحيان تابعة لأوقاف أهلية وتقوم الوزارة باستثمارها على الوجه المين فيما بعد وقد كان الباقي منها يكون استثمار لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٣٣ مبلغ ٦٤,٠٧٦ جنبها وقد أقرت اللجنة في الدورة الماضية عن رغبتها في أن تقرر الوزارة باستثمار هذا المبلغ في الظروف الحاضرة لأنها تساعد على الحصول على صفقات بأحسن مثقلة .

وفما على رصيد أموال البذل لغاية آخر أبريل سنة ١٩٣٣ وما استثمرته

ملحق رقم ٤٩

جلسة الثلاثاء ٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(١٩ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الأوقاف

عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

(المقررة حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا) .

القسم الأول

الإيرادات

قدرت إيرادات الأوقاف الخيرية في مشروع ميزانية هذا العام بمبلغ ١٩٣,٦٨٠ جنبها مقابل ٧٠٣,٩٤٣ جنبها في العام الماضي أي بنقص إجمالي قدره ٢٢,٧٥٠ جنبها . وقد شمل هذا النقص أبواب الإيرادات المختلفة عدا الباب الأول ومظمه في إيرادات الأعيان الموقوفة بسبب الحالة الاقتصادية العامة .

وقد قدرت إيرادات أوقاف الحديو اسماعيل بالوادي بمبلغ ٥٧,٨٩٤ جنبها بنقص ٥٢٣ جنبها عن العام الماضي ، وقد وزعت الإيرادات على سبعة أبواب وهي :

الباب الأول

إيرادات عمومية والإدارة

وقد قدرت بمبلغ ١٥٨,٩٣٠ جنبها زيادة ١,٨٣٤ جنبها عن العام الماضي وينقسم هذا الباب إلى فصلين : الأول خاص برسوم الإدارة وهي الرسوم التي تحصلها الوزارة بنسبة ١٠٪ من إيرادات الأوقاف المختلفة مقابل إدارتها لها . والثاني خاص بالمحصلات القضائية والتنوعه وقد قدرت إيرادات هذا الفصل بمبلغ ٦٤,٦٠٠ جنبه بنقص مائتي جنبه عن العام الماضي في البند الخاص بن تكاثر زيارة الأجانب للمساجد .

الباب الثاني

التحصل لمشات ومكاثات الموظفين

قدر لهذا الباب مبلغ ١٨,٨٩٢ جنبا بنقص ٢,١٨١ جنبا عن العام الماضي ومعظم هذا القصر في بند ١ - المستقط من مهابات المستخدمين - إذ قص ٢٠٠٠ جنبا بسبب خروج بعض الموظفين من الخدمة بلورهم من التقاعد القانوني أو وفاتهم وعدم تعيين آخرين مكانهم .

الباب الثالث

إيرادات الأعيان الموقوفة

قدوت إيرادات هذه الأعيان بمبلغ ٤٤,٩٨٦ جنبا بنقص ٢٠,٩٠٣ جنبات عن العام الماضي وتشمل هذه الإيرادات إعانات المقاربات المبنية والأعيان الزراعية وما يقبها على التصيل الآتي :

تقدرات	فرق
قص	زيادة
١٩٣٤ سنة	١٩٣٣ سنة
جنبة	جنبة
بند ١ - "إعانات المائي "	١٢٩٥٤٧ - ١٤٤٥٦٢
بند ٢ - "إعانات الأراضي الفضاء "	١١٨٤٠ - ١٢٥٣١
بند ٣ - "الأحكار "	٨٢١٧ - ٧٥٩٢
بند ٤ - "إعانات الأعيان الزراعية "	٣٤٢٩٩٤ - ٢٤٧٨٧٢
بند ٥ - "إيرادات زراعية "	٢٧٤٧٣ - ٢٨٢٩١
بند ٦ - "إيرادات متنوعة "	٢٤٦١٥ - ٢٤٥٥١
٤٤٤٦٨٦	٤٤٥٥٨٩
٢٠٩٠٣	٦٢٥٢١٥٨
صافي القصر .	

ومعظم القصر كما هو ظاهر من الجدول المتقدم في البندين ١ و ٤ - "إعانات المائي وإعانات الأعيان الزراعية - بسبب هبوط غلات البحار وانخفاض أثمان المحصولات وغلو بعض الأمكنة .

وتبلغ مساحة الأعيان الموقوفة ٤٨,٨٤٩ فداناً وقدوت إيراداتها بمبلغ ٢٦١,٣٥٢ جنبا فيكون لإعارة الفدان الواحد ٥ جنيهات و ٣٨٣ ملياً وإذا استبعد ما قدر لمصرفاتها وحو ٨٠,٠٠٠ جنيهات يكون صافي إيراد الفدان الواحد ٣ جنيهات و ٣٣٦ ملياً .

وبمناسبة الكلام عن التأثير استعملت اللجنة عما أتبعته وزارة الأوقاف المصول على مبالغ الإعارة المتأخرة طرف المستأجرين فطلبت أنها اتفقت مع وزارة المالية على أن تحفه لها ثلث المتأخرات على المستأجرين الذين غوازي .

والباقي بدون استتار طبقاً لتوجيه الحساب الختامي للوزارة عن عام ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية :

مبلغ	جنبة
٩٦٦	٢٢٧,١٩٠
٩٦٠	٣٩,٨٩٠
سنة ١٩٣٣	
٩٦٦	٢٦٧,٠٨١
٧٤٦	١٢٢,٥٣٢
أعيان وعقارات .	
٨٨٠	١٤٤,٥٤٨
جمله الباقى لغاية آخر أبريل سنة ١٩٣٣	

يبا

مبلغ	جنبة
٢٤٧	٢,١٧٨
٤١	٢٨,٤٨٥
٣٠٣	٦٣,٦٢٢
٨٨٠	١٤٤,٥٤٨
٠٠٠,٠٠٠	٠٠٠,٠٠٠
٠٠٠	٠٠٠

ومن هذه الأموال الباقية مبالغ تزيد على ألف جنيه ومثل هذه المبالغ تسمح بمشتري عين مستغلة لكل وقف تستغل لحساب وقفها .

ومنها ما يقل عن ذلك ويشتر استغلالها استغلالاً مستقلاً لحساب أوقافها ، وكان من رأى الوزارة في الدورين الماضيين استتار مجموع هذه المبالغ في شراء صفقة واحدة توزع قيمتها أسهما على هذه الأوقاف بصفة الاستحقاق إلا أنها عدلت عن هذا الرأى لأن الدورة لأن التجربة دللتها على عدم صلاحيتها من الوجهة العملية إذ اشترت فيما مضى صفقات كثيرة قسمتها إلى أسهم وزعتها على جملة أوقاف بصفة الاستحقاق ثم وجدت أن عدم استقرار الأوقاف في نظرها وخروج بعضها إلى نظر غيرها جعل تسليم حصص الوقف في المدين الشائعة متعذراً . إذ بلغ التطار دائماً في استبدال حصصهم والمطالبة بالحصول على قيمتها تدنا وفي ذلك من الارتباك مائة .

وتريو اللجنة أن تعمد الوزارة من الطرق الشرعية ما يكفل استتار أموال

وقد وزعت هذه الإيرادات على خمسة بنود كما يأتي :

الرقم	تقديرات		الفرق	
	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤	زيادة	نقص
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
بند ١ - "إعارة المباني".	٦٠	٦٠	-	-
بند ٢ - "إعارة الأراضي الفضاء".	٨٦	٨٠	٦	-
بند ٣ - "إعارة الأطنان الزراعية ١٣٠١ فدان و ٢ قيراط و ٤ أسهم".	٤٧٤٤٠	٤٧٥٢	١٨٨	-
بند ٤ - "إيرادات زراعية".	٦٧٠٨	٧٥٢٥	-	٨١٧
بند ٥ - "إيرادات منتزه".	٣٩٠٠	٣٥٠٠	١٠٠	-
	٥٧٨٩٤	٥٨٤١٧	٢٩٤	٨١٧
صافي النقص .			٥٢٣	

ويتبين من هذا الجدول أن إعارة الأطنان الزراعية قدرت بمبلغ ٤٧,٤٤٠ جنيهاً وتبلغ مساحة هذه الأطنان ١٣,٦٠٢ من الأقدنة فيكون إعارة الفدان الواحد ٣ جنيهاً و ٧٦٣ ملياً وإذا استبعد من الإعارة ما قدر لمصرفات هذه الأطنان وهو ٢٤,٩٠٨ جنيهاً يكون صافي إيرادات الفدان الواحد جنيهاً ٩٣٢٠ ملياً .

أما الأطنان المقررة فتبلغ مساحتها ٩٠٣ من الأقدنة وقد زاد ما قدر لمصرفاتها على إيراداتها بمجموعة آلاف جنيه بسبب كونها أطنان إصلاح .

وبناء على ما حتمت عليه اللجنة الموافقة على الإعانات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

جنيه	
١٥٨,٩٣٠	باب ١ - "إيرادات عمومية (الإدارة)".
١٨٨,٩٢	باب ٢ - "للمنحصر للماشات ومكافآت الموظفين".
٤٤٤,٦٨٦	باب ٣ - "إيرادات الأحياء الوقفية".
٨٠٠	باب ٤ - "إيراد من أشغال مدرسة اليتيمى".
٥٠,٨٨٥	باب ٥ - "إيراد من مرتبات مقررة لآلاف الخيرية".
٦,٠٠٠	باب ٦ - "للمقررين وزارات المالية لترميم الآثار العربية".
٥٧,٨٩٤	باب ٧ - "أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي".
٧٣٨,٠٨٧	الجملة العمومية للإيرادات .

ضمانتهم قيمة ديونهم وقد دفعت لها فعلاً ٧٥,١٠٠ جنيه قيمة ثلاث الدين التي خصت الوزارة حالتها إلى الآن ووجبتها مستوفاة الشرط السالف الذكر ولا يزال العمل مستمرا في فحص طلبات التصيط الباقية ، وفي مقابل ذلك لا تقض الوزارة ضد هؤلاء المستأجرين لإعارة نزع الملكية ويشمل بند ٥ - إيرادات الأطنان الزراعية إيرادات أطنان الإصلاح - أما الأطنان الزراعية وهي المقررة زراعتها على القيمة وتبلغ مساحتها ٣٥٢٠ فداناً فقد قدرت إيراداتها بمبلغ ٢٤,٢٩٠ جنيهاً وإذا استبعد ما قدر لمصرفاتها وهو ١٦,٨٩١ جنيهاً يكون صافي إيرادات الفدان الواحد جنيهاً ٩٤٠ ملياً .

وأما أطنان الإصلاح فقد تجاوزت مصرفاتها إيراداتها بمبلغ ٧٠٦ جنيهاً إذ قدر لإيراداتها ٣٢١٣ جنيهاً ولمصرفاتها ٣٩١٩ جنيهاً .
ومثل هذه الأطنان لا ينظر من ورائها ربح إلا بعد إتمام إصلاحها وتبلغ مساحتها في هذا العام ٨١٤ فداناً .

الباب الرابع

إيراد من أشغال مدرسة اليتيمى

قدر لهذا الباب مبلغ ٨٠٠ جنيه وقد كان في العام الماضي ١٥٠٠ جنيه أي بنقص قدره ٧٠٠ جنيه وسببه قلة طلبات التشييد التي ترد إلى المدرسة من فروع الوزارة والأفراد بتأثير الحالة الاقتصادية العامة .

الباب الخامس

إيرادات من مرتبات مقررة وخصرات متوفرة

قدرت في هذا العام بمبلغ ٥٠,٨٨٥ جنيهاً بنقص ٨٠٠ جنيه عن العام الماضي، وهذا النقص في بند المرتبات المقررة على أوقاف أهلية بسبب نقص إيرادات هذه الأوقاف .

الباب السادس

المقرن من وزارة المالية لترميم الآثار العربية

قدر لهذا الباب ٦٠٠٠ جنيه كما كان في العام الماضي .

الباب السابع

أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي

قدرت إيرادات هذه الأوقاف بمبلغ ٥٧,٨٩٤ جنيهاً بنقص ٥٢٣ جنيهاً عن العام الماضي .

القسم الأول الإدارة العامة

قدّر الباب الأول من هذا الفرع "ماهيات وأجر ومربيات" ٩١,٧٠٦ جنيتا بتخفيض ١٩٧٣ جنيتا عن العام الماضي .

ونلاحظ اللجنة أنه قد زيدت في هذا الفرع وظيفه من الدرجة السابعة قلت إليه من تكيه الملووية التي تقرر إنشاؤها ليمثل بقسم الأجر والأحكار . كما نلاحظ أن وظيفة مدير قسم القضايا (درجة أولى ج ١٠٢٠ - ١٢٠٠ جنيه) التي تقلت شاعرة مدى الستين الماضيين ومدرسة في الميزانية لتذكّر قد ملكت في ميزانية هذا العام بترقية وكيل القسم إليها وتبع ذلك بعض تنقيحات ، فقد خفضت درجة الوكيل من الثانية إلى الثالثة وورق إليها عام حرف (١) بماجته الحالية ومن عله عام آخر من الفروع وأثقلت وتلغته هناك ، وقد ترتب على هذا التغيير زيادة اعتمادات قسم القضايا بالديوان العام بمبلغ ٣٠٩ جنيه مقابل تخفيض اعتمادات الهاميين بالفروع بمبلغ ٥٨٨ جنيه ، ولهذا توافق اللجنة على ذلك .

الباب الثاني مصرفات عمومية

قدّر لهذا المصروفات مبلغ ١٤,٦١٠ جنيتا بتخفيض ١,٤٥٦ جنيه عن العام الماضي . ومع هذا التخفيض قد تبيحت اللجنة أن اعتمادات كثير من بنود هذا الباب تريد على ما صرف فعلا في سنة ١٩٣٢ التي ظهر صاحبها الخاسر . وقد قرر مجلس النواب تخفيض اعتمادات هذا الباب بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مستندا في ذلك على ما صرف فعلا في سنة ١٩٣٢ واللجنة توافقت على ذلك . وقد أصبح اعتماد هذا الباب بعد التخفيض ١٣,٦١٠ جنيتا .

الباب الثالث أعمال جديده

ربط لهذا الباب مائة جنيه كما كان في العام الماضي إلا أن اللجنة تبحت أن هذا الربط يزيد على ما صرف فعلا في سنة ١٩٣٢ وقدره ٢٧ جنيتا لذلك رأت تخفيضه إلى ٥٠ جنيه .

الفرع الثاني الأموريات

قدّر الباب الأول "ماهيات وأجر ومربيات" مبلغ ٧٧,١٣٠ جنيتا بتخفيض ١٨٤٧ جنيتا عن العام الماضي .

وقدّر للباب الثاني "مصاريف عمومية" ١٦,٣٠٠ جنيه بتخفيض ٤٥٠ جنيه عن العام الماضي .

ونلاحظ اللجنة أن البند الثاني "استئجار ودبل سفريه" قد أدرج له ٨٠٠٠ جنيه زيادة ٣٧٧ جنيتا عما صرف فعلا في سنة ١٩٣٢ وتزى تخفيضه إلى ٧٦٣٢ جنيتا كما صرف فعلا في سنة ١٩٣٢ وبذلك يكون إجمالي الباب ١٥٨,٢٣٢ جنيه .

وقد وافق مجلس النواب على تخفيض المبلغين السابقين المذكور .

القسم الثاني

مصرفات الأوقاف الخيرية

قدّرت مصرفات الأوقاف الخيرية بمبلغ ٦٧٩,٥٠٦ جنيتا بتخفيض إجمالي قدره ١٨,٧٤٩ جنيتا عن العام الماضي .

وهذا المبلغ يعادل تقريبا ما قدّر لإيرادات هذه الأوقاف إذ قدّرت بمبلغ ٦٨٠,١٩٣ جنيتا أي بزيادة ٨٨٧ جنيتا على المصروفات .

على أن إيرادات الأوقاف قد تأثرت بالأزمة الحالية إلى حد كبير فقد أغلقت تنقص سنة بعد أخرى تبعا لأطوار الأزمة وشلتها كما هو واضح بالمذكرة الإيضاحية لمشروع الميزانية . وعلى الرغم من هذا قد وقعت الوزارة إلى موازنة الميزانية بفضل ما اتخذته من تخفيض المصروفات العمومية ووقف الترتيبات والملاوات وعدم شغل ما يخلو من الوظائف إلا عند الضرورة القصوى .

واللجنة ، مع تقديرها لما تبذله الوزارة من مجهود صادق في تليل ما تواجه من صوبات في استغلال أعيانها بسبب الحالة الاقتصادية العامة ، ترى أن تصانف من جهوداتها في دليل التخصيص من جهة وضبط المصروفات بقدر الإمكان من جهة أخرى حتى يتحقق عمليا تعادل جانبي الميزانية بخادها من زيادة المصروفات على الإيرادات .

• •

تنقسم مصرفات الوزارة إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

- ١ - الإدارة العامة بديوان الوزارة والفروع .
- ٢ - الأحيان الموقوفة .
- ٣ - اشغيات .

والقسم الأول يشمل الماهيات والمصروفات العمومية وقدّرت في مشروع الميزانية بمبلغ ١٩٩,٧٤٦ جنيتا بتخفيض ٥,٤٤٦ جنيه عن العام الماضي .

وهذه المصروفات تقابل في الإيرادات رسوم الإدارة التي تحصلها الوزارة بنسبة ١٠٪ من إيرادات الأوقاف التي تدبرها .

والقسم الثاني خاص بالأحيان الموقوفة وتشمل المغارات المبينة والأطيان الزراعية الموقوفة منها والمقريرة على التربة والتي تحت الإصلاح وقدّر لهذا القسم ١٦,٣٥٠ جنيه بتخفيض ٤,٨٩٣ جنيه عن العام الماضي .

ويشمل في مصرفات هذا القسم عوائد المياقي ومال الأطيان وهي تررب من نصف المقدّر له والباقي موزع بين تطهير الترع والمصارف وترميم المياقي ونحن آلات زراعية ومهمات للواويرات .

والثالث قسم الشؤون الدينية والمياهات ويشمل المساجد والمستشفيات والمبانيات والملايين والكبا والإحانات والصدقات ، وسعيد الكلام هنا واعتمادات كل منها فيما بعد .

القسم الثاني مماشات ومكافآت الموظفين

زيد في ربط الفصل الأول من هذا القسم مبلغ ٣,٤١٧ جنيا على العام الماضي بسبب إدراج مماشات جديدة للموظفين الذين يلتحقون سنو القواعد القانونية في خلال هذا العام .
أما الفصل الثاني فهو خاص بالاطيان المماشات وروبطه كالمعام الماضي تقريبا .

القسم الثالث مصرفوات الأحيان الموقوفة

قدر للفرع الأول "مصاريف الباني" مبلغ ٣٣,٩٥٠ جنيا بتخفيض ٨٧٥ جنيا في باب ٢ - "مصاريف عمومية" عن السنة الماضية .
وقدر للفرع الثاني "مصاريف الأحيان المؤجرة والمقرمة والإصلاح" مبلغ ١٠٠,٨١٦ جنيا بتخفيض ٤,٠١٨ جنيا عن العام الماضي .
وفيما يلي بيان توزيعه على أبوابه الثلاثة :

أطيان الإصلاح	الأطيان المؤجرة	الأطيان المؤجرة	الأبواب	تقدرات		زيادة	تخفيض
				سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣		
جنيه	جنيه	جنيه		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٧٥٥	١٩١٧	٩٣٣٨	باب ١ - "مماشات وأجور ومريبات" ...	١١٩١٠	١١٩١١	—	١
٦٧٢	١٤٩٧٤	٦٧١٠٨	" ٢ - "مصاريف عمومية" ...	٨٢٧٥٤	٨٦٥٥١	—	٣٧٩٧
٤٤٩٢	—	١٦٦٠	" ٣ - "أعمال جديدة" ...	٦١٥٢	٦٣٧٢	—	٢٢٠
٥٩١٩	١٦٨٩١	٧٨٠٠٦	الاجلة .	١٠٠٨١٦	١٠٤٨٣٤	—	٤٠١٨
				صافي التخفيض .		٤٠١٨	

والثاني بحسب تقدير اللجنة الفنية التي درست حالته وقدرت نفقات إصلاحه وإعادته إلى ما كان عليه - مبلغ ٥٥,٠٠٠ جنيه .

ولما كانت وزارة الأوقاف في حالة مالية لا تستطيع معها القيام بالتفقات السالفة الذكر دفعة واحدة في هذه الأزمة الحادة ، وكانت حالة المسجدين لاحتتمل التأخير في القيام بالأعمال اللازمة فلما قدما تخففت الوزارة مع وزارة المالية على أن تعرضها المبالغ الكافية لذلك على أن تحسب على عشر سنوات أقساطا متساوية وقد أقرضتها فعلا مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه وسيؤخذ الباقي بحسب ما يتطلبه سير الأعمال . وقد أدرج في باب الأعمال الجديدة مبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه وهو القسط الذي سيحل على وزارة المالية .

القسم الخامس التعليم

أدرج لهذا القسم مبلغ ١٦,٩٩٦ جنيا مع ١٢,٩٩٦ جنيا بتخفيض ٩٦ جنيا في العام الماضي لإدارة التعليم ومدرسة البتاني ٤,٠٠٠ كما كان في العام الماضي .

وقد سبق لجنة أن يسلت في تقريرها عن قسم الإيرادات مساحة كل نوع من هذه الأطيان وما قدر لإيراداته ومصرفاته وصافي ربح القندان الواحد في كل سنة مما لاجابة إلى تكراره .

وقدر للفرع الثالث ٢٥٠ جنيا كما كان في العام الماضي .

القسم الرابع المساجد والزوايا والأضرحة

قدر لهذا القسم ١٦٣,٧٢٩ جنيا بتخفيض ٦,١١٤ جنيا عن العام الماضي وجبل هذا التخفيض في باب الأعمال الجديدة إذ نقص بمقدار ٦٠٠٠ جنيه وهو في الواقع نقص ظاهري وبيع سببه إلى أن الوزارة قد أتمت المشتات التي كانت قد بدأت فيها قبل الأزمة ولم يبق إلا مسجد أبي العباس المرمي بإسكندرية فلم تخرج الوزارة امتدادات جديدة في هذا الباب لتبر هذا المسجد ولما لم ينفذ له عمل على باشا بالقلة لإصلاح مائتا على مائتيه من خل ويتطلب الأول لإتمامه بحسب المواصفات التي وضعت له أولا مبلغ ٢٦,٠٠٠ جنيه .

القسم الثامن

أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي

قُدرت مصروفات هذا القسم بمبلغ ٤١,٠٥٨ جنيناً بتخفيض ٧٩٠ جنيناً عن العام الماضي ووزعت على ثلاثة أبواب كما يأتي :

	تقديرات		زيادة	نقص
	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٥		
أب ١ - "ماهيات وأجر ومهمات"	٧٧٣٥	٨٠٣٨	-	٣٠٣
"٢ - "مصروفات عمومية"	٢٤١٤٣	٢٤٢١٠	-	٦٧
"٣ - "أعمال جديدة"	٩١٨٠	٩٦٠٠	-	٤٢٠
الإجمله	٤١٠٥٨	٤١٨٤٨	-	٧٩٠
صافي التخفيض				٧٩٠

وإذا استلزت هذه المصروفات بما قدر لإيرادات هذا القسم يكون صافي الدخل ١٩,٨٣٦ جنيناً وقد كان في العام الماضي ١٩,٥٦٩ جنيناً أي زيادة قدرها ٢٦٧ جنيناً. وهو يصرف إلى وزارة المعارف العمومية بإحتيارها الجهة المستحقة لإيفائه على شؤون العلم .

بناء على ما تقدم ترجو اللجنة الوافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

قسم ١ - "الإدارة العمومية"

فرع ١ - "ديوان الموم"

جنه جنه جنه

٩١,٧٠٦ أب ١ - "ماهيات وأجر ومهمات"

١٣,٦١٠ ٢ - "مصاريف عمومية" (بحد تخفيض ١٠٠٠ جنيناً).

٥٠ ٣ - "أعمال جديدة" (بحد تخفيض ٥٠ جنيناً).

١٠٥,٣٦٦ قـل بحد .

القسم السادس

القسم الطبي

ربط لهذا القسم ٥١,٧٤٨ جنيناً بتخفيض قدره ٣,٧٤٤ جنيناً في العام الماضي بسبب تغييرات واختصار في بعض وظائفه . من هذا التخفيض ٣,١٤٧ جنيناً في فرع ١ "المستشفيات والعيادات" و ١٥٩٧ جنيناً في فرع ٢ "الملازم والكليات".

ومن التغييرات التي أدخلت على اعتادات هذا القسم :

١ - حذف الاعتماد الخاص بمستشفى الملك، وذلك لانفاق وزارة الأوقاف مع وزارة الداخلية على إلفائه بمصلحة الصحة العمومية وقد كان مدرجا له ٩,٤١٩ جنيناً .

٢ - زيادة اعتماد جديد لمستشفى فراد الأول للولادة والأطفال الذي أتمت الوزارة إنشاده وأتمت افتتاحه وقد أدرج له ١٠,٦٤٠ جنيناً .

ويوجد بهذا المستشفى مائتا سريره قسبان : الأول للولادة، والثاني للأطفال وتبعه عيادة خارجية .

٣ - نقص الاعتماد الخاص بتيكة المولوية وذلك لأن المحكمة الشرعية توفرت تحويلها إلى معلى لتعليم أولاد الفقراء وقد أدرج في مشروع الميزانية ١٥٠٠ جنيه لإمداد هذا الملأ كما أدرج ٥٠٠ جنيه لإعانة ضفاف الدراوش الذين كانت تأويهم التكية .

القسم السابع

إعطائات ومصداقات

تقدر لهذا هذا القسم بمبلغ ٧٤,٧٨٣ جنيناً بتخفيض قدره ١,٨٧٦ جنيناً في بند الإعانات من العام الماضي . وسببه أن الوزارة أقصت الإعانة التي كانت تدفعها لوزارة المعارف العمومية لتسلم الفقراء إلى النصف بملحقها ٢,٥٠٠ جنيه بدلاً من ٥,٠٠٠ جنيه ثم ربت إعانات جديدة لبعض الجمعيات بمبلغ ٦٢٤ جنيناً فأصبح التخفيض ١,٨٧٦ جنيناً كما تقدم .

ولهذه المناسبة تذكّر اللجنة أنها أبدت في الدورة الماضية رغبة في إدراج الجمعية الخيرية الإسلامية بالقاهرة في فداد الجمعيات المرتب لها إعانة ليكون لها نصيب في هذه الإعانات أسوة بغيرها من الجمعيات وساعدها لما على المضي في عملها الخيري وهي من أكبر الجمعيات الخيرية وتقوم الآن بعمل مستشفى من أكبر المستشفيات في القطر فضلاً عما لها من أعمال البر الكثيرة كتملم الفقراء مجاناً وغير ذلك. وقد وافق المجلس على هذه الرغبة فصرح حضرة صاحب المودة وزير الأوقاف بجلسته ١٩ يونيه سنة ١٩٣٣ بأن الوزارة ستعي الساية الثالثة بهذه الرغبة، وأنها تعدد أن الجمعية الخيرية الإسلامية تقدر البلاد أعمالاً فاضلة طيبة وستسفر في السبل جهد السططلع على تحقيق هذه الرغبة . والجنة تأسف لعدم تحقيقها وترجو أن تعنى الوزارة بتحقيقها قريباً .

جيه جيه

١٠٥,٣٦٦ (ما قبله) .

فرع ٢ - "للموريات"

جيه

٧٧,١٣٠ باب ١ - "مهايات وأجرومرتبات".

١٩٨,٣١٩ ٩٢,٩٥٣ ١٥,٨٢٣ » ٢ - "مصاريف عمومية" (بعد تخفيض ٣٧٧ جنيا) .

٣٧,٨٨٨ قسم ٢ - "معاشات ومكافآت الموظفين"

قسم ٣ - "مصرفوات الأعيان الموقوفة"

فرع ١ - "مصاريف المباني"

جيه جيه

٣٣,٧٥٠ باب ٢ - "مصاريف عمومية".

٣٣,٩٥٠ ٢٠٠ » ٣ - "أعمال جديدة".

فرع ٢ - "مصاريف الأطلان"

جيه

١١,٩١٠ باب ١ - "مهايات وأجرومرتبات"

٨٢,٧٥٤ » ٢ - "مصاريف عمومية"

١٠٠,١٦٢ ٦,١٥٢ » ٣ - "أعمال جديدة"

فرع ٣ - "لمشتري أجزاء أعيان متناحلة بأحيان الأوقاف الخيرية".

قسم ٤ - "المساجد والزوايا والأضرحة"

جيه

١٢٤,١٧٩ باب ١ - "مهايات وأجرومرتبات"

٢٨,١٥٠ » ٢ - "مصاريف عمومية"

١٦٣,٧٢٩ ١١,٤٠٠ » ٣ - "أعمال جديدة"

قسم ٥ - "التعليم"

فرع ١ - "إدارة التعليم ومدرسة الثاني"

جيه جيه

٧٥,١٦٦ باب ١ - "مهايات وأجرومرتبات".

١٢,٥٩٦ ٥,٤٣٠ » ٢ - "مصاريف عمومية".

١٦,٥٩٦ ٤,٠٠٠ » فرع ٢ - "المكاتب التي تديره وزارة المعارف".

٥٥١,٥٤٨ (قبله) (بعد)

جيه

٥٥١,٥٤٨ (ما قبله) .

قسم ٦ - "القسم الطبي"

فرع ١ - "المستشفيات والعيادات"

جيه جيه

٢٢,٣٤٦ باب ١ - "مهايات وأجرومرتبات".

٣٧,٣٧٧ ١٥,٠٣١ » ٢ - "مصاريف عمومية".

فرع ٢ - "الملاجئ والنجاة"

جيه

٦,٢٦٢ باب ١ - "مهايات وأجرومرتبات".

٥١,٧٤٨ ١٤,٣٧١ ٨,١٠٩ » ٢ - "مصاريف عمومية".

٧٤,٧٨٣ قسم ٧ - "إعانات وصدقات"

قسم ٨ - "أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي"

جيه جيه

٧,٧٣٥ باب ١ - "مهايات وأجرومرتبات".

٢٤,١٤٣ » ٢ - "مصاريف عمومية".

٩,١٨٠ » ٣ - "أعمال جديدة".

٤١,٠٥٨

٧١٩,١٣٧ جملة المصروفات .

القسم الثالث

إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين

والأوقاف الأهلية

الجزء الاول

ميزانية اوقاف الحرمين الشريفين

الإيرادات

قدّرت إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين في ميزانية هذا العام بمبلغ ٣١,٤٦٤ جنيا مقابل ٤٥,٣٩١ جنيا في العام الماضي من هذا الرقم الأخير مبلغ ١٢,٣١٩ جنيا أخذ من المفروض لإيرادات السنة الماضية لأعمال خاصة بإصلاح الحرم النبوي وتبكي مكة والمدينة . فلذا استُبعد هذا المبلغ كانت حقيقة النقص ١,٦٠٨ جنيا ومعظم هذا النقص في إيرادات المباني وقد وزعت الإيرادات على ثلاثة أبواب :

الباب الثالث

ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إرادات متنوعة

قدرت إيرادات هذا الباب بمبلغ ١٢٠٠ جنيه بنقص ١٣١ جنيا في بند الماضي .

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

٢٩,٨٥٥ باب ١ - "إيرادات الأعيان الموقوفة" .
٤٠٩ باب ٢ - "مرتبات مقررة للمؤمنين" .
١,٣٠٠ باب ٣ - "ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إرادات متنوعة" .
٣١,٤٦٤ جملة الإيرادات .

المصروفات

قدرت مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين بمبلغ ٣١,٣٩٦ جنيا بتفويض إيجال قدره ١٣,٤٩٥ جنيا عن العام الماضي . ولذا استبعد من هذا المبلغ ما كان مفرجا في ميزانية السنة الماضية للأعمال الإنسانية وقدره ١٣,٤٠٠ جنيا كانت حبيقة بالتفويض ٩٥ جنيا .
وقد وزعت المصروفات على خمسة أبواب :

الباب الأول

رسم الإدارة

قدرت بمبلغ ٢,٨٨٤ جنيا بتفويض ٤٣٣ جنيا عن العام الماضي .

الباب الثاني

مصاريف الأماكن

قدرت هذه المصاريف بمبلغ ٩,٠٩٦ جنيا مقابل ١٩,٠١٥ جنيا في العام الماضي أى بتفويض قدره ١٤,٤١٩ جنيا . ويل هذا التخفيض في الأعمال الجديدة، فقد كان مربوطا لما في العام الماضي ١٣,٤٤٠ جنيا، ولم يرجع لها شيء في ميزانية هذا العام .

الباب الثالث

مصاريف الأطنان

قدر لهذا الباب مبلغ ٦,٧٤٩ جنيا بزيادة ١,٤٤٧ جنيا عن العام الماضي . من هذه الزيادة ١,١٠٠ جنيا في البند الثاني الخلف بمصاريف الأطنان للصرف على ٣٩٩ نفدا تخلفت عن التأجير ومرتفعة على القمة والباقي من الزيادة وقدره ٣٤٧ جنيا في مال الأطنان بسبب شراء أطنان لوقف الحرمين بإحدى كفر قبش ومنية طام وغيرهما .

الباب الأول

إيرادات الأعيان الموقوفة

قدرت بمبلغ ٢٩,٨٥٥ جنيا بنقص إيجال قدره ١,٤٣٦ جنيا عن العام الماضي . وفيما يلي تفصيل هذه الإيرادات :

الفرق	التقديرات	
	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤
نقص	١٩٣٣	١٩٣٤
زيادة	١٣٠٠	١٣٠٠
جنيه	١٣٢٩١	١١٩٤١
١ -	٢١	١٧٢
٢ -	١٩٣	٦١٦
٣ -	٢٥٣٤	١٤٥٠٦
٤ -	٢٦٢٠	٢٦٢٠
٥ -	٢٦٢٠	٢٦٢٠
٢٩,٨٥٥	٣١,٢٩١	٣١,٢٩١
١٤٣٦	٢٦٤١	٢٦٤١
صافي النقص	١٤٣٦	١٤٣٦

ويل هذا النقص في إيرادات المبانى كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، أما الأطنان الزراعية بنوعها الموقوفة منها والمترعة (بند ٤ و ٥) فإن المفقور لها في هذا العام يزيد على العام الماضي بنحو ٨٦ جنيا .

ويرجع ما يلاحظ من النقص في البند الرابع إلى أن الأطنان كانت موقوفة كلها في السنة الماضية ، أما في هذا العام فقد تخلف بعضها عن التأجير وهو المترفع على القمة وأدرجت إيراداته تحت البند الخامس ولم يكن له مقابل في العام الماضي .

وتبلغ مساحة الأطنان الموقوفة ٢,٨٠٧ في الأقدنة ولذا استبعد ما قدر لمصروفاتها من إيراداتها يكون صافي ربح الفدان ٣ جنيات و ٢٩٩ مليا .

وتبلغ مساحة الأطنان المترعة ٣٩٩ نفدا كما يبلغ صافي ربح الفدان جنينان و ٧١٩ مليا .

الباب الثاني

مرتبات مقررة لأوقاف الحرمين

قدرت هذه المرتبات بمبلغ ٤٠٩ جنيات بنقص ٤١ جنيا عن الماضي .

الأرباب الأولى من المصروفات، أما البايان السادس والسابع فهما على ما كانا عليه في العام الماضي، وفيما يلي بيان أبواب المصروفات :

	تقديرات		زيادة	نقص
	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤		
باب ١ - "رسوم الإدارة".	٨٣,٦٥٧	٨٣,٤٧٠	٥١٠	-
باب ٢ - "مصاريف الأماكن".	٤٤,٨٢٧	٤٢,٧٥٣	٢,٠٧٥	-
باب ٣ - "مصاريف الأطنان".	٢٤١,٧١٨	٢٤٠,٧٥٣	٩٦٥	-
باب ٤ - "مصاريف الأعمال الخيرية".	٦٤,٣٠٤	٦١,٤٧٢	٢,٨٣٢	-
باب ٥ - "ديون على أوقاف واجبة السداد".	٦٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-
باب ٦ - "مصاريف قضائية متنوعة".	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	-	-
باب ٧ - "مصاريف الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة".	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-	-
اجمالة.	٥٢٩,٤٠٦	٥١٣,١٢٤	١٦٣,٨٢٢	-

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

خبر	
باب ١ - "رسوم الإدارة".	٨٣,٦٥٧
باب ٢ - "مصاريف الأماكن".	٤٤,٨٢٧
باب ٣ - "مصاريف الأطنان".	٢٤١,٧١٨
باب ٤ - "مصاريف الأعمال الخيرية".	٦٤,٣٠٤
باب ٥ - "ديون على أوقاف واجبة السداد".	٦٠,٠٠٠
باب ٦ - "مصاريف قضائية متنوعة".	٢٥,٠٠٠
باب ٧ - "مصاريف الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة".	١٠,٠٠٠
اجمالة المصروفات.	٥٢٩,٤٠٦

وقد أبدى بعض حضرات أعضاء اللجنة رغبة بشأن ترك الوزارة من النظر في الأوقاف الأهلية التي يطلب المستحقون فيها تعيين أحدهم إذا كان في ذلك مصلحة بلغة الوقت.

الباب الثاني

مرتبات مربوطة بوزارة المالية

قدرت بمبلغ ٢,٠٧٠ جنيها كما كانت في العام الماضي.

الباب الثالث

ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة

قدر لهذا الباب مبلغ ٤٣,١٦١ جنيها زيادة ١,٣٣٢ جنيها في الإيرادات المتنوعة من العام الماضي.

الباب الرابع

إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة

قدر لها مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيها كما كان في العام الماضي.

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة الموافقة على الاعتادات الآتية وقد وافق عليها مجلس النواب :

خبر	
باب ١ - "إيرادات الأعيان الموقوفة".	٨٠,٥٤٢٣
باب ٢ - "مرتبات مربوطة بوزارة المالية".	٢,٠٧٠
باب ٣ - "ما يحصل من المصاريف القضائية ومن الإيرادات المتنوعة".	٤٣,١٦١
باب ٤ - "إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة".	١٠,٠٠٠
اجمالة الإيرادات.	٨٦,٦٥٤

المصروفات

قدرت مصروفات الأوقاف الأهلية بمبلغ ٥٢٩,٤٠٦ جنيها زيادة ١٦,٨٢٢ جنيها على العام الماضي.

وتتبع هذه الزيادة في المصروفات إلى السبب نفسه في زيادة الإيرادات وهو جدول أوقاف جديدة في نظر الوزارة، وقد شملت هذه الزيادة خمسة

وميزانية مصروفاتها يبلغ ستمائة وثمانية وتسعين ألفاً وتسعة وتسعين جنياً مصرياً (٧٩,٦٧٨ جنياً) وميزانية إيرادات أوقاف الخديو إسماعيل بالوادي يبلغ سبعة وتسعين ألفاً وثمانمائة وأربعة وتسعين جنياً مصرياً (٥٧,٨٩٤ جنياً) وميزانية مصروفاتها يبلغ واحد وأربعين ألفاً وثمانية وتسعين جنياً مصرياً (٤١,٠٥٨ جنياً) حسب الجدول حرف (١) المرافق لهذا القانون .

(المادة الثانية)

تقوت ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بمبلغ واحد وخمسين ألفاً وأربعة وتسعين جنياً مصرياً (٣١,٤٦٤ جنياً) وميزانية مصروفاتها يبلغ واحد وثلاثين ألفاً وثلاثة وستين وتسعين جنياً مصرياً (٣١,٣٩٦ جنياً) حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

(المادة الثالثة)

تقوت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بمبلغ ثمانمائة وستين ألفاً وستمائة وأربعة وتسعين جنياً مصرياً (٨٦٠,٦٥٤ جنياً) وميزانية مصروفاتها يبلغ ثمانمائة وتسعة وعشرين ألفاً وأربعة وستين جنياً مصرياً (٥٢٩,٤٠٦ جنياً) حسب الجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

(المادة الرابعة)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن ينص هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

جلسة الأربعاء ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٣
(٢٧ يونيه سنة ١٩٣٤)

تقرير

عن مشروع قانون ربط ميزانية وزارة الأوقاف
لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية

(المقتر حصة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا يانا) .

بحثت لجنة الأوقاف مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بربط ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ المالية فوجدته مطابقاً للاقتادات التي وافق عليها المجلس بجلسته ١٩ يونيه سنة ١٩٣٤ وقد وافقت عليه اللجنة بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي المرافقة لهذا التقرير .

مشروع قانون

ربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥

نحن **عزاد الأول ملك مصر**

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

(المادة الأولى)

تقوت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٤ - ١٩٣٥ بمبلغ ستمائة وثمانين ألفاً ومائة وثلاثة وتسعين جنياً مصرياً (٦٨٠,١٩٣ جنياً)

جدول حرف (١)

إيرادات ومصروفات الأوقاف الخيرية

لسنة ١٩٣٤ المالية

جدول حرف (١)

إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٤ المالية

باب		تقديرات		فروق		المحصل في			
		سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	زيادة	نقص	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٠	سنة ١٩٢٩
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	إيرادات عمومية (الإدارة)	١٥٨٩٣٠	١٥٧٠٩٦	١٨٣٤	—	١٤٥٣٨٧	١٤٦٤٣٤	١٤٠٨٦٨	٢٠٦٤٠٤
٢	المحصل لمعاملات ومكافآت الموظفين...	١٨٨٩٢	٢١٠٧٣	—	٢١٨١	١٩٧٧٨	١٨٧٣٢	٢١٧٨١	١٨٢٢٢
٣	إيرادات الأعيان الموقوفة	٤٤٤٦٨٦	٤٦٥٥٨٩	—	٢٠٩٠٣	٣٩٧١٨٧	٤١٥٠٦٢	٥٥١٤٦٣	٦٠٢٦١٤
٤	إيراد من أشغال مدرسة النياح	٨٠٠	١٥٠٠	—	٧٠٠	٧٩٤	١٥٨٧٤	١٦٤٧١	١٨٥٤٢
٥	إيراد من صربرات مقفزة للأوقاف الخيرية	٥٠٨٨٥	٥١٦٨٥	—	٨٠٠	٤٧٢٨٧	٥٦٣٤٩	٦٠٢٤٥	٨١٥٩٤
٦	المقرض من وزارة المالية لتبميم الآثار العربية	٦٠٠٠	٦٠٠٠	—	—	٦٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
—	إيرادات مصحة فؤاد	—	—	—	—	—	٩٥٣٦	٩٧٧٧	١٢٥١٨
	جملة إيرادات الأوقاف الخيرية	٦٨٠١٩٣	٧٠٢٩٤٣	١٨٣٤	٢٤٥٨٤	٦١٦٣٣٣	٦٦٩٩٧٧	٨١٠٦٠٥	٩٥٠٣٩٤
٧	أوقاف الخديو اسماعيل بالإردى	٥٧٨٩٤	٥٨٤١٧	—	٥٢٣	٥٠٤١٤	٤٦٥١٣	٥٤٣٩٣	١٥٨١٤
	الجملة العمومية للإيرادات .	٧٣٨٠٨٧	٧٦١٣٦٠	١٨٣٤	٢٥١٠٧	٦٦٦٧٤٧	٧١٦٤٩٠	٨٦٤٩٩٨	١٠١٦٢٠٨

(تابع) جدول حرف (أ)

مصرفات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٤ المالية

رقم	فصل	باب أول مصاريف واجبة وعقوبات	باب ثان مصاريف عمومية	باب ثالث أعمال جديدة	أبواب أخرى	إجمالي
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	الإدارة العمومية	—	—	—	—	—
١	ديوان الموم	٩١٧٠٦	١٣٦١٠	٥٠	—	١٠٥٣٦٦
٢	الأموريات	٧٧١٣٠	١٥٨٢٣	—	—	٩٢٩٥٣
٣	معاشات ومكافآت الموظفين	—	—	—	٣٧٨٨٨	٣٧٨٨٨
٤	مصرفات الأعيان الموقوفة	—	—	—	—	—
١	مصاريف المباني	—	٣٣٧٥٠	٢٠٠	—	٣٣٩٥٠
٢	مصاريف الأطنان	١١٩١٠	٨٢٧٥٤	٦١٥٢	—	١٠٠٨١٦
٣	لشقرى أجزاء أعيان متفائلة بأعيان الأوقاف الخيرية	—	—	—	٢٥٠	٢٥٠
٤	المساجد والزوايا والأضرحة	١٢٤١٧٩	٢٨١٥٠	١١٤٠٠	—	١٦٣٧٢٩
الخبرات						
٥	إدارة التعليم ومدرسة اليتامى	٧١٦٦	٥٤٣٠	—	—	١٢٥٩٦
٦	المكاتب التي تديرها وزارة المعارف	—	—	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٧	القسم الطبي	—	—	—	—	—
٨	المستشفيات والعيادات	٢٢٣٤٦	١٥٠٣١	—	—	٣٧٣٧٧
٩	الملاجئ والتكايا	٦٢٦٢	٨١٠٩	—	—	١٤٣٧١
١٠	إعانات وصدقات	—	—	—	٧٤٧٨٣	٧٤٧٨٣
مصرفات الأوقاف الخيرية						
١١	جملة مصرفات الأوقاف الخيرية	٣٤٠٦٩٩	٢٠٢٦٥٧	١٧٨٠٢	١١٦٩٢١	٦٧٨٠٧٩
١٢	أوقاف الخلدوي اسماعيل بالروادي	٧٧٣٥	٣٤١٤٣	٩١٨٠	—	٤١٠٥٨
الجملة العمومية لمصرفات						
		٣٤٨٤٢٤	٢٣٦٨٠٠	٢٦٩٨٢	١١٦٩٢١	٧١٩١٢٧

جدول حرف (ب)

إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين

لسنة ١٩٣٤ المالية

جدول حرف (ب)

إيرادات أوقاف الحرمين لسنة ١٩٣٤ المالية

٤		تقديرات		فروق		التحصل في			
		سنة	سنة	زيادة	نقص	سنة	سنة	سنة	سنة
		١٩٣٤	١٩٣٣	جنيه مصري	جنيه مصري	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	إيرادات الأعيان الموقوفة	٢٩٨٥٥	٣١٢٩١	—	١٤٣٦	٢٦٨٦٧	٢٨٤٢٣	٣٤٣٤٨	٤٢٣١٤
٢	عمرات مقررته لهماين	٤٠٩	٤٥٠	—	٤١	٧٧٤	٧٤١	١٠٣٤	١٥٨٩
٣	ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة	١٢٠٠	١٣٣١	—	١٣١	٩٣٠	٤٦١٧	٢٧٨٢	٨٩٧
	جمله الإيرادات .	٣١٤٦٤	٣٣٠٧٢	—	١٦٠٨	٢٨٥٧١	٣٣٧٨١	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠
	المأخوذ من المتوفرا لأعمال خاصة بإصلاح الحرم النبوي وتبكي مكة والمدينة .	—	١٢٣١٩	—	١٢٣١٩	—	—	—	—
	الجمله العمومية .	٣١٤٦٤	٤٥٣٩١	—	١٣٩٣٧	٢٨٥٧١	٣٣٧٨١	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠

(١٢) جدول حرف (ب)

مصرفات أوقاف الحرمين لسنة ١٩٣٤ المالية

٢.٤		تقديرات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
		سنة	سنة			١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
		١٩٣٤	١٩٣٣			بشبه مصري	بشبه مصري	بشبه مصري	بشبه مصري
١	رصوم إدارة...	٢٨٨٤	٣٣٠٧	—	٤٢٣	٢٨٥٧	٣٣٧٨	٣٨١٩	٤٤٨٠
٢	مصاريف الأماكن...	٤٥٩٦	١٩٠١٥	—	١٤٤١٩	٤٣٠٩	٩٨٠٥	٩٨٠٤	١٣٦١٦
٣	مصاريف الأطباء...	٦٧٤٩	٥٣٠٢	١٤٤٧	—	٥٨٣٥	٥٧٠٩	٤٩٧٦	٦٣٢٥
٤	ما يصرف على الأعمال الخيرية للحرمين	١٦٣٦٧	١٦٣٦٧	—	—	١٦٤١٤	١٥٧٠٠	١٤٤٦٧	١٥٥٥٩
٥	مصاريف قضائية ومتنوعة...	٩٠٠	١٠٠٠	—	١٠٠	١١٠٣	١٨٢١	١٢٠١	٧١٣
جمله المصروفات.		٣١٣٩٦	٤٤٨٩١	١٤٤٧	١٤٩٤٢	٣٠٥١٨	٣٦٤١٣	٣٤٢٦٤	٣٩٦٩٣

جدول حرف (ج)

إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية

لسنة ١٩٣٤ المالية

جدول حرف (ج)

إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٤

باب		تقديرات		فرق		المتحصل في سنة			
		سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	زيادة	نقص	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
		جنبيه مصري	جنبيه مصري	جنبيه مصري	جنبيه مصري	جنبيه مصري	جنبيه مصري	جنبيه مصري	جنبيه مصري
١	إيرادات الأعيان الموقوفة	٨٠٥٤٢٣	٧٧٧٥٧٣	٢٧٨٥٠	—	٥٨٦٤١١	٥٧٢١١١	٧٣٦٨٨٤	٩٥٣٩٥٣
٢	مرتبات مربوطة بوزارة المالية	٢٠٧٠	٢٠٧٠	—	—	٢٣١٣	٢٦٠٧	٢٣٣٥	٢٤٢٦
٣	ما يحصل من المصاريف القضائية ومن الإيرادات المتتومة	٤٣١٦١	٤١٨٢٩	١٣٣٢	—	٤١٤٥٧	٣٣٧٩٥	٢٣٩٣٠	٢٩١٤٠
٤	إيرادات الأوقاف المنظور إحالتها على الوزارة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	—	—	—	—	—
	جمله الإيرادات .	٨٦٠٦٥٤	٨٣١٤٧٣	٢٩١٨٢	—	٦٣٠١٨١	٦٠٨٥١٣	٧٦٣١٤٩	٩٨٥٥١٩

(ج) جدول حرف (ج)

مصرفات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٤

باب		تقديرات		فرق		المصرف في سنة			
		سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	زيادة	تخفيض	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	رسوم إدارة	٨٣٦٥٧	٨٣١٤٧	٥١٠	—	٦٣٣١٧	٦٠٣٩٩	٧٦٢٠٧	٩٨٣٨٥
٢	مصاريف الأماكـن	٤٤٨٢٧	٤٢٧٥٢	٢٠٧٥	—	٤٣٦٧٦	٤١٤٥٥	٥٥٢٢١	٤٨٧٢٢
٣	مصاريف الأطلـيـان	٢٤١٧١٨	٢٤٠٧٥٣	٩٦٥	—	٢٣٨٦٥٥	٢٢١٥٧٦	٢٢٢٥٨٣	١٨٦٨٥٢
٤	مصاريف الأعمال الخيرية	٦٤٢٠٤	٦١٤٧٢	٢٧٣٢	—	٥٣٦٩١	٨٢٧٢٧	٨٤٤٨١	٩٨٩٨٧
٥	ديون على أوقاف واجبة السداد	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	٥٨٠٣٤	٣٦٣٨٦	٣٧٥٨٨	١٧٦٣٢
٦	مصاريف قضائية ومتنوعة	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	—	—	٤٦٦٣٤	٤٣٢٢٦	٣١٤٨٤	٤١٧٩٥
٧	مصاريف الأوقاف المنظورة لحسابها على الوزارة	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	—	١٥٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠
	جـمـلـة المـصـرفـات .	٥٢٩٤٠٦	٥١٣١٢٤	١٦٢٨٢	—	٥٠٥٥٠٧	٤٨٧٧٦٩	٥١٠٥٦٤	٤٩٥٣٧٣

الإيرادات

ظهر من نتيجة الحساب الختامي أن ق الإيرادات المحصلة للأوقاف على اختلافها عجزا عن المقصود لها، وفيما يلي بيان هذه الإيرادات والمحصل منها ونسبة المحصل إلى المربوط :

الوقف	المحصول	تحت المحصول	نسبة المحصول إلى المربوط
١- (أ) الأوقاف الخيرية	٦١٦٣٣٤	١٠٩٢٦٥	٪٨٥
(ب) أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي	٤٨٩١٤	٨١٥٦	٪٨٥
٢- أوقاف الحرمين الشريفين	٣٩٢٦١	٢٨٥٧١	٪٧٣
٣- الأوقاف الأهلية	٧٩٧٢٢٩	١٦٧٠٤٥	٪٨٠
الجملة ...	١٦١٩١٧٦	٢٩٥١٧٦	—

وقد بينت الوزارة في الحساب الختامي أسباب العجز، ويرجع أهمها إلى الحالة الاقتصادية العامة التي عبطت بقم الإعيارات وأثمان المحاصلات.

المصروفات

مصروفات الأوقاف الخيرية

قدر لمصروفات هذه الأوقاف مبلغ ٧٢٢,٤٤٤ جنيها تم فتح اعتمادان إضافيان بمبلغ ٣٣,٤٩٤ جنيها فأصبحت الجلسة ٧٥٥,٩٣٨ جنيها . وبمبلغ المصروفات ٧٦٠,٣٣٣ جنيها أي بقل من جملة المربوط بمبلغ ٢٥,٥٥٥ جنيها.

وقد لاحظت اللجنة أن في بعض أبواب المصروفات لهذه الأوقاف وعيوبا من الأوقاف الأخرى تجاوزات تبلغ مجموعها ٢٩,٠٩ جنيهاً في الأوقاف الخيرية و ١,٥٥٤ جنيهاً في أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي و ٣٧,٥٥٩ جنيهاً في الأوقاف الأهلية وتعضيلها مع بيان أسبابها وأرد بالصفتين الخامسة والسادسة عشرة من كتاب الحساب الختامي .

على أنه هذه التجاوزات وإن كان يقابلها وفر في البعض الآخر من أبواب المصروفات ، إلا أن اللجنة ترجو أن تخلف الوزارة من عياتها في مراقبة المصروفات بتأديتها بمحصل على جملة المصروفات في الميزانية

ملحق رقم ٥٠

جلسة الثلاثاء ٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

١٩ يونيه سنة ١٩٣٤

تقرير لجنة الأوقاف

عن

مشروع قانون بإعتاد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف
لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية

(المحرر خضره الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا) .

بحثت اللجنة الحساب الختامي لوزارة الأوقاف عن سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ المالية وقد تناول فيها مقارنة هذا الحساب بميزانية الوزارة للسنة المذكورة فأصدر البحث عن النتيجة الآتية :

الوقف	المصروفات	الفرق	
		عجز	زائدة
١- (أ) الأوقاف الخيرية	٧٣٠,٣٩٣	٦١٦,٣٣٤	١١٤,٠٥٩
(ب) أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي	٤٢,١٢٤	٤٨,٩١٤	٦٧٩٠
٢- أوقاف الحرمين الشريفين	٣٠,٥١٨	٢٨,٥٧١	١٩٤٧
٣- الأوقاف الأهلية	٥٠٥,٠٧٠	٦٣٠,١٨١	١٢٤,٦٧٤
الجملة ...	١٣٠,٨٥٤٢	١٣٢,٤٠٠	١٣,٥٤٦

ويبين من هذا الجدول أن مصروفات الأوقاف الخيرية زادت على إيراداتها بمبلغ ١١٤,٠٥٩ جنيهاً ، وإذا ضم هذا المبلغ إلى عجز ميزانية الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ وقدره ١٦٥,٦٨٣ جنيهاً يكون جملة العجز في ميزانية هذه الأوقاف لثانية أبريل سنة ١٩٣٣ ٣٧٩,٧٤٢ جنيهاً . كذلك أوقاف الحرمين الشريفين زادت مصروفاتها على إيراداتها بمبلغ ١,٩٤٧ جنيهاً . وقد أخذ من الأموال المتوفرة لهذه الأوقاف .

وأما الزيادة الظاهرة في إيرادات أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي والأوقاف الأهلية فهي عبارة عن فاضل الربح .

وقد تنأ العجز المتقدم بيانه عن نقص الإيرادات المحصلة فضلا عن المقدر لها في الميزانية ومن تجاوز المصروفات الاعتمادات المربوطة لها حتى اضطرت الوزارة إلى فتح اعتمادين إضافيين بمبلغ ٣٣,٤٩٤ جنيهاً .

وبناء على ما تقدم توافق اللجنة على مشروع القانون الخاص باعتاد الحساب الختامي السالف الذكر بالصيغة المرفقة لهذا التقرير وعلى التي أقرها مجلس النواب .

مشروع قانون

باعتاد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ المالية

نحن نؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(المادة الأولى)

تعتمد مصروفات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٧٣٠,٣٩٣ جنيها وإيراداتها بمبلغ ٦١٦,٣٣٤ جنيها وإيرادات أوقاف الخلدوياسماعيل بالوادي بمبلغ ٤٨,٩١٤ جنيها ومصروفاتها بمبلغ ٤٢,١٢٤ جنيها حسب الجدول حرف (أ) المرافق لهذا القانون .

(المادة الثانية)

تعتمد تسوية التجاوز في مصروفات الباب الثاني من قسم ١ فرع ١ والباب الأول من قسم ١ فرع ٣ والباب الأول من قسم ٤ والباب الثاني من قسم ٥ والباب الأول من قسم ٦ فرع ١ والباب الأول والباب الثالث من قسم ٨ من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى .

(المادة الثالثة)

تعتمد مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٣٠,٥١٨ جنيها وإيراداتها بمبلغ ٢٨,٥٧١ جنيها حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

(المادة الرابعة)

تعتمد إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣٢ - ١٩٣٣ بمبلغ ٦٣٠,١٨١ جنيها ومصروفاتها بمبلغ ٥٠٥,٥٠٧ جنيها حسب الجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

(المادة الخامسة)

تعتمد تسوية التجاوز في مصروفات الباب الثالث والباب الخامس والباب السادس من زيادة إيرادات الأوقاف الأهلية على مصروفاتها .

(المادة السادسة)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصح هذا القانون بتمام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أوقاف الخلدوياسماعيل بالوادي

كان المقدّر لمصروفات هذه الأوقاف ٤٢,٩٥٤ جنيها وبغ المنصرف فضلا ٤٢,١٢٤ جنيها .

وإذا استزلت هذه المصروفات من الإيرادات المحصلة يكون فاضل ربح هذه الأوقاف بمبلغ ٦٧٩٠ جنيها وهو يصرف سنوياً لوزارة المعارف العمومية طبقاً لشرط الواقف .

أوقاف الحرمين الشريفين

قدّر لمصروفات هذه الأوقاف مبلغ ٣٥,٦٦٥ جنيها ثم أضيف إليه مبلغ ١٥٠٠ جنيها باعتاد إضافي فصارت الجمة ٣٧,١٦٥ جنيها وبغ المنصرف فضلا ٣٠,٥١٨ أى بأقل من جمة المربوط بمبلغ ٦٦٤٧ جنيها .

ولما كانت المصروفات قد تجاوزت الإيرادات بمبلغ ١٩٤٧ جنيها فقد استزلت هذه الزيادة من الأموال المتوفرة لهذه الأوقاف فأصبح رصيد الوفر لنهاية أبريل سنة ١٩٣٣ ٢١,٨٦٥ جنيها .

الأوقاف الأهلية

كان المربوط لمصروفات هذه الأوقاف مبلغ ٢٥٨٩٩ جنيها ثم أضيف إليه مبلغ ٦٠٧ جنيها باعتاد إضافي فصارت الجمة ٤٨٦,٦٠٨ جنيها ولكن المنصرف فضلا بلغ ٥٠٥,٥٠٧ جنيها أى بزيادة ١٨,٨٩٩ جنيها على جمة المربوط .

وتزعم أهم أسباب هذه الزيادة إلى دخول أوقاف في نظر الوزارة بعد ربط الميزانية كقوى المشاوي باشا وانباشا وإلى تسديد بعض ماعل هذه الأوقاف من الديون .

وقد بلغ فاضل ربح هذه الأوقاف لنهاية سنة ١٩٣٢ المالية مبلغ ٣١٢,٩٩٦ جنيها منه ١٥٣,٩٢٨ جنيها قدما والباقي وقدره ١٥٩,٠٦٨ جنيها مقدار ماصرف ديناً على بعض الأوقاف الأهلية والمستحقين لنهاية سنة ١٩٣٢

وقد لاحظت اللجنة في الدورة الماضية والتي قبلها أنه قد يكون في المصروف على الأوقاف والمستحقين بأكثر من استحقاقهم خطر على نزاهة الوزارة في حالة خروج الوقف من نظرها أو وفاة بعض المستحقين الذين صرف لهم أكثر من استحقاقهم .

ولذا تكرر اللجنة وجماعها بأن تصاعف الوزارة عنايتها في اتخاذ الإجراءات التي تضمن لها سلامة كفايا الحصول على حقها .

جدول حرف (١)

إيرادات ومصروفات الاوقاف الخيرية

لسنة ١٩٣٢ المالية

إيرادات الأوقاف الخيرية

المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٢	التحصل في سنة				
	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨
باب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة).	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
فصل ٦ - رسوم إدارة	٨٩٣٥٦	٦٦٤٧٣	٧٠٥٨٧	٨٦٦٢٧	١١٢٨٩٩
» ٢ - قضائية ومتنوعة	٦٥٢٠٠	٧٨٨١٤	٧٥٨٣٧	٥٤٢٤١	٨٥٨٠٥
جمله باب ١	١٥٤٥٥٦	١٤٥٢٨٧	١٤٦٤٢٤	١٤٠٨٦٨	١٩٩٧٠٤
باب ٢ - التحصيل لمساكن ومكافآت الموظفين.					
بند ١ - المستقطع من مايات الموظفين	١٦٠٠٠	١٤٣٣٢	١٤٣٧٩	١٧٤٩٤	٨٧٨٦
» ٢ - إيرادات أطيان المعاشات	٦٢٦١	٥٤٤٦	٤٣٥٣	٤٢٨٧	٧٧٥٦
جمله باب ٢	٢٢٢٦١	١٩٧٧٨	١٨٧٣٢	٢١٧٨١	١٦٥٤٢
باب ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة.					
بند ١ - إيرادات المائي	١٤٩٧٧٢	١٣٣٧٨٢	١٥٠١٨٧	١٦٨٨٧٥	١٧٣٧٣٨
» ٢ - الأراضي الفضاء	١٢٦٣١	١١٧٣١	١٢٠٨٥	١٣١٨٩	١٤٠٣١
» ٣ - الأحكام	١٢٨٠٦	٦٢٨٧	٦٤٥٨	٦٤٣٥	٧٧٦٧
» ٤ - إيرادات الأطيان الزراعية	٢٦١٥٥٥	٢٠٩٠٥٣	٢٠٨١٦٠	٢٦٥٦٣٨	٣٣٤٣١١
» ٥ - ثمن محصولات مازرعه الوزارة	٢٨١٩٧	١٧٦٠٢	١٠٦٩٧	١٠٧٩٦	٢٥١٣١
» ٦ - إيرادات متنوعة	٢٧٦٧٠	١٨٧٤٧	٢٧٤٧٥	٨٦٥٣٠	١٨١٣٦
جمله باب ٣	٤٩٢٦٣١	٣٩٧١٨٧	٤١٥٠٦٢	٥٥١٤٦٣	٦٥٣٢٤٤
باب ٤ - إيرادات من اشغال مدرسة البنات.					
» ١ - إيرادات من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية	٢٥٠٠	٧٩٥	١٥٨٧٤	١٦٤٧١	١٨٠٤٢
» ٢ - مرتبات مبرورة بوزارة المالية	١١٩٧١	١١٩١٤	١١٩٧١	١١٩٧٣	١١٩٩٦
» ٣ - مقررة وشعيرات متوفرة	٣٥٧٠٠	٣٥٣٧٣	٤٤٣٧٨	٤٨٢٧٢	٦٩٥٩٨
جمله باب ٤	٤٧٦٧١	٤٧٢٨٧	٥٦٣٤٩	٦٠٢٤٥	٨١٥٩٤
باب ٦ - المقرر من وزارة المالية لترميم الآثار العربية.					
» ١ - إيرادات مصبة فؤاد	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
» ٢ - إيرادات الأوقاف الخيرية	—	—	٩٥٣٦	٩٧٧٧	١٢٥١٨
جمله باب ٦	٧٢٥٦١٩	٦١٦٣٣٤	٦٦٩٩٧٧	٨١٠٦٠٥	٩٥٠٣٩٤
باب ٧ - أوقاف الخلدوي اسماعيل والوداي.					
بند ١ - إيرادات المائي	٥٨	٦١	٥٥	٩٧	٩٦
» ٢ - الأراضي الفضاء	٥٧	٩٠	٦٩	٥٦	٤٤
» ٣ - الاطيان الزراعية	٤٥٣٧٤	٣٩١٤٥	٣٥٥٤٢	٤٨٤١٢	٦١٩٣٣
» ٤ - محصولات زراعية	٨٢٨٨	٥٨٧٦	٦٧٨٦	٤٤٣٧	٣٢٨٠
» ٥ - إيرادات متنوعة	٣٢٩٣	٣٧٤٢	٤٠٦١	١٣٩١	٤٥٦
جمله باب ٧	٥٧٠٧٠	٤٨٩١٤	٤٦٥١٣	٥٤٣٩٣	٦٥٨١٤
جمله الإيرادات	٧٨٢٦٨٩	٦٦٥٤٨٨	٧١٦٤٩٠	٨٦٤٩٩٨	١٠١٦٢٠٨
زيادة المصروفات على الإيرادات	—	١١٤٠٥٩	١٧٧٦٤	١٣٣٥٢٢	٣٦٩١
الجلسة الصومية	٧٨٢٦٨٩	٧٧٦٣٠٧	٨٩٤١٨٤	٩٩٨٥٠٢	١٠٢٨٨٨٩٩
					١٠٣٣٢٢٤

مصرفات الأوقاف الخيرية

	المربوط في ميزانية ١٩٣٢	إضافات في ميزانية ١٩٣٢	الجملة	المصرف في سنة				
				١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨
قسم ١ - الإدارة العمومية				جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
فرع ١ - الإدارة العامة بمركز الوزارة	١١٢٥٥٧	٧٥٥٣	١٢٠١١٠	١١٩٥٩٠	١٣٥٧٠٨	١٤٧٤٠٤	١٣٨٤٥٦	١٣١٢٩٦
فرع ٢ - للمأموريات	٩٦٧٩٧	—	٩٦٧٩٧	٩٧٥٩١	٩٨١٦١	١٠٣٥٧٥	١٠٣٧٠٠	٩٩٨٧٦
جملة قسم ١	٢٠٩٣٥٤	٧٥٥٣	٢١٦٩٠٧	٢١٧١٨١	٢٣٣٨٦٩	٢٥٠٩٧٩	٢٤٢١٥٦	٢٣١١٧٢
قسم ٢ - معاشات ومكافآت الموظفين								
فصل ١ - معاشات ومكافآت الموظفين	٣٠٩٢٥	٢٣٤٠	٣٣٢٦٥	٣٣٢٣٦	٣٠٢٢٠	٢٧٧١٥	٢٣٩٦٤	٢١٣٠٩
٢ - مال أطيان المعاشات	١٠٢٤	—	١٠٢٤	١٠٢٥	١٣٢٧	٢٣٩٥	٨١٣	٨٨٧
جملة قسم ٢	٣١٩٤٩	٢٣٤٠	٣٤٢٨٩	٣٤٢٦١	٣١٥٤٧	٣٠١١٠	٢٤٨٨٧	٢١٣٩٦
قسم ٣ - مصرفات الأعيان الموقوفة								
فرع ١ - مصاريف المباني	٣٩٩٩٨	—	٣٩٩٩٨	٣٥٩٧٥	٣٢٥٧٤	٣٩٦٠٩	٤٤٤١٩	٤٥٦٢٩
٢ - مصاريف الأعيان الموقوفة والمنزوعة والإصلاح	١٠٨٩٣٢	٦٥٩٩	١١٥٥٣١	١٠٣٣٨٧	١٠٦٥٦١	١١٢٨١٤	١١٦٦٤٤	١٠٦٨١٣
٣ - لشقير أجزاء أعيان متداخلة بأعيان الأوقاف الخيرية	٢٥٠	—	٢٥٠	٢٥٠	٣٦٩	١٠٣	١٨٦	٤١
٤ - أعمال تحقيق مساحة الاطيان	—	—	—	—	٢١٢	١٤٤	٧٩٦	٣٧٢٧
جملة قسم ٣	١٤٩١٨٠	٦٥٩٩	١٥٥٧٧٩	١٣٩٦١٢	١٣٩٦١٦	١٥٦٦٠	١٦٢٠٥١	١٥٦١٥٥
قسم ٤ - المساجد والوزار والأضرحة								
فرع ١ - إدارة التعليم ومدرسة البنات	١٣٩٩٥	١٤٩	١٤١٤٤	١٤٤٤٢	٥٨٣٩٢	٦٧٨٠٩	٦٧٧٦٦	٦٦٧٤٥
٢ - طاقات التعليم	٧٠٥٩	—	٧٠٥٩	٦٩٠٦	٤٠٩٧	٤٧٣١	٤٦٦١	٤٨٤٣
٣ - المكتب التي تديرها وزارة المعارف	٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٤ - الخزنة الزكية	—	—	—	—	٤٩٧	٥٦١	٥٠٠	٤٥٩
جملة قسم ٤	٢٥٠٥٤	١٤٩	٢٥٢٠٣	٢٥٣٤٨	٦٦٩٨٦	٧٧١٠١	٧٦٩٢٧	٧٦٠٤٤
قسم ٥ - القسم الطبي								
فرع ١ - المستشفيات والبيانات	٤٠١٣٢	٥٨٦	٤٠٧١٨	٣٧٨٧٣	٦٦٤٨١	٨٣٧١٥	٩٠٣٨٢	٨١٠١٢
٢ - الملازم والتكاليف التي في إدارة الوزارة	١٤٧١٥	—	١٤٧١٥	١١٣٧٦	١٤٩٩٦	١٤٣١٥	١٦٥٨٠	٣٠٢٦٩
٣ - التكاليف التي في إدارة مشايخها	١١٥٧	—	١١٥٧	١١٥٧	١٤٣٥	١٤٣٣	١٤٠٨	١٤٣٨
جملة قسم ٥	٥٦٠٠٤	٥٨٦	٥٦٥٩٠	٥٠٤٠٦	٨٢٩١٢	٩٨٤٣٣	١٠٨٣٧٠	١٠٢٧١٩
قسم ٦ - إغانات ومزيتات وصداقات	٧٩٧٥٠	—	٧٩٧٥٠	٧٩٣٧٢	٨٥٩٤١	٩٥٨٨٨	١٢٦٧٩١	١٢٥٧٥٦
جملة مصرفات الأوقاف الخيرية	٧٢٢٤٤٤	(١) ٣٣٤٩٤	٧٥٥٩٣٨	٧٣٠٣٩٣	٨٤٧٦٧١	٩٤٤١١٧	٩٣٣٠٨٥	٩٣٧١٥٠
قسم ٨ - أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي								
باب ١ - عاقيات	٨٢٥٥	—	٨٢٥٥	٩٦٥٠	٧٠٨٠	٨٢٩٩	٨٠٣٧	٧٠٢٣
٢ - مصاريف عمومية	٢٥٦٩٩	—	٢٥٦٩٩	٢٣٣١٥	٢٣٠٢٧	٢٤٥٦٦	٢٩٤٧٥	٢٩٢٠٤
٣ - أعمال جديدة	٩٠٠٠	—	٩٠٠٠	٩١٥٩	١٠٦١٩	١٣٠٧٧	١١٣٢٠	١١٧٧٧
جملة قسم ٨	٤٢٩٥٤	—	٤٢٩٥٤	٤٢١٣٤	٤٠٧٢٦	٥٠٩١٢	٩٤٢٤٢	٤٨٠٤٤
جملة المصروفات	٧٠٥٣٩٨	٣٣٤٩٤	٧٠٨٨٣٢	٧٧٢٥١٧	٨٨٨٣٩٧	٩٩٥٠٢٩	١٠١٣٣٢٧	٩٨٥١٩٤
زيادة إيرادات الأوقاف الخيرية على مصرفاتها				—	—	—	—	٣٢٥٦٦
زيادة أوقاف الخديو اسماعيل بالوادي				٦٧٩٠	٥٧٨٧	٣٤٨١	١٦٥٧٢	١٥٤٦٤
الجملة العمومية				٧٧٩٣٠٧	٨٩٤١٨٤	٩٩٨٥٢٣	١٠٣٠٨٩٩	١٠٣٣٢٤٤

جدول حرف (ب)

إيرادات ومصروفات أوقاف الحرمين الشريفين

لسنة ١٩٣٢ المالية

إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين

	المرتب		الحاصل في سنة				
	الفرق	في ميزانية	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨
	زيادة	سنة	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
باب ١ - إيرادات الأمان الموقوفة							
بند ١ - إعانات المباني	١٣٧٨	—	١٣٨٨٠	١٣٦٠٢	١٤٤٨٥	١٦١٤٤	١٦٤٥٤
بند ٢ - الأراضي الفضاء	—	٤٨	١٠٤	١٥٢	١٩٤	١٦٧	١٩٠
بند ٣ - الأحكام	١١٢٥	—	١٥٨٢	٤٥٧	٥٨٧	٥٥٣	٧٤٦
بند ٤ - إعانات الأطباء الزراعية	٥٢٦٢	—	١٨١٣٠	١٢٨٦٨	١٣١٥٧	١٧٤٨٤	٢٤٩٣٤
بند ٥ - محاصيل زراعية	١٠١٩	—	١٨٠٧	٧٨٨	—	—	—
جمله باب ١	٨٦٨٤	٤٨	٣٥٥٠٣	٢٦٨٦٧	٢٨٤٢٣	٣٤٣٤٨	٤٢٣١٤
باب ٢ - مرتبات مقررة لأوقاف الحرمين							
بند ١ - مرتبات مريضة بوزارة المالية	—	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٠
بند ٢ - من أوقاف أهلية	٣٣٤	٣٤١	٦٦٥	٦٣٢	٩٢٥	١٤٨٠	٧٤٤
جمله باب ٢	٣٣٤	٤٥٠	٧٧٤	٧٤١	١٠٣٤	١٥٨٩	٨٤٤
باب ٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة							
بند ١ - ما يحصل من مصاريف قضائية	٥	٢٠٠	١٩٥	٢٤٣	٢٦٧	٤١٨	٢٥٨
بند ٢ - إيرادات متنوعة	٢٣٧٣	٣١٠٨	٧٢٥	٤٣٧٤	٢٥١٥	٤٧٩	١٤٠
جمله باب ٣	٢٣٧٨	٣٣٠٨	٩٢٠	٤٦١٧	٢٧٨٢	٨٩٧	٣٩٨
جمله الإيرادات	١١٠٦٢	٣٧٢	٣٩٢٦١	٢٨٥٧١	٣٣٧٨١	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠
متحصل من السلفة السابق استلزامها المأهولة الدينية لبناء معهد القرآن	—	—	—	—	—	—	٦١٩٥
الجملة	١١٠٦٢	٣٧٢	٣٩٢٦١	٢٨٥٧١	٣٣٧٨١	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠
زيادة المصروفات على الإيرادات			١٩٤٧	٢٦٣٢	—	—	—
الجملة العمومية			٣٠٥١٨	٣٦٤١٣	٣٨١٦٤	٤٤٨٠٠	٥٥١٣٥

مصرفات أوقاف الحرمين الشريفين

	المصرف في سنة									
	الجملة		إضافات		المربوط		الفرق			
	بيـ	بيـ	بيـ	بيـ	بيـ	بيـ	بيـ	بيـ		
١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
٤٨٩٣	٤٤٨٠	٣٨١٦	٣٣٧٨	٢٨٥٧	٣٨٩٦	—	٣٨٩٦	—	٣٨٩٦	١٠٣٩
١٤٩٩	١٤٣٣	١٣٩٧	١٣٠٦	١٤٨٢	١٩٠٠	—	١٩٠٠	—	١٩٠٠	٤١٨
٤٠٠٥	٣٥٩٣	٨٠٠٤	٣٩٤٣	١٢٨٨	٢٣٢٠	—	٢٣٢٠	—	٢٣٢٠	٩٣٢
١٤٧٢	١٣٦٦	١٧٨	١٣٦٥	١٢٦٨	١٢٧٠	—	١٢٧٠	—	١٢٧٠	٣
٤٠٣	٣٣٣	٢٣٥	٦٢٤	٢٧١	٢٦٥	—	٢٦٥	—	٢٦٥	٦
٦١٠٨	٥٩٩١	—	٢٥٦٨	—	—	—	—	—	—	—
١٣٩٨٧	١٢٦١٦	٩٨٠٤	٩٨٠٤	٤٣٠٩	٥٦٥٥	—	٥٦٥٥	—	٥٦٥٥	٦
٣٦٨٥	٤١٧٦	٣٨٤٨	٤٣١٧	٤١٣٦	٣٨٧٥	—	٣٨٧٥	—	٣٨٧٥	٢٦١
٤٩٧	٨٣٤	١١٢٨	١٣٩٢	١٦٩٩	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	—	١٠٠٠	٣٠١
—	١٣١٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٤١٨٢	٦٣٢٥	٤٩٧٦	٥٧٠٩	٥٨٣٥	٥٨٧٥	١٠٠٠	٤٨٧٥	٢٦١	٣٠١	٣٠١
٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	—	٤٠٠	—	٤٠٠	—
٥٣٣٩	٥٠٤٠	٤٨٠٢	٥١٣١	٥٥٧٤	٥٥٠٠	—	٥٥٠٠	٧٤	٥٥٠٠	—
٢١١٢	١٣٣٠	١٠٤٦	٢٠٨٨	٢٢٩٣	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	٢٩٣	٢٠٠٠	—
٦٧	٢١	٧٤	—	—	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠
١١٧	٤٢٥	—	—	—	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠
١٦١	٢٤١	١٣٩	١٩٧	١٣٩	١٣٣	—	١٣٣	٦	١٣٣	—
٤٩٤	٤٩٧	٥٤٧	٥٣٦	٥٠٣	٥٠٦	—	٥٠٦	٣	٥٠٦	٣
١٦٥	٣٠٠	١١٧	١	٣٠٠	٣٠٠	—	٣٠٠	٢٨٧	٣٠٠	—
٧٧	١٠٥	٤٢	٤٧	١٩٢	١٠٠	—	١٠٠	٩٢	١٠٠	—
١٦١٣٢	١٥٥٥٩	١٤٤٦٧	١٥٧٠٠	١٦٤١٤	٢٠٣٣٩	—	٢٠٣٣٩	٤٦٥	٢٠٣٣٩	٤٢٩٠
٥٧٦	٦٣٩	٩٩٢	١١٣٨	٧٨٨	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠	—	٥٠٠	٢١٢
١٢٣	٧٤	٢٠٩	٦٨٣	٣١٥	٥٠٠	—	٥٠٠	—	٥٠٠	١٨٥
٦٩٩	٧١٣	١٢٠١	١٨٢١	١١٠٣	١٥٠٠	٥٠٠	١٥٠٠	—	١٥٠٠	٣٩٧
٣٩٨٩٣	٣٩٦٩٣	٣٤٦٢٤	٣٤٦١٣	٣٠٥١٨	٣٧١٦٥	(١) ١٥٠٠	٣٥٦٦٥	٧٣٢	٣٥٦٦٥	٧٣٢
١٥١٢٢	٥١٠٧	٣٩٠٠	—	—	زيادة الإيرادات على المصروفات					٣٠٥١٨
٥٥١٢٥	٤٤٨٠	٣٨١٦	٣٣٧٨	٢٨٥٧	الجملة العمومية					٣٠٥١٨

جدول حرف (ج)

إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية

لسنة ١٩٣٢ المالية

إيرادات الأوقاف الأهلية

	التعويض	المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٦	المحصل في سنة				
			١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨
	قص	زيادة	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة							
بند ١ - إيرادات المباني	—	٢١٢٠٥	١٥٥٢٩٢	١٧٦٤٩٧	١٥٩٠٦٣	١٨٨٠٤٤	١٩٠٠١٠
» ٢ - إيرادات الأراضي القضاء	٤٨	—	٨٧١٢	٨٦٦٤	٨٠٧٤	٨٩٣١	٩٨٢٢
» ٣ - الأحبار	—	٩٠٥	١٣٤٨	٢١٥٣	٦٩٩	١٦٧٩	١٢٣٩
» ٤ - إيرادات الأحيان الزراعية	١٩٠١٨١	—	٥٦٠٢٥١	٣٧٠٠٧٠	٣٨١٢٦١	٥٢٠٧٧٧	٧٣٣٩٠٣
» ٥ - إيرادات زراعية	—	٥٠٤٢	٢٣٩٨٥	٢٩٠٢٧	٢٣٠١٤	١٧٤٣٣	١٨٩٧٩
جملة باب ١	١٩٠٣٣٩	٢٧١٥٢	٧٤٩٤٨٨	٥٨٦٤١١	٥٧٢١١١	٧٣٦٨٨٤	٩٥٣٩٥٣
باب ٢ - صريحت مرهونة بوزارة المالية	١١٤	—	٢٤٢٧	٢٣١٣	٢٦٠٧	٢٣٣٥	٢٤٢٦
باب ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة							
بند ١ - ما يحصل من مصاريف قضائية	٤٩	—	٨٠٠٠	٧٩٥١	٤١٣٣	٦٠١٠	٨٨٩٠
» ٢ - إيرادات متنوعة	—	٦١٩٥	٢٧٣١١	٣٣٥٠٦	٢٩٦٦٢	١٧٩٢٠	٢٠٢٥٠
جملة باب ٣	٤٩	٦١٩٥	٣٥٣١١	٤١٤٥٧	٣٣٧٩٥	٢٣٩٣٠	٢٩١٤٠
باب ٤ - إيرادات الأوقاف المنطوق بإحالتها على الوزارة	١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	(١) —	—	—	—
الجملة العمومية	٢٠٠٣٩٢	٣٣٣٤٧	٧٩٧٢٢٧	٦٣٠١٨١	٦٠٨٥١٣	٧٦٣١٤٩	٩٨٥٥١٩

مصرفات الأوقاف الأهلية

المصرف في سنة	الجملة	إيرادات إضافية	المربوط في ميزانية	الفرق	
				زيادة	وفر
١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣
١٠٢٦٦١	٩٨٣٨٥	٧٦٢٠٧	٦٠٣٩٩	٦٣٣١٧	٧٩٧٢٣
١٦٠٣٨	١٧٨٧٦	١٩٧٧١	١٨٥٥١	٢٣٥٨٧	٢٣٥٨٧
٢٦٥٠٩	٢٨١٥٦	٣٥٣٤٨	١٩١٦٤	١٦٨٣٠	١٦٨٣٠
١٧١٧	٢١٣٤	٢٢٢٣	٢٧٠٥	٢٠٢٦	٢٠٢٦
—	—	٢١٠٩	٧٤٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٣٦١	٥٥٦	٥٧٧٨	٢٩٥	—	—
٤٤٥٧٥	٤٨٧٢٢	٥٥٢٢١	٤١٤٥٥	٤٤٤٤٣	٤٤٤٤٣
١١٧٩٠١	١٢٣٦٥٥	١٣١٤٨٨	١٣٩٠٣١	١٤٧٦٠٣	١٣٠٠٠٠
١٠٣٣٣	١٠٠٩١	١٣٨٦٣	١٥١٧٠	١٧٢٢١	١٦٢٧٨
٣٧٩٢	٧١٢٣	١١٦٠٤	٦٨٠٤	١٧٠٤٢	١٥١٨٢
٨٢٢	—	٨٦٤١	١٦٥١٨	١٢٠١٢	١٢٠٢١
١٧٢٩٩	٢٢٩١٠	٤٤٤٤٠	٢١١٥٣	٤٠٣٢٣	٢٠٢٠٩
٢٤٥٨١	٢٢٩٢٣	١٢٥٤٧	٢٢٩٠٠	٤٥٠٤	٤٥٧٧
١٤٤٥٨	١٦٨٥٢	٢٢٢٥٨٣	٢٢١٥٧٦	٢٢٨٦٥٥	٢١٨٦٦٧
٩١٤٣	٨٠٧٣	٧٤٤١	١١٥٥٦	—	—
٤٧٠٨	٥٠٥٦	٤٧٥٦	٣٢٣٨	١٨٦٤	٢٠٠٠
٨٨٣	١٠٣٠	٢٦٦	٢٧٦	٣٧٦	٥٠٠
٤١٩٩٦	٥٨٩٦١	٣٨٠٢١	٣٠٤٢٦	٢٦٦٧٩	٢٧٠٠٠
٧٤٥	٦٠٩	٦٧٥	٤٩٧	٢٧٧	٣٤١
١٢٠٨٣	١٠٠٨٠	١٤٥٧٢	١٣٨٢١٦	٦٥٢١	٧٠٠٠
١٢٢٠٩	١٣٠٠٣	١٥٨٠٢	١٤٣٧٦	١٤٠٤٠	١٤٠٠٠
٢٢٣٦	١٥٧٧	٢٠٦٥	٢٠٨٥	١٦٩٩	١٥٠٠
٢٣٦١	٥٩٣	٩٣٣	١٣٦٩	١٤٥٠	١٥٠٠
—	—	—	٤٧٤٨	٨٣٥	١٣٣٤
٨٦٣٦٤	٩٨٩٨٧	٨٤٤٨١	٨٢٧٢٧	٥٣٦٩١	٥٥١٧٥
٣٥٥٨	١٧٦٢٣	٣٧٥٨٨	٣٦٣٨٦	٥٨٠٣٤	٢٥٠٠٠
١٨٩٩٠	٢٧٩٥٩	١٩٤٢٠	٢٤٣٦١	٣١٩١٧	٣١٥٠٠
٤٤٦٢	١٣٨٣٦	١٢٠٦٤	٨٨٢٥	١٤٧١٧	٦٠٠٠
٢٣٤٥٢	٤١٧٥٥	٣١٤٨٥	٤٣٣٢٦	٤٦٦٣٤	٣٧٥٠٠
٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
٤٧٠٣٨	٤٩٥٣٣٧	٥١٠٥٦٤	٤٨٧٧٦٩	٥٠٥٥٠٧	٤٨٦٦٠٨
١٥٥٢١	٢٦٣٠٢	٦٩٣٤٨	—	—	—
٥٤٥٨٥٧	٤٦٩٠٧١	٤٤١٢١٦	٤٨٧٧٦٩	٥٠٥٥٠٧	٤٨٦٦٠٨
٥٩٧٠٧	٥١٦٤٤٨	٣٢١٩٣٣	١٢٠٧٤٤	١٢٤٦٧٤	٣٧١٣٣٧
١٠٥٢٦٤	٩٨٥٥١٩	٧٣٣١٤٩	٦٠٨٥١٣	٦٣٠١٨١	٦٠٧٠٩
١١٧٢٢٦	١٠٥٢٦٤	٧٣٣١٤٩	٦٠٨٥١٣	٦٣٠١٨١	٦٠٧٠٩

يستدل من ذلك قلة الزائد في مصرفات بعض الأوقاف وأنشئ بحساب العهد تحت اسمها من إيراداتها في السنة المقبلة .

الجملة

زيادة الإيرادات على المصروفات

المجموع

تخدمت الوزارة بمشروع هذا القانون تمنع هذه الأضرار وتقرق بالتعليم إلى المستوى اللاتي .

والجنة بينها أن تتين ما إذا كان هذا المشروع يحقق هذه الأضرار أو لا يحققها . فترى أن تتين على وجه الإجمال وظيفة وزارة المعارف العمومية وواجبها العام . فوظيفتها تحقيق أنواع التعليم الضرورية لحاجيات الأمة فتلتحق الأنواع غير الموجودة وتكمل الأنواع الموجودة بصفة غير كافية . وتصمم الأنواع الموجودة بصفة معينة .

وتظهر جدا من مناقشات اللجنة وقت نظر الميزانية عند البحث مع الوزارة على هذا الأساس - كما ظهر قدام سباحات الخبراء الذين استقدمتهم الوزارة منذ أربع سنوات - أن التعليم الإلزامي الأول لم يأخذ ما يقتضيه من التوسع وأن تعليم البنات بعيد جدا من أن يحقق الغرض الموضوع له بأن يجبه تهييب البليت في معظم مدارسها إلى إصلاحها للأموعة فيجب أن يجرى فيه تعديل عظيم مع التوسع . كما أن التعليم الذي يصدر للاستعانة العامة أي التعليم الذي يصدر للاعانة بالحماية ولوظائف الحكومة والمهن الحرة معيب وأكبر عيوبه أنه يوجه الطلبة إلى قصر جهودهم على السعى إلى النجاح في الامتحانات العامة والحصول على الشهادات أكثر من إيمانهم بأن يكونوا رجالا عاملين قادرين على الكفاح في الحياة .

أضف إلى ذلك أن عدد الطلاب الذين يجتهدون إلى هذه الناحية من التعليم يزيد كثيرا جدا من حاجة البلاد . حتى عمت الشكوى وأصبح من الواجب وجود هيئات تدرس حالة هؤلاء الطلبة وتوجههم إلى ناحية التعليم التي يكون استعمالهم لها أكثر وتنفعهم في الحياة .

أما واجب الوزارة العام فيلتخص في الإشراف على جميع معاهد التعليم في البلاد للتحقق من حاية القصر من المصريين على وجه يتكفل ألا يفنوا من المذاهب البدئية والآراء السياسية أو الاجتماعية ما يخالف النظام العام في الدولة .

فلذا جلتا هذين المبدأين الأساس الذي نزن به مشروع القانون لتتين إذا كان من شأنه تحقيق هذه الأضرار أو عدم تحقيقها رأينا لأول وهلة أن جعل إعداد التلاميذ للاختامات العامة سببا في بذل الزاية للمدارس التي تقدم والمالياتها والإشراف عليها وصرف الإعانات لها وتفضيلها دون غيرها من المدارس التي لا تُعَد للاختامات العامة - رأينا أن ذلك يدفع المدارس للحرة إلى الانحداد نحو إعداد للتلاميذ للاختامات العامة دون غيرها .

ملحق رقم ٥١

جلسة الثلاثاء ٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(١٩ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون بشأن تنظيم المدارس الحرة

فوض مجلس الشيوخ في جلسة ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ دولة رئيسه إحالة هذا المشروع إلى لجنة المعارف عند وروده من مجلس النواب . وقد انتهى مجلس النواب من بحثه في جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩٣٤ وإحاله إلى مجلس الشيوخ . وعلى أثر ذلك أحاله دولة الرئيس إلى اللجنة فقصته في عدة جلسات انعقدت في ٤ و ٥ و ٧ و ١٠ يونيو سنة ١٩٣٤

وقد حضر من وزارة المعارف العمومية حضرة صاحب العزة محمد العشماوي بك السكرتير العام وحضر معه في جلستي ٧ و ١٠ يونيو حضرة صاحب العزة عمود شوكت بك المستشار الملكي للوزارة . وقد حضر حضرة صاحب المسائل على حد محلي ميسر باشا وزير المعارف العمومية أثناء انعقاد جلستي ٤ و ٧ يونيو واشترك في بعض المناقشات .

كانت الحاجة ماسة ولا شك إلى إصدار هذا القانون من سنين مضت وذلك لكثرة إنشاء المدارس الحرة تبعاً لأزدباد عدد التلاميذ سنة بعد سنة .

وكان لا بد من تنظيم هذه المدارس لتكون أداة سالحة للتربية الصحيحة والتعليم المتحج . وقد حالت الفوضى دونها لأن كثيرين ممن قاموا ويقومون بإنشاء تلك المدارس ففة من الطامعين في الربح التازين إلى الإجمار لا يتون بالفرض الصحيح من إنشاء تلك الدور العلمية . وكانوا بطبيعة الحال لا يرضون في عملهم لنظام محروس ولا يقدم قانون يشترط المؤهلات الخاصة . حتى كان بعضهم ولا يزال خطراً على التربية والعلم .

من أجل ذلك بحثت وزارة المعارف العمومية عن طريق وضع هذه المدارس تحت إشرافها ويؤمنها لتابع ماتخره لها بخلت إعانة مالية لكل مدرسة تميل الدخول تحت هذا الإشراف . غير أن هذا العلاج لا يمكن أن يكون وافيا إذ لم يشمل غير عدد قليل من هذه المدارس هو الذي عاين الإعانة .

الإشراف على معاهد التعليم هي وزارة المعارف العمومية دون غيرها وأنه ليس من شأن وزارة الداخلية التي لها بطبيعة الحال الإشراف على الملاجئ وما شاكلها .

عند ذلك أعلنت الوزارة أنها مستمصة بمخفها في الإشراف العام على جميع معاهد التعليم المصرية ويدخل فيها ما لا يعد للاختصاصات العامة وذلك تمسكا بالحق العام الذي للحكومة .

وترى اللجنة أن وضع هذا القانون بالصيغة التي هو عليها من غير احتفاظ بالحق المقص لمصلحة الحق .

ونلاحظ أن هذا المشروع وهو خاص بالتعليم المحرقت المادة السابعة منه بأن المدارس التي تأخذ الإعانة من وإجبا أن تسير على منج مطابق للفتح الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تباشرها المدرسة ودرجتها . وظاهر من البيان المتقدم أن هذا دفع للدارس وراء الاختصاصات العامة ومنعها من الحرية الواجبة لطلب الكمال في التعليم .

وإذا روي أن القانون ليس موضوعا لسنة حسب بل سنوات عديدة مقبلة ، يرى تماما أنه لا مجال لوضعه بصيغة مؤقتة .

لقد أبدت وزارة المعارف العمومية إمكان من قوانين أخرى تكميلية في المستقبل ، وهذا الرأي مردود لأنه لا يجوز أن يولد القانون ناقصا ، ويجب أن يكون كاملا مانا .

لاحظت اللجنة أن المادة الرابعة عشرة تنص على إنشاء مجلس التأديب على مراقب بينه ، وفي هذا مجرلا مبرره ، إذ قد يوجد من أسباب الذو غيرها ما يعجز هذا المراقب من الاشتراك في مجلس التأديب ، ولذلك وضعت في الجزء الخاص بذلك عبارة " أحد مراقبي التعليم " بدلا من " مراقب التعليم المختص " .

وقد اعترض بعض حضرات أعضاء اللجنة على تشكيل مجلس التأديب بدرجته لأن في تشكيله عيبا خاصة بجمرة البداع عن المتهم وطريقة المحاكمة .

كما اعترض بعض حضراتهم على مدى أحكام المجلس المخصوص واقترح أن تذكر في آخر المادة السابعة عشرة عبارة " بشرط ألا تزيد العقوبة عن الحكم المحكوم به إذا كان النظم من المتهم وحده " وذلك وفقا لقواعد القانون العام .

ورأت اللجنة بقاء المادة على حالها وذلك إلى أن تعدل قوانين مجالس التأديب بصيغة عامة .

أما باقي مواد القانون فتوافق على اللجنة لأنه خاص بمسائل تفصيلية والعبارة فيها بمسئ التنفيذ .

فلذا رأى المجلس الموقر الأخذ برأي اللجنة ، حرصا على إتمام النقاش ، وفي جميع معاهد التعليم — وله الرأي الأعلى — يكون من السهل تعديل بعض المواد بما يتفق مع المادة الأولى بعد تعديلها .

ولا ينبغي مما سبق بيانه أن الإكثار من المدارس التي تعد للاختصاصات العامة يخالف التوجيه إلى الناحية المصممة من التعليم التي تخضيه حاجات البلاد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تكون بذلك وزارة المعارف العمومية — وهي التي يجب أن يحدتها في أمور التعليم — قد جرت ورامها معاهد التعليم الحر إلى العمل بزيادة المد بالتعليم من الفرض الواجب له وزيادة عدد المعلمين من هذا النوع مما يؤدي إلى إيجاد فئة عاطلة منهم تستمر في التزايد حتى يمتد خطرها في المستقبل ، وتكون النتيجة أن وزارة المعارف العمومية تبد بنفسها من مهمتها الأصلية .

أما بالنسبة للإشراف العام على جميع معاهد التعليم فظاهر من قصر هذا الإشراف على المعاهد التي تعد للاختصاصات العامة أنه أخرج من جميع مكاتب التعليم الأولي الحر وجميع معاهد البيان الحرة التي لا تسند للاختصاصات العامة لأن المفهوم أن حاجة البلاد إلى أعداد معظم البناات للاختصاصات العامة أقل كثيرا من حاجتها إلى إعدادهن للبيت والأموعة . أخرج معاهد أخرى كثيرة .

وإذا اتجه التعليم إلى الناحية العلمية وأستمد من الاختصاصات العامة تكون المدارس التي خرجت من إشراف وزارة المعارف العمومية هي إلا أكثرها .

ولا يهوننا ونحصر في بيان المدارس التي تشرف عليها وزارة المعارف العمومية أو لا تشرف أن تذكر أن حضري مندوبي الوزارة أمام اللجنة قروا أن إشرافها سيتناول المدارس الأجنبية التي تعد للاختصاصات العامة ، ولكن الوزارة تطقت في الجلسة الثالثة بإضافة كلمة " Principalement " "بصفة أصلية" على أن هذه الإضافة قد اقترحت بعد المناقشة الأولى مع بعض المسؤولين في الجمعية العمومية للماكم المختلفة . وإضافة هذه الكلمة تكاد تخرج جميع المدارس الأجنبية من الإشراف لأن الأقسام المصرية الموجودة فيها أقسام إضافية بالنسبة للفرض الأصل الذي أنشئت من أجله المدرسة الأجنبية .

ولكن الوزارة ترى أنها بإضافة هذه الكلمة لا يزال لها الإشراف على الأقسام المصرية من المدارس الأجنبية وهذا أمر مشكوك فيه ، لأن الرأي صادر منها وصحلا لا تؤيده أية مكتبة مع المحكمة المختصة التي طلبت إضافة هذه الكلمة . ولا شك في أن العربة ما تقضى بالمحكمة المختصة في هذا الموضوع . ويرى من مجموع ذلك أن المدارس الأجنبية يدخلها في الإشراف بموجب الإضافة الجديدة وأن المدارس المصرية أخرج منها عدد كبير سيكون الأكثر على طول السنين . هذا مع أن واجب وزارة المعارف العمومية أن تشرف على تعليم المصريين أينما وجدوا .

ولذلك رأيت اللجنة حذف عبارة " تعد للتلاميذ للاختصاصات العامة التي تفتقها وزارة المعارف العمومية " .

لما عرفت الوزارة رأى اللجنة ونهت إلى أنها تحمل بواجباتها العامة للبلاد من ناحية الإشراف على تعليم القصر في البلاد قالت إن هناك مشروعا تقدمه وزارة الداخلية للجنة من التمشير فتسكت اللجنة بأن الوزارة التي يجب عليها

مادة ٣ - يجب فيمن يدير مدرسة رة أو يستخدم فيها للقيام بعمل ناظر أو مدّرس أو بأي عمل آخر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا الشروط الآتية :

- (١) أن يكون متقنا بالأهلية القانونية الكاملة .
- (٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في القطر المصري أو في الخارج بمقوعة ما بلحاظ أو بلحظة ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .
- (٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخدمة لأمو ماسة بالشرف أو بالأمانة أو بالأخلاق .
- (٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .
- (٥) أن يكون حاصلا على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها .
- وتسري كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة مالم يكن مجرد متبرع .
- مادة ٤ - يجب على كل من يرضف في فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطارا مكتوبا يكون محتويا على البيانات الآتية :

- (١) اسمه وقيمه ومنه وصناته وعمل ولادته وجنسيته وعمل إقامته .
- (٢) أسماء ناظر للمدرسة ومدريس أو ضابطها وأقاربهم وأساتذتهم وصناتهم وعمل ولادتهم وجنسياتهم وعمل إقامتهم مع ذكر الوظائف التي شغلوها في السنين الخمس الأخيرة .
- (٣) موقع المدرسة ومتمثلات بنائها وملصقاتها .
- (٤) نوع التعليم في المدرسة .
- (٥) مراحل التعليم بالمدرسة (ابتدائية ، ثانوية ، أو غير ذلك) .
- (٦) حالة القبول بالمدرسة (داخلية ، خارجية ، بنده ، غير غذاء) .
- (٧) بيان ما إذا كانت المدرسة ممددة للبين أو للبنات .
- (٨) بيان يحدد سنى الدراسة وفصول المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة في كل فصل .
- (٩) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات .
- (١٠) للمصروفات المدرسية .
- (١١) تاريخ فتح المدرسة .
- ويجب أن ترفق بالإخطار الأوراق الآتية :
- (١) رسم إحصائي للمدرسة .
- (٢) شهادة بمنح السير والسلوك لصاحب المدرسة ولكل من يقوم بنظارتها أو إدارتها أو وظيفة ضابط فيها أو بأية وظيفة أخرى .

بقيت قطة أخرى أشارت إليها وزارة المعارف العمومية في جلسة ١٠ يونيو وهي خاصة بالمواد (٣ و ٢١ و ٢٢) عن صاحب المدرسة إذ أظهرت الوزارة رغبة في العمل عما قبله من التعديل أمام مجلس النواب وتمسكت بر دكلة "صاحب" إلى أصلها .

وقد رأت اللجنة أن توافق الوزارة على طلبها حتى يمكن تنفيذ القانون خصوصا في مسائل التألق . ولكنها رأت ضرورة وجود تعديل يتفادى به الاعتراض الذي ظهر في مجلس النواب بالنسبة لأصحاب المدارس الحرة المتبرعين . فقبلت الوزارة هذا الحل وعرضت النص إضافة عبارة "مالم يكن مجرد متبرع" فتكون المواد الثلاث المذكورة بالصيغة المعدلة بها في مشروع القانون .

واللجنة تعظم في ختام تقريرها وإفر الشكر لمعالي وزير المعارف العمومية وحضرتي صاحبي العزة السكير العام والمستشار الملكي للوزارة إزاء ماقدّموه من بيانات مفيدة قيمة إجابة لطلبات اللجنة .

وتتشرف اللجنة برفع تقريرها إلى المجلس الموقر راجية الموافقة على مشروع القانون وفق الصيغة الآتية :

مشروع قانون

بشأن تنظيم المدارس الحرة

نحن فراد الأول ملك مصر

نقد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تكون المدارس الحرة خاضعة رقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .

وتعتبرها يتفق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة غير حكومية مستقلة عنى الدراسة أو غير مستقلة .

مادة ٢ - لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بموافقة الشروط الآتية :

(١) أن يكون موقع المدرسة بعيدا عن المستعقبات والبلطات، وكذلك عن الضاحات العمومية أو الضاحات الملققة للراحة أو الضارة بالصحة أو للخطر التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .

(٢) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .

(٣) أن تتنظم في المدرسة أقسام منفصلة للبين والبنات في حالة إمدادها تقبول للجنسين وفقا لما يتفق في مدارس وزارة المعارف العمومية المماثلة لها .

(٤) أن يكون البناء سليما ومستوفيا للشروط الصحية التي يحين بقرار من وزير المعارف العمومية .

مادة ١٢ - يجوز أن توقع جوازات تأديبية على القائمين بإدارة أوفادارة المدارس الحرة أو بوظائف التعليم أو الضغط نهباً وذلك لأى أمرمعل بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو بحد من سير الدراسة أو النظام .

مادة ١٣ - الجزاءات التأديبية التى يمكن توقيعها على موظفى التعليم الحر هي :

(١) الإطارة .

(٢) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات .

(٣) الحرمان التام .

ولا توقع العقوبة الأخوية إلا لأموارمعة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاقه

مادة ١٤ - يجوز يجوز توقيع من وزير المعارف العمومية ، أما بقية الجزاءات فيمكن بها بناء على طلب الوزير ، من مجلس تأديب يشكل من أحد مرافق التعليم بصفة رئيس ومن أحد مفتشى وزارة المعارف العمومية وناظر مدرسة حرة بينهم وزير المعارف العمومية .

ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للحكم عليه .

مادة ١٥ - يجوز للحكم عليه أن يتظلم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التظلم بتقرير يرفقه بالكافة إلى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأول إدارة قضايا الحكومة ومراقب التعليم بنبه وزير المعارف العمومية بصفة ضفون .

مادة ١٦ - إذا لم يهتم التظلم في بحر الميعاد المذكور عرض قرار مجلس التأديب على الوزير وإن لم يصادق الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس المخصوص في بحر شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٧ - يكون قرار المجلس المخصوص قطعياً في الحائين ويجوز له الحكم بإعادة المتهم أو الحكم عليه بأى جزاء تأديب .

مادة ١٨ - ينشر القرار التام في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩ - ما يقع من المخالفات تنصبر هذا القانون أو للقرارات الصادرة لتنفيذ يكون إبانه بواسطة مرافق وزارة المعارف العمومية ومساعدتهم ومفتشى الوزارة المذكورة ويكون هؤلاء الموظفين في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة حرة ، على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المخصص من المدرسة لسكنى صاحب المدرسة أو ناظرها أو موظفيها فقط .

ولم فضلاً عن ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو ناظرها جميع البيانات الخاصة بها وأن يطلعوا على سجلات المدرسة للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المة . يصدر تنفيذ .

(٣) بيان الشهادات والديبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صور طبق الأصل من شهادتهم وديبلوماتهم الأجنبية .

ويجب إبلاغ وزارة المعارف العمومية كل تغير يحصل في البيانات الملققة في الإخطار وذلك في بحر شهر من تاريخ وقوع التغير .

مادة ٥ - لوزارة المعارف العمومية أن تمارض في فتح المدرسة إذا كانت لا تفرمها أو مبنها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة في المادة الثالثة .

ويجب أن تعلن المعارضة لصاحب الشأن في بحر ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الإخطار .

مادة ٦ - في حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موظفيها غير مستكملين للشروط المقررة في هذا القانون أو في القرارات الصادرة لتنفيذ تخطر وزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتأخير التي يجب اتخاذها وتحدد أجيلا لإجراء التعديلات اللازمة .

وعند قيام صاحب الشأن بالتأخير والتعديلات المطلوبة يجب عليه أن يتظر بذلك وزارة المعارف العمومية .

وإذا لم تمارض الوزارة في بحر ثلاثين يوما من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إجراءات أخرى .

ومع ذلك يجب في جميع الأحوال القيام بالتأخير والتعديلات المطلوبة .

مادة ٧ - تسير المدرسة في التعليم على منبج مطابق للنج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تباشرها المدرسة ودرجتها . على أن لها الزيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في تعليمها . ويجب عليها الحصول على قرار من وزير المعارف العمومية إذا رأت المير على منبج آخر . ويجب أن تمد في المدرسة معامل ومناحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعليم الذي يتلقونه .

مادة ٨ - يجب أن توضع لكل مدرسة لائحة تكفل انتظام أليها وحسن إدارة التعليم والاحتفان فيها . وتعين القواعد الأساسية المؤدية لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية .

مادة ٩ - لا يجوز استخدام أى موظف من موظفى التدريس لمدة أقل من سنة .

مادة ١٠ - يجب أن يخطط في كل مدرسة بجلان أحدهما للموظفين والآخر للطلبة طبقاً للنموذج الذى تضمه وزارة المعارف العمومية . وتحدد في هذين السطين جميع البيانات التي تفرمها الوزارة .

مادة ١١ - يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تمنح للمدارس الحرة إعانات مالية طبقاً للوائح التي تضعها وأت تأذن لها في شراء الكتب والأدوات المدرسية من مخازنها العامة . ولها أن تصامها بجميع الوسائل التي تعامل على إعطاء القية والمالية .

وطعيم أن يتخذوا في مدارسهم جميع التدابير وأن يعمروا جميع التصديلات التي ترها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في بحر سنة على الأكثر من تاريخ إصلاهم بها .

وإن لم يتجروا أحكام هذه المادة أقيمت طعيم البعوى طبقا لنص المادة ٢٠

مادة ٢٣ — يجوز لوزير المعارف العمومية أن يفي نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ٣ وذلك إذا توافرت فيهم النجبة والكفاية اللازمتان للتدريس .

مادة ٢٤ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون و يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

وللوزير أن يصدر ما يلزم من القرارات لتنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ٢٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذه يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط . وذلك بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقضى بذلك قانون العقوبات .

وفضلا من ذلك يجوز إذا طلبت النيابة ذلك الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتا حتى تزول أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائيا .

ويجب دائما الحكم بالإغلاق النهائي في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .

مادة ٢١ — صاحب المدرسة الحرة — ما لم يكن مجرد متبرع — ومديرها وناطرها مسئولون عما يقع مخالفا لهذا القانون .

مادة ٢٢ — يجب على أصحاب المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون — ما لم يكونوا مجرد متبرعين — ومديريها ونظاريها أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في بحر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مقارنة

عن مشروع قانون بشأن تنظيم المدارس الحرة

المشروع كما أقرته اللجنة	المشروع كما أقره مجلس النواب	مشروع الحكومة
<p>مادة ١ - تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .</p> <p>وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة أهلية - كاملة أو غير كاملة - تمتد التلاميذ للاختصاصات العامة التي تقدمها وزارة المعارف العمومية .</p>	<p>مادة ١ - على أصلها .</p>	<p>نحن فراد الأول ملك مصر</p> <p>أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانونين الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :</p> <p>مادة ١ - تكون المدارس الحرة خاضعة لرقابة وتفتيش وزارة المعارف العمومية .</p> <p>وتعتبر فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون عبارة "مدارس حرة" شاملة لكل مدرسة أهلية - كاملة أو غير كاملة - تمتد التلاميذ للاختصاصات العامة التي تقدمها وزارة المعارف العمومية .</p>
<p>مادة ٢ - لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بموافقة الشروط الآتية :</p> <p>(١) أن يكون موقع المدرسة بعيداً عن المستشفيات والمبانيات وكذلك عن المحلات العمومية أو المحلات المقلقة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .</p>	<p>مادة ٢ - »</p>	<p>مادة ٢ - لا يجوز فتح مدرسة حرة إلا بموافقة الشروط الآتية :</p> <p>(١) أن يكون موقع المدرسة بعيداً عن المستشفيات والمبانيات وكذلك عن المحلات العمومية أو المحلات المقلقة للراحة أو الضارة بالصحة أو الخطرة التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .</p>
<p>(٢) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .</p>		<p>(٢) ألا يكون في جوار المدرسة خطر على أخلاق التلاميذ .</p>
<p>(٣) أن تنظم في المدرسة أقسام مفصلة للبنين والبنات في حالة إعدادهما لقبول البنين فقط لما يبيح في مدارس وزارة المعارف العمومية الخاصة لها .</p>		<p>(٣) أن تنظم في المدرسة أقسام مفصلة للبنين والبنات في حالة إعدادهما لقبول البنين .</p>
<p>(٤) أن يكون البناء سليماً ومستوفياً للشروط الصحية التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .</p>		<p>(٤) أن يكون البناء سليماً ومستوفياً للشروط الصحية التي تعين بقرار من وزير المعارف العمومية .</p>

مشروع الحكومة

مادة ٣ - يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرس أو رأى عمل أكثر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا الشروط الآتية :

(١) أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية الكاملة .

(٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في القطر المصري أو في الخارج بعقوبة ما يلحقه أو بخصه ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .

(٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخدمة لأمر ماسة بالشرف أو بالأمانة أو بالأخلاق .

(٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .

(٥) أن يكون حاصلا على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها .

وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة .

مادة ٤ - يجب على كل من يرغب في فتح مدرسة حرة أن يرسل إلى وزارة المعارف العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور على الأقل إخطارا مكتوبا يكون محتويا على البيانات الآتية :

(١) اسم الولد وسنه وصناعاته ومحل ولادته وجنسيته ومحل إقامته .

(٢) أسماء ناظر المدرسة ومدرسها وضباطها وألقابهم وأسمائهم وصناعاتهم ومحل ولادتهم وجنسياتهم ومحل إقامتهم مع ذكر الوظائف التي شغلوها في السنين الخمس الأخيرة .

(٣) موقع المدرسة ومشتلات بنائها ولحفظاتها .

(٤) نوع التعليم في المدرسة .

(٥) مراحل التعليم بالمدرسة (ابتدائية ، ثانوية ، أو غير ذلك) .

(٦) حالة القبول بالمدرسة (داخلية ، خارجية ،

المشروع كما اقترحه مجلس النواب

مادة ٣ - على أصلها .

مادة ٣ - يجب فيمن يدير مدرسة حرة أو يستخدم فيها للقيام بعمل ناظر أو مدرس أو رأى عمل أكثر من أعمال التعليم أو الضبط أن يكون مستوفيا الشروط الآتية :

(١) أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية الكاملة .

(٢) ألا يكون قد سبق الحكم عليه قضائيا في القطر المصري أو في الخارج بعقوبة ما يلحقه أو بخصه ماسة بالأخلاق أو بالشرف أو بالأمانة .

(٣) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالفصل من الخدمة لأمر ماسة بالشرف أو بالأمانة أو بالأخلاق .

(٤) ألا يكون قد حكم عليه تأديبيا بالحرمان من التدريس .

(٥) أن يكون حاصلا على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها .

وتسرى كذلك الشروط الأربعة الأولى على كل صاحب مدرسة حرة ما لم يكن يجرى متبرعا .

مادة ٤ - على أصلها .

مادة ٤ -

المشروع كما اقترحه اللجنة	المشروع كما اقترحه مجلس النواب	مشروع الحكومة
		<p>(٧) بيان ما إذا كانت المدرسة معدة للبيّن أو للبيّنات .</p> <p>(٨) بيان بمدى مدى الدراسة وفصول المدرسة وأكبر عدد يقبل من الطلبة في كل فصل.</p> <p>(٩) شروط قبول الطلبة من حيث السن والمؤهلات .</p> <p>(١٠) المصروفات المدرسية .</p> <p>(١١) تاريخ فتح المدرسة .</p> <p>ويجب أن ترفق بالإخطار الأوراق الآتية:</p> <p>(١) رسم إجمالي للمدرسة .</p> <p>(٢) شهادة بمسكن السير والسلوك لمصاحب المدرسة ولكل من يقوم بنظارتها أو إدارتها أو بوظيفة ضابط فيها أو بأية وظيفة أخرى .</p> <p>(٣) بيان بالشهادات والدبلومات المصرية لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وكذلك صور طبق الأصل من شهاداتهم ودبلوماتهم الأجنبية .</p> <p>ويجب إبلاغ وزارة المعارف العمومية كل تنوير يحصل في البيانات المسددة في الإخطار وذلك في بحر شهر من تاريخ وقوع التنوير .</p>
مادة ٥ - على أصلها .	مادة ٥ - على أصلها .	<p>مادة ٥ - لوزارة المعارف العمومية أن تعارض في فتح المدرسة إذا كانت لا تقو موقعها أو مبناها أو إذا كان صاحبها غير مستكمل للشروط المقررة في المادة الثالثة .</p>
مادة ٦ - »	مادة ٦ - »	<p>ويجب أن تعلن المعارضة لمصاحب الشأن في بحر ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الإخطار .</p> <p>مادة ٦ - في حالة ما إذا كان بناء المدرسة أو موقوفها غير مستكمل للشروط المقررة في هذا القانون أو في القرارات الصادرة لتنفيذه تخضع وزارة المعارف العمومية صاحب الشأن بالتدابير التي يجب اتخاذها وتحدد له أجلا لإجراء التصديلات اللازمة .</p>
		<p>وعند قيام صاحب الشأن بالتدابير والتصديلات المطلوبة يجب عليه أن يخطر بذلك وزارة المعارف</p>

مشروع الحكومة	المشروع كما اقتره مجلس النواب	المشروع كما اقتره اللجنة
<p>وإذا لم تعارض الوزارة في مجرى تلاميذ يوم ما من تاريخ الإخطار يمكن فتح المدرسة من غير حاجة إلى إجراءات أخرى.</p> <p>ومع ذلك يجب في جميع الأحوال القيام بالتدابير والتعديلات المطلوبة.</p> <p>مادة ٧ - يجب أن تدير المدرسة في التعليم على منبج مطابق للنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تبشرها المدرسة ودرجتها.</p> <p>ومع ذلك تظل المدرسة التي يافتق في عدد مواد الدراسة والتوسع في تدريسها.</p> <p>ويجب أن تعد في المدرسة معامل وتتاحف كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعليم الذي يتلقونه.</p> <p>مادة ٨ - يجب أن توضع لكل مدرسة لأشعة تكفل انتظام مآلياتها وحسن إدارة التعليم والامتحانات فيها وتعين القواعد الأساسية المؤدية لهذا الغرض بقرار يصدر من وزير المعارف العمومية.</p> <p>مادة ٩ - لا يجوز استخدام أى موظف من موظفي التدريس لمدة أقل من سنة.</p> <p>مادة ١٠ - يجب أن يحفظ في كل مدرسة سجلات أحدها للموظفين والآخر للطلبة طبقا للنموذج الذي تضعه وزارة المعارف العمومية. وتفيد في هذين السجلين جميع البيانات التي تقررها الوزارة.</p> <p>مادة ١١ - يجوز لوزارة المعارف العمومية أن تمنح المدارس الحرة إجازات مالية طبقا للوائح التي تضعها وأن تأخذ لها في شراء الكتب والأدوات المدرسية من مخازنها العامة. ولها أن تساعدها بجميع الوسائل التي تراها على إندارتها الفنية والمالية.</p> <p>مادة ١٢ - يجوز أن توقع جرائم تأديبية على القائمين بإدارة ونظارة المدارس الحرة أو يوظفون التعليم أو الضبط فيها وذلك لأى أمر من الشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو يحسن سير الدراسة أو النظام.</p>	<p>مادة ٧ - على أصلها.</p> <p>مادة ٨ -</p> <p>مادة ٩ -</p> <p>مادة ١٠ -</p> <p>مادة ١١ -</p> <p>مادة ١٢ -</p>	<p>مادة ٧ - تدير المدرسة في التعليم على منبج مطابق للنهج الذي تقرره وزارة المعارف العمومية لنوع الدراسة التي تبشرها المدرسة ودرجتها. على أن لها الزيادة في عدد مواد الدراسة والتوسع في تدريسها.</p> <p>ويجب عليها الحصول على قرار من وزير المعارف العمومية إذا رأت السير على منبج آخر. كافية بالنسبة لعدد الطلبة ودرجة التعليم الذي يتلقونه.</p> <p>مادة ٨ - على أصلها.</p> <p>مادة ٩ -</p> <p>مادة ١٠ -</p> <p>مادة ١١ -</p> <p>مادة ١٢ -</p>

مشروع الحكومة	المشروع كما أتته مجلس النواب	المشروع كما أتته اللجنة
مادة ١٣ - الجزاءات التأديبية التي يمكن توقيعها على موظفي التعليم الحرهي : (١) الإنذار . (٢) الحرمان لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات . (٣) الحرمان التام . ولا توقع العقوبة الأخيرة إلا لأمور مخلة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق .	مادة ١٣ - على أصلها .	مادة ١٣ - على أصلها .
مادة ١٤ - الإنذار يجوز توقيع من وزير المعارف العمومية ، أما بقية الجزاءات فيحكم بها ، بناء على طلب الوزير ، من مجلس تأديب يشكل من مراقبي التعليم المختص بصفة رئيس ومن أحد مفتحي وزارة المعارف العمومية وناظر مدرسة حرة يمينها وزير المعارف العمومية .	مادة ١٤ -	مادة ١٤ - الإنذار يجوز توقيع من وزير المعارف العمومية ، أما بقية الجزاءات فيحكم بها ، بناء على طلب الوزير ، من مجلس تأديب يشكل من أحد مراقبي التعليم بصفة رئيس ومن أحد مفتحي وزارة المعارف العمومية وناظر مدرسة حرة يمينهم وزير المعارف العمومية .
ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للحكم عليه .	مادة ١٥ -	ويجب إعلان قرار مجلس التأديب بأسبابه للحكم عليه .
مادة ١٥ - يجوز للحكم عليه أن يتظلم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التظلم بتقديمه بالكتابة إلى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأول بإدارة قضائياً الحكومة ومراقبي التعليم يتدبه وزير المعارف العمومية بصفة عضوين .	مادة ١٥ -	مادة ١٥ - يجوز للحكم عليه أن يتظلم من القرار الصادر ضده من مجلس التأديب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بالقرار . ويكون التظلم بتقديمه بالكتابة إلى مجلس مخصوص يؤلف من وكيل وزارة المعارف العمومية بصفة رئيس ومن أحد النواب الأول بإدارة قضائياً الحكومة ومراقبي التعليم يتدبه وزير المعارف العمومية بصفة عضوين .
مادة ١٦ - إذا لم يقدم التظلم في الميعاد المذكور يرض قرار مجلس التأديب على الوزير وإن لم يصادق الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس المختص في مجرى شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .	مادة ١٦ -	مادة ١٦ - إذا لم يقدم التظلم في الميعاد المذكور يرض قرار مجلس التأديب على الوزير وإن لم يصادق الوزير عليه أحال الموضوع على المجلس المختص في مجرى شهر على الأكثر من تاريخ صدور القرار .
مادة ١٧ - يكون قرار المجلس المختص قطعي في الحائين ويحوز له الحكم بمرأه للمتهم أو الحكم عليه بأى جزاء تأديبي .	مادة ١٧ -	مادة ١٧ - يكون قرار المجلس المختص قطعي في الحائين ويحوز له الحكم بمرأه للمتهم أو الحكم عليه بأى جزاء تأديبي .
مادة ١٨ - ينشر القرار التام في الجريدة الرسمية .	مادة ١٨ -	مادة ١٨ - ينشر القرار التام في الجريدة الرسمية .

المشروع كما اقتره اللجنة	المشروع كما اقتره مجلس النواب	مشروع الحكومة
<p>مادة ١٩ - على أصلها .</p>	<p>مادة ١٩ - على أصلها .</p>	<p>مادة ١٩ - ما يقع من المخالفات لتصوص هذا القانون أو للقرارات الصادرة لتنفيذ أحكامه بإثباته بواسطة مراقبي وزارة المعارف العمومية ومساعديهم ومفتشي الوزارة المذكورة ويكون هؤلاء الموظفين في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .</p> <p>ولم أن يدخلوا لهذا الغرض أية مدرسة، على أنه ليس لهم أن يدخلوا القسم المختص من المدرسة لسكنى صاحب المدرسة أو ناظرها أو موظفيها فقط .</p> <p>ولم فضلا عن ذلك أن يطلبوا من صاحب المدرسة أو ناظرها جميع البيانات الخاصة بها وأن يطلبوا على سجلات المدرسة للتأكد من تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر لتنفيذه .</p>
<p>مادة ٢٠ -</p>	<p>مادة ٢٠ -</p>	<p>مادة ٢٠ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذ أحكامه يتكبها بالحس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو إحدىهاذين العقوبتين فقط . وذلك بغير إخلال بتوقيع عقوبة أشد حيث يقتضي بذلك قانون العقوبات .</p> <p>وفضلا عن ذلك يجوز، إذا طلبت النيابة ذلك، الحكم بإغلاق المدرسة مؤقتا حتى تروى أسباب المخالفة أو بإغلاقها نهائيا .</p> <p>ويجب دائما الحكم بالإغلاق النهائي في حالة وقوع مخالفة لأحكام المادة الخامسة .</p>
<p>مادة ٢١ - صاحب المدرسة الحرة - مالم يكن مجرد متبرع - ومديرها وناظرها مسؤولون عما يقع مخالفا لهذا القانون .</p> <p>مادة ٢٢ - يجب على أصحاب المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون - مالم يكونوا مجرد متبرعين - ومديرها وناظرها أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في بحر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .</p>	<p>مادة ٢١ - مدير المدرسة الحرة وناظرها مسئولان بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون .</p> <p>مادة ٢٢ - على أصلها .</p>	<p>مادة ٢١ - صاحب المدرسة الحرة وناظرها مسئولان بالاشتراك عن المخالفات التي تقع لهذا القانون .</p> <p>مادة ٢٢ - يجب على أصحاب ونظار المدارس الحرة الموجودة وقت العمل بهذا القانون أن يرسلوا إلى وزارة المعارف العمومية الإخطار المنصوص عليه في المادة الرابعة وذلك في بحر ثلاثة شهور على الأكثر من تاريخ العمل بهذا القانون .</p>

المشروع كما اقترته اللجنة	المشروع كما اقتره مجلس النواب	مشروع الحكومة
<p>وطعهم أن يضافوا في مدارسهم جميع التدريبات وأن يجرى جميع التعديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في بحر ستة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .</p> <p>وإن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقا لنص المادة ٢٠</p> <p>مادة ٢٣ - على أصلها .</p>	<p>مادة ٢٣ - على أصلها .</p>	<p>وطعهم أن يضافوا في مدارسهم جميع التدريبات وأن يجرى جميع التعديلات التي تراها الوزارة لازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وذلك في بحر ستة على الأكثر من تاريخ إعلانهم بها .</p> <p>وإن لم يتبعوا أحكام هذه المادة أقيمت عليهم الدعوى طبقا لنص المادة ٢٠</p> <p>مادة ٢٣ - يجوز لوزير المعارف العمومية أن يعنى نظار المدارس وأعضاء هيئة التدريس الموجودين وقت العمل بهذا القانون من شرط الحصول على المؤهلات الفنية المشار إليها في المادة ٣ وذلك إذا توافقت فيهم الخبرة والكفاية للائتمان للتدريس .</p>
<p>مادة ٢٤ - »</p>	<p>مادة ٢٤ - »</p>	<p>مادة ٢٤ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .</p> <p>والوزير أن يصدر ما يلزم من القرارات لتنفيذ هذا القانون .</p> <p>أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .</p>

مذكرة إيضاحية

عن مشروع قانون تنظيم التعليم الحر

يقوم بمهمة التعليم بجانب وزارة المعارف العمومية هيئات متعددة بعضها يتولاه من قدم وهي المدارس الأجنبية وبعضها يرجع إلى عهد النهضة العلمية الحديثة التي يبدو أثرها ظاهرا فيما تنبئه الجمعيات والمؤسسات والأفراد من جهود في هذا السبيل .

ولقد كان من أثر هذه النهضة أن المدارس الحرة قد اتسع نطاقها وزاد عددها وكثر طلابها في التعليم الابتدائي والثانوي حتى أصبح عدد طلبتها يفوق عدد طلاب مدارس الحكومة بالرغم من الإطراد للتقاليد في هذه المدارس وذلك بسبب إقبال الأهالي على تعلم أبنائهم وتعلمهم شتى الطرق للوصول إلى هذه الغاية .

ولما كان معظم هذه المدارس وبالأخص الأهلية منها تتبع برنامج وزارة المعارف العمومية وتمتد تلاميذها التقدم للاختبارات العامة تمهيدا لإحلافهم بالمدارس العالية أو تولي الوظائف العامة كان الواجب المنوط بها عتيا وهو في الواقع نفس الواجب الملقى على وزارة المعارف ولذلك يتعين عليها استكمال جميع الوسائل اللازمة لتربية وتنشئة هذا الترقى العظم من أبناء الأمة على الوجه الأكمل ليكون تعليمهم قائما على الأسس الصحيحة التي تكفل تكوين عقولهم وتربية أجسامهم وتهذيب نفوسهم وأخلاقهم لينشأوا نشأة قوية يجب أن يصل التعليم في تلك المدارس إلى مستوى في مدارس الحكومة . ما دام أن الفرقين يتفان في حق العلوم العالية أو في مهمل المسؤوليات العامة .

وقد أريد بهذا القانون العمل على تلاقح مادتى التجارب عليه من عيوب أو نقص على أن يطبق على المدارس أو أقسام المدارس التي تتبع خطة الدراسة في مدارس الحكومة وتعد للاختبارات العامة وذلك بقصد تنظيمها ورفع مستوى التعليم فيها والتثبت من أنه بعد إعدادها صحبها هذه الاختبارات التي يقترب على النجاح فيها من بابا كثيرة للطلاب ، كما أن من أغراضها التحقق من عناية هذه المدارس بالمحافظة على صحة التلاميذ وصيانة أخلاقهم .

وهو يرى إلى منع روح الانحياز والارتقاء من مهنة التعليم التي يجب أن تبقى فوق هذا الاعتبار ، وقد جرت الوزارة في وضعه على سنن الأمم الأخرى التي لم تترك أمر التعليم على مثل هذه المدارس همل في قوائمها ونظامها بل فرضت عليه رقابتها ، لأن التعليم أساس نهضة الأمم ووسيلة تقدمها وحنوان رفيا وإذا كانت رقابة المسارح أو الأوامر كن السمة واجبة فهي بالنسبة لمعاهد التعليم أوجب .

وقد أصبحت الضرورة قاضية بالتسجيل بإصدار مثل هذا التشريع لإطراد الزيادة في المدارس الأهلية والطلاب كما يدل عليه الإحصاء الآتي :

١ - في المدارس الابتدائية :

١٨٧ مدرسة للبنين والبنات خاضعة لتفتيش الوزارة وعدد تلاميذها ٤٤,٧٩٦ منها ٧٤ مدرسة تابعة لجمعيات ١١٣ يديرها الأفراد ٣٥٥ مدرسة للبنين والبنات غير خاضعة لتفتيش الوزارة وعدد تلاميذها ٢١,٦٠٨

٢ - في المدارس الثانوية :

٤٤ مدرسة خاضعة لتفتيش منها ٢٠ مدرسة تديرها الجمعيات و٢٤ يديرها الأفراد عدد تلاميذها ٩,٨٥٩ ، وعدد المدارس غير الخاضعة لتفتيش ٣٥ وعدد تلاميذها ٣٠,٥٢

٣ - في المدارس التخصصية :

وعددنا ١٣ مدرسة منها ٩ تابعة لمجلس المديرات و ٤ تديرها الجمعيات وعدد تلاميذها ٤,٩٩٩

وستبقى هذه الماعد في زيادة مطردة من حيث عددها وعدد تلاميذها وانتشارها في سائر نواحي القطر . وعدد المتعلمين منها للاختبارات العامة يزيد في الوقت الحاضر عن مثله في المدارس التي تديرها وزارة المعارف العمومية وتستطرد هذه الزيادة في السنين المقبلة .

فقد كان عدد من تقدم لامتحان الشهادة الابتدائية من مدارس الحكومة سنة ١٩٢٦ (٣٠,٤٢٦) بقايله (٥,٥٣٣) تحقنوا من المدارس الحرة . وفي هذا العدد في سنة ١٩٣٠ (٤,٧٢١) بالنسبة لمدارس الحكومة بقايله (٩,٦٣٢) تحقنوا من المدارس الحرة . ويبلغ عدد المتقدمين لشهادة الدراسة الثانوية بقسميها في سنة ١٩٢٧ (٢,١٦٩) من المدارس الأميرية بقايله (١,٧٣٣) من المدارس الحرة ثم ارتفع عدد المتقدمين لهذه الشهادة في سنة ١٩٣١ فبلغ (٤,٠٨٥) بالنسبة لمدارس الأميرية بقايله (٤,٥٢٥) من المدارس الحرة أي أن المدارس الحرة مطردة الزيادة في عدد المتقدمين منها بنسبة الزيادة في مدارس الوزارة .

وقد تهبت وزارة المعارف العمومية إلى هذه الزيادة في عدد المدارس الحرة التي تعد للاختبارات العامة وإلى أثرها في سير التعليم ومستواه فعملت على تحسين حالها من طريق بسط إشرافها الفنى على ما وجدته منها خليقا بالاستفاد بهذا الإشراف ووصلت لها في ميزانيتها إداوات مالية تمكنها من أن تواجه النفقات التي يستلزمها تعهدها واستكمالها الشروط الصحية والفنية ، ونشرت في إادة هذه الإداوات سنة بعد أخرى تبعا لحو عدد هذه المدارس وحاجتها إلى هذه المعونة المادية لإصلاح حالها . وقد بلغ ما أتفق من هذه الإداوات عليها في سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ مبلغ ٩٥,٨٨٥ جنيها مصريا .

ولما قصت الوزارة حالة هذه المدارس تبين لها أنه وإن كان بعضها قد توفرت فيه الشروط الصحية والفنية إلا أن البعض الآخر تكتفه عيوب كثيرة وعلى الأخص في بنائها وحالتها الصحية والبيئة التي توجد فيها ووجهة موقعها التبين التي يبلب عليها من المؤلات . كما أن بعض هؤلاء المؤلفين يتعصم الشروط الخلقية التي يجتهد حاصلين للقيام بمهمة التربية والتعليم ، كما أن بعض هذه المدارس توزعها الإدارة الصالحة التي يمكن الأستاذان لها في القيام بمهمة الإشراف الفنى والخلق على معاهد التعليم . وكذلك لوحظ أن بعض القائمين بأمر هذه المدارس يترقبون تركة تجارية في الإعلان عنها وجذب التلاميذ إليها ويضجون في تفسير الدراسة فيها إلى وسائل تتفرع قواعد التربية الصحيحة من حيث تنظيم الفصول وتوزيع الحصص واستكمال معدات الدراسة في بعض كل منهم لمصلحة على

على أنه ليس من جليل في التشريع المقترح من حيث إشراف الوزارة على هذه المدارس الحرة غير تنظيم هذا الإشراف قانون مستمد من القوانين المصرية في هذا الصدد وجعل أحكامه شاملة لجميع المدارس الحرة التي تتبع براج وزارة المعارف العمومية وتعد لامتحانات العامة لأن الوزارة في الوقت الحاضر الإشراف على كثير من المدارس الثانوية وفيها ما توافرت فيه الشروط الموضوعية لذلك على أساس الإعانات المدرسية ، فهي بهذه الوسيلة تبسط إشرافها على المدارس الخاضعة للتفتيش وتشير بما تراه ضروريا من الشروط للتعرض بهذه المعاهد الحرة ، فإذا قبلت الآن أن تريد في أبحاثها وتوسع مسئوليتها قائما بنفسها لذلك الشعور بالواجب نحو صيانة التعليم وضروته رفع مستواه . ولذلك يجب أن ننظر لواقعها سائر المدارس الحرة بجميع أنواعها سواء اتخمت أم لم تتختم بإعانة بشرط أن تكون من المدارس التي تعد طلابا للاعتمادات العامة .

وما دامت المدارس التي لا تخضع لتفتيش الوزارة أو تمنح إعاناتها تتخضع بكل ما تمنح به غيرها وتقدم طلابا للاعتمادات برغم عدم صلاحيتها من الوجهتين الصحية والتعليمية ، فقد لا يكتفى حرمانها من تفتيش الوزارة أو إعانتها لصرفها من الطريق الذي تسلكه أو في تخفيفها في العمل على إصلاح شأنها ورفع مستواها ، لأن جعل صحتها الرجح وعلى عمل ذلك دائما بما تقتضيه من وسائل للدعاية أو لالاساليب التجارية المقررة ولذلك يمتنع القضاء على تلك الأغراض حماية للطلاب الذين يؤمنونها مدفوعين بالحاجة لتلقي العلم .

لذلك كان من الضروري التفكير في وضع تشريع يكفل الوسائل التي تمكن من هذا الإشراف على وجه ملائم لكل المدارس التي تتبع براج المعارف وتعد لامتحانات العامة يستوي بواسطتها من قيام تلك المدارس بواجباتها المفروضة لحسن سير التعليم ورفع مستواه .

وقد تلمت الدول الغربية إلى ما لمعاهد التعليم الحر من الأثر في سير التعليم وإعداد الطلبة فوضعت لها من القوانين ما ينظم شأنها . ولم تجرد في وضع هذه القيود حربا بل اعتبرها تنظيما لحرية التعليم التي كفلتها دساتير تلك الدول ، إذ التعليم وظيفة اجتماعية وبشكل الشارح لتنظيمه ضروري لضمان حسن القيام بهذه الوظيفة وتحقيق الخير العام المقصود منها ، وقد جرت الشرائع الأوروبية على أن هناك حانا أدنى لصلاحية تلك المعاهد وعلى أن التشريع يجب أن يتدخل لضمان هذا الحد . ولم تم الحكومات من وراء ذلك طمعا إلى احتكار التعليم ، لاستعانة أن تقدمه وحدها ، بل أرادت أن تسع وتتنظم جهود الأفراد والجماعات في توفيره . ومن المظهر في البلاد الأوروبية بالتحريكة في الحرية أن رعاية الحكومة التعليم الحولا تتنازع مع الحرية المكفولة له بنص الدستور . فحرية التعليم مبدأ مقدس يجب أن يرفع به المعلوم والمتعلمون

مضمين بكل ما عدا من الواجبات التي تفرض على القائمين بأمور التعليم ، وينبغي أن يسيل ذلك إلى أمد مدى فيسبون معاملة القائمين بأعباء التدريس في هذه المدارس بقصد استقلال جهودهم مع عدم دفع مرتباتهم ، وبذلك يصرفون هؤلاء المدرسين عن العمل المنتج ، وقد دفعونهم للإلتواء لرفع القضاء بيننا هم قائمون بالتدريس ولا ينبغي ما في هذه المعاملة من إفساد للأخلاق وإضرار كبير بمستوى التعليم .

وإن الوزارة لتلتقي كل عام في نهاية السنة الدراسية سبلا من المجهود على الإعانات التي خصصت لتمكين هذه المدارس من إصلاح حالها . ويتبين أن القائمين بأمر هذه المدارس لم يدفعوا للمدرسين مرتباتهم ولم يسدوا أجور الأمكنة أو لم يقوموا بوفاء كثير من مئ الأدوات والكتب التي استعملت في الدراسة .

ودلت نتائج الاعتمادات العامة على ضعف مستوى الكثير من المدارس الحرة سواء في نسبة الناجحين من المتقدمين منها أو في درجات الناجحين أنفسهم إذ يكاد يكون نجاح أكثرهم بالنهاية العليا لدرجة النجاح . كما أن درجة النجاح في الامتحان في المدارس الخاضعة لتفتيش الوزارة أقل منها في المدارس التي لا تخضع لتفتيشها ، وكثير من هذه المدارس الأخيرة تقدم طلابها للاعتمادات العامة فلا ينجح منهم أحد ما يدل على أن إشراف الوزارة التي كان له أحسن الأثر في رفع مستوى هذه المدارس وإصلاح حال التعليم فيها . يؤيد ذلك ما ظهر من بحث نتيجة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية عام ١٩٣٠ فإن نسبة النجاح في ٨٤ مدرسة من المدارس الحرة غير الخاضعة لتفتيش الوزارة كانت أقل من ٣٠٪ . وأن من بين هذا العدد ٨٤ مدرسة كانت تفتيحتها (صفرا) مما يدل على أن مثل هذه المدارس لا تفي بالتعليم عناية جديرة وإنما يتفخعا بالتأخوفا بأمرها وسيلة للارتزاق فيرقمقرين ما في ذلك من الضرر بأولياء أمور الطلاب الذين قد يعتقدون أن أبنائهم تلقى دراسات صحيحة غير مقدرين ما تبطله وزارة المعارف العمومية من الجهد والنفقة في إعداد الاعتمادات العامة وإجرائها ولا ما يضيع على التلاميذ من الوقت والنفقة مدى .

وكذلك تبين أن نسبة النجاح في ٥٧ مدرسة من المدارس الحرة تقدمت إلى امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول و١٢٢ مدرسة من المدارس الحرة التي تقدمت إلى امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان كانت أقل من ٣٠٪ . وأن نسبة الناجحين من طلبة المدارس الحرة غير الخاضعة للتفتيش في امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم أول سنة ١٩٣١ (دو أول) ٢٠٪ . مثاله ٢٩٪ المدارس الخاضعة للتفتيش و ٥٣٪ بمدارس الوزارة . وبالنسبة للشهادة الثانوية قسم ثان ٢٢٪ في المدارس غير الخاضعة للتفتيش مقابلها ٢٤٪ المدارس الخاضعة للتفتيش و ٥٠٪ بمدارس الوزارة .

العالية أو الالتحاق بالوظائف، وكذلك يرى بعضهم أنه يكون القول في المدارس أو الوظائف على أساس المسابقة تخفيفاً لسائل المصلحة بقدر الإمكان .

على أن تطبيق حقبة النفاق أن يكون له تأثير في الواقع على الطلبة أنفسهم، لأن في وسعهم الالتحاق بالمدارس الأخرى التي استوفت الشروط التي تجعلها صالحة وهي ممتدة في كل أنحاء القطر . وسيكون أثره الضال على أصحاب المدارس الحرة التي لا تكون مستجيبة للشروط الضرورية على القيام بالتكاليف المفروضة في القانون وإمكان التخلص من المدارس التي لا تتوصى في وجودها غير الفرض الصارى البحث مطرحة ما عدا من الاعتبارات التي دعت لوجودها .

وزارة المعارف العمومية بالطريقة التي اتجهت بها لمشروعها الحالي قد تمكنت من الاحتفاظ بمبدأ حرية التعليم ووقفت إزاءه موقفاً أكثر تيسيراً من موقف كثير من الشرائع الأجنبية .

ولم يغفل التشريع أمر القائمين بشؤون التعليم في هذه المدارس فوضع من النصوص ما يكتفل بحمايتهم من البسب باستغلال جهودهم استغلالاً ضاراً بهم وبسير التعليم .

وفي الوقت نفسه أوجب تعيين يدير المدارس الحرة أو يستعملهم فيها كاظراً أو مدرساً أوضاعاً أو أية صفة فنية أخرى أن يكون حاصلها على مؤهلات فنية كافية بالنسبة إلى نوع الدراسة في المدرسة ومستواها وذلك بقصد رفع مستوى التعليم في هذه المدارس وجعل وظيفة التدريس وفقاً على من أمدها إعداداً صالحاً . ولقد كانت هذه خطة الوزارة في وضع المدارس الحرة تحت مفتحيتها ومنحها الإعانات، فقد اشترطت أخيراً ألا تقبل مدرسة تحت المفتحيش إلا إذا كان جميع مدرسيها من الحائزين على مؤهلات فنية، فالوزارة بهذا النص لم تنحرج عن كونها أثقلت الأمانة الواقع . ولم تغفل أمر الحاصلين على مؤهلات فنية من مديري وموظفي هذه المدارس الفتيين الموجودين وقت العمل بهذا القانون فوضعت نصاً يميز لوزير المعارف العمومية أن يعينهم من هذا الشرط إذا توافرت فيهم الخبرة والكفاية اللازمان للتدريس فكفلت بذلك المحافظة على مستقبلهم من غير إضرار بحسن سير التعليم ومهدت لنوى المؤهلات طريق الحلول لهم في الوقت المناسب .

والوزارة عظيمة الثقة بأنها ستعالج بهذا التشريع ، عند إقراره ، كثيراً من أوجه القصور التي تشكو منها البلاد وترفع من مستوى المدارس الحرة التي تعد للاحتياجات العامة إلى الحد الذي يجعلها خليفة بأداء أغراض التربية والتعليم وبسهولة وزارة المعارف العمومية تباينها من الجهود في هذا السبيل .

على السواء ولا يمكن أن يتجسّد مقصوده إلا إذا اشتهرت نظم المعاهد وعرف الوردون عليها حقيقة أمرها . ولا ينبغي بحال أن يضرب للشرع في خلق العلم . ولا يتحقق هذا الإشهار إلا بتأمين الحكومة من تمثيل المدارس والوقوف على حالها . وقد جرت الشرائع الأوروبية على تأكيد هذا الحق للحكومة لا على أن يكون حقاً نظرياً غير منتج بل حقاً يستتبع ما يقتضيه من إجراءات، ولهذا نص في تلك الشرائع على طرق تأديب المدرسين وإصلاح السيوب التي يظهرها التفتيش .

وكذلك تغاوت نوع الرقابة التي كفلتها هذه الشرائع في مختلف البلاد فاشتدت بعضها (كما هو الحال في فرنسا) ضرورة الحصول على ترخيص سابق بإنشاء المعهد وضروية استيفاء شروط تكفل له مستوى صالحاً من وجهة البيئة والبناء والحالة الصحية وكفاية القائمين بالتدريس فيه، وذهب بعضها (كما هو الحال في ألمانيا) إلى عدم التصريح بإنشاء معاهد حرة إلا حيث تدعو الحاجة لذلك كأن تكون المنطقة خالية من معهد حكومي يؤدي نفس الأغراض التي يراد من أجلها إنشاء المعهد الحرة فضلاً عن الشروط الأخرى التي تتناول كفاية المدرسين وضمان المساواة بينهم وبين القائمين بالتعليم في المدارس الحكومية من حيث المؤهلات والمساكنات وغير ذلك من الحقوق والمزايا .

وقد راعت الوزارة في المشروع المقترح أن تخفف من القيود التي تفرضها على هذه المعاهد الحرة بقدر المستطاع وأن تعصر رقابتها على التحقق من أنه قد توافرت فيها الشروط الفنية والصحية والبيئية لجعلها صالحة لتحقيق الأغراض التي دعت لوجودها .

وترى الوزارة أن من مقتضيات المصلحة العامة أن تشترط على هذه المدارس التي تعد طلبتها للاحتياجات العامة شروطاً يستوجب بها من صلاحية هذه المدارس لهذه الأغراض لأن النجاح في الامتحان وحده لا يقوم دليلاً على حسن إعداد الطالب، بل لخلط الدراسة ومنهجها ومساكناتها ومستمراتها وبيئة القائمين بها دخل كبير في صلاحية هذا الإعداد، وما الامتحان العام إلا ميزان أو مقياس تقريبي . وهو وإن كان مفروضاً بحكم الضرورة إلا أن الصفة قد يكون لها شأن يذكر في اختلاله وعدم انضباطه ولذلك يطالب كثير من الفتيين في البلاد الأخرى بعدم الاعتماد عليه وحده وبالرجوع إلى الدراسات السالفة لتقدير كفاية الطالب وبمبلغ استمداه لتلقي الدراسات

مادة ٣ — تعيين قرار من وزير المعارف العمومية ينشر في الجريدة الرسمية التسميات والأرباب والشعار والأعلام والشارات والعلامات المميزة والألقاب والوظائف والصفات الخاصة بجميع الكشافة المصرية الأهلية وفرقها واقسامها .

مادة ٤ — يتولى إتيان الخلفات مأمورو الضبطية القضائية ، وكذلك موظفو وزارة المعارف العمومية الذين ينسبهم الوزير لهذا الغرض ، ويكون هؤلاء الموظفين في هذا الشأن صفة رجال الضبطية القضائية .

مادة ٥ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات التي تصدر لتنفيذها يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

ويمكن دائما بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة .

وعند حصول مخالفة لمادة الأولى يحكم القاضي ، بحسب الأحوال ، بإغلاق مقر الجمعية أو الجامعة أو الهيئة أو بإغلاق المحل . وفي حالة عودة المخالف إلى المخالفة في أثناء السنة التالية لتاريخ الحكم الأول يحكم القاضي بالحبس دائما .

مادة ٦ — حل وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ .

نصر بأن يعمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٥٣

جلسة الأربعاء ٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بإعطاء بيع قطعة أرض من أملاك الدولة بخصم لبطارية الروم الأرثوذكس

(القررة حضره الشيخ المحترم عبد الحليم الديك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع قانون بإعطاء بيع قطعة أرض بخصم على بطارية الروم الأرثوذكس لتوسيع جبانة الطاقة المذكورة في مصر القديمة .

اطلعت اللجنة على مشروع القانون وعلى المذكرة الملحقة به وهي تتوافق على بيع المساحة المطلوبة (١٣١٣٣,٥٠ مترا مربعا) لطائفة الروم الأرثوذكس لتوسيع جبانته في مصر القديمة وأن يكون هذا البيع بخصم قدره خمسون

ملحق رقم ٥٢

جلسة الأربعاء ٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(٢٠ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون خاص بحماية تسميات ومميزات ووظائف جمعية الكشافة المصرية الأهلية

(القررة حضره الشيخ المحترم أحمد نجيب يراعه بك) .

أحال مجلس الشيوخ إلى لجنته لمعارف بجلسته ١٨ يونيو سنة ١٩٣٤ مشروع قانون وردا إليه من مجلس النواب خاصا بحماية تسميات ومميزات ووظائف جمعية الكشافة المصرية الأهلية .

وقد سبق لجنة أن عقدت جلسة في ١٦ يونيو لدراسة مشروع القانون دراسة تمهيدية ، ثم عقدت جلسة أخرى نظره في مساء ١٨ يونيو عقب رفع جلسة المجلس .

تتميط اللجنة بما وصلت إليه حالة الكشافة في مصر من تقدم وديق وتحب بتنظيمها بقانون مشروع القانون المرسوم الذي جاء وأقيا بالفرض المراد منه وهو حماية تسميات جمعية الكشافة المصرية الأهلية ومميزاتها ووظائفها . ولذلك ترى اللجنة موافقتها التامة على مشروع القانون . وتتشرف بعرض تقريرها على هيئة المجلس الموقرة رجاء الموافقة على المشروع بالصيغة التي وافق عليها مجلس النواب .

مشروع قانون

خاص بحماية تسميات ومميزات ووظائف جمعية الكشافة المصرية الأهلية

نحن فراد الأول ملك مصر

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدناه :

مادة ١ — لا يجوز لأية جمعية أو جماعة أو هيئة غير جمعية الكشافة المصرية الأهلية أن تسمى باسم الجمعية المذكورة أو بأي اسم آخر لأية فرقة أو قسم تابع لها . وكذلك لا يجوز من غير إذن استعمال هذه الأسماء في تسمية أي عمل أو عمل أو بضاعة .

مادة ٢ — الأعلام الآتية محظورة :

(١) التي علانية ومن غير حق بأزياء الجمعية أو حمل أو استعمال شعارها أو أعلامها وإشاراتها أو أعلامها المميزة لها .

(ب) التي علانية بأزياء أو حمل أو استعمال شعارها وأعلام أو اشارات أو أعلامات علمت علنًا لأشياء الجمعية .

وترجو اللجنة أن يوافق المجلس على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب
وهو :

مشروع قانون

بيع قطعة أرض من أملاك الدولة بجنح خفض

نحن نواد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يستمد بيع قطعة الأرض المينة في الجدول المرفق لهذا القانون
إلى بطريكية الروم الأرثوذكس لتوسيع جبانة الطائفة المذكورة في مصر
القديمة .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كلى منها
قيا بخصه .

نأمر أن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

القطعة	المساحة	كيفية التزول	الثمن المفكر	الثمن المخفض	الجهة المتنازل عنها	التفرض
ضمن القطع رقم ٢٢ و ١٣٨٥ قسم مصر القديمة	١٣١٢٣ مترا و ٥٠ ستميترا منه ٨٢٨١ مترا ضمن القطعة رقم ٥٦ و ١٤١٤٥ مترا و ٥٠ ستميترا ضمن القطعة رقم ٢٢ ح ٣٢ و ٣٤٢٨ مترا ضمن القطعة رقم ١٣٨	بيع بجنح خفض	٣٩٣٧ جنينيا و ٥٠ مليا لكامل الأرض على أساس ٣٠٠ مليم للتر الواحد	٦٥٦ جنينيا و ١٧٥٥ مليا لكامل الأرض على أساس ٥٠ مليا لتر الواحد	بطريكية الروم الأرثوذكس	توسيع جبانة الطائفة المذكورة بمصر القديمة

لدار الآثار العربية و ٣٤٢٨ مترا في القطعة رقم ١٣٨ بالهضم المذكور المعتبرة
تحت مباشرة لجنة حفظ الآثار العربية وقد وافقت الدار على ضم هذه للأرض
للجبانة بشرط أن يؤخذ تمهيد للبطريكية المشار إليها بأنها عند البدء في الحفر
تخطر الدار لتعيين خفير يراقب ما حياء يظهر في باطن الأرض من الآثار .

وباقى المسطح المطلوب بيع ضمن القطعة رقم ٢٢ ح ٣٢ قسم مصر القديمة
وهذه القطعة ليست لازمة لأية مصلحة حكومية ولا موقوفة لأى غرض من
المنافع العامة .

ويبلغ من الأرض المطلوبة بأكملها ٣٩٣٧ جنينيا و ٥٠ مليا على أساس
ثلاثة مليم للتر الواحد .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة على بيع الأرض
المذكورة بالانقسامات ١٣١٢٣ مترا و ٥٠ ستميترا لبطريكية الروم الأرثوذكس
بإقتاعه بجنح خفض قدره ٥٠ مليا للتر الواحد بشرط أن يؤخذ تمهيد كغاي
على البطريكية المذكورة بأن تخصص هذه الأرض للدارن السموية التابعة
للبطريكية ولا يتابع لأفراد الطائفة . أما إذا بيعت فيكون البيع بالخلف الذى
باعت به الحكومة فقط .

وتقرر اللجنة برفع رأيا هذا إلى مجلس الوزراء لتتكم بقراره .

وربقة هذا مشروع مرسوم مشروع قانون لهذا التفرض ٤

القائمة ١٢ و ١٣ و ١٩٣٤

وهذا نص مذكرة اللجنة المالية بوزارتها المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

جاء في كتاب لوزارة المالية (مصلحة الأملاك الأميرية) أن جناب
رئيس دير مارى بجرس التاج لبطريكية الروم الأرثوذكس قدم طلبا
للمصلحة التى فيه ، وفيه في توسيع جبانة الروم الأرثوذكس بمصر القديمة ،
أن تضم إليها قطعة أرض كانت في الجبانة المذكورة بالقرب من الجبانة المشار
إليها تبلغ مساحتها ٨٤٣٦ مترا .

وقد وافقت مصلحة الصحة العمومية على هذا الطلب .

وتتمس بطريكية الروم الأرثوذكس الحصول على الأرض اللازمة لهذا
التفرض مما أن بجنح خفض قدره عشرة مليات للتر الواحد أسوة بالأرض
التي باعها الحكومة لبطريكية الأقباط الأرثوذكس في الجبل الأحمر .

وتذكر مصلحة الأملاك أن هناك شارعا مصمما في الجهة الشرقية من
الأرض اللازمة للجبانة وأنه بسببه سيق جز من الأرض فضاء بين هذا
الشارع والأرض المطلوبة للجبانة المذكورة ولا يمكن الاستغناء بهذا الجزء
إلا بضمه لها .

وقد وافقت مصلحة الصحة على ضم هذا الجزء للجبانة أيضا . وعلى ذلك
يكون مسطح الأرض المطلوب ضمها للجبانة ١٣١٢٣ مترا و ٥٠ ستميتا منها
١٣٨١ مترا في القطعة رقم ٥٦ قسم مصر القديمة المحفوظ بتصنيف الجبال

عريضة رقم ١٠٨ - مقمنة من بولس عزيز بشارع نشاطي بشبرا مصر بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٤ طلب فيها إعادته لوظيفته بمصلحة الإحصاء والتعداد .

قوت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٠٩ - مقمنة من الدكتور أحمد السيد عن أصحاب الأملاك المدينين بشارع سعد زغلول باسكندرية بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها بإيقاف البيع الجبرية .

قوت اللجنة رفض الطلب شكلا لمخالفته لأحكام المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١١٠ - مقمنة من حامد أبو العينين سلامة من كفر الشيخ غربية بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٤ يقترح فيها إنشاء قسم مجاني في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية .

قوت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١١٣ - مقمنة من أحمد عبدالوهاب وآخرين من ناحية دير صباط مركز صالوط بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٣٤ يتظلمون فيها من رفت عمدة بلدتهم بدون سبب ويعتصمون على عدم درج اسمه في كشف المرشحين للمعية .

قوت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١١٥ - مقمنة من ميد التواب حسن على قسم كرموا سكندرية بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ يطلب فيها تحقيق أسباب رفقه من الحكومة .

قوت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١١٨ - مقمنة من أمين لطفي عن أهالي البلاد الواقعة على التربة الامتاعيلية بتاريخ ٥ يونيه سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها تسيير سيارات التوكاب والبضائع بين محطة كوبري الليمون ولبليس على جسر التربة الامتاعيلية . قوت اللجنة رفض الطلب شكلا لمخالفته حكم المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١١٩ - مقمنة من السيد أمين الريري بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٣٤ يتظلم فيها من حفظ شكوى قلمها للنيابة ضد زوجته وطلب إعادة التحقيق .

قوت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها من اختصاص المحاكم .

ملحق رقم ٥٤

جلسة الأربعاء ٨ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(٢٠ يونيه سنة ١٩٣٤)

تقرير

لجنة الاقتراحات والمراض عن المراض التي لخصتها في ١٨ يونيه سنة ١٩٣٤

العراض

التي رأت اللجنة حفظها أو رفضها طبقا للقرارات ٢١ و ٣٠ و ٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي البرلمان

(المقرحسة الشرح المهتم المراء محمود من باشا) .

عريضة رقم ١٠٠ - مقمنة من محمد مكي محمد وآخرين سائق القطارات بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها إعادتهم إلى أعمالهم . قوت اللجنة حفظ الطلب شكلا طبقا للفقرة الأولى من المادة ١١٠ لمخالفتها لحكم المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٠١ - مقمنة من محمد عبد الموازي من زمران النخل مركز الدلتا بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٣٤ يطلب فيها تسليمه الألبان المحكوم له بها ومنع تعرض وأضى إليه طليا .

قوت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لاختصاصها بالمحاكم .

عريضة رقم ١٠٢ - مقمنة من السيد أمين الحريري بكفر الشوام بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٤ يشكو فيها من اضطهاد المركز له بإيصال من المعة وطلب تحقيق ذلك .

قوت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لاختصاصها بالمحاكم .

عريضة رقم ١٠٣ - مقمنة من على حسن حراي وآخرين من أهالي البرلس وضواحيها بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها كراكة قبل فيضان النيل لفتح بوناغ البرلس .

قوت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٠٤ - مقمنة من مهندي بمصلحة البحاري بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها مساواتهم بإخوانهم مهندي المصالح الأخرى .

قوت اللجنة حفظ الطلب شكلا لخلوه من التوقيع .

عريضة رقم ١٠٥ - مقدمة من طاطب عفيفي وآخرين ملاك وسكان شارع المنسي بروض الفرج بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها بإزالة منطقتهم بشوارع المنسي .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١٠٦ - مقدمة من محمد مصطفى من منوف بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٣٤ يطلب فيها إلغاء المادة ١٩٨ من أرقامات .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٠٧ - مقدمة من عبد الوهاب عبد سالم وآخرين صيادين بتاحية أبي قير بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٣٤ يشكون فيها من تصرفات رجال الإدارة في منعهم من الصيد وتحرير المخالفات ضدهم بدون مسوغ ويطالبون بإنصافهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المساحة .

عريضة رقم ١١١ - مقدمة من السيد احمد عبدالرحيم وآخرين من بتاحية فارس مركز أسوان بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها آلات رافعة لرى أراضيم أسوة بالبلاد المجاورة لهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١١٢ - مقدمة من خطاب محمد وآخرين بالمتلة بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها تعيين طبيب للميون في مستشفى المتلة أو تدب حكيماشي الزيد بالطبعة للعمل بمستشفى المتلة ثلاثة أيام في الأسبوع حتى لا يلجأ الفقراء إلى مستشفى المشترات .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١١٤ - مقدمة من عبد المحلى زايد وآخرين بدرب البان قسم الخليفة مصر بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها بإزالة درب البان بوصفه بالمكمام .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١١٦ - مقدمة من محمد سيد أحمد وآخرين بكفر الغتاب مركز بلقاس بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها إنشاء مصرف فرعى للاستفاعة بأراضهم التي تفتت بسبب الصرف .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١١٧ - مقدمة من أحمد معروف وآخرين من أهالي شارع درب القرن قسم الخليفة مصر بتاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها فتح شارع درب القرن وإزالة .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال .

عريضة رقم ١٢١ - مقدمة من الأستاذ علي فهمي خليل المدرس وآخرين بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها إنشاء شارع يصل منطقتهم "جبل طولون" إلى الخيالة وتمهيد شوارع المنطقة المذكورة وإزالتها .

عريضة رقم ١٢٠ - مقدمة من يوسف أحمد شلي الخبير بالأحجار بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٣٤ يتظلم فيها من أن مصلحة الأملاك باعت أطلينا سيق أن اشتراها منها ودفع أكثر من نصف ثمنها ولم تساعده ظروف الأزمة على دفع باقي الثمن فياعتها المصلحة بغيره .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها من اختصاص الحاكم .

عريضة رقم ١٢٢ - مقدمة من سكر الطيب عن أمناء الخازن والشون بيتك التسليف الزاوى المصرى بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها مساواتهم بموظفى الحكومة وتثبيت كل من مضى عليه سنة في الخدمة وإنشاء صندوق ادخار لهم .

قررت اللجنة رفض الطلب شكلا لمخالفته لحكم المادة ٢٢ من الدستور .

عريضة رقم ١٢٣ - مقدمة من يوسف عمر بالمعصرة بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٣٤ يتظلم فيها من تعيين الشيخ ابراهيم اسماعيل عمدة بلدتهم بجلا معه مع أن العمدة ظلت في عائلته مدة ٤٨ سنة .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٣ من المادة ١١٠ لأنها خارجة عن اختصاص البرلمان .

عريضة رقم ١٢٤ - مقدمة من ناصر عل ناصر وآخرين من مزارعى ناحية كفر عريان مركز شين القناطر بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٣٤ يتظلمون فيها من أن مصلحة الأملاك باعت لهم أفندي حشيش طريقا عموميا فوضع حوله أسلاكاً شائكة حالت دون وصولهم إلى مزارعهم .

قررت اللجنة حفظها طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ لأنها من اختصاص الحاكم .

العرائض

التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات طبقا للفقرة ٤ من المادة ١١٠ من قانون النظام الداخلي للبرلمان

عريضة رقم ٩٨ - مقدمة من عبدالرحمن علي مطر وآخرين من البلاشون البلد مركز بلبيس بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها ردت عمدة بلدتهم بعد التصديق من صحة شكواهم وما نسب إليه من التهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ٩٩ - مقدمة من اسماعيل عبد رواق الشرافة وآخرين من طلبة القسم المؤقت بالأزهر بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٣٤ يطالبون فيها مساعدتهم على دخول امتحان هذا العام .

جلسة الأربعاء ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(٢٧ يونيه سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الأشغال

عن مشروع تجديد القنطرة الخيرية

(المقادير حضره الشيخ المحترم عبد الحيد سلطان باشا) .

لقد كانت لجنة الأشغال بمجلسكم الموقر كريمة الاهتمام دائماً بقنطرة الدلتا ، مشغولة البلب بأمر سلاتها ، استحدثت وزارة الأشغال في كل مناسبة تعرض التقدم بالأعمال التي تصبح بها هذه القنطرة الرئيسية بعيدة عن كل خطر . وقد لفتت النظر أكثر من مرة لأهمية هذه القنطرة التي أصبحت الحجر الأساسي لنظام الري الصيني في الوجه البحري ، والتي يجب أن تكون العناية بسلامتها في الصف الأول كما يشغل رجال الري في مصر .

ولقد جاءت اللجنة التي شكلتموها في العام الأسبق لفحص مشروع خزان جبل الأولياء تعهد بلجنة الأشغال في ملاحظاتها فقالت في تقريرها :

« واللجنة تعتنق هذه الفرصة لتذكر ما سبق لجنة الأشغال بهذا المجلس أن ذكره في التقرير الذي قلتمته بلجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة الأشغال ، من ضرورة الاهتمام بأمر قنطرة الدلتا على وجه الخصوص لأن حالتها تستدعي أن توجه لها كل عناية ، بل ربما كان الأصوب إعادة إنشائها بدل بلى جسده ومال في تقويتها قد لا يقل في نفعها عما يصرف في إعادة بنائها ، ولا تكون النتيجة مثل إقامة قنطرة جديدة على أحدث طراز وأمن بناء » .

تفتتبط لجنة الأشغال أشد الاحتياط بالاهتمام الذي أبدته الحكومة أخيراً بأمر هذه القنطرة ، ذلك الاهتمام الذي انتهى بالحكومة أن تقدم البرلمان بتبني موافقتها على إنشاء قنطرة جديدة بجوار القنطرة الحالية ، تحمل من هذه ضغط الماء الحاصل وما يستتبعه التوسع الزراعي مستقبلاً ، وتبقى القنطرة الحالية طريقاً للروء يوصل بين مديرتي الدلتا ، وأثرًا خالداً لمجهود ذلك الصلح العظيم ، رأس المعالجة العلوية الكريمة ، أثراً يتعلق على الدوام بما أسداه لمصر من خير عظيم ، بإقامة قنطرة دزوت على القنطرة مستعملها خمسين سنة خيرات تحمل من أن ينشلها حصر .

يرجع اهتمام لجنة الأشغال بأمر هذه القنطرة لما يفره كثير من أعضائها وقد اشتغلوا بأمر الري على حياتهم ، من أهمية هذه القنطرة لنظام الري في الوجه البحري منذ استعاض عنه على نظام الري الحوضي فيه بنظام الري المستديم ، ومن علمهم بتاريخها من يوم التفكير لإنشائها اليوم تمام بنائها . والمصاعب الشديدة التي اعترضت البناء في أدوارها المتتالية ، تلك المصاعب التي بغير مزية على حد ما كان مستطاعاً التغلب عليها ، ولكنه ، رحمه الله ، محمد لما يميزه الحليدية وصارها حتى صرعها ونزعها فلما نزعها مصدراً ،

ولكنها تركت في البناء تقطع ضعف وتخصوصاً في أساساته . ولو لمه افق أجله لما بلغها وأصلحها ولكن شامت الأقدار أن ينقل رحمه الله إلى الزريق الأمل قبل أن يرى نتيجة جهودنا فانت جهود الجبايرة عدة سنوات متوالية ، وما اغتدته من خيرات على أمته تتم بها إلى اليوم وقد ذكرها دوماً بفضل ذلك الصلح العظيم .

أنشئت القنطرة الخيرية على طراز وبصم لم يكن معروفاً من قبل . وأقيمت أساساتها في القسم الأكبر منها على رمال قاع نهر تجرى مياهه طول العام . ولم تكن مواد البناء القوية كالاسمنت مرفوعة في ذلك العهد . ولم تكن وسائل مغالبة حيون المياه التي تتفوق من قاع النهر عند تخفيفه لوضع الأساس في متناول من قاموا بتشيد هذا البناء الضخم . فلم يكن غريباً أن تحمل المياه في فورانها كثيراً من الجير الذي كان يستعمل في بناء الأساس أو القرش ، فوجدت جزءاً لا يتماثل بعضها بعضها حلها لها معه تاركاً الصبغ حقا هو أنهم يتكلمون من إتمام العمل رغم كل هذه المصاعب والعيقات . قلنا إن هذه القنطرة منذ استعاض عن نظام الري الحوضي بنظام صري مستديم أصبحت حجر الزاوية في نظام الري في الوجه البحري لما من الأهمية ما لا تغنيه أهمية أي عمل آخر بنير استثناء خزان أسوان .

وفي الواقع إن غلبها وحدها يقع عبء إدخال المياه مدة الصيف والرياحات والترح الرئيسية التي تروى الوجه البحري ، ولقد حسبوا مقدار ما يدخل تلك الترع والرياحات بدون معاونة هذه القنطرة ، فوجدوا أنه في سنة وريقة المياه في الصيف لا تستطيع الترع أن تسحب من ماء النهر إلا ثلثه ويضع التفتان في البحر هدرا ، أما في سنة شديدة التعاقب فإن جبل الماء يضيع في البحر إذا ما حومت الترع من معاونة القنطرة ولا يدخل الترع إلا لسلول رقيق لا يسق زودا .

تقاه هذه الأهمية الكبرى للقنطرة وخافاً أن يكون باقي أساساتها صوب خفية رغم الإصلاحات والتفتات التي عملت لها ، رأت لجنة الأشغال أن العمل على إزالة أي خطر أو شبهة خطر عن هذا المبنى الجليل الأثر عمل قوي لا يمتثل تأجيلاً أو إبطاء واختمت كل فرصة كما سبق لمت على سرعة القيام به .

بين كيف شيدت القنطرة ، وأشرنا للضعف في فرضها أي أساسها ، ذلك الضعف الذي حال دون استعمالها والاستفادة منها حينما بناؤها .

ولقد عوَّج ذلك الضعف ، فوضع على القرش فرش ثالث ، ثم صلب الاسمنت الموضوط في مواسير وريقة أدخلت في أجزاء المباني المختلفة ، ثم خفف الضغط على القنطرة بإنشاء سدتين فاطس خلف ظهر القنطرة ، فأصبح البناء قادراً على تحمل ضغط الماء عليه داخل حدود كافية لحاجات الري الحالية ما عدا أيام طلائع الفيضان .

ولقد استقرت القنطرة قائمة بعملها هذا خمسين عاماً بحالة مرضية إذا استثنينا ما حل بالقسم الثاني منها في ثم ربيع المنوية ، فقد حدث في شتاء سنة ١٩١١ أن تصدع ذلك القسم في المبنى ونهار في لحظة قصيرة ، وأصبح بين عشية وضحاها أثراً بعد عين .

كما أنه في علم إنشاء سد حلة الأمير ضياع لتدوير من الماء يحجز الآن عند رشيد ويؤخذ جانب منه للرى في شمال الغربية ، كما يرفع القسم الأكبر منه بالآلات لتغذية ترعة الحمودية والرى في شمال البغية .

لما رأت وزارة الأشغال أن إنشاء قنطرة عند سدوق سيكون سببا في تفسد كميات كبيرة من الماء هنا وهناك ، ومنه ضرر آخر ألا وهو اختلاف مناطق واسعة في الأراضي المجاورة بسبب مياه الرض ، صرفت الوزارة النظر من هذه الفكرة واستبعدتها بحق من دائرة الأعمال التي تتواستقبلا .

أما الأعمال الأخرى التي يشير بها القائلون بتقوية القناطر الحالية بل إنشاء قناطر جديدة ، فإن من يطالع عليها يرى أنه ليس فيها من التقوية إلا شيئا واحدا ، هو عمل فرش جديد فوق القرش الحالي ، أما بقية الأعمال فهي في الحقيقة تخفيف للضغط على القناطر بتبليغ السدود للانشاء خلفها ، وإنشاء سد آخر جديد ، وتركيب بوابات متحركة فوق أسعلا .

لأن الأعمال التي يشيرون بإجرائها كانت أرخص بكثير من نفقة إنشاء قناطر جديدة عند رأس الدنا لكان هناك عمل للتسقي في مجنها ، لما يعود على الخزانة من وفر إذا تخذ تلك المقترحات ، ولكن مقارنة بسيطة بين تكاليف تلك الأعمال وبين مصاريف إنشاء قناطر جديدة تكفي لعدم التردد في رفض اقتراح التقوية :

تبلغ نفقة إنشاء قناطر جديدة عند رأس الدنا حسب تقدير وزارة الأشغال ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية .

أما مصاريف الأعمال التي يترتها معالي شقيق باشا فهي كما يلي :
سدن طاطسين جديدين ١٠٠٠٠٠٠٠٠
قنطرة وتمديدات للقناطر الحالية ١٠٠٠٠٠٠٠٠
إنشاء قنطرة جديدة بين سدوق وكفر الزيات وقنطرة

أقام بجوارها ١٠٠٠٠٠٠٠٠
الجملة ٣٠٠٠٠٠٠٠٠

فمع باقي اقتراح الترميم والتبوية والأعمال الملحقة بها من تعدد كروانها ينحصر إنشاء قنطرة قرب سدوق . ومن اعتراضات تانية وجبة إبتها وزارة الأشغال ومستشارها التي على مشروع التقوية المقترح ، وهي اعتراضات لازمة لجهة أن تعمل في تفاصيلها هذا ، فإن العمل بهذا الاقتراح يكلف الخزانة مليون وربع مليون من الجنيحت أكثر مما إذا عمل باقتراح إنشاء قناطر جديدة ، وإنه حتى إذا ما استبعدنا من تعديلات تلك الأعمال مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية التي قدرت لإنشاء قناطر عند سدوق مع ما يتبع من تلك الاستبعاد من بقاء صوبة الرى في طلائع الفيضان ، فإن مشروع تقوية القناطر الحالية إذا أضيف إليه نفقة إنشاء فرج البغية المقترحة ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنية وبالاشارة في مقابلة إنشاء قناطر جديدة ، يتشكل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية مقابل ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية المقترحة لإنشاء تلك القناطر .

هل كان انبهاره بخلاف في الموازنة ، أو بسبب عيب أو تجويف لم يتأوله الإصلاح والتقوية للمشار إليها قبل ؟ مسألة لم يظهرها البحث والتحقيق تماما ، ولكن بناء تلك الانبهار مستندا لرجال الرى جعلهم يغفرون جديا في أمر هذه القناطر وولاتها نظرا لما قد يكون في بعض أجزائها الأخرى من عيب داخل لم يظهر أثره بعد والعمل على تقيتها حتى تمكن الاستفادة منها استفادةامة في طلائع الفيضان حيث تكون الحاجة إليها في الترع على أشد حالاتها ولكن يحول دون إدخالها فيها الخوف من سلامة القناطر ، فيصرف الآن قدر لا يستهان به من الماء في البحر ويضيع هدرا ، ولإعدادها لمراجعة التوسع الزراعي في الوجهة الجري ومديرية البصرة على وجه الخصوص لكل هذه الأعراض أخذت وزارة الأشغال تبحث أمر هذه القناطر وهل تعمل على تقيتها مرة أخرى ، أو تستفيض منها ببعضها حتى على مقربة منها ، وتكون قوة سليمة وفيها بكل غرض .

شكلت الوزارة لجنة من كبار الفنيين فيها بحث الأمر بحثا مستفيضا ، واستقر رأي اللجنة على أن أوقف ما يعمل على إنشاء قناطر جديدة . ولم تنزع اقتراحا سبق أن قدمه السيد مرادوخ ما كونه لا يشير بالعمل على تقوية القناطر الحالية بدلا عن إنشاء أخرى جديدة .

ولقد أخذت الوزارة رأي مستشاريها الفنيين لأعمال البناء الكبرى (بيت كود ، ويسون ، ميشيل ، وقون لي) ليشددن فأروا بجلودهم ما رأته لجنة وزارة الأشغال من ضرورة إنشاء قناطر جديدة .

ولقد بحثت لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ هذا الرى ، وقارنت بين مشروع بناء قناطر جديدة والأعمال لتخفيف الضغط على القناطر الحالية بإنشاء سدود غاطسية جديدة خلفها وتقوية الموجود منها كما أشار به السيد مرادوخ ما كونه لا وافقه عليه حضرة صاحب المسائل محمد شقيق باشا وزاد عليه معاليه عمل طبقة جديدة فوق فرش القناطر الحالية ، وإقامة قناطر مساعمة للفرع رشيد على بعد نحو ١٠٠ كيلو متر أى في كفر الزيات وسدوق .

أما بناء قناطر فرج رشيد بقرب سدوق مقابلة قناطر زرقع على فرج دياط فهذه فكرة عرضت مرة لوزارة الأشغال من سنوات مضت ، فلما بحثها رفضتها واستبعدتها من برنامج أعمالها المستقبلية . كان الفرض من إنشاء قناطر عند سدوق أن يستعان به عن توسيع رواج البغية وروى القسم التالي من مديريتي البصرة والغربية بواسطة فرجين بأخذان من النيل أمام القناطر المقترح إقامتها عند سدوق والاستثناء به عن السد الذي ينشأ سنويا عند حلة الأمير بقرب مصب فرج رشيد .

ولكن فرج رشيد تختلف حالته عن فرج دياط . فالأول يجري واسع ولا يمكن استعماله كيراج لنقل المياه بخلاف الحال في فرج دياط .

إذا ما استعمل فرج رشيد كيراج لنقل المياه لتغذية القسم التالي من البغية كان ما يفقد من الماء بالبحر مدم الصيف قدرا كبيرا لا يمكن الاستهانة به ، كذلك إذا لم يستعمل صيفا فإن مل حوضه عند وصول طلائع الفيضان يستغرق قدرا من الماء لا يمكن بحال الاستهانة عنه .

مع التصار هذه الصحيفة النسخة من تاريخ منشئ مصر الحديثة ساكن الجبلان المنفورة له محمد بن باشا الكبير مؤسس الأسرة العلوية التركية . فإنه إذا ما ذكرت القنطرة الخيرية ذكر ذلك العهد النسخي ، عهد هذا المصلح العظيم الحاضر بجلال الأعمال وفي مقمته تلك القنطرة التي تعد بحق من جبهة إصلاحاته النافذة من أعظم الأعمال التي قام بها ، بل هي أخطر عمل للرى أقيم في العالم في أوائل القرن التاسع عشر .

ولا يجب في الأمر فإن البلاد كانت قبل حكمة السيد نحن وقتئذ وكانت الزراعة فيها متأخرة وذلك لعدم انتظام الري حيث كان الري الموصى هو النظام المتبع في الوجه البحري كما كان الحال في الوجه القبلي وكانت الدلتا مقسمة إلى أحواض متممة وكانت الحاصلات شتوية ونبيلة فقط فلم يرقه ذلك ورأى ضرورة إدخال الري المستمر رغبة منه في ازدياد حاصلات القطن الذي كان له فضل زراعته من سنة ١٨٢٠ وحباً في نماء موارد الزراعة لتعيش رعيته في رخاء ويسر تقوى جسور النيل وحفر الترعة الصغيرة وبني على هذه الترعة قنطرة عجز متعددة غير أنه نظراً لاختطاط مناسيب المياه مدة التمارين كان يزداد في عمق الترعة لدرجة تسمح بدخول المياه الصغيرة بها وكان المتبع أن يقوم بهذه الأعمال آلاف العمال من أغوار العمرة كما كانوا يشتغلون في تطوير هذه الترعة سنوياً من الطين الذي كان يرسم بها إنشاء الفيضان مما كان يتطلب مناصب جمة ومجهودات عظيمة . فاجبه بفكرة القنطرة ونظره الجهد رؤافته ريعيته وشغفه بالتأقلم والإصلاح إلى إزالة هذه الحالة الصعبة وإحلال الرخاء على الشقاء فكانت نتيجة التدبير الإقدام على هذا العمل الخطير وهو إنشاء القنطرة الخيرية لتدوير الري على البلاد ليس فقط في عهد الميوس بل ليمدح بها فئاس في الأجيال اللاحقة وقد قامت في الواقع هذه القنطرة بمهمتها خير القيام وغاض منها أمير عسما على بلاد القطر ، وعليه يكون الجليل السابق قد أدى واجبه نحو نفسه ونحونا وحان الزمن الذي يجب فيه أن تقوم نحن الآخرين بواجبنا حيال أنفسنا وحيال الأجيال القادمة . وليس أظن في الدلالة على نحو ثروة البلاد نمواً تجلب بفضل هذه القنطرة من ذكر مقارنة بسيطة ، فقد كان أقصى ما أتتبه الوجه البحري من القطن قبل إنشائها واستعمل ٧٣١,٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٩٦ فأخذ هذا المحصول يثب إلى الزيادة وتربا مدينتها بعد الإنشاء والاستعمال وبقي في سنة ١٨٩٤ ما يزيد عن مليون قنطار ووصل في سنة ١٨٧٦ إلى ٣,٤٣٩,١٥٧ في سنة ١٨٩٦ بعد القوة إلى ٩,١٤٠,٠٠٠ وفي سنة ١٨٩٩ بعد البدء في أعمال السدود إلى ١٣,٠٠٠,٠٠٠ قنطار وهكذا يدون التاريخ لمحمد على الكبير أنه بإنشائه القنطرة الخيرية والرياحات الثلاثة قد أحال ماء النيل ذهاباً .

وإن كان هذا المصلح العظيم قد أنشأ هذه القنطرة في زمن لم يكن التمن قد بلغ فيه ما بلغه اليوم من التقدم والرقى وعاشت القنطرة مع ذلك هذا العمر الطويل ، فليقل بنا ونحن نبش في عصر قد خطت فيه العلوم والفنون المتقدمة خطوات واسعة إلى الأمام أن تقوم بعمل تتفنى به البلاد إن لم يكن لزمن أبعد مدى ، فلي الأقل لحبة معادلة .

أما الذي يدعو الوزارة إلى بحث موضوع هذه القنطرة واقتراح ما تقترحه بشأنها ، فليس فقط معنى السنين الطوال عليها وهي تؤدي مهمتها بل بعض

أمام هذا الفرق الضليل في التفات ، ونظراً لأن القنطرة الجديدة التي تبنى ستى بمجالات الري في فصل الصيف وعند طلائع الفيضان دون حاجة لإنشاء قنطرة أخرى لاستيفاء هذا الغرض ، رأت وزارة الأشغال أن تتقدم باقتراح إنشاء قنطرة جديدة .

والجانب فقد الوزارة على أن أفضل ما يعمل هو أنشئ قنطرة جديدة خلف القنطرة الحالية لتحمل عنها ضغط الماء وتبقى القنطرة الحالية مستعملة للري الخفيف ، وأما يذكرنا دائماً بما كان لمحمد على في مصر من فضل عظيم .

وهي تتسلم المجلس مقترحة الموافقة على مشروع القانون كما صدق عليه مجلس النواب .

مشروع قانون

باعتاد إنشاء قنطرة جديدة لتحمل عمل القنطرة الخيرية

نحن فراد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يستمد إنشاء قنطرة جديدة على النيل لتحمل عمل القنطرة الخيرية الحالية وذلك على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء في ٣ يونيو سنة ١٩٣٤ ويطبق على هذه القنطرة الجديدة اسم قنطرة محمد على .

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصمم هذا القانون بمجامع الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة عن القنطرة الخيرية

مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية

إلى مجلس الوزراء

أهتم إلى مجلس الوزراء الموقر بهذه المذكرة التي تتضمن في ١٠ ألام طلب الموافقة على إنشاء قنطرة جديدة عند قبة الدلتا بدلاً من القنطرة الخيرية الحالية .

وفي هذا المقام يقضى علينا واجب الوفاء والوفاء بالمجمل قبل أن ننقل القنطرة الخيرية من مقبب المحطات ذات الأثر الحيوي الفعّال في سعادة البلاد مدافعيتها إلى الجبهة الآتية الخالية التي متر بها العمومية المصرية — أن نسبل

أصابت تاريخية خطيرة متعلقة بنائها ، ، والأدوار التي تماقت عليها والتي نجملها هنا في كلمة وجيزة ثم ننبأ بعد تفصيل :

كانت الظروف تقضي بإنشاء القنطار بأسرع ما استطاع فلم تراع العوامل الفنية صرامة كاملة ومن هنا نشأ ضعفها وتألفت لجان لبحث أسباب الخلل ومعالجته فقامت عدّة اقتراحات أخذ ببعضها ونفذ في ثلاث مراحل : الأولى سنة ١٨٨٦ حيث عملت للقنطار عملية تقوية عامة ، والثانية سنة ١٨٩٦ حيث صبب الإسمنت فرش القنطار ، والثالثة بنشت في سنة ١٨٩٨ وتمت في سنة ١٩٠١ وهي عملية إقامة السدين الطاسين ورغم ما من هذه العمليات الثلاثة بقيت القنطار الخيرية الشغل الشاغل لأولى الأمر في وزارة الأشغال من حيث الأمن والسلامة فضلا عن أنها بعد تلبية تران أسوان الثانية وإنشاء تران جبل الأرياء سيدهر الحال إلى زيادة التآكل والضغط عليها مما يزيد الخطر ويحل على سرعة التدبر وإسناد النظر .

أمام هذه الحالة كان أول واجب على كل من يتولى شؤون هذه الوزارة أن يجعل أمر هذه القنطار نصب عينه وأن يتاج البحث بشأنها وهذا ما قام به سلفا .

ولما كانت هذه الحالة على جانب عظيم من الأهمية والخطورة ، ومن أجل ما تعني به البلاد لارتباطها الوثيق بحياتها الزراعية والاقتصادية وبالطاقة العامة ومع تقني وإطاشتي إلى ما أبداه جيل رجل أرى بالوزارة وما أشار به المهندسون الاستشاريون رأيت لاعتبارات أخرى تاريخية وقومية أمر يساهم فيها كبار المهندسين المصريين من وزراء الأشغال السابقين فأجمعوا على ضرورة إنشاء قنطار جديدة مائة واحد منهم فإنه رأى الاكتفاء الآن بتقوية القنطار الحالية مع إقامة منشآت أخرى في المستقبل .

فيري مما تقدم عظم شأن الموضوع ، ولهذا كان من الواجب عرضه على مجلس الوزراء حتى إذا ما أقر اقتراح الوزارة فضل بإحاطته مع مشروع القانون المرافق على مجلس النواب والشيوخ الموقرين ليشترك كل منهما مع الحكومة في البحث والتفكير ويأخذ كل نصيبه في هذا المشروع الذي يرتبط به مستقبل البلاد ويقوم عليه رفاهية الجليل الحاضر وسعادة الجليل القادم .

وفيما يلي تفصيل الأسانيد الفنية التي بنى عليها الاقتراح والأعمال الواجب القيام بتنفيذها ووسائل التنفيذ المطلوب إقرارها :

١ - وضع الحجر الأساس في بناء القنطار الخيرية سنة ١٨٤٣ وأبتدأ ولاية الأمور في ذلك الوقت بإقامة قنطار فرج ديساط فلم تعترضه أثناء التنفيذ غير صوبات عادية ولما شروا في إقامة قنطار فرج رشيد صادقتهم ضوابط كثيرة بسبب حالة قاع البحر ، إلا أن همه صاحب المشروع المالية تغلبت على هذه العقبات واستمر العمل حتى تم بناء القنطار سنة ١٨٦١

وكانت العوامل الفنية تقضي أمام تلك الصوبات بالتأني في رعي خروسة الفرش لهذه القنطار إلا أن ولاية الأمور رغبة منهم في سرعة إتمام هذا العمل أمروا برعي كيات كبيرة منها كل يوم وجرى ذلك دون الانتباه لأمر الفوارات المائية التي انجذبت من قاع البحر وصاعد جريان الماء منها على صوب مونة الحراسة وتركها وقد فقدت كثيرا من خواصها مما كان له الأثر الواضح في ضعف الفرش وتآكل موادها .

وقبل استيعاب القنطار في الموازنة تألفت لجانان في سنتي ١٨٦١ و ١٨٦٣ واتفق رأيا على ضرورة ترميم الفرش بإيقاف الفوارات . ونظرا لشدة الحاجة إلى المياه فرج ديساط صار الجرح في سنة ١٨٦٣ على قنطرة فرج رشيد التي كانت وسطها مجزأة بالبوابات قصرت الرمال تحت فرش البون الغربية وظهرت شروخ عديدة بها . كما حدث في سنة ١٨٦٧ أن أخذ الجزء الغربي من القنطار المذكورة وتصدع الفرش وظهرت به تشققات كثيرة وحدث أن انفصل جزء من قنطار فرج رشيد وحذف إلى الخلف وكان من شأن هذه الحالات أن تضعف الثقة في هذه القنطار وفي الاتحاد عليها ، إلا أن ضرورة العمل على مقابلة احتياجات نظام الري المستديم الذي أدخل في أراضي الباشا في ذلك الوقت حتمت الالتجاء إلى ترميم القنطار رغم هذا الضعف الخطير الذي بدأ عليها وامتدت الأذى بالفعل إلى ترميمها بحق المباني بالأسمنت وتقوية الفرش عدة مرات وانتهى الأمر بإقامة السدين الطاسين خلفها في سنة ١٩٠١

٢ - ولقد أسفرت الترميمات التي أجريت للقنطار عن بعض التبعات وخفضت السدود الفاصلة فرق التوازن عليها إلى النصف تقريبا إلا أنه لم يمكن تقوية فروشتها بالدرجة المطلوبة واضطر رجال الري لكي يقوموا بعملية الموازنة عليها مع الاحتفاظ بسلامتها إلى وصلوا في موازنتها ما يعمل في القنطار الأخرى من رفع منسوب الأمام والخلف بقدر واحد بل اضطروا بعد التجربة أن يتبعوا في رفع المياه أمامها قاعدة : ١ : وذلك برفع منسوب الخلف بمقدار ١ ستيمترات لكل ستيمتر يراى رفعه في الأمام ومع في ذلك يمحرون على ألا تتأخر فروشتها من زيادة الضغط على الأجزاء العليا من القنطرة . وظلت هذه القاعدة متبعة إلى الوقت الحاضر في العمل بها ما يدعو إلى صرف الملايين من مياه الفيضان المبكر لدى أي في الوقت الذي تشتد فيه حاجة الزراعة لياه للرفع باحتياجات المحاصيل الصيفية القائمة لطفي الشراي إعدادا لزراعة الفرة .

ويتبين مما تقدم أن القنطار الخيرية بجائتها الحاضرة تحتاج إلى علاج تتسكن من القيام بوظيفتها دون الالتجاء إلى إنتاج قاعدة خاصة يكون من ورامها صرف الكيات الكبيرة من المياه من غير فائدة وفي وقت زيادة الطلب على الماء وقلة الإيراد .

٣ - يضاف إلى ذلك أن تلبية تران أسوان لرقع الثانية قد تمت أخيرا وسبب قريا إنشاء تران جبل الأرياء وبهذهن المصلين ستردي كية الإيراد العيني وستوزع هذه الزيادة على الوجهين البحري والقبلي لتصين حالة المنشآت وبخلاف زيادة ٥٠٠٠٠٠٠ هكتار أرزا في الوجه البحري على الأقل والتبريك بطي الشراي في مقابلة التوسع المتطرق للأراضي الزراعية في كل منها .

ولكن يمكن الوجه البحري من أخذ نصيبه من هذه الزيادة كمع الحال إلى رفع مناسيب للمياه أمام القنطار الخيرية ، وتماثل ذلك زيادة الجرح والضغط عليها مما يزيد حالتها الحاضرة خطورة ويدعو إلى التفكير في العلاج اللازم حتى لا تتجزع من السدود طريق التوسع الزراعي الذي تشهده البلاد وعن مقابلة احتياجاته في كل مرحلة من مراحل المستقبل .

مباني القناطر الحالية وقدر الاحتاد على أساساتها حتى لا تصدع تحت
الجزر الجديد تلك قامت بإختيار هذه المباني لتصرف مدى سلامتها فدلها
تلبية البحث إلى أن طبقة الفرش التي ببيت في بادئ الأمر أصبحت
ضيقة وغير متحركة وأن الحالة التي عليها لا تساعد على الثقة في إكمال
تقويتها حتى تحصل الضغوط الجديدة بعد رفع مناسيب المياه فضلا عن أن
الفرش التي وضع فوقه الفرش في بعض الأجزاء حتى منعكها رغم الترميمات
التي أجريت له .

ولم تكف الوزارة بهذه النتيجة التي أشتباها أبحاث الاختبار وإنما رأت
لأهمية الموضوع أن تستعين بآراء كبار الفنين ذوي الخبرة في مثل هذه الأعمال
فهيئت إلى عائلات المهندسين الاستشاريين (كود . ويلسون . ميشيل .
وفونلي) الذين صدر قرار مجلس الوزراء بتأجيل ١٤ مايو سنة ١٩٣٣ بتعيينهم
مهندسين استشاريين لمصلحة تقوية القناطر الخيرية أو إعادتها ، أنفقوا
بدراسة هذا الموضوع فأشاروا بضرورة بناء قناطر جديدة إذ لا يمكن الاحتاد
بتأجيل أساسات القناطر الحالية .

وشكلت الوزارة من جهة أخرى لجنة من كبار رجال الزى فيها لبحث
هذا الموضوع فكان رأيهم مطابقا لرأى هؤلاء المهندسين الاستشاريين
ذوي الشهرة العالية .

٧ - إزاء ما تقدم انتهت الوزارة إلى ضرورة إقامة قناطر جديدة تقوم
بأعمال الموازاة وأن يصمم الطريق فوقها حركة المرور الفعالة إلى أن تنق
القناطر الحالية طريقا للورر البادي وأثرا خالفا من آثار ساكني الجبان المغفور
له محمد بن إسماعيل .

وتحصر الأعمال التي يجب القيام بتفيذها فيما يلي :

(١) بناء قناطر فرع دمياط بين القناطر الحالية والسد الخلقى .

(٢) بناء قناطر فرع رشيد بين القناطر الحالية والسد الخلقى .

(٣) تقوية كوبري المصبة الحالي على الرياح المنوف لوقوعه تحت
الطريق الموصلي من القنطرين الجديدتين .

(٤) بناء قناطر جديدة لرياح البصرة مع عمل حوالة جديدة لأخذ الرياح
وذلك لأن قنطرة التم الحالية رغم قدم مبانيها لأنها لا تكن لمرور التصرف
اللازم لمديرية البصرة بعد التوسع الزراعي فيها .

ويبلغ التقدير الأولي لتكاليف هذه الأعمال نحو ٢٠٠.٠٠٠ جنيه .

لذلك ترجو الوزارة من المجلس الموافقة على ذلك وأن يرخص لها بتكليف
المهندسين الاستشاريين بتضيق التصميم الابتدائي للقناطر الجديدة حتى إذا
ما تم إقرار طرح من المناقصة العامة في أوائل شهر مايو سنة ١٩٣٥ لتفتح
المظاريف في شهر أغسطس سنة ١٩٣٥ ويشرع في العمل حوالي شهر
أكتوبر من نفس السنة على أن يتم خلال أربع سنوات بعد ذلك أي حوالي
يونيه سنة ١٩٣٩ .

وزير الأشغال العمومية
عبد العظيم راشد

٤ - ولقد فكرت وزارة الأشغال فيما يمكن عمله بهذه القناطر فلم تجد
إماما إلا القيام بأحد الأمرين الآتيين :

الأول - تقوية القناطر الحالية لتتحمل الجزر الجديد .

الثاني - بناء قناطر جديدة خلف القناطر الحالية .

ولإمكان الحكم بأفضلية أحد هذين الرأيين رجعت الوزارة أولا إلى
مديريات الوجه البحري لتقدير مطالبا المائتة بعد التوسع في مساحتها
الزراعية حتى يتمكن بذلك من تحديد الجزر الجديد على القناطر ، فأتت أن
أراضي مديرية البصرة تحتاج في المستقبل القريب إلى إمدادها بتصرف
قدره ٣١ مليون متر مكعب في اليوم وهذه المديرية تقدر من ربح
البحيرة الأخذ من أمام القناطر الخيرية ويبلغ أقصى تصرف له في الوقت
الحاضر ١٤ مليون متر مكعب في اليوم يضاف إليه ما ترفعه طلبات
الطغف الحالية من مياه الرشح المتجمعة أمام السد الترابي الذي يهزم كل عام
عند أدنيها ومقداره ٣ مليون متر مكعب يوميا فيكون مجموع ما تحصل عليه
هذه المديرية ١٧,٥ مليون متر مكعب وهو ما يقل عن احتياجها الحالية .

وبتوفير المياه اللازمة لها في المستقبل درست الوزارة عدة مشروعات
ووجهت فيها أن تصل إلى أفضل الحلول فاستقر رأيا على وجوب تلبية
مناسيب المياه خلف قناطر البحيرة في ١٩,٣٥ متر بزيادة تصرفه بمجابهة
الحاضرة إلى ١٨,٥ مليون متر مكعب فإذا أضيف إلى ذلك ما ترفعه طلبات
الطغف كان مجموع التصرف الذي يعطى لهذا المديرية ٣١ مليون متر مكعب
ما تحتاج إليه الزراعة في المستقبل القريب . أما ما تحتاج إليه في المستقبل
الجديد بعد التوسع في جميع المساحات البور فيبلغ ٣٧ مليون متر مكعب ويمكن
الحصول إذ ذاك على هذه الزيادة في الاحتياجات المائية من طريق تقوية
طلبات الطغف الحالية .

ويستعمل حفظ منسوب المياه خلف قناطر البحيرة على هذه الدرجة
رفع منسوب أمام القناطر الخيرية إلى ١٩,٣٥ متر وعند هذا المنسوب
الجديد يمكن إعطاء باقي مديريات الوجه البحري ما تحتاج إليه من المياه
في المستقبل وبعد استصلاح مساحتها البور مع تعديل بعض طرق الري بها .

٥ - وبذلك انتهت الوزارة إلى أن بناء حاجة الزراعة في المستقبل
في الوجه البحري تتطلب :

(١) حفظ منسوب أمام القناطر على ١٩,١٠ في شهر فبراير وماوس
وأبريل .

(٢) رفع منسوب الأمام إلى ١٩,٣٥ والاحتفاظ به على هذه الدرجة
طول شهر يونيو ويوليو .

على أنه زيادة في الحيلة ولتتمكن من إحصاء رفع احتياطي يجب جعل
منسوب الأمام ١٩,٦٠ ويلاحظ أن المنسوب الحالي الذي تحفظ عليه
المياه طول مدة الصيف هو ١٥,٧ متر .

٦ - وبعد أن حددت الوزارة مقدار الجزر الجديد على القناطر انتقلت
إلى المناقشة بين تقويتها أو بناء قناطر أخرى ، ويرجع الحكم في ذلك إلى حالة

وسيقطع سطح هذه الأرض ١٣٧٤ متراً مربعاً منها ٣٦٠ متراً للبساتي والباقى حديقة وقضاء .

وفي سنة ١٩٢٠ شكت الجمعية من إلزامها بدفع لمصار من القطعة المذكورة في حين أن كثيراً من المعاهد الدينية والخيرية الأخرى تملك أراضي من أملاك الدولة بمن غنض أو بدون مقابل وطلبت رفع الإلزام عنها خصوصاً وأن أفراد الطائفة الاسكلافية في مصر قليل عددهم وإيراد الطائفة ضايل فوات الحكومة حينذاك الاكتفاء بتخفيضه إلى ٧٠ جنيهاً في السنة .

وقد استقرت الجمعية في دفع هذا الإلزام إلى سنة ١٩٣٣ إذ أخافت الكثرة ملحمة جمل الإلزام اسماً ، وكذلك تسليمها قطعة مجاورة مساحتها ٩٦٨٩ متراً كاتبة في الجهة الشرقية للقطعة الحالية .

وفي ٩ مارس سنة ١٩٢٦ صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على جعل الإلزام ٣٥ جنيهاً في السنة على أن يرضى على البرلمان ، إلا أن الموضوع ظل مغلقاً حتى ريت في أمر القطعة الإضافية التي طلبتها الكنيسة ، ولما كانت هذه القطعة قد سلمت بعد ذلك إلى الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع فقد طلبت الجمعية تسليمها قطعة أخرى في الجهة الغربية ، على أن هذه أيضاً تنجز تسليمها إلى الجمعية الملكية للمحشرات ولم تقبل الجمعية وتقتضى التنازل أو عن جزء منها بجمعية الكنيسة وبناء عليه حفظ الطلب .

عادت جمعية الكنيسة الاسكلافية وكررت شكواها من عدم إجابة طلباتها لأن وتخصر هذه الطلبات فيما يلي :

(١) التيلوز من الإلزام المتأخر عليها من سنة ١٩٣٣ إلى الآن .

(٢) تسليمها قطعة أرض إضافية في الجهة الغربية للكنيسة تبلغ مساحتها حوالي ٤٠٠ متر مربع .

(٣) جعل الإلزام من المساحة كلها بإعارة اسماً أسوة بالمعاهد الأخرى . وقد سلطت الجمعية الملكية للمحشرات عما إذا كانت لديها مانع في الوقت الحاضر من التزول للكنيسة من هذه القطعة الإضافية فأوضحت بتكليف تاريخه ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣ أنها توافق على إجابة هذا الطلب .

بناء عليه ترى اللجنة المالية الموافقة على طلبات جمعية الكنيسة الاسكلافية اللينة في هذه المذكرة مع جعل الإلزام الاسمي من المساحة كلها جميعاً واحداً في السنة ، وتحتفظ اللجنة برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتكتمر بالموافقة على أن يرضى على البرلمان فيما يتفق بالمليين (٤) و (٥) ما

الرئيس

في ٢٨ ديسمبر ١٩٣٣

على رقم ٥٦

جلسة الخميس ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بتأجير اسماً

(المقررة خضرة الشيخ المحترم اللواء على أحد باشا) .

احال المجلس إلى لجنة المالية مشروع قانون بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بتأجير اسماً بجمعية الكنيسة الاسكلافية بالقاهرة فيجته اللجنة وأطلعت على المذكرة المرافقة له وهي توافق بأغلبية الآراء على تأجير قطعة الأرض المطلوبة بإجراسي قدره جنيه واحد في السنة لمدة خمس وعشرين سنة، وترجو أن يوافق المجلس على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بتأجير قطعة أرض من أملاك الدولة بتأجير اسماً

نحن فراد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - - تؤجر قطعة أرض من أملاك الدولة مساحتها ١٧٧٤ متراً مربعاً في شارع فراد الأول غرب الجمعية الملكية للاقتصاد السياسي والجمعية الملكية للمحشرات إلى جمعية الكنيسة الاسكلافية بإجراسي قدره جنيه واحد في السنة لمدة خمس وعشرين سنة لتأجير للكنيسة وملحقاتها .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يصح هذا القانون بمقام الدولة وأن يشرى بالحريفة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نصه من كرتانجته المالية برزولته المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :

في سنة ١٩٠٨ استأجر جمعية الكنيسة الاسكلافية قطعة أرض من أملاك الحكومة على ترعة الاسماعيليه بشارع فراد الأول لمدة خمس عشرة ابتداء من ١٣ أبريل سنة ١٩٠٨ وذلك بإلزام سنوي قدره ١٢٠ جنيهاً

في الموسم التالي ، وقد بلغت الخسارة في هذه العملية ٣٠,٤٨٥ جنيا ،
ونظرا لارتفاع الأسعار في سنة ١٩٣٣ لم تقع خسارة فيما اشترى للفرض
المتقدم .

(٤) وقد تم في الوقت عينه (يونيه سنة ١٩٣٣) اتفاق آخر على مشتري
٢٠٠,٠٠٠ اردب من تقاوى القمح لتوزيع على الزرايع ، فإن فاضلت فلتباع
للاستهلاك ، على أن تتحمل الحكومة بالخسارة إن وجدت . وفي سنة ١٩٣٣
تم اتفاق آخر شريه بالمقدم ، وقد بلغ مجموع الخسارة في السنتين ١٦,٩١٥ جنيا .

وإضافة هذه المبالغ الثلاثة إلى بعضها تصبح مجموع الخسارة ١٧٧,٥٠٠ جنية
بضم ٣٠٢ جنية على سبيل الاحتياط ، رصد منها في الميزانية ٧٠,٠٠٠ جنية
فيكون الباقي المرغوب تسح الاعائد بشأنه ١٠٧,٥٠٠ جنية يؤخذ من
الاحتياطي العام .

هذه اللجنة توافق على مشروع القانون بفتح الاعائد المطلوب وترجو المجلس
إقراره بالصيغة الواردة من مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

فتح اعائد اضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - - - - - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ القسم ٦ -
" وزارة المالية " الفرع ١ - " ديوان العموم " الباب ٣ - " أعمال
جديدة " اعائد اضافي قدره ١٠٧,٥٠٠ جنية (مائة وسبعة آلاف وخمسمائة
جنيه) لتسوية الخسارة الناتجة من سلف القمح والقول ومن بيع تقاوى
القمح ومن شراء القمح المصاب بالعدوى البعانية .

ويؤخذ هذا الاعائد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - - - - - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٥٧

جلسة الخميس ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بفتح اعائد اضافي بمبلغ ١٠٧,٥٠٠ جنيا في ميزانية
السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ لتسوية الخسارة الناتجة من القمح والقول

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب
بفتح اعائد اضافي بمبلغ ١٠٧,٥٠٠ جنية في ميزانية السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤
لتسوية الخسارة الناتجة من القمح والقول فبحثته وتبينت ما يأتي :

(١) طلبت الحكومة إلى بنك التسليف الزراعي أن يقرض على ما يقدم
له من القمح والقول في موسمي سنة ١٩٣٣ وسنة ١٩٣٣ وخمشت له ما قد
يصديه من خسارة إذا ما نقص ثمن المحاصلات وقت بيعها عن قيمة
السلف .

وتنفيدا لهذا الاتفاق أودع لدى البنك نظير السلفة للمروضة ٣٨٥,٣٠٢ اردبا
وقما و ٢٧١,٨٣٠ فولا تبلغ الخسارة الصافية فيها جميعا ١٠٣,٥٧٢ جنيا غصم بها
فحلا على وزارة المالية بما قيمته ١٢٩,٧٩٨ جنيا هو المطلوب فتح الاعائد
عنه وعن مبالغ سيأتي ذكرها .

(٢) وفي سنة ١٩٣٣ سلف البنك على كليات كبيرة من القمح والقول
(١٧,٩٨٨ ٤ اردبا من الأول و ٤٢,٢٩١ اردبا من الثاني) ولكن لتحصين
الأسعار لم تقع خسارة تا .

(٣) وفي يونيو سنة ١٩٣٣ عند ما ظهر أن بعض التقاوى التي بيعت
من البنك ومن غيره قد اتبعت محصولا مصابا - بالخسرة البعانية - طلبت
الحكومة إلى البنك المذكور أن يشتري القمح المصاب بالسر الجارى على
الا يتصرف ببيعها إلا بعد إتمام زراعة القمح .

ملحق رقم ٥٨

جلسة الخميس ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات

(المقرر حضرة الشيخ هجرم عبد الحليم البيل بك)

أحل المجلس إلى لجنة المالية مشروع القانون بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات فيجته اللجنة وأطلعت على المذكرة الإيضاحية للمراقبة كما سمعت البيانات التي أدلى بها حضرة صاحب المزة مندوب الوزارة ، وفيما على رأى اللجنة في المشروع :

عما لا شك فيه أن مصر يزعم سهولة أرضها وانيساطها ليس بها من الطرق المتباعدة ما تتطلبه حاجة العمران وقد كان لازيداً عدد السيارات وعل الأخص المستعمل منها للقل بأجر أسوأ الأخرى تشويه ما أمّد من هذه الطرق .

لهذا كان من الطبيعي أن تفكر الحكومة المصرية في تحمل المضيفين بالسيارات بقسط من الأموال بصرف في سبيل الإصلاح والإنشاء وكان يده تفكيرها في أوائل سنة ١٩٢٦ ولكنه لم يتسّد دور الغضابرات بين مختلف الوزارات .

وفي صيف سنة ١٩٣١ فرضت الحكومة المسال المطلوب في شكل رسوم على غلظ السيارات وبدئ في تحصيلها في أكتوبر من السنة المذكورة غير أن الدول المعترّة بالامتيازات رأت في فرض الرسوم ضريبة مستقرة واحتجت على الاستقرار في جبايتها فاضطرت الحكومة أن تخلف في فبراير سنة ١٩٣٣ أنه "يجب أن بعض التدابير المقررة بمناسبة خفض طلبات الرخص وطلبات التجديد بمعرفة لجنة السيارات المشكلة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ قد نجحت عنها محمولات وأن من الملازم إغاث العمل بتلك التدابير وذلك لمصلحة المهمة الموكولة إلى اللجنة المذكورة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٢ وتسوية المسائل المتخلفة التي أثارها النقل بالسيارات : فقرر وزير المواصلات بناء على اقتراح اللجنة المذكورة إغاث العمل بتلك التدابير إلى أن يصدر أمر آخر " .

وأعقب ذلك المفاوضات مع الدول فأرسلت مذكرات طلبات الحكومة المصرية وجاها ردود قيس ماها من مخففات وشروط بقياس ما لكل من الدول من مصالح لهاها ثم انتهى الأمر بالإعاق على المشروع المعروض الآن للواقعة عليه من البرلمان .

وقد كان على الحكومة أن تختار الحصول على المسال المطلوب إحدى طرق ثلاث : إما زيادة الضريبة على البترين وإما فرضها بحسب قسوة محرك السيارة أو بحسب ثقلها .

وقد اختارت الطريقة الأخيرة باعتبار أنها طريقة شاملة في كثير من البلاد ولأنها أخف وطأة على الخؤل من احتسابها على أساس قسوة المحرك كما سيتبين من الكشف للمحقق بهذا التقرير .

أما زيادة الضريبة على البترين فلم تعرض للبحث ولعل السبب في ذلك أن ما يتقاضاه الحكومة فعلا على هذه المادة مما لا تحسن الزيادة فيه وإن يكن أنصار هذا الرأي يملكون تخضيله على الرسوم المقترح تخريها بأن خير الضرائب هو ما كثر إيراده وغي الشعور بهه وكان في التوزيع على المولين أقرب إلى العدالة باعتبار أن الضريبة أصلا هي مقابل المنافع التي تمود على الفرد من تنظيم المصالح أو الخدم العامة .

ولما كانت الوسيلة في استخدام الطرق هي السيرة عليها وجب اختيار مدى السير الأساس العادل في تحمل مقابل الانتفاع . ودلالة هذا المدى هي ما يستهلك من البترين وهو من مواد الاحتراق التي لا تستعمل الآن إلا في السيارات والتي لا يمكن الاستعاضة عنها في تسيرها بمواد أخرى من الوجهة الاقتصادية . وفوق هذا فهي أسهل على نفس الخؤل حين البيع لاقتضاها منه بجزءة في المصروفات اليومية وعلى أساس انتفاعه للمحقق لا المقترض .

صحيح إن نقل السيارات من عوامل إغلاف الطرق ولكن أنصار البترين يميون بأن من السهل دفع الخلف بزيادة المقرّر رسوما للرخص على العربات ذات الوزن الثقيل أو ذات الكوشن المصوب .

وقد يكون هذا الحل الأخير هو أقوم الحلول ولكن اللجنة رأت أن تتر للمشروع كما هو حتى إذا ما ظهرت عيوب له عند التنفيذ أمكن للشرع أن يعلّ في الوقت المناسب بما تقتضيه المصلحة العامة وترتضيه العدالة .

ويجب دفع الرسم في أول يناير وأول أبريل وأول يوليو وأول أكتوبر .

ويدفع من كل مدة سابقة على أحد هذه التواريخ مبلغ نسبي حسب طريقة الدفع المختارة .

المادة الثالثة - يجب سداد رسم السيارات عند تقديم طلب الترخيص أو التجديد .

فإذا رفض الطلب يرد الرسم . ومع ذلك فإذا كان الرفض مبنياً على تقييد شخص السيارة يخضع من الرسم مصاديق الفحص التي تتخذ بقرار من وزير الداخلية .

المادة الرابعة - فيما يتعلق بالسيارات المملوكة للشرك للأشخاص أو الأشخاص يعتبر طلب الترخيص مقبولا إذا لم يرفض في مدى شهر من تاريخ تقديمه وفي حالة القبول يجب سداد الرسم عند تقديم السيارة للفحص أو على الأكثر في مدى الشهر التالي للقبول .

المادة الخامسة - سداد الرسم عن سيارة مرصص لها بغير تسييرها في جميع أنحاء القطر ما لم يكن التسيير مقصورا على خط سير محدد أو على مديرية أو محافظة أو على مديرتين أو محافظتين طبقا للأحوال الميمنة بالجدول المرفق لهذا القانون وذلك مع عدم الإخلال بالقيود المقررة في اللوائح الموضوعة لمصلحة المرور أو الأمن العام والصحة العامة .

المادة السادسة - يحصل رسم سنوي مقداره ٢٠ جنها مصرها عن كل ترخيص خاص بمنح لشخص يؤول تجارة أو صناعة السيارات .

ويجوز لصاحب هذا الترخيص الذي سدد ذلك الرسم تسيير سيارات بالشروط التي تحدد بقرار وزاري .

المادة السابعة - في حالة عدم سداد الرسوم في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ استحقاقها يفرض رسم إصافي مساوئلت الرسم السنوي .

المادة الثامنة - يدفع في مقابل استعمال الصناعات المبالغ الآتية سنويا :

عن السيارات : الزوج ٢٠ قرشا .

عن الموتوسيكلات » ١٠ قروش .

وفي حالة تعدد هذه الصناعات أو تلفها غلغا يستدعي إبلاغها بمحصل نظير إبلاغها مبلغ ١٠٠ قرش عن السيارات و ٥٠ قرشا عن الموتوسيكلات .

المادة التاسعة - يجوز لكل حائز سيارة أن ينوي استعمالها أن يطلب إصافه من دفع الرسم .

ويجوز أيضا لكل حائز سيارة يرض - أثناء السنة أو السنة والشهور - في إيقاف تسيير السيارة لمدة لا تقل من ثلاثة شهور أن يطلب استرداد جزء

ليست الحالة الاقتصادية العامة مما تشجع على فرض ضرائب جديدة ، وليست الميزانية على العموم بمجاللة تستدعي زيادة الأعباء على المواطنين خصوصا وأن ما يحصل ثروة الدولة الآن لحساب السيارات بلغ حوالي ثلاثة أرباع المليون جنيه سنويا (٣٢٨,٣٨٤ جنها عوائد جمركية على السيارات - ٤٠٠,٠٠٠ جنيه على البنزين) . ولكن اللجنة ، وهي تعتقد أن ما سيحجم من هذه الضريبة سيصرف في شأن لم تكن الموارد العادية للوزارة فتقوى على مواجهة كل ما يطلب لإصلاحه ، لا ترى مانعا من الموافقة على المشروع .

وبإجتماع المرافق للشروع بيان مفصل بالرسوم المقررة على كل صنف من صنوف السيارات وقد بلغ عندها في نهاية السنة الماضية :

سيارات ملاكي ١٩٣٢١

» تاكسي ٤٥٩٨

لوديات ٣٤٠٨

أموتوبوس ١٣١٢

المجموع ٢٨٦٣٩

عدد الموتوسيكلات ٢٢٠٧

وبناء على ما تقدمت به اللجنة أن يوافق المجلس على مشروع القانون بالصيغة التي اقترها مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بتقرير النظام الخاص برسوم السيارات

نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى - يحصل على كل سيارة أو مركبة مقطورة ممتدة للسير في الطريق العام رسم يحسب طبقا لتقسيم والفتات الميمنة بالجدول المرفق لهذا القانون .

ويحصل هذا الرسم أيضا على السيارات المسيرة بموجب امتياز تضمن أولم يتضمن حقا مماثلا .

المادة الثانية - يجب دفع الرسم في عمل الجهة المنوط بها تحصيله وهو مستحق الدفع مقدما سنويا أو كل ستة شهور أو كل ثلاثة شهور وفي حالة الدفع كل ستة شهور يحصل ٥٠ في المائة من مقدار الرسم السنوي وفي حالة

ويحتد وزير المالية بقرار يصدره الإجراءات التي تتبع للإعفاء من الرسم أوليها .

وفي كل من الحالتين إذا سعت السيارة بفرض رسم إضافي مساول نصف الرسم السنوي .

المادة العاشرة — يجوز لكل حائز سيارة يستند أن الرسم المفروض عليه يزيد عما هو واجب أو أنه فرض عليه خطأ أن يقدم شكواه إلى المديرية أو المحافظة مشفوعة بما يفيدها ويواصل السداد بكتاب مسجل وبعلم الاستلام وفك في مدى ثلاثة شهور من تاريخ دفع الرسم أو اسقط حقه .

المادة الحادية عشرة — ما لم يحصل تنقيح في القيد يكون حائز السيارة المتعاقبون مسجلين بالتضامن عن دفع الرسم والمصاريف الاحتالية على أن يبقى الرسم الإضافي على عاتق من تسبب في فرضه .

وعند الانقضاء يحصل الرسم أو الزل الإضافي أو المصاريف طبقاً لأحكام الأمر المالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

المادة الثانية عشرة — على وزراء المواصلات والداخلية والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله بمجرد نشره بالجريدة الرسمية . تأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام البولية وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

جدول

الرسم السنوية بحصل على السيارات

سيارات خاصة (ملاكي)
أو للإيجار .
سيارات ممتدة فقط لنقل تلاميذ المدارس .
سيارات ممتدة فقط للخدمة المنشآت الخيرية المستف بها من الحكومة .

عشرة مليات عن الكيلو جرام من الوزن الإجمالي للوزبة على أن يكون الحد الأدنى :
جنيهاً مصرياً واحداً عن الموتوسيكلات وجنيتين مصريين من الموتوسيكلات ذات العربة الخفيفة ونجمة جنيتان عن كل سيارة أخرى .

سيارات للإيجار (تاكسي) ...
خمس عشرة مليات عن الكيلو جرام من الوزن الإجمالي للسيارة (على أن يكون الحد الأدنى ١٢ جنيهاً مصرياً)

(أ) إذا كانت مسيرة في مديرية واحدة أو محافظة واحدة :
١٥ مليات عن الكيلو جرام من الوزن الإجمالي للسيارة (على أن يكون الحد الأدنى ١٥ جنيهاً مصرياً) .

(ب) إذا كانت مسيرة في اثنتين من المديريات أو المحافظات : ٣٠ مليات عن الكيلو جرام من الوزن الإجمالي للسيارة (على أن يكون الحد الأدنى ١٥ جنيهاً مصرياً) .

(ج) إذا كانت مسيرة في جميع أنحاء القطر : ٣٥ مليات عن الكيلو جرام من الوزن الإجمالي للسيارة (على أن يكون الحد الأدنى ١٥ جنيهاً مصرياً)

سيارات أو سيارات بضاعة (كاميون) مسجلة للثقل المشترك الهبات أو البضائع .

(أ) إذا كانت مسيرة في مديرية واحدة أو محافظة واحدة :
١٠ مليات عن الكيلو جرام من الوزن الإجمالي للسيارة (على أن يكون الحد الأدنى ١٠ جنيهاً مصرياً) .

(ب) إذا كانت مسيرة في اثنتين من المديريات أو المحافظات :
١٥ مليات عن الكيلو جرام من الوزن الإجمالي للسيارة (على أن يكون الحد الأدنى ١٢ جنيهاً مصرياً) .

(ج) إذا كانت مسيرة في جميع أنحاء القطر : ٢٠ مليات عن الكيلو جرام من الوزن الإجمالي للسيارة (على أن يكون الحد الأدنى ١٥ جنيهاً مصرياً) .

وقد قامت وزارة الخارجية بإبلاغ المشروع إلى الدول المشار إليها وتلقت ردودها .

وسد لحص هذه الردود رؤى إدخال بعض التعديل على المشروع في مادته الزامية وفي الجدول الملحق به المحدد الرسوم .

وتكثرت وزارة المواصلات بمرض المشروع في صورته الجديدة على مجلس الوزراء راجية الموافقة عليه واستصدار المرسوم اللازم لتنديجه إلى البرلمان .

وزير المواصلات

مذكورة لإيضاحية

عن قانون تحرير النظام الخاص بربم السيارات

زاد عدد السيارات في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة أدت إلى زيادة تعاليمها في نفقات صيانة الطرق .

وقد تفتت هذه الحالة نظر الحكومة إلى ضرورة اتخاذ تدابير من شأنها زيادة الموارد لمواجهة نفقات صيانة وإنشاء الطرق .

فأنت أن عمل حل هو إشراك مالكي السيارات في صيانة طرق المواصلات .

وقد اضطرت الحكومة في سنة ١٩٢٨ إلى الاكتفاء بزيادة رسوم فحص السيارات ومراقبتها المنصوص عليها بلائحة السيارات .

على أن الحصول من هذه الرسوم ظل أقل بكثير من المبالغ التي تنفها الحكومة سنوياً لمجرد صيانة الطرق فأنت الحكومة من الضروري تحرير رسم على السيارات مسترشدة في تحديده بالأنظمة المتبعة في كبرى الممالك الأوروبية وفي الولايات المتحدة الأمريكية .

ولهذا الفرض أعد مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة .

ويشمل الرسم الذي يقتره للمشروع المذكور رسم التخصيص والمراقبة الواردة في لائحة السيارات الحالية كما يشمل الرسوم والضرائب التي تحصلها البلديات وفي التي تحصلها مصلحة السكة الحديد نظير استعمال كبارها .

ثلاثة جنيهات و ٥٠ ملين من كل
من المقامد الأربعة الأولى وجنيه
و ٥٠٠ ملين من كل مقعد زيادة
على ذلك .

المركبات المقطورة :

(أ) إذا كانت مسيرة في مديرية واحدة أو محافظة واحدة : ٢٠ ملين
الكلو جرام من الوزن الإجمالي للركبة (على أن يكون الحد الأدنى
١٥ جنيناً مصرياً) .

(ب) إذا كانت مسيرة في اثنين من المديرات أو المحافظات : ٢٥ ملين
الكلو جرام من الوزن الإجمالي للركبة (على أن يكون الحد الأدنى
١٥ جنيناً مصرياً) .

(ج) إذا كانت مسيرة في جميع أنحاء القطر : ٣٥ ملين
الكلو جرام من الوزن الإجمالي للركبة (على أن يكون الحد الأدنى ١٥ جنيناً
مصرياً) .

وتزد هذه الرسوم بنسبة ٥٠ في المائة عن السيارات إذا
كانت مغلقتها كلها أو بعضها بمجهزة بإطار من الكوتش المصبوب
وكذا عن السيارات الزاحفة وذلك في حالة الترخيص بتلك
السيارات أو السيارات .

ونسبة مائة في المائة :

١ - على السيارات المسيرة بأي وقود آخر خلاف البنزين سواء كان
المسزوت أو الغاز الأبيض أو منزع من البنزين صالح للوقود أو غير ذلك .

٢ - عن السيارة إذا كانت أطرافها كلها أو بعضها معدنية .
ويجوز زيادة جميع الرسوم السابق ذكرها لغاية ٢٥ في المائة من قيمتها
بقرار وازاري .

وهذا نص مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء :

وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ١٦ يولييه سنة ١٩٣٣ على مذكرة
من اللجنة المالية بطلب الموافقة مبدأ على مشروع قانون وضع لقروض رسوم
سيارات السيارات وإلغائه لل الدول صاحبات الامتيازات .

ملحق رقم ١

مذكرة

عن عدد السيارات الموجودة بالقطر المصري الآن

سيارات ملاكى ١٩٣٢١

» تاكسى ٤٥٩٨

لوديات ٣٤٠٨

أمويوس ١٣١٢

المجموع ٢٨,٦٣٩ منها ١٧,٠٧٢ للمصريين و ١١,٥٤٨ للأجانب .

عدد الموتوسيكلات ٣,٤٤٣ » ١,٣٤٦ » ١,٠٩٧ »

والضريبة المتخذه تحصلها بموجب القيما الواردة فى القانون الجديد تبلغ ٤٩٣,٠٠٠ جنيه سنويا وما يحصل من أصحاب السيارات الآن نظرا لرخس بمقتضى اللائحة الحالية هو مبلغ ٨٤,٦٠٠ جنيه سنويا من جميع جهات القطر و ٩٩,٠٤٠ جنيه من الاسكندرية .

ومدد العربات التى دخلت القطر بسيارات أنواعها المختلفة هى :

فى سنة ١٩٣٠ ٣١٤١

» ١٩٣١ ٢٥٢٤

» ١٩٣٢ ١٨٦٧

» ١٩٣٣ ٢٣٦٥

(٣) على البترين - ٣٪ من الكون لكل لتر أى ١٥. قروش صاغ مضافا إليها ضريبة المراقبة السنوية وهى عشر كروناات للبرية وضريبة نفى سنوية تتراوح بين ٥.٢ فى المائة من الثمن .

السويد - تفرض ضريبة قدرها ١٠ كرونا أى ٥٠ قروشا لكل ١٠٠ كلوجرام على أن أقل ضريبة تحصل هى ٧٥ كرونا أى ٣٥٠ قروشا .

وفينا على جدول بين ما تفرضه الممالك المختلفة من ضرائب سنوية على حربة منها ٢٨٠ جنبا مصريا وقوتها ١٤ حصانا ووزنها ١٣٠٠ كلوجرام من قليل المثال لاكثر العربات شيوا فى الاستهلاك بمصر بعد تطبيق القانون الجديد :

اسم المملكة	الرسوم بالجرية	الضريبة	المجموع
مصر	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى
رسوم جركية ١٦ ١/٢ فى المائة	٤٦	١٣	٥٩
الانجلترا	بالجنيه الانجليزى	بالجنيه الانجليزى	بالجنيه الانجليزى
» ٣٣ فى المائة	٩٢	١٤	١٠٦
» ٥٥ فى المائة	١٥٤	١٣	١٦٧
» ٥١ (٣٩٩ ليرة لكل ١٠٠ كلوجرام)	٥١	٧	٥٨
» ٢٠ فى المائة	٥٦	٢١	٧٧
الولايات المتحدة	ضريبة تسجيل	وضريبة على البترين	تختلف حسب المناطق والولايات
القسا	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى
» ٧ + ٤٠	١٣١	١٠	١٤١
» ١٠٠ قروش لكل ١٠٠ كيلو .			
» ١٣٠٠٠ قروش .			
» ٩٢ (١٥ ١/٢٪ ضريبة القف)			
» ٤٠ + ٤٠ قروش لكل حصان			
» ٢٥ + ٤			
» ٢٧			

١١٩

سويسرا	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى
» ١٦٩٠ قروش لكل حصان	٩٨	٣٥	١٣٣

ملحق رقم ٢

فيا على بيان الضرائب المختلفة المفروضة على اصحاب السيارات فى الممالك

الانجلترا - تفرض ضريبة قدرها جنيه انجليزى على كل حصان .

فرنسا - تفرض ثلاث ضرائب :

(١) ضريبة الحكومة وهى حوالى ١٠٠ قروش لكل حصان .

(٢) ضريبة البلدية وهى ١٧ فى المائة من ضريبة الحكومة .

(٣) رسم المرور وهو يساوى الرسم المقر على المركبات الأخرى غير أوتوموبيلات .

ألمانيا - تفرض ضريبة قدرها ١٢ ماركاً ذهبيا لكل ١٠٠ سقى متر كعب أى حوالى ٢٢ ماركاً ذهبيا للحصان - أى ١٤٥ قروشا للحصان .

إيطاليا - تفرض ضريبة حسب قوة المحركات ولها قانون خاص بتقدير القوة :

حربة قوتها ١٠ خيول تدفع ٤٠٦ ليرات سنويا .

» ٢٥ حصانا تدفع ١٦١٥ ليرة سنويا .

» ٣٠ » » ٢١٢١ »

» ٣٥ » » ٢٩٤٥ »

» ٥٠ » » ٥٧٢٦ »

» تزيد على ١٠٠ حصان تدفع ٢١٨٢٦ ليرة سنويا .

سويسرا - تتراوح الضريبة بين ٢٥٠ و ٧٥٠ فرنكا سويسرا للسيارة حسب المقاطعات المختلفة .

نيوزيلاند - تفرض ضريبة قدرها ٢٥ فى المائة على الكوتش بلاوة على ذلك ٨ بنسات لكل جالون بترين وذلك لعناية الطرق مضافا لها مصاريف التسجيل وقدرها جنيتان انجليزيان .

ألمانيا - تفرض ضريبة قدرها ١٠٠ شلن لمحرك مكبيه ٨٠٠ سقى متر مكعب و ٣٠٠ شلن لمحرك مكب أسطوانته ١٥٠٠ سقى متر مكعب و ٣٦٠ شلن لمحرك مكب ٣٢٠٠ سقى متر مكعب .

اليونان - وجد ضريبة مرور على أساس قوة المحرك بالخيول وعدد القاعد مضافة إليها ضريبة أخرى تسمى ضريبة باقتا .

الروم - توجد بها ثلاث ضرائب :

(١) على الوزن - ٣ كرونا أى ١٥ قروشا لكل ١٠٠ كلوجرام .

(٢) على الكوتش - ٥٠ كرون أى ٥٠ قروش لكل جالون الواحد .

ملحق رقم ٣

وزارة المواصلات

مصلحة النقل الميكانيكي

كشف عن ماركات وقوى ووزن سيارات الركوب

وزن السيارة بالكيلوجرام	القوة بالحصان حساب نادي السيارات الملكي	ماركة السيارة	وزن السيارة بالكيلوجرام	القوة بالحصان حساب نادي السيارات الملكي	ماركة السيارة
١٠١٦	١٣	مارغاز	٩١٤ر٤	١٦	الفارويو
١٠١٦	١٣	»	١٩٣٠ر٤	٢٩	أورين
١٩٥٥ر٨	٣٣	باكارد	٢٠٣٢	٤٧	»
٢٢٣٥ر٢	٤٠	»	٥٣٣ر٤	٨	أوستن
١٢١٩ر٢	١٣	رينو	١٢٧٠	١٣	»
١٤٧٣ر٢	٢١	»	١٦٧ر٤	٢٨	بويك
١٨٧٩ر٦	٢٨	»	٢٢٣٥ر٢	٣٦	»
١٧٢٧ر٢	٢٤	نيسو	١١١٧ر٦	١٢	ستروين...
١٠٠٣ر٣	٩	دايملر	١٢٠٩ر٥	١٤	»
١٢٠٦ر٥	١٢	»	١٣٤٦ر٢	٢١	»
١٢٣٤ر٤	٢٥	دوفرويس	١٠١٥	١٠	كروسل
١٦٥٦ر٨	٤٣	»	١٤٣٥ر١	١٦	»
٧٨٧ر٤	٩	استاندر...	١٢٠٦ر٥	١٥	دملر
١١١٣ر٦	١٢	»	١٦٩٥ر٤٥	٢٠	»
١٤٧٣ر٢	٢٠	»	١١١٧ر٦	١٧	إسكن
١٢٧٠	١٣	سليم	١٢٤٤ر٦	٢١	»
١٦٧٦ر٤	١٩	»	١٢٤٤ر٦	٢٨	»
٢٠٠٦ر٦	٢٤	»	٦٦٠ر٤	١١	هيات
١٤٠٩ر٧	١٤	تالوت	١٣٢٠ر٨	٢٠	»
١٧٢٧ر٢	٢١	»	١٥٢٤	٣٦	جرامم
١٠١٦	١٠	تريامف...	١٦٧٦ر٤	٣٢	»
١٢١٩ر٢	١٣	»	٦٠٩ر٦	١٠	هلمان
٧١١ر٢	١٢	فوكس هول	١٠٤١ر٤	١٦	»
١١٧٦	١٧	فوازير	١٠٤١ر٤	٢١	»
٨٧٦ر٢	٩	»	١١٤٣	٣١	هيمانو
٥٨٤ر٢	١٢	»	١٤٩٨ر٦	٤٥	»
١٦٢٥ر٦	٢١	»	١٣٤٦ر٦	٢٨	هيمويل
١٥٩٦	٢٧	»	١٤٧٣ر٢	٢٩	»
١٦٧٣	٣١	»	١٠٥٤ر١	١٠	لانستر
١٩٦٤	٣٦	»	١٥٨٧ر٥	١٨	»
١٣٧٠	٢٥	»	٨٣٨ر٢	١٧	لانشيا
١٠٧٥	٢٦	»	١١٩٣ر٨	٣٢	»
١٣٧٦	٢٦	»	٣٥٤٠	٤٤	لنكون
		»	٢٦٤١ر٦	٥١	»

ملحق رقم ٤

كشف بيان فئات الرسوم التي تحصلها بلدية الاسكندرية عن السيارات

سيارات النقل	سيارات الأسيوس والمركبات المصوبة (التاكسي)	سيارات الأسيوس والمركبات المصوبة (اللاك)	الموتوسيكلات
ما لا يتجاوز ثقله طنًا ١٦ جنيتها	من محل إلى خمسة محلات ٩ جنيتها	جبه واحد من كل قوة حصان مع خدأ أدنى قدره ٦ جنيتها	ما يزيد لثاية ٢٠٠ رطل الإنجليزي جنيتها ٥٠٠ مليم
ما يتجاوز طنًا لثاية طين ٣١ جنيتها	من ٦ إلى ١٢ علا ١٨ جنيتها		ما يتجاوز ٢٠٠ رطل الإنجليزي جنيتها
ما يتجاوز طين لثاية ثلاثة ٢٦ جنيتها	من ١٣ إلى ١٨ علا ٣٦ جنيتها		الموتوسيكلات ذات العربة الجلانية والمقطورة ٤ جنيتها
ما يتجاوز ثلاثة لثاية أربعة ٢٨ جنيتها	من ١٩ إلى ٢٤ علا ٤٨ جنيتها		
ما يتجاوز أربعة أطنان ٣٠ جنيتها	من ٢٥ إلى ٣٠ علا ٦٠ جنيتها		
السيارات المقطورة الواحدة ٥ جنيتها	ما فوق ٣٠ علا ٧٠ جنيتها		

ملحق رقم ٥

كشف بيان عدد السيارات المختلفة التي دخلت القطر المصري من سنة ١٩٣٠
لغاية ١٩٣٣ ومقدار ما تحصل عنها من الرسوم الجمركية

السنة	عدد	نوع السيارات	المبلغ
١٩٣٠	٩٧١	سيارات وأومنيبوس	١٩٢٤٣٩
١٩٣٠	١٦٢	لوريات	٢٢٤٢٦
١٩٣٠	٢٤٣	سيارات وأومنيبوس	٣٥٩٢٥٣
١٩٣٠	٧٦٥	لوريات	١٠٤٧٨٩
١٩٣١	١٨٦٣	سيارات وأومنيبوس	٤٠٦٤٦١
١٩٣١	٦٦١	لوريات	٧٦٣٩٣
١٩٣٢	١٥١٤	سيارات وأومنيبوس	٢٤٨٤٤٨
١٩٣٢	٢٤٨	لوريات	٣٧٤٦٠
١٩٣٣	٢٠٥٣	سيارات وأومنيبوس	٢٧٦٠٩١
١٩٣٣	٣١٢	لوريات	٥٢٢٩٣

هذا البيان مستخرج من مصلحة الإحصاء .

ملحق رقم ٦

كشف ببيان عدد السيارات والموتوسيكلات المختلفة المرخص لها بالسير في القطر المصري

حتى نهاية سنة ١٩٣٣

سيارات ملاكى ... ١٩٣٧١

د تاكسى ... ٤٥٩٨

لوريات ... ٣٤٠٨

أمنوييس ... ١٣١٢

المجموع ... ٢٨٦٣٩

عدد الموتوسيكلات ... ٢٢٠٧

هذا البيان مستخرج من مصلحة الإحصاء .

وكذلك يدرن في السجل المذكور جميع البيانات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٢ - كل تاجر في خلال شهر من تاريخ افتتاح عمله التجارى أو من تاريخ تملكه محل تجارى أن يقدم طلباً بقيد اسمه بالسجل التجارى إلى المحافظة أو المديرية التى يوجد بدايتها هذا المحل .

ويكون طلب القيد مشفواً بإقرار من شخصين موقع عليه من الطالب ومشمول على البيانات الآتية :

(١) اسم التاجر وقبه وتاريخ وعمل ميلاده ويسميه .

(٢) النظام المالى الذى حصل الزواج على مقتضاه ، والإذن بالتجار طبقاً لأحكام المادتين ٦٥٥ من القانون التجارى الأهل والمادتين ١١٥٩ من القانون التجارى المخطط إذا اقتضى الحال ذلك .

(٣) عنوان أو اسم المحل التجارى .

(٤) نوع التجارة .

(٥) التاريخ الذى بدأ فيه أعماله التجارية بالقطر المصرى .

(٦) الجهات التى له فيها فروع أو وكالات .

(٧) أسماء وألقاب وعلامه المفوضين وجلسية كل منهم وتاريخ وعمل ميلاده .

(٨) العائلات التى كانت للتاجر سابقاً والتي تكون له في دائرة نفس المحافظة أو المديرية أو في محافظات أو مديريات أخرى .

مادة ٣ - على التاجر أو من ينقله قانوناً أو السندىك حسب الأحوال أن يطلب طبقاً للأوضاع المقررة للقيد تدوين البيانات الآتية في السجل التجارى :

(١) أى تغيير أو تعديل في البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة وكذلك استقال ملكية المحل التجارى .

(٢) الأحكام والقرارات الصادرة بتوقيع الحجر على التاجر أو بتعيين القلمة أو الوكلاء عن التائين أو بزميل أو بغير الحجر .

(٣) الأحكام الصادرة بإشهار الإفلاس أو بالتصديق على الصلح المأخوذ والأحكام الصادرة بإعادة الاحبار .

(٤) الأحكام الصادرة بالطلاق أو بالفرقة الجسائية أو المالية .

وطلب قيد هذه البيانات يجب تقديمه في خلال شهر من تاريخ الواقعة أو العقد أو الحكم .

مادة ٤ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٤٨ وما يليها والمواد ٥٤ وما يليها من القانون التجارى الأهل والمخطط قيد الشركات في السجل التجارى لمركها العلم إذا كان بالقطر المصرى فلذا كان في الخلل في سجل الجهات

ملحق رقم ٥٩

جلسة الخميس ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة المالية

عن مشروع قانون إنشاء السجل التجارى

(المقررة من اللجنة المالية)

أحال المجلس إلى اللجنة مشروع هذا القانون فيبحثه ووات أنه توطيداً لثقته التي هي أساس للمعاملات في التجارة عمدت جميع الشرائع إلى التوسل بوسائل مختلفة لإيقاف جهود المتاملين على أحوال المشتغلين بالتجارة فأوجب القانون المصرى مثل النشر والإشهار فيما يختص ببعض أنواع الشركات وحتى كثير من الشرائع بتنظيم سجلات تحتوي على كل ما يهم من البيانات المتعلقة بالتاجر . وقد رأى المشروع المصرى أن ينقل مثل هذا النظام الأخير فوضع هذا المشروع وهو يقضى بإعداد سجلات يسهل بمقتضاها إلى الجهات الإدارية (المحافظات والمديريات) وتدوين فيها البيانات الخاصة باسم التاجر وعمل تجارته ونوعها وما يطرأ على أهله وفيما يختص بالشركات ونوعها والغرض من تأليفها ورأس مالها ومن له حق التوقيع فيها الخ .

وقد أباح المشروع لكل شخص أن يستخرج من ثقته كشف بالبيانات التفصيلية التابعة بالسجلات أو بيانا مسجلاً من السجل العام الذى نص على وجوده بمصلحة التجارة والصناعة .

وطلب القيد واجب على كل تاجر فرداً كان أو شركة ، يعاقب من لا يقوم به بالقراءة كما يعاقب مجلس أسبيرة من تصد إعطاء بيانات غير صحيحة أو أشر على مطلوباته الخاصة بمحصل القيد خلافاً للوائح .

وقد كانت تود اللجنة لو أن الروادع كانت أقوى كما هي في البلاد الأخرى ضماناً لفضاء القانون . ولكنها توافق على القانون باعتبار أنه خطوة أولى وتربو أن يحوز المجلس بالصيغة الواردة من مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

إنشاء السجل التجارى

محمود الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يمد بكل عاقلة أو مديرية أو بتدريس السجل التجارى قيد فيه أسماء التجار المصرين والأجانب أفراداً كانوا أو شركات الذين يكون

مادة ٧ - ترصد المحافظة أو المديرية مشتعلات الإقرار في السجل التجارى وترد للطالب احدى نسختى الإقرار مؤشرا عليها بمصطلح التقيد في السجل .

مادة ٨ - لا يجوز رفض التقيد في السجل إلا لعدم استيفاء الطلب للبيانات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٩ - يعد بمصلحة التجارة والصناعة سجل تجارى عام لجميع بلاد القطر المصرى تكون فيه البيانات التى ترسلها إليها المحافظة أو المديرية في بحر شهر من تاريخ التقيد .

ويقصر التقيد في السجل العام على بيان اسم ولقب كل تاجر وتاريخ وعمل ميلاده وعمل عتوات الشركة أو اسمها مع الإشارة إلى نسمة التقيد في السجل التجارى .

مادة ١٠ - على كل تاجر أو شركة أن يذكر في جميع المكاتبات والمطبوعات المنقطة بأعماله التجارية، كالتطبيقات والفواتير والطلبات والعقود والتصرفات والإعلانات، السجل التجارى المقيده به ونمرة التقيد .

مادة ١١ - في حالة ترك التاجر تجارته أو في حالة وفاته دون استمرار وريثه في تجارته وكذلك في حالة حل الشركة يشطب التقيد بنظر طلب وفقا للأوضاع التى تقرها اللجنة المشار إليها في المادة ١٥ من هذا القانون .

مادة ١٢ - يجوز لأى شخص أن يحصل من مصلحة التجارة والصناعة أو من المحافظة أو المديرية على مستخرجات رسمية من السجل بعد دفع الرسوم المقررة، وفى حالة عدم التقيد يجوز المصلحة المذكورة أو المحافظة أو المديرية أن تمنع شهادة بعدم حصوله .

ولا يجوز أن تشمل الصور المستخرجة على ما يأتى :

(١) أحكام لإنهاء الإنقلاص إذا حكا برد الامتياز .

(٢) أحكام وقراءات الجبر إذا قضى برفع الجبر .

مادة ١٣ - كل شخص مكلف بطلب التقيد أو بطلب تدوين البيانات طبقا لأحكام هذا القانون بما يقبض حالة المحافظة بفرامة من ٥٠ إلى ١٠٠ قرش .

وإذا لم يقم الخالف بطلب التقيد أو البيان في خلال شهر من تاريخ الحكم عليه نهائيا جاز الحكم عليه بفرامة قدرها مائة قرش .

وكل مخالفة لأحكام المادة المباشرة من هذا القانون يعاقب عليها بفرامة لا تزيد من مائة قرش .

وتتعمد القرارتات تمتدركب مخالفات جديدة .

مادة ١٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع كل من أسطى بسوء النقص أى بيان غير صحيح سواء كان من البيانات الخاصة بالتقيد أو من البيانات الأخرى التى يجب تدوينها بالسجل التجارى .

ويعاقب بالمعقوبة نفسها كل من يذكر على التطبيقات أو التواقيع أو الطلبات أو العقود أو التصاريح أو الإعلانات ما يخيد التقيد في السجل

ويكون قيدا بطلب يشتمل المحافظة أو المديرية من مديريها أو وكلائها لمديرين أو مديري الفرع أو الوكالة في بحر شهر من تاريخ تأليف الشركة أو افتتاح الفرع أو الوكالة .

ويجب أن يكون طلب التقيد مشفوعا بقصد تأليف الشركة أو بصورة منه طبق الأصل ويأقر من نسختين مشتمل على البيانات الآتية :

(١) نوع الشركة وصناتها وأسمها ومركزها العام .

(٢) الغرض من تأليف الشركة .

(٣) الجهات التى للشركة فيها فروع أو وكالات .

(٤) رأس مال الشركة، وقيمة ما يجب تحصيله من المساهمين أو الشركاء الموصين إذا وجد .

(٥) تاريخ ابتداء الشركة واتخاذها .

(٦) اسم ولقب كل من الشركاء المسجلين بالتضامن في شركات التضامن أو التوصية وتاريخ وعمل ميلاد كل منهم وجنسية .

(٧) أسماء وألقاب الشركاء أو فروعهم المنوط بهم إدارة الشركة ولم حق التوقيع باسمها وتاريخ وعمل ميلاد كل منهم وجنسيته . وإذا كان المركز العام للشركة في الخارج فاسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة وتاريخ وعمل ميلاده وجنسيته .

مادة ١٥ - على المديرين أو الوكلاء المديرين للشركة أو السنديك على حسب الأحوال أنب طلبوا وفقا للأوضاع المقررة لتقيد تدوين البيانات الآتية في السجل التجارى :

(١) أى تغيير أو تعديل في البيانات المنصوص عنها في المادة السابقة .

(٢) كل عقد أو حكم يقضى بحل الشركة أو بطلانها .

(٣) الأحكام الصادرة بإنهاء إنقلاص الشركة أو بالتعديل على الصلح الناتج .

وطبق قيد هذه البيانات يجب تعديده في خلال شهر من تاريخ الواقعة أو العقد أو الحكم .

مادة ١٦ - على كل تاجر أو شركة - فضلا عن التقيد في السجل التجارى للمحافظة أو المديرية التى يوجد بها مقرها المثل التجارى أو المركز العام - طلب التقيد أيضا بجميع الجهات التى يوجد بها فروع أو وكالات .

ويشمل هذا التقيد الاسم أو عنوان الشركة أو اسمها مع الإشارة إلى السجل التجارى للعمل الرئيسى أو المركز العام وكذلك اسم ولقب مدير الفرع أو الوكالة وتاريخ وعمل ميلاده وجنسيته .

وإذا كان المثل الرئيسى للتاجر أو المركز العام للشركة في الخارج فيجب أن يكون التقيد الخاص بالفروع أو الوكالات التى لم يصر شلا للبيانات المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٤

ويكون التقيد في خلال المدة المنصوص عليها في المواد السابقة بناء على

مادة ١٥ - يصدر وزير المالية لأمانة بيان ما يأتي :

- (١) الشكل الذى يكون عليه السجل التجارى وكيفية التقييد فيه .
- (٢) استمارات طلبات التقييد والإقرارات والمستخرجات والشهادات .
- (٣) رسوم التقييد والبيانات والمستخرجات على ألا تزيد هذه الرسوم عن أربعة مليم للتقييد ومائتى مليم للبيانات ومائتى مليم لكل صفحة من المستخرجات .
- (٤) وعمل المومم جميع الأحكام الأخرى اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ١٦ - على التجار والشركات الموجودة فعلا وقت العمل بهذا القانون أن تقيم الأحكام المقررة به فى بمر ثلاثة أشهر من تاريخ سر يانه .

مادة ١٧ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كلى فيما يخصه . ويصل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشر الأمانة المنصوص عليها فى المادة ١٥

نأمر بأن يسمع هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

وهذا نص المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء عن مشروع قانون السجل التجارى :

بدأت العلامة من أهم المبادئ التى تركت عليها الثقة فى المعاملات التجارية ، لذلك فرض الإشراف فى التشريع المصرى فى أحوال كثيرة وضمت له القواعد والأحكام التى تنظمه وتبين وسائله وشروطه .

فالشكل القانون التجارى على القواعد الخاصة بإشهار النظام الذى عقد عليه نزاع الباطن وإشهار شركات التضامن والتوصية وشركات المساهمة وإشهار الإفلاس وإعادة الاعتبار .

لأن أن تصدق وسائل الإشراف المقررة لكل حالة على حدة لا يمكن من امتناع وحصر الحقائق التى يجب أن تكون معروفة من كل تاجر وجعلها مجهولة موحدا يكون فى إمكان الجمهور الاطلاع عليها ، مما حدا بمعظم الدول للأجنبية إلى خلق الوسيلة لذلك بإدخال نظام السجل التجارى ومؤناه أن يمكن سجل خاص تقيده به أسماء التجار سواء أكانوا أفرادا أو شركات وتحتفظ فيه البيانات الواجب إشهارها من كل منهم مما يمكن منه أن توجد لكل تاجر صحيفة شخصية يظهر فيها كل ما يم الجمهور الوقوف عليه من المعلومات المنفعة بحياة التجارة .

والسجل التجارى وسيلة هامة من وسائل الإشراف فى المواد التجارية وهو بهذه الصفة يكون ضروريا لتسهيل المعاملات وتوطيد الثقة . وقد يكون السجل وسيلة خصروية لتجيز التجار أفرادا أو شركات وهو بهذا الاعتبار يسبق صفة التاجر على أن يكون مقيدا به . وقد يمثل التقييد بالسجل علات التجارة والصناعة كإثبات خاصية بوجوبها مستقلا عن أشخاص منشأها وهو بهذه

والدول الأوروبية والأمريكية التى أدخلت نظام السجل التجارى فى ألدحا استخدمته للأغراض السابقة كلها أو بعضها وفقا كانت تولى به ظروفها وأحوالها الخاصة بطلت نظمها الخاصة بالسجل التجارى متباعدة المبادئ وإن تشابهت فى الكثير من خواصها .

وما يدعو مصر للأخذ بنظام السجل التجارى ما تباينه التجارة فيما من تزعزع أركان الثقة والعرض لشروط من الفنى كثيرة ومتنوعة بسبب عدم وجود وسيلة موحدة جامعة للإشهار فى المواد التجارية ، وينظر أن يكون من آثار العلامة التى يحققها هذا النظام القضاء على بعض تلك المفاسد بما توجد من الثقة والاطمئنان فى نفوس المتعاملين وبما يترتب عليها من تسهيل المعاملات التجارية .

ولن يستطاع أن تسير المعاملات التجارية على عقائد مؤسسة على الشرف والأمانة إذا كان لأى كان مصرى أو أجنبى من داخل القطر أو خارجه أن يتصف بيواف التاجر فردا أو شركة دون أن يخضع لرقابة من يتعاملون معه . وإن يتأتى أن حفظ وإن تدم الثقة إذا أجزل بعض الشركات التجارية أن تعمل فى الظلام غير معروفة ولا مملعة أو أن تهمل إشهار ما يطرأ على شروط تأليفها من التعديلات والتغييرات فيما يتعلق بإفخاص رأس المال أو مروج بعض الشركاء المتضامنين .

وإدخال النظام المقترح يشتر أن تقضى التجارة المصرية من بعض ما هو لاحق بها من الأضرار والمفاسد مما كانت نتيجة كثرة التفاضيل والإساءة كثيرا إلى السمعة التجارية المصرية فى الداخل والخارج .

على أنه مع التسليم بأن نجاح التجارة واتساع نطاقها لا يكفلان إلا بترتها طبقية من التقييد لأن إنشاء نظام السجل فى مصر لا يخلق قيدا جديدا على حرية الاجار وإثا هو عمل تنظيمى يرد فرضه تطبيقا لبدأ مسلم به لدى جميع الدول ألا وهو ضرورة إخضاع التجار لالتزامات معينة لنظر التجارة ولصالح التجار أنفسهم .

والاعتبارات المتقدمة وضمت الوزارة مشروع القانون المرفق ورأت من الأوفق أن تنهى أحكامه على مبادئ التشريع الفرنسى والبلجيكي حيث تنفق تلك المبادئ على الأحوال والأحكام التى تنصود التشريع التجارى المصرى مراعاة ما يحيط مصر من الظروف والأحوال الخاصة .

ووضمت المذكرة المرفقة صورتها بملخص أحكام التشريع المقترح .

وقد عرض مشروع القانون على الجمعية العمومية لمكة للاستئصال المختلف فوافقت عليه .

وزارة المالية تشترف برفعه إلى مجلس الوزراء وترجو الموافقة عليه واستصدار مرسوم ملكى يرضه على البرلمان .

ملحق رقم ٦٠

جلسة المجلس ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٥٣

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع قانون بشأن الاختصاص القضائي للتفصيل المصريين

(التقر حصة الشيخ محمد عبد الرحمن رضا باشا) .

بجلسة ١٨ يونيو سنة ١٩٣٤ قرر المجلس تفويض الرئاسة إجمالاً ما يريد من مشروعات القوانين إلى اللجان المختصة مباشرة دون حاجة للرجوع إلى المجلس لأخذ قرار منه . وقد وافق المجلس التواب بجلسته المتقدمة في يوم ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٤ على مشروع قانون بشأن الاختصاص القضائي للتفصيل المصريين، ويقتضى به إلى مجلس الشيوخ فأحيل على أثر ذلك إلى هذه اللجنة، ونظراً لما تبين من أن الحاجة فاسدة إلى إتمام عرض هذا المشروع على البرلمان لإقراره في هذه الدورة حتى يكون الأحكام والقرارات التي أصدرها فصل مصر في بلاد المحسة، اعتماداً على إذن وزارة الخارجية الذي سأل في ذكره بعد، صفة قانونية، فقد اجتمعت اللجنة فوراً يوم الأربعاء ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٤ لبحث هذا المشروع وانتهت إلى ما يأتي :

لما كان النظام القضائي والقوانين المعمول بها في بلاد المحسة غير متفقة مع روح العصر الحاضر فقد سعى فئات الدول لدى حكومة تلك البلاد — استناداً إلى المعاداة المرحية — في الحصول على نظام قضائي خاص لربايهم، ويرجع هذا السعي إلى سنة ١٨٤٩ حين تمكنت الحكومة البريطانية من الحصول على معاهدة اعترفت فيها باختصاص القنصل الإنجليزي بالنظر في المنازعات التي تنشأ بين الرعايا الإنجليز. إلا أن هذه المعاهدة لم يستمر العمل بها أكثر من ثلاث سنوات ثم جدد الإنجليز الشكوى ولم يفت في الأمر نهائياً إلا في سنة ١٩٠٨ حيث وقع القنصل الفرنسي على إبرام معاهدة " كولسكي " التي حددت اختصاص المحاكم القنصلية الفرنسية . وقد نص في تلك المعاهدة على أن لرعايا كل دولة من الدول الأجنبية حق التقاضي أمام محكمهم القنصلية .

==

وفي مارس سنة ١٩٢٩ اعترفت حكومة المحسة للمصريين المقيمين في بلادها بمبدأ التقاضي المسموح به لرعايا الدول الأجنبية، وعلى أثر ذلك

وهذا نص مذكرة لائحة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء :
تمهدت الحكومة لبنك التسليف الزراعي بأن تحصل الحسارة التي تنتج من قيامه بالعمليات الآتية :

١ — التسليف على القمح والقول .

٢ — شراء القمح المصاب بالبدودة التبعانية .

٣ — بيع تقاوى القمح .

وقد كان متوقفاً أن تبلغ الحسارة في السنة المالية ١٩٣٢ — ١٩٣٣ مائة وخمسة وثمانين ألف جنيه (١٣٥٠٠٠ جنيه) ففتح اعتماد بهذا المقدار في الباب الثالث من ميزانية وزارة المالية من السنة الماضية بمقتضى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٣٣ على أنه لم يستعمل من ذلك الاعتماد سوى ٧٢,٥٠٠ جنيه تقريباً .

أما في السنة المالية ١٩٣٣ — ١٩٣٤ فتبلغ الحسارة الإجمالية التي خصم بها على وزارة المالية نحو ١٧٧,٥٠٠ جنيه حسب البيان التالي :

١ — التسليف على القمح والقول ... ١٢٩٧٩٨٨ محصول سنة ١٩٣٢

٢ — شراء القمح المصاب بالبدودة التبعانية ٣٠٤٨٥ » » ١٩٣٢

٣ — بيع تقاوى ... ١٥٤١٧ » » ١٩٣٢

» » » » » ١٤٩٨ » » ١٩٣٣

إجمالي المبالغ متوقع خصمها

في سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ ... ٣٠٢

١٧٧,٥٠٠

ولما كان الاعتماد المدرج في الميزانية ٧٠,٠٠٠ جنيه فقط فالمتفرغ فتح اعتماد إضافي بالباقي أي ١٠٧,٥٠٠ جنيه في الباب الثالث من ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ لتسوية انقضاء المشار إليها على أن يؤخذ من الاحتياطي العام .

واللجنة المالية توافق على هذا الاقتراح وهي تشترط برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتكرم بإقراره توطئة لرضه على البرلمان .

ورقة هذا مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

في ١٠ مايو سنة ١٩٣٤

الرئيس
حسن صبري

مشروع قانون

بشأن الاختصاص القضائي للقناصل المصريين

نحن نؤاد الأول ملك مصر

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا على وأصدرناه :

مادة ١

يختص القناصل بالحكم في المنازعات المدنية والتجارية بين المصريين أو بين الأجنبي والمصري عند ما يكون هذا الأخير مدعى عليه وذلك في البلاد التي تجعل فيها الاختصاصات الدبلوماسية أو التشريع أو العادات لم مثل ذلك الاختصاص ، ويكون اختصاصهم بالحكم على الوجه الذي تقرره هذه الاتفاقات الدبلوماسية أو التشريع أو العادات .

وكذلك يختصون على الوجه عينه بالحكم في المنازعات والجناح التي يرتكبها المصريون في تلك البلاد .

مادة ٢

إذا باشر القناصل ولاية القضاء راعى في تحديد القانون الذي يطبق والإجراءات التي تتبع الأحكام الآتية :

أولا - القضاة المدنية والتجارية

مادة ٣

في المواد المدنية والتجارية يحكم القناصل بصفة نهائية في الدعاوى التي لا تزيد قيمتها على ٣٠٠ جنيه مصري وبصفة ابتدائية في جميع الدعاوى الأخرى .

مادة ٤

يطبق القناصل القوانين المعمول بها في القطر المصري أمام المحاكم الأهلية مع مراعاة العادات المحلية إذا اقتضت الحال .

وفيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها في المواد الآتية تطبق قواعد قانون المرافعات الإلح إلا إذا حالت الظروف دون ذلك .

مادة ٥

ترفع الدعوى أمام المحكمة القضائية بمرضىة من المدعى .

وعيب أن تشمل المرضية على موضوع الدعوى كما يجب حلالة على ذلك أن يبين فيها على إقامة المدعى والمدعى عليه .

ويحدد الفصل تاريخ الجلسة في ذيل المرضية وأمر بحضور الخصوم .

وتعلن المرضية كما يعلن الأمر لادى عليهم ويخطر المدعى بتاريخ الجلسة .

فوضت وزارة الخارجية المصرية تفصل مصري أدبس أبايا حق النظر في القضايا بين المصريين وبين الأجنبي وكذلك في الجمع والمنازعات التي يرتكبها المصريون ، وذلك بصفة مؤقتة ويثايم وضع هذا المشروع .

* *

واسم مناقشة المواد لاحظ أحد حضرات الأعضاء أن المادة الثامنة نصت على أنه يجب على كل من المستأنف والمستأنف عليه أن يتخذ علانا خطرا في القاهرة ، بينه الأول في تقرير الاستئناف وبينه الثاني بتقرير يودع قلم كاتب القضاة ويعلن إلى المستأنف في ظرف شهرين من يوم إعلان تقرير الاستئناف إليه ، ولكنها لا تتعرض لحالة تغير ذلك المحل المختار مع أنه قد تبدل ظروف قهرية تستلزم ذلك . وقد فهم من هذا النص أن ليس لأحد الخصوم هذا الحق لأنه مبدء للإعلان به مدة شهرين ، وقسائل حضرته إذا كان يجوز ذلك في حدود هذا النص فكيف يكون في أي مباد؟ ولذلك طلب أن ينص صراحة في هذه المادة على أنه ليس ثمة ما يمنع أحدا من الخصوم من أن يغير محله المختار وأن يحدد له أجل ليعلم الخصم الآخر به .

ولكن الأذلية رأيت أن هذه الحالة قلما تعرض في التطبيق فهي حالة احتمالية افتراضية ، ومع ذلك فالأجدر تركها لحسن تصرف القضاء . على أن صيغة المادة لا تجعل التأويل الذي ذهب إليه حضرة العضو المحترم ولذلك وافقت على هذه المادة كما هي .

وقد تمسك حضرته برأيه مستندا إلى أن المقام مقام تشريع ، والتشريع يجب أن يكون جليا واضحا لا لبس فيه ولا غموض .

وكذلك اعترض حضرته على الفقرة الثانية من هذه المادة التي تنص على أنه يجب على الطرفين أن يقررا عزمهما على المرافعة شخصيا أو بواسطة وكلاء لأنه لا يجب أن يربط على مخالفة ذلك جراه لأنه يثبت صون التشريع من البعث ، ولكن أغلبية اللجنة لم تر الأخذ بهذا الرأي ، لأن القوانين العامة ذاتها تعوى كثيرا من النصوص الواردة على سبيل الإلزام دون ذكر جراه على مخالفتها ، ومع ذلك فإنه إذا لم يقرر كلا الطرفين عزمهما على المرافعة كتابة أو شفويا فليس في القواعد القانونية ما يسمح للقاضي بأن يرفض سماحهما إذا ما حضرا يوم الجلسة للمرافعة شخصيا ، والمشروع إنما يري بإيراد هذه الفقرة على رسم طريق لمصلحة المتقاضين .

وقد عني المشرع بأن يكون القانون عاما بحيث لا يتخضع به الرعايا المصريون في الحليشة فقط بل تخلفه جميع القنصليات المصرية في البلاد التي يترقب لها فيها بائناز محاكة رعاياها ، سواء أكان ذلك بناء على الماهدات أم العادات المرسية .

ولم ينص في المشروع على إعطاء المحكمة القضائية التي تشكل بوجبه أي اختصاص في مسائل الأحوال الشخصية ، وذلك نظرا لبقية هذه المسائل بسبب تعدد الطوائف التي تتكون منها البلاد .

وقد وافقت اللجنة على مشروع هذا القانون وهي ترجو من هيئة المجلس الوطني التوفيق .

مادة ١٣

يتمك التناصل بصفة نهائية في المفاصل وبصفة ابتدائية في المصم.

مادة ١٤

تطبق المحاكم الفصلية القوانين المصرية إذا كان الفعل معاقبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه ، كما تطبق قواعد قانون تحقيق الجنايات إلا إذا حالت الظروف دون ذلك .

مادة ١٥

يقوم الفصل بالتحقيق في الجنايات ويكون له في شأنها اختصاصات قاضى التحقيق ، على أنه يجب عليه إبلاغ نتائج التحقيق إلى نيابة القاهرة وهي تتسدر ما إذا كان هناك على رفع الدعوى أو حفظها فإنما خورت رفع الدعوى أرسل التهم مقبوضة عليه إلى القاهرة .

مادة ١٦

تتخذ أحكام المحكمة الفصلية طبقا للأوضاع والشروط التي تحددها قرار يصدره وزير الخارجية بعد موافقة مجلس الوزراء .

ثالثا — أحكام عامة

مادة ١٧

لا ينص التناصل بالحكم في المنازعات الخاصة بالزواج والمسائل المتعلقة به كالصلاق والبيزة والحضانة كما لا ينصون بالحكم في المنازعات الخاصة بالوراثة والوصية مال وأصل الأرواف .

على أنه يجوز لهم في هذه المواد اتخاذ إجراءات مؤقتة أو تحفظية طبقا لبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة .

مادة ١٨

يسائر التناصل إزاء المصريين القيمين في دائرة اختصاصهم الفصل الاختصاصات الخفية للجانس الحسنية بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها في مصر .

ويجوز استئناف قرارات التناصل في هذه المادة بنفس الشروط التي ستألف بها القرارات الصادرة من مجلس حسي محافظة القاهرة وأمام الجهة التي تستأنف إليها تلك القرارات .

مادة ١٩

لا يجوز إبطال أى إجراء أمام المحاكم الفصلية مخالفة للإوضاع الشكلية أو لخطأ فيها أو لإغفال مالم يكن الأمر متعلقا بإجراء جوهري له أثر في الحكم .

مادة ٢٠

يقوم بإعمال كاتب المحكمة والحضر مأمور الفصلية أو أى موظف آخر من الفصلية بخدمة الفصل لهذا الغرض .

المبدأ الذى يميز الاستئناف فيه هوستون يوما كاملة من يوم إعلان الحكم . ويرفع الاستئناف بتقرير يودع قلم كاتب الفصلية ويجب أن تبت فيه أسبابه ، وأن يكون موقعا عليه من طالب الاستئناف .

ويسلم إلى المستأنف لإرسال هذا التقرير وتعلن صورة منه إلى المستأنف عليه .

مادة ٢١

يرفع الاستئناف أمام محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة .

مادة ٢٢

يجب على كل من المستأنف والمستأنف عليه أن يتخذ علنا قرارا في القاهرة بينه الأول في تحريره وبينه الثاني بتقرير يودع قلم كاتب الفصلية ويسلم إلى المستأنف في ظرف شهرين من يوم إعلان تقرير الاستئناف إليه . فإن لم يفعل أيهما كانت الإعلانات إليه في قلم كاتب محكمة الاستئناف محسمة .

ويجب على الطرفين فوق ذلك أن يقررا في الميعاد المذكور عن مهما على المرافعة شخصيا أو بواسطة وكلاء ، وفي الحالة الأخيرة يجب عليهما بيان أسماء الوكلاء وعناوينهم .

ويحصل التقرير بذلك في قلم كاتب الفصلية .

مادة ٢٣

يجوز للطرفين إذا اتفقا أن يترافعا بمدكرات مكتوبة ، وفي هذه الحالة يجب عليهما أن يقررا ذلك في قلم كاتب الفصلية في الميعاد المنصوص عنه في المادة السابقة ، والتقرير بذلك يجعل الاتفاق غير قابل للرجوع فيه .

وتودع المدكرات في الميعاد نفسه في قلم الكاتب المشار إليه ، ويسلم كل مودع لإصلاحا بما أودع ويحدد الفصل مواعيد تبادل المدكرات ، ويقرر القواعد الواجب اتباعها لذلك .

مادة ٢٤

بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة الثامنة يثبت الفصل عطف القضية إلى محكمة الاستئناف وهي تحدد الجلسة التي ينظر فيها الاستئناف . ويعمل الطرفان بذلك .

مادة ٢٥

تصدر محكمة الاستئناف حكمها في يوم الجلسة بعد سماع أقوال الطرفين أو وكلائهما أو بعد الاطلاع على مذكراتهما المكتوبة .

ثانيا — أحكام خاصة بالدعوى الجنائية

مادة ٢٦

يقوم مأمور الفصلية بالتحقيق الابتدائي في مواد الجنب وشرف الفصل على الإجراءات الاحتياطية التي تتخذ ضد التهم مباشرة في هذا الصدد اختصاصات القاضي الجرفى .

وتحال الجنب والمخالفات على المحكمة الفصلية بمقتضى قرار من الفصل . ومن التهم بالحضور كما يعلن المدعى بالحق المدعى إلى وجد ، ولا تكون هناك نهاية عمومية .

ثالثا - المحاكم القضائية :

وهي تختص بالنظر في القضايا بين أفراد الجالية التابعين لها والقضايا التي ترفع عليهم من أجناب غير الأجانب . وهي تطبق قوانين بلادها ، ولكل دولة تشريع فصل خاص .

فلما أنشئ القنصل المصري في الحجة سعى قنصل المملكة المصرية في أدنيس أبابا في الحصول على مثل هذا الامتياز لمصر أسوة بباقي الدول ويتم الاتفاق بينه وبين الحكومة الحبيشية في شهر مارس سنة ١٩٢٩ على أن يتمتع المصريون في الحجة بالامتيازات التي يتمتع بها مائر الأجانب . - فضلا بامر القنصل منذ ذلك التاريخ بالنظر في القضايا المدنية التي رفعت إليه من مصريين أو من أجناب غير أجانب ضد مصريين ، وفي قضايا الجلع والمخالفات التي وقعت من مصريين في دائرة اختصاصه القنصل ، وكان ذلك بمثابة إذن من وزارة الخارجية وبصفة مؤقتة رجما يتم وضع التشريع الخاص بتنظيم الاختصاص القضائي للقناصل المصريين .

وقد أخذت وزارة الخارجية في إعداد ذلك التشريع على الوجه المبين في المشروع المرافق لهذه المذكرة ؛ وهذا المشروع يحل القناصل حق النظر والفصل في المنازعات المدنية والتجارية بين المصريين أو بين الأجنبي والمصري عندما يكون هذا الأخير مدعى عليه ، وذلك في البلاد التي تجلس فيها الاتفاقات الدبلوماسية أو المعاهدات لم مثل ذلك الاختصاص ، ويخولهم كذلك الحكم في المخالفات والجلع التي يرتكبها المصريون في دائرة اختصاصهم القنصل .

ونظرا لأن كلا مبض الخصوم من المصريين طعن في صحة ولاية القنصل فيما أصدره من الأحكام أو القرارات بمقتضى إذن وزارة الخارجية الذي سبق الإشارة إليه فقد رأى إضافة مادة إلى المشروع هي المادة ٢٢ تحت باب (أحكام وقية) نصت على أن يكون للأحكام والقرارات الصادرة من قنصل مصر في الحجة عقيل نشر هذا القانون نفس القوة والأثر الذين للأحكام التي تصدرها المحكمة القنصلية المنشأة بمقتضى هذا القانون وأن القضايا المنظورة الآن أمام القنصل يسار فيها أمام المحكمة القنصلية المشار إليها استمرارا للإجراءات التي شرع فيها .

وقد يبي المشروع على منح الاختصاص القضائي للقناصل المصريين بصفة ملية فلا يكون قاصرا على بلاد الحجة بحيث يمكن تطبيقه في غيرها من البلاد التي يجوز فيها ذلك بناء على الاتفاقات أو التشريع الخاص أو المعاهدات المبرمة (المادة الأولى)

وهذا المشروع لم يتعرض لمسائل الأحوال الشخصية -
القناصل بالفصل في هذه الشؤون نظرا لتعدد الطوائف
الأمة المصرية .

بناء على ذلك ، أشرف بأن أرفع إلى .
مشروع مرسوم بتقديم مشروع قانون
البرلمان راجيا لتفضل باستمدا .
أقرب وقت ممكن .

جريدة ١٩٢٤

مادة ٢١

تعريف الرسوم القضائية في المواد المدنية والجنائية وكذا شروط قبول المحامين والإجراء وغيرهم ممن يباينون القضاء لدى المحاكم القنصلية عتزر بمرسوم يصدر بناء على طلب وزير الخارجية .

أحكام وقية

مادة ٢٢

يكون للأحكام والقرارات الصادرة من قنصل مصر في الحجة قبل نشر هذا القانون نفس القوة والأثر الذين للأحكام التي تصدرها المحكمة القنصلية المنشأة بمقتضى هذا القانون .
والقضايا المنظورة الآن أمام القنصل يسار فيها أمام المحكمة القنصلية المشار إليها استمرارا للإجراءات التي شرع فيها .

مادة ٢٣

على وزير الخارجية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصم هذا القانون بختام الدولة وأن يشرف في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

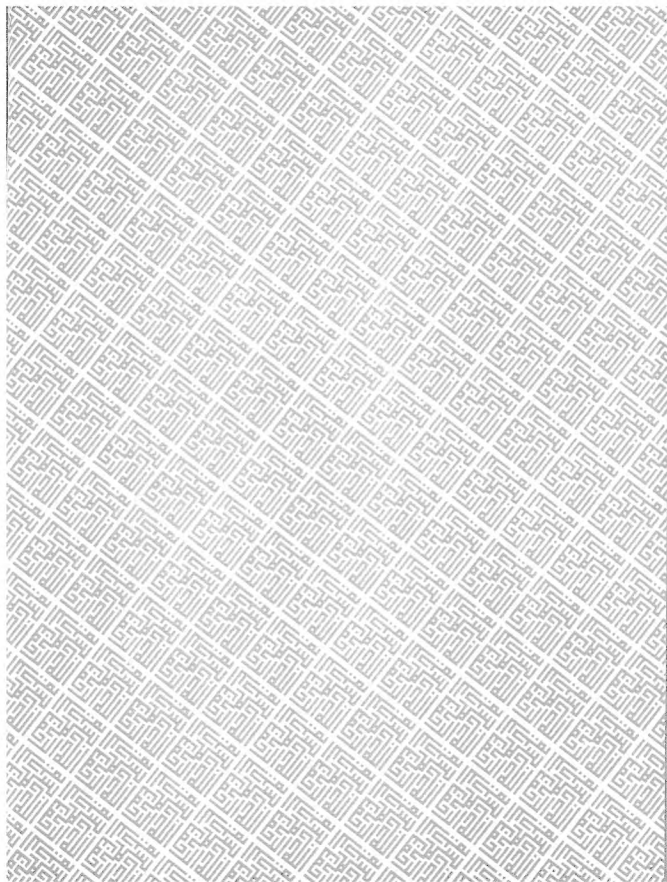
يتبع الأجانب المقيمون في بلاد الحجة بنظام قضائي خاص بناء على معاملت عقدت بين بعض الدول وحكومة تلك البلاد أو بناء على المعادة المبرمة ، ويرجع السبب في سعي الدول للحصول لرياباها على هذا الامتياز إلى عدم ملاسة الأنظمة القضائية والقوانين الحبيشية روح العصر الحاضر .
وفلك النظام القضائي الخاص عبارة عن :

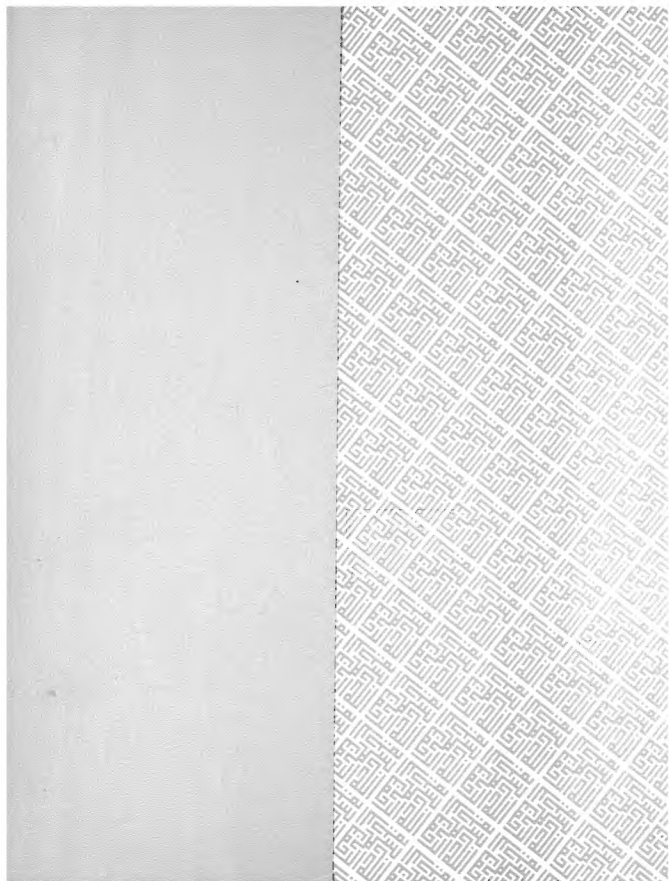
أولا - محكمة خصوصية :

وهي مختصة بالنظر في القضايا بين الأجانب والأجناب وتؤلف من قاض حبشي وقنصل الطرف الأجنبي . والمتفق عليه هو أن تطبق هذه المحكمة قانون المهيم أو المدعى عليه ، غير أن العمل جرى على عدم احترام هذه القاعدة بالغة ، والقاضي الحبيشي هو الذي يجوز الأحكام ولا ينطق بها في جلسة علنية ، وأما إرسالها إلى القنصل ليؤشر عليها بالموافقة أو المعارضة ، وفي هذه الحالة الأخيرة يقع الاستئناف إلى المحكمة الملكية .

ثانيا - المحكمة الاستئنافية الملكية :

تختص بالنظر فيما لا يتم اتفاق القاضى الحبيشي والقنصل الأجنبي عليه من الأحكام . وهي تشكل من الملك وحده ، ويشترك معه أحيانا بعض الأفراد أو كبار الأجانب كستشارين دون أن يكون لهم صوت في الحكم .
كما أنه لا يتبدي تطبيق قانون المهيم أو المدعى عليه





Biblioteca Alameda



0261379